

مكررات المدرس

شرح السوطي

تأليف

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث و الرابع

انتشارات علامه

قم خيابان حضرتي

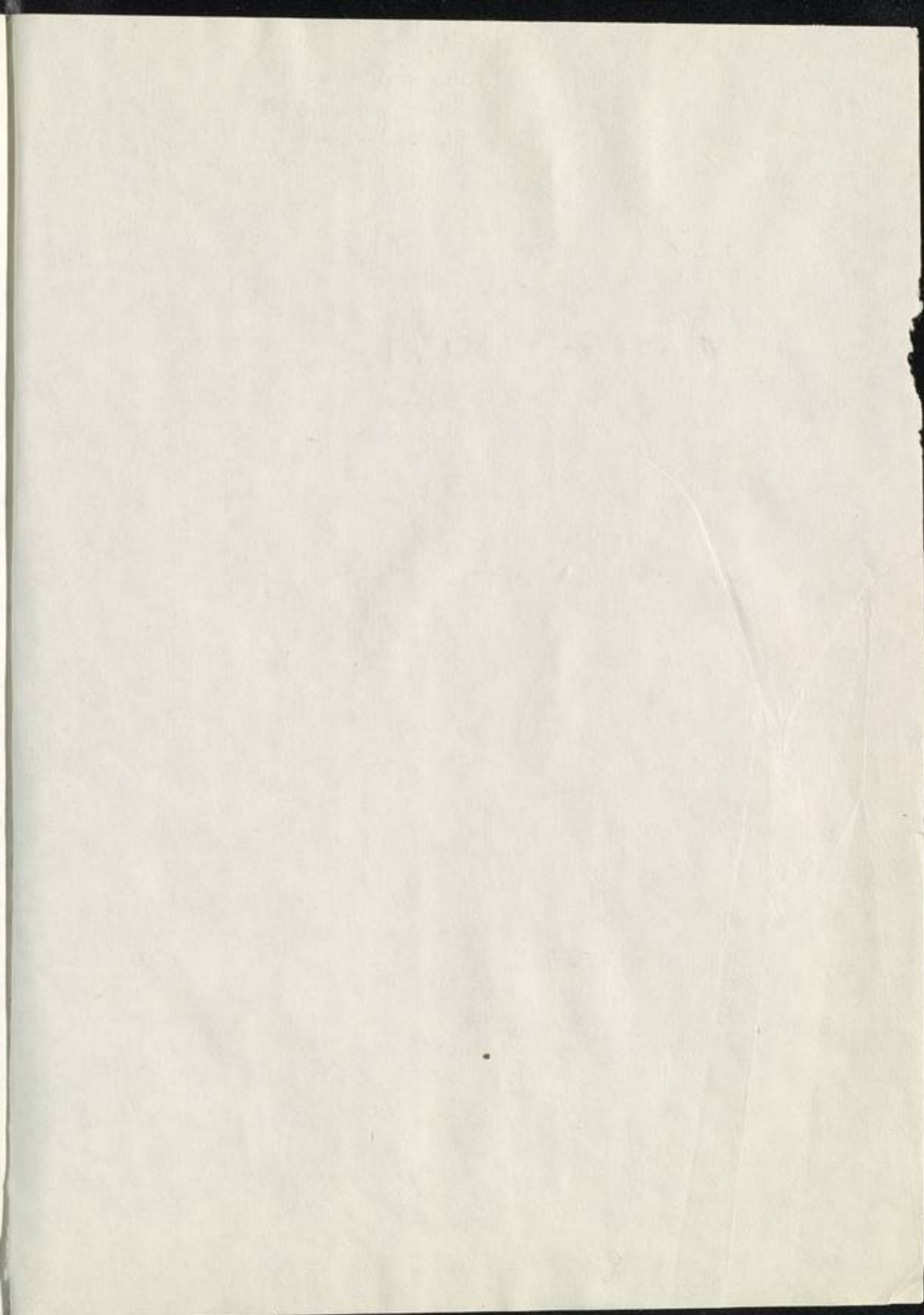


13

Provided by the
Library of Congress
PL 480 Program.

IR-AR-85-931777

V. 3-4,



مكررات المدرس

بشرع السيوطي

لحجة الاسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث

الطبعة الرابعة

انتشارات علامه

قم

OFFSITE

PJ

6101

.T23

B3436

1996

v.3/4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله
الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين من الان الى قيام
يوم الدين ، اما بعد فيقول العبد المذنب الغاني المحتاج الى رحمة ربه
الغنى محمد على بن مراد على المدعو بالمدرس الافغاني هذا هو الجزء
الثالث من كتابنا المسمى بـ « مكررات المدرس » في شرح البهجة المرضية
استل الله العزيز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قدير
وبالاجابة جدير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« (هذا باب اعمال المصدر وفيه اعمال اسمه) »

ونحن ننقل بعض الاقوال في الفرق بينهما وان يلزم من ذلك التكرار
والاعادة لان الاعادة في بعض المسائل قد لا تخلو عن الفائدة .
قال بعض المحققين في مقام الفرق ؛ اعلم ان المصدر لا بد ان يشتمل
على حروف فعله ؛ الاصلية والزائدة ؛ جميعا اما يتساو مثل تغافل
تغافلا وتصدق تصدقا ، واما بزيادة مثل اكرم اكراما وزلزل زلزلة وانه
لا ينقص فيه من حروف فعله شيء الا ان يحذف لعلة تصريفية ، ثم
تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو
اقام اقامة ووعد عدة ، وتارة يحذف لا لعلة تصريفية ولكنه منوى
معنا نحو قاتل قتالا ونازلته نزالا والاصل فيهما قيتالا ونزالا ، فان
نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص
ولم يكن الناقص منويا كان اسم مصدر نحو اعطى عطاء وتوضأ وضوء
وتكلم كلاما واجاب جوابا واطاع طاعة انتهى .

وقال بعض آخر ؛ المراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة
على معناه ومخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض
كعطاء فانه مساو لاعطاء معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة
في اول فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيء انتهى .
وقال المحقق الاول أيضا ؛ اعلم ان العلماء يختلفون فيما يدل عليه
اسم المصدر ، فقال قوم هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر

وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدا ، وقال قوم اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين انتهى .

وقال بعض آخر ؛ مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالاته على المصدر انتهى . وهذا عبارة اخرى عما تقدمه .

وقال بعض آخر : الاسم الدال على مجرد الحدث ان كان علما كفجار وحماد للنجرة والمحمدة او كمضرب ومقتل ، او متجاوزا فعله الثلاثة وهو يزنه اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء فانهما يزنه القرب والدخول في قرب قريبا ودخل دخولا فهو اسم مصدر والا فمصدر انتهى .

وقال بعض آخر ؛ الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا ؛ يعجبني ضرب زيد عمرا ؛ فيكون مدلوله معنى ، وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البرائة والتنزيه انتهى .

وقريب منه بل عينه ما في حاشية ملا محسن عند قوله اسم الحدث

وهو ان كان علما كفجار للفجرة او بميم كالمحمدة او على زنة مصادر الثلاثي وهو لغيره نحو اغتسل غسلا واتوضاء وضوء فاسم مصدر والا فمصدر كالضرب والاكرام فقال المحشى اى او كان على زنة مصدر من صادر الثلاثي والحال ان هذا المصدر اسم لمصدر غير الثلاثي كما في قولك اغتسل غسلا فان الغسل بالضم اسم مصدر اغتسل الذي هو غير الثلاثي فان مصدره الاغتسال وكذا في قولك اتوضا وضوء فان الوضوء بالضم اسم للتوضوء الذي هو مصدر اتوضوء الذي هو غير الثلاثي المجرد بل هو الثلاثي المزيد فيه من باب التفعّل فاسم المصدر هو اسم الحدث الذي يكون في المصدر اى اسم الافعال المخصوصة التي تحصل في مثل الاغتسال والتوضوء انتهى .

وهذا الاخير من الاقوال هو الجدير بالقبول واما بقية الاقوال فاما ان يرجع اليه بنوع من التوجيه او تعريف لهما بالخاصة والقول الآتي أيضا من هذا القبيل اذا عرفت ذلك فلنعد الى مانحن بصدده .
 (بفعله المصدر الحق في العمل) متعديا كان فعله او لازما (سواء كان مضافا وهو اكثر) استعمالا لانه متفق عليه وسيأتي مثاله ومثال تاليه (او) كان (مجردا) عن الاضافة واللام (منونا وهو اقيس) واكثر استعمالا من تاليه لانه اشبه بالفعل لكونه نكرة ، (او) كان (مع ال وهو اندر) من سابقه لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه ، والحاصل ان اعمال المضاف اكثر من اعمال المنون واعمال المنون اكثر من اعمال المعرف باللام وانما كان اعمال المعرف نادرا لانه عند العمل مقدر بعرف مصدرى مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على الحرف المصدرى مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن

جوز ذلك على ندره فرقا بين شيء وبين المقدر به
(ثم انه لا يعمل مطلقا بل) يعمل (ان كان غير مضمر) اي ان لم
يكن ضميرا راجعا الى مصدر (ولا محدود) اي ان لم يكن محدودا دالا
على عدد (ولا مجموع) اي ان لم يكن مجمرعا (وكان فعل مع ان
المصدرية او مع ما المصدرية يحل محله) لانه اذا لم يحل الفعل مع
احدهما محله يكون بمعنى الثبوت اي يدل على مجرد الحدث بلا اعتبار
تعلقه بأحد صدوراً او وقوعاً وبلا اعتبار زمان فيه فهو حينئذ بعيد
عن الفعل غاية البعد ، فلذا لا يعمل لأن عمله كان بسبب شباهته باسم
الفاعل واسم المفعول المشابهين للفعل والشباهة بالواسطة ضعيفة ، ولذا
جعلوا عمل المصدر المعرف ضعيفا لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال
عليه بل منع بعضهم عمله حينئذ لما ذكر ، وهذا بخلاف ما اذا صح
حلول الفعل مع احدهما محله فانه حينئذ يدل على الزمان الماضي او الاستقبال
ان صح حلول الفعل مع ؛ ان : وعلى الزمان الحال ان صح حلول الفعل
مع ، ما ، فيقوى بذلك شباهته بالفعل فيعمل ، وانما لم يشترط هذا
الحلول في عمل اسم الفاعل لان له مشابهة بالمضارع لفظا باعتبار
الحركات والسكنات كما يأتي في بابها فاغنت تلك المشابهة عن شرط
الحلول ، والمصدر ليس له هذه الشباهة (نحو : ولولا دفع الله الناس)
فهذا مثال للمصدر المضاف ، فاضيف الدفع الى فاعله وهو الله وعمل
النصب في المفعول وهو الناس ، وقد يضاف الى المفعول كما يأتي
بعيد هذا ، ونحو (او اطعام في يوم ذي مسغبة) (يتيما) مثال للمصدر
المجرد المتون ، فاطعام مصدر مجرد منون حذف فاعله بل لا يقدر

له فاعل اصلا وان قيل لا يحذف الفاعل اصلا وسيأتي وجهه عن قريب وعمل النصب في المفعول وهو يتيما والتقدير او اطعامه يتيما ، ونحو قول الشاعر :

ضعيف التكاية اعدائه يخال الفرار يراخى الاجل

مثال المصدر المعرف ، فالتكاية مصدر معرف وفاعله محذوف وعمل النصب في المفعول وهو اعدائه ، قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يعب الله الجهر بالسوء ، (بخلاف المضمر) اي بخلاف ما اذا كان المصدر ضميرا راجعا الى المصدر (نحو ، ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح) . الشاهد في هو المحسن فلا يعمل هو الراجع الى الضرب ، فقولنا هو المحسن بنسب الممتحن مجرد فرض لا انه مستعمل ولا يعمل الضمير فانه تناقض من جنس ، اذ لو كان مستعملا للزم ان يكون الضمير عاملا فكيف يمكن ان يقال ، ان الضمير لا يعمل هذا ولكن قال في المعنى في بحث زيادة الباء ان الفارسي والروماني اجازا مر وري بزيد حسن وهو بعمر وقبيح بان يتعلق الجار بضمير المصدر واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا (و) بخلاف (المحدود) اي بخلاف ما اذا كان المصدر دالا على عدد من الوحدة او غيرها (نحو عجبك من ضربتك زيدا) هذا المثال مثل هو المحسن حرفا بحرف فلا تغفل ، وليعلم ان منع التاء انما هو فيما لم يكن بناء المصدر العام مع التاء والا فلا يمنع عن العمل لانه حينئذ ليس للتجنيد كرحمة ورغبة ورهبة فان الدلالة على

الوحدة فيها بالوصف كما سيجيء في آخر باب ابنية المصادر عند قوله؛
 في غير ذي الثلث بالتاء المرة وشذ فيه هيئة كالحمرة
 فهذه المصادر يعمل كالعاري من التاء (وشذ) عمل المصدر لمحدود في قوله؛
 (يجايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفية الملا نفس راكب)
 فعمل الضربة في الملا ونصبه على المفعولية شاذ، واما نفس راكب
 فهو مفعول ليجايي والضمير في به راجع الى الماء، والجلد بفتح الجيم
 وسيكون اللام الحازم، والملا في الاصل الصحراء والمراد منه هنا تراب
 الصحراء مجازا وحاصل المعنى ان: هذا المسافر الحازم العاقل عدل عن
 الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء راكبا معه كاد يموت من العطش فاحيا به
 نفس ذاك الراكب العطشان (و) بخلاف (المجموع) اي بخلاف المصدر
 اذا كان جمعا او تثنية فانه لا يعمل حينئذ لضعف شباهته بالفعل لأن
 التثنية والجمع من خواص الاسماء (وشذ) عمل المصدر المجموع في
 قولهم (تركته بملاحس البقر اولادها) فعمل الملاحس (وهو جمع
 ملحس مصدر ميمي) فنصب الاولاد على المفعولية والبقر فاعله وقيل لا يعمل
 المصدر ايضا اذا كان مؤخرالانه كما تقدم انما مؤل عند العمل بحرف مصدرى
 والفعل والحرف المصدرى موصول حرفي كما تقدم في باب الموصولات ومعمول
 الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء
 عليه ولكن الاظهر انه جائز اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما
 بلغ معه السعى ولا تاخذكم بهما رافة ورحمة ومثل هذا في الكلام كثير
 والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان
 الظرف عما يكفيه راحة من الفعل لان له شائنا ليس لغيره لتنزله من
 الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف

ما لم يتسع في غيرها وقال بعضهم انه لا يعمل ايضا اذا كان محذوفا كما
اشرنا اليه في شرح المطول في الديباجة فراجع .

(ولاسم مصدر وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل)
وهو ثلاثة اقسام :

الاول : ان يكون علما كما تقدم في آخر باب العلم في قوله :

ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة

الثاني : ان يكون ميميا اي يكون في اوله ميماء زائدة كالمحمدة والمتربة
والمسغبة ومصاب .

والثالث : مالا يكون علما ولا ميميا وهو المراد بقوله (ان كان غير
علم ولا ميمي) وفيه خلاف ولذا قال (عمل عند الكوفيين والبغداديين)
لا عند غيرهم (نحو) قول الشاعر :

اكفرا بعد رد الموت عنى (وبعد عطائك المائة الرتاغا)

فعطائك اسم مصدر غير علم ولا ميمي اضيف الى فاعله وعمل النصب في
المائة وهو مفعوله الثاني ومفعوله الاول محذوف ، اي عطائك اياي المائة وزعم
بعضهم ان عطاء مصدر اصله اعطاء حذف همزة باب الافعال تخفيفا فلا شاهد
فيه ، وقال البصريون : ان هذا القسم لا يعمل لأن اصل وضعه لغير الحدث
فالفعل موضوع لما يقتسل به ولما يتوضأ به والعطاء لما يعطي ثم استعمل في
الحدث : انتهى (فان كان) اسم المصدر (علما الوضوء كسبحان للتسبيح وفجار
وحماة للفجرة والمحمدة) ويسار للميسرة وبرة للمبرة (فلاعمل له بالاجماع
او) كان اسم المصدر (ميميا كالمصدر) يعمل (بالاجماع نحو) قول الشاعر .

أظلم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم

فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله فعمل فيهما بالاجماع

كالمصدر) وبعد جره اي المصدر معموله الذي) اضيف المصدر له (كامل
 بنصب عمله) اي عمل المصدر (ان اضيف الى الفاعل وهو الاكثر)
 لكون الفاعل حينئذ متصلا بعامله كما هو مقتضى الفاعلية لشدة
 اتصال الفاعل بعامله معنى فاتصل به لفظاً (كمنع ذي غنى حقوقاً
 شين) : فاكمل عمل المنع بعد جره المضاف اليه اعني ذي بنصب
 حقوقاً ، (او كامل برفع عمله) اي المصدر (ان اضيف الى المفعول
 وهو) اي الاضافة الى المفعول (كثير ان لم يذكر الفاعل لأنه لا
 يلزم حينئذ خلاف الاصل اعني تأخير الفاعل عن المفعول لفظاً نحو
 (لا يسام الانسان من دعاء الخير) فاكمل عمل دعاء بعد جره المضاف
 اليه اعني الخير برفع الفاعل المحذوف ، (و) هو اي الاضافة الى
 المفعول (قليل ان ذكر) الفاعل (نحو بذل مجهود مقل زين) فاكمل
 عمل بذل بعد جره المضاف اليه برفع فاعله المذكور اعني مقل ،
 والمراد من المجهود ما يكتسبه الانسان بكمال المشقة ثم يعطيه للمحتاج
 مع كون الانسان محتاجاً اليه : ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم
 خصاصة ، والوجه في قلته لزوم خلاف الاصل المذكور (و) لذا
 (خصه بعضهم بالشعر ، ورد بقوله تعالى والله على الناس حج البيت من
 استطاع اليه سبيلاً) فاكمل عمل حج بعد جره المضاف اليه برفع فاعله
 المذكور اعني من استطاع ، وقيل : من : ليس فاعلاً لحج بل هو بدل من
 الناس وقيل انه مبدؤه والخبر محذوف اي من استطاع منهم فعليه ذلك
 فعلى هذين القولين لا شاهد في الآية وانما لم يلزم ذكر الفاعل لا مظهراً
 ولا مضمراً فيما لم يذكر لأن النسبة الى فاعل ما غير مأخوذ في مفهومه فلا

يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة .

هنا (تنمة) (وقد يضاف) المصدر (الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده) أي فيما بعد الظرف (الرفع) في الفاعل (والنصب) في المفعول (كحب يوم عاقل لهوا صبي) فاضيف حب الى يوم توسعا فعمل الرفع في عاقل على الفاعلية وعمل النصب في لهوا على المفعولية وصبي خبر لحب اصله بضم الياء فحذف الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين بعد حذف الضمة لثقلها على الياء فصار التنوين تابعا لحركة الباء اعني الفتحة . (وجر ما يتبع ما جر) اي اجرر الاسم الذي هو تابع للاسم الذي هو مجرور باضافة المصدر اليه (مراعاة للفظ نحو ! عجببت من ضرب زيد الظريف) فجر الظريف لمراعاة لفظ زيد لانه مجرور لفظا وان كان مرفوعا محلاً لانه فاعل الضرب .

(ومن راعي في الاتباع المحل فرفع تابع الفاعل ونصب تابع المفعول المجرورين لفظا فحسن فعله كقوله : مشى الهلوك عليها الخيل الفضل) فروعي في اتباع الفضل وهو صفة الهلوك المحل فرفع مراعاة لمحل الهلوك لانه فاعل مشي ، (و) نحو (قوله مخافة الافلاس والليان) فروعي في الليان المعطوف على الافلاس المحل فنصب مراعاة لمحل الافلاس لانه مفعول المخافة .

هنا (تنمة) يجوز في تابع المفعول المجرور) باضافة المصدر اليه (اذا حذف الفاعل) لكون المصدر مصدرا للمبني للمفعول (مع ما ذكر) من جواز الجر والنصب في تابع المفعول (الرفع على تقدير المصدر بحرف

مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله) نحو عجبت من ضرب زيد الظريف
برفع الظريف أي عجبت من مضرورية زيد الظريف أي عجبت من ان
يضرب زيد الظريف هذا على رأى غير البصريين لانهم لا يجيزون كون
المصدر مبنيا للمفعول .

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(وهو كما قال) المصنف (في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازنا
للمضارع ليدل على فاعله) أي فاعل المصدر (غير صالح للملاضافة اليه)
أي الى الفاعل ، فان كان صالحا للملاضافة اليه فهو صفة مشبهة كما يأتي
في باب اعمال الصفة المشبهة في قوله :

صفة اسحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل

والمراد من الموازنة هنا الموازنة العروضية وهو الموافقة في عدد الحركات
والسكنات وترتيبها سواء كانت موافقة في شخص الحركات أيضا كضارب
ويضرب أم لا كناصر وينصر حيث ان الصاد في ناصر مكسور وفي ينصر
مضموم ، واما الموازنة الصرفية فيجب الموافقة في شخص الحركات أيضا
فعلية ليس ناصر موازنا لينصر .

(وفي الباب اعمال اسم المفعول) وهو ما صيغ من مصدر ليدل
على مفعوله .

(كفعله اسم فاعل في العمل) وقوله اما لازم واما متعد ، فان كان
فعله لازما يكون هو أيضا لازما ويعمل عمل فعله اللزوم ، وان كان
فعله متعديا الى مفعول واحد يكون هو أيضا متعديا الى مفعول واحد ،
وان كان متعديا الى اثنين يكون هو أيضا متعديا الى اثنين ، وان كان متعديا
الى ثلاثة يكون هو أيضا متعديا الى ثلاثة فاسم الفاعل دائما يعمل عمل

فعله حال كونه (او مقدا) على معموله نحو انا ضارب زيدا (او مؤخرا) عنه
 نحو انا زيدا ضارب ، و حال كونه (ظاهرا) كالمثالين المذكورين او (مضمرا)
 اي مقدرًا محذوفا قال في المعنى فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
 (السابع) انه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه
 وهذا ضارب زيد وعمروا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او
 وصف منون . . . الى ان قال ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل
 بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا مررت برجل وجه حسنة بنصب
 الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولأن معمولها لا يتقدمها وما
 لا يعمل لا يفسر عاملا) انتهى فعلم من ذلك ان الاحتمالات التي ابداهها بعض
 المحققين للعبارة لامنشاء لبعضها اصلا لاسيما مع قوله (جاريا على صيغته
 الاصلية) نحو ضارب (ومعدولا عنها) كالصيغ المبالغة .

وانما يعمل عمل فعله المتعدي (ان كان عن مضييه بمعزل لانه) اي
 اسم الفاعل (حينئذ) اي حين كونه منعزلا عن المضي (يكون لفظه
 شبيها) في الوزن اي الحركات والسكنات بالمعنى المتقدم (بلفظ الفعل
 المدلول به على زمان الحال والاستقبال) وهو الفعل المضارع فيتم
 الشباهة بينهما لفظا ومعنى (فان لم يكن) عن مضييه بمعزل (فان كان صلة
 لال للموصلة نسيأتي) انه يعمل مطلقا (والا) يكن صلة لال الموصولة
 (فلا يعمل) حينئذ فيجب اضافته الى ما يذكر بعده هما يكون في المعنى
 معموله ، والاضافة حينئذ معنوية لقوات شرط الاضافة اللفظية نحو زيد
 ضارب عمرو امس ، وان لم يذكر بعده شيء ترك غير مضاف نحو زيد
 ضارب امس ، وبهذا يظهر الوجه فيما قالوا انه ؛ اذا قال القائل « انا
 قاتل عبدك ، او سارق فرسك » بالاضافة كان ضامنا واذا نون لم يضمن

، والسري في ذلك ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث لم يعمل واضيف بان انه بمعنى الماضي فهو اخبار واقرار بالقتل والسرقه الواقعين في الزمان الماضي واقرار العقلاء على انفسهم جائز وحجة عليهم ، واما على التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو ايعاد وتهديد بالقتل والسرقه لا الاخبار عما صدر عنه فلا وجه لضمائه (خلافا للمكسائي) فانه ذهب الى انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز عنده ان يكون ما بعده منصوبا بدليل قوله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد ؛ وعلى تقدير الاضافة فهي عنده لفظية لا معنوية لانها عنده من اضافة الصفة الى معمولها ، واجيب عن ذلك بانه على حكاية الحال الماضية اي الحالة الماضية بان يفرض وقوع قصتهم الماضية واقعا في حال التكلم والاخبار بقرينة قوله تعالى : ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي قيل المراد بالحكاية ان يفرض المتكلم نفسه كانه موجود في ذلك الزمان اي زمان وقوع قصة اصحاب الكهف فكان المتكلم يتكلم في ذلك الزمان ولا باس بهذا الفرض ايضا وإن لم يكن قرينة عليه وليعلم ان محل الخلاف رفعه الاسم الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الضمير المستتر فجائز عند الكل ولو كان بمعنى الماضي .

(وان ولي استفهاما) وانما اشترط ذلك وكذا النفي لأن الاستفهام والنفي بالفعل اولى فيقوى بهما شبهه بالفعل (نحو اضارب زيد عمروا) وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال أيضا اذا وقع اسم الفاعل بعدهما ولكي قال بعض المحققين ان : الاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بصيها كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله

اللام انتهى •

وهو كلام متين ، (او) ولى (حرف نداء نحويا طالعا جبلا وهو من قسم النعت المحذوف منعوته) اذا صلح يارجلا طالعا جبلا فيدخل في قوله الآتي ١

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف
فالمعتمد هو الموصوف لا حرف النداء (ولذا لم يذكره) اي حرف
النداء (في الكافية) في جملة المعتمديات على ان حرف النداء يختص بالاسم
فكيف يقع معتمدا لأن المعتمد لا بد فيه ان يكون مقربا للموصف من
الفعل وحرف النداء يبعده لانه يختص بالاسم (او نفيا) قد بينا وجه
اشتراط الاعتماد به فلا نعيده (نحو ما ضارب زيد عمرو) هذا ، ولكن
اختلف كلماتهم في ان الاعتماد بالنفي والاستفهام هل هو شرط الابتدائية
او الاكتفاء بالمرفوع او شرط عمل النصب فذهب الى كل فريق والاوسط
اوسط (او جاء صفة نحو مررت برجل ضارب زيدا ، او جاء حالا نحو
جاء زيد ضاربا عمرو) وانما اشترط ذلك ليقوى فيه الشباهة بالفعل
لكونه حينئذ مسند الى الموصوف وذي الحال ككون الفعل مسندا الى
الفاعل (او) جاء (خبرا مسندا لذي خبر) اي المبتدئ والوجه فيه ما
تقدم في الوصف والحال فلا نعيده سواء كان المبتدئ غير منسوخ (نحو
زيد ضارب عمرو) او منسوخا نحو (كان قيس محبا ليلي نحو ان زيدا
مكرم عمرو ، ونحو ظننت عمروا ضاربا خالدا) •

(وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف) لوجود قرينة معينة
له فيحصل حينئذ الاعتماد المشترط في عمله (فيستحق العمل الذي وصف)
من رفعه الاسم الظاهر ونصبه المفعول به (نحو) قوله تعالى (ومن

الناس والدواب والانعام مختلف الوانه) فمختلف نعت لمحذوف عرف
(أي صنف مختلف) .

(وان يكن اسم فاعل صلة ال ففي المضى وغيره اعماله قد ارتضى
عند الجمهور) لانه حينئذ فعل في الحقيقة عدل عن صيغته الى اسم الفاعل
لكراهتهم ادخال ما هو بشكل حرف التعريف على صريح الفعل نظير ما
تقدم في نون الوقاية من كراهتهم ادخال الكسر الذي هو بصورة الجر
في آخر الفعل (وذهب الرماني الى انه لا يعمل حينئذ في زمان الحال)
قيل وكذا الاستقبال لانه لا يوجد في كلامهم علامة الا ومعناه المضي
ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فيتوصل في
اعماله بمعناه باللام وان لم يكن معه اسم فاعل حقيقة بل فعل في صورة
الاسم (و ذهب) بعضهم على انه لا يعمل مطلقا) لانها عنده حرف تعريف
وهو من مختصات الاسم (وان ما بعده منصوب باضمار فعل) .

(فعال او مفعال او فعول الدالات على المبالغة) في الفعل اى (في كثرة)
اتصاف الموصوف بالمصدر (عن) اسم (فاعل بديل) لانها محولة عنه
للدلالة على هذا المعنى وهذا المعنى ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
، وللمبالغة معنى آخر قريب من ذلك يذكره البيانينون في علم البديع
قال الخطيب والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة او الضعف
حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اى ذلك
الوصف غير متناه فيه اى في الشدة والضعف (فيستحق) كل واحد
منها (ماله) اى لاسم الفاعل (من عمل) بالشروط المذكورة آنفا
من كونها بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ملذكر فيعمل (عند
البصريين مثال فعال) نحو اما العسل فانا شراب) فعمل شراب في العسل النصب

لاعتماده على المبتدأ (و) مثال مفعال نحو (انه لمنحار بوائكها) فعمل منحار في بوائكها النصب لاعتماده أيضا على المبتدأ ، وهثال فعول نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها) فعمل ضروب في سوق النصب لاعتماده على المبتدأ المحذوف اي هو ضروب .

(وفي فعمل الدال على المبالغة أيضا قل ذا العمل حتى خالف فيه)
 أي في عمله (جماعة من البصريين وفي فعل كذلك قل) ذا العمل (أيضا)
 مثال اعمال فعمل (نحو) قول بعض العرب (ان الله سميع دعاء من دعاه) فدعاء منصوب بسميع ، ومثال اعمال فعل قول الشاعر :

(اتاني انهم مزقون عرضي) جحاش الكزملين لهم فديد

فعرضي منصوب بمزقون ، وليعلم ان صيغ المبالغة ليست منحصرة فيما ذكر كما يظهر من ظاهر عبارة المصنف بل منها مفعيل وفعمل بتشديد العين وفعلية بضم الفاء وفتح العين وفعول وسيأتي مثال جميع هذا عن قريب .

(واما سوى المفرد من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كالثنى والمجموع مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل كقوله : القاتلين الملك الحلال) فنصب الملك بالقاتلين ، (و) نحو (قوله)

(ثم زادوا انهم في قومهم) (غفر ذنوبهم غير فخر)

فنصب ذنوبهم على المفعولية بفقر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة كما ذكرنا انفا وفاعله مستتر فيه واعتماده على اسم ان .
 هنا (تنمة المصغر من اسم الفاعل والمفعول لا يعمل الا عند الكسائي)
 نحو هذا ضويرب زيدا ، واستدل الجمهور على المنع بان التصغير من خصائص الاسماء فيبعد به عن مشابهة الفعل ، وعورض بان التثنية

والجمع أيضا من خصائص الاسماء وهما لا يمتعان ، واجيب بما اجيب به عن عدم معارضتهما لعللة البناء في المنادى واسم لا التي لنفي الجنس وقد تقدم مفصلا ، ولعين هذا قالوا لا يعمل اذا كان موصوفا لأن الموصوفية أيضا من خواص الاسماء .

اذا كان وزن فاعل او مفعول بمعنى الثبوت فالوصف حينئذ صفة مشبهة صرح بذلك جمع من المحققين .

(وانصب بذي الاعمال تلوا له ان لم تفضه الى التلو واخفض) تلوا له (بلاضافة) ان اصفته اليه يعني يجوز الوجهان في التلو فقط دون سائر مفاعيله لانه لا يجوز فيها الا النصب فقط كما قال (وهو) اي ذو الاعمال (لنصب ما سواه) اي ما سوى التلو (من المفاعيل مقتضى) فلا يجوز في ما سوى التلو الا النصب فقط مثال نصب التلو وما سواه (كانت كاس خالدا ثوبا) الآن او غدا (و) مثال جر التلو ونصب ما سواه (انت معلم العلاء عمروا مرشدا الآن او غدا) وخرج بذي الاعمال (ما اي اسم فاعل) بمعنى الماضي فلا يجوز (فيه) الاجر تاليه ونصب ما عداه (أي ما عدى التالى) بفعل مقدر (نحو : انت كاسى زيد ثوبا امس فنصب ثوبا بفعل ماض مقدر اي كاسى زيد كسوته ثوبا ، ونحو انت معلم العلاء عمروا مرشدا فنصب عمرا مرشدا بفعل ماض مقدر اي اعلمته عمروا مرشدا .

(واجرر او انصب تابع المفعول الذي انخفض باضافة اسم الفاعل) ذي الاعمال (اليه) كالعلاء في المثال الثاني من الصورة الاولى اذا جئت له بتابع فيجوز في تابعة الجر نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيد عمروا مرشدا الآن او غدا بجر الوصفين والمعطوف ، ويجوز فيه اتضا

النصب نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيدا عمروا مرشدا بنصب
الوصفين والمعطوف (اما الاول) اعني جر التابع (فبالحمل على اللفظ اذ
المتبوع اعني العلاء مجرور لفظا وان كان منصوبا محلا لانه مفعول اول للمعلم
(واما الثاني) اعني نصب التابع (فبالحمل على الموضع عند المصنف
(و) بفعل (مضارع) مقدر عند سيبويه (او بوصف منون عند بعض آخر
هذا ، ولكن لا يخفى عليك ان التابع على هذين القولين يخرج عن
التابعة لانه حينئذ معمول مستقل للمقدر (كمبتغي جاء ومالا من نهض)
فنصب : مالا : بالعطف على محل جاء عند المصنف وبفعل مقدر اي يتبني
عند سيبويه وباسم فاعل منون اي مبتغى عند بعض آخر .

(وكل ما قرر لاسم فاعل من عمل بالشروط السابقة) ومن انه
ان كان مجردا من ال عمل ان كان بمعنى الحال او الاستقلال بشرط الاعتماد
على الاشياء المذكورة ، وان كان صلة لال عمل مطلقا وسائر الاحكام
المذكورة (يعطي) جميعها (اسم مفعول بلا تفاضل) لاحدهما على الآخر
(فهو اي) اسم المفعول (كفعل صيغ للمفعول) اي كالفعل المجهول (في
معناه) فمضروب بمعنى يضرب ، ومكسو بمعنى يكسي ومعلوم بمعنى يعلم
(كالمعطي كفافا يكتفي) فالمعطي كيعطي المجهول في معناه وعمله
لانه صلة ال ومفعوله الاول ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل وكفافا
مفعوله الثاني .

(وقد يضاف ذا) اي اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى بعد
تحويل الاسناد عنه) اي عن الاسم المرتفع به (الى ضمير راجع للموصوف
(و) بعد (نصب الاسم) المحول عنه الاسناد (على التشبيه على المفعول
به) اذ لا يصح اضافة الوصف الى مرفوعه لانه عينه ولا يجوز اضافة

الشيء الى ما هو عينه ونفسه فلا يمكن اضافة الوصف الى مرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب نصب الفضلة ، ثم يجرب اضافة الوصف اليه لئلا يلزم تعدى الوصف المتعدى لواحد الى اثنين احدهما الضمير النائب عن الفاعل المحول اليه الاسناد المستتر فيه و ثانيهما الاسم المحول عنه الاسناد المنصوب على التشبيه بالمفعول به (وان كان) الوصف (اسم فاعل لا يجوز فيه هذا) التحويل والنصب الا اذا كان بمعنى الثبوت نحو : قائم الاب ، وواضح المسالك لكنه حينئذ ليس اسم فاعل بل صفة مشبهة كما اشرنا اليه مرارا وسياتي في اول بساب الصفة المشبهة ما يفيدك هنا فراجع مثال اسم المفعول (كمحمود المقاصد الورع اذا الاصل : الورع محمود مقاصده) برفع مقاصد (ثم) حول الاسناد من المقاصد الى الضمير المقصاف اليه واستتر في محمود وعوض منه ال الداخلة على مقاصد ثم نصب مقاصد على التشبيه بالمفعول به حتى صار الورع محمود المقاصد بتتوين محمود ونصب المقاصد (ثم) اضيف محمود الى المقاصد .

هذا باب ابنية المصادر

(اخره) المصنف (وما بعده) أي وابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وابنية اسماء المفعولين (في الكافية الى علم التصريف ، وهو) .
 (الأنسب) لان بيان ابنية الكلم وظيفة علم الصرف ، وليعلم ان ما يظهر من كلام المصنف من ان المصادر الانية قياسية ليس اتفاقيا اذ بعضهم يري انها غالبية .

(فعل : بفتح الفاء وسكون العين قياس مصدر المعدي من فعل) مجرد (ذي ثلاثة) احرف ، سواء كان (مفتوح العين كضرب ضربا ، او مكسورها كفهم فهما) (او) كان (مضاعفا كرد ردا ، وفعل اللازم بكسر العين يابه) أى قياس مصدره (فعل بفتح الفاء والعين سواء في ذلك الصحيح) اللام (كفرح مصدر فرح والمعتل اللام كجوي مصدر جوي والمضاعف كشلل مصدر شلت يده اي يبست الا ان يدل على حرقة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولي عليهم ولاية ، ونفس هذا المثال يمكن جملة مثلا للحرقة لان هذه الولاية قسم من الحرف ، ومادة ولي قد يستعمل متعديا (وفعل اللازم بفتح العين مثل قعد له فعول) بضمين فسكون (مصدر باطراد) معتلا كان (كغدا وغدوا) او صحيحا كقعد قومدا (ما لم يكن) فعل اللازم بفتح العين (مستوجبا) مصدرا يكون وزنه (فعلا بكسر الفاء) او مصدرا يكون وزنه (فعلا بفتح الفاء والعين فادر) او (ما لم يكن مستوجبا مصدرا يكون وزنه (فعلا بضم الفاء او) مصدرا يكون وزنه (الفعيل او) مصدرا يكون وزنه (الفعالة بكسر الفاء فاول وهو فعال بالكسر مصدر لذى امتناع كابي اباء ونقر نفازا وشرذ شرادا والثاني وهو فعلان) بفتح الفاء والعين (مصدر للذي اقتضى تقلبا) واهتزازا وتحركا (كجال جولانا) (وللداء الثالث وهو فعال بالضم) كسعل (سعالا او لصوت كصرخ صراخا وشمل سيرا او صوتا الرابع وهو الفعيل كصهل الفرس) صهلا ورحل رحلا ، وللحرقة (بالمعنى الاعم لخصوص ما كان مقابلا للصنعة والدليل على هذا التعميم ما يمثل له وان كان في التمثيل مناقشة نذكرها (والولاية الخامس) أي الفعالة بكسر الفاء (كتخاطه خياطة) هذا المثال من طغيان القلم اذ الخياطة متعد كما

يدل عليه اتصال الضمير بالفعل فالمثال الصحيح للحرقه تجر تجارة
 (و) مثال الولاية (سفر بينهم سفارة أي اصلح وفعولة بضم الفاء وفعالة
 بفتحها مصدران لفعل بفتح الفاء وضم العين كسهل الامر سهولة) بضم
 سين المصدر (وصعب الامر صعوبة) بضم الصاد في المصدر (وزيد جزل
 جزالة) بفتح الجيم في المصدر (وفصح فصاحة) بفتح فاء المصدر
 وكذلك شرف شرافة ونبه نباهة (وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل
 عن العرب) والسماع منهم ولا يقاس على المسموع منهم المخالف لما مضى .
 (كشكور وشكران) بضم الشين فيهما والقياس كان يقتضى ان
 يكون المصدر على فعل بفتح الفاء وسكون العين لان فعله على فعل بفتح
 العين ومتعد بنفسه وقد يتعدى باللام وهو انصح (و) ونحو (ذهاب)
 بفتح الذال المعجمة والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعل
 باطراد لان فعله فعل اللازم بفتح الفاء والعين (وكسخط) بضم السين
 (ورضى) بكسر الراء وفتح الضاد (وبلجة) بضم الباء وسكون اللام
 وفتح الجيم تباعدوا نقاوة بين الحاجبين ان كان فعله بكسر العين واول
 ظهور الفجر ان كان بفتحها وبلجة بفتح الباء ايضا كذلك (وبهجة)
 بفتح الباء وسكون الهاء وفتح الجيم السرور والفرح ان كان فعله بفتح
 العين، والحسن والنضارة ان كان بضمها (وشبع بفتح الشين وسكون
 الباء او بكسر الشين وفتح الباء وفعله بكسر الباء (وحسن) بضم الحاء
 وسكون السين وفعله بضمها جميع (ماذكر) مصادر غير قياسية سمعت
 عن العرب وافعالها (شكر ، وذهب) وقد بينا القياس في مصدرهما
 (وسخط ورضى) بكسر العين فيهما وهما لازمان والقياس في مصدرهما
 فعل بفتح الفاء والعين الا ان يدل على حرقه او رلاية فقياسه الفعالة

بكسر الفاء (وبلج) بكسر العين وهو لازم والقياس في مصدره كسابقه بفتح العين وهو لازم ايضا والقياس في مصدره الفعول كالتعود (وبهج) بفتح الهاء وهو لازم والقياس في مصدره ايضا الفعول وبضم الهاء وهو لازم ايضا والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتحها (وشبع) والقياس في مصدره شبع بفتح السين والباء (وحسن) بضم العين والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتح الفاء .

وهنا مصدر قياسي اخر لم يذكره المصنف ولا الشارح يسمى مصدرا ميميا ، قال في شرح النظام (ويجي المصدر من الثلاثي المجرد ايضا على : مفعل : بفتح العين قياسا مطردا وان لم يسمع كمقتل ومضرب ومرجع بالكسر شاذ الا فيما فائه فقط واو كالموضع فسانه بكسر العين في الاكثر والفتح لغة سمعها الفراء ، والمصدر الميمي لم يجيء على مفعل بضم العين ، واما مكرم ومعون (بضم الراء في الاول والواو في الثاني) ولا غيرهما ثابتا فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة (بضم الراء) واحدة المكلم ومعونة (بضم الواو) بمعنى الاعانة ، وما جاء في بعض القراءات فنظرة الى ميسره (بضم السين) بالاضافة أي الى سعتيه وغناه بالاضافة ، ومثل ما يقال انه جاء مهلك بمعنى الهلاك ومالك للرسالة بضم اللام فيهما غير فصيح ولا صحيح عند الاكثرين فهذه حال المصدر الميمي القياسي في الثلاثي (أي المجرد) ومن غيره سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه اورباويا مجردا او مزيدا فيه يجيء المصدر الميمي على زنة المفعول من ذلك الباب كمنخرج بمعنى الاخراج ومستخرج بمعنى الاستخراج ومدحرج بمعنى الدرحة ، ومخرنجم بمعنى الاحرنجام وكذلك البواقي ، وأما ما جاء من المصادر الميمية في الثلاثي على مفعول كالميسور

والمعسور بمعنى اليسر والعسر من يسر وعسر بالضم ييسر ويعسرو المجلود
بمعنى الجلادة والمفتون بمعنى الفتنة قال الله تعالى ياايكم المفتون
أي الجنون وذلك اذا لم يجعل الباء زائدة (واذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول
) فقليل ، ومن المصادر الثلاثية الواردة على اوزان الصفات ما جاء على
فاعلة كالعافية مصدر عافاه الله والعاقية مصدر عقب فلان مكان ابيه والباقية
نحو قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أي بقاء ، والكاذبه نحو قوله
تعالى ليس لوقعتها كاذبة أي كذب اقل عما جاء على وزن المفعول « وقال
ايضا » واما المصدر على وزن : التفعال والفعيلي نحو الترداد والتجوال
والحشيبي والرمياء فانما هو للتكثير والمبالغة في مصدره الاصيلي وهو الرد
والجولان والحث والرمي وهو كثير الاستعمال يكاد يكون قياسيا « انتهى عن
الحاجة من كلامه وقال في المصباح يجيء المصدر من فعل ثلاثي على تفعال
بفتح التاء نحو التضراب والتقتال قالوا ولم يجيء بالكسر الا البيان وتلقاء
والتنضال من المناضلة وقيل هو اسم والمصدر تنضال على الباب انتهى .

(وغير) فعل (ذي ثلاثة) احرف مجرد (مقيس مصدره فقياس فعل)
مشدد العين اذا كان (صحيح اللام : التفعيل : واذا كان) معتلها التفعلة (
ويأتي مثالها ، وقد يأتي مصدره على : تفعلة : من الصحيح اللام كتازمة
، وهذا الباب للتكثير غالبا وذلك أما في الفعل نحو طوفت وجولت أي صدر
مني طواف كثير وجولان كثير ، او في الفاعل نحو موتت الآبال أي ماتت ابل
كثيرة ، وفي المفعول نحو غلقت الابواب اي غلقت زليخاء ابوابا كثيرة ، ولو كان
بابا واحدا لقل غلقت الباب بتخفيف اللام و افراد الباب ومعنى الدلالة على
كثرة المفعول انه لا يستعمل غلقت بتشديد اللام الا اذا كان المفعول جمعا
حتى انه لو كان الباب مثلا واحدا وغلقت مرات كثيرة لم يستعمل الا بلا تضعيف او

على سبيل المجاز ، ومثله قطعت الاثواب والكثرة في الفعل والفاعل عند كون الفعل لازما وفي الفاعل يلزمه ان يكون الفاعل جنسا ليصح وقوعه على الكثير لاجزئيا لا يقبل الشركة والكثرة ويلزم في جميع الصور التكثير في الفعل ، ولنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقت زيدا أي نسبته الى الفسق ، وللتعدية نحو فرحت زيدا ، وبعضهم جعل المعنيين واحدا لانك لما نسبته الى الفسق فكانك احدثت فيه شيئا كان مجهولا وغير متقرر كما انك احدثت فيه الفرح بعد ما لم يكن الفرح فيه موجودا فنامل ، وللسلب نحو جلدت البعير أي ازلت جلده وقد يأتي بمعنى مجردة نحو زيلته بتشديد الياء بمعنى زلته بكسر الزاء وهو اجوف يأتي كبعته أي زرقته وفرقته وقد يأتي بمعنى باب التفعّل نحو قدم بمعنى تقدم ومنه لفظ المقدمة المستعمل في اوائل الكتب .

وقياس مصدر (افعل الصحيح العين : الافعال) بكسر الهمزة في اوله وافعل (المعتل كذلك) أي مصدره الافعال (لكن تنقل حركتها) أي حركة العين (الى الفاء فتقلب العين الفاء) لكونها في موضع الحركة وما قبلها مفتوحا كما في فعله (فتحذف) الالف المنقلبة او الف الباب على الاختلاف في المحذوف منهما لالتقاء الساكنين ويعوض عنها أي عن المحذوفة التاء .

وهذا الباب للتعدية غالبا نحو اجلسه ، ومعنى التعدية جعل الفعل بحيث يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل بعد ان لم يكن كذلك . وقد يأتي للصيرورة أي لصيرورة الفاعل منسوباً الى ما اشتق منه نحو اغد البعير أي صار ذا غدة ، ومنه واصبحنا أي دخلنا في الصباح لانه بمنزلة صرنا ذا صباح ، ومنه ايضا احصد الزرع أي صار ذا حصاد بمعنى

ذا استحقاق حصاد ويحتمل ان يكون الهمزة في اصبغ للدخول كما هو الظاهر من تفسير اصبغنا قال في المجمع في مادة نجد قيل وهمزة باب الافعال هنا للدخول يقال انجد الرجل اى دخل في ارض نجد انتهى ولعله من هذا القبيل ما تقدم في باب كان واخوتها في تفسير فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فراجع .

وقد يأتي للتعريض نحو ابته أي جعلته عرضة للبيع . وقد يأتي لوجدان الشيء على صفة نحو احمده أي وجدته محمودا ، ومنه ما يقال من ابغض عليا (ع) فقد كفر . وقد يأتي للسلب نحو اعجمت الكتاب أي ازلت عجمته ، ونحو اشكيتة اى ازلت شكايته ومنه ما يقال من احب عليا فقد كفر . وقد يأتي للزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته فالاول فيما اشغله قليلا والثاني فيما اشغله كثيرا .

وقد ينقل الثلاثي المتعدي الى هذا الباب فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه أي القاء على وجهه فاكب وعرضه أي اظهره فاعرض قيل لا ثالث لهذين الفعلين يصير لازما بالنقل هذا الباب . وقد يأتي بمعنى مجردة نحو قلته البيع أي فسخت له البيع من دون موجب للفسخ واقلته البيع ومعناه مثل الاول فلا فرق بين المجرد ومزیده . (و) قياس مصدر (تفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وفتحها (التفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وضعها ، ويأتي هذا الباب لمطاوعة مجردة ، ومعنى المطاوعة قبول الأثر وحصوله عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرت الكوز فتكسر معناه ان الكوز قبل الكسر وحصل له .

وقد يأتي للتكلف نحو تشجع وتحلم أي اظهر من نفسه الشجاعة

والحلم بكلفة .

وقد يأتي لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو زيد توسد الحجر
أي اخذ الحجر وسادة .

وقد يأتي للدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم زيد
أي تجنب الاثم والعصيان .

وقد يأتي للدلالة على حصول الفعل مكررا اي مرة بعد مرة نحو
تجرع زيد الماء أي شربه جرعة بعد جرعة ، ونحو تفهم زيد المسئلة أي
حصل له فهمه شيئا بعد شيء اي فهمها بالتدرج .

وقد يأتي للطلب نحو تكبر أي طلب ان يكون كبيرا ، وقيل معناه
انه اعتقد انه كبير .

(و) قياس مصدر (استفعل : الاستفعال فان كان معتلا فكا فعمل)
المعتل في الاعلال والحذف والتعويض ، وقوله « كقدس التقديس وسلم
التسليم » مثال لفعل صحيح اللام و (زكه تزكية) مثال لمعتلها واصل تزكية
تزكيا بيائين حذف احدى اليائين تخفيفا و عوض عنها التاء ، وقيل الا صوب ان
يقال ان وزنه فعمله من اصله فلا حذف ولا تعويض ، وقس عليه سم تسمية
وقوله (اجمل اجمال) مثال لافعل الصحيح العين ، وقوله (من تجملا
تجملا) مثال تفعل الصحيح .

وقوله و (اكرم اكرام من تكرم تكرما) تكرر لمثال افعل وتفعل
(و) قوله (استعذ استعاذه) مثال لا ستفعل معتلا واصل استعاذة استعو اذا
ففعل فيه ما فعل في مصدر افعل المعتل العين (و) كذلك (استقم استقامة .
وقوله ثم (اقم اقامة) مثال لا فعل المعتل العين (و) كذلك (اعن عانة .
وغالبا ذا المصدر) أي مصدرا فعل المعتل العين (التاء) التي هي

عوض عن المحذوف^١ (لزم) ومثله مصدر استفعل المعتل العين (ونادرا عرى) مصدر افعل (منها) أي من التاء لكن لا مطلقا بل اذا اضيف كقوله تعالى واقام الصلاة وذلك لنيابة المضاف اليه مناب التاء، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام حينئذ لو اضيف وجعل المضاف اليه نائبا عن التاء لان التاء جزء للكلمة فكذا نائبه وربما يجيئان من غير تعويض ولا اضافة مثل ارواح اللحم ارواحا اذا تغيرت ريحه ونحو قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان أي غلب ومصدره استحوذا اذا المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه كما تقدم في اوائل باب المفعول المطلق .

(وما يلي الاخر) أي ما يوقع الاخر بعده أي عين الفعل (مد) أي زد بعد عين الفعل حرف مد أي الفا (وافتح) ما يلي الاخر أي افتتح عين الفعل (مع كسر) الحرف الذي هو (تلو) الحرف (الثاني هو) الحرف (الثالث بما) أي من الفعل الذي (افتتح) أي بده (بهمزة وصل) وحاصله انه ان كان في اول الفعل همزة وصل كسر ثالثة والهمزة وزيد الف قبل اخره وفتح عين فعله (فيصير مصدره) سواء كان على وزن افتعل منقوصا كان ام لا كاصطفى اصطفاء واقتدر اقتدارا، او على وزن انفعل (و) ذلك نحو (احرنجم احرنجاما) او استفعل وقد تقدم مثاله وباب استفعل يجيء للسؤال غالبا أما حقيقة نحو استكتبت زيدا أي سئلت وطلبت منه ان يكتب، او تقدير او مجازا نحو استخرجت الوند من الحائط أي لم أزل اتلطف واتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة السؤال والطلب وكذلك استرقع الثوب فإنه لظهور خلوقته كأنه يسئل ان يرقع .

وقد يأتي للتحويل من حال الى حال نحو استحجر الطين أي تحول الطين الى الحجر ومعناه انه صار حجرا .

وقد يأتي بمعنى مجردة نحو استقر وهو بمعنى قر، وقيل انه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه .

وباب افتعل يأتي للمطاوعة غالبا نحو غمته أي احدثت فيه الغم فاغتم وقد يأتي للاتخاذ نحو اشتوى أي اتخذ الشوي لنفسه واختبز أي اخذ الخبز لنفسه .

وقد يأتي بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا أي تجاوروا وتخاصموا وقد يأتي للتصرف وهو المعانات والاضطراب في تحصيل الشيء والمبالغة والاحتتيال في طلبه نحو اكتسب ، والفرق بينه وبين كسب ان ذلك تحصيل شيء على أي وجه كان بخلاف الاكتساب ولهذا قال عز من قائل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيهها على ان الثواب انما يرجى على أي فعل حسن كان وان كان صدوره على سبيل الاتفاق ولكن العقاب لا يكون الا على حرام بولغ في ارتكابه وانسد طريق الاعتذار عنه . وقد يأتي بمعنى مجردة نحو اجتذب بمعنى جذب .

(وضم ما يربع أي) الحرف (الرابع في مثال قد تلملم) أي ما كان على وزن تفعّل (فيصير مصدره كتحرج تدحرجا وتلملم تلملما) ومعنى هذا الباب مطاوعة مجردة وقد تقدم معنى المطاوعة انفا فراجع .

(: فعلال : بكسر الفاء و : فعلملة : بفتحها مصدران لفعّل بفتح الفاء والمملحق به) أي بفعّل (كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وسرهف سرهافا ، واجعل مقيسا ثانيا) أي فعلملة (لا اولاً) أي فعلا لا) ومنهم من يجعله (أي الاول) ايضا مقيسا) وقد يجي المصدر على فعلال بفتح الفاء للتخفيف اذا كان مضاعفا نحو زلزل زلزالا بفتح الزاء الاول .

(لفاعل مصدران) اولهما (الفعال : بكسر الفاء) وتخفيف

العين وثنائيهما (المفاعلة) بضم الميم وفتح العين (نحو قاتل قتالا ومقاتلة ، ويغلب ذا اي) المفاعلة (فيما فائه باء نحو ياسر مباشرة) وقد جاء مصدره على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو ضراب ومرأه بتشديد الراء فيهما لكنهما شاذان وقال في المصباح ويجيء المصدر من فاعل مفاعلة مطردا واما الاسم فيأتي على فعال بالكسر كثيرا نحو قاتل قتالا ونازل نزالا ولا يطرد في جميع الافعال فلا يقال سالمه سلاما ولا كالمه كلاما انتهى .

وهذا الباب يأتي لنسبة اصله أي مصدر ثلاثيه الى احد امرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس ضمنا مثلا اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد واقعا على عمر وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو واقعا على زيد لان تأسيس هذا الباب على ان يكون بين اثنين فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به . وقد يأتي للتكثير نحو ضاعفته اي ضعفته .

وقد يأتي بمعنى افعل نحو عافاك الله اي اعفأك الله . وقد يأتي بمعنى مجردة نحو دافع بمعنى دفع ، وسافر بمعنى سافر .

بقي من الافعال الثلاثي المزيد فيه التي لها معان خاصة غير المبالغة في اصل المعنى فعلان !

الاول : تفاعل : مصدره تفاعل بضم العين ويجيء لمشاركة الامرين فصاعدا في اصله صريحا نحو تشاركوا فاسند الشركة الى كل واحد منهم صريحا وقد يأتي للتكلف بمعنى ان الفاعل يظهر ان اصله حاصل له وهو متنف عن نحو تجاهلت وتغافلت أي اظهرت الجهول والغفلة مع انهما متنفيان عنى ، والفرق بين التكلف في هذا الباب وبين التكلف في

باب تفعل ان المتحلم مثلا يريد وجود الحلم من نفسه وكذا المتفهم يريد وجود الفهم من نفسه بخلاف المتجاهل والمتغافل فانه لا يريد هما لكنه يظهرهما لمصلحة وغرض .

والثاني: انفعل ومصدره انفعال بكسر الهمزة وسكون النون وكسر الفاء وهو لازم دائما لان معناه حصول الاثر ، وهذا الباب يجيء لمطاوعة مجردة نحو قطعته فانقطع ، وقد يأتي لمطاوعة افعل لكنه قليل وشاذ نحو اسققت الباب أي رددته فانسقف ونحو ازعجته أي ابعده فانزعج ولا يبني الا من مصدر فيه علاج وتأثير فانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون من افعال الجوارح والاعضاء ليكون مطاوعته جلية عند الحس بخلاف ما لو كان من المعاني فان مطاوعته قد يخفي ، ولهذا لا يقال انكرم وانعلم ونحوهما ومن اجل ذلك قيل انعدم خطاء لان الاعدام استيصال الموجود دفعة فلا يبقى ثمة حيثية علاج وتأثير وقيل لان الشيء اذا انعدم لم يبق له اثر فكيف يكون للغير فيه تأثير وعلاج .

(وغير مامر) من المصادر المذكورة للابواب المتقدمة على الاوزان السابقة (السماع) عن العرب (عاد له) أي السماع عديله وقريته فيحفظ ولا يقاس كقولهم في مصدر فعل الصحيح فعال بكسر الفاء وتشديد العين (نحو كذب كذا) والقياس تكذيبا ، (و) كقولهم في مصدر فعل المعتل التفعيل (نحو نزي تنزيا) تشديد الياء والقياس تنزية بفتح الياء وتخفيفها على وزن تفعلة وكقولهم في مصدر تفعل تفعال بكسر التاء والفاء (نحو تملق تملقا) والقياس التملق ، وكقولهم في مصدر فعل الصحيح فعالا بفتح الفاء وتخفيف العين نحو سلمت سلاما وكلمت كلاما ، وكقولهم فيه ايضا تفعلة نحو تبصرة والقياس فيها تسليما وتكليما وتبصيرا فتأمل ؟

بقي من غير الثلاثي المجرد مصادر افعال ليس لها معاني خاصة زائدة على اصولها الا المبالغة من اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة الكتب المفصلة في علم التصريف .

(وفعلة بفتح الفاء واللام) وسكون العين لمرة من الفعل الثلاثي المجرد ان لم يكن بناء المصدر العام عليها أي (ان لم يكن المصدر العام) على وزن فعلة (كجلسة) في قولك جلست جلسة أي جلست جلوسا واحدا وكقولك قمت قومة أي قمت قياما واحدا وكقولك ضربت ضربة أي ضربت ضربا واحدا ، فعلم من هذه الامثلة انه ان لم يكن في مصدر الفعل حرف زائد مناف لوزن فعلة تقتصر على زيادة التاء في المصدر مع فتح اوله ان لم يكن مفتوحا كسخط ورضى يفتح اولهما فيقال سخطة ورضية ، وان كان في مصدر الفعل حرف زائد منناف لوزن فعلة تحذف انت ذاك الزائد كجلوسا وقياما فتحذف الواو من الاول والالف من الثاني ثم تزيد عليهما التاء وتفتح اولهما وذلك الحذف للفرق بين المرة من الثلاثي المجرد وغيره اذ لا يحذف من غيره شيء كما يأتي عن قريب .
(فان كان بناء) المصدر العام على فعلة (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام (بالوصف) بما يدل على الوحدة (كرحم رحمة واحدة) .
(وفعلة بكسر الفاء) وسكون العين وفتح اللام (لهيئة منه كذلك) أي ان لم يكن بناء المصدر العام على فعلة بالضبط المذكور (كجلسة) بكسر الجيم في قولك جلست جاسته وكتلك قمت قيمة وكقولك ضربت ضربة بكسر القاف والضاد ، والغرض من تكرار المثال ما ذكرناه في المرة فلا نعيده والمراد بالهيئة الحالة التي يكون الفاعل على تلك الحالة حين صدور الفعل عنه نظير الحال النحوي ، مثلا المراد من الميئة في قوله « ص » من مات ولم

يعرف امام زمانه مات ميتة الجاهلية ; الحالة التي كانوا اهل الجاهلية يموتون عليها فيدخلون النار فكذلك ميتة الذي يموت ولم يعرف امام زمانه عجل الله تعالى فرجه كما ان قولك ضربت ضربة زيد بكسر الضاد معناه انك كنت حين الضرب على هيئة ضاربية زيد .

(فان كان بناء) المصدر (العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء مع التاء (فبالوصف) يدل على الهيئة (كنشدة الضالة نشدة عظيمة) بحيث كنت بجدا ساعيا لاقرار لي ولا استقرار حين كنت اطلبها .

(في غير ذي الثلاث) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه (بالتاء يدل على المرة إن لم يكن بناء المرة عليها) أي لم يكن في المصدر تاء وقد قلنا انه لا يحذف منه شيء بل يبقى على حاله (كانشاق انشلاق) واستخرج استخرجة (فان كان بناء) المصدر العام على كونه ذا تاء فبالوصف) يدل على المرة (كاستعان استعانة واحدة) ودحرج دحرجة واحدة .

(وشذ فيه أي في غير الثلاثي) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه (هيئة) كقولهم اختمرت المرأة (خمرة) بكسر الخاء أي غطت رأسها بالخمير تغطية هي نوع خاص من انواع التغطية فالخمرة شاذ لانها في الاصل اختمار فحذف زوائده وبني منه الخمرة على خلاف القياس حرصا على بيان ان اختمارها نوع خاص من الاختمار ، وكذلك (العمة) في قولهم تعمم زيد عمته أي لبس العمامة وتمم بها نوعا خاصا من انواع التعمم فالعمة شاذ لان اصله التعمم ففعل به ما ذكرلما ذكر ، وكذلك (القمص) في قولهم تقمص بكر قمصه .

وليعلم ان استعمال المرة والهيئة بلا تاء شاذ كقولهم اتيته اتيانا لانه

ثلاثي مجرد لا تاء فيه فكان القياس اتية بالتاء مع حذف الالف ، وكذا قولهم لقيته لقائه شاذ لان القياس فيه ايضا لقيه بحذف الهمزة وقلب الالف ياء وهو واضح .

اعلم ان جميع ما ذكر من امثلة المرة والهيئة مفعول مطلق عددي ان كان للمرة ونوعي ان كان للهيئة فلا تغفل .

قال بعض المحققين : ان التاء الدالة على المرة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة واكله واما مصادر الافعال الباطنية والحصول الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبين والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علته ولا فهمته فهمه ولا صبرته صبره انتهى ولعمري هو تحقيق انيق اذ لم يبق لنا اليوم الا امثال هذه النكات والتحقيقات لان الاحكام النحوية قد تقررت بحيث ليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب الموثوق بهم المسموع منهم قد انقرضوا فلا يمكن الاستقراء على انه لم يترك المقدم للمتأخر استقراء .

(فصل في ابنية اسماء الفاعلين والصفات)

المشبهة بها وفيه ابنية اسماء المفعولين

اعلم ان الظاهر عطف الصفات المشبهة على ما قبله من قبيل عطف الخاص على العام لان الصفة المشبهة اسم فاعل عند اهل صناعة التصريف صرح بذلك بعض ارباب الحواشي في حاشيته على كتاب التصريف وفي شرحه وهذا هو الظاهر ايضا من المصنف والشارح حيث انهما بصدد بيان اوزان اسم الفاعل ولم يصرحا بل لم يشيرا الى ان غير وزن الفاعل

ليس باسم فاعل نعم صرح ابن الحاجب بأن صيغة الصفة المشبهة
مخالف لصيغة اسم الفاعل وسيجيء تحقيق المسئلة وبيان الفرق بينهما
عن قريب في باب اعمال الصفة المشبهة مفصلا فلا نطيل الكلام هنا .

(ك : فاعل) اي كهذا الوزن (صغ اسم فاعل اذا) صفته (من)
فعل (ذى ثلاثة) احرف مجرد (مفتوح العين) سواء كان هذا الفعل ()
لازما او متعديا او (من فعل (مكسورها) أي مكسور العين لكن لامطلقا
بل اذا كان (متعديا يكون كهذا بالعين) والذال (المعجمتين أي سال فهو
« غاز ») اصله غازي وبعد الاعلال صار غاز يقال غذا الماء اذا سال ،
وغذا العرق اذا سال دما ، وغذا البول اذا انقطع ، وغذا الشيب اذا
اسرع فهو بهذه المعاني مثال اللازم وقد يستعمل متعديا يقال غذا الطعام
الصبي وغذوته أنا باللبن وبهذا المعنى يكون مثالا للمتعدي فهو ذو احتمالين
فلاوجه لتخصيصه باحد الوجهين (و) نحو (ذهب فهو ذاهب) مثال
للازم المفتوح العين نحو (ضرب فهو ضارب) مثال للمتعدي المفتوح
العين (وركب فهو راكب) مثال للمتعدي المكسور العين .

قال المحشي كان المتعارف بينهم عند ارادة ان يقولوا ان الوصف من
الفعل القلان هو القلان صدروا هذا الوصف بلفظ « هو » ان كان غير
اسم مفعول و بلفظ « ذاك » ان كان اسم مفعول فيقولون ضرب فهو ضارب
وذاك مضروب ، ولا بد هنا من بيان نكتتين :

الاولى : نكتة ادخال الفاء على لفظ هو ، وبيان المرجع المشار اليه ، فقيل
انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع والمشار اليه اسم الفاعل واسم
المفعول أي اذا ثبت ان ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلا ، وقيل الفاء
للتفريع والمرجع او المشار اليه فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ظاهر

ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية .

الثانية : نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهي ان ما حكم عليه بالضارب مثلا ذات صفة ناشئة من تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التميز فكانها متحدتان فناسب ان يعبر عنه بالضمير لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ما حكم عليه بالمضروب مثلا هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح فناسب ان يعبر باسم الاشارة الموضوعية للاشارة الى الذات والصفة .

(وهو) أي وزن فاعل (قليل مقصور على السماع) من العرب (في فعلت بضم العين وفعل بكسر العين حالكونه غير معدي كحمض فهو حامض وأمن فهو أمن بل قياسه أي فعل بالكسر أي اتيان الوصف منه في الاعراض) جمع عرض بفتح العين والراء ما يعرض الانسان من مرض وحزن وفرح ولا يدوم (فعل) بفتح الفاء وكسر العين وتنوين اللام ويأتي مثاله (وفي الخلقمة والالوان) من فعل بالكسر (افعل) بفتح العين ايضا يأتي مثاله (وفيما يدل على الامتلاء وحرارة الباطن) او ضدهما من فعل بالكسر (فعلان) بفتح الفاء وسكون العين ويأتي مثاله (نحو اشر وفرح) مثالان لفعل بفتح الفاء وكسر العين وتنوين اللام (ونحو صديان وعطشان) مثالان لحرارة الباطن (وشبعان) مثال لما دل على الامتلاء (و) كذا (ريان) وهو ضد عطشان ، واما ضد شبعان فهو جورعان بفتح الجيم وجميعها امثلة لفعالان من فعل بالكسر واما مثال : افعل : من فعل بالكسر فهو (نحو الاجهر وهو الذي لا يبصر

في الشمس) وهو مثال للخليفة (و) كذا (الاحول والاعور) واما
 (الاخضر) فهو مثال للالوان كالاوسود والاصفر والاحمر (و : فعل)
 (بسكون العين اولى) وكذ (فعمل : بفعل بضمها من) وزن (فاعل وغيره
 كالضخم) مثال لفعل بسكون العين (والفعل ضخم) بضم الخاء (وجميل)
 مثال لفعل (والفعل جمل) بضم الميم (و : أفعال) بفتح الهمزة وسكون
 الفاء وفتح العين (فيه) اي في فعل بضم العين (قليل مقصور على السماع
 كخطب) بفتح الخاء وضم الفاء المعجمتين (فهو اخطب) هكذا ضبطوه
 جماعة .

واني كلما تتبعته فيما تيسر لي مراجعته من كتب اللغة ما وجدت
 هذا المثال بهذا الضبط بل ولا مادته نعم جاء اخطب بالحاء المعجمة والطاء
 المهملة لكن فعلة ليس بضم العين ومعناه لون متوسط بين الحمرة والصفرة
 ، وقال بعض المحشين : وقع في بعض النسخ خضب فهو اخضب بالحاء
 والضاد المعجمتين وفسره بعض ارباب الحواشي باحمر وليس بسديد لان
 خضب انما هو بفتح العين التي هي الضاد ، وفي الحديث الشريف بكى
 حتى خضب دمه الحصى ، قال ابن الاثير : الاشبه ان يكون معنى الحديث
 انه (ع) بكى حتى احمر دمه فخضب الحصى ووقع في نسخة خطب فهو
 اخطب بالحاء المعجمة والطاء المهملة وتقول خطب فهو اخطب اذا كان
 اخضر لكن هذا الفعل بكسر العين التي هي الطاء (وكذا) قليل فيه
 (فعل : بفتح) الفاء (والعين كبطل) اي شجاع قوي ومصدره بطولة واما
 بطل ضد عمل فمصدره البطالة والبطلان (و) كذا قليل فيه (فعال)
 بفتح الفاء كجبن) بضم الباء (فهو جبان) (و) كذا قليل فيه فعال (بضمها)
 اي بضم الفاء (كشجع) بضم الجيم (فهو شجاع ، وكذا) فيه قليل (فعل)

(بضم الفاء والعين كجنب) بضم النون (فهو جنب) وكذا فيه قليل (فعل)
 (بكسر الفاء وسكون العين كعفر) بضم الفاء (فهو عفر) بكسر العين
 في اوله وسكون الفاء بمعنى الشجاع الماكر وقيل الخبيث الماكر ومنه عفريت
 من الجن (وبسوى) وزن (الفاعل قد يعني) « لفظ يعني (بفتح الياء)
 وسكون الغين وفتح (النون) فهو ثلاثي مجرد لامزيد فيه وبضم الياء وكسر
 النون من باب الافعال » فعل ؛ بفتح الفاء والعين الذي قلنا في اول الباب
 انه كفاعل صغ منه مطلقا لازما كان او متعديا (كشاخ فهو شيخ وشاب
 فهو اشيب وعف فهو عفيف) .

(وجميع ما ذكر غير وزن فاعل صفات مشبهة) وكذا وزن فاعل ايضا
 صفة مشبهة اذا اريد به الثبوت كما يجيء في باب الصفة المشبهة في قوله :
 وصوغها من لازم لحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر
 ولو اريد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حوات الى وزن فاعل واستعملت
 استعماله كتحويل فرح الى فارح في قولنا زيد فارح امس وجزع الى جازع
 في قولنا زيد جازع غدا .

(وعلى زنة المضارع) المعلوم (يأتي اسم فاعل من غير ذي الثلث)
 سواء كان (مجردا او مزيدا كالواصل) فانه على وزن يواصل (مع كسر
 متلو الاخير) اي كسر ما يتلووه الحرف الاخر اي ما قبل الاخر (مطلقا)
 اي (مفتوحا كان في المضارع) المعلوم ويأتي مثاله (وضم ميم زائد قد
 سبق) في (اول الكلمة كمدحرج ومكرم ومفرح) ما قبل الاخر فيها في
 المضارع المعلوم مكسور (ومتعلم ومتباعد) ما قبل اخره في المضارع مفتوح
 ، عليك بالتأمل في منتظر ويجمع ومستخرج ومقمنس وممشوش
 ومتدحرج ومخرنجم) حتى تعرف ان ايها ما قبل اخره في المضارع مفتوح وايها

ما قبل اخره مكسور .

وانما اختيار الميم للزيادة لتعذر حرف العلة التي تليق بالزيادة لان حرف العلة ثلاثة الواو والياء والالف لاسبيل الى شيء منها ، اما الاول فلان الواو لا يزداد في اول الكلمة لئلا يلزم اجتماع الواوات في نحو يوعد لو زيدت الواو بعد حذف حرف المضارعه فحمل عليه غيره ، واما الثاني فلان الياء لو زيدت لزم الالتباس بالمضارع ، واما الثالث فلان الالف لو زيدت لزم الالتباس بالمتكلم فلما تعذر زيادة حرف العلة فاختر الميم لقربها من الواو في المخرج ، وضم الميم للفرق بينه وبين اسم المكان من المزيد فيه واسم الالة من الثلاثي .

(تنبيهه نبيه) قال سعد الدين في شرح التصريف في هذا المقام ؛ وكذا قياس يواقي الامثلة الا ما شذ من نحو اسهب اي اطنب واكثر في الكلام فهو مسهب واحصن فهو محصن والفتح اي افلس فهو مفلج بفتح ما قبل الاخر في الثلاثة اسم فاعل ؛ انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال المحشى يريد ان ما قبل الاخر في محصن مفتوح مع كونه اسم فاعل لكنه شاذ وخلاف القياس ؛ وانا اقول لا يلزم من كون محصن شاذ كونه غير فصيح حتى يستشكل بانه كيف ورد في كتاب الله العزيز وذلك لانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام ، قسم مخالف للمقياس دون الاستعمال ، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان ، وقسم مخالف للمقياس والاستعمال وهو مردود وهكذا يجاب عن كل شاذ وقع في القرآن الكريم او في كلام اولياء الله المعصومين سلام الله عليهم اجمعين ان ثبت كونه كلاما لهم والافقية كلام ذكرناه في شرحنا على المطول عند بيان الفرق بين الامثلة والشواهد فراجع كما اجابوا به عن وقوع أبي يابي في القرآن

الكريم قال بعض المحققين من المحشين في بحث الالتفات من المطول ان عدم بجزء ما في القرآن في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته فان القرآن مما يستشهد به لا عليه انتهى .

وقد يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل نحو يافع من ايفع لكنه شاذ .

(وان فتحت منه) أي من اسم الفاعل (ما كان انكسر) أي ما قبل الآخر (صار) بعد الفتح (اسم مفعول كمثل المنتظر) فالقاء منه في اسم الفاعل كان منكسرا ففتحت فصار اسم مفعول وقس عليه (المدحرج والمكرم) وكل ما ذكر من الامثلة (الى اخره) .

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرذ زنة ! مفعول ! كات من قصد وهو) أي الآتي من قصد (مقصود) .

قد تقدم ان هذا الوزن قد يأتي للمصدر وكذلك يأتي لاسم الفاعل نحو حجابا مستورا .

قالوا ادخل الميم في اسم المفعول الثلاثي نحو مضروب لتعذر حرف العلة لما ذكر في اسم الفاعل غير الثلاثي فصار مضرب ثم فتح الميم حتى لا يلتبس باسم المفعول من باب الافعال فصار مضرب ولم يكسر لثلاثي يلتبس باسم الآلة ثم اشبع ضمة الراء لانعدام مفعل في كلام العرب بدون التاء او الواو كما في كتاب شرح الامثلة فتولد منها الواو فصار مضروب، وانما قالوا بدون التاء لان وزن مفعل مع التاء موجود في كلامهم نحو مكرمة ومسرة ومغربة ، وكذا مع الواو نحو مضروب ومنصور واما بدون التاء والواو فهو مرفوض في كلامهم .

(وناب نقلا أي سماعا) عن العرب (عنه أي عن وزن مفعول

ثلاثة اشياء) .

(اءءها : ذو فعيل) أي ماكان على هذا الوزن (وىستوى فبه المءءر والمؤنء نحو فءاءة) كءل أي مكءولة (وفتى كءل) أي (مكءول) . وانا ىستوى المءءر والمؤنء فف فعيل بمعنى المفعول ولا ىتوىان فف فعيل بمعنى الفاعل نحو رءل نصىر وامرءة نصىرة فرقا بىن فعيل بمعنى المفعول وفعيل بمعنى الفاعل .

فان قىل لم لم ىعكس بان ىستوى المءءر والمؤنء فف فعيل بمعنى الفاعل وىمىزا فف فعيل بمعنى المفعول مع انه ىءصل الفرق بءلك اىضا ؟ قلنا لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول لان الفاعل مقصوء وعمءة فف الكلام والمفعول فضلة والءمىز اصل بالنسبة الى عمء الءمىز ، فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع مراعات للمناسبة وقءم نظىر ذلك عند قوله :
بالالف ارفع المءئى وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا

ءىء اشءرط اءراب الءئبئة فف كلا وكلا بالاضافة الى الضمىر فراجع . وهذا الاءءواء فف فعيل بمعنى المفعول انما هو فىما ذكر الموصوف كما اءار الىه المصنف اء من عاءءه اعطاء الءكم بالمءال كما ءءءم فف قوله : كلامنا لفظ مفىء كاءءقىم : فءءءر وان لم ىءءر الموصوف ىفرق بىن المءءر والمؤنء بالءاء لءلا ىلزم الءباس اءءهما بالاءءر ، فان قلت ىلزم ءىءءء الءباس فعيل بمعنى المفعول بفعل بمعنى الفاعل اء فبه اىضا ىفرق بىنهما بالءاء ، قلت نعم لءن هذا الاءباس بعىء بىن الفاعل والمفعول فىءفع الاءباس بقرنىة ما بءءلاف الاءباس بىن المءءر والمؤنء فانه قرىب بءون الءاء فىءءب ءفعه بالءاء ، والءاصل ان الءباس الفاعلبن المءءر والمؤنء كل منهما قرىب ومشكل فىءءب ءفعه بالءاء الءى وءء للفرق بىن

المذكر والمؤنث بخلاف التباس الفاعل والمفعول فانه بعيد يدفع بقريته من الفرائض .

وقد ينزل فعيل بمعنى الفاعل منزلة فعيل بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى : ان رحمه الله قريب من المحسنين ، ان قريب وان كان من قبيل فعيل بمعنى فاعل الا انه بمعنى المفعول في الحقيقة لانه تبارك وتعالى يقرب رحمته من المحسنين لان الرحمة بنفسها لا يقرب بل اسبابها والتوفيق في الاسباب منه تعالى وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

واعلم انه اذا جعل وزن فعيل بمعنى المفعول من قبيل الاسماء بان يغلب فيه جانب الاسمية فحينئذ لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو بغير ذبيح وناق ذبيحة ورجل لقيط وامرئة لقيطة .

(وثانيتها : فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كقبض بمعنى المقبوض .
 (وثالثتها : فعل) بكسر الفاء وسكون العين (كذبيح بمعنى مذبح
 ذكرها في شرح الكافية ، ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول فلا يقال (مررت (برجل) كحيل عبده برفع عبده كما يقال مررت برجل مكحول عبده برفع عبده وقد اجازه بعضهم ، وكذا لا يقال (مررت برجل ذبيح كبشه) برفع كبشه (ولا) يقال ايضا (صريع غلامه) برفع غلامه وقد يصح ان يقال مذبح كبشه ومصروع غلامه برفع كبشه وغلامه (واجازه ابن عصفور) .

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

اشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين

الاول : انها مثله في الدلالة على الحدث وفاعله .
 والثاني ؛ انها تثني وتجمع وتذكر وتؤنسه مثله تقول : حسن ، حسان ،
 حسنون ، حسنة ، حسنتان ، حسنات كما تقول ؛ ضارب ، ضاربان ، ضاربون ،
 ضاربة ، ضاربتان ، ضاربات ، ولكن مخالفته في انها لا تدل على الحدوث
 الذي يدل عليه اسم الفاعل ولذلك انحطت درجتها عنه فجعل عملها
 للشبابة به لا لنفسها اصالة ، وقد علم من ذلك ان كل ما لا يدل على
 الحدوث بل على الثبوت فهو صفة مشبهة مطلقا سواء كان على وزن فاعل
 كظاهر القلب أم لا كجميل الظاهر وسواء كان فعله ثلاثيا مجردا كالمثاليين
 ام لا كمنطلق اللسان بل وان كان اسم مفعول نحو محمود المقاصد .
 والمراد بكونها للثبوت كونها كذلك بحسب الاصل فنحو ضامر وطائق
 اسما فاعل لا فهما في الاصل بمعنى الحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب
 الاستعمال فلا يقال طائق وكذا ضامر الا لمن ثبت لها الطلاق او الضمارة
 لا لمن تجدد لها انا فانا فتأمل .

(صفة استحسن) أي يصح ولم يقبح (جر فاعل معنى بها المشبهة
 اسم فاعل) حاصله ان الصفة التي يصح بدون قبح جر الفاعل المعنوي
 بها هي صفة مشبهة لكن يعتبر في الاستحسان أي الصحة بدون القبح
 ان يكون ذلك حاصلًا ولو (بعد تقدير تحويل اسنادها عنه) أي عن الفاعل
 المعنوي (الى ضمير) مستتر فيها راجع (الى موصوفها هي المشبهة اسم فاعل فخرج بما
 ذكره المصنف نحو زيد ضارب اخوه) اذ لا يحسن ولا يصح جر اخوه باضافة
 ضارب اليه بان يقال زيد ضارب اخيه اذ يلزم حينئذ توهم الاضافة الى المفعول
 فهذا المثال ممتنع وغير مستحسن من دون ان يفرض ويقدر تحويل الاسناد
 عن اخوه الى ضمير موصوفها اذ الصفة فيه متعدد يحتمل اضافتها الى مفعولها

فيلتبس الاضافة الى الفاعل بالاضافة الى المفعول فضارب في المثال ليس صفة مشبهة لعدم استحسان جر الفاعل أعني اخوه بها لاجل الالتباس (وخرج بمازده) أي الشارح وهو قوله (بعد تحويل اسنادها) . الخ نحو (زيد كاتب ابوه) لانه لا يحسن اضافة الكاتب الى ابوه وجره به بعد تحويل اسناد كاتب عن ابوه الى ضمير مستتر في الكاتب راجع الى زيد اذ لعلاقة مجوزة لاسناد الكتابة الصادرة عن الاب الى الابن لعدم العلاقة بين الاب والابن بحيث يجوز بها اسناد الفعل الصادر عن احدهما الى الآخر وبعبارة اخرى لا يحسن اسناد الكتابة الصادرة من الاب الى الابن الا بمجاز بعيد لا يقبله الذوق السليم والطبع المستقيم بخلاف نحو رجل حسن وجهه اذ يجوز اسناد الحسن الثابت للوجه الى زيد بعلاقة الكل والجزء فيحسن فيه الاضافة وجر الوجه بعد تحويل الاسناد عن وجهه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى رجل اوجود العلاقة ويقبح الاضافة والجر في زيد كاتب ابوه لعدم العلاقة قال في حاشية المغنى فيما افرق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ومنها استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب وان كان ليس ممتنعاً لكنه قبيح لان الصفة لا يضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد الى موصوفها بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤنثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلماذا حسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازاً وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند اليه الكتابة انتهى وليعلم انه ليس المراد من العلاقة في المقام ما يعتبرونه في المجاز اللغوي حتى يقال ان

المقام مجاز عقلي لانه مجاز في الاسناد لا مجاز لغوي فلا يفيد العلاقة المذكورة في المقام بل المراد منها ههنا ما يصحح اسناد الوصف الثابت لشيء الى شيء آخر بحكم العرف والذوق السليم ولو لم يكن هذا المصحح من العلاقات المعتبرة في المجاز العقلي ولا من العلاقات المعتبرة في المجاز اللغوي على ان معرفة هذا المجاز وانه من أي قسم من المجازين وهل هو من المجاز العقلي أم من اللغوي ومعرفة ان العلاقة المعتبرة في استحسان هذا الاضافة وجر الفاعل المعنوي اظن انه بما يحتم حوله احد فالمناطق في استحسان ذلك كما قلنا هو الذوق السليم والعرف ، ولعله الى ذلك يشير الشارح بقوله (واستحسان جر الفاعل بها بان تضاف اليه يدرك بالنظر في المعنى) كما انه جواب ايضا عما اورده ابن المصنف في هذا المقام من الدور وهذا نص عبارته « وهذه الخاصة (أي استحسان جر الفاعل المعنوي بها) لاتصح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف « بالكسر » يجب تقدمه على العلم بالمعرف « بالفتح » ولذلك « أي للزوم هذا الدور » لم اعول في تعريفها على استحسان اضافتها الى الفعل » انتهى فإشار الشارح الى جوابه بقوله : واستحسان جر الفاعل بها . . . الخ وحاصله ان الصفة المشبهة وان كانت معرفة موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل وجره بها لكن استحسان الاضافة الى الفاعل وجره بها ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة ، وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لايكون فيه لبس ولا قبح فتحسن الاضافة ويكون مجازا مقبولا عند صاحب الذوق السليم والطبع المستقيم

فظهر من جميع ما ذكرنا ان المانع اي عدم الاستحسان في كاتب الاب انما هو عدم العلاقة لا الالتباس بالمفعول اذ الالتباس لا يعقل فيه اذا لكتابه لا يقع على امثال الاب بل على القرطاس وامثاله بخلاف الضرب فانه يقع على زيد وامثاله فظهر وجه الفرق بين المثالين .

(وتخالف) الصفة المشبهة (اسم الفاعل في) امور قد تقدم الاشارة الى بعضها .

ومنها (ان صوغها) أي اشتقاقها (لا يكون الا من فعل) قاصر أي (لازم) سواء كان لزومه بالاصل كحسن وطاهر او بالتنزيل بان يحول المتعدي الى فعل بضم العين ثم يصاغ منه الصفة المشبهة ، فلا يرد ان الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مع انها صيغتا من المتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر فتأمل .
ومنها ان صوغها لا يكون الا (الحاضر) من الازمنة الثلاث متصلا بالزمان الماضي بمعنى ان الصفة ثبتت في الماضي ودامت الى الزمان الحاضر فمعنى رجل حسن الوجه انه حسن الوجه دائما الى الآن فلا يستعمل في الماضي المنقطع او المستقبل ، فلا يقال رجل حسن الوجه امس او غدا وان اريد ذلك فلا بد من ان يقال حاسن وجهه امس لو غدا ، وكذلك اذا اريد الزمان الحاضر فلا بد من ان يقال رجل حاسن وجهه الآن والحاصل انك ان اردت ثبوت الحسن مع قطع النظر عن زمان معين تقول حسن وان اردت زمان معين وحدوثها في ذلك الزمان تقول حاسن ، والسرفي ان التقيد بالزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث ولذلك قيل انه لا يقال رحم الامن صار الرحم طبيعة له كالكريم والبخيل وهيئتا عويصتان : الاولى : قولهم ان مطلق المشتق

حقيقة في الماضي والحاضر وبجاز في المستقبل ولا يفرقون في هذه المسئلة بين الصفة المشبهة وغيرها فكيف ذلك مع قولهم بانها لاتدل على الزمان .
والثانية : ان مطلق المشتق اذا كان حقيقه في الماضي والحال فكيف يقولون بان الاسم لايدل على الزمان وضعا مع ان كون شيء حقيقة في شيء معناه كونه كذلك وضعا فتدبر .

(و) منها : انها تخالفه (في انها تكون مجارية) وموازنة (للمضارع) في حركاته وسكناته ، والمراد من المجارات والموازنة هنا العروضية لا الصرفية وقد تقدم الفرق بينهما (كظاهر القلب) فانها مجارية ليظهر (وغير مجرية له بل هو) أي كونها غير مجارية له (الغالب نحو جميل الظاهر) هذا ، ولكن قال ابن الحاجب وشارح كلامه : وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلايجي بصيغته من صيغها على هذا الوزن قطعاً انتهى ، ونقل عن الزمخشري ايضا مثل ذلك ، والظاهر من كلام السيد مير شريف في صرفه الفارسي ايضا ذلك فالمسئلة ليست بهذا النحو من التسليم الذي يظهر من كلام المصنف والشارح ومن وافقهما وأما اسم الفاعل فلاخلاف في انه ابدا يكون مجاريا للمضارع بجارة عروضية كضارب وقائم فانهما مجاريان ليضرب ويقوم وهذا واضح .

ومنها : انها تخالفه من حيث العمل لانه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب كما سيأتي مع قصور فعلها والى هذا أشار بقوله (وعمل اسم الفاعل المعدى ثابت لها على الجذ الذي قد حد في اسم الفاعل وهو الاعتماد على ما ذكر) هناك الا الزمان وقد بينا وجهه انفا والا اللام

الموصولة لان الاعتماد عليها لا يتأتى فيها لأن اللام الداخلة فيها كما قيل ليست بموصولة بالاتفاق بل هي حرف تعريف وانما لم تكن فيها موصولة لأن مدخول اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كضارب مثلا الا أن ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه ولا يتأتى فيها ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه كما تقدم في باب المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأن من أمن يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها أل الموصولة التي حقها ان تدخل على الجملة او شبهها هذا ، ولكن في دعوى الاتفاق في كون الداخلة عليها حرف تعرف تأمل اذ منهم من قال بانها ايضا موصولة كالداخلة على اسم الفاعل والمفعول وهذا هو الاقوى ويظهر وجهه عند بيان صور الصفة المشبهة فانتظر .

قال في المعنى : ال على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل هي في الجميع موصول حرفي وليس بشيء لأنها لا تؤول بالمصدر ! انتهى محل الحاجة من كلامه .

وقال في المطول ، في بحث الاستغراق في بيان مثال الخطيب : كقولنا جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده او مملكته لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا ، فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم

موصول لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه ، قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع انتهى .

واعلم ان الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان والمكان ، والمفعول معه ، والمفعول المطلق على رأي ، ولا يعمل في المفعول به لأنها مأخوذة من فعل قاصر فليس لمصدرها من يقع عليه ولكن النحاة جعلوها كاسم الفاعل (في نحو زيد حسن الوجه) وفي زيد الحسن وجها ولذا قالوا النصب هنا (على التشبيه بالمفعول) به ان كان المعمول معرفة كالمثال الاول وعلى التمييز كالمثال الثاني بخلاف ثمة أي (بخلاف) النصب (ثمة) أي في اسم الفاعل فانه فيه على المفعول به الحقيقي نحو زيد ضارب عمرو فنصب عمرو على المفعول به الحقيقي لا على التشبيه به . (وما خالف) الصفة المشبهة (فيه اسم الفاعل ان سبق ما تعمل فيه مجتنب لفرعيتهما) لأنها تعمل لشباهتهما باسم الفاعل في الدلالة على الحدث فلذا انحطت عنه في امور .

منها : عدم جواز اعمالها في المعمول المتقدم لضعفها بالفرعية ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق التشبيه أي من حيث انها صفة مشبهة باسم الفاعل (بخلاف غير معمولها) بحق التشبيه (كالجار والمجرور) فان عملها فيه ليست من حيث التشبيه بل بما فيه من معنى الفعل لأن الظرف والجار والمجرور يكفيهما راحة من الفعل (فيجوز تقديمه)

اي الجار والمجرور (عليها) بخلاف اسم الفاعل فان معموله يجوز ان يتقدم عليه مطلقا كما تقدم في اول باب اعمال اسم الفاعل نحو زيد عمروا ضارب .

ومنها : (ان كونه) اي ما تعمل فيه اي معموله (ذا سببية بان اتصل) المعمول (بضمير موصوفها لفظا او معنى وجب نحو حسن وجهه) فوجهه معمول سببي لانه اتصل بضمير الموصوف اعني زيد (و) نحو (حسن الوجه) فالوجه معمول سببي لانه اتصل بضمير الموصوف معنى (اي) تقديرا لانه في تقدير الوجه (منه) اي من زيد ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق الشبهة (بخلاف غير المعمول) بحق الشبه فانه لا يجب كونه ذا سببية ففي نحو زيد حسن وجهه يوم الحرب لا يجب كون اليوم ذا سببية وهذا بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون سببا نحو زيد ضارب غلامه ، واجنبيا نحو زيد ضارب عمروا ، هذا ما ذكر لها من المفارقات في هذا الكتاب ولها مفارقات آخر مذكورة في المطولات فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعتها .

واعلم صور الصفة المشبهة باعتبار كونها منونا ومضافا ومسح ال وباعتار كون معمولها كذلك وباعتبارات اخر مذكورة في المطولات ترتقي الى اربع عشر الفا واربعمئة صورة ونحن نكتفي بما ذكر هنا وهو ست وثلاثون صورة .

(فارفع بها على الفاعلية ، وانصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، وجر بالاضافة) اي باضافة الصفة الى المعمول (حال كونها مع ال وحال) كونها (دون ال وقوله مصحوب ال) منصوب مفعول للافعال الثلاثة اي ارفع وانصب وجر يعني (هو المتنازع فيه)

فهذه ست صور في ثلاث منها الصفة مع ال وفي ثلاث منها الصفة بدون ال والمعمول في كلها مع ال :

الاولى : رفع المفعول مع ال حال كونها ايضا مع ال (نحو رايت الرجل الجميل الوجه) برفع الوجه الثانية نصب المفعول كذلك (نحو رايت الرجل الجميل الوجه) بنصب الوجه ، الثالثة جر المفعول كذلك (نحو رايت الرجل الجميل الوجه) بجر الوجه ، الرابعة رفع المفعول مع ال حال كونها دون ال نحو رايت رجلا (جميلا الوجه) برفع الوجه ، الخامسة نصب المفعول كذلك نحو (رايت رجلا جميلا الوجه) بنصب الوجه (لكن هذا ضعيف) لأنه من اجراء الوصف اللازم بحرى الوصف المتعدي في نصب المفعول المعرفة مع ان الصفة اذا كانت مجردة عن ال ضعيف شبيها بالفعل وذلك سبب لثلا يعمل في المعرفة العمل المجازي اعني النصب على التشبيه بالمفعول به المحتاج الى توة العامل ، واما اذا كانت الصفة مصحوبة لال وهي موصولة على التحقيق يؤل الصفة حينئذ بالفعل كاسم الفاعل المعرف بها فتقوى مشابقتها بالفعل فتعمل العمل المجازي المذكور بلاضعف ، السادسة جر المفعول كذلك نحو رايت رجلا (جميل الوجه) بجر الوجه .

(وعطف على) قوله (مصحوب ال) قوله (وما اتصل اي بالصفة) فيصير مفاد الكلام ارفع وانصب وجر ما اي معمولا اتصل بها (حال كونه) اي المفعول (مضافا الى ما فيه ال) وهذا ست صور في ثلاثة منها الصفة مع ال وفي ثلاثة منها الصفة دون ال (او) حال كون المفعول مضافا (الى الضمير) وهذا ايضا ست صور كذلك (او) حال كون المفعول

مضافا (الى مضاف الى الضمير) وهذا ايضا ست صور كذلك . او حال كون المعمول مضافا (الى مجرد) وهذا ايضا ست صور كذلك فهذه اربعة اقسام كل قسم منها ست صور في ثلاثة منها الصفة مع ال . وفي ثلاثة منها دون ال :
 (فا) لقسم (الاول) ؛ اي المضاف الى ما فيه ال (نحو رايت الرجل الحسن وجه الاب)
 ينصب الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه الاب) بجر الوجه ، (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجه الاب) برفع الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجه الاب) ينصب الوجه (ولكن هذا ضعيف)
 لما ذكر آنفا (و) نحو رايت رجلا (حسن وجه الاب) بجر الوجه .
 (و) القسم (الثاني) اي المضاف الى الضمير (نحو رايت الرجل الحسن وجهه) برفع الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجهه) ينصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيان سبب عدم جواز الجر (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجهه) برفع الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجهه) ينصب الوجه ، ونحو رايت رجلا (حسن وجهه) بجر الوجه (لكن هذان) المثالان (ضعيفان) اما وجه الضعف في المثال الاول فهو ما تقدم انفا واما المثال الثاني فليل في وجه ضعفه انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهنون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح هو النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين مع وروده في حديث الدجال من قوله صلى الله عليه واله وسلم ؛ اعور عينه اليمنى ؛ بجر العين .

(و) القسم (الثالث) : اي المضاف الى مضاف الى الضمير (نحو رايت الرجل الحسن وجه ابيه) برفع الوجه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه) ابيه بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجه ابيه) برفع الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجه ابيه) بنصب الوجه (و) نحو رايت رجلا (حسن وجه ابيه) بجر الوجه (لكن هذان) المثالان (ضعيفان) وجه الضعف في المثال الأول ما تقدم من : ضعف الصفة المجردة من ال وقوة المعمول المعرفة ووجه الضعف في المثال الثاني ما تقدم من انهم انما ارتكبوها الاضافة لقصد التخفيف الى اخر ما ذكر هناك .

(و) القسم (الرابع) : اي المضاف الى مجرد (نحو رايت الرجل الحسن وجه أب) برفع الوجه (لكنه قبيح) لخلر الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وهو مع قبحة جائز في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا اي وجه أب منه (و) نحو رايت الرجل (الحسن وجه أب) بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رايت رجلا حسنا وجه أب) برفع الوجه (لكنه قبيح) ووجه قبحة ما تقدم في وجه القبح السابق حرفا بحرف فلا نعيده (و) نحو رايت رجلا (حسنا وجه أب) بنصب الوجه (نحو رايت رجلا) (حسن وجه أب) بجر الوجه ، فصار مجموع هذه الاقسام الاربعة اربع وعشرين صورة وهي مع الست المتقدمه ثلثون صورة ، وقوله (او مجردا عطف على) قوله (مضافا) اي او ارفع وانصب وجر ما اتصل بالصفة حالكون المعمول مجردا عن ال وعن الاضافة هذا ايضا سبع صور في ثلاثة منها الصفة مع ال وفي ثلاثة منها دون ال نحو (رايت الرجل الحسن وجه) برفع الوجه (لكنه قبيح) ووجه

القبیح فيه ما تقدم أنفا فلا نعيده (و) نحو رأيت الرجل (الحسن وجهها) بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رأيت رجلا حسنا وجه) برفع والوجه (لكنه قبیح) والوجه فية أيضا ما تقدم (و) نحو رأيت رجلا (حسنا وجهها) بنصب الوجه ونحو رأيت رجلا (حسن وجه) بجر الوجه هذا تمام الست وثلاثين صورة .

وأما بيان صور الجر فهو قوله (ولا تجر بها) اي بالصفة (حالكونها مع ال سما) لفة في الاسم كما تقدم في اوائل الكتاب عند قوله :
ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما

اي لا تجر بالصفة اي باضافتها حال كونها مع ال اسما اي معمولا من ال خلا (ومن) اضافة لتاليها اي (ال) ايضا (خلا) وذلك الاربع صور التي قلنا ايها سيأتي ، فلا تقل : الحسن وجهه ، او وجه ابيه ، او وجه أب او وجه بجر الوجه في الجميع ، ووجه المنع في الجميع ان اضافة الصفة فيها وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة في هذه الصور وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة لان المعهود من الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة نحو غلام زيد وضارب عمرو ونحوهما وما لم يخل بما ذكر اي من ال (او من اضافة لتاليها) فهو بالجواز وسم ، وما كان من الصور الجائزة ذا ضمير واحد نحو حسن وجهه برفع الوجه فهو احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ونقصان ، وما كان منها ذا ضميرين احدهما في الصفة والاخر في المعمول فهو حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وقد سبق) جميع (ذلك مشروحا) بتوضيح

منا (مثلا مبينا فيه) بيانا وافيا (الحسن) والاحسن (والضيف والقيبح
 والله الحمد) .

هذا باب التعجب

التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل
 في وجوده ، ولهذا لا يصلح التعجب على الله تعالى لانه عالم السر والخفيات
 لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه تعالى نحو : فما اصبرهم على النار فهو : مصروف
 الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد عنه وقريب من ذلك ما قيل هو
 استعظام وزيادة في وصف فعل خفى سببه وخرج بها المتعجب منه عن
 نظائره او قل نظيره فلذا يقال : اذا ظهر السبب بطل العجب .
 (وله) اي التعجب (صيح كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم
 امواتا فاحياكم) فان الاستفهام يفيد التعجب بقريضة المقام ، ونظيره
 الهمة في قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل ، ونحو ماروى عنه
 صلى الله عليه واله (سبحان الله ان المؤمن لا ينجس) والاصل في ذلك ان
 يسبح الله عند رؤية العجب من صنايعه ثم استعمل في كل متعجب منه
 لانه تعالى خالق كل العجائب كما بيناه في «الله دره فارسا» ونحو (
 واما لليل ثم واهواها) ونحو قاتله الله من شاعر .
 (والمبوب له في النحو) اي ما جعل له في النحو باب (صيقتان اشار)
 المصنف (اليهما بقوله) (بافعل) على وزن اكرم (انطق حالكونه بعد
 ما النكرة) التامة او الناقصة او معرفة ناقصة اي الموصواه (ان اردت
 تعجبا) قال في المغني : والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو
 ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا ، جزم بذلك جميع البصريين الا

الاخفش فجوزة ، وجوز (ايضا) ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محال لها ، و (جوز ايضا) ان تكون نكرة موصوفا والجملة بعدها في موضع رفع نعنا لها وعليهما فخير المبتدء محذوف وجوبا تقدره « شيء عظيم » ونحوه : انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال بعضهم انها استفهامية وما بعدها خبرها ، قال الرضى وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنة فاستفهير منه ، وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مادريك يوم الدين واتدري من هو انتى وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل استفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت وانا اقول مذهب الرضى هو المرضى واما قول المضعف ان نقل انشاء الى انشاء لم يثبت فهو كلام اجوف بعدما نقلناه في اول الباب من الصيغ الكثيرة .

ولا خلاف بينهم ظاهرا في ان همزة افعل للتعدية بدليل تعدي ما احسن زيدا وفما اصبرهم ، وانما الخلاف قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على ان الفعل الداخلة عليه الهمزة كان لازما والا لتعدي نحو ما اضرب زيدا الى مفعولين في انه باي شيء حصل له اللزوم ، فقال بعضهم بنقله الى فعل مضموم العين ، وقال بعضهم بتضمينه معنى فعل من افعال الغرائز التي هي لازم دائما كضعف وكمل ونقص ، واستدلوا على فعلية افعل هذا بدخول نون التأكيد عليه في قوله : فاحر به من طول فقر فاحريا : الشاهد في احريا اذ اصله احرين كما يأتي في باب نوني التأكيد عند قوله :

وغير اما من طوالب الجزاء واخر المؤكد افتح كابرزا

هذا بناء على كون احريا بفتح الراء حتى يكون على وزن افعل بفتح العين ، وبعضهم استشهد به على فعلية افعل بكسر العين بناء على كون احريا بكسر الراء وهذا هو الاقوى لان دخول نون التأكيد على غير الماضي

شاذ لا يثبت به فصيحة شيء والا يلزم ان يثبت به فعلية قائل في قوله اقاتلان
احضروا الشهودا .

(او جىء بافعل) بكسر العين (وهو خير) وأخبار عن حصول
التعجب للمتكلم (بصيغة الأمر قبل فاعل له مجرور بباء زائدة لازمة هذا
، ولكن كون افعال اخبارا محل تأمل بل منع ، قال ابن الحاجب :
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب ، وقال بعض المحققين : المشهور عند
النحاة البصريين انها فعل ماض جاء على صورة الامر ، وبالمجرور بالباء
الزائدة وجوبا هو فاعله واصل الكلام احسن زيد (بفتح السين) أي
صار ذا حسن ثم ارادوا ان يدلوا به على انشاء التعجب فحولوا الفعل الى
صورة الأمر ليكون بصورة الانشاء ثم ارادوا ان يسندوه الى زيد فاستقبحوا
اسناد صورة الامر الى الاسم الظاهر (لان فاعله يجب ان يكون ضميرا
صفترا وجوبا) فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو امر بزيد ثم
التزموا ذلك انتهى فظهر ان القول بكون افعال خبرا بصيغة الامر ظاهره
باطل اللهم الا ان يراد انه كان خبرا في الاصل ثم صار بصورة الأمر
لانشاء التعجب .

وقد ظهر بما ذكرنا انه لا ضمير في افعال بكسر العين لان المجرور بالباء
فاعل له والفاعل واحد ليس الا ولكن قال بعضهم ان المجرور بالباء
مفعول والباء المتعدية ففيه ضمير هو الفاعل فمعناه : احسن بزيد ؛ حيثئذ
اجمله حسنا بمعنى صفة به وقال جماعة ان احسن امر لكل احد بان
يجعل زيدا حسنا وانما المراد ان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف
شئت فان فيه مزة جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص وكذلك
يقال في بقية المصادر بما يشتق منه فعل التعجب .

(وتلو افعال) بفتح العين اي (الذي بعده) سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا (انصبه مفعولا وتلو افعال) بكسر العين (اجرره) بالياء الزائدة ان قلنا انه فاعل او الباء التعديّة ان قلنا انه مفعول (كما تقدم) الاقوال فيها مفصلا (كما او في خليلينا) مثال لافعل بفتح العين (و « اصدق بهما ») مثال لافعل بكسر العين وسكون اللام .

(وحذف ما منه تعجبت) وحده (وابقاء صيغة التعجب) سواء كان افعال بفتح العين (او) بكسرهما (استبح) ان كان ضميرا (ان كان عند الحذف معناه يضح ولا يلتبس) وان كان هناك قرينة تدل على المحذوف (كقوله تعالى : اسمع بهم وابصر) مثال لافعل بكسر العين والشاهد في حذف المتعجب منه من ابصر واعلم ان هذا ينافي ما ذكره الشارح في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلا عند البصريين ، ويؤكد ايضا القول بكون المجرور في افعال مفعولا ولذلك قال بعضهم الضمير استتر فيه (و) نحو (قول على عليه الصلاة والسلام .

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرم

فحذف المتعجب منه من الفعلين أي ما أعفهم وما أكرمهم .

(وفي كل من الفعلين) يعني (أفعل) بفتح العين (وأفعل به) بكسرهما (قدما) « بكسر القاف وسكون الدال الزمان القديم يقال : كان كذا قدما أي في الزمان القديم » (لزما منع تصرف بحكم من جميع النحاة) بصريهم وكوفيهم وغيرهم (حتم أي نفذ) لكونهما مشابهيين بالحرف لكونهما للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف فلا يغيران الى مضارع ومجهول وتأنيت ولا تشبيه ولا جمع فهما دائما على صيغة واحدة ، وانما يطرد التغيير على المتعجب منه حسب المراد منه

تقول ما احسن زيدا ، وما احسن هنداً ، وما احسن الزيدين بفتح الدال
وما احسن الزيدين بكسر الدال وما احسن الهنديين وما احسن الهندات
. وكذلك تقول احسن يزيد واحسن بالزيدين واحسن بالزيدين واحسن
بهند واحسن بالهنديين واحسن بالهندات (وهما نظيرا ليس وعسى هب
وتعلم) من حيث الوزن ومن هنا لا يدغم في نحو اشدد به فتبصر .
(وصفهما من فعل) يجتمع فيه شروط ذكر المصنف سبعة منها :
الشرط الاول : ما ذكره بقوله (ذي أحرف ثلاث) مجرد ليمكن بناء
افعل بفتح العين وكسرها منه مع المحافظة على تمام حروف الفعل الذي
اشتقا منه (بخلاف) غير الثلاثي المجرد نحو (دحرج وانطلق واقتدر
واستخرج واحمر واحرنجم) اذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروفها
متعذر لان هاتان الصيغتان لاتسعان الزائد على ثلاثة احرف ومع اسقاط
بعض الحروف منها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انهما مشتقان من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او
تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او زوائده او مزوجة منهما
فلا يتبين ماهو المشتق منه فلا يتعين المعنى مثلا اذا قيل ما اخرج زيدا
لم يعلم انه مشتق من دحرج او حرج بالتخفيف الذي هو ثلاثي مجرد
او من حرج بالتشديد الذي هو ثلاثي مزيد فيه وكذا لو قيل ما اخرجه
لم يعلم ان المراد ما اشد اخرجه حتى يكون من باب الافعال او المراد
استخرجه حتى يكون من باب الاستفعال وكذلك لو بنيتها من ضارب
وانطلق فقلت ما اضربه واطلقه لفاتت الدلالة على المشاركة والمطاوعة
وقس عليها البواقي وقيل يجوز بنائهما من باب الافعال ان لم تكن الهمزة

للتعدية نحو ما اظلم الليل وما افقر هذا المكان وان كانت للتعدية لايجوز
نحو ما اذهب نوره وقيل ويجوز مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا
وقيل يمتنع مطلقا وما جاء منه شاذ لا يقاس عليه .

الشرط الثاني . (صرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه
فلا بد فيما يبنيان منه ان يكون متصرفا (بخلاف نعم وبئس) وسائر الأفعال
التي لا يتصرف فيها كعسى وليس على رأي .

الشرط الثالث ! ان يكون (قابل فضل أي زيادة كعلم) وجهل (وحصن)
وقبح فيقال ما علم زيدا وما اجهل بكرا وما احسن عمروا وما اقبح
خالدا (بخلاف) ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع على السواء نحو
(مات وفنى) فانه لامزية فيهما لبعض فاعليهما على بعض حتى يتعجب منه .
الشرط الرابع : قوله تم (اي) ان يكون من الافعال التامة (بخلاف)
ما كان ناقصا نحو (كان وكاد) فلا يقال ما اكون زيدا قائما ولا اكيد
بكرا ذاهبا ولا اكون يزيد قائما ولا اكيد يزيد ذاهبا لان الناقص لا
يدل على الحدث على ماهو التحقيق كما بيناه في باب الحال منفصلا وفعل
التعجب موضوع للتعجب من الحدث الصادر من الفاعل فتأمل ؟

الشرط الخامس : ان يكون الفعل (غير فعل ذي انتفاء) (أي منفى
بخلاف) ما كان منقيا سواء كان لزوما بان لا يستعمل في الاثبات الا شاذا
نحو (ما عجت بالدواء) أي ما انتفعت به فان عاج يعيج ملازم للنفي
بخلاف عاج يعوج بمعنى مال يميل فانه يستعمل في الاثبات ايضا او
جوازا (و) ذلك نحو (ما ضربت زيدا) فلا يقال ما عوجه لثلا يلتبس عاج المنفي
بمعنى ما انتفع بعاج المثبت بمعنى مال ، وكذلك لا يقال ما اضربه لثلا
يلتبس الضرب المنفي عن الفاعل بالضرب المثبت له .

(و) الشرط السادس : ان يكون (غير فعل ذي وصف يضاهي اشهل في كونه على افعال بخلاف ذي الوصف المضاهيه نحو سود وعور) واختلف في وجه المنع من ذلك فقول لان حق صيغة التعجب ان تبني من الثلاثي المجرد واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء من باب افعال نحو احمر اخضر فلم يبين فعل التعجب بما كان منها ثلاثيا نحو سود وعور اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص فلا يتعجب منها وقال بعضهم لان بناء الوصف منه على افعال فلذا لم يبين منه افعال تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ، ولما امتنع صوغ افعال التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد ، وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعال الصفة مقدم بنائه على افعال التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة عل الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع .

والتقدم الطبيعي هو كون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده ، وهيئنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة .

والشرط السابع : ان يكون (غير فعل سالك سبيل فعل في كونه مبينا للمفعول ، بخلاف) الفعل (السالك ذلك) فلا يبينان (من نحو ضرب وشم) المجهولين فلا يقال ما اضرب زيدا وما اشمته تريد التعجب من ضرب وشم وقع عليه لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب او شتم صدر منه (لكن يستثنى ما كان ملازما لذلك) أي للمجهولية (نحو عنيت بحاجتك)

بضم العين وكسر النون فإنه لا يستعمل هذه المادة الا مجهولا (فيقال ما اعناه) لعدم اللبس اذ لا معلوم له حتى يحصل الالتباس .

(واشدد او اشد او شبههما) مما لا يمتنع بناهما منه (كاكثر) بفتح الثاء (واكثر) بكسر الثاء (يخلف) هذه الافعال (في) انشاء (التعجب) (ما) أي فعلا (بعض الشروط) المذكورة (عدم) بان كان زائدا على ثلاثة احرف (او) كان (وصفه على افعل) (او) كان فعلا (ناقصا نحو ما اشد دحرجته) مثال لما كان زائدا على ثلاثة احرف ، ما اشد (حمرة) مثال لما كان وصفه على افعل ، ونحو (اشدد بكونه مستقبلا) مثال لما كان فعلا ناقصا هذا بناء على ان لكان الناقصة مصدر وهو كون والافمصدره مؤل كما يأتي (وكذا ان كان) فعلا (منفيًا او مبينا للمفعول لكن مصدرهما مؤل لا صريح) نحو ما اكثر ان لا تقوم واعظم بما نصر) بضم النون وكسر الصاد أما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي ، واما المبني للمفعول فلثلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل والتأويل في المثال الاول عدم القيام في والثاني بنصر بفتح النون وسكون الصاد .

(ومثل ابن الناظم للذي لا يقبل الفضل بـ : ما افجع موته وافجع يموته) ولكن (قال ابن هشام لا يتعجب منه) اي من الموت (البتة) لانه لا تفاضل فيه لاحد علي أحد .

(ومصدر الفعل العادم للشروط بعد أي بعد اشد) ونحوه (ينتصب ، وبعد افعل) بكسر العين (اي) بعد (اشدد) ونحوه (جره بالياء يجب كغيره) اي كغير المصدر (كما تقدم) مثال المصدر المنصوب بعد اشد والمجرور بعد اشدد أعني : دحرجته ، وحمرة ، وبكونه .

(وبالندور) اي (القلة احكم لغير ماذكر) اي ما كان غير مستوفي

للمشروط المذكورة (كقولهم ما اذرعها من امرئة ذراع اي خفيفة اليد في الغزل) فبناء اذرع من ذراع فادر لانه ليس فعلا بل اسم بمعنى خفيفة اليد بالغزل (و) كذا (ما اخصره من اختصر) بضم الهمزة والتاء وكسر الصاد فانه ايضا شاذ لوجهين : كونه مجهولا ، وزائدا على ثلاثة احرف (و) كذا (ما اعساه واعس به من عسى) شاذ ايضا لوجهين : كونه ناقصا ، وغير متصرف على رأي (و) كذا (احمقه من حمق فهو احمق) ايضا لكون وصفه على افعال (فاسمع ذلك) ولكن (لاتقس على الذي منه اثر اي روي عن العرب كل ماشابهه) مما لم يستوف الشروط . (وفعل هذا الباب لن يقدم معموله عليه) سواء كان مفعولا او غيره كالجار والمجرور والظرف ، فلا يقال ما زيدا احسن ولا يزيد احسن بكسر السين ، وكذلك لا يقال في الدار ما احسن زيدا ولا عندك احسن يزيد لانهما بعد النقل الى انشاء التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتصرف فيهما ولا في معمولهما كما لا يتصرف في الامثال كما بينا سابقا ، وقلنا ان الامثال استعارة ويجب في الاستعارة ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظه فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في المثال الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وانما ينظر الى موردها الاول كما يقال للرجل في الصيف ضيعت اللبنة بكسر التاء لان هذا الكلام في مورده الاول خطاب للمرأة .

(ووصله) اي وصل المعمول . (به) أي بفعل هذا الباب (الزم) فلا يجوز الفصل بينهما (بلا خلاف) ان كان الفاصل غير ظرف وشبهه فلا يقال ما احسن راكبا زيدا ولا احسن يا عبد الله يزيد (وفصله) أي فصل المعمول عن فعل هذا الباب (بظرف او بحرف جر مستعمل نظما ونثرا

(كقولة)

(وقال نبي المسلمين تقدموا) (واحبب اليانا ان تكون المقدما
 ففصل بين ان تكون وبين احبب بالجار والمجرور (و) (كقول عمرو
 بن معد يكرب) (ما أحسن في الهيجاء لقائنا) ففصل بين لقائنا واحسن
 ايضا بالجار والمجرور (و) لكن (الخلف في ذلك الفصل هل يجوز اولا
 استقر فذهب الجرمي وجماعة الى الجواز) لاتساعهم في الظروف مالم
 يتسعوا في غيره لان الظرف يقع بين المتضايقين مع انهما كالكلمة الواحدة
 فهنا اولى بالجواز (و) ذهب (الاخفش والمبرد الى المنع) لانهما جريا
 بجرى الامثال كما سبق .

واجاز الاكثرون الفصل بين « ما » وبين الفعل بكلمة كان الزائدة
 كما تقدم في باب الافعال الناقصة عند قوله :

وقد تزداد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما
 ومعناه حينئذ ان علم من تقدم كان معجبا بضم الميم وكسر الجيم
 في الماضي الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان معجبا قبله .

(هذا باب نعم وبئس وما جرى مجريهما)

(في المدح والذم من حبذا وساء ونحوهما)

(فعلان غير متصرفين) (نعم وبئس لدخول التاء الساكنة عليهما
 في كل لغات) وقد تقدم في اوائل الكتاب عند بيان مميزات الفعل انها
 من علامات الفعل ومنه « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل
 فالغسل أفضل » وسيأتي (واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكساني)

فانه حكى عن بعض العرب : نعموا رجلين ونعموا رجالا واتصال الضمائر المرفوعة البارزة من خواص الافعال وهما في الاصل على وزن فعل بكسر العين ، وقد اطرده في لغة بني تميم في الفعل اذا كان فائه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات ؛ احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل ، والثانية فعل بفتح الفاء واسكان العين ، والثالثة كسر الفاء واسكان العين ، والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثُر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما انشاء المدح او الذم للغة الثالثة وعامة العرب اتفقوا عليها مع بني تميم وقال في شرح التصريف ما يقرب من ذلك فراجع . (وذهب الكوفيون على ما نقله الاصحاب في مسائل الخلاف الى انهما اسمان) واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد صار الى محبوبته على حمار بطيء السير : نعم السير على بش العير ، وقول الآخر وقد بشر بينت : والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها صدقة يعني لاقدرة لها في الانتقام الا بالبكاء ، ولاقدرة لها في الكسب لتبر بوالديها الا السرقة من مال زوجها ، واجيب عن ذلك بان الاصل نعم السير على عير مقول فيه بش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف لا على نعم وبش .

(وقال ابن عصفور لم يختلف احد) من النحويين (في انهما فعلان) في الاصل (انما الخلاف) فيهما (بعد) تركيبهما (واستنادهما الى الفاعل) لانشاء المدح او الذم (فالبصريون يقولون نعم الرجل وبش الرجل) حينئذ (جملتان فعليتان فهما باقيتان على ما كانا عليه قبل التركيب من الفعلية (والكسائي) واتباعه يقولون نعم الرجل وبش الرجل حينئذ (اسمان) مفردان (محكيتان) كما اذا كانا جملتين (بمنزلة تابط شرا نقلا عن اصلهما)

أي عن كونها جملة (وسمي بهما المدح والذم) أي جعلنا علمين للمدح والذم كسائر الجمل التي تصير علما لمسمياتها كما تقدم ذلك في باب العلم في قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغيرويه تم اعربا
فنعلم الرجل وبئس الرجل على هذا اسمان مفردان معرفتان مسماهما المدح والذم وهذا هو المختار عند نجم الاثمة ، ولكن يشكل عليه تركيب الكلام الا ان يقال زيد مبتدأ مؤخر ونعم الرجل خير مقدم على طريقه زيد عدل ، واستبعده بعضهم فقال انهما اسمان للممدوح والمذموم ما بعدهما بدل اعراف بيان لهما والمخصوص خبر لهما .

وهما على القول بفعليتهما (رافعان اسمين فاعلين لهما) اي يرفع كل واحد منهما اسما واحدا على الفاعلية لان كل واحد منهما يرفع اسمين على الفاعلية اذ عامل واحد لا يمكن ان يرفع فاعلين .

ويشترط في ذلك للاسمين ان يكونا (مقارني ال الجنسية) او العهد الذهني على اختلاف فيها (نحو نعم المولى ونعم النصير او مضافين لما قارنها) اي قارن ال الجنسية او العهدية (او) مضافين (لمضاف لما قارنها كنعم عقي الكرما) مثال للمضاف لما قارنها (و) نحو (نعم ابن اخت القوم) مثال للمضاف لمضاف لما قارنها .

واختلف القائلون بان ال للجنس ، فقال بعضهم : انها للجنس حقيقة ففي نحو نعم الرجل زيد جنس الرجل بمدوح لاجل المخصوص اعني زيد لانه منهم ومندرج فيهم ثم نص عليه على طريقة ذكر الخاص بعد العام فبهذا مدحته مرتين ، وقال بعض اخر انها للجنس مجازا فكأنه جعل زيد المخصوص بالمدح الجنس كله مبالغة فالممدوح حقيقة زيد وحده ،

واختلف القائلون بالعهد ايضا ، فقال بعضهم ؛ انها للعهد الذهني لان المراد من الرجل في المثال المذكور فرد مبهم من الرجال من الافراد المعهود في الذهن كما هو كذلك في نحو ادخل السوق واشتر اللحم لان المراد من السوق واللحم فرد مبهم من الاسواق واللحوم ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد تفخيما لان ذكر الشيء مبهما اولاً ثم مفسرا دال على تفخيمه واهميته ويكون اوقع في النفس ، وقد بين ذلك في علم المعاني مفصلا ، وقال بعض اخر انها للمعهد الخارجي والمعهود هو الفرد المعين في الخارج الذي هو المخصوص فالمراد بالرجل في المثال المذكور هو زيد ، وقس على المذكور بئس الرجل خالد حرفا بحرف .

(ويرفعان مضرا مستترا) فيهما (يفسره بميز كنعم قوما معشره)
ففي نعم ضمير مستتر يفسره « قوما » ومعشره مبتدأ مؤخر او خبر
لمبتدأ محذوف .

قال في المطول يوضع المضمير موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل ، فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الأضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام أعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ، ولا يلتبس المخصوص في مثل نعم رجلا السلطان (اذ لوقيل نعم السلطان حيث لاقرينة لا لتبس السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف باللام) ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال

ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من الباب (اي باب وضع المضممر مقام المظهر) في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدئ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدئ ونعم رجلاً خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب (اي باب وضع المضممر مقام المظهر ليحصل الابهام المناسب لوضع هذا الباب) على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائداً الى المخصوص وهو متقدم تقديراً (وان قال اكثر النحاة ان الضمير على كلا القولين عائداً الى متعلق معهود) فان قلت لو كان الامر كذلك (اي لو كان الضمير راجعاً الى المخصوص) لوجب ان يقال نعمارجلين الزايدان ونعموا رجالا الزيدون (ليطابق الضمير مرجعه) ولفات الابهام المقصود في (وضع) هذا الباب (اي بات نعم وبس لأن مرجع الضمير حينئذ معلوم ومعين فلا ابهام فيه) ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له (اي للتفسير حينئذ اذ التفسير مع معلومية المفسر غير محتاج اليه وللزوم كون المفسر اوضح من المفسر وهنا بالعكس) قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته (أي مشابهة فعل المدح والذم) الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير يكون حاصلًا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادر او بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعا سبعون ذراعا او لدفع لبس للمخصوص بالفاعل انتهى كلامه بتصريف يسير منا ايضاحا وانما نقلناه بطوله لكونه مفيدا في كثير من مسائل

هذا الباب كما هو واضح لمن كان من ذوي البصائر والالباب (و) نحو
 (بش للظالمين بدلا) ففي بش ضمير مستتر يفسره بدلا والمختص
 محذوف (وقد يستغنى عن التميز للمعلم بجنس الضمير كقوله (ص) من
 وضاً يوم الجمعة فيها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل افضل ففي نعمت
 تضمير مستتر استغنى عن التميز للمعلم بجنس الضمير والجنس المعلوم هو
 السنة اذ التقدير فبالرخصة اخذ ونعمت السنة التي تركها اي الغسل .
 (تنمة حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة) يعني
 لا يلتزمون بكون الفاعل معرفة بل يجوزون كون الفاعل نكرة ، سواء كانت
 (مفردة) نحو نعم رجل زيد (او مضافة) نحو نعم غلام رجل بكر .
 (وجمع بين) اتيان (تميز وفاعل ظهر) اي فاعل يكون اسما ظاهرا
 (كنعم الرجل رجلا) زيد (مثلا فيه) اي في هذا الجمع (خلاف عنهم
 قد اشتهر فذهب سيبويه والسيرافي الى المنع لاستغناء الفاعل بظهوره عن
 التميز المبين له) اذ لا ابهام للفاعل مع ظهوره (و) ذهب (المبرد الى الجواز
 واختاره المصنف قال) المصنف (لان التميز قد يجاء به توكيدا كما سبق)
 في اوائل باب التميز (ومنه) اي اي من مجيء التميز توكيدا مع كون
 الفاعل اسما ظاهرا (قوله)

(والتغليون بش الفعل فحلهم) (فحلا وامهم زلاء منطبق)
 والشاهد في بش الفعل فحلا حيث جمع بين اتيان التميز والفاعل
 الظاهر ومنه ايضا (قوله) اي ابي طالب عليه الصلاة والسلام ؛
 (ولقد علمت بان دين محمد) (ص) (من خير اديان البرية ديننا)
 والشاهد في خير اديان البرية ديننا حيث اتى بالتميز لنسبة خيرا الى
 دين محمد مع انها مبينة لا ابهام فيها و « خير » افضل التفضيل اصله اخير

كما سيأتي في بابهِ والعجب كل العجب ممن يقول باسلام من قال لا
خير جاء ولا وحي نزل ولا يقول باسلام قائل هذا الكلام وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون .

(وما ميذ) للفاعل المستتر في نعم وبئس (عند الزمخشري وكثير من
التأخرين فهي) اي لفظه « ما » حينئذ ذات وجوه :

الاول : انها (نكرة) ناقصة (موصوفة) بمعنى شيئا منصب المحل
وهذا اذا كان بعدها جملة والجملة قامت مقام المخصوص .

الثاني : انها نكرة تامة بمعنى شيئا منصوب المحل وهذا اذا كان
بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص بالمدح او الذم .

الثالث : انها موصولة بمعنى الذي وفروعها بحسب مقتضى المقام
والصلة محذوفة ان كان بعدها مفرد والمفرد هو المخصوص والا فالجملة
بعدها صلتها قامت مقام المخصوص (وقيل اي قال سيبويه وابن خروف
هي فاعل فتكون معرفة ناقصة) بمعنى الذي وفرعه (تارة) اي اذا كان
بعدها جملة والجملة صلتها قامت مقام المخصوص (و) تكون معرفة (تامة)
بمعنى الشيء تارة (اخرى فلا) يحتاج الى صلة ولا صفة ، وهذا اذا كان
بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص وهذه الوجوه كلها اذا لم يتقدمها
اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى كالمثالين الاتيين والا فتكون ما
بمعنى ذلك الاسم المتقدم نحو دقته دقا نعم اي نعم الدق ، ونحو غسلته
غسلا نعم اي نعم الغسل ، وما حينئذ ايضا اما فاعل واما تميز فلا تغفل
والوجوه المتقدمة جارية (في نحو قولك نعم مايقول الفاضل ، وقوله تعالى
: ان تبدوا الصدقات فنعمما هي بئسما اشثروا به انفسهم ، ومال المصنف
في شرح الكافية الى ترجيح قول الثاني .

قال الازهري ؛ وبسط القول في ذلك ان يقال ؛ اعلم ان « ما » هذه على ثلاثة اقسام ؛ مفردة اي غير متلوة بشيء ، ومتلوة بمفرد ، ومتلوة بجملة فالاولى ؛ نحو دققته دقا نعما وفيها قولان ؛ معرفة تامة فاعل ، ونكرة تامة تميز وعليهما فالمختص بحذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق .
والثانية ؛ المتلوة بمفرد نحو نعمما هي وبسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال ؛ معرفة تامة ، فاعل ونكرة تامة ، تمييز ومركبة مع الفعل قبلها تركيب ذامع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه .
والثالثة ؛ المتلوة بجملة فعلية نحو نعمما يعظكم به وبش ما اشتروا به وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة ؛ احدها انها نكرة في موضع نصب على التميز ، والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية ، والثالث انها المخصوص ، والرابع انها كافة . فاما القائلون بانها في موضع نصب على التميز فاختلفوا على ثلاثة اقوال ؛ الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمختص بحذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوايه والزبخشى وكثير من المتأخرين ، والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمختص بحذوف ، والثالث انها تميز والمختص « ما » اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي . واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال ؛

الاول ؛ انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف .
والثاني ؛ انها موصولة والفعل صلتها والمختص بحذوف ونقل عن الفارسي .

والثالث : انها موصولة والفعل صلتها مكثف بها وبصلتها عن المخصوص

نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع : انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند

اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا .

والخامس : انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف . واما القائل

بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعلي مستتر وما اخرى محذوفة

هي التميز وهو قول الكسائي ونقلها المرادي عن الفراء . واما القائل

بانها كافة فقال ان « ما » كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطل عنه

فصارت تدخل على الجملة الفعلية انتهى والغرض من هذا الكلام بطوله

الاطلاع على الاقوال في المسئلة حتى تعرف انها ليست بمنحصرة فيما

ذكره الشارح .

(ويذكره المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد اي نعم وبئس

وفاعلهما) وبعديته انما هي بحسب الغالب (نحو نعم الرجل زيد)

فزيد هو المخصوص بالمدح ذكر بعد الفعل والفاعل (و) نحو (بئس

الرجل ابو لهب) فابو لهب هو المخصوص بالذم ذكر بعد الفعل والفاعل

، واختلف في المخصوص على خمسة اقوال : فقال جماعة (هو اما مبتدء

خبره الجملة قبله) وقال جماعة اخرى هو اما مبتدء كما ذكر (او خبر

اسم محذوف ليس يبدو اي يظهر ابدا كما ذكرت لك في اخر باب

المبتدء) فعلى هذا القول يجوز الوجهان ، وقال جماعة يتعين الخبرية فقط

كما انه عند الاولين يتعين الابتدائية فقط ، وقيل هو مبتدء محذوف الخبر

، وقيل هو بدل من الفاعل .

ويشترط في المخصوص مطابقة الفاعل في الافراد والتذكير وغروعهما

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرثة هند وبئست المرثتان الهندان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرثة هند وبئست المرثة هند
بدون تاء التأنيث لانهما لما كانا غير متصرفين اشبهتا الحرف فلم يجب
الحاق العلامة بهما ، ولان الفاعل في الحقيقة الجنس والجنس مذكر
فالتقدير نعم جنس المرثة وبئس جنس المرثة كما سبق ذلك في باب
الفاعل في قوله :

والخدض في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين

(وان يقدم هو اي) نفس المخصوص او (مشعر به كفى ذلك)
المقدم (عن ذكره بعد) الفعل (كالعلم نعم المقتنى والمقتنى) هذا مثال
لتقدم نفس المخصوص فهو مذكور مقدما (ونحو انا وجدناه صابرا نعم
العبد) مثال لتقدم المشعر بالمخصوص وهو الضمير الغائب في وجدناه
الراجع الى ايوب (ع) فاكتفى به وحذف المخصوص بقربه ان الآية
في قصته فالتقدير نعم العبد ايوب .

(واجعل كبئس في جميع ما تقدم) من افادة الذم والشرايط والاحكام
(ساء نحو ساء مثلا القوم الذين كذبوا) وواعرابه وفاعله كما تقدم
(و) نحو ساء (الرجل زيد) ونحو (ساء غلام القوم زيد) ويجوز
(لك) ان تقول هل هي (اي ساء) مثلها (اي بئس) في الاختلاف
بينهم (في فعليتها) .

(واجعل فعل بضم العين) اما بالاصالة او بالتحويل والنقل اليه
(المصوغ عن) فعل (ذي ثلاثة) احرف جامع للشرايط التي تقدم في
فعل التعجب من كونه متصرفا تاما مشبها الى آخر ما ذكر هناك (ك :

نعم : مسجلا نحو علم الرجل) مثال فعل بضم العين بالتحويل والنقل
معناه مدح علم (زيد و) نحو (كبرت كلمة تخرج من افواههم) مثال
فعل بالضم بالاصالة معناه ذم كلامهم فعلم وكبرت يجريان مجرى نعم
وبشس في افادة المدح والذم (وفي فاعله اي فعل بضم العين اصالة او تحويلا
ونقلا اذا استعمل في المدح او الذم (الوجهان الاتيان) عن قريب (في
فاعل حب .

(وقوله مسجلا اي مطلقا) اسم مفعول من اسجل الكلام يعني ارسله
وأطلقه (اشار به الى خلاف) من هو (قائل بما ذكر في غير علم وجهل
وسمع) لان هذا القائل لا يجوز تحول علم وجهل وسمع الى فعل
بضم العين ، وقال ان العرب اذا استعملت هذه الافعال للمدح او الذم
اقتتها على كسرة عينها ولم يحولها الى الضم فتقول علم الرجل زيد وجهل
الرجل عمرو وسمع الرجل بكسر العين في جميعها فاشار المصنف
بقوله مسجلا أي مطلقا الى جواز النقل في هذه الافعال الثلاثة كسائر
الافعال خلافا لهذا القائل .

(ومثل نعم في معناها) وهو المدح (وفي حكمها « حبذا ») اذا لم
تدخل عليها لا النافية (كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وقوله فحبذا
ربا وحب ديننا والصحيح ان حب فعل ماض والفاعل له ذا) فهما
باقيان على اصلهما من كون مجموعهما بعد التركيب جملة فعلية ماضوية
لم تتغير بسبب التركيب لان الاصل في جميع الاشياء عدم التغير هما كانت
هي عليه (وقيل جملة) اي مجموع الكلمتين بعد التركيب بمنزلة (اسم)
واحد وهو (مبتدأ خبره ما بعده) اي المخصوص (لانه لما ركب مع ذا)
تغير حكمه بسبب التركيب (وغلب جانب الاسمية) لشرف الاسم على

الفعل كما اشير اليه في اوائل الكتاب (فجعل الكل اسما) مبتدء فالمجموع اسم (وقيل المجموع فعل فاعله ما بعده) اي المخصوص (تغليباً لجانب الفعل لما تقدم) اي لتقدم الفعل فالمجموع فعل .

(وان ترد) بحبذا (ذما فقل) حينئذ (لاحبذا) بلا النافية (كما

قال الشاعر)

(الا حبذا اهل الملا غير انه) (اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا
 فاستعمل حبذا في صدر البيت بدون لا للمدح وفي عجزه مع لا للذم .
 (واول) اي اهتمب اي اذكر بعد (ذا المتصلة بحب المخصوص
 بالمدح او الذم ايا كان مفردا او مثنى او مجموعا ، مذكرا كان او مؤنثا ولا
 تعدل بذا) عما هو عليه من الافراد والتذكير بان (تغير صيغتها) عما
 ذكر (بل ائت بها باقية على حالها) من الافراد والتذكير وان كان المخصوص
 على خلاف ذلك (نحو حبذا هند) (و) نحو حبذا (الزيدان) ونحو
 حبذا (الهندان) ونحو حبذا (الزيدون) ونحو حبذا (الهندات فهو)
 اي ذا لا يتغير في جميع هذه الامثلة عن الافراد والتذكير لانه (يضاهي
 المثل الجاري في كلامهم من قولهم « في الصيف ضيعت اللبن » بكسر
 التاء) في ضيعت وافرادها (للجميع) اي لكل مورد يستعمل هذا المثل
 وان لم يكن المخاطب مفردا مؤنثا لانه في الاصل كان خطابا لامرأة
 كانت تحت رجل موسر ، فكرهته لكبر سنه ، فطلقها ، فتزوجها رجل
 شاب فقير ، فبعثت الى زوجها الاول تطلب منه اللبن ، فقال لها هذا
 الكلام افسار مثلا والمثل لا يتغير لانه يراعي فيه اصله لا مورد استعماله
 (وهذا) أي كون حبذا مضاهيا للمثل المذكور (علة لعدم تغيره وعلمه)
 أي عدم تغيره ذا (ابن كيسان) بغير ما ذكر وهو (ان المشار اليه بذا)

دائما اسم (مفرد مضاف الى المخصوص حذف) ذلك الاسم (واقيم هو) أي المخصوص (مقامه ، فتقدير : حبذا هند ، حبذا حسنها ! مثلا) وكذلك في حبذا الهندان التقدير حبذا حسن الهندان فاقيم الهندان مقام الحسن في الافراد والاعراب وقد تقدم بيانه في باب الاضافة في قوله : وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذف

(وفهم من قوله) اي المصنف واول « ذا » الى آخره . . . (ان مخصوصها) أي حب (لا يتقدم عليها وهو كذلك لما ذكر) من انه يضاهي المثلا (وقال ابن بابشاذ) ان مخصوصها لا يتقدم عليها (لثلا يتوهم ان في حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان (ذا مفعول) لحب . (وما سوى لفظ ذا ارفع بحب اذا وقع) ماسواه (بعده على انه فاعله نحو حب زيد رجلا) فرفع زيد بحب على انه فاعله (او فجر) ما سوي ذا (بالباء الزائدة) كما يجربها الفاعل في كنى بالله شهيدا (نحو وحب بها مقتولة حين تقتل) فجر الهاء الراجع الى الخمر وهو فاعل لحب بالباء الزائدة .

(ودون وجود ذا انضمام الحاء بضمة منقولة من العين كثر كاليبت السابق) اي حب بها مقتولة . . . الخ اذ أصله حبب بضم العين فنقلت ضميتها الى الفاء وادغمت العين في اللام فهو معلوم لا مجهول (وفتحها) أي الحاء بدون انضمام ذا (ندر) فعلى هذا سكنت العين بدون نقل للضمة الى الفاء وادغمت في اللام (كقوله) . . . (وحب ديننا) في البيت المقدم انفا (و) فتحها (مع) انضمام (ذا وحب) لما ذكر من انه مع انضمام ذا يضاهي المثلا فلا يتغير .

وهنا لبعض المحققين كلام لا بأس بنقله لكونه مفيدا وموضحا للمسائل المتقدمة وهذا لفظه « اعلم ان حبذا قد تكون بعده معرفة ، وقد تكون نكرة وقد يجتمعان معا مثال المعرفة نحو « حبذا زيد » فحبذا مبتدئه وزيد خبره ، ومثال النكرة نحو : حبذا رجل رأيت بالبصرة : فرأيت بالبصرة جملة فعلية صفة رجل وحبذا مبتدئه خبره الموصوف مع صفته ولا يجوز وقوع نكرة غير موصوفة بعده ، ومثال الاجتماع نحو حبذا رجل زيد او حبذا زيد رجلا ففي ارتفاع زيد خمسة أوجه :

الاول : ان يكون حبذا مبتدئه وزيد خبره ، والثاني ان يكون ذا فاعله وزيد بدل ، والثالث ان يجعل زيد خبر مبتدئه محذوف أي هو زيد ، والرابع ان يجعل زيد مبتدئه وحبذا خبره والخامس ان يجعل ذا زائدا وزيد فاعل حب .

هذا باب افعال التفضيل

هذا العنوان في الاصطلاح صار اسما لكل وصف دل على زيادة سواء كانت الزيادة في صفة تدل على الفضل والكمال كاعلم ، وافقه ، واجمل ، واحسن ، ام كانت الزيادة في صفة يدل على العيب والنقص كاقبح ، واجهل ، واسوأ ، وسواء كان من له الزيادة فاعلا وهو الاغلب او مفعولا نحو الوم ، واعذر ، واشهر ، واعرف بمعنى أشد ملومية ومعذورية ومشهورية ومعروفية ، وانما اضيف افعال الى التفضيل فرقا بينها وبين افعال الذي هو صفة مشبهة والمراد من هذا الوزن ما كان في الاصل كذلك فلا يقدح ان يعرض عليها التغير كالخير والشر اذ اصلهما كما يأتي الاخير والاشرف فحفظنا بالحدف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل.

(صغ من فعل مصوغ منه) الفعلان المذكوران سابقا صيغة (للتعجب افعال للتفضيل نحو هذا) الرجل (افضل من زيد واعلم منه ، واب) أي امنع ان يصوغ احد (افعال للتفضيل) من الفعل (اللذ) « تقدم في باب الموصولات انه لغة من لغات الذي » (أبى صوغ) فعلى (التعجب منه فلا تصغه من غير فعل ولا) من فعل (زائد على ثلاثة) احرف . . . (الى اخر ما تقدم) في باب التعجب والبيان هنا هو البيان هناك فراجع (وشذ « هو اقمن بكذا ») لكونه مصوغا اي مشتقا من غير فعل وهو قمين ولا فعل له يستعمل في كلامهم (و) كذا شذ هذا الكلام (اخصر منه) لكونه مصوغا من زائد على ثلاثة احرف اعني « اختصر » المزيد فيه ، وشذ ايضا « فلان (ابيض من اللبن ») لكونه ذا وصف يضاهي اشهل في الوزن .

(وما به الى التعجب وصل لمانع) فيما يراد صوغ التعجب منه (من) نحو (اشد وما جرى مجراه) كاكثر (به) ايضا (الى التفضيل صل لمانع) فيما يراد صوغ افعال التفضيل منه ولكن هنا (ائت بمصدر الفعل الممتنع الصوغ منه بعده منصوبا على التمييز) بخلافه هناك فانه هناك كان يؤتي به منصوبا على المفعولية (نحو هذا اشد احمرارا من الدم .

(وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن التي لا ابتداء الغاية ان جرد من ال) العهدية (والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا) فاكثر وصل بمن لفظا واعز وصل بها تقديرا (اي اعز منك ، فان لم يجرد من ال والاضافة (فلا) توصله بمن الابتدائية (وقوله . ولست بالاكثر منهم حصى ! من : فيه لبيان الجنس لا لا ابتداء الغاية) فلا مانع من اجتماعها مع ال التفضيلية ، وقيل : من : في البيت للتبويض اي لست من

بينهم بالاكثر قال ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبد لا من المذكور او بالمذكور على انها بممترلتها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قديرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولان فيه فصلا بين افعال وتمييزه بالاجني وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ايس رائحة قولك انتفى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للمهجو حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من ثلثون انتهى .

وقد يفصل بين افعال التفضيل ومن التفضيلية الظرف كالبيت الاتي عن قريب .

قيل من التفضيلية في نحو ما ذكر لا ابتداء الغاية ، وفي نحو زيد اجهل من عمرو لا انتهاء الغاية ، وقيل في الصورتين للمجازاة فان معنى « زيد افضل من عمرو » جاوز زيد عمروا في الفضل ، ومعنى زيد اجهل منه جاوزه زيد في الجهل .

(وان لمذكور يضاف افعال التفضيل او مجرد من ال والاضافة) بان يكون مع من التفضيلية (الزم تذكيرا وان يوحد وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك نحو ليوسف واخوه احب الى ايينا متا) فالزم في احب التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة اثنين احدهما يوسف والثاني اخوه ، ونحو (قل ان كان آباءكم وابنائكم . . . الى ان قال) سبحانه (احب اليكم) فالزم في احب ايضا التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة وهو اباؤا وما عطف عليهم جمعا ، وهاتان الآيتان كتاهما

مثالان لما جرد من ال والاضافة اذ احب في كليهما مع من التفضيلية وانما الزم حينئذ الافراد والتوحيد : لكراهتهم لحوق أداة التنشئة والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في الوسط باعتبار امتزاجه أي افعال التفضيل بمن التفضيلية فكان من عجز الكلمة وتماها كما يأتي عن قريب من ان لافعل التفضيل مع من شبه بالمضاف مع المضاف اليه فهما كالكلمة الواحدة ، وأما مثال اضافة أفعال الى منكور فنحو زيد افضل رجل ، وهند افضل امرئة ، والزيدان افضل رجلين والهندان افضل امرئتين ، والزيدون افضل رجال ، والهندات افضل نساء فافعل التفضيل في جميع هذه الامثلة مفرد مذكر لان افعال فيها بمنزلة ما اتصل بمن التفضيلية لان افعال التفضيلية المضافة الى النكرة بمعنى المتصلة بمن .

ويجب في المضاف اليه النكرة ان يطابق الموصوف كالامثلة المذكورة وقد يستعمل غير مطابق كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فمقتضى القياس ان يقال كافرين ليطابق الواو في تكونوا ، والمراد بالموصوف هنا من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحي فلا يستشكل بان الضمير لا يوصف ، واول بعضهم الآية وقال انه على حذف الموصوف والتقدير « اول فريق كافر به ، والفريق مفرد لفظا وان كان جمعا معنى .

(وتلو آل) التفضيلية أي (المعرف بها طبق أي مطابق لموصوفه في الافراد والتذكير وفروعهما) لانه يشار بال التفضيلية الى معهود مذكور سابقا لفظا او حكما) نحو (زيد الافضل) معناه انه الشخص الذي قلنا انه افضل من عمرو ، (و) نحو (الزيدان الافضلان) معناه انهما الشخصان اللذان قلنا انهما افضل من بكر مثلا(و) قس عليهما (الزيدون

الافضلون ، وهند الفضلي ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات
او الفضل) ولذلك قلنا ان ال التفضيلية للعهد .

(وما لمعرفة اضيف فهو ذو وجهين مرويين عن) كل نحوي (ذي معرفة
وجه يجري مجرى المجرد) من ال والاضافة على نية معنى : من : فيه
كما يشير اليه المصنف في البيت الآتي فيلزم الافراد والتذكير وان
كان صاحب الصفة بخلاف ذلك (نحو لتجدنهم احرص الناس على
حياة) فأحرص مفعول ثان لتجد وضمير الجمع مفعوله الاول فالزم
الافراد والتذكير مع كون موصوفه اعنى المفعول الاول جمعا ، ولو
طابق لقبيل أحرصى بصيغة الجمع وحذف النون للاضافة ، (ووجه)
(اخر يجريه) النحوى ذو المعرفة (مجرى المعرف بال فيطابق) موصوفة
لشبهه بالمعرف بال لكونه معرفة بالاضافة لـ ان اضافته معنوية عند
المحققين نحو قوله تعالى « (وكذلك) جعلنا في كل قرية (اكابر
بجرمها) فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية مفعوله الثاني وموصوف
الاكابر المجرمين اذ قد اشرنا انفا ان المراد بالموصوف من له الصفة لا
الموصوف الاصطلاحي فطابق اكابر المجرمين ، ولو لم يطابق لقبيل أكبر
بجرمها ، ويحتمل في الآية كون اكابر مفعولا ثانيا وبجرمها مفعولا أولا
فيخرج عما نحن فيه والمسئلة تحتاج الى بسط كلام اغمضنا عنه
مخافة الاطناب .

(هذا الحكم) اي جواز الوجهين (اذا قصدت بافعال المذكور
التفضيل) اي زيادة الموصوف على غيره بعد اشتراكها في اصل الفعل
(بان نويت معنى « من ») التفضيلية حتى يقدم معنى أفعال التفضيل اعنى الزيادة
كلايتين المذكورتين لان جميع الناس شريك مع الموصوفين في الحرص على

الحياة والموصوفين حرصهم عليها ازيد ، وكذلك جميع أهالي النرى
شريك مع الموصوفين في كونهم كبيرا والمجرمين اكبر منهم .
(وان لم تقصده) اي التفضيل (بان لم تنو معناها) اي معنى من
التفضيلة بان لا يكون غير الموصوف شريكا مع الموصوف في اصل الفعل
بان لا يوجد اصل الفعل في غير الموصوف اصلا فلا زيادة (فهو) اي افعال (طبق
ما به قرن اي مطابق له) اي مطابق للموصوف في الافراد والتذكير
وفروعها لانه حينئذ اسم فاعل حقيقة اذ الفرض انه لا يدل على
الزيادة فيجب مطابقته مع الموصوف (نحو « الناقص والاشج اعدلا
بني مروان ، فعدلا بني مروان بمعنى عادلابني مروان لانهما لم يشاركما
احد من بني مروان في العدالة لانه لم يكن احد من بني مروان عادلا
سواهما فتأمل .

(ولما كان لافعل التفضيل مع ؛ من شبه بالمضاف مع
المضاف اليه) كما اشرنا اليه سابقا (كان حقه) اي لفظ (من ان
لا يتقدم عليه) اي على افعال التفضيل كما لا يجوز تقديم المضاف
اليه على المضاف ، (ولكن ان تكن بتلو من) التفضيلية (مستفهما
فلهما اي لمن التفضيلية (وتلوها) اي مجرورها الذي هو المستفهم به
(كن ابدا مقدما) « بكسر الدال » (على افعال وجوبا لان الاستفهام)
انشاء (له الصدر كمثل من انت خير) والتقدير انت خير من ،
وخير (اصله اخير) كما اشرنا اليه اول الباب ، (ولا يكاد يستعمل)
على اصله (وما جاء منه بلال خير الناس وابن الاخير ، وكذا شر
وما جاء منه على الاصل على قراءة ابي قلابة « سيعلمون غدا من
الكذاب الاشر ، ولدى اخبار بتلو من) التفضيلية (التقديم لهما)

اي من وتلوه (نذرا) اي شاذا (وجد كقوله : بل ما رودت منه
اطيب ، اي اطيب منه .

« (تمتع) لا يفصل بين افعال ومن باجنبي لما ذكرنا » انما غير مرة
من انهما كالمضاف والمضاف اليه ، (وجاء الفصل في قوله) :
لاكله من اقط بسمن الين مسا في حشأيا البطن
من يثر بيات قذاذ خشن

ففصل بين الين ومن يثريات بـ (مسا في حشأيا البطن) وهو
أجنبي عن الين ومسا وما بعده وان كان معمولا لالين لكنه أجنبي عنه
اذ كل ما ليس معمولا لافعل من حيث انه افعال تفضيل فهو اجنبي
عنه من هذه الحيشية فمسا وان كان تميزا لالين ومعمولا له وكذا ما بعده
ولكن معموليته لالين ليست من حيث انه افعال التفضيل بل من حيث
انه فيه معنى الفعل لان التميز والظرف يكفيهما راحة من الفعل
وسياتي لذلك زيادة توضيح فيما ياتي .

« فصل »

(يرفع افعال التفضيل الضمير المستتر) على الفاعلية (في كل
لغة) لان العمل في الضمير المستتر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل ، (و) لكن (رفعه) الاسم (الظاهر) او الضمير البارز
(نزر) أي قليل (لضعف شبهه باسم الفاعل) لدلالته على الزيادة
وليس له فعل بمعنى في الزيادة ليعمل عمله ولانه مع من التفضيلية
وهو الاصل في استعماله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ليعد مشابهته عن

اسم الفاعل بسبب الزيادة ، (ومنه) أي من رفعه الظاهر الذي هو قليل (حكاية سيبويه) (مررت برجل أفضل منه أبوه) أو أنت فرفع أفضل الاسم الظاهر وهو أبوه لكنه لفة ضعيفة لبعض العرب وكذا الضمير البارز واكثرهم يرفعون أفضل على انه خير مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر .

(ومق عاقب أفضل التفضيل فعلا بان صلح أحلاله) أي الفعل (عله أي) محل أفضل التفضيل (وذلك) إذا اجتمع فيه أمور بعضها لتقريبه إلى الفعل وثلاثا يبقى على ما هو الأصل فيه من الدلالة على الزيادة والتغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليتم شباهته باسم الفاعل فيقوي في العمل ليعمل في الاسم الظاهر الرفع على الفاعلية المحتاج إلى العامل القوي ، وبعضها لا تثبات انحصار صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر على الفاعلية كما توضحه عن قريب .

الامر الاول : (إذا سبقه نفي) لأنه إذا تقدم النفي على أفضل التفضيل توجه ذلك النفي إلى قيده الذي هو الزيادة فينتفي أقوى أركانه وهو الدلالة على الزيادة ، قال في المطول غير مرة ان : من حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه إلى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا، مثلا إذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه : انتهى .

ففي المقام إذا توجه النفي إلى الزيادة فيصير احسن مثلا بمعنى

يحسن .

والامر الثاني : بان كان (مرفوعه) أي الاسم الظاهر الذي يرفعه وهو الصوم والكحل في المثالين الآتين (اجنبيا) بان لم يتصل به أي بالاسم الظاهر ضمير راجع إلى الموصوف ، وحينئذ ينحصر الطريق إلى

صحة الكلام في رفع افعال التفضيل هذا الاسم الاجنبي على الفاعلية والا يلزم الفصل بين افعال وبين معموله اي ما عمل فيه افعال من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول منه بالاجنبي وهو الظاهر ، اذ قد تقدم انفا ان كل ما ليس معموله من حيث انه اسم تفضيل فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز الفصل به بينه وبين معموله وان رفع الاسم الظاهر على الابتدائية وجعل افعال خيرا مقدما اذ العامل في الاسم الظاهر بالحقيقة حينئذ معنى الابتدائية لا اسم التفضيل من حيث انه اسم تفضيل بل من حيث الابتدائية بخلاف ما اذا عمل في الاسم الظاهر بالفاعلية فانه حينئذ ليس اجنبيا فانه حينئذ من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل فلا يقدح الفصل به بينه وبين معموله من هذه الحيثية اعني منه فظهر بما ذكرنا ان هذا الشرط لاثبات انحصر الطريق الى صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر بالفاعلية لعدم امكان رفع الاسم الظاهر بالابتدائية للزوم الفصل حينئذ بينه وبين معموله بالاجنبي .

والامر الثالث : بان كان الاسم الظاهر (مفضلا على نفسه باعتبارين كالصوم في المثال الآتي فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في الأيام غير عشر ذي الحجة ، ومفضل عليه باعتبار كونه في عشر ذي الحجة ، وكالكحل في المثال الثاني فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في عين الرجل ، ومفضلا عليه باعتبار كونه في عين زيد ، فوجود هذا الشرط لا يبقى افعال التفضيل على ما هو الاصل فيه وهو التفاضل بالذات بين المفضل والمفضل عليه فيخرج به وبالنفي عن المعنى التفضيلي بالكلية ولا يبقى له الا صورة التفضيل ، بخلاف

ما حكاه سيبويه من نحو « مررت برجل افضل منه ابوه » فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلم يخرج عن معناه التفضيلي بالكلية ولذا حكم بان رفعه الظاهر فيه شاذ بخلاف ما نحن فيه (فكثيرا رفعه الظاهر ثبت) في كل لغة (نحو : مامن أيام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) : فتقدم على احب نفي والاسم الظاهر أعنى الكحل كان اجنبيا لو لم يرفعه على الفاعلية والصوم مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، فباعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة مفضل لولا النفي ، وباعتبار كونه في عشر ذي الحجة مفضل عليه لولا النفي ، واما بعد النفي فمفاد الكلام انه ليس محبوبة الصوم في الايام غير عشر ذي الحجة زائدة على محبوبة الصوم في عشر ذي الحجة ، فحينئذ أما ان يتساوى المحبوبيتان او تزيد الثانية على الاولى والظاهر من سياق الكلام هو المعنى الثاني ، وقس على ذلك نحو « ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد » فتقدم على احسن نفي والاسم الظاهر أعنى الكحل كان اجنبيا عنه لولا رفعه على الفاعلية وهو مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين رجل مفضل لولا النفي وباعتبار كونه في عين زيد مفضل عليه لولا النفي واما بعد النفي فالامر كما ذكرناه في الصوم .

والاصل في هذه المسألة ان يقع (هذا الاسم الظاهر بين الضميرين) اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما تقدم) في المثاليين المتقدمين .

(وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل « من » إما على) الأسم (الظاهر) من باب وضع الظاهر مقام المظهر كما بين في علم المعاني

(نحو) ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد او) تدخل « من » على (محله) اي على محل الاسم الظاهر للاختصار بحذف ضمير منه وفي مع عدم تغير في المعنى عند العرب (نحو) ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من عين زيد) فدخل « من » على محل الكحل وهو العين للاختصار المذكور ، او تدخل من على (ذي المحل) ليكون اخصر من سابقه بحذف المحل ايضا مع عدم التغير في المعنى عند العرب نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من زيد) ؛ فدخل « من » على ذي المحل وهو زيد ، وبما جاء من كلامهم) على طبق هذا الاخير هو قولهم :

(ما احد احسن به الجميل من زيد ؛ والاصل) ما احد احسن به الجميل (من حسن الجميل بزيد) فحذفوا الحسن فصار من الجميل بزيد ثم (اضيف الجميل الى زيد) بعد حذف الباء من زيد واللام من الجميل فصار « من جميل زيد » (ثم حذف) جميل فصار من زيد من باب اقامة المضاف اليه مقام المضاف ، (ونظيره قول المصنف) (كلن ترى في الناس من رفيق « أي صاحب » اولى به الفضل من « ابي بكر » الصديق ؛ اذ الاصل ؛ اولى به الفضل من ولاية الفضل بالصديق ثم) حذف ولاية واضيف الفضل الى الصديق بعد حذف الباء (من الصديق) واللام من الفضل فصار من فضل الصديق ثم حذف فضل واقيم صديق مقامه فصار من الصديق ، وحاصل معنى المثال لن ترى رفيقا اولى به الفضل من فضل الحاصل لابي بكر الصديق بسبب رفاقته وصحبته مع رسول الله (ص) في الغار والكلام من حيث قبل النفي وبعد النفي كما تقدم فلا تغفل .

(« خاتمة » اجمعوا على ان افعال التفضيل يعمل في التميز) نحو
أنا اكثر منك مالا وأعز نفرا لانه لا يحتاج الى عامل قوي بل
ينصبه كل عامل ولو لم يكن فيه معنى الفعل كما تقدم في باب
ويأتي عن قريب نقلا عن ابن هشام وكذا يعمل (في الحال والظرف) ايضا
نحو زيد احسن الناس ضاحكا ، ونحو زيد احسن من عمرو يوم
الجمعة لا نهما ايضا لا يحتاجان الى عامل قوي بل يكفيهما راحة من
الفعل ، (و) اجمعوا (على انه لا يعمل في المفعول المطلق) لعدم مطابقة
معناها اذ ليس في المفعول المطلق الزيادة التي فيه ، (و) كذا لا يعمل
(في المفعول به) لانه كالفعل يحتاج الى عامل قوي وفعال التفضيل
لا قوة له لبعده عن اسم الفاعل كما بينا وجهه سابقا ، واذا اريد
عمله في المفعول به فيؤتى بلام التقوية نحو زيد أبذل للمعروف او
الباء نحو زيد اعرف بالفقير واجهل بالنعو ، وأما ما يوهم ذلك من
نحو (قوله تعالى : الله اعلم حيث يجعل رسالته) فان الظاهر من الآية
الشريفة ان « حيث » مفعول به لا مفعول به لا مفعول فيه لان حيث
وان كان من الظروف المكانية لكنه ليس في الآية متضمنا معنى « في »
لفساد المعنى على هذا التقدير اذ ليس المراد ان علمه تعالى شأنه واقع
في مكان يجعل رسالته لكونه مستلزما للمحال وهو مظرؤية علمه تعالى
مع انه عين ذاته المقدسة بل المراد ان علمه واقع على ذلك المكان
ولكن حيث ليس مفعولا به لاعلم للاجماع على انه لا يعمل في المفعول
به (فحيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه « اعلم ») تقديره يعلم
حيث يجعل رسالته ، (او مفعول به على السعة) والمسامحة في العامل
بجعل العامل اعنى اعلم الذي لا يعمل في المفعول به عاملا فيه كما

قد يعكس فيجعل العامل المتمدي العامل في المفعول به غير عامل فيه بتنزيله منزلة اللازم (كذا قالوه) .

ولكن (قال ابو حيان) ردا عليهم : (وقواعد النحو تأباه) أي تأبى كون حيث مفعولا به (لنصهم على ان حيث لا يتصرف) فكيف يقولون انه في الآية الشريفة مفعول به سواء جعل مفعولا به ليعلم المحذوف بقرينة اعلم او لنفس اعلم توسعا (و) الحال انه لا يتوسع الا في الظروف المتصرف ، قال (ابو حيان) (والظاهر اقرارها) وابقائها على الظرفية المجازية) وهي ان يكون الظرف والمظروف معنيين غير محسوسين نحو ولكم في القصاص حياة ، او الظرف معنا والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله ، او بالعكس نحو لكم في رسول الله اسوة حسنة ، والظاهر ان مانحن فيه من القسم الثالث مع الاحتمال قويا ان يكون من القسم الاول فتأمل .

(وتضمن اعلم معنى ما) اي فعل (يتعدى الى الظرف) يعني يمكن كونه مظلوما وقه تقدم منابيان التضمين ، وحاصله ان يدخل معنى فعل او شبهه في اخر ثم جعل اسم فاعل احدهما حالا عن فاعل الآخر حين بيان المعنى (فالتقدير «والله انفذ علما حيث يجعل رسالته») في هذا التقدير تأمل لانه لا ينطبق على ما قلنا من جعل اسم فاعل احدهما حالا لفاعل الاخر حين بيان المعنى فالاولى ان يقال التقدير والله أنفذ علما (أي هو نافذ العلم في هذه المواضع) .

قال في باب خامس المغنى في الآية ان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لامفعول

فيه وحينئذ فلا تنتصب باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيلم محذوفا دل عليه اعلم انتهى .
ولا يذهب عليك ان الآية من قبيل « الناقص والاشج اعد لابني مروان » اذ لم يتفد علم غيره تعالى في شيء من مواضع الرسالة بل العلم فيها كلها موهوب منه تعالى وتقدس رب زدني علما وعملا والحقني بالصالحين بحق محمد وآله الطاهرين .

هذا باب النعت

(هو والوصف) على ما ادعاه الشارح يستعمل في الاصطلاح (بمعنى واحد فهما على هذا متساويان مترادفان .
وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير ، والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فهما على هذا متباينان . وقيل النعت يطلق على ما يفيد المدح ، والوصف يطلق على هذا وعلى ما يفيد الذم أيضا فهما أعم واخص مطلقا .

وقيل ان النعت يستعمل فيما ذكر ولكن الصفة يستعمل فيما يتغير وغيره فلذلك لا يقال نعت الله ويقال صفة الله فالنسبة بينهما على هذا أيضا عموم وخصوص مطلق فتأمل .

(ولما كان) النعت (احد التوابع بدء) المصنف (بذكرها) أي التوابع كلها (اجمالا ثم فصل) كل واحد منها على حده (فقال) :
(يتبع في الاعراب) دائما لفظا او محلا او تقديرا وفي غيره أيضا

لكن غالبا وسيأتي (الاسماء الاول وهي اربعة أشياء) على ما ذكره
المصنف في النظم من جعل قسمي العطف قسما واحدا والا فهي
خمسة لا اربعة .

والتقييد بالاسماء لاجراجه نحو ان ان زيدا قائم وضرب وضرب
زيد ، اذ لا اعراب فيهما في الاول حتى يتبعه الثاني لكنه لا يناسب
مع قوله ادرج ادرجى فتأمل .

وأما التقييد بأولية المتبوع ففيه خلاف بينهم والظاهر من كلام
المصنف والشارح وجوب الاولية فلا يجوز تقديم التابع على المتبوع
وأما عند غيرهما فقال بعضهم بالجواز .

قال في المطول : وأما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حالكونه
تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله :

بنيت بهما قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر

فان كله تأكيدا لذلك الشهر ، وكالمعطوف في قوله :

الا يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

على وجه (اي اذا جعل ورحمة الله معطوفا على السلام لا على

المستكن في عليك) ، وكبيت الحماسة :

لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الـ أحياء بعدهم من شدة الكمد

ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار وقبر على قهد

فان قوله « وساكنه » عطف على قبر انتهى محل الحاجة من كلامه

وسيأتي منا زيادة توضيح لذلك في اوائل باب عطف النسق في الكلام

فيما انفردت به الواو .

والاشياء الاربعة : (نعت ، وتوكيد ، وعطف) بقسميه ، (وبديل

(وسياتي بيان كل) واحد منها وانما قدم النعت لكونه أشد متابعة
واكثر استعمالا واوفر فائدة من التوضيح والتخصيص والمدح وغيرها
على مايجيء عن قريب .

واختلف كلامهم في عامل التوابع .

فقال بعضهم : ان العامل في جميع التوابع معنوي أعني ما ليس فيه
حفظ للفظ وهو كونها تابعا .

وقال بعض اخر ان العامل في النعت والتأكيد والبيان هو
العامل في المتبوع فعاملها على هذا لفظي اذا كان عامل المتبوع كذلك
وقال جماعة ! العامل في هذه الثلاثة معنوي وهو كونها تابعا . وقال
قوم : ان العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبوع فعاملها لفظي ان
كان عامل المتبوع كذلك .

أما البديل فقال بعضهم ان عامله هو عامل المبدل منه او ان
المبدل منه في حكم السقوط فالعامل في البديل هو العامل في المبدل
منه مباشرة .

وقال قوم : ان عامل البديل كعامل الثلاثة المتقدمة مقدر من
جنس عامل المبدل منه .

وأما عطف النسق فقال اكثرهم : ان عامله هو العامل في المتبوع
بنفسه او بواسطة حرف العطف ، وقيل عامله نفس حرف العطف
وقيل عامله مقدر بعد حرف العطف من جنس عامل المتبوع ، وقال
بعض اخر العامل في الكل هو نفس المتبوع .

(فالنعت) عرفوه بتعاريف :

منها انه تابع يدل على معنى في متبوعه .

ومنها انه تابع يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته او من صفات ما تعلق به .

ومنها ما في الكتاب وهو قريب من الثاني بل عينه فهو (تابع اي قال لا يتقدم اصلا) على رأي الناظم والشارح وأما عند غيرها فقد تقدم الكلام فيه (وهو جنس) في اصطلاح المنطقيين يشمل التوابع كلها وقوله (« متم » أي مكمل ما سبق) من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (فصل) باصطلاح المنطقيين (مخرج عطف النسق والبدل) لانهما لا يكملان المتبوع من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (يوسمه) الوسم : العلامة اي (متم ومكمل بواسطة بيانه) ما سبق) نحو جاني زيد العادل لانه يبين ان العدالة علامة لزيد نفسه اي ثابتة له لا لمتعلقه من ابيه واخيه ونحوهما (ويسمى) هذا القسم من النعت (نعما حقيقيا) كما انه يسمى نعما بحال الموصوف ايضا او صفة بحال الموصوف (او وسم مابه) اي بالموصوف (اعتلق) بنوع من التعلقات كالابوه والعبدية والملكية ونحوها نحو جاني رجل مجتهد ابوه ، ومتأدب عبده ، ومنيع داره : فالاجتهاد ، والتأدب ، والمناعة ليست علامة للرجل نفسه بل لمن يتعلق به من ابيه وعبده وداره (ويسمى) هذا القسم من النعت نعما (سببيا) كما انه يسمى صفة بحال متعلق الموصوف ايضا ووجه التسمية في كلا الوصفين ظاهر (وهذا) اي وسمه او وسم مابه اعتلق (فصل ثان يخرج التأكيد) بقسميه اللفظي والمعنوي (و) عطف (البيان) لانهما لا يبينان علامة لمتبوعهما ولا لمتعلقه لان عطف البيان والتأكيد اللفظي بـل وكذا المعنوي عين المتبوع وعين الشيء لا يعقل ان يصير علامة للشيء .

(وشمل قوله « متم ماسبق » ما) اي وصفا (يخصصه) اي الموصوف ،
 ، والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات سواء
 كان الاشتراك معنويا (نحو فتحرير رقبة مؤمنة) فان الرقبة كانت بحسب
 الوضع محتملة لكل فرد من افراد الرقبة فلما قيل مؤمنة قلل ذلك
 الاشتراك ام كان الاشتراك لفظيا نحو عين جارية لان العين كانت
 محتملة لكل واحد من المعاني التي وضعت له فلما قلت جارية قللت
 الاحتمال الناشء عن الاشتراك اللفظي وخصصتها بالينبوع فقط فتأمل .
 (و) شمل قوله متم ماسبق ايضا (ما يوضحه) والتوضيح عبارة
 عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف بسبب تعدد الوضع (نحو
 مرت بزيه الكاتب) فان زيد كان يحتمل الكاتب وغيره بسبب تعدد
 الوضع فلما وصفته بالكاتبية رفعت ذلك الاحتمال واوضحته بان
 المراد منه الكاتب .

والمنعوت في نحو « غلام زيد الظريف » هو المضاف ولا يكون للمضاف
 اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص لا
 لذاته ، وفي نحو كل فتى كريم بالعكس لان المضاف جيء به لغرض
 التعميم لا لذاته .

والاصل في النعت ان يكون التخصيص او الايضاح كما ذكرنا
 (و) لكن قد (يلحق به) ما ليس للتخصيص ولا التوضيح وهو (ما
 يمدحه ، او يذمه او يرحم عليه ، او يؤكد) وذلك حيث يتعين الموصوف
 بدون ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
 ، او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبيل ذكر الوصف لتلا يصير
 الوصف مخصصا (نحو الحمد لله رب العالمين) مثال للمدح ، ونحو

(اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) مثال للذم ، ونحو (اللهم انا عبدك المسكين) مثال للترحم ، ونحو (لاتنخذوا الهين اثنين) مثال للتأكيد ، ولو مثل بنحو نفخة واحدة ، او امس الدابر لكان احسن لان في اثنين في الآية الشريفة كلا ما طويلا ذكره التفتازاني في المطول واختار في آخره انه بدل من الهين واستدل له بما ذكر هناك وسيأتي لهذا زيادة توضيح في باب عطف البيان عند قوله :

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

وليست فائدة النعت منحصرة فيما ذكر هنا بل له فوائد اخرى دقيقة مذكورة في علم المعاني فليراجعه من كان له ذوق ودقة في فهم المعاني .
(فليعط اي النعت سواء كان حقيقيا) اي بحال موصوفه (او سببيا) اي بحال متعلق موصوفه (في التعريف والتنكير ما ثبت) منهما (لما تلى اي لمتبوعه) الذي تليه النعت ، وكذلك يعطي النعت من الاعراب ما ثبت لمتبوعه كما تقدم في اول الباب ففي هذه الخمسة يتبع النعت المتبوع مطلقا سواء كان حقيقيا او سببيا .

(ويجب حينئذ) اي حين اعطى النعت التعريف (ان يكون المتبوع اعرف من النعت) لان الحكمة تقتضي ان يبدء المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب في معرفته فهو والا فيؤتى بالنعت ليزيد به المخاطب معرفة ولانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من التابع في التعريف (او مساويا) اذا لم يمكن فيه الاعرفية لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها ومن اجل ذلك لا يوصف ذو اللام الا بمثله او بالضاف الى مثله والموصول مثله حقيقة او حكما كما تقدم في باب الموصولات (كامرر بقوم كرما) فاعطى « كرما اثنين

من الخمسة وهما الجر والتذكير ، ونحو امرر (بالرجل الفاضل) فاعطى « الفاضل » ايضا اثنين من الخمسة وهما الجر والتعريف .
 (وهو اي النعت لدى التوحيد والتذكير اي عند ثبوتهما للمتبوع او سواهما وهو التثنية والجمع والتأنيث كالفعل) يعني حكم النعت في هذه الخمسة حكم الفعل فينظر الى فاعله لا الى متبوعه (فان رفع ضمير المنعوت المستتر) في النعت (وافقه) اي وافق النعت المنعوت (في التثنية والجمع ايضا) او (ان رفع الاسم (الظاهر) او (الضمير البارز مثال الاسم الظاهر ظاهر واما مثال الضمير البارز فهو كقولك رايت الرجل والحائط الواقف هو عليه فالواقف نعت سببي للحائط رافع للضمير البارز العائد الى الرجل فتأمل جيدا فلا) يوافق النعت المنعوت في التثنية والجمع بل يؤتى به مفردا وان كان المنعوت بخلافه (الاعلى لغة « اكلوني البراغيث ») لان الفعل فيها يثنى ويجمع وان كان الفاعل اسما ظاهرا كما تقدم في باب الفاعل في قوله :

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(ويوافقه ايضا في التأنيث اذا رفع ضميره) أي ضمير المنعوت نحو جائتني امرئة ضاحكة : وكذا الافراد (والا فعلى التفصيل السابق في باب الفاعل) في شرح قول الناظم وتاء تأنيث تلى الماضي . . . الى قوله ! والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين فلا نعیده لطوله وكثرة صوره فراجع هناك (فاقف) اي اتبع (ما) اي الاحكام التي (قفوها) اي اتبعوها كما ذكرناه مفصلا ك :

(ابنين برين شج قلباهما وامراتين حسن مرأهما)

هذا البيتان من الكافية التي خلصها المصنف واختار منها الالفية « برين »

مثال للنعت الرافع لضمير المنعوت الموافق له في التثنية والتذكير والتنكير
والاعراب وشج وحسن مثالان للنعت الرفع للاسم الظاهر فلم يوافقاه
الاي في الاعراب والتنكير .

(وانعت بمشتق وهو) عند الصرفيين كلمة تؤخذ من كلمة اخرى

تناسبها في اللفظ والمعنى ، والاشتقاق عندهم على ثلاثة اقسام :

القسم الاول : الاشتقاق الصغير وهو ان يكون بينهما تناسب في

الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب .

القسم الثاني : الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في

اللفظ دون الترتيب نحو جبد من الجذب .

القسم الثالث : الاشتقاق الاكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في

المخرج مع تناسب ما في المعنى نحو نطق بمعنى صوت الغراب ونطق

بمعنى صوت الحمار فهما متناسبان تناسباً مافي المعنى والغالب بل الدائم في

النحو هو المعنى الاول ، والمراد بالمشتق هنا (مادل على حدث وصاحبه) اي

المنسوب اليه الحدث سواء كانت النسبة على النحو والقيام به او الوقوع عليه

(كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة) وصيغ المبالغة ،

دون اسم المكان والزمان والالة ، فان النسبة فيها ليس على احد النحويين

بل النسبة فيها على نحو الوقوع فيه او على نحو الوقوع به (كصعب

ودرب بالبدال المهملة وهو الخبير بالاشياء المجرب لها) وهو وصعب

مثالان للصفة المشبهة ، والبقية امثلتها واضحة ، وللمشتق معنى آخر اعم

اشرنا اليه في باب المبتدء والخبر فراجع (وشبه) اي شبه المشتق (وهو

ما اقيم مقامه) في الدلالة على الحدث وصاحبه من (الاسماء العارية

عن الاشتقاق) الموضوعه للدلالة على معنى حدثي وصاحبه (كذا) اي

كاسم (الاشارة) المشار (بها) الى محسوس مشاهد حاضر غير مكان فانها تدل على كون ذلك المحسوس مشارا اليه فتدل على الحدث اعني : الاشارة بمعنى المصدر المجهول وصاحبه اعني : الذات التي وقع عليها الاشارة ، ونحو (ذي بمعنى صاحب) فانه يدل في ذي مال على صاحبيه المنعوت للمال (و) نحو (المنتسب نحو رجل تميمي جاني) فان التميمي يدل على النسبه الى قبيلة تميم وصاحب تلك النسبة ، فحاصل ما ذكر ان اسم الاشارة اقيم مقام لفظ المشار بها وذو اقيم مقام صاحب والمنتسب اقيم مقام لفظ المنسوب كلها من حيث المعنى ، وليعلم انه ليس الغرض من المذكور هنا الانحصار اذ يوجد في كلامهم اشياء اخر يؤل كل واحد بالمشترك كـ « اي » في قولنا مررت برجل اي رجل فانه يؤل بكامل في الرجولية لان باب التأويل كما ذكرنا سابقا واسع كمال السعة فالمناط هو الاستعمال فكل جامد استعملته العرب نعتا يصح تأويله بالمشترك ، ومنه « اربع » في قولنا مررت بنسوة اربع كما يأتي في باب غير المنصرف .

(ونعتوا بجمله) كما اخبروا بها وكما جعلوها حالا (اسما منكرا لفظا نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) هذا مثال لكون الموصوف نكرة محضه كما ان المثال الثاني لكون الموصوف بين بين فيجوز في الجملة بعده ان تكون صفة وان تكون حالا فتدبر (او معنى نحو ولقد أمر على اللثيم يسبي) فان اللثيم وان كان في اللفظ معرفا باللام الا انه في المعنى نكرة لان اللام فيه للجنس مرادا به واحد غير معين في الخارج باعتبار ان الجنس موجود فيه فهو في المعنى نكرة وان كان يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدء وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفها بها ونحو ذلك فهذا المعرف كعلم الجنس وقد تقدم في اواخر باب العلم في قوله

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
ان هذا العلم معرفة لفظا فيأتي منه الحال ويمتنع من الصرف مع
سبب آخر ويمتنع من دخول الالف واللام عليه ومن نعتة بالنكرة
وانه يبتدئ به ، وهذه الاحكام اللفظية اضطررتهم الى الحكم بكونهما معرفة
والا فكلاهما نكرتان في المعنى ولهذا عومل مع هذا المعرف في البيت معاملة
النكرة حيث وصف بالجملة مع ان الموصوف بالجملة يشترط فيه التنكير لان
الجملة التي لها محل من الاعراب ، ومنها الجملة التي تقع صفة يجب
صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يؤل به الجملة نكرة لانه انما
يكون باعتبار الخبر كما أشرنا اليه في اول باب الموصولات والخبر يناسبه
التنكير لان الاصل فيه ان يكون مجهولا ليفيد السامع والتنكير يناسب
المجهولية وقد اشرنا في اوائل التعليقة في وجه خروج ما لا يجمله احد
الى ما يفيدك ههنا فراجع ولذا اول بعضهم الخبر المعرف بالنكرة ، وقال
ان نحو زيد القائم معناه زيد محكوم بالقيام وما ذكرنا هو المراد بقولهم
ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم لا الجملة
(فاعطيت) الجملة الواقعة صفة (حينئذ ما) أي احكاما (أعطيته
حالكونها) اي الجملة (خبرا من الرابط ومن تعلقها بمحذوف وجوبا
اذا كانت) الصفة (ظرفا او جارزا و مجرورا وغير ذلك مما سبق ذكره)
في باب المبتدئ والخبر كالاختلاف في المتعلق هل فعل او اسم فاعل واذا
كان فعلا فالظرف مقدر بجملة واذا كان اسم فاعل فهو من قبيل المفرد
، وكحذف الضمير الرابط نحو واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس
شيئا أي لاتجزى فيه .

(وامنع هنا) اي في باب النعت (ايقاع الجملة ذات الطلب) صفة

(وان لم يمنع) عند بعضهم (ايقاعها خيرا) لان الصفة تجيء ليعرف المخاطب بها الموصوف فيجب ان يكون عالما بشبوت مضمونها للموصوف قبل ان يوقعها المتكلم صفة للموصوف ، ولذلك قيل ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار ، والاخبار بعد العلم بها اوصاف ، والجملة الانشائية لاثبوت لمضمونها قبل التكلم بها فانها هي التي توجد مضمونها ولذا قيل ان الانشاء ايجاد مالم يوجد (وان انت من كلامهم أي العرب) جملة انشائية وقعت صفة (فالقول اضمر) اي قدر حتى يكون ذلك القول (نعتا) والجملة الانشائية مقولا له (تصب) نحو (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي مقول فيه هل رأيت الذئب قط) ففي التقدير هل رأيت ليست صفة لمذق بل الصفة مقول المقدر وجملة : هل رأيت مفعول لمقول والمذق بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول من مذق اللبن والشرب اي مزجه فاكثر الماء فهو بمذوق ومذيق والمذقة الطائفة او الدفعة منه ويكنى الذئب بابي مذقة لان لونه يشبه اللبن المزوج بالماء ومن ذلك يصح الكلام والتشبيه بالذئب .

قال التفتازاني في بحث وصف المسند اليه بالجملة ما هذا نصه ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقعها صفة وصلة انما يكون بتقدير القول انتهى .

(ونعتوا بمصدر كثيرا) كما اخبروا به وكما جملوه حالا ، ولا بد

فيه حينئذ من التأويل اما (على تقدير مضاف) ويسمى بالمجاز في المحذف او على انه بمعنى اسم الفاعل ويسمى بالمجاز في الكلمة او على ان جريانه على الموصوف للمبالغة ويسمى بالمجاز في الاسناد (فالتزموا لذلك) اي لاجل تقديرهم المضاف (الافراد والتذكير له وان كان المنعوت بخلاف ذلك) والسرفيه ان النعت في الحقيقة هو المضاف المحذوف وتقديره على طبق المنعوت نحو رجل ذو رضي و (كمرثة) ذات (رضي و) نحو (عدلين) ذوي (رضي) ونحو رجال ذوو ارضي ، ونحو نساء ذوات رضي وقيل انما التزم الافراد والتذكير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه يدل على نفس الماهية والماهية لاتعدد فيه ولاتأنيث الاعتبار الانواع والافراد ومن ثمة اذا قصد به النوع او العدد يثنى ويجمع فتأمل ؟

(ولا ينعت بغير ما ذكر من الجوامد) المذكورة يعني لا ينعت بغير شبه

المشتق والجملة والمصدر .

(نعت) منعوت يكون هذا المنعوت (غير واحد وهو) أي غير واحد عبارة عن (المثنى والمجموع ، لا يكون) النعت حينئذ (الا متعددا) اذ منعوته متعدد لانه مثنى او مجموع (اذا اختلف معناه) اي النعت المتعدد الذي لغير الواحد (قطعا) يعني اختلف النعت يقينا فمطلقا اي (ف) حالكونك (عاطفا لبعضه) اي بعض النعت (على بعض) آخر من النعت (فرقه) اي لاتثنه ولا تجمعه اذ لايمكن حينئذ تشبية النعت المتعدد ولا جمعه لاختلاف معناه (نحو مررت برجلين عالم وجاهل) فعالم وجاهل نعتان لغير واحد اعني رجلين فوجب تفرقة عالم لانه لايمكن تشبيتهما لاختلاف معنهما يقينا (ولا تفرقه) اي النعت المتعدد الذي

لغير الواحد (اذا اختلف) معنى هذا النعت المتعدد بل ائت به تثنية
ان كان اثنين (نحو مررت برجلين عاقلين) وائت به جمعا ان كان ازيد
من اثنين نحو مررت برجال عقلاء .

(ونعت معمولي عاملين) حالكون العاملين (وحيدى معنا وعملا)
وان كانا مختلفين لفظا (اتبع بغير استثناء) اي سواء كان العاملان متفقين
لفظا نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان او مختلفين لفظا (نحو ذهب
زيد وانطلق عمرو العاقلان) هذا اذا كان النعتان متفقين كالمثالين
المذكورين والا فيجب التفرقة بينهما بالعطف نحو جاء زيد وجاء عمرو
العاقل والسفيه ، ونحو « ذهب زيد وانطلق عمرو العالم والجاهل »
وتعين الموصوف انما هو بقاعدة « الاقرب للاقرب والابعد للابعد »
ان لم يكن هناك قرينة والا فبالقرينة كما تقدم نظير ذلك في باب الحال .
(فان اختلف العاملان معنى وعملا او في احدهما) اي في العمل
او المعنى (وجب القطع) عن التبعية وامتنع الاتباع فيجب قطع النعت
المتعدد عن التبعية اما بالرفع يجعله خيرا مبتدأ محذوف نحو : جاء
زيد ورايت عمروا العاقلان برفع العاقلان خيرا لمبتدأ محذوف ، ونحو
مررت بزيدا وجاوزت عمروا العاقلان ايضا كذلك ، ونحو ضربت زيدا
ورايت عمروا العاقلان برفع العاقلان ، واما بالنصب يجعله مفعولا
لفعل محذوف ومثاله نفس الامثلة المذكورة مع نصب العاقلان في كلها .
(وان نعوت كثرت) اي تعددت (وقد تلت اسما) اي منعتا
واحدا وكان ذلك المنعوت الواحد (مفتقرا) اي محتاجا (في الايضاح
والتعيين لذكرهن) بان لا يتضح المنعوت الا باتيان تلك النعوت المتعددة
(اتبعت) حينئذ كلها (وجوبا) ولا يجوز قطع واحد منها نحو مررت

بزيد العالم العادل الكاتب اذا كان هناك زيد عالم وعادل وزيد ثالث له الصفات الثلاثة فلا يتميز عنهما الا بذكر الثلاثة جميعها فتأمل .
 (واقطع او اتبع) يعني يجوز الوجهان (ان يكن المنعوت معيناً بدونها) فلا يحتاج الى واحد منها في الايضاح والتعيين فيجوز لك حينئذ الوجهان في (كلها) نحو بسم الله الرحمن الرحيم فان المنعوت اعني « الله » جل جلاله معين بدون الرحمن الرحيم فيجوز فيهما القطع او الاتباع (او) اقطع بعضها واتبع (بعضها) اي بعض النعوت المتعددة قال ابو حيان عند قوله تعالى والصابرين في الباساء والضراء وحين الباس قال الفارسي اذ اذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح او الذم فالاحسن ان تخالف باعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها لان هذا الموضع من مواضع الاطناب في الوصف والابلاغ في القول فاذا خولف باعراب الاوصاف كان المقصودا كمل لان الكلام عند الاختلاف يصير كانه انواع من الكلام وضروب من البيان وعند الاتحاد في الاعراب يكون وجها واحدا وجملة واحدة انتهى وهذا نظير ماقاله البيانون في بحث الالتفات من اللطيفة العامة .

واذا اخترت القطع فحينئذ (اقطع معلنا ان كان) المنعوت (معيناً به) اي بعضه الاخر اي ببعض غير مقطوع (دون غيره) اي دون هذا البعض غير المقطوع (واتبع الباقي) المفتقر في الايضاح والتميز (بشرط تقديمه) اي تقديم هذا الباقي نحو : مرتت بزيد الفقيه الشاعر العادل الكاتب بجر الفقيه والشاعر على الاتباع ونصب العادل والكاتب اورفعهما على القطع اذا كان هنا زيد هو فقيه فقط وآخر هو الشاعر فقط فلا يتميز زيدنا عنهما الا بذكر كلاهذين الوصفين فزيدنا مفتقر الى ذكرهما في الايضاح والتميز عن زيدين آخرين فلذا اتبعناهما

وقدمناهما ، ولا يفتقر الى النعتين الآخرين في الايضاح والتميز لانه صار معينا ومميزا بالنعتين المتقدمين فلذا قطعناهما الى النصب او الرفع واخرناهما عن الاولين .

واعلم ان هذا كله في المعرفة واما النكرة اذا احتاجت الى التخصيص فيجب في واحد من نعوتها المتعددة الاتباع لا ازيد ويجوز في الزائده الوجهان لان التخصيص لا يقتضى اكثر من نعت واحد قال الرضي اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو لمس الدابر ونفحة واحده لانه يكون قاطعا للشئ عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه ولهذا لم يقطع التأكيد انتهى .

والمراد من المعانيه ما تقدم في باب العلم من ان يكون القطع الى الرفع والنصب بتقدير هو او أعني ونحوه ان كان المنعوت مجرورا والى النصب فقط ان كان المنعوت مرفوعا والى الرفع فقط ان كان المنعوت منصوبا ، والى بعض ما شرحنا يشير بقوله (وارفع او انصب النعت) ان قطعت النعت غير المفتقر اليه حالكونك (مضمرا) بكسر الميم اي مقدرانت (مبتده رافعا) ذلك المبتده المقدر (له) اي النعت المقطوع على القول بان رافع الخبر هو المبتده ، او حالكونك رافعا له برافع الخبر (او حالكونك مضمرا) فعلا ناصبا له (أي للنعت المقطوع) (ان يظهر) ذلك المقدر (ابدا) سواء كان المقدر مبتده كما تقدم في او اخر باب المبتده من انه يجب حذف المبتده اذا أخبر بنعت مقطوع او فعلا فانه ايضا يجب حذفه (نحو « الحمد لله الحميد ») برفع الحميد على القطع (اي هو) الحميد ، ونحو (وامرأته حمالة الخطب) بنصب « حمالة » على

القطع (اي اذم) حمالة الخطب ولا بد هنا من ذكر دقيقة ذكرها الرضي قال ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا انتهى ومحل الاستشهاد وقوع الذي وهو معرفة صفة مقطوعة للمزة وهذا هو المراد بقول الاخفش انه يجوز وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة .

(وما من المنعوت والنعت عقل اي علم) بدلالة قرينة خاصة سواء كانت القرينة لفظية او عقلية او غيرهما (يجوز حذفه نحو وعندهم قاصرات الطرف) فحذف المنعوت لدلالة القرينة عليه اي حور قاصرات الطرف ، ونحو (فلم اعط شيئا ولم امنع) فحذف النعت (اي شيئا طائلا) وانما قيل فيه بحذف النعت دفعا للتناقض الظاهر بين لم اعط ولم امنع (ولكن الحذف) مع القرينة (في النعت يقل) لانه نقض للغرض من النعت في الظاهر وان كان في الحقيقة القرينة تدل عليه (وفي المنعوت) يكثر اتيام النعت مقامه .

والمضمر لا ينعت ولا ينعت به ؛ اما الاول فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب ، وحمل على النعت الموضح سائر اقسام النعت طردا للباب ؛ واما الثاني فلانه ليس في المضمر معنى الاشتقاق الوصفي لانه يدل على ذات المعنى لا على معنى حدثي فيه ، ولانه يجب ان يكون المنعوت اعرف من النعت او مساويا له والضمير اعرف المعارف فلا يصلح وصف غيره به ، واجاز بعضهم كون الضمير منعوتا متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحميد مدعيا ان العزيز والحميد صفتان

لـ « هو » ورده الجمهور بانهما بدلان لا صفتان ، ورده بعض منهم بأن هو اسم من اسماء الله تعالى فهو اسم ظاهر كبقية اسماءه تعالى وتقدس لاضمير غائب واعمرى ان هذا الجواب لطيف ودقيق وان كان ظاهره بعيدا عن الاصطلاح .

(الثاني من التوابع التوكيد)

(ويقال له التأكيد) ايضا لان كلا منهما استعمل في اللغة فيقال وكذ ، واكد اي اوثق وشد ، ولكن وكذ بالواو افسح ولذلك اختاره المحققين من النحويين ، والقياس يقتضي ان يقال له الا يكاد ايضا ولكن لم يسمع منهم .

(وهو كما) قال المصنف (في شرح الكافية تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره) وبعبارة اخرى هو تابع يقصد به رفع احتمال المجازية عن اجزاء الكلام سواء كان المجاز في الحذف او في الكلمة كرفع توهم تقدير مضاف الى المؤكد مثلا اذا قيل جاء زيد يحتمل انه من حذف المضاف بان يكون تقدير الكلام : جاء خبر زيد ، او جاء مكتوبه فاذا اكد زيد وقيل نفسه او عينه لارتفع ذلك الاحتمال ، وكرفع توهم المجازية في قتل زيد عمروا بان يراد من القتل الضرب الشديد فاذا كرر قتل يرفع ذلك الاحتمال ويفيد التكرار ان المراد منه القتل حقيقة ، وقد يقصد بالتأكيد رفع توهم التخصيص اذا كان المؤكد عاما مثلا اذا قيل جاء القوم يحتمل ان يكون المراد منه بعضهم فاذا قيل كلهم مثلا يرفع ذلك الاحتمال ، وللتأكيد فوائد اخرى منها رفع احتمال الغلط او السهو او النسيان عن المتكلم ، ومنها رفع

احتمال الغفلة في السامع عن الاستماع للمؤكد ورفع هذا الاحتمال
ايضا يحصل بالتكرير .

١ (بالنفس او بالعين بمعنى الذات) وبهما معا بشرط تقديم النفس
(الاسم) لا الحرف والفعل (اكد) ويسمي التأكيد بهما (تأكيداً معنوياً)
وكذلك كل وكلا وكلتا وعمامة وجميع المشتقات من هذه المادة
وتوابعها يعني اکتع وابعص بالصاد المهملة او الضاد المعجمة وابتع
ومشتقاتها فالتأكيد بجمع هذه المذكورات يسمى تأكيداً معنوياً (يقتضي
التقرير) واثبات المؤكد (بالفتح) على حقيقته وعمومه على ما بيناه
انفا حالكون النفس والعين وكذلك سائر ما ذكر على خلاف في عامة
كما يأتي (مع ضمير متصل بهما طابق) ذلك الضمير (المؤكد « بفتح
الكاف » في افراده وتذكيره وفروعها كجاء زيد نفسه متيها بهند نفسها)
فذكر مع النفس المؤكد لزيد ضمير مطابق لزيد وذكر مع النفس المؤكد
لهند ضمير مطابق لها .

(واجمعها اي النفس والعين بافعل) لا بفعول كنفوس وعيون ولا
بافعال كاعيان وانفاس (ان تبعاً) اي ان اكدا (ما ليس واحداً) اي ان يكن
المتبوع (اي) المؤكد (مثني او مجموعاً فقل حينئذ جاء الزيدان انفسهما
واعينهما) وجاء الزيدون انفسهم واعينهم (يكن) اذا جمعتهما (متبعاً
للغة الفصيحة) لان الاصل في كل مضاف الى ضمير التثنية ان يجمع
نحو ايديهما ورؤسهما وقلوبكما بل قال بعضهم بذلك في مطلق
المتضايقين نحو رؤس الرجلين وايدي السارقين وعلل ذلك بكراهة
اجتماع التثنيين وبان اكثر ما وقع ذلك في الاعضاء كالامثلة السابقة
وهي الاصل في هذه الاضافة وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم

زوج منها الى الآخر حصل الجمع حقيقة لانها تصير اربعة ، وحمل ما ليس بزواج كالرأس والقلب عليه اجراء للباب مجرى واحد ففي نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وان كان المراد قطع يد واحدة من كل منهما لكن لهما ايدي ، ويجوز في هذا الجمع مراعات لفظه فيعود اليه ضمير المؤنث كقولنا نقوسكما طيبة ، ويجوز مراعاة معناه كقولنا نقوسكما طيبان (ويجوز ان يؤتى بهما مفردين وهو) اي اتيانهما مفردين (دون الجمع) لان الجمع افصح (فتقول جاء الزيدان نفسيهما وعينهما) (ويجوز ان يؤتى بهما (مشنيين وهو) اي اتيانهما مشنيين (دون الافراد) لان الافراد افصح منه فارد اللغات الاتيان بهما مشنيين للزوم اجتماع التثنيين (فتقول) على اللغة الرديئة (جاء الزيدان نفساهما وهيناهما .

(وكلا اذكر في التأكيد المقتضى الشمول اي العموم لجميع افراد المؤكد او اجزاء) اذا كان المؤكد ذا اجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم في مثل جاتي القوم كلهم او حكما كاجزاء العبد في مثل اشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء اذ قد يشتري نصفه او ربه وهكذا فيؤكد بـكله ليفيد الشمول في جميع اجزائه ، بخلاف جاتي زيد كله لعدم مكان افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما في المجيء .

(وكلا وكلتا) اذكر في التأكيد لرفع احتمال تقدير مضاف في متبوعهما مثلا اذا قلت جاتي الزيدان يحتمل ان يكون مرادك احدهما واستندت المجيء اليهما مجازا للملازمة بينهما ، وكذا اذا قلت جاتي المرثان فاذا اكدت الاول بكلا والثاني بكلتا وقلت جاتي الزيدان كلاهما وجاتي المرثان كلتاهما ارتفع ذلك الاحتمال .

(وجميعا) اذكر ايضا في التأكيد المقتضى للمشمول على نحو ماقررناه
في الكل حرفا بحرف من غير تفاوت اصلا نحو جائني القوم جميعهم
، واشترت العبد جميعه .

(قال المصنف واغفلها) اي لفظ الجميع (اكثر النحويين) فلم
يذكره في باب التأكيد ولكن (نه سيبويه على انها) اي لفظ الجميع
(بمنزلة كل معنى) فتفيد الشمول في الاجزاء حسا او حكما كما مثلنا
(واستعمالا) يعني يستعمل تأكيدا مثل كل كما في المثالين المذكورين
(و) لكن (لم يذكر) سيبويه (لها) اي لاستعمال « جميع » تأكيدا
(شاهدا من كلام العرب) ولكن ذكر النحويون لها شواهد متعددة
من كلام العرب (وائت بالضمير المطابق) للمؤكد حالكونه (موصولا
بهذه الاربعة كـ:

(هم جميعهم لقومهم كلهم والدار صارت كلها محلهم)
(واستعملوا ايضا ككل) في الدلالة على الشمول (لفظا على وزن فاعله
مشتقا من عم في التأكيد فقالوا) حين ارادة التأكيد به (جاء الناس
عامة) في هذا المثال مناقشة اذ ظاهر بعضهم بل اكثرهم ان كونه تأكيدا
مشروط بكونه متصلا بالضمير المطابق للمؤكد نحو جاء القوم عامتهم
، ونحو اشترت العبد عامته ، والامة عامتها والا حال لا تابع
مؤكد (وهو مثل النافله) في ان (تائه تصلح للمذكر والمؤنث) كما
مثلنا ، او انه شبه بالنافله اي الزيادة اذ اكثر النحويين يتركونه ولا
يلتزمون بذكره في باب التأكيد كالصلاة النافله التي يتركها ولا يلتزم
بها اكثر المسلمين .

واذ ارادو المبالغة في التأكيد (و) تقويته (بعد) التأكيد بلفظة

(كل اكدوا) (« باجمع » للمذكر) الواحد حقيقة نحو اشتريت العبد
 كله اجمع ، او حكما نحو جاء الجيش كله اجمع (وجمعا للمؤنث)
 كذلك نحو اشتريت الدار كلها جمعا ونحو رأيت القبيلة كلها جمعا
 (واجمعين لجمع المذكر) نحو جاء العلماء كلهم اجمعون (ثم جمع)
 بضم الجيم وفتح الميم وهو جمع جمعا معدولة عن جمعاوات غير منصرف
 للتعريف والعدل كما يجيء في باب غير المنصرف في قوله ! والعام
 امنع صرفه . . . الخ ، وكذلك كتع ويصع وبتع بناء على اسميتها
 (لجمع المؤنث) نحو جاءت النساء كلهن جمع ، واما التثنية فسيأتي
 حكمها عن قريب ، وقد علم مما مثلت ان التأكيد بهذه المذكورات من
 غير اتصال بالضمير المطابق ، قال ابن هشام : والصواب في « اعجبنى
 يوم ولدت فيه » تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له لوجوب خلو
 الجملة المضاف اليها عن الضمير وكذلك اجمع وما تصرف منه في
 باب التوكيد .

(ولا يؤكد بها) اي باجمع ومشتقاتها المذكورة (قبله) اي قبل
 كل (عندهم ولكن دون كل قد يجيء) التأكيد (في الشعر) او مطلقا
 بلفظة (اجمع وجمعا ، واجمعون ، وجمع ، كقوله) (اذا ظلمت الدهر
 ابكى اجمعا والمختار جوازه في النثر) ايضا لانه جاء في كلام من هو
 افصح من تكلم بالضاد (قال صلى الله عليه وآله وسلم) من قتل قتيلا
 (فله سبيله اجمع .

(تنمة) واذا ارادوا زيادة المبالغة والتقوية (اكدوا بعد اجمع)
 مع كل او بدونه (باكتع فابصح) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
 قال في الصحاح ابصح كلمة يؤكد بها وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس

بالعالي انتهى (فابتع ، وبعد جمعاء) كذلك (بكتعاء فبصعاء) كذلك (فبتعاء) (وبعد اجمعين) كذلك (باكتعين فابصعين) كذلك (فابتعين) (وبعد جمع) كذلك (بكتع فبصع) كذلك (فبتع) وشذ مجيء ذلك على خلاف ذلك) بان يتقدم (هذه) الكلمات الثلاث ومشتقاتها على اجمع ومشتقاتها فيجب تبعيتها له لكونه ادل منها على المقصود اعني الجمعية والشمول اوبان يستعمل بدون اجمع واخوانها بل قيل لايجوز التأكيد بها بدونها لعدم ظهورها في معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل هذا ، ولكن قال الجوهري : قالوا اتى عليه حول اکتع اي تام فتأمل ؟

قيل ! لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الانفراد مثل « بسن » في حسن بسن ، وقيل اکتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي من الماء وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزة ، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني اللفوية وبين معناها التأكيدية بالتأمل الضادق والذوق السلم وقيل في وجه المناسبة اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين من حيث الاتصال والانفصال .

قال بعض متأخري المتأخرين من المنتبعين في اللغة حول كتيع اي تام الاکتع مؤنثه « كتعاء » من انقبضت اصابعه ورجعت الى كفه ردف للمفظة اجمع ولايستعمل الا معها يقال رايتهم اجمعين اکتعين اي

رأيتهم كلهم الكتعاء انباع لجمعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت الدار
 جمعاء كتعاء كتع جمع كتعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت هذه الدار
 جمعاء كتعاء ورأيت اخواتك جمع كتع وهو ممنوعة من الصرف
 للتعريف والعدول عن كتعاوات ولا يقدم كتع على جمع في التأكيد
 ولا يستعمل وحده لانه تابع له انتهى محل الحاجة من كلامه وفي قوله
 لا يستعمل الا معها منع ظاهر وقال ايضا بصع يبصع بصعا الماء اي
 سال او رشع البصع الخرق الضعيف البصيع جمعه بصع العرق المترشح
 من الجسد ، والبصع ما بين السبابة والوسطى ، والبصع الطائفة من
 الليل الا بصع مؤنثه بصعاء جمعه أبصعون وبصع الاحمق ويؤكد بها
 فتقول اخذت حقي اجمع ابصع ولا تقدم على اجمع انتهى ولا يخفي
 على اللغزان ما في عبارته من التبتير والقصور في اداء المقصود اذ لا يعلم
 منها ان لفظ التأكيد مشتق من اي هذه المعاني ولم يبين بقية الفاظ
 التأكيد المشتقة منها وقال ايضا بتع يبتع بتعا اشتدت عنقه او مفاصله
 فهو ابتع وهي بتعاء جمعه بتع والابتع الممتليء يقال جاؤا كلهم ابتعون
 اي اجمعون وهذا ايضا مثل السابق في القصور واما ابضع بالضاد
 المعجمة فلم يذكر في معانيه الري كما نقلناه عن بعض هذا ايضا يدل
 قصور باعة في التتبع او تساهله في استقصاء معاني الالفاظ ثم اعلم
 ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في اللسان العربي كما اشرنا اليه
 مرارا والاخلال بها لحن وذلك ان يذكر اولا كل ثم اجمعون ثم
 اكتبون ثم ابصعون وقيل ثم ابتعون ثم ابصعون او ابصعون على الاختلاف
 في ضبطه ثم لهم في ذلك وجهان ؛ احدهما ان الثاني تأكيد للاول ،
 والثالث للثاني وهكذا والثاني ان الجميع تأكيدات للتأكد الاول لانها

كالصفات في انها صفات للاول والغرض من التطويل في المقام تنبيه
اخواني المبتدئين على عدم حسن الاختصار على النقل سيما اذا كان
الناقل غير معتمد عليه بل يجب عليهم ان يجتهدوا بقدر وسعهم في
تحقيق جزئيات المطالب حتى يحصل لهم ملكة التحقيق في كليات
المطالب بعون الله تعالى اذ رب منقول لا اصل له ورب منقول اليه
أبصر فيما نقل من الناقل .

(ثم ان النكرة اذا لم يفد توكيدها بان كانت غير محدودة) اي
لا تعين لاولها ولا آخرها (كحين وزمان) وما رادفهما (فلا يجوز)
توكيدها (باتفاق) لان الغرض من التأكيد وهو الايضاح ورفع احتمال
المجازية لا يحصل في تأكيدها ، وقيل اجازته بعض من لا يعتد بقوله ،
(وان يفيد توكيد منكور) سواء كانت زمانا او غيره (بان كان محدودا)
بان كان موضوعا لشيء معلوم المقدار كالرطل والدرهم والزراع والكيل
او لزمان له ابتداء وانتهاء معلومان (كيوم وشهر وحول) وما رادفه
(قبل عند الكوفيين) (قال المصنف وهو) اي القبول (اولى بالصواب
سماعا) لوروده في كلامهم (وقياسا) على المعرفة المفيد توكيده ومنه :
(ياليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا

واعلم انهم يستدلون بهذا البيت وما بعده في ثلاثة مواضع :
الاول : في المقام اعني جواز تأكيد النكرة مع الافادة بان كانت
محدودة كالحول .

الثاني : فيما تقدم من انه يجيء التأكيد بأجمع ومشتقاتها بدون
كل نحو : اذا ظللت الدهرا بكى اجمعا .
والثالث : في اثبات جواز الفصل بين المؤكد والمؤكد بالاجنبي حيث

فصل بين الدهر واجمع بأبكى وهو اجنبي عنهما ويمكن ان يستدل في موضع رابع وهو جواز استعمال اکتع واخويه بدون اجمع وان كان ذلك الاستعمال ضعيفا كما صرح به الجامي .

واشترط بعضهم في توكيد النكرة ان لا يكون بالنفس والعين بل لا بد فيه من ان يكون بما يفيد الشمول ككل واجمع والا فلا يجوز. (وعن نحاة البصرة المنع من توكيد النكرة شمل لما افاد ايضا) فلا يجوز عندهم تأكيد النكرة مطلقا افاد تأكيدها بأن كانت محدودة ام لا بان كانت غير محدودة .

(واغن بکلتا في) تأكيد (مثنى) المؤنث (وكلا) في تأكيد مثنى المذكر (عن) تثنية (وزن فعلاء اي) عن تثنية (جمعاء في) تأكيد (المؤنث) فقل جائتي المرتان كلتاهما فلا تحتاج الى ان تقول جمعا وان (وعن) تثنية (وزن افعال لي « اجمع » في) تأكيد (المذكر) فقل جاء الزيدان كلاهما فلا تحتاج الى ان تقول اجمعان ، وهذا نظير الاستغناء عن تثنية سواء بالمد بتثنية سي بتشديد الياء فيقال زيد وعمر سيان في العلم ولا يقال سواء ان الا نادرا وهذا كما انه (اجاز الكوفيون استعمال ذلك) اي تثنية اجمع وجمعاء (قياسا) على تثنية سائر الاسماء فيقال جائتي الزيدان اجمعان وسائتي المرتان جمعا وان .

تثنيه لا يخفى عليك انه لو قدم هذا البيت على سابقه لكان احسن ووجهه ظاهر .

(وان تؤكد الضمير) المرفوع كما سيصرح (المتصل بالنفس والعين فبعد ان يؤكد) الضمير المرفوع (المنفصل عنيت بهذا الضمير) المؤكد بالفتح (ذا لرفع نحو قوموا انتم انفسكم) فانفسكم تأكيد للواو

الفاعل بعد تأكيدها بمنفصل وهو اتم (بخلاف قوموا انفسكم) فانه لا يجوز اذ لم يؤكد الواو اولا بالضمير المنفصل وعلل ذلك بانه لولا التاكيد بالمنفصل لا لتبس النفس والعين بالفاعل اذا كان المؤكد (بالفتح) ضميرا مستترا نحو زيد اكرمني هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستتر في اكرمني بقولنا هو ويقال زيد اكرمني بنفسه لا لتبس نفسه الذي هو تأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في امثال هذه الصورة اجرى بقية الباب بما لا إلتباس فيه نحو امثال المذكور عليه ، ثم من النجاة من قال بظاهر قول المصنف من ان الضمير المنفصل والنفس او العين كلاهما تأكيد للمضمر المرفوع المتصل لانه المقصود بالتأكيد ، ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس والعين لضمير المنفصل لانهما بعده فهو اقرب بالتأكيد. بهما من الاول .

(ويجوز تأكيد) ضمير كان (ذا النصب) وذا (الجر) اي الضمير المنصوب والمجرور (بهما) اي بالنفس والعين (وان لم يؤكد) الضمير المنصوب والمجرور بضمير (منفصل) نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس حينئذ .

(واكدوا الضمير المتصل المرفوع بما سواهما) اي ما سوى النفس والعين وهو كل واجمعون (والقيد المذكور) اي التأكيد اولا بمنفصل (حينئذ لن يلتزم فيجوز) التأكيد او لا بمنفصل نحو القوم جاؤوني هم كالم اجمعون ، ويجوز (تركه) نحو القوم جاؤوني كالم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لأن كلا واجمعين لا يليان العوامل الا قليلا بخلاف النفس والعين فأنهما كالفاعل يليانها كثيرا .

تنبيه الضمير المنفصل المرفوع كالاسم الظاهر وكالضمير المنصوب

والمجرور في جواز التأكيد بلا قيد نحو اتم انفسكم فعلتم هذا تمام الكلام في احكام التوكيد المعنوي فلنشرع الآن في احكام التوكيد اللفظي .
(وما من التأكيد) يقال له في الاصطلاح (« لفظي » هو الذي يجيء مكررا) وهو على قسمين :

الاول ما يكون في المفرد سواء كان اسما او فعلا او حرفا والثاني ما يكون في الجملة سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كان ركنها لفظا حقيقة نحو قام زيد قام زيد او كان احد ركنيه لفظا حكما نحو اضرب اضرب (فالاول) اي التأكيد في المفرد (اما بلفظه كقولك ادرج ادرجي) ، في كونه مثالا للمفرد تأمل بل منع بعد القول بكون اللفظ اعم من الحقيقي والحكمي فالاحسن جعلها من تأكيد الجملة الفعلية والياء في الثاني للاطلاق لا للتأنيث كما توهمه المحشى اذ لاوجه له اصلا ، (او بمرادفه كقولك ؛ انت بالخير حقيق قمين) اذ هما مترادفان فعليهما لا بد من تعميم آخر في اللفظ والافتسمية هذا بالتأكيد اللفظي يحتاج الى مزيد عناية .

(والثاني) : اي التأكيد في الجملة (اما) ان (يقتزن بحرف عطف وهو الاكثر كقوله تعالى) ؛ (اولى لك فأولى ثم اولى لك فأولى) ففيه اربع جمل بناء على ان اولى الثانية والرابعة مبتدء وفيها كلام للمفسرين عطف الثانية بالفاء والثالثة بثم والرابعة ايضا بالفاء هذا ، ولكن يظهر من بعضهم انه لا يجوز في التأكيد زيادة الجمل على الثلاث حيث ادعى اتفاق الادباء على ان التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يؤيد على ثلاث ثم قال واما قوله تعالى « ويل يومئذ للمكذبين » في جميع السورة فليس بتأكيد بل كل اية قيل قبلها ويل يومئذ للمكذبين فالمراد المكذبون بما

تقدم ذكره ، وكذا « فبأي الاء ربكما تكذبان » انتهى وعليه الشارح في الاتقان في بحث التكرير ولعلنا نورد كلامه في شرحنا على المطول في ذلك البحث ان ساعدنا التوفيق من الله الكريم والظاهر من كلام الرضى انه لا يتقيد بالثلاث لانه قال يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة وكلامه هو المرضى .

وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون الفاظ التوكيد المعنوي لان التوكيد اللفظي لما كانت الفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق في اللفظ والمعنى او المعنى فقط ينفي ذلك بخلاف التوكيد المعنوي فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان بها فيها .

(اولا) يقترن الجملة المكررة بحرف عطف (نقوله) :
(ايا من لست اقلده ولا في البعد انساه) (لك الله على ذلك لك الله لك الله)
فكررت الجملة بدون حرف العطف .

(ولا تعد) اي لا تكرر انت (لفظ ضمير متصل اذا اكدته تاكيذا لفظيا الا مع اللفظ الذي به وصل) وهو العامل لأن تكراره مجردا عن العامل تخرجه من الاتصال الى الانفصال المنافي للاختصار المطلوب الموضوع لاجله الضمير وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة تقدم في باب الضمائر (نحو مورت بك بك) فكرر الكاف مع الباء العاملة فيه (و) نحو (رايتك رايتك) فكرر الكاف مع الفعل العامل فيه (ولوضوح امر الضمير المنفصل سكت عنه) اذ هو كالاسم الظاهر يتكرر بنفسه وحده نحو انت انت قائم ونحو ما قام الا انا انا ونحو قمت انت انت ونحو قول الشاعر :

فاياك اياك المرء فانه الى الشر دعاء للشر جالب
فكرر الضمير المنفصل في كل هذه الامثله وحده ، والمرء بكسر الميم
والالف الممدودة المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين
من صيغ المبالغة والبقية واضحة .

(كذا اي كالضمير المتصل الحروف غير ما تحصل به جواب) لكن
مع فاصل ما بين المؤكد والمؤكد (فيجب اعادة ما اتصل بها نحو يعدكم
انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم) يخرجون فان المفتوحة الثانية
قيل مؤكدة للاولى التي هي مفعول ثان ليعد ولكن الحكم بان المراد
في الآية تأكيد الحرف اعني ان لا الضمير المتصل به رجم بالغيب
(وشذ حتى تراها وكان وكان) لعدم اعادة ما اتصل بها في كان الاولى
ان جعلنا الاسم والخبر للثانية او الثانية ان جعلناهما للاولى وقد
مضى المختار فيه في اوائل باب التنازع ولكن يسهل ذلك لأن المؤكد
فيه حرفان فانفصل كل منهما بالآخر (واشذ منه ولا للما بهم) ابدا
دواء لعدم الفصل بين اللامين هذا ، ولكن في كون البيت من التأكيد
اللفظي الاصطلاحي تأمل بل منع اذ تقدم في باب حروف الجر ان
احدى اللامين فيه زائده للتأكيد اللغوي وكذا الكلام في جميع الحروف
المتكررة بل بعض الافعال والجمل التي لا يحل لها من الاعراب خصوصا
على قول من يعرف التوابع بأنها كل ثان اعرب باعراب سابقه
كما هو الظاهر ايضا من المصنف حيث قال :

يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل
فتأمل جيدا فانه دقيق وبالتأمل حقيق ولا تغتر بارسالهم المستثناة
ارسال المسلمات .

(اما الحروف الجوابية كنعم وبلى) بالالف المقصورة (فيجوز ان يؤكد باعادتها) اي تكرارها (وحدها) بدون الجملة التي دخلتا عليه كما اذا قيل اليس زيد بقائم فتقول نعم نعم او تقول بلى بلى ، وفي الفرق بين الجوابين كلام طويل ليس هنا محل ذكره بتمامه ، وخلاصته ان حروف الجواب على ثلاثة اقسام :

الاول : ما يقع بعد الايجاب والنفي جميعا وذلك اربعة احرف وهي نعم وجير واجل واي بكسر الالف وسكون الياء فكسل واحد من هذه الاحرف الاربعة يصح ان يجاب به بعد الاثبات ويصح ان يجاب به بعد النفي والمقصود بكل واحد منها احد امور ثلاثة :

الاول : تصديق المخبر بالاثبات كما اذا اخبر بان زيدا قائم او بأنه ليس بقائم فتقول في جوابه نعم او جير او اجل او اي مصدقا له في الاول في اخباره بثبوت القيام لزيد وفي الثاني في اخباره بنفي القيام عنه .

والثاني : اعلام المستخبر كما اذا استخبرك عن قيام زيد بأن يقول هل قام زيد فتقول في جوابه نعم او احدى اخواتها معلما بأنه قام .
والثالث : ايعاد الطالب كما اذا قال لك اذهب الى كربلاء طالبا منك الذهاب اليها فتقول في جوابه نعم او احدى اخواتها مواعدا اياه بأنك سوف تذهب اليها .

والقسم الثاني : ما لا يقع الا بعد الايجاب وهو « لا » والمقصود به ابطال ما اثبته المتكلم مثلا اذا قال : زيد عادل فتقول في جوابه « لا » قاصدا انه ليس بعادل .

والقسم الثالث : ما لا يقع بعد النفي على الاشهر وهو « بلى » والمقصود

به ابطال النفي السابق نحو الست بربكم قالوا بلى ولذلك نقل عن ابن عباس وغيره انهم لو قالوا نعم كفروا ووجهه يظهر بما تقدم .
 (ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل مرفوعا)
 كان المؤكد « بالفتح » (او غيره) مستترا كان او بارزا (نحو اسكن انت وزوجك الجنة) فاكد بانث الضمير المرفوع المستتر في اسكن وفيه بحث سيأتي في باب عطف النسق عند قوله عند وهي انفردت بعطف عامل مزال . . . الخ (و) نحو (قمت انت) فاكد بانث التاء التي هو ضمير بارز مرفوع (و) نحو (اكرمتك انت) فاكد بانث الكاف وهو ضمير منصوب متصل (و) نحو (مررت بك انت) فاكد بانث الكاف وهو ضمير مجرور متصل تنبيه ظاهرا كلامه انه لا يؤكد الظاهر بالمضمر وهو كذلك وعلة في المعنى في بحث ضمير الفصل بان الضمير ضعيف والظاهر قوي فلا يمكن تاكيد القوي بالضعيف .

الثالث من التوابع العطف بقسميه

(العطف) قسمان لانه (اماذ وبيان او) عطف (نسق والغرض الآن بيان ما سبق) من القسمين اعني عطف البيان (فذو البيان تابع شبه الصفة) في جميع ما للصفة من الفوائد والحكم فالعطف لا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير كما ان الصفة لا تكون ضميرا ولا الضمير يكون موصوفا لانه (في) الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ويكون (حقيقة القصد به منكشفة) لانه يوضح متبوعة اذا كان معرفة كغالب النعوت المقطوعة عن التبعية وقد تقدم في باب مفصلا ويخصه اذا كان نكرة على خلاف فيه كما سيأتي كالصفة وكذلك يمدحه ويذمه ويترحم عليه

ويؤكدده اذا كان المنعوت معلوما بدونه نحو جعل الكعبة البيت الحرام
فبيت الحرام عطف بيان للكعبة والمقصود منه مدح الكعبة (لئلا
يخالف لها في انه) اي العطف (لا يكون مشتقاً ولا مؤلاً) به بخلاف
الصفة فانها يجب ان تكون مشتقاً او مؤلاً به وقد تقدم بيانها في
باب النعت مفصلاً .

اذا عرفت ان العطف كالصفة في جميع الاحكام (فأولينه) اي
العطف (من وفاق الاول اي المتبوع) كل (ما من وفاق الاول
النعت ولي) ، حاصله : ان العطف يطابق المعطوف عليه في كل ما
يطابق النعت المنعوت (من تذكير وافراد) وفروعهما (وغير ذلك)
من التعريف والتذكير خلافاً للرضى حيث جوز تخالفهما فيهما
كالبدل .

(اذ علمت ذلك فقد يكونان اي العطف ومتبوعه منكرين نحو
اسقني شرباً حليماً) فـ «حليماً» عطف بيان لشرباً وهما نكرتان
فان قلت الحليب وصف فانه بمعنى المحلوب فكيف يكون عطف بيان
وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكن غلب عليه الاسمية
وجعل اسما للبن فصار جامداً (كما يكونان) اي العطف ومتبوعه
(معرفتين) نحو (بالوادي المقدس طوى) فالمقدس عطف بيان
للوادي وهما معرفتان وطوى بدل قال الرضى قال ابو علي في الحجة
يجوز ترك وصف التكررة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما
ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى
اسم الوادي بل كان من الطي لانه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقدیس
انتهى .

(وأشار المصنف باتيانته بكاف التشبيه المفهمة للقياس) وهو ما يسمى في المنطق بالتمثيل وعرفوه بأنه بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة اخرى ؛ تشبيه جزئي كزيد بجزئي آخر كأسد في معنى مشترك بينهما كالشجاعة ويسمى عند الادباء بوجه الشبه ليثبت حكم الشجاعة وهو المدح للمشبه اعني زيد ، فان كان المشبه به اتم وأقوى في وجه الشبه من المشبه نحو زيد كالاسد او كانا مساويين فيه فحينئذ يسمى التشبيه (بالقياس الشبهي) ، وان لم يكونا كذلك (بل) كان المشبه اتم وأقوى من المشبه به في وجه الشبه فحينئذ يسمى التشبيه بالقياس (الاولوي) ويقال له التشبيه المقلوب ايضا كقولنا في مقام المبالغة في مدح زيد في الشجاعة الاسد كزيد فجعل الناقص في وجه الشبه اعني زيدا مشبها به والكمال فيه مشبها قصدا الى المبالغة في مدحه بالشجاعة وادعاء انه زائد فيها وهي فيه اتم وأقوى ، والتشبيه في كلام المصنف من هذا القيل (لأن) احتياج النكرة الى البيان اشد من غيرها (اي ؛ من المعرفة لأن) المعرفة وان يعرض عليها الاجمال والابهام بالاشتراك او بغيره لكنها معلومة ومعينة في اصل الوضع فلا تحتاج الى كثير ايضاح ومريد بيان بخلاف النكرة فانه اشد واتم واقوى في الاحتياج الى البيان فباتيانه كاف التشبيه اشار (الى خلاف من منع من اتيانها نكرتين) حتى في صورة زيادة تخصيص المعطوف (كالزخشري) محتجا بأن عطف البيان لا بد فيه من ان يكون بيانا والنكرة مجهول والمجهول لا يبين المجهول ، (او) من ذهب الى اشتراط زيادة تخصيصه (كالمرجاني فجوزه مع زيادة التخصيص ومنعه بدونها ،

قال بعض المحققين ما حاصله انه : « لا يلزم كون العطف اوضح من متبوعه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما نظير « الخفاش طائر ولود » في الصفة ومثل للعطف بقوله تعالى « لا تتخذوا إلهين اثنين انما هو إله واحد » واستدل بأن معنى قولهم : « الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه » انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين ، بل ذكر الدلالة على ان المقصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني : الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني : الجنسية لأن لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني : الالهية ومعنى العدد اعني : الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا اتخاذ جنس الاله ، وفي الثاني اثبات الواحد من الاله ، لا اثبات جنسه فاتي باثنين وواحد لهذا الغرض وتفسيرا وايضا حاله فكل منهما تابع شبه الصفة في ان حقيقة المقصود به منكشفة لأنه يوضح المقصود والغرض من متبوعه وليس فيهما زيادة تخصيص . انتهى .

(فائدة) (جعل اكثر النحويين التابع المكرر به لفظ المتبوع)
 المعرفة (كقوله) اذا كان المراد من المتكررين الاولين فيه واحدا
 (لقائل يا نصر نصر نصر) ببناء الاول على الضم واعراب الثاني
 وسيجيء وجهه في باب احكام توابع المنادي (عطف بيان) ، ولكن
 (قال المصنف ؛ والاولى عندي جملة) اي التابع اي « نصر »
 الثاني (توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه ان يكون للاول به)

اي بالعطف (زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل) به اي بالتكرير
(الى ذلك) اي الى زيادة الوضوح ، ولا يخفى عليك ان هذا يؤيد
مذهب المخالف السابق اعني الجرجاني فتأمل ؟

(وصالحا لبدلية) يرى (عطف البيان في جميع المسائل)
يعني كل ما جاء ان يكون عطف بيان فهو يصلح ان يكون بدلا مثلا
في ضربت زيدا اخاك يجوز في اخاك ان يكون عطف بيان ويجوز ان
يكون بدلا (غير مسألتين) يتعين كون التابع عطف بيان ولا يجوز
كونه بدلا لما سنذكره في شرح كل من المسألتين ؛

المسألة (الاولى ! ان يكون التابع مفردا) معرفة (معربا والمتبوع
منادي) سواء كان نكرة غير مقصودة نحويا رجلا زيدا ، بناء على جوار
تبيين النكرة بالمعرفة ، او كان مقصودة مبينا على الضم نحو (يا غلام
يعمر ، بنصب يعمر بالفتحة بلا تنوين لانه غير منصرف للعملية
ووزن الفعل ، او كان معرفة مبنيا على الضم نحو يا سعيد كرز
بالقطع عن الاضافة على رأي الكوفيين كما تقدم في باب العلم عند
قول المصنف !

وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف
او كان مضافا نحو يا عبد الله زيدا ، او شبه مضاف نحو يا طالعا
جبلا زيدا ، وكذا اذا كان المتبوع تثنية او جمعا معرفة كان او نكرة
والتابع كذلك لكن اذا كان مفروض المعربية وهذه الصور كلها تدخل
في المسألة الاولى وضابطها ان يكون التابع المعرب غير صالح لان
يوضع في مكان المتبوع (فيجب في هذه الحالة التي) بينا لك ضابطها
كونه اي يعمر في مثال النظم وكذلك التوابع التي في امثلتنا (عطف

بيان (في بعضها تابعا للفظ او المحل وفي بعضها تابعا للفظ فقط على تفصيل يجيء في باب توابع المنادي عند قوله !
 تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كزيد ذا الحيل
 (ولا يجوز ان يكون) يعمر وكذا بقية التوابع المذكورة (بدلا
 لانه لو كان) بدلا (لكان) حينئذ (في تقديره حرف النداء فيلزم)
 حينئذ (ضمه) ، وبعبارة اخرى لا يجوز جعل التوابع المذكورة بدلا
 لان البدل على نية تكرار العامل فيجب بنائها في جميع الامثلة
 المذكورة لانه لو وقع بعد الياء وجب بنائها كما يجيء في باب توابع
 المنادي في قوله !

وما سواه ارفع او نصب واجعلا كمتقل نسقا وبدلا
 فان قلت ! نحن نبني هذه التوابع ثم نجعلها بدلا ؟ قلنا لا يجوز
 ذلك لان الاختيار قبل الاختيار لا يعد الاختيار كما بينا ذلك في باب
 الموصولات عند قوله !

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل
 قال بعض الفضلاء في ذيل هذه المسألة ؟ لو قال رجل « زوجتك
 ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة » فان اراد عطف البيان صح العقيد
 لان الغلط واقع فيما ليس بمقصود اعني التابع وان اراد البدل لم يصح
 العقيد اذ الغلط واقع فيما هو المقصود لانهم قالوا في تعريف البدل
 انه المتصور .

(و) المسألة (الثانية ! ان يكون المعطوف خاليا من لام التعريف
 والمعطوف عليه معرفا بها مجرورا باضافة صفة مقترنة بها) اليه ،
 وبعبارة اخرى يكون التابع خاليا من ال والمتبوع مقترن بال وقد

اضيفت اليه صفة مقترنة بال (نحو بشر الذي هو تابع البكري في قوله أنا ابن التارك البكري بشر) برفع البشر وبشر تابع خال عن اللام والمتبوع وهو البكري مقترن باللام والمضاف الى البكري اعني التارك صفة مقترنة باللام (فيجب) في بشر (في هذه الحالة ان يكون عطف) البيان (وليس ان يبدل) بشر (بالمرضى) يعني ليس بديلة بشر مرضيا (عندنا لانه) اي : بشر (حينئذ) اي حين جعله بدلا (في تقدير اعادة العامل) فيكون التقدير انا ابن التارك بشر (فيلزم اضافة الصفة المعرفة باللام) اعني التارك الى بشر الخالي عنها وهو اي اضافة ذي اللام (الى الخالي عنها غير جائز) كما تقدم في باب الاضافة عند قوله :
 ووصل ال بذي المضاف مفتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
 (وهو) اي الابدال المذكور (مرضي عند الفراء لتجويزه ما) اي
 الاضافة المذكورة الذي (يلزم عليه) اي على جعله بدلا (وقد
 تقدم) قول الفراء بتجويزه هذه الاضافة بل الاضافة الى كل المعارف
 (و تأييده) في الموضوع المذكور باستعمال الامام الشافعي .
 واعلم انه يوجد مواضع كثيرة اخرى ايضا قيل فيها بمثل ما قيل في
 المسئلتين من عدم جواز الابدال فيها ان بنينا الحكم بلزوم احلال
 البديل محل المبدل منه والمبدل منه في حكم السقوط او قلنا ان البديل
 في نيته تكرار العامل .

منها : ان يضاف اسم التفضيل الى عام ذي قسمين ثم يتبع العام
 بقسميه نحو « زيد افضل الناس الرجال والنساء » لانه لسو نوي
 احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف عليه وهو النساء
 محل الناس ايضا لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون التقدير

زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل اذا قصد به زيادة الموصوف على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون المفضل اعني الموصوف منهم ، ومن ثم لا يصح ان يقال انا اشعر الانس والجن لأن المتكلم ليس من الجن كما ان زيداني المثال ليس من النساء وكذا يوسف احسن اخوته كما بينا في الكلام المفيد نتامل ومنها ؛ ان تتبع صفة اي مع كونه منادي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد لأن الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لزم توصيف اي بالمضاف وذلك لا يجوز كما سيجيء في باب توابع المنادي في قوله :

وايها ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا ترد
وعلى بعضهم امتناع بدلية الغلام بأنه منصوب ولو نوى احلاله
محل الرجل لوجب رفعه لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع
لانه صفة اي انتهى ، ولكن القول بنصب غلام في المثال المذكور خطأ
لأن تابع اي وتابع تابعه لا يجوز فيهما الا الرفع ، قال ابن الحاجب
« واذا نودي بالمعرف باللام قبل يا ايها الرجل ، ويا هذا الرجل ،
ويا ايها الرجل والتزموا رفع الرجل لانه هو المقصود بالنداء
وتابعه » وقال الشارح في ذيل « وتابعه » « بالجر عطف على
الرجل اي والتزموا رفع تابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال » .

ومنها ان يتبع مجرور « اي » بمفضل نحو بأى الرجلين زيد وعمرو
مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين
لزم اضافة « اي » الى المفرد المعرفة وقد تقدم في باب الاضافة انها
لا تنضاف اليها الا اذا نوى الاجزاء او تكرر .

ومنها ان يتبع بجرور « كلا » بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو
عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك
لزم اضافة كلا الى مفرق وقد تقدم في الباب المذكور في قوله !
لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلنا وكلا
ولذا قيل هناك ان ; كلا اخي وخليلي واجدي عضدا شاذ .
(« تنبيه » استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما علمنا به هاتين
المسئلتين) كما انه استشكل بعضهم في جميع ما ذكر (بأنهم
يفتفرون في الثواني مالا يفتفرون في الاوائل و) وذلك بدليل انهم (قد
يجوزوا في : انك انت : كون انت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا
يجوز ان انت) .

قيل يفترق عطف البيان من البديل بأمور :
منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير كالصفة وقد تقدم هذا
الفرق في اول الباب .

ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والنتكير وقد تقدم ايضا هناك .
ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعال
ولكن في هذا الفرق تأمل بـل منع ، قال ابن هشام عند الكلام في
الجملة التفسيرية لم يثبت عند الجمهور وقوع البيان والبديل جملة ،
وقال ايضا عند الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب ان الجملة
التابعة لجملة لها محل من الاعراب وذلك يقع في البديل ، وقال التفتازاني
القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى
فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح . . . الى
ان قال نحو فوسوس اليه الشيطان قال يسا آدم هل ادلك على شجرة

الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي قوله يا آدم وزان عمر في قوله اقسام بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فتأمل انتمي وقال المحشى على كلامه لانا اذا قطعنا النظر الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبيئة بالقول المخصوص وهو الفعل المخصوص المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت : المفسر (بالكسر) عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لآدم (ع) عام ايضا فتأمل .

﴿ القسم الثاني من العطف قسيمي عطف النسق ﴾

(وهو) اي : لفظ النسق (بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام نسقه اي : عطفت بعضه على بعض) والعطف الميل (والمصدر بالتسكين . وقال بعضهم : النسق (بفتح السين) بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة . وقال بعض آخر : يقال نسق ونسق (بفتح السين واسكانها) على اختلاف المعنى ، قال الجواهري : ثغر نسق اذا كانت الاسنان متساوية وحرز نسق منتظم ، والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد ، والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض ، فعلى هذا ينبغي ان يقال : عطف النسق (باسكان السين) وهو خلاف استعمال

النحويين اذا المتداول بينهم انما هو النسق (بالفتح) .
 (تال بحرف متبوع بكسر الباء) يقال له في الاسطلاح (عطف
 النسق كاختصاص بود وثناء من صدق) « اخصص » فعل امر وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت « بود » جار ومجرور متعلق باخصص،
 و « ثناء » معطوف بالواو على ود من اسم موصول مفعول به لاخصص،
 « صدق » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والجملة لا عمل لها
 صلة « من » وهو مفعول اخصص.

(فالعطف) على قسمين :

القسم الاول : ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه (مطلقا اي ؛
 لفظا ' من حيث الاحكام اللفظية من الاعراب ونحوهما) (ومعنى) اي
 حكما اي . من حيث ثبوت حكم المعطوف عليه له نفيًا كان الحكم او
 اثباتا ، والعطف في هذا المقسم (ب « واو ») نحو ما جاء زيد وعمرو ،
 ونحو جاء زيد وعمرو و (ثم) نحو جاء زيد ثم عمرو ، و (الفاء) نحو جاء
 زيد فعمرو (وحتى بالاجماع) نحو قدم الحجاج حتي المشاة (وكذا ام)
 نحو ازيد عندك ام عمرو (واو على الصواب) نحو جاء زيد او عمرو ،
 ومثال الواو ايضا (ك « فيك صدق ووفاء ») .

(و) القسم الثاني : ما (اتبعت لفظا فحسب اي : لامعنى) حاصله
 ان هذا القسم تشرك الثاني مع الاول في اعرابه فقط لا في حكمه وهو
 (بل عند سيبويه) نحو ما قام زيد بل عمرو (ولا ، ولكن) حرفا عطف
 (عند الجمع) هذا خبط ظاهر لما سيجيء عند الكلام في ما تختص
 به الواو (و ليس) ايضا حرف عطف (عند الكوفيين) قال الرضي في
 اخربحث الافعال الناقصة اعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة

بجيبه اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا كقوله
انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حمات
على لافصارت حرف عطف مثلها انتهى مثال لكن (ك) « لم يبدوا امرء
لكن طلا » اي (لم يظهر رجل لكن ظهر (ولد بقر وحش) وقيل
« طلا » ولد الظبي حين يولد ، وقيل ولد ذات ظلف مطلقا .

(واعطف بو او) قدمها لكونها اصلا في باب العطف (لاحقا في الحكم)
بأن يكون تعلق الحكم بالمعطوف متأخرا عن المعطوف عليه سواء كانا
مستدين او مسندا اليهما او مفعولين (نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم)
فتعلق الارسال بابراهيم (ع) متأخرا عن نوح (ع) او حالين او نحو
ذلك ، او اعطف (بو او سابقا في الحكم) كذلك (نحو كذلك يوحى
اليك والى الذين من قبلك الله) فان تعلق الحكم اعني : الايجاء بالانبياء
(ع) مقدم على تعلقه بخاتم النبيين (ص) (او) اعطف (مصاحبا
موافقا) للمعطوف عليه من حيث الزمان (فيه) اي : في الحكم كذلك
(نحو فأنجيناه واصحاب السفينة) فان زمان تعلق الانجاء باصحاب
السفينة موافق ومتحد بزمان تعلق الانجاء بنوح (ع) فهذه ثلاث مراتب
ولكنها مختلفة في الكثرة والقلة فمجيتها للمصاحبة اكثر ، ولعطف
اللاحق على السابق كثير . ولعكسه قليل فتأمل ، وهذه المراتب الثلاث
كلها مع القرينة على تعيين احدها كالامثلة المذكورة والا فالارجح
المصاحبة ثم عطف اللاحق على السابق والعكس مرجوح وان كان
متملا .

ومذهب الكوفيين ان الواو للترتيب ورد بقوله تعالى حكاية عن
منكري البعث والمعاد . ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا : اذ لو

كانت الواو للترتيب كما يقول الكوفيين لكان هذا الكلام من الكفار اعترافا منهم بالبعث والمعاد لأن المراد من الحياة حينئذ يكون الحياة بعد الموت وهي البعث والمعاد والحال ان مرادهم من هذا الكلام انكار البعث والمعاد لا الاقرار به .

(وعلى هذا) اي على ان للواو هذا الشأن من الجمع المطلق في العطف من كونها للعطف في المراتب الثلاث فهي ام الباب واصل فيه (اخصص) بها احكاما وهي حسب ما ذكره بعض المتبعين احد وعشرون حكما ذكر المصنف ثلاثة منها في هذا الباب وذكر الشارح اثنين منها ايضا فيه والبقية مذكورة متفرقة في ابواب متفرقة ونحن نذكر جميعها ههنا اجمالا تكميلا للفائدة :

الاول ! (عطف) الاسم (الذي لا يغني متبوعه عنه) وهذا فيما كان المتبوع بحيث لا يكتفى العامل به وحده (كفاعل ما) اي عامل (يقتضي الاشتراك) بأن يكون معنى العامل من المعاني النسبية التي لا تتحقق الا باثنين فصاعدا سواء كان هذا مقتضى المادة فقط (كاصطف هذا وابني) فان مادة الاصطفا ف فقط تنقضي اثنين فصاعدا اذ الصف لا يتحقق بشخص واحد اما هيئة باب الافتعال فلا اقتضاء له من حيث التعدد ، او كان مقتضى الهيئة ايضا اثنين فصاعدا (و) ذلك نحو (تخاصم زيد وعمرو) فان التخاصم مادة وهيئة يقتضي اثنين فصاعدا .

الثاني : عطف سببي على اجنبي في باب الاشتغال ونحوه نحو ضربت زيدا واخاه وقد تقدم في باب الاشتغال ، ونحو مررت بقومك وقومه .
الثالث : عطف الخاص على العام اذا كان الخاص ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، ونحو فيهما فاكهة ونخل ورمان فتأمل

فان هذا الحكم يجري في حتى ايضا نحو مات الناس حتى الانبياء .
 الرابع : عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا .
 الخامس : عطف عامل قد حذف وبقى معموله وسيأتي في كلام
 المصنف في قوله وهي انفردت بعطف عامل مزال . . . الخ .
 السادس : جواز فصلها من معطوفها بالظرف اذا كان مرفوعا او
 منصوبا نحو جاء زيد اليوم وامس عمرو ، ونحو اكرمت امس زيدا
 واليوم عمروا .

السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة وقد تقدم منا بيانه في
 اول باب التوابع لكن في اختصاص هذا الحكم بالسواو نظر بل منع
 لأن الفاء وثم واو ولا كذلك ، ويشترط في هذا الحكم ان لا يكون
 العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف
 عليه بالآ او ما بمعناها .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في
 آية الوضوء على قرائه جر ارجل بناء على انه عطف على ايديكم لا على
 رؤسكم وفيه ايضا منع ظاهر ، قال ابن هشام : والذي عليه المحققون
 ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ، وقال ايضا
 انكر السيرا في وابن جني الخفض على الجوار ، وقال الدماميني اخبرني
 صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخنفي المعروف بابن الشارق
 وكان من العدول الثقات انه كان بيده كراس من تفسير الثعلبي او
 غيره (والشك مني) وفيها ان ارجلكم في آية الوضوء مخفوض على الجوار
 قال فبحثت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني صاحب المغني وهو
 جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فارثته الكلام المذكور في تلك

الآية طالبا ان يتكلم فيه فنظر في تلك الكراس ثم القاما الى وقال لي بعده خذ فاسا واكشط به هذا الكلام في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى ولهم في اثبات وجوب غسل الرجلين في الوضوء بالآية كلام طويل مرجعه بالآخرة الى اثباته بالاحاديث والاخبار المعتبرة عندهم والاستحسانات من غير دليل معتبر يعني عن القال والقييل الله يهدي من يشاء الى سواء السبيل فهو حسبنا ونعم الوكيل .

التاسع : جواز حذفها وحدها ذكره الشارح في الباب كقوله صلى الله عليه واله وسلم تصدق رجل من ديناره من درهمه . . . الخ العاشر : ايلانها « لا » اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد ، او نفني نحو فلا رفث ولا فسوق ، او مثول بنفني نحو غير المفظوب عليهم ولا الضالين فان « غير » مؤل بالنفي ، وقيل انه نفني حقيقة وقد تقدم في باب المبتدء والخبر الكلام فيه .

الحادي عشر : ايلانها « اما » مسبوقة بمثلها غالبا وقد اشار الشارح الى ذلك في الباب بقوله وقد يأتي اما عارية عن الواو .

الثاني عشر : عطف العقد من العدد على النيف منه نحو احد وعشرون .
الثالث عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منوعتها وقد تقدم هذا باب النعت عند قوله :

ونعت غير واحد اذا اختلف فماتفا فرقه لا اذا اتلف

نحو مررت برجلين عالم وجاهل .

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو .

ان الرزية لارزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

ونحو :

اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس المراد من البيت ان الاقامة فيها كانت سبعة قسائل ابن هشام وهذا البيت يتسائل عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له وح فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم انتهى ولا يذهب عليك ما في كلامه من التهافت بين الحكم بأن الجواب ثمانية ويوم الترحل هو الثامن فتامل.

الخامس عشر: عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي وجميع المؤمنين والمؤمنات .

السادس عشر: اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله وفيهما حينئذ اربعة اقوال:

الاول: ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد .
الثاني: ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة بجملة حذف بعضها على جملة صرح بجمعها فالتقدير في الآية: ولكن كان رسول الله، واستدل لذلك بأن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب لانها مما تعطف لفظا ومعنى كما تقدم في اول الباب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فانه يجوز تخالفهما فيه نحو جاء زيد ولم يجيء عمرو .

الثالث: ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة، قال بعض المحققين! وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد بدون الواو فمن كلامهم لا من كلام العرب انتهى وليكن هذا على ذكر منك فانه يفيدك فيما بعد في المثالين الذين يذكرهما الشارح للكن .

الرابع : ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة لانه سمع من العرب ما مررت برجل صالح لكن طالح بجر طالح فقيل ان الجر على العطف وقيل بجر مقدر اي لكن مررت بطالح وقد تقدم في اوخر باب حروف الجر جواز حذف الجار في قوله :

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

السابع عشر : امتناع الحكاية معها كما يجيء في باب الحكاية في قوله :

والعلم احكيه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول من قال : رأيت زيدا .

الثامن عشر : العطف التلقيني كما تقول لمخاطبك اكرم من كان عالما فيقول ومن كان هاشميا .

التاسع عشر : العطف في التحذير والاغراء كما يجيء في باب التحذير في قوله :

الا مع العطف او التكرار كالضيغم الضيغم ياذا الساري نحو ما زور اسك ، ونحو ناقة الله وسقياها ، ونحو المروة والنجدة .

تمام العشرين : عطف السابق على اللاحق وقد تقدم في اول الباب .

الحادي والعشرون ! عطف « اي » على مثلها وقد تقدم في باب الاضافة نحو ابي وايك فارس الاحزاب .

ومن غريب ما قيل في الواو انها تجيء بمعنى باء الجر نحو انت

اعلم ومالك بجر مالك اي اعلم بمالك ، وبمعنى لام التعليل نحو
يا ليتنا نرد ولا نكذب اي لئلا نكذب ، قيل والصواب ان الواو فيه
للمعية ، وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها
لافادة ثبوت مضمون الجملتين ، فان قلت : ان هذا المعنى يحصل بدون
العطف ايضا فما فائدة العطف قلنا : فائدة العطف النص على
كونهما مقصودين اذ بدون العطف يحتمل كون الثانية بدلا والاولى
غير مقصودة .

(والفاء للترتيب) سواء كان حرف عطف او لا فان عطف مفردا
غير صفة فقائدها ان ملابسة المعطوف بمعنى الفعل بعد ملابسة
المعطوف عليه بلا مهملة ، وان دخلت على الصفات المتتالية نان كان
الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر
تلك الصفات كتوأك جائني زيد الأكل فالنائم اي الذي يأكل فينام ،
وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها
كما في الجوامد نحو قول الفقهاء في احكام امام الجماعة يقدم الاقرء
فالاقمه فالاقدم هجرة فالاسن ، وان عطفت جملة على جملة افادت
كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها (باتصال
وتعقيب) وبلا مهلة كالمفرد (نحو الذي خلقك فسواك) فان بين
الجملتين ترتيب واتصال ظاهر . *

واعلم ان الاتصال في كل شيء بحسبه فقولنا تزوج زيد فولد له
صحيح اذا لم يكن بين التزويج والولد الامدة الحمل وان كانت مدة
كثيرة ، وكذا دخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين
البلدين وان كانت مدة المسافرة بينهما كثيرة .

(وأما) نحو (قوله تعالى ، « وكم من قرية أهلكناها فجائها بأسنا ») مما ظاهره عكس الترتيب فان حق الترتيب ان يكون الهلاك متأخراً عن مجيء الباس وفي الآية بالعكس (فمعناه أردنا اهلاكها فجائها) بأسنا فليس على خلاف الترتيب وقد تقدم شطر من هذا في باب المعرف باللام في شرح قول الناظم فتمط عرفت قل فيه النمط فراجع هذا ولكن الآية عند البيانيين من باب القلب خلافاً للنحويين قال ابن هشام ؛ « انهم يعبرون بالفعل عن امور ؛ احدها وقوعه وهو الاصل ، والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة ٠٠٠ الى ان قال ، والثالث : ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو فاذا قرأت فاستعذ بالله من الشيطان (اي اذا اردت قراءة القرآن) ونحو اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم (اي اذا اردتم الصلاة) ٠٠٠ الى ان قال : ومثله كم من قرية أهلكناها فجائها بأسنا اي اردنا اهلاكها انتهى محل الحاجة من كلامه مع قليل توضيح منا ، وقال بعضهم ان الفاء فيه للترتيب الذكري وسيأتي المراد منه ، وأما نحو (قوله تعالى : « والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى ») مما ظاهره عدم الاتصال فان اخراج المرعى لا يعقبه بلا مهلة جعله غثاء احوى اي يابساً أسود (فمعناه) يصح بتقدير جملة محذوفة عطفت عليها قوله « فجعله غثاء احوى » اي (فمضت مدة فجعله) غثاء احوى كما انه يصح بما تقدم انفاً من ان الاتصال في كل شيء بحسبه وبما قيل من ان الفاء فيه نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما انه قد تنوب ثم عن الفاء ويأتي عن قريب .

والترتيب قسمان؛ الاول المعنوي كالمثلة السابقة ، والثاني الذكري والمراد به ان يكون ذكر المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ فقط وان كان وجود المعنيين وحصولهما بالعكس او متصاحبين واكثرهما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو توشاً ففصل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه هكذا مثلوا في المقام وليت شعري كيف يوجهون هذا المثال حتى يوافق توجيههم في آية الرضوء ، ونحو « مطرنا في مكان كذا فمكان كذا » وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد او في زمانين متعاقبين بعكس ما ذكر من المكانين .

و (ثم) ويقال فيها فم بالفاء (للترتيب لكن بانفصال ومهلة نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره لي احياء للحساب (وتأتي) ثم (بمعنى الفاء) فلا يكون فيه مهلة (نحو) :

كهر الرديني تحت العجاج (جرى في الاناييب ثم اضطرب)
اذ الهز متى جرى في اناييب الرمح تعقبه الاضطراب بلا مهلة ولم يتراخ عنه .

(واخصص بفاء عطف ما) أي جملة (ليس) لها قابلية ان تقع (صلة بان خلا من العائد على) الكلام (الذي استقر انه الصلة) لكونه مشتملا على العائد (نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويطير مع فاعله المستتر فيه الذي هو العائد صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يطير ، وكان ممتضى القياس ان لا يصح العطف لخلو الثانية عن الضمير العائد على الموصول لان الفاعل فيها ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن العائد ،

(ولا يجوز عطفه بغيرها لان شرط ما عطف على الصلة ان يصلح لوقوعه صلة ، وانما لم يشترط ذلك في العطف بالفاء لجعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها) كما قلنا (بالسببية) .

قيل وكذلك العكس يعني ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو « الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد » فـ « الذي » مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول ، وسوغ ذلك لعطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير البارز المرفوع بيغضب ، وانما ابرز الضمير لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هوله ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي ، ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والنعمة والحال فيعطف بالفاء على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه عن العائد على المبتدأ وكذلك العكس : فالاول نحو « ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة » فجمله « تصبح الارض » بالرفع معطوفة على جملة « أنزل » الواقعة خبر . ان ، وكان مقتضى القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك ، والثاني نحو « زيد جاء عمرو فآكرمه » فجملة جاء عمرو خبر وهي لا يصلح كونها خبرا لخلوها من عائد يعود على زيد لرفعه الظاهر هو عمرو ولكن سوغ ذلك عطف آكرمه بالفاء فالارتباط وقع بالضمير الذي فيه ، وانما اكتفى بضمير واحد لان الجملتين المتعاطفتين بالفاء السببية بمنزلة جملة واحدة ، وقس على الخبر الصفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو ، ونحو مررت برجل يبكي عمرو فضحك ،

والحال نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب ، ونحو عهدت زيدا يطير
الذباب فيغضب هو هذا والبيان هو البيان والتوجيه هو التوجيه ، ولكن
قال ابن هشام : يجب ان يدعي ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت للسببيه
واخرجت عن العطف كما انها كذلك في جواب الشرط « انتهى بادني
تغير للتوضيح .

اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف
امرا ممتدا كان انتهائه متراخيا عن المعطوف عليه وابتدائه عقيبه بلا
مهملة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان
تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه ، وبهذا يتحل كثير من
الاشكالات الواردة عن موارد استعمال هذين الحرفين .

(بعضا تحقيقا او تاويلا بـ « حتى » اعطف على كل) والمراد من
البعض تحقيقا ما كان جزء من كل مركب من شيتين او اكثر حقيقة
بحيث يكون لاجزائه تضام وتلاصق حقيقة (نحو السمكة) في قولك
(اكلت السمكة حتى رأسها) ينصب رأسها فان لاجزائها اي الرأس
والذيل والاجزاء الاخر منها تضام وتلاصق حقيقة ، وقيل : او كان جزئيا
من كلي وهو ؛ مالا يمنع نفس تصويره عن فرض صدقه على كثيرين نحو
عجيني التمر حتى البرني فان التمر كلي يصدق على انواع كثيرة والبرني
بعض منها ، ونحو « الحاج » في قولنا ؛ « قدم الحاج حتى المشاة »
برفع المشاة فان المراد بالحاج ليس المجموع من حيث المجموع والا
كان المشاة جزء لاجزئيا بل المراد منه المفهوم الكلي الصادق على كثيرين
والمشاة بعض منهم . والمراد من البعض تاويلا ان يكون بعضا من شيتين
او اشياء ليس بينهما ارتباط الا بأمر عارضي اعتباري نحو « نعله » في قوله ؛

(القي الصحيحة كي يخفف رحاه والزاد حتى نعله القاها)
فأن النعل من الامتعة التي كانت معه فيؤل الجميع بما يشقله فتقدير
الكلام القى ما يشقله حتى نعله .

واعطف بحق أيضا ما كان كالبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها
فان «الكلام» وان لم يكن بعض منها لكنه بمنزلة البعض منها ، ولا
يصح ان يقال «حق ولدها» لانه ليس بعضا منها ولا بمنزلة البعض ،
ولا يلزم من امتناع هذا امتناع اعجبني القوم حتى بنوهم لأن اسم
القوم يشمل ابنائهم واسم الجارية لا يشمل ابنها . والدليل على ذلك
صحة استثناء البنين من القوم بأن يقال ؛ جائي القوم الا ابنائهم وعدم
صحة استثناء الابن من الجارية .

(ولا يكون المعطوف بها الا غاية) لما قبلها (الذي تلاء رفعة)
نحو مات الناس حتى الانبياء (او خسة نحو) لا يجوز اغتيال المؤمنين
حتى فساقهم الا في موارد مخصوصة بينت في الفقه ، وقد اجتمع النوعان
في قوله ؛

(قهرناكم حتى الكماة فأتتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغر)
وعلل المسئلة بأن حتى وضعت لغاية رفعة ، او أدناه للمطلق الغاية ،
وبعبارة أخرى انها موضوعة لأن يكون جزء قويا بنحو من القوة او
ضعيفا كذلك فتفيد قوته او ضعفه وتدل عليها .

(فرع حتى في عدم الترتيب كالواو) خلافا لابن الحاجب فانه قال
ماهذا نصه « والفاء للترتيب ، وثم مثلها مقرونة بمهلة ، وحتى مثلها
ومعطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعة ليفيد قوة او ضعفا فيه »
اتهى مع ضميمة من شارحه ويمكن الجمع بين القولين بما ذكره

شارح كلامه في مقام الفرق بين ثم وبينها وهذا نصه « ان المهمة
المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جائي زيد ثم عمرو ،
وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا
بغير الانبياء ويتعلق بعدد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة » انتهى .
والى هذا يرجع ما قاله التفتازاني وهذا نصه « والتحقيق ان المعتبر في
حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى ، او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته للاجزاء الاخرى نحو مات كل اب لي حتى آدم (ع)
او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء ، او في زمان واحد نحو
جائي القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم » انتهى .
واعلم ان المثال الاول مبنى على ان قائله من ابناء قاييل والا فلا يصح
التمثيل لان موت هاييل كان مقدما على آدم عليه السلام فتحصل بما
تقدم ان حتى من حيث الخارج كالواو ومن حيث الذهن كثم فلاتناني
بين القولين لعدم الاتحاد بين محلي النفي والاثبات فتبصر .

واعلم ان حتى قد تكون حرف جر وقد تقدم في بابها ، وقد يكون
حرف استيناف وابتداء كما انها في المقام حرف عطف وقد ذكروا
لها فوارق وعلامات ذكرها بوجوب التطويل ، وقالوا ان قولهم « اكلت
السمكة حتى رأسها » يصلح لاقسامها الثلاثة فيجوز جر « الرأس »
حتى يكون حرف جر بمعنى الى ، ونصبها ليكون حرف عطف بمعنى الواو

خارجا وبمعنى ثم ذهننا ورفعها على الاستئناف اي رأسها اكلت .
 (وام) التي تتصف وتعرف في الاصطلاح (بأتصال) اي يقال
 لها « ام المتصلة » .

قيل: وانما سميت بذلك لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما
 عن الآخر فالاتصال على هذا ليس وصفا لها بل للسابق واللاحق
 فاتصفت بالاتصال باعتبار متعاطفيتها فالتسمية حينئذ لامر خارج عنها
 وقيل : انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة
 الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي الاستفهامية .
 ولا يخفي ان هذا الوجه اول من الوجه الاول لان وجه التسمية على
 هذا راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن الوجه الثاني انما
 يتأتي في المسبوقة بهمزة التسوية فالارجح هو الوجه الاول (بها اعطف)
 في مقامين هما دليلان على كوننا متصلة .

المقام الاول: (بعد همز التسوية وهي الهمزة الداخلة على جملة
 في محل المصدر) حاصلة ان يصح حلول المصدر محلها وكذلك الجملة
 التي بعد ام : سواء كانت الجملتان فعليتين (نحو سواء علينا أجزعنا ام
 صبرنا) او اسميتين (نحو اموتى ناء ام هو الآن واقع) او مختلفتين
 نحو (سواء عليكم ادعوتموهم ام اتم صامتون) وهل المصدر يحل
 محل الجملتين وحدهما او مع الهمزة وام ؟ ظاهر عباراتهم الاول ولكن
 التحقيق والمحقق هو الثاني الا ترى انهم يقولون في قوله تعالى « سواء
 عليهم اسغفرت لهم ام لم تستغفر » يصح أن يحل محل الجملتين سواء عليهم
 الاستغفار وعدم الاستغفار بدون الهمزة وام وكذا في نحو وما ابالي
 اقمتم ام قعدت يقولون يصح ما ابالي بقيامك وبقعودك بدون الهمزة

والم فيعلم من ذلك ان مرادهم من الحلول ان الجملة مع الهمزة وام في محل المصدر فما تقدم في اول باب الموصولات « ان المؤل هي الجملة بدون الهمزة) بناء على ما ادعاه بعضهم ليس كما ينبغي .
استشكل بعضهم في كون الجملة بعد الهمزة مؤلا بالمصدر بأنه لا سابق في الكلام والتأويل بلا سابق شاذ مثل وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه كما تقدم عند قوله :

بالجر والتنوين والنداء وال
ومسند للاسم تميز حصل

قلا يصح حمل ايات القرآن على ذلك .

وأجيب عن ذلك بان سبك الجملة بالمفرد من دون سابق انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب كالمثال المذكور اما اذا أطرده في باب واستمر فيه فلا يكون شاذا نظير « لا تاكل السمك وتشرب اللبن » فانك اذا نصبت « تشرب » تصبته بأن مقدرة فيصير اسما جامدا معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فيحتاج الى مصدر مؤل من الفعل الاول ولو لم يكن فيه سابق ولا يعد هذا شاذا لا طرده في باب . ومن هذا القبيل اضافة اسم الزمان الى الجملة على ما هو التحقيق كما اشرنا اليه سابقا نحو « حين جاء زيد » فيؤل الجملة بالمصدر بلا سابق فيها تأويلا مطردا أي : حين يجيء زيد ومقامنا من هذا القبيل فلا يعد شاذا هذا ولكن في النفس من المسئلة شيء اذ لم يظهر لي بعد من كلام المحققين انه يجب ان يحكم بكون الجملة بعد همزة التسوية مؤلة بسبب الذي يظهر من كلامهم كما هو صريح الشارح كون الجملة في محل المصدر وهذا غير كون الجملة مؤلة بالمصدر ، وكذلك كلام غير واحد منهم . قال ابن هشام « والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول

المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي اقمتم أم قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وبقعودك ا « انتهى فالحق ان المراد في المسئلة ان الجملة بعدها في حكم المؤل وبمنزلته ، ولا يلزم من ذلك كونها واجبة التأويل اذ لا يلزم من كون شيء بمنزلة شيء كونه نفس ذلك الشيء كما انهم يقولون ان الحال بمنزلة الظرف ولم يقل احد انها ظرف حقيقة فتدبر جيدا .

قد تقدم في باب الاستثناء ان لـ « سواء » لغات ، وقد يأتي لمعان ؛ منها : العدل والمثل يقال ؛ هما في هذا الامر سواء ، وان شئت قلت ؛ سواء بان التثنية وفي الجمع هم سواء او هم اسواء ، وايضا على غير القياس هم سواس وسواسية وسواسوة اي متساويان ومتساوون فعلى هذا يقع خبرا . ومنها ؛ انه يكون بمعنى مستو نحو مكانا سوى (بكسر السين) بمعنى انه نصف بين مكانين ، ويوصف به غير المكان ايضا قيل ؛ فيجب ان يمد مع فتح السين نحو مررت برجل سواء والعدم بعطف العدم على المستتر في سواء كما سيأتي عن قريب .

ومنها ؛ الوسط يقال ضرب سوائه اي ؛ وسطه ، ومنه قوله تعالى ؛ في سواء الجحيم اي في وسط الجحيم ، ومنه لقيته في سواء النهار اي منتصفه ، ومنه ايضا سواء السبيل وسواء الطريق فتأمل .

ومنها ؛ معنى الغير وقد تقدم في باب الاستثناء نحو جاؤوا سوى زيد . ومنها ؛ التام يقال ؛ هذا درهم سواء اي تام ، وبهذا المعنى يقال ؛ ليلة السواء وهي ليلة اربع عشرة او ثلاث عشرة لاستواء القمر فيها . وفي لفظ سواء اختلاف فاحش كما تقدم في باب الاستثناء فقال

بعضهم : انها ظرف ملازم للنصب اي انها من الظروف التي لا يتصرف فيها الا في الضرورة . وقال بعضهم : انها متصرفه فتقول جائني سواك (بالرفع) على الفاعلية ، ورأيت سواك (بالنصب) على المفعولية . وقال جمع آخر : انها ترد لوجهين

ويجوز في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ما انذرتهم كونها خيرا لأن والجملة بعدها فاعلا لها بمعنى مستو ، ويجوز كونها خيرا مقدما وما بعدها مبتدأ مؤخرا ، ويجوز كونها مبتدأ وما بعدها خبرها ، والجملة بعدها في الاوجه الثلاث بمنزلة المفرد ، ويجوز في قوله تعالى « سواء علينا اجزعنا ام صبرنا » الوجهان الاخيران لعدم مبتدأ قبلها وكذا في سواء عليكم ادعوتموهم ، والحاصل ان سواء اسم كسائر الاسماء يعرب بحسب مقتضى المقام وكذلك الجملة بعدها بمنزلة المفرد تعرب بحسب مقتضى المقام .

واستشكل بعضهم خبريتها لما قبلها بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله اذا كان من العوامل اللفظية الاحرف الجر لتنزلها منزلة الجزء من الاسم ، واجيب عن ذلك بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة لانه لا استفهام في المقام لا من قبل المتكلم ولا غيره بخلاف نحو علمت ازيد قائم ؟ لأن الاستفهام مراد فيه اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم فلذا بقى استحقاق صدارتها والتعليق بها كما اشرنا في باب افعال القلوب والحاصل ان الهزمة المعادلة لام وان كانت موضوعة في الاصل للاستفهام عن احد متعادلين في عدم العلم بالتحديد لكنه نقلت الى مطلق المعادلة وان لم يكن استفهاما كما ان اي موضوع في الاصل لتخصيص المنادي بالدعاء ثم نقل الى مطلق التخصيص كما يأتي في

باب الاختصاص .

واستشكل ايضا خبريتها عما بعدها بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم . واجيب عن ذلك ايضا بالجواب المذكور والاشكال في ابتدائيتها نفس الاشكال والجواب نفس الجواب .

اما المقام الثاني الذي يعطف فيها بأمر فهو ما ذكره بقوله (او) بعد (همزة) تكون (عن لفظاي) الاستفهامية التي يطلب بها تعيين احد الامرين (مضية) وذلك (بأن يطلب بها) أي : بهذه الهمزة (وبأمر التعيين) فتغنيان المتكلم عن أي .

وتفترق ام هذه عن تلك التي تقع بعد همز التسوية بأن تلك لا تقع الا بين جملتين يصح حلول المصدر عليهما كما سبق مفصلا واما هذه فقد تقع بين مفردين يطلب تعيين احدهما سواء انضم الى الثاني منهما ما يجعله كلاما بما ليس موردا للسؤال (نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون) فان مورد السؤال والمقصود تعيينه انما هو قرب الموعود وبعده ، فانضم توعدون الى الثاني اي بعيد ليجمعه كلاما فتأمل جيدا او الى الاول منهما نحو (وانتم اشد خلقا ام السماء) فان مورد السؤال وما يراد تعيينه من حيث اشدية الخلق انما المعاندين والسماء فانضم الى الاول اي انتم لفظة اشد ليجمعه كلاما فتأمل جيدا وقد تقع بين جملتين المطلوب ايضا تعيين احديهما سواء كان الجملتان اسميتين نحو (شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر) ام كانتا فعليتين نحو : (فقمتم المطيف مرتاعا فارقتي فقلت اهي سرت ام عادنى حلم) بناء على الارجح من كون هي فاعلا لمحذوف نظير « وان احد من المشركين استجارك » ، ام كانتا مختلفتين نحو (اقريب ما توعدون ام يجعل) . وقد ظهر من مطاوي ما تقدم انهما تفترقان ايضا بأن تلك

اي التي تقع بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن الكلام معها كما
اشرنا اليه سابقا ليس على الاستفهام وانما هو خير قابل للتصديق
والتكذيب مثلا اذا قيل لك : سواء عندي اقمتم ام قعدتم يحتمل ان
يكون القائل صادقا ، ويحتمل ان يكون كاذبا ولهذا يجوز لك ان تقول
في جوابه « نعم » تصديقا له او تقول « لا » تكذيبا له لكنه ليس بواجب اما
« ام » هذه اي : التي تقع بعد همزة عن لفظ اي مغنية فتستحق الجواب
لانها مع الهمزة استفهام حقيقي استعملتا بمعنى اي لطلب التعيين فيجب
ان يجاب بتعيين احد الامرين لأن السؤال عنه ولا يصح الجواب بلا
او نعم لانهما لا يفيدان التعيين . مثلا اذا قيل : ازيد عندك ام عمرو ؟
قيل في الجواب : زيد او قيل : عمرو ، ولا يصح ان يقال : لا ولا نعم .
(وربما اسقطت الهمزة من اللفظ ان كان خفا المعنى بحذفها امن)
بأن كانت ثمة قرينة تدل على الهمزة : سواء كانت همزة التسوية نحو
قراءة بعضهم (سواء عليهم انذرتهم) بحذف الهمزة ، ام عن لفظ اي
مغنية نحو (بسبع رمين الجمر ام بثمان) ؟ اي ايسبغ .
(وبانقطاع وهي) ام (التي بمعنى بل) التي للاضراب وسيأتي معناها
(وقت مع اقتضاء الاستفهام كثير) .

وانما سميت منقطعة لأن ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين منقطع
كل واحد منهما عن الآخر بخلاف المتصلة فان الجملتين معهما في حكم
كلام واحد متصل احديهما بالآخرى ، وانما تكون منقطعة (ان تك
مما قيدت به من تقدم احدى الهمزتين) اي الاستفهام عن لفظ اي
مغنية (عليها خلت) سواء لم يتقدم عليها همزة اصلا (نحو لا ريب
فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه) ام تقدمت عليها همزة لكنها

لغير الاستفهام الحقيقي نحو (اللهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطنون بها) اذ الهمزة هنا للانكار الابطالي وهج التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب (وقد لا يقتضي الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات والنور) ف « ام » في هذه الآية وامثالها لا تقتضي الاستفهام بدليل ان الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ف « ام » هي هنا لمجرد الاضراب الذي لا يفارقها ابدا .

والمراد من الاضراب فيها الانتقال من كلام الى آخر مجردا عن الاستفهام كآية الثالثة او مع الاستفهام الانكاري الابطالي كآية الثانية قيل وكآية الاولى ايضا ، لكن الاقرب ان الاستفهام فيها للانكار التوبيخي وهو ما يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم ، والاستفهام في ام يقولون على القول بتضمنها له كذلك لانهم قالوا ان القرآن افتراء فهذا القول واقع منهم الكذب ملومين في هذا القول لظهور امر القرآن عند بلغائهم فالاستفهام فيها انكار لقولهم وتوبيخ لهم .

(خير ، ابح) وسيجيء الفرق بينهما (قسم باو) والمراد منه التفريق المجرد من الشك والتخيير ونحوهما وقد يعبر عنه بالتفصيل .
مثال التخيير (نحو تزوج هذا او اختها) ومثال الاباحة (اقره فقها او نحو) واشترط بعضهم في الاباحة كونها بعد الطلب كما في المثال الا اذا كان المراد من الكلام التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة ، او لبيان المقدار نحو كان قاب قوسين او ادنى ، ومثال التقسيم (الاسم نكرة او معرفة ،

والفرق بين الاباحة والتخيير جواز الجمع في تلك) اي الاباحة الا ترى انه يجوز لطالب العلم ان يقره الفقه والنحو معا (دونه)

أي التخيير الا ترى انه لا يجوز لاحد ان يجمع بين الاختين في التزويج لكن هذا الفرق ليس من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج من عقل او عرف ونحوهما كما سنوضحه في المسئلة الآتية .
 وليعلم انه ليس المراد بالاباحة الشرعية فقط كما يظهر من الامثلة التي يمثلون لها بل المراد بالاباحة عدم قبح الجمع بين الشيتين بحكم العقل او الشرع او العرف او العادة في اي وقت كان وعند اي قوم سواء كانوا مسلمين ام غيرهم لأن الكلام في المعاني « او » في اللغة ؛ سواء كان قبل ظهور الشرع ام بعده ، فالتمثيل ببعض الامثلة الذي يجوز فيه الجمع شرعا من باب المثال لامن باب الانحصار وقس عليه التخيير وتبصر فللمذكورات دخالة في المعنيين كما اشرنا اليه آنفا .

(واهم بها) اي ؛ باو (ايضا) والابهام التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك مع كون المتكلم عالما بالامر ، ويظهر من التفتازاني انه غيره لانه قال بعد قول الخطيب « او التشكيك » ؛ او للابهام نحو (انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) وقال بعضهم ؛ الابهام اخفاء الامر عن السامع والتشكيك احدث الشك في الجاهل المركب لانه يعتقد كونه عالما بالامر فلا شك له فالتكلم يريد ان يحدث فيه الشك بطريق لا يزيد شغبه وانكاره وهذا المعنى هو المراد فيما نقل في بعض الحواشي عن السكاكي من انه جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين ، فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأني منه النظر

كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به المتكلمون والاصوليون في اثبات عدم عقاب القاطع واو كان قطعه على خلاف الواقع ، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انجائهم عن ورطة الجهل المركب جيء فيها بما يحدث فيهم الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق « انتهى بأدنى تغيير للتوضيح ، ومن هذا يظهر الوجه في قول بعضهم في الآية : ان الشاهد في او الاولى لا الثانية اذ الاسماع المذكور في كلام السكاكي يتحقق بالاولى لا الثانية كما يظهر ذلك بالتأمل الصحيح اذ الغرض ابهام عمل الهداية والضلال او التشكيك فيه والاولى هي الواقعة بين عليهما بطريق الابهام او التشكيك ومن اراد توضيحا ازيد فعليه بمراجعة المدرس الافضل بحث العطف للابهام .

(وأشكك) اي : اظهر الشك اذا كنت انت شاكاً في الامر .
قال بعضهم : الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب (نحو) قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف (لبثنا يوماً او بعض يوم) لكونهم شاكين في مقدار اللبث متكلمهم ومخاطبهم .

(واضراب بها) اي باو (ايضاً نعى اي نسب الى الكوفيين وابي علي وابن برهان) فانهم قالوا : انها للاضراب مطلقاً كـبـل (نحو) قول الشاعر

(ماذا ترى في عيال قد برمت بهم) (لم أحص عدتهم الا بعدد)
(كانوا ثمانين او زادوا ثمانية) (لولا رجائك قد قتلت او لادي)
أراد الشاعر الاضراب من الثمانين الى زيادتهم عنها فكأنه قال
بل زادوا ثمانية .

(وربما عاقبت « او » الواو اي جائت) او (بمعناها) اي
بمعنا الواو (اذا لم يلف ذو النطق اي) اذا (لم يجد المتكلم
لللبس) المعنى على السامع (منفذا بل امنه) اي أمن اللبس بأن
تكون هناك قرينة على ان او بمعنى الواو نحو (جاء الخلافة او كانت
له قدرا) والقرينة كون الشاعر في مقام المدح وفي مقام ان الخلافة
للممدوح كان لائقا له وقدرا وهذا المعنى لا يناسبه التردد ونحوه .

(ومثل او في افادة القصد) أي في المعنى (اما الثانية) فهي
للتخيير (في نحو انكح اما ذي) المرثة (وأما) تلك المرثية (النائية)
اذا كانتا اختين او احديهما اما للآخرى مثلا ، (و) للاباحة في
نحو (جالس اما الحسن واما ابن سيرين الى آخره) اي الى آخر
ما يقصد باو من المعاني غير الاضراب والجمع المطلق الذي قد تأتي
اوله كما تقدم .

(و) اعلم ان (اكثر النحويين على ان اما هذه) اي الثانية
(عاطفة) لأن فيها معنى او العاطفة فتكون مثلها حرف عطف ،
(وخالفه) اي الاكثر (ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلصا
من دخول عاطف على عاطف) لملازمتها غالبا الواو العاطفة .

وقال بعضهم : الواو مع اما مركبة حرف عطف واحد اذ لا يبعد
ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع
آخر ، ولها نظائر في اللغة نحو ايا ولعل وكان فتأمل .

وقال بعضهم ؛ ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما
على اما واستغربه بعضهم فقال : عطف الحرف على الحرف غريب .
هذا كله في اما الثانية اما الاولى فلا خلاف بينهم في انها غير عاطفة

لوقوعها بين العامل ومعموله كالمثلة المذكورة وكونهما متعاطفين غير
ممهود في اللغة .

(وفتح همزتها) اي اما الثانية وكذلك الاولى كما يأتي لغة
تميمية .

(فرع) قد (يستغنى عن اما) الثانية (بـ « او » نحو قام اما
زيد او عمرو) ، وقد يستغنى (عن) اما (الاولى) لفظا لا تقدير (باما
الثانية كقوله :

(تهاض بدار قد تقادم عهدها) (واما باموت ألم خيالها)
اي : اما بدار ، وقد يستغنى عن اما الثانية بـ « والا » اي بالواو
العاطفة وان الشرطية ولاء النافية كقوله :

(فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غشى من سمين)

(والا فاطرحني واتخذني) (عدوا اتقيك وتتقيني)

(وقد يستغنى عن ما) في كليتهما كقوله

(وقد كذبتك نفسك فاكذبها) (فان جزعا وان اجمال صبر)

(وقد يجيء « اما » عارية عن الواو مع فتح همزتها وابدال

ميمها الاولى ياء وذلك ايضا في كليتهما كرواية قطرب : لا تفسدوا

أبا لكم ايماننا ايما لكم .

(واول لكن) عارية عن الواو العاطفة (نفي او نهي) اي اوقعها

بعد كلام فيه نفي او نهي لوجوب توسطها بين الكلامين المتغايرين

بالنفي والايجاب (واتبعها بمفرد) اي اوقع بعدها اسما مفردا فان

وقع بعدها كلام فهي حرف ابتداء مخففة من الثقيلة لمجرد الاستدراك

وليست عاطفة ، ويجوز حينئذ ان تستعمل مع الواو وبدونها بخلاف

ما اذا وقع بعدها مقرد فانها حينئذ حرف عطف بالشرطين المذكورين اعني : كونها بعد نفي او نهى وكونها عارية عن الواو لأن المفرد الواقع بعد الواو لا يختلف مع ما قبله سلبا وايجابا (نحو ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرو) . هذا ، ولكن نقلنا فيما تقدم عن بعضهم : ان استعمال لكن العاطفة بدون الواو ليس من كلام العرب ، ونقلنا ايضا عند الكلام فيما تختص به الواو الاقوال فيما اذا دخل عليها الواو ، وأجاز الكوفيون وقوع العاطفة بعد الايجاب قيل وليس ذلك بمسموع .

ومعنى « لكن » الاستدراك مع الاضراب ك « بل » في بعض الموارد كما يأتي ، والاستدراك دفع توهم نشأ من الكلام المتقدم على لكن فلكن في نحو ما جائي زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرو أيضا لم يجيء ، كزيد بناء على ملاسة بينهما وملائمة في الطريقة والامور العادية او العرفية ، وفي نحو ما زيد مجتهدا لكنه عادل لدفع وهم المخاطب انه ليس عادلا كما انه ليس مجتهدا اذ الاجتهاد والعدالة لا يكاد يفترقان في نظر غالب الناس فتحصل بما ذكر ان لكن نقيضة « لا » العاطفة لأن لا العاطفة لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجابه للمتبوع بعد نفيه عن المتبوع .

(ولا) تكون عاطفة اذا (نداء او امرا واثباتا تلى) اي وقع بعد هذه الثلاثة مثال النداء : (يا بن اخي لا ابن عمي) ، ومثال الامر (اضرب زيدا لا عمرو) ومثال الاثبات (قام زيد لا عمرو) وقد تقدم معناها آنفا فلا نعيده ، (وخالف ابن سعد ان في الاول) اي في وقوعه بعد النداء ، وقال ان وقوع لاء العاطفة بعد حرف

النداء ليس في كلام العرب والمثال من مخترعات سيويه ذكره في الكتاب (و) لفظه (لا) في النظم (مبتدأ خبره تلي الناصب بما قبله) اي نداء وأمرًا وإثباتًا من حيث كونها (مفعولا) .

(وبإل كلكن) للاستدراك مع الاضراب بشرط ان تكون (بعد مصحوبها) اي النهي والنفي فتكون لاثبات الحكم للتابع مع تقرير ما قبلها على حاله من النفي او النهي ، مثال النفي (كلم اكن في مربع بل تبها) متقرر نفي كونك في مربع اي في منزل ذي عمارة وثبت لنفسك الكون في ارض قفراء لا عمارة فيها ولا أنيس ، (و) مثال النهي نحو (لا تضرب زيدا بل عمرو) فتقرر نهي المخاطب عن ضربه زيدا وثبت امره بضربه عمرو . هذا اذا وقعت بعد النفي او النهي ، واما اذا وقعت بعد الاثبات او الامر فمعناها ما ذكره الناظم بقوله ؛ (وانقل بها للثان) اي للتابع (حكم الاول) اي حكم المتبوع (اذا وقعت في) ما بعد (الخبر المثبت) اي الجملة الخبرية مقابل الانشائية (والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو) ، ونحو اضرب زيدا بل خالدًا) فتفيد بل في المثالين الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني ، (واجاز المبرد كونها ناقلة في غير ما ذكر) اي في غير المثبت والامر اي فيما بعد النفي . ولتفتازاني ههنا كلام لا بأس بذكره لانه اكثر تحقيقاً واضبط للمصور وابين لمعناها وهذا نصه بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ، ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه . يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه الحكم فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعاً ، واما اذا

انضم اليه كلمة لا نحو جائني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعاً ، واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه . وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن ، وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جائني عمرو بل عمرو ان عدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او بجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفي على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه اشكال .

فان قلت قد صرح ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقاً وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبديل الغلط .

قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النجاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط انتهى محل الحاجة من كلامه . وزعم بعضهم ان بدل الغلط لا يقع في الشعر لانه غالباً يقع عن ترو وفكر فتأمل .

فصل

(الضمير المنفصل) مطلقاً (والمنصوب المتصل) والمنفصل كالاسم

(الظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط) ويظهر وجهه مما يأتي ، فالاسم الظاهر نحو جاء زيد وعمر ووالمنصوب المتصل نحو اكرمتك وزيدا والمنفصل نحو اياك والشر كما يجيء في باب التحذير ، ولكن (ان على ضمير رفع) لا جر (متصل بارز او مستتر عطف) ، فأفصل بينهما) اي بين الضمير المرفوع المتصل والاسم المعطوف عليه (بالضمير المنفصل) ، وعلل ذلك بأن الضمير المتصل المرفوع كجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله . وبعبارة اخرى الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة يدل على ذلك حكمهم باسكان السلام في ضربت لثلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة دون ضربيني وضربك وضربه اذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة ، وعلل ايضا بأنه كجزء منه معنى من حيث انه فاعل والفاعل كجزء من الفعل فلو عطف عليه من دون الفصل بالضمير المنفصل كان كالعطف على بعض حروف الكلمة وذلك غير معهود في اللغة فلذلك أكد بالمنفصل حتى يظهر بذلك ان الضمير المرفوع المتصل وان كان كجزء لكنه منفصل في الحقيقة ، بدليل انفصاله عما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ، ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل ، مثال البارز (نحو كنتم انتم وآبائكم) فعطف آبائكم على الضمير في كنتم الذي هو فاعل حكما وقد فصل بينهما بالضمير المنفصل المؤكد له اعني انتم ، ومثال المستتر نحو (اسكن انت وزوجك الجنة) فعطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن وقد فصل بينهما بأنت المؤكد له ، وفي هذا المثال وجه آخر

سيأتي عن قريب (او فاصل ما) غير الضمير المنفصل اسما كان او غيره (نحو) جنات عدن (يدخلونها ومن صلح) فعطف (من) على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما المفعول به اعني هاء الضمير الراجع الى جنات عدن ، هذا مثال الاسم ، وأما مثال غير الاسم فهو نحو (ما اشركنا ولا آباءنا) فعطف آباءنا على (نا) الضمير والفاصل بينهما حرف النفي اعني لا المؤكدة للنفي السابق ، ولا يخفى عليك الفرق بين المثالين وهو ان الفاصل في الاول قبل العاطف وفي الثاني بعده ، وقد اجتمعا في ما لم تعلموا انتم ولا آباءكم .

(وبلا فصل قد يرد العطف) المذكور (في النظم فاشيا) كثيرا (وفي النثر) قليلا (فالنظم) نحو)

ورجى الاخيطل من سفاهة رأيه (ما لم يكن واب له لينالا)
حيث عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن) من دور
فاصل .

والنثر ما (حكى سيبويه) من قولهم ؛ (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في سواء لأنه بمعنى مستو وقد تقدم ، (ومع ذلك ضعفه) اي العطف بلا فصل (اعتقد) . هذا اذا لم يذكر معه ضمير نحو مررت برجل سواء هو العدم فان كان كذلك فقال بعضهم ان العطف على هو وهو مبتدأ مؤخر وسواء خير مقدم نظرا الى المعنى والجملة صفة رجل .

(وعود خافض) مع المعطوف (لدى عطف) له (على ضمير خفض ولا يكون الا متصلا لعدم وجود الضمير المجرور المنفصل كما تقدم في باب الضمير) لازما قد جعل جمهور البصريين ؛ سواء كان

الخافض حرفا (نحو فقال لها وللارض اثتيا طوعا وكرها) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام فأعيدت مع المعطوف ، ام كان الخافض اسما نحو (نعبدهك واله ابائك) فابائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها فاعيد المضاف وهو اله مع المعطوف (وعلوه) اي لزوم اعادة الخافض مع المعطوف (بأن ضمير الجر حينئذ شبيه بالتنوين) في شدة اللزوم بل اتصاله بجاره اشد من اتصال الفاعل بفعله لانه لا ينفصل ابدا بخلاف الفاعل فانه قد ينفصل فالعطف عليه ايضا كالعطف على بعض حروف الكلمة وفي اتصاله بآخر الكلمة وعدم استقلالة بنفسه (ومعاقب له) اي معاقب للتنوين في نحو غلامه (فلم يجز العطف عليه كالتنوين) وعلوه ايضا (بان حق المعطوف والمعطوف عليه) بالواو ان يصلحان لحلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك لوجود المانع من الحلول في الضمير بدون اعادة الخافض ، مثلا لو قيل لك وزيد مال بجر زيد عطفقا على الكاف فحينئذ لا يصلح تأخير الكاف وحلوله محل زيد للزومه انفصال ضمير المجرور وهو ممنوع لما تقدم ، وعلوه ايضا بأنه ليس للمجرور ضمير منفصل يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كالمرفوع المتصل وفي استمارة المرفوع المتصل له مذلة ولا يكتفي بالفصل لأن الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه فلم يبق الا إعادة الجار (فامتنع) العطف عليه (الا باعادة الجار) وجر المعطوف حينئذ بالخافض الاول الداخل على المعطوف عليه والخافض الثاني تأكيد له او كالعدم ، واستدل لذلك بقولهم . بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فالكاف مضاف اليه لبين الاول لا الثاني وقيل جره بالثاني وان كان تأكيدا

او كعدم كالباء الزائده في كفى بالله ونحوه .

(قال المصنف : وليس) عود الخافض (عندي لازما تبعا ليونس والاختفش والزجاج والكوفيين) وعللوا عدم اللزوم بتعليلات ثلاثة :
التعليل الاول ؛ (لأن شبه الضمير بالتنوين لومنع من العطف عليه لمنع من تأكيده والابدال منه كالتنوين مع ان ذلك جائز بالاجماع)
ورد هذا القياس بوجود الفارق اذ التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط نادرا وغير واقع في الكلام الفصيح كما تقدمت الاشارة اليه فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وليقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه .
(و) التعليل الثاني (لانه لو كان الحلول شرطا في صحة العطف لم يجز رب رجل واخيه لامتناع دخول رب على المعرفة كما تقدم)
في باب حروف الجار (مع جوازه) اتفاقا . ورد هذا ايضا بأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل فتأمل .

والتعليل الثالث ؛ (ايضا لنا السماع) عن العرب (اذ قد اتى)
العطف بلا عود خافض (في النظم والنثر الصحيح) حالكون النثر
(مثبتا) عربيته وفصاحته او مثبتا عطفه بلا خافض وذلك (كقرائة حمزة وابن عباس والحسن والمجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ، وغيرهم)

واتقوا الله (الذي تسألون به والارحام) بجر الأرحام عطفًا على الهاء
المجرورة بالباء، والنثر (حكاية قطرب) من العرب (ما فيها غيره وفرسه)
بجر (فرس) عطفًا على الضمير المجرور بإضافة غير اليه (وانشأ سيبويه)
يقال انشأ الشاعر إذا قرأ شعرا هو قائله، ويقال انشد الشاعر إذا
قرأ شعرا قائله غيره فالمراد ان قائل هذا البيت هو سيبويه :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا (فأذهب فما بك والايام من عجب)
فجرت الايام عطفًا على الكاف المجرور بالباء وليس فيها والآيه
والحكاية اعادة حافظ. هذا ورد كل واحد من هذه الثلاثة ايضا : اما
الآية فلان الاستدلال بالقراءة المرجوحة لاثبات القواعد مرجوح لو لم
يكن القراءة ضعيفة وان قيل ان القراءة سنة متبعة لانه لا يدل على
كونها فصيحة، واما الحكاية فهي كالقراءة لو لم تكن مردودة، واما ما
قاله سيبويه فلا يشبث به القواعد اللغوية المبتنية على كلام العرب
الموثوق بعريتهم على ما اشرنا اليه سابقا وسيأتي ما يؤيده عن قريب
ايضا نعم لو كان قائله عربيا فصيحًا وكان هو ناقله لقبلائه ولولا ذلك
لما استقر حجر على حجر. قال بعض ادباء اهل العصر : « وان كان هو
من في قلمه فلتة بل فلتات في وصف كتاب سيبويه ان الكتاب يملو
بالقياس والعلل فهو استعمله في مهارة وكثرة فهو يولد من الشيء
اشياء . . . الى ان قال : وفي الكتاب مصداق ما ذكرنا من ان للنحويين
دخلا كبيرا في اللغة التي بأيدينا وانهم خلقوا اشياء لاتعرفه العرب
وعمموها لم تعمه العرب . . . الى ان قال : وقد اخذ المبرد على سيبويه
غلطات ولكن لم يسلم العلماء الا ببعضها . وقال الرضي :
اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولادليل

قيها اذ الضرورة حاملة عليها ولا خلاف معها... الى ان قال والظاهر ان حمزة جوز ذلك اي العطف في الآية بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات .

قيل : لا يعطف على الضمير المجرور بلولا بناء على كونها جارة اعيد لجار ام لم يعد لأن لولا لا يعمل في الاسم الظاهر فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد يتعين رفعه لأن لولا منزل بمنزلة الحرف الزائد والزائد لا يتدح في كون ما بعده مبتدأ مرفوعا محلا كما تقدم في باب المبتدأ والخبر فالضمير في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف جوازا او وجوبا حسب ما فصل هناك .

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت اذا امن اللبس) اي اذا كان هناك قرينة (نحو فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى فافطر فعدة) فحذف افرط والفاء الداخلة عليه (وكذلك الواو تحذف مع ما عطفت) في النثر (اذ لا لبس نحو وجعل لكم سراييل تقيكم الحر اي والبرد) فحذف البرد مع الواو الداخلة عليه . قيل حذفه لكون الحر في الحرمين الشريفين اشد من البرد ، وقيل انما اكتفى عن ذكره بقوله سبحانه في اول السورة : لكم فيها دفء والدفء نقيض حدة البرد تقول : ما عليه دفء اي ما يدفئه ، هذا ولم يذكر المصنف ولا الشارح ام مع انها تشارك الفاء والواو في الحذف مع معطوفها قاله ابن هشام : في قول الشاعر : سميع فما ادري ارشد طلابها تقديره ام غي . (قد يحذف العاطف) وحده والظاهر انه يختص بالواو لكونها ام الباب (كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : تصدق رجل من ديناره من درهمه ، من صاع بره من صاع تمره فحذف العاطف ثلاث مرات (و)

نحو (حكاية ابي عثمان عن ابي زيد اكلت نخبزا لحما تمرا) قال ابن هشام : ف قيل اي في هذا المثال على حذف الواو ، وقيل على بدل الاضراب (وسيأتي معنى بدل الاضراب عن قريب) . وههنا نكتة دقيقة لا بد من الاشارة اليها وهو ان الاستدلال بالحديث غير تلم لانه يحتمل ان لا يكون لفظه صلى الله عليه وآله وهذا مما يؤدي الى عدم جواز الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال الى كل لفظ يستدل به منهما ، وقد جعل بعضهم هذاردا على ابن مالك حيث يستدل على بعض احكام النحو بالفاظ الحديث ، وقد اجاب بعضهم عن ذلك بأن : الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع .

ورد ذلك بأن : استدلالهم في اثبات القواعد النحوية باشعار العرب وكلامهم انما هو بعد استقراء تام في كلامهم وبمجرد لفظ في حديث لا يثبت قاعدة نحوية وكذلك بمجرد لفظ في كلامهم ، واما ما وقع من بعض النحويين من الاستدلال بلفظ الحديث فلعله وجد شاهدا من كلام العرب الموثوق بعربيتهم لذلك الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، فالعمدة في الاستدلال ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع ثبوته بالاستقراء التام . هذا وللمسألة تنمة وبهذا القدر كفاية لمن كان من اهل البصيرة والدراية .

(وهى اي الواو) لا الفاء (انفردت) اي اختصت بامور قد تقدم جميعها وكان منها انها انفردت (بعطف عامل مزال اي محذوف وقد بقى معموله) وبعبارة اخرى انفردت الواو بانها تعطف عاملا محذوفا بقى

معموله (مرفوعا كان) ذلك المعمول (نحو اسكن انت وزوجك الخنة) فزوجك
 فاعل لفعل محذوف معطوف على جملة (اسكن) والزوج معناه القرين يطلق
 على المذكر والمؤنث والمراد منه هنا حواء عليها السلام (اي وليسكن
 زوجك ، او منصوبا) كان ذلك المعمول (نحو والذين تبؤوا الدار والايمان)
 فالايمان مفعول لفعل محذوف معطوف على تبؤوا اي (والقرؤا الايمان ،
 او مجرورا) كان ذلك المعمول (نحو ما كل سواء تمر ولا يبيضاء شحمة)
 فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (اي ولا كل يبيضاء
 شحمة و) انما (لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام) اي على
 الضمير المستتر في المثال الاول وعلى الدار في المثال الثاني وعلى السوداء
 في المثال الثالث (دفعا لوهم اتقى وهو رفع الامر) الحاضر وهو اسكن
 للاسم (الظاهر) وهو زوجك (في) المثال (الاول) لانه لو جعل معطوفا
 على المستتر في اسكن لكان مثله في كونه معمولا لاسكن والامر الحاضر
 لا يرفع الاسم الظاهر لوجوب استتار الفاعل فيه كما تقدم في قوله
 في باب الضائر :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كفاعل اوافق نغيبط اذ تشكر
 فلا يعطف على فاعله اسم ظاهرا لما تقدم من اشتراط الحلول ، ورد
 ذلك بانه يفتقر في الثواني مالا يفتقر في الاوائل ، وعليه بني ما تقدم
 من كون عطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن ، ورب شيء يصح
 تبعا ولا يصح استقلاله كالحاج النائب عن غيره في مجموع اعمال الحج
 يصح عن المنوب عنه ركعتا الطواف ، ولو صلى احد عن غيره ابتداء
 واستقلالام يصح ، وهذا راجع الى الفقه فليراجع هناك . واستشكل بعضهم
 في الآية بانه يلزم من تقدير ولتسكن حذف لام الامر وهو شاذ كما

يأتي في باب التحذير عند قول :

وشذايبي واياء اشذ وعن سبيل التصد من قاس انتبذ
 (وكون الايمان متبوء في) المثال (الثاني) لانه لو يجعل الايمان
 معطوفا على الدار لكان معمولاً لتبئوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه
 في معنى العامل وهو فاسد هنا لأن الايمان لا يتبوء لان التبوء من صفات الامكنه
 نحو الدار والمسجد يقال : بوء له منزلا اي هياً له وانزله فيه ، ويقال
 بوء الدار اي حل فيها ، ويقال : تبوء المسجد اي اقام به . هذا ولكن
 نسب الى صاحب القاموس انه قال : ان من أسماء المدينة على راقدها
 الاف الثناء والتحية الايمان واستدل بالاية الكريمة فالعطف على صدق
 النسبة بلا تقدير فتخرج عما نحن فيه (والعطف على معمولي عاملين)
 مختلفين في العمل (في) المثال (الثالث) لأن « كل » معمول لـ « ما »
 و « سوداء » معمول للعامل في المضاف اليه على اختلاف الاقوال فيه
 فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف المذكور وذلك
 لايجوز عند الجمهور ومنهم المصنف والشارح على ما يظهر من تقرير
 كلامه خلافا للفراء الا فيما اذا كان احد معمولين مجرورا والاخر
 مرفوعا او منصوبا وقدم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، ونحو
 ان في الدار زيد والحجرة عمرو ولا دليل لهم في ذلك الا السماع في
 نحو المثالين فيقتصر على ما يسمع من العرب لان المخالف للقياس
 يقتصر فيه على مورده ، واستدلوا على المنع بان الحرف
 الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين ، اما الفراء فيجوز
 العطف المذكور مطلقا ولا يقتصر على صورة السماع ولا يقدر في مورد من الموارد
 عاملا اخر لتوهمه انه لا مانع في ذلك كتوهمه ذلك في باب التنازع

ايضا خلافا لسيبويه فانه لا يجوز العطف المذكور حتى فيما سمع من العرب بل يحملها كالمصنف والشارح على حذف العامل سواء كان العامل حرفا كالمثاليين او اسما كما في المثال الذي نحن فيه فتأمل فائدة قال النيشابودي في مقدمة تفسيره ومن غرائب الهجاء ونوادره ما كتب في الفرقان وعتوتوا كبيرا بغير الف وفي سباء والذين سعوا بغير الف وفي الحشر والذين تبوءوا واوين من غير الف انتهى .

(تنبيه) ليس كلام المصنف هنا مع كلامه في باب الاضافة اعني

قوله :

وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدا
تكرار التعدد الحثية اذ الكلام هناك في احكام المضاف او المضاف
اليه وهي هنا في مختصات الواو العاطفة .

(وحذف متبوع بدا اي ظهر) بسبب الميريه (هنا) اي في باب
العطف (استبح نحو ولتصح على عيني ولترحم ولتصنع) فحذف للمطوف
عليه كـ « لترحم » بسبب القرينة .

(وعطفك الفعل) بدون الفاعل (على الفعل) كذلك (ان اتعد)
الفعلان (في الزمان يصح) اذ لا يختص العطف بالاسماء (نحو لنحيي به
بلد ميتا ونسقيه) .

استشكل الفاضل المحشى بان هذا المثال ليس من عطف الفعل بل
هو من عطف الجملة . . . ثم قال والمثال الصحيح لهذا « ضرب وقعد
زيد » او « ضرب وقعدت زيد وهندو » اقوال ؛ فيما صححه نظر اذ مثاله
الاول لا يصح الاعلى مذهب النراه فلا يوجد في الكلام عطف الفعل
وحده الاعلى مذهبه ، واما مثاله الثاني ففيه لزوم الفصل بالاجني مرتين

وثبوته في كلام العرب غير معلوم فالاولى الاستدلال لذلك بان العمل الذي اقتضاه العامل اعني ان المصدرية في الفعل الاول موجود في الثاني فمن هذا يعلم ان المتعاطفين هما الفعلان بدون الفاعل فتأمل ، (ولا يضر اختلافهما) اي الفعلين (في اللفظ) اذا كانا متحدين في الزمان (نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا) فعطف يجعل على جعل لكونه مستقبلا معنى لوقوعه بعد ان الشرطية .

واعلم ان شرط الاتحاد في الزمان غير مجمع عليه قال الرضي ؛ ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس نحو ان الذين كفروا ويصدون، ونحو لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا ، وأما ما اشار اليه الفاضل المحشى . من ان ؛ (اشترط الاتحاد لتحقق ما لا بد للعطف منه وهو الجامع) فالعهدة عليه اذ ليس في كلام البيانين الذين هم اصل وأساس لبيان الجامع عين ولا أثر لكون الاتحاد في الزمان من الجهات الجامعة كما يظهر ذلك لمن راجع كلامهم في بحث الفصل والوصل . (واعطف على اسم شبه فعل فعلا نحو فالمغيرات صبحا فائرن) به نقما (وعكسا استعمل تجده سهلا نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) قيل الاول اولى لكون الفعل فرعا للاسم في الاعراب فالاولى كونه تابعا له فتأمل .

واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو برفع عمرو اي وعمرو كذلك .

(خاتمة مهمة) في بيان الضمير الواقع بعد المتعاطفين . اعلم ان كل ضمير راجع الى المتعاطفين بالواو او حتى يطابقهما نحو زيد

وعمر و قاما ونحو مات الناس حتى الانبياء ومضوا ، وأما قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها) فا لضمير راجع الى الكنوز المدلول عليها بـ (يكنزون) فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فتأمل ، وفي قوله تعالى (والله ورسوله أحق ان يرضوه) لأن ارضاء احدهما ارضاء للآخر واليه اشير في قوله تعالى (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) ويجوز زيد وعمر قائم بافراد الضمير بناء على حذف الخبر من الاول او الثاني والاول ارجح لسلامة من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ، وهذا بعكس ما قيل في نون الوقاية وفي نحو مقول ومبيع واقامة واستقامة ونحو يا زيد زيد اليعملات ، فان الارجح فيها حذف الاول كما اشرنا الى بعضها سابقا فتأمل ومعلوم انه على كل من الوجهين ليس العطف على المبتدأ وحده والا لقليل قائمان واما المتعاطفين بالفاء او ثم فهي مطابقة للضمير لهما خلاف ، فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من احدهما أما الاول او الثاني فيفرد الضمير فيقال على الاول : زيد فعمر قائم وكذلك ثم ، وعلى الثاني زيد قائم فعمر وكذلك ثم ولا يجوز المطابقة لان الترتيب بين المتعاطفين يمنع عن اشتراكهما في الضمير ، واجاز بعضهم المطابقة فيقال : زيد وعمر قائمان اذ الاشتراك في الضمير لا تنافي الترتيب اذ يصح ان يقال : الرجلان ذاهبان مع ترتيب قيامهما ، هذا كله فيما اذا كان للضمير تعلق بالكلام الذي فيه المتعاطفين كالامثلة المذكورة والا فيجب المطابقة نحو جائي زيد فعمر او ثم عمرو فقلت لهما كيت وكيت اذ لا تعلق للضمير بالكلام الاول ، واما سائر حروف العطف فيتفاوت الحال فيها بتفاوت المعاني او الاقوال ففي

(أما ، واو) اذا كانتا للاباحة يجوز الوجهان نحو جالس الحسن او ابن سيرين او باحثه وان شئت قلت وباحثهما وان كان المراد احدهما لأنه لما كثر استعمال او في الاباحة ، فجاز الجمع بين الامرين صار كالواو قيل على الاول ورد قوله تعالى (واذا رأوا تجارة او لهو انفضوا اليها) . وقيل : انه من قبيل (اعدلوا هو اقرب للتقوى) والضمير في اليها راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله ؛ رأو . وقيل على الثاني ورد قوله تعالى (وان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما) وأما لا فوجب افراد الضمير فيها نحو زيد لا عمرو جائني اذ الجائي واحد منهما ، وكذلك لكن نحو ما جائني زيد لكن عمرو فاكرمته ، واما نحو زيد لا عمرو جائني مع اني دعوتهما فالوجه في تثنية الضمير في دعوتهما ما تقدم آنفا ، واما ام وبل فموكول الى ما قصد المتكلم منهما فقد يقال : أزيذا ضربت ام عمرا وهو مستحق للضرب ، وقد يقال ؛ وهما مستحقان له وكذلك بحسب الاقوال والمعاني فيها .

واعلم ان الشارح لم يذكر حكم ليس مع ذكره في اول الباب قال ابن هشام ؛ ان (ليس) تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة ، واستدلوا بنحو قوله :
 اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب .

(الرابع من التوابع البدل)

وعرفه المصنف بانه ؛ (التابع المقصود) وحده (بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا ، فخرج بالمقصود) وحده (غيره) اي غير

المقصود وحده : سواء كان نظير السالبة بانتفاء الموضوع بان لم يكن مقصودا بالحكم اصلا (وهو النعت والتأكيد و) عطف (البيان) ، ام كانت نظير السالبة بانتفاء المحمول (و) هو (العطف بالحرف غير بل ولكن) اذا كان بل (في الاثبات) نحو جاني زيد بل عمرو فان المقصود حينئذ هو الثاني دون الاول كما تقدم في قوله :

وانقل بها للثاني حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي

وخرج (بنفى الواسطة المقصود بواسطة وهو العطف ببل ولكن اذا كان بل (في الاثبات) ، هذا بناء على ان المراد من لكن في الموضوعين معناه ، ويمكن ان يكون المراد لفظه فيصير معنى العبارة وغير لكن اذا كان لكن في الاثبات وكذا الموضوع الثاني فحينئذ يكون اشارة الى ما نقلناه من الكوفيين من اجازتهم وقوع لكن في الاثبات فتأمل .

قال الرضي : وأنا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان . . . الى ان قال : قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان لأن البيان فرع المبين اذ لولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول ، والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى .

وقال بعض اهل التحقيق في رده : انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا اصلا بل حاصل مرادهم ان مثل قولك : جاني اخوك زيد

ان قصد به الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تنمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان ، وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصاحه هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون .

والبدل على اربعة اقسام :

الاول : ما كان مدلوله عين مدلول المبدل منه مصداقا وان تغايره مفهوما ويسمى بدل الكل من الكل ، وهو المراد بقوله : (مطابقا للمبدل منه قال محشى المطول في بد الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببديل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا يدل الكل لوقوعه اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبويض والتجزى وذلك يمتنع ههنا فلا يليق هذا بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخر انتهى . وفائدة هذا القسم غالباً التفسير بعد الابهام ، والبيان بعد الاجمال لكونه اوقع في النفس نحو جاء زيد اخوك .

الثاني : ما كان مدلوله جزئه كذلك ويسمى بدل البعض من الكل وهو المراد بقوله : (او بعضا منه) ، وفائدته بيان الحقيقة بعد التجوز والمساحة ، وهذه قريب من الفائدة الاولى ان لم تكن عينها نحو اشترت العبد نصفه فتقصد بالعبد نصفه مجازا او مساحة ثم تبين الحقيقة بقولك نصفه .

واعلم انه نقل عن كثير من اللغويين : ان اقتران كل وبعض بالخطاء ونحن اقتفينا اثر النحويين حفظا للاصطلاح .

الثالث ! ما لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ولكن يكون المبدل منه مشتملا عليه ، لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بحيث يكون والا عليه ومتقاضيا له بوجه بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا ، ويسمى بدل الاشتمال ، وفائدته كما تقدم ، وهو المراد بقوله ! (او ما يشتمل) المبدل منه (عليه) اي على البدل (يلغي البدل بان يدل على معنى في المتبوع) لا من حيث الظرفية والمظروفية كما توهم من بعض الامثلة (او يستلزمه فيه) اي : يستلزم البدل معنى فيه . وحاصل معنى بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس متحيرة ومتشوقة مع ذكر المبدل منه متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه نحو سلب زيد عمامته اذ لا يفهم من زيد ان المسلوب منه اي شيء فيحتمل ان يكون المسلوب منه شيء غير عمامته مما يمكن ان يسلب منه فتبقى للنفس متشوقة الى تعيين ما سلب منه ، فاذا قيل : عمامته تعين المسلوب وافاد الكلام تفصيل ما اجمل اولا ، وكذلك قولك : اعجبني زيد علمه لأن الاعجاب مسند الى زيد ولا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل اعجبك معنى فيه وهو محتمل احتمالات كثيرة فتبقى النفس متشوقة الى تعيين ما اعجبك ، فاذا قلت : علمه زال الاجمال وافاد الكلام وليعلم انه يدخل في هذا القسم ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل نحو رأيت درجة الاسد برجه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات قال الجامي وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام

العرب فان هذه الامثلة مصنوعة انتهى .

الرابع : ما أشار اليه بقوله : (او كمعطوف بيل) وهو يسمى بدل الغلط ، والاضافة فيه لادنى ملائمة لأن الغلط انما هو في المبدل منه لا البديل . وقال بعضهم : انما سمي بذلك لأن سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وذا القسم ثلاثة أقسام :

(الأول) . (للاضراب والبداء اعز) اي انسب ، حاصله ان قسم الاول من هذه الثلاثة يسمى (بدل الاضراب) وهو كما تقدم الانتقال من الاول الى الثاني ، ويسمى (بدل البداء) ايضا ، والبداء (بفتح الباء) كسحاب يقال بنداله في الامر اذا خطر له رأي غير الرأي الاول . وانما يسمى بهذين الاسمين (ان قصدا صحيحا) من المتكلم (لكل منهما) اي : المبدل منه والبديل (صحب) بان يذكر المبدل منه عن قصد ثم يوهم انه غلط فيأتي بالبديل ، وشرطه ان ينتقل من الأدنى الى الاعلى كقوله : فلانة نجم بدر فكانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الأول الا تشبيها بالبدر وهذا القسم من البديل معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة فالمراد بقولهم ان بدل الغلط لا يأتي في الكلام الفصيح كما في المطول القسمان الآتيان .

(و) الثاني : (للنسيان اعز حاصله ان القسم الثاني من الاقسام الثلاثة يسمى بدل نسيان (ان قصد الاول) ناسيا لما هو مقصوده (ثم يتبين فساده) بان يتذكر ما هو مقصوده فيتداركه بذكر المقصود مثاله عين المثال المذكور والآتي والفرق بالاعتبار .

(و) الثالث : ما كان (دون قصد للاول) بان غلط وطمح فيه)

أي في التكلم بالمبدل منه (به أي بالبديل سلب) ذلك الغلط كما إذا أردت أن تقول : جاثني حمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت : حمار ، ويسمى هذا ببدل الغلط الصرف . قالوا لا يجيء الصرف وبدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رؤية وفظانة فلا يكون في شعر أصلا لانه يصدر عن رؤية وفكر ، فان وقع في كلام فحقه الاضراب بيل فيقال في المثال المذكور : بل حمار هذا ولكن قد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في كلام الفصحاء بانه لا يناقش الفصاحة والروية والفكر لأنها ليست عاصمة عن الغلط والخطأ نعم لا يقع في كلام الله تعالى وعباده المكرمين المعصومين لأنهم ليسوا بفصحاء بل لعدم جواز وقوع الغلط عنهم ، أما عن الله تعالى فباجتماع المسلمين ، وأما عباده المكرمين فباجتماع المؤمنين بل المسلمين الاشرذمة فليلة منهم من لم يتدج إلى مرتبة الكمال واليقين ، هدام الله تعالى وایانا إلى صراط الحق واليقين بحق محمد وآله المعصومين .

وأما امثلة اقسام البديل :

(فالاول) : أي بدل الكل من الكل (كزره خالدا) فخالدا عين الضمير مصدقا ، وهذا القسم لا يحتاج إلى ضمير رابط لأنه نفس المبدل منه كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا يحتاج إلى رابط كما تقدم في باب المبتدأ في قوله وان يكن اياه معنى اكتفى بها كناطقى الله حسي وكفى (والثاني) : أي بدل البعض من الكل ، (واشترط كثير) في هذا القسم (مصاحبته ضميرا عائدا إلى المبدل منه وإياه المصنف) سواء كان ذلك الضمير ملفوظا نحو جاثني القوم كثير منهم أم مقدرا : سواء كان له خلف (نحو قبله اليد) ف (أل) في اليد

خلف عن الضمير ، ام لم يكن له خلف وهو نحو لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم وقد تقدم في باب افعال المصدر التمثيل بالآية وجعل « من » هناك فاعلا فتأمل قال بعض المحققين في حاشية الجامي في باب الاستثناء في ما فعلوه الا قليل انه صح فيه بدن البعض من الكل مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان الاستثناء المتصلي يعني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه .

الثالث ؛ اي : بدل الاشتمال وهو كالثاني في اشتراط كثرة مصاحبته (ضميرا عائدا) الى (المبدل منه) : سواء كان الضمير ملفوظا به (نحو اعرفه حقه) فحقه بدل اشتمال للضمير المنصوب وفيه ضمير ملفوظ ، ام كان مقدرا له خلف نحو (قتل اصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال للاخدود وفيه ضمير حذف وخلف عنه ال اي ناره ، وقيل ، الضمير مقدر بدون ان تكون ال خلفا عنه وتقديره النار فيه ، وعلي كلا القولين الضمير عائد الى الاخدود وهي الارض التي انشقت من غضب الله على اهلها فعليهذا الاحسن تقدير الضمير المؤنث فتأمل .

(والرابع) : اي : بدل الاضراب والبداء (والخامس) : اي : بدل النسيان (والسادس) : اي بدل الغلط الصرف مثالها (خذ) نبلا اي سهما (مدا جمع مديّة) كغرفة وغرف (وهو السكين) وهذا المثال يصلح ان يكون مثلا لكل واحد من الاقسام الثلاثة وذلك باختلاف الاعتبارات والقصد فان قصد المتكلم وأراد اولا الامر بأخذ النبل ثم اضرب فانتقل الى

الامر بأخذ المدى وجعل الاول بحكم المتروك فهو بدل اضراب وبداء
وان أراد ابتداء وقصدا لالامر بالاول ثم تبين فساده وتذكر ان مقصوده
الامر بالثاني فهو بدل نسيان ، وان كان مراده الامر بالثاني فسبقه
لسانه بالامر باول فبدل غلط صرف (والاحسن في) جميع (هذه)
الاقسام (الثلاثة ان يؤتي بيل) . قيل : لثلاث يتوهم ارادة الصفة اي
نبلا حادا كما تقول رأيت رجلا حمارا بالتوصيف بان تؤل الحمار
بالمشتق وتريد جاهلا او بليدا .

فصل

(يبدل الظاهر من الظاهر) حالكونهما (معرفتين) كالايتين (او نكرتين)
كالشال الاخير (او مختلفين) بالتعريف والتنكير ؛ سواء كان الاول
نكرة والثاني معرفة نحو « مررت برجل زيد » كأنه سئل من الرجل فابدلت
مكانه ما هو اعرف منه ، ام بالعكس لكن توصف الثاني لثلاث يكون
المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فيؤتي بالصفة ليكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة نحو « بالناصية ناصية كاذبة » وهذه الوجوه
الاربعة التي كانت باعتبار التعريف والتنبيه تجري في كل واحد من
اقسام البدل وحاصل ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر فعليك باستخراج
الامثلة الباقية قياسا على ما مثلنا .

وايضا يبدل المضمرة من المضمرة نحو « لقيتهم اياهم » والمظهر من
المظهر وقد تقدم مثاله (والمضمرة من الظاهر) نحو « اخوك لقيت زيدا »

اياه» (و) لا يبدل (الظاهر) الا (من ضمير الغائب) وقد تقدم مثاله ،
وهذه المسئلة كالمسئلة السابقة ستة عشر قسما فعليك ايضا استخراج
ما تركناة من الامثلة (و) اما الابدال (من ضمير الحاضر)
سواء كان للمتكلم او للمخاطب فله حكم ذكره بقوله (الظاهر لا تبدله) اي لا
تبدل الظاهر من ضمير الحاضر (خلافا للاخفش) فانه اجازه مطلقا ،
واستدل الجمهور بان المضمرة المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما يلزم ان يكون المقصود انقص من
غير المقصود ولفظ (الظاهر) في النظم بالنصب (مفعول) لقوله « تبدله »
وتبدله (متعلق من) الجارة (في اول البيت) واصل الكلام « لا تبدل
الظاهر من ضمير الحاضر الا) اذا كان البدل (ما) اي اسما ظاهرا
(إحاطة جلا) اي ؛ يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول (نحو
ربنا انزل علينا مائدة من السماء) تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا)
فـ « اولنا وآخرنا » بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك
اعيدت اللام وهما محيطان على المراد من ضمير المتكلم اعني بني اسرائيل
(او اقتضى بعضا) يعني ؛ يكون الاسم الظاهر بدل بعض من
الكل (نحو) ؛

(اوعدني بالسجن والاداهم) رجلي فرجلي شنتنة المناسم
فقوله (رجلي) الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل (او)
اقتضى اشتمالا يعني ؛ يكون الاسم الظاهر بدل (اشتمال **ك** انك
ابتهاجك) اشتمال « فابتهاج بدل اشتمال من كاف في « كأنك » و
(اشتمال) فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود الى ابتهاج والجملة خبران .
(وبدل الاسم) المتضمن (معنى الهمزة للاستفهام) وبعبارة :

« اخرى اذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام » فحينئذ يجب ان (يلي) البدل (همزا) ليطابق المبدل منه في المعنى ، وليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام كـ « من ذا اسميد ام علي » فسميد بدل من « من » الاستفهامية دخل عليه همزة للمطابقة وللتبين المذكور ، (و) نحو (كيف اصبحت اقويا أم ضعيفا) ؟ فـ « قويا » بدل من « كيف » دخل عليه همزة للمطابقة وللتبين .

(تمة) (بدل المضمن معنى الشرط — يلي حرف الشرط نحو مهما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به) فـ « خيرا » وما عطف عليه بدل من مهما دخل عليه ان الشرطية .

(وكما) يجوز ان (يبدل الاسم من الاسم) كذلك يجوز ان يبدل (الفعل) بدون الفاعل (من الفعل : بدل كل) اذا كان معناهما واحدا وكان الثاني مفيدا لزيادة بيان للاول (نحو متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا) فـ « تلمم بدل كل من تأتانا لاتحاد معناهما (لأن اللام) عين الايتان) معنى . قال الفاضل المحشى : « ويرد عليه ههنا ما يرد عليه في تمثيله لعطف الفعل والجواب الجواب » ونحن نقول كما قلنا هناك : ان الدليل على ان البدل هو الفعل وحده وليس الفعل مع فاعله هو ان الجزم الذي اقتضاه العامل في الفعل الاول - موجود بنفسه في الفعل الثاني فمن ذلك يعلم ان المتعاطفين هما الفعلان وحدهما لا الفعلان وفاعليهما ، (و) يبدل ايضا الفعل من الفعل (بدل الاشتمال كـ « من يصل الينا يستعن بنا يعن » فـ « يستعن » بدل من « يصل » بدل الاشتمال (لأن الاستعانة) من الكريم مع كونه المستعين مستحقا (يستلزم معني في الوصول) الي

الكريم ، (وهو اي ؛ المعنى (نجحه) اي ؛ نجح المستمعين المستحق ،
والا يلزم عدم كون الكريم كريما وهذا خلف اذا كان المتكلم بهذا
الكلام كريما وصادقا ، والخلف على هذا الفرض محال . (كذا
قال ابن الناظم) ، فما فهمه ابن الناظم صحيح لا غبار عليه
لثبوت الاستلزام كما بيناه (و) ان (منع ابن هشام الاستلزام)
غافلا عن خصوصيات هذا الكلام اعني : كون المتكلم كريما صادقا
والمستمعين الواصل اليه مستحقا ، ولذلك قال : (وقد يستمعين)
السائل الواصل الى الكريم (ولا يعان فلا يكون الوصول) اليه
« منجحا » . ثم (قال : والواجب رفع « يستمعين ») ليكون (حالا)
من فاعل « يصل » (ك « تعشوا » في قوله) (متى تأتت تعشوا الى
ضوء ناره) حيث رفع « تعشوا » ليكون حالا من فاعل « تأتت »
هذا ، وأنت تعرف بعد ما بينا لك المراد من هذا الكلام مع
خصوصياته انه لا وقع لكلام ابن هشام ولا لبعض ما في الحواشي
في هذا المقام .

(تممة) وهي قرينة بل دليل قاطع لما حققنا آنفا ؛ من كون البدل
منه والبدل هما الفعلان وخدمهما لهما مع الفاعل والا يلزم كونها
تكرارا لا تممة ؛ (تبدل الجملة من الجملة) بدل بعض من الكل اذا
لم تكن الاولى وافية بتمام المراد وكانت الثانية وافية به ، وهذا انما
يكون فيما يعنى بشأنه (نحو « أمدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين) وجنات وعيون » فان المراد التنبيه على نعم الله ، والمقام
يقتضي اعتناء بشأنه ، والجملة الثانية اعني قوله : « أمدكم بانعام
— الخ » أو في بتأدية المراد لدلالته على نعم الله بالتفصيل من احواله

الى علم المخاطبين المعاندين والجملة الثانية داخلية في الاولى لان « ماتعلمون »
يشمل المذكورات في الثانية وغيرها .

(و) تبدل (الجملة من المفرد) بدل كل (نحو) ؛

(الى الله اشكو بالمدينة حاجة) (وبالشام اخرى كيف يلتقيان)

فابدل جملة « كيف يلتقيان » من « حاجة » و « اخرى » وهما
مفردان وحاصل معنى البيت انه : الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر
التقائهما والجمع بينهما .

وقد (تبدل الجملة) عن الجملة بدل اشتمال نحو قوله :

اقول له ارحل لا تقيم عندنا والا فكن في السر والجهر مسلماً

أي : ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر ، فـ « لا تقيم عندنا » بدل اشتمال من « ارحل » والمراد
اظهار الكراهة لاقامة المخاطب عند المتكلم ، والثاني اعني « لا تقيم »
اوفي بتأدية المراد لأنه نص فيه .

(هنا فائدتان)

الاولى : اختلف النحاة في المبدل منه ؛ فقال بعضهم : انه في
حكم السقوط معنى لأن المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه .
وقال بعض : انه ليس في حكم السقوط معنى الا في بدل الفلظ ، ووجهه
ظاهر ، وأما لفظاً فلا خلاف في انه ليس في حكم السقوط لوجوب
عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال ، وقد يكون المبدل منه
ضميراً لا يستغنى عنه نحو « ضربت الذي مررت به اخيك » او متلبساً

ضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم .
 الثانية : ان التوابع اذا اجتمعت بدء بالنعته ، ثم بالتأكيد ،
 ثم بالبدل ، ثم بالنسق ، وعطف البيان كالنعته ، اما الابتداء بالنعته
 قبل التأكيد فلكونه أعم موردا من التأكيد اذ التأكيد لا يجيء في النكرات
 الا عند بعضهم بشرائط تقدمت ، وأما تقديم التأكيد على البديل فلان
 التأكيد مدلوله عين مدلول الموكد بخلاف البديل لأن مدلوله غير
 مدلول المبدل منه في الحقيقة وأما تقديم البديل على عطف النسق
 فلان البديل له نسبة معنوية مع المبدل منه أما بالكلية او البعضية او
 الاشتمال ، وأما بديل الغلط فغير واقع في كلام الفصحاء او نادر على
 الخلاف الذي لشرنا اليه ، والنسق أجنبي من متبوعه .

(هذا باب النداء)

بكسر النون او ضمها ، وهو في اللغة الدعاء ، وقد يستعمل في
 الصوت المجرد وفي الاصطلاح الدعاء بأحرف مخصوصة ثابت مناب
 أدعو لفظاً او تقديراً ، والمنادى هو المطلوب اقباله بتلك الحروف ،
 قال بعض المحققين : الاول ان يقال ان هذه الحروف ثابت مناب
 الماضي اي « دعوت ، او ناديت » لأن النداء انشاء والا غلب في
 الافعال الانشائية بجيئها بلفظ الماضي . وقال بعضهم انها اسماء افعال
 ورد بان اسماء الافعال لا يكون اقل من حرفين والهمزة من أدوات
 النداء ، وأجيب بان هذه الاداة خالفت بقية اسماء الافعال لكثرة

استعمالها فجوز فيها مالا يجوز في غيرها .

ولا بد للنداء من منادي : لفظا أو تقديرا نحو يا ليتني ، اي ؛ يا قوم .
 (وللمناري الناء اي البعيد) حقيقة (او الذي كالتاء) فيكون بعيدا
 حكما (كالتائم والساهي) والسكران والمغمي عليه (يا او اي بفتح
 الهمزة وسكون الياء) اذا لم يكن للتفسير او العطف ومن قسم البعيد
 حكما قول العبد يا الله يا رب ويا احكم الحاكمين لانه تعالى وتقدس
 وان قال ونحن اقرب اليه من حبل الوريد لكن العبد لما كان في
 معرض الدعاء وطلب الاحسان منه تعالى وليس للعبد تلك القابلية التي
 يستحقهما فالعبد ليس بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة اليه
 لبعده من احسانه واستجابة الدعاء واما اية بكسر الهمزة
 وسكون الياء فهو حرف جواب اشرنا اليه سابقا (وء بالف بعد
 الهمزة وكذا ايا ثم هيا والهمزة فقط للداني اي : القريب) والاصل
 فيها ياء لانها ام الباب (و وا ايت بها لمن ندب عليه او يا) وبعبارة
 اخرى وايستعمل في المندوب وهو المتفجع عليه وجودا وهو ما يتفجع
 على وجوده كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد من ينحبه
 نحو وامصبيته واحسرتاه واويلاه ، او عندما كالميت الذي يبكي عليه
 النادب نحو واحسيناه وكذا المتوجع منه واظهوره اذا توجع ظهره وقس
 عليه يا ، وسياي للمندوب زيادة توضيح عن قريب .

(وغير « وا » وهو « يا » لدى اللبس) أي ؛ لبس المندوب (بغير
 المندوب اجتنب بضم التاء) فعل ماض مجهول نظير ندب بضم النون
 فان لم يلتبس المندوب بغيره جاز استعمال « يا » كما اذا وصل آخر
 المندوب بالف التندبة نحو يا عمرو كما يأتي فان ثبوت الالف يدل

على انه مندوب .

(وكل منادي غير مندوب ، ومضمر) قيل المراد منه ضمير الخطاب لعدم وجود نداء غيره في كلامهم وأما « يا هو » فقيل انه ليس بضمير بل اسم لذاته تعالى (وما جاء مستغاثا) وسيأتي المراد منه (و) غير (اسم الله) تعالى (كما في الكافية قد يعري من حروف النداء) لفظا ولا يذهب عليك ما في اتيان « الحروف » بصيغة الجمع لعدم جريان الحكم اى الحذف الا في حرف واحد وهو يالانها أم الباب ولا يقدر حين الحذف الا أم الباب (بان يحذف) لقيام قرينة كان يكون المنادى (بفتح الدال) مقبلا على المنادي (بكسر الدال) ومتبيا لما يقول له وذلك لا يكون الا فيما كان معرفة قبل النداء فلا يكون في النكرة ولو كانت مقصودة (فاعلم نحو يوسف اعرض عن هذا ») اي : يا يوسف ، والاصح انه عبري . وقيل عربي والاصل بكسر السين ثم غير كما يغير الاعلام ، ونحو (رب اغفر لي والوالدي) أي يارب . وانما (لا يجوز حذفه) اي : حرف النداء (من المندوب ولا المستغاث لان المطلوب فيهما تطويل الصوت) كما هو ظاهر ، والحذف ينافيه وقال بعض المحققين : أما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف النداء لكون المستغاث له أمرا مهما ، وأما المندوب فلكونه منادي مجازيا لا حقيقيا لعدم صلاحية الميت ونحوه للنداء الحقيقي فهو منقول من النداء الحقيقي الى النداء المجازي ، فابقي فيه حرف النداء تنبيها على الحقيقة المنقول منها .

(ولا) يجوز الحذف ايضا من (المضمر) لان حذفه منه يفوت الدلالة على كونه منادي بناء (على ان ندائه شاذا) فحقة ان لا يحذف

منه حتى يعرف انه منادي (ولا) يحذف ايضا من (الاسم الكريم اذا لم تعوض) من حرف النداء (في آخره ميما مشددة) وسيجيء الكلام في الميم عن قريب . وانما لم يحذف بدون التعويض لان نداء اسم الكريم على خلاف القياس لان القياس في نداء ما فيه ال ان يتوصل الى ندائه بـ « اي » واسم الاشارة كما يأتي الاشارة اليه في قوله : واياها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة فلو حذف حرف النداء لم يدل على كونه منادي دليل فيجب ابقائه حتى يعرف انه منادي ، هذا اذا لم تعوض عنه الميم والا يجب حذفه كما كما يأتي عين قريب في قوله :

والاكثر اللهم بالتعويض وشذيا اللهم في قريض

(وذاك الحذف) اي : حذف حرف النداء (بجيئه في اسم الجنس) والمراد منه هنا على ما حققه الرضي مطلق ما كان نكرة قبل النداء : سواء تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة نحو « يا رجل » او لم يتعرف كالنكرة غير المقصودة نحو « يارجلا » فالتقيد بقوله (المعين) في غير محله فتأمل (و) كذا (المشار له قل) مثال اسم الجنس (نحو ثوبي حجر) اي ! يا حجر ولهذا المثال حكاية فليراجع في كتب التفسير قوله تعالى ولا تكونوا كالذين آذوا موسى ومثال اسم الاشارة قوله تعالى (ثم انتم هؤلاء تقتلون) اي يا هؤلاء . والوجه فيهما أي : في قلة الحذف منهما ما تقدم في المضمرة واسم الكريم . وقيل لم يحذف حرف النداء من النكرة ، اما المقصودة فليكونه كالعوض عن اداة التعريف ، وفي غير المقصودة فلان حذف حرف النداء لا يكون الا اذا كان المنادي مقبلا على المنادي وفيه ليس كذلك (وهل يقاس عليه) اي يقاس على المسموع من العرب

كالمثاليين ما لم يسمع منهم (او يقتصر على) ما يثبت فيه (السماع) منهم (البصريون والمصنف على الثاني) اي الاقتصار على السماع (والكوفيون على الاول) اي على انه يقاس (واما من يمنعه) أي حذف حرف النداء (سماعا وقياسا فانصر عاذله اي) انصر (لأنه على ذلك) المنع (لانه) اي لان من يمنعه (مخطيء في منعه) لو رود السماع به اي بالحذف كالمثاليين المتقدمين ونحوهما قيل لاحتذف حرف النداء من منادي البعيد نحو يا زيد لما ذكر في المندوب (وابن المنادي خلافا للكسائي حيث قال باعراب المنادي وان كان مفردا معرفة (المعرف) ان لم يكن مبنيًا قبل النداء والا فابقه على بنائه ، وفي قوله (اما بالعلمية) كزيد (او بالقصد) كالنكرة المقصودة حزرلة اذ كون المنادي معرفة ليس منحصرًا في العلمية والقصد لانه قد يكون غير العلم والنكرة المقصودة لكنه تدفع بما قيدنا البناء به فتأمل (المنادي المفرد) للمفرد ستة معان الاول ما يقابل المركب كما في تعريف الكلمة ما والثاني يقابل المثنى والمجموع وهو واضح والثالث ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا والرابع ما يقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم والخامس ما يقابل المكرر كما في باب لاء نفي الجنس والسادس ما يذكر هنا اعني المقابل للمضاف وشبهه ، وبعبارة أخرى ابن المنادي ان كان مفردا معرفة قبل النداء او بعده (لتضمنه معنى كاف الخطاب) الحرفي ظاهر هذا التعليل ان علة بناء المنادي الشبه المعنوي كمتي وهنا وهو خلاف ما عليه الجمهور من انه بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، ولكونه مثلها افرادا وتشبية وجمعا ، وذلك

لان « يازيد ، ويازيدان ، ويازيدون » بمتولة « ادعوك ، ادعوكما ، وادعوكم » والضمائر فيها مشابهة بالكاف في « ذاك ، ذاكما ، ذاكم » فان ظاهر هذا التعليل ان شباهته غير الشباهات المعروفة وهو ما ذكرناه في آخر الشباهات الاربع الموجبة للبناء ويسمي بالشباهة اللفظية اذ مرجع هذا التعليل الى قياس المساواة لانهم يذكرون النتيجة ويقولون: مشابه المشابه مشابه فتأمل قال الرضي وقال الكسائي المنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبني ولا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين مرفوع يعامل رافع ولا يعترض عليه المبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر انتهى (على الذي في رفعه قد عهدا) من الضمة في المفرد وما في حكمه ، والالف في التثنية وملحقاتها ، والواو في الجمع وملحقاته (كيازيد ، ويازيدان ، ويازيدون) ونحوها بارجل ، ويارجلان ، ويارجال .

واستشكل في نحو « يازيدان ، ويازيدون » بانه قد تقدم في الموضوع الثاني من اقسام الالهراب النيابي عند قول المصنف :

بالالف لرفع المثني وكلا اذا بمضمر مضافاً وصل

انه اذا ثني العلم او جمع بالواو والتون — ينكر ثم يثنى او يجمع ثم يعوض عن التعريف الزائل لام التعريف فيقال « الزيدان والزيدون » باللام فلم يؤت باللام في المنادي .

واجيب عن ذلك بان هذه القاعدة مختصة بغير المنادي اذ حرف

النداء من اداة التعريف فلو جيء باللام للزم الجمع بين اداتي التعريف وهو غير جائز ، ورد ذلك بانه : يلزم على هذا ان لا يدخل الياء على المنادى المضاف الى المعرفة ، لأن الاضافة ايضا سبب للتعريف واجيب عن ذلك : باننا قلنا لا يجوز الجمع بين اداتي التعريف وهنا ليس جمعا بين الاداتين بل اداة وسبب ولا مانع فيه .

واستشكل ايضا في المثالين المذكورين بانهما كيف بنيا مع ان التثنية والجمع من خواص الاسماء ، وقد ذكرنا الجواب عن ذلك في باب المعرب والمبني عند قوله :

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا والمعنوي في متى وفي هنا وقال بعضهم : العلم في النداء باق على تعريفه فلذا لم يؤت بلام التعريف ، واستشكل عليه بان العلم اذا اريد اضافته نحو « زيدكم » نكر لعدم جواز الجمع بين سببي التعريف اعني : العلمية والاضافة فما الفرق . واجيب عن ذلك بانه ليس المقصود في الاضافة الا تعريف المضاف او تخصصه ، فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا ، لا اائدة معتدا بها حينئذ ، بخلاف النداء اذ ليس المقصود منه التعريف بل طلب الاقبال والاصفاء فلا مانع من بقاء التعريف فلا حاجة الى تنكيره ، وقد تقدم في آخر باب المعرف باللام في قوله :

وحذف آل ذي انتاد او تضاف اوجب وفي غيرهما قد تنحذف ما يفيدك هنا فراجع .

(وانوأي : قدر انضمام ما بنوا او حكوا كما في العمدة قبل النداء) ، مثال المبني قبل النداء (ك « يا سيويه ») على القول بيناته

قبل النداء فالضمة مقدرة في آخره ، ويظهر أثر التقدير في التابع فانه يرفع مراعاة للضمة المقدرة ، وينصب مراعاة لمحلله ، الا اذا كان المنادى اسم اشارة فانه يجب رفع تابعه ولا يجوز نصبه الا في بعض الصور كما يجي عن قريب في قوله :

وذو اشارة كأي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة

وأما على القول بأنه قبل النداء تعرب اعراب ما ينصرف كما تقدم في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعرابا

فظاهر ان الضمة تظهر في آخره . وقال بعض المحققين اذا نقلت الكلمة المبنيّة وجعلتها علما لغير معناها — فالواجب حينئذ اعرابها فعلى هذا تقول في كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ اعلاما ؛ يا كيف ، يا هؤلاء ، ويا كم ، ويا منذ « بضمة ظاهرة متجددة للنداء ، وأما مثال المحكى قبل النداء فهو نحو « تأبط شرا » ففيه ايضا ضمة مقدرة في آخره يظهر اثره في التابع على التفصيل المتقدم ، والمراد من الحكاية هنا : القسم الرابع من الاقسام الاربعة التي تقدم ذكرها في باب العلم وعند قوله المذكور آنفا فراجع ، وبعضهم يعربه اعراب المتضايين فعليه يصير من قسم المنادى المضاف فينصب جزؤه الاول ويجر الثاني بالاضافة .

وليجر جميع ما ذكر (مجرى ذي بناء جدد) اي : يجري مجرى منادى لم يكن مبنيا قبل النداء فيفرض انه مبني على الضم ، وان كان قبل النداء مبنيا على غيره (فليحكم عليه بنصب محله) فيتبع بالنصب الا فيما ذكرناه آنفا ، ويحكم على لفظه بالضم فيتبع بالرفع

كما تقدم . (والمفرد المنكور الذي لم يقصد) اي النكرة غير المقصودة :
سواء كانت مفردا او غيره : جامدة كانت او مشتقة ، (والمضاف) :
معنوية كانت اضافته او لفظية .

(وشبهه) اي ؛ شبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تعام
معناه ؛ سواء كان معمولا له او معطوفا عليه (أنصب) جميع هذه
الاقسام (عاد ما خلافا معتدا به) ، قال الرضى قال الكسائي وانما نصب
المنادى المضاف لطوله ولأن المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده
مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يازيد يازيد اليكون المنادى
بين صورتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم
وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده
ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع له والمفرد المنكور ولم
لا يجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا انتهى .

مثال النكرة الجامدة يا رجلا ، ويا رجلين ، ويا مسلمين (بكسر
الميم الثانية) اذا قالها الاعمى او نحوه ممن لا يرى المنادى لكونه في
بثرا ونحوه ، ومثال النكرة المشتقة (نحو) قول الواعظ ونحوه ؛ (يا غافلا
والموت يطلبه) فانه لا يقصد شخصا بعينه ، (و) مثال المضاف بالاضافة
المعنوية نحو (يا عبد الله) ، (و) مثال المضاف بالاضافة اللفظية نحو
(يا حسن الوجه) . (وأجاز تغلب ضمه) بناء ، وعلل ذلك بان
الاضافة اللفظية كلا اضافة لأنها في تقدير الانفصال ، ورد بان البناء
انما هو لشباهة المنادى بكاف ادعوك على تفصيل تقدم بيانه وهذه
الشباهة مفقودة هنا لكونه نكرة ، وبان السماع من العرب لم يرد الا
بنصبه فلا مقتضى لبنائه ، ومثال الشبيه بالمضاف العامل في ما بعده

نحو « يا طالعا جبلا » . واستشكل في هذا المثال بانه لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ، ولو قدر موصوف فحينئذ يصير هو المنادى وهو مفرد فيخرج عن كونه شبه مضاف ، ولعله لمثل هذا لم يمثل به الشارح فالاحسن ان يمثل بنحو « يا رؤفأ بالعباد » ، ومثال شبه المضاف المعطوف عليه نحو (يا ثلاثة وثلاثين) ونحوه اذا كان علماً فيجب نصب الجزئين اجماعاً ، اما نصب الجزء الاول فلانه شبيه بالمضاف لأن الجزء من تمامه اذ التسمية وقعت بمجموع الجزئين مع حرف العطف ، وأما نصب الجزء الثاني فبالعطف على الجزء الاول قبل العلمية فتأمل . هذا اذا كان علماً ، وأما اذا لم يكن علماً فاقيل : انه كذلك ، وقيل هو كـ « يا زيد والحارث » اذا قصد جماعة معينة وكبار رجل وامرأة اذا لم تقصد جماعة معينة ، والمنادى الموصوف بالجملة والظرف كالتسكرة غير المقصودة نحو « يا حلیمان لا يبخل » ويجوز ان يجعل كالمقصودة ، وأما المتبوع بسائر التوابع فكالمنادي غير المتبوع الا العلم المتبوع بابن ، والمسألة تحتاج الى تفصيل ازيد . ونحو (زيد ضم واقنح من كل علم مضموم) ، حاصله ان المنادى المفرد المعرفة يجوز ضمه وفتحها (اذا) كان علماً (وصف)
بـ (ابن وابنة) بشرط ان يكون (ابن وابنة متصلا) بالمنادى بان لا يفصل بينهما فاصل ، وبشرط ان يكون ابن وابنة مضافا (الى علم) حاصله ان يكون ابن وابنة بين العلمين (نحو ازيد بن سعيد لانهن) ونحو (يا هند ابنة عاصم » فيجوز ضم زيد وهند على الاصل ، ويجوز ايضا فتحهما وفي الفتح اقوال :

الاول : انه فتحة اتباع يعني : آخر المنادى اتبع فتحة نون

« ابن » اذ الحاجز بينهما حرف ساكن أعني ! باء « ابن » والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فهو نظير ما تقدم في الاسماء الستة من اتباع فاء « فم » الميم في الحركات ومن هنا منع بعضهم الفتح في الموصوف ببنت لان الحاجز وهو الباء المتحركة حصين ، وكذلك منع في تصغير ابن نحو « يازيد بني عمرو » لتعذر الاتباع لما ذكر .

والثاني : انه على تركيب المنادي مع ابلا كتركيب خمسة عشر ، فهو نظير ما تقدم في باب لا النافية للجنس من نحو « لارجل ظريف في الدار » بياء الصفة والموصوف على الفتح .

والثالث : على اقحام ابن وازافة المنادى الى ما بعد ابن لجواز اضافة ابن الشخص الى بلا واسطة ، والمنادى على هذا مضاف لامفرد فعلى القول الاول فتحة المنادى فتحة اتباع لا فتحة اعراب ولا فتحة بناء ، وعلى القول الثاني فتحة بناء ، وعلى الثالث فتحة اعراب ، وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب ، وعلى الثاني بناء ، وعلى الثالث قيل انه : فتح تخفيفا . وقيل : فتح بالتبعية لان ابن تأكيد للمنادى والتأكيد لا ينافي الاقحام . كما قيل ذلك في نحو « ياسعد سعد الاوس » وفي نحو « يازيد زيد اليعملات » وقد يأتي عن قريب ، ومثل العلم المفرد المثني والجمع اذا صارا علما .

(ويجوز في هذه الحالة) أي : في حالة كون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل مضاف الى علم (حذف الف ابن خطأ) كما انها تحذف لفظا لانها همزة وصل .

واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله يحذف

التنوين من العلم الاول ، ويحذف الالف من الابن خطأ كما في النداء نحو « جاء زيد بن عمرو » يحذف التنوين من زيد ، ويحذف الالف خطأ ، ويجوز ثبوت التنوين في الضرورة هذا وفي حاشية المغني في باب ضمير الفصل ان حذف هذين انما هو فيما كان العلم الثاني الابن الاقرب فان كان جدا لا يجوز ذلك الحذف ويأتي في باب همزة الوصل نص الحاشية وان كان الابن خيرا انعكس الحكم فينون العلم الاول وتثبت ألف ابن خطأ نحو « زيد ابن عمرو » وكذا ان لم يقع بين علمين نحو « جاء زيد ابن أخينا » بتنوين زيد واثبات الف ابن خطأ ، فالحكم المذكور مشروط بشيئين : الاول : ان تقع الابن بين علمين ، والثاني : ان يكون الابن صفة للعلم الاول لا خيرا واذا فقد أحد الشرطين عاد الاسم الى اصله أعني التنوين .

(والضم) للمنادى (حتم ان فصل) بينه وبين ابن فاصل (نحو يا سعيد المحسن ابن خالد وكذا الضم) للمنادى (ان لم يل الابن) (بالرفع) لانه فاعل يل — (علما) ، وبعبارة أخرى ان لم يكن قبل ابن علم .

(اولم يل الابن بالنصب) لانه مفعول يل — (علم) وبعبارة أخرى لم يقع بعد ابن علم الضم (قد حتم) في صورتين ، وكذا اذ لم يقع قبل ابن ولا بعده علم ، ومثال هذه الصورة (نحو يا غلام ابن أخينا) فليس قبل ابن ولا بعده علم ، واما مثال الصورة الثانية من صورتين المذكورتين في النظم فهو نحو (يا زيد ابن أخينا) فليس بعد ابن علم وأما مثال الصورة الاولى منهما فهو نحو (يا غلام ابن زيد) فلم يقع قبل ابن علم ففي هذه الصور الثلاث يجب فتحه ، ويجب ضم المنادى ولا يجوز اثبات الف

ابن خطا وهكذا يجب الضم للمنادى اذا لم يكن الابن الواقع بعده صفة له : بان كان بيانا له او بدلا ، او كان الابن ايضا منادى حذف منه حرف النداء نحو « يا زيد ابن عمرو » هذا مثال للجميع فعليك بالتطبيق ، وحكم الف ابن الاثبات خطأ . وكذا اذا كان المنادى موصوفا بغير الابن نحو « يا زيد الفاضل » وبعضهم اجاز في هذه الصورة فتح المنادى واستشهد بقوله :

فما كعب ابن مامة وابن سعدي باجود منك يا عمرو الجواد
فانه روى بفتح عمر والجواد .

(واضم) بناء (أو انصب ما أي) منادى (اضطرارا نون) أي إذا اضطر الشاعر الى تنوين المنادى (جاز له ضمة بناء مع التنوين اكتفاء بما تدعو اليه الضرورة أعني : التنوين ، وجاز له نصبه اعرابا تشبيها بالنكرة غير المقصورة ، وهذا الحكم أي : جواز الوجهين انما هو فيما اذا كان المنادى (مما له استحقاق ضم بينا) أي : اذا كان المنادى مفردا معرفة او نكرة مقصودة (نحو سلام الله يامطر عليها) بتنوين مطر للضرورة مع بقاء الضم على الاصل اكتفاء بما تدعو اليه الضرورة ونحو (يا عديا لقد وقتك الاواقي) بنصب عديا مع التنوين للضرورة تشبيها بالنكرة غير المقصورة .

(والاول) أي : « الضم » بناء مع التنوين (اولى ان كان المنادى علما) كالبيت الاول لشدة شبه العلم بكاف ادعوك من حيث اصالة التعريف (قاله في الكافية) وقال فيها ايضا : ان الضم مع التنوين مرجوح اذا كان المنادى نكرة مقصودة لضعف شبهها بكاف ادعوك لكون تعريفها طارئا بالنداء .

(وباضطرار) في الشعر (خص جمع يا و) ما فيه (ال نحو) قول الشاعر !
 (فيا الغلامان اللذان فرا) اياكما ان تكسبا ناشرا
 حيث جمع يا والمعرف بال للضرورة الشعرية . وقيل لاضرورة
 فيه لتمكنه من ان يقول فـ « ياغلامان اللذان فرا » قال الدمامي على
 ما نقل عنه الجلي في بحث القصران هذا يقتضي عدم تحقيق الضروة
 دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب
 المختلفة فن تركيب مفيد لامندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير
 الضروة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه
 مندوحة ام لا انتهى فتأمل ولا يختص هذا الحكم بـ « يا » بل
 جميع حروف النداء كذلك (و) الحاصل انه (لايجوز جمع حرف
 الندله والمعرف بال (في السعة خلافا للبخداديين) فاذا اريد نداء ما فيه
 ال يجب الفصل بينهما بـ « أي وها التنبيه » نحو يا أيها الساقى ،
 او بـ « أي واسم الاشارة » نحو يا أيهذا الرجل ، او باسم الاشارة
 فقط نحو يا هذا الرجل ، وذلك (كرامة الجمع بين اداتي التعريف) بلا
 فاصلة لان يا حرف تعريف كـ « ال » وفيه وجه اخر اذ قد ياتي عنقريب حاصل الكلام
 انهم لما استكروها اجتماع اداتي التعريف فلجأوا الى ان يفصلوا بينهما باسم مبهم
 يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المتنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك
 الذي يزيل الابهام فوجدوا لذلك « اي » لانه وضع مبهما فلم يجز
 « يا اي » بل لزم ان يرادفه ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس المعرف
 باللام ، ويجري مجراه « الذي » وفروعها ، وقد يجري مجرى اسم الجنس
 اسم الاشارة الموصوف به ، وقد ينوب اسم الاشارة عن « اي » فلا
 يحتاج الى مزيل ابهام فيقال « يا هذا » لان ابهامه يزيل بالاشارة الحسية

والتزم حينئذ رفع المعرف باللام كما سيأتي عن قريب ولا يجوز نصبه وان كان حكم تابع منادى المضموم جواز الوجهين كما سيأتي ايضاً وانما التزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة كون الاسم منادى ليدل التزم الرفع على ان هذا المعرف باللام هو المنادى حقيقة وانما جعل تابعاً لعدم جواز الجمع بينه وبين الـ «يا» ، والتزم في توابع المعرف ايضاً الرفع ؛ سواء كان تابعه مفرداً نحو (يا أيها الرجل الظريف) ام مضافاً نحو (يا أيها الرجل ذومال) لأن التوابع حينئذ توابع منادى معرب اذ المعرف باللام كما يأتي عن قريب معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني ، ولنعم ما قيل في المقام : ان المعرف بال هنا كالنعامة اذا قيل لم ؛ وجب رفعه ، قيل : انه المنادى حقيقة ، واذا قيل : فيجب على هذا ان يجوز في تابعه ما يجوز في تابع المنادى المفرد المعرفة ، قيل : انه ليس نفس المنادى بل مثله . وفي «أي» هذه يعني التي تفصل بين «يا ، وأل» قولان :

الاول : انها نكرة موصوفة حذف ما اضيفت هي اليه وعوض عنه (هاء) التنبيه ، ولا يكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة الا في النداء والحكاية وسيجيء حكم (اي) في الحكاية في باب الحكاية انشاء الله . والثاني : انها موصولة حذف صدر صلتها للتخفيف ، لان المنادى طالب للتخفيف بدليل ترخيمه ، والتقدير : (يا أي هو الرجل » ، ورد بانه ليس لنا عائد يجب حذفه دائماً ، ولا موصول التزم كون صلتة جملة اسمية ، واجيب عن ذلك بان «ما» في (لا سيما زيد) برفع زيد كذلك ، وكيف كان فالتقول الاول ارجح وان كان استعمال الموصولة اكثر حتى قيل : ان الموصوفة غير مسموعة من العرب الا في

باب النداء ، ووجه الاولوية ان جعل المعرف بال وصفا اقرب بالدلالة على كونه منادى في الحقيقة بخلاف جعله موصولا فتدبر .
 (وعمل جواز نداء ما فيه « أل ») مع الفصل المذكور اذا كانت أل (لغير العهد) ، فان (كانت) أل له اي (للعهد لم يناد اصلا) ، لأن العهد ملازم للغيبة والنداء ملازم للخطاب ، فيلزم من نداء ما فيه أل للعهد الجمع بين المتنافيين ، (قاله ابن النحاس في تعليقه) . وقال بعض آخر : ان جميع اقسام « ال » فيه معنى العهد وهو يتضمن معنى الغيبة ولذلك وجب الفصل بينه وبين حرف النداء لأن النداء للحاضر ،

قيل ! ان هذا المباحث لا يحسن ذكرها هنا لأنها تجيء عن قريب في احكام توابع المنادى في قوله !

وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة ولكنه وهم اذا البحث هنا من حيث احكام المنادى مع « يا » وهناك من حيث احكام خصوص (اي) او من حيث توابع المنادى فلا تكرار ولا تقديم فتأمل .

حاصل الكلام انه : لا يجوز في السعة جمع يا وال (الامع) اسم (الله) جل جلاله فيجوز ندائه بلا فصل (في السعة) وان كان يلزم منه جمع يا وأل ، وعلله بعضهم بان ذلك (لكثرة الاستعمال) وعلل بعض آخر بان أل لا تفارق اسم الجلالة لأنها عوض عن الهمزة اذ اصله (إله) فحذفت الهمزة وعوضت عنها (ال) فلزمت الكلمة فصارت ال كأنها من نفس الكلمة ، (و) لذلك (يجوز حينئذ قطع ألفه) اي عدم حذفه في درج الكلام فيجوز ان يقال : (يا الله)

بإثبات الالف مفتوحة في التلغظ ، (و) يجوز (حذفها) نظرا الى اصلها لأنها همزة وصل وهي تحذف في الدرج حين التلغظ قال الرضى يختص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعاً لاختصاص مسماها بخصائص منها حذف حرف الجر منها قياساً مع بقاء عملها في القسم ومنها اجتماع يا واللام في النداء ومنها قطع الهمزة فيه اي في النداء وفي انا الله وما الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آ الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح وترقيتها بعد الكسر قال كل ذلك في بحث حروف الجر ونقل في المصباح عن بعضهم في مادة اله انه علل بمض ما ذكر بان اسم الله تعالى اجل ان ينطق به الاعلى اجمل الوجوه ، (والا مع عكسي الجمل اي : الا مع الجملة التي صار علما فانها تحكى بجميع اجزائها واعرابها ولا يجوز التصرف فيها كما تقدم ذلك في باب العلم نحو (يا الرجل منطلق) اذا كان علما .

(و) لكن (الاكثر في اسم « الله » تعالى اذا نودي) اي : اذا اريد ندائه ان يحذف حرف النداء وهو (يا) خاصة لأنها ام الباب (ويقال ؛ « اللهم » بالتعويض عن حرف النداء ميماً مشددة في آخره ولذا لا يجمع بينهما) أي : بين حرف النداء والميم المشددة لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض ، ولم تزد في مكان المعوض منه لتسلا يجتمع زيادة الميم وأل في اول الكلمة ، (وشذ) الجمع بينهما اي الميم والياء بان يقال : (يا اللهم) وذلك للزوم الجمع بين العوض والمعوض وهو غير جائز لكونه شبيهاً بنقض الغرض () (الا في قرىض اي شعر

وهو قوله :

(اني اذا ما حدث الما) (اقول يا اللهم يا اللهم)

وقال جماعة : ان الميم المشددة فعل امر من (ام يؤم) كقصد يقصد وزنا ومعنا حذف همزته في الدرر خطأ على خلاف القياس او لكثرة الاستعمال كهمزة ابن بين العلمين والتزم الحذف ، ورد ذلك بأنه يصح ان يقال : « اللهم امنا بخير » فلو صحت مقالتهم يلزم فيه التكرار والاصل عدمه فتأمل .

(خاتمة) اذا سمي شخص بقولنا : « الذي قام » فحكمه ماتقدم : من عدم جواز ندائه الا بفواصل ، فان المنادى انما هو « الذي » دون صلته فهو شبيهه (يا عبد الله) وذلك بخلاف الجملة نحو (الرجل منطلق) فيجوز ندائه بلا فصل ، والفرق ان المانع في الذي قبل البداء - لام التعريف وهو باق بعد التسمية ، وفي الجملة كونها جملة وقد زالت بالتسمية مع ان اللام فيها داخلة على جزء الاسم بخلاف الموصول فانها داخلة على جميعها فتأمل فانه دقيق .

﴿ فصل في احكام توابع المنادى ﴾

(تابع المنادى ذي) الضم يعني : (المنادى) المبني على (الضم) او على ما يرفع به (المضاف) منصوب لأنه (صفة التابع) في اول البيت حالكون التابع (دون - آل - الزمه) اي التابع (نصباً)

حاصل العبارة انه : يجب نصب تابع المنادى المبني على ما يرفع به اذا كان التابع مضافاً مجرداً من ال ، وذلك ليس في كل تابع ، بل (اذا كان نعتاً ، او تأكيداً ، او) عطف (بيان) : مثال النعت (كـ « ازيد ذا الحيل ») ، ومثال التوكيد نحو (يا تميم كلهم) ، ومثال عطف البيان (يا رجل عبد الله) ، وانما يجب نصب هذه التوابع لأنها اذا وقعت منادى تنصب فاذا وقعت توابع اولى لأن حرف النداء وهو موجب للبناء لا يباشرها حينئذ ، (واجاز ابن الانباري) تبعاً لجماعة من الكوفيين منهم الكسائي والقراء والطوال ، (رفعه) اي النعت ، وكذا التوكيد ، وأما عطف البيان فقليل انه ؛ قريب الشبه بالبدل ، والبدل اذا كان مضافاً يجب نصبه ولا يجوز رفعه لأنه كالمستقل كما سيأتي فكذا ما اشبهه . (وما سواه اي : سوى المضاف المجرد من ال كالمفرد) اي : كالتابع المفرد سواء كان مع اللام او بدونها (و) التابع (المضاف المقرون بها) اي بال (ارفع حملاً على اللفظ ، مثال النعت المفرد (نحو يا زيد العاقل) فرفع العاقل حملاً على لفظ المنادى لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المهرب فيجوز ان يكون تابعه تابعاً للمفرد فانه مضموم ، وكذا اذا كان بحكم المضموم نحو (يا زيدان العاقلان) ، و (يا زيدون العاقلون) وقس عليه سائر الامثلة (و) مثال النعت المضاف المقرون بال نحو (يا زيد الكريم الاب) ومثال التأكيد المفرد نحو (يا تميم اجمعون) . ومثال عطف البيان المفرد نحو (يا غلام بشر) برفع بشر ، (او انصب) التابع في جميع هذه الامثلة (حملاً على الموضع) اي : على المحل لأن حق تابع المبني ان يكون تابعاً لمحلله لأن وصف التابعية في التابع انما هو باعتبار

الاعراب فالحركة البنائية في اللفظ لا أثر له في التابعية ، والاعراب هيهنا في المحل وهو (النصب) على المفعولية (نحو يا زيد لعاقل) ، ويا زيدان العاقلين ، ويا زيدون العاقلين ، (و) يا زيد ، (الكريم الاب ، ويا تميم اجمعين ، ويا غلام بشرا) ولا يذهب عليك انه يظهر من عدم تمثيله للتابع المضاف المقرون بأل في التأكيد وعطف البيان عدم وجوده في كلامهم والا فجميع اقسام التوابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر وقد ذكر الشارح ثمانية منها ولعل الوجه فيه ما ذكرنا فتأمل جيدا . (واجعل كمستقل) عطفاً (نسقاً) ان يكن (مجرداً من ال) وأما اذا لم يكن مجرداً منها ففيه خلاف يأتي بهيد ذلك ، وكذا اجعل كمستقل (بدلا فضعهما) بناء (حيث يضم المنادى) ، فمثال البديل نحو (يا رجل زيد) ، ومثال عطف النسق (يا رجل وزيد) فيجب في المثالين ضم (زيد) كما يجب الضم لو قلت : (يا زيد) وقس عليه التثنية والجمع ، (وانصبهما حيث ينصب المنادى) ، فمثال البديل نحو (يا زيد ابا عبد الله) ومثال عطف النسق نحو (يا زيد وأبا عبد الله) فيجب في هذين المثالين نصب (أبا) لأنه مضاف كما يجب نصبه لو قلت : (يا أبا عبد الله) ، وهذا الحكم ثابت في التابع (وان كان) الحكم في (المتبوع بخلاف ذلك) كالمثالين الاخيرين فضلا عما اذا كان حكم المتبوع ايضا كحكم التابع كالمثالين الاولين . (وان يكن مصحوب «أل» ما نسق) ، وبعبارة اخرى اذا لم يكن عطف النسق مجرداً من أل بل كان مقروناً بها (ومعلوم انه حينئذ لا يكون مضافا معنوية لأن ال يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) . (وفيه وجهان) اذا كان مفرداً ، وأما اذا كان مضافاً اضافة لفظية

فظاهر اطلاق الناظم وتقرير الشارح انه ايضا كذلك ، فنسبة القول بوجود النصب الى الشارح في هذه المسألة اذا كان عطف النسق مضافاً باضافة لفظية - خطأ ، والوجهان في المسألة :

احدهما : (نصب) عطف النسق ، (وهو) اي النصب (عند ابي عمرو) بن العلاء الذي هو احد القراء (ويونس والجرمي يختار) مع تجويزهم الرفع ، وعللوا ترجيح النصب بانه : لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة وجود اللام فيه لا يمكن فرضه منادى مستقلاً فجعل له حكم التبعية ، وتابع المبني تابع لمحلله والمحل النصب .

(و) الثاني : (رفع) عطف النسق ، (وهو) اي الرفع (عند الخليل) بن احمد وهو استاذ سيبويه (والمازني والمصنف ينتقي) اي يختار مع تجويزهم النصب ، وعللوا ترجيح الرفع بان : المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة او ما يقوم مقامها ، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعراباً قضاء لحق المقام بقدر الامكان فصارت رفعا . (و) لكن (فصل المبرد بين ما فيه ال التعريف فالنصب وما لا فالرفع) واليه اشار في الصمدية بقوله والمبرد ان كان كالخليل فكالخليل والا فكيونس فراجع شرحنا على الصمدية . ويجوز في الضمير المتصل بتابع المنادى - الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطباً ، ويجوز الغيبة نظرا الى ان الاسم الظاهر به الغيبة كما قاله علماء المعاني ، فيجوز ان يقال : (يا قوم كآم) ويجوز ان يقال يا قوم كلکم وكذا بقية الضمائر الراجعة الى المنادى .

(وأيها) في تركيب هذا البيت خلاف بينهم ، فعند الشارح أيها (مبتدأ اول) ، (ومصحوب ال) مرفوع (مبتدأ ثان) ، وقال غيره : الأرجح ان يكون مصحوب ال منصوباً على انه مفعول مقدم يلزم (وبعد حال لمصحوب ال عند الجميع) اي : (بعد أيها) وصفة ايضاً حال لمصحوب ال اي : (حال كونه) اي : مصحوب ال (صفة لها) اي : لأي (يلزم وهو الخبر) للمبتدأ الثاني اعني : مصحوب ال على رأي الشارح ، والجملة خبر للمبتدأ الاول وعامل ناصب لمصحوب ال على رأي غيره وخبر للمبتدأ اعني أيها ، وحاصل معنى البيت انه : اذا كان المنادى لفظة (اي) : سواء كان مع هاء التنبيه او بدونها - يجب ان توصف بما فيه « ال » (لأنها) اي : اي (مبهم) فحتاج الى صلة ترفع ابهامها ، (فلا تستعمل) كل واحد من اقسام اي : سواء كانت في النداء ام (لا بغير صلة) بالمعنى الاعم اي مطلق ما تكون رافعة لابهامها (الا في) الشرط (والجزاء) اي الا اي الشرطية (والاستفهام) لجواز حذف صلتها اعني المضاف اليه المبين لهما فانه يحذف من كل واحد منهما نحو (ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی) اي : اي اسم ، ونحو (اي جانتك) (فلما لم توصل) اي : فلما لم يؤت لها بصلة مبينة لها في باب النداء (الزم الصفة) المقترنة بال (لتبينها وهي) اي : الصفة المقترنة بال (معربة بالرفع) فقط كما اشرنا اليه آنفاً ولا يجوز نصبه (لدى ذي المعرفة) وان كانت صفة ، وحقها جواز الوجهين ، الرفع والنصب كما تقدم آنفاً في قوله :

وما سواء ارفع او انصب واجملا كاستعمل نسقا وهدلا

وانما التزموا رفعه لما تقدم من انه هو المقصود بالنداء ^١فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المنادى حقيقة لان في كل مخالفة للقواعد اشارة الى نكته والنكته هنا الدلالة المذكورة فهذه الصفة بمنزلة المستثنى عن قوله : « وما سواه ارفع ٠٠٠ » الخ (نحو يا ايها الانسان انك كادح) فلا يجوز في « الانسان » الا الرفع (ولقد تزايد فيها) أي : في اي (التاء للمؤنث نحو يا ايها النفس المطمئنة) .

(ووصف « اي » باسم الاشارة) الموصوف بذى اللام (نحو يا ايهاذا الرجل أو) بالموصول نحو يا ايها الذي (نزل عليه الذكر (ورد) في كلام الفصحاء (فقبل ، ومنه (الا ايهاذا الباخع الوجد نفسه) ومنه ايضا (يا ايها الذي نزل عليه الذكر) كما اشارة الية الناظم (ووصف أي بسوى هذا الذي) ذكر من المعرف باللام واسم الاشارة والموصول (يرد على قائله ولا يقبل منه) فلا يقال : يا ايها الاعشى ، ولا يا ايها المدينة ، وكذلك لا يقال : يا ايها الفضل ، ويا ايها الحارث لان اللام فيها ليست للتعريف اذ هي في الاولين للمغلبة وفي الآخرين للمح ماعنه نقل كما تقدم في باب العلم .

(وذو اشارة) اي : اسم الاشارة (كما في لزوم الصفة المرفوعة لها) حاصل الكلام ان اسم الاشارة مثل « أي » في وجوب توصيفها بمصحوب ال ، وفي لزوم الرفع في صفتها (ان كان تركها اي) ترك (الصفة يفيت المعرفة) بان كان المقصود بالنداء هو الصفة المعرفة بال وانما أتى باسم الاشارة للفصل بين حرف النداء وال (وان لم يكن) كذلك بان كان المقصود بالنداء نفس اسم الاشارة والمعرف اتي صفة

للتوضيح ونحوه فحينئذ (جاز النصب ، وهو) اي ؛ اسم الاشارة (لا يوصف الا بما فيه ال) وهذا الحكم لا يختص بكونه منادى بل في غيره ايضا كذلك .

(وفي نحو ياسعد سعد الاوس) ، وكذا في نحو (يا زيد زيد اليعملات الذبل و) كذلك في نحو يا يتم تيم عدى (و) الحاصل انه (كلما كرر فيه اسم مضاف في النداء ينتصب ثان) أي ينتصب الاسم الثاني (لانه) اما تابع لمضاف او تابع (مضاف) ، وايا ما كان لا يجوز فيه الاالنصب ، ويظهر وجه التردد من بيان قوله (وضم) بناء (وافتح) اعرابا (اولا) أي الاسم الاول (تصب ، اما الضم لانه) أي الاسم الاول منادى (مفرد معرفة) اذ هو لم يضاف الى شيء كما هو الظاهر (وأما النصب) فلانه اي الاول (مضاف الى ما بعد الثاني وهو) أي الثاني (تأكيد) لفظي للاول (عند سيويه) واستاذه الخليل وعلى قولهما يبني الوجه الاول من التردد المتقدم في الثاني (وقال المبرد) ان الاول مضاف (الى) مضاف اليه (محذوف) بقرينة المضاف اليه المذكور للثاني وعلى قوله يبني الوجه الثاني من التردد (و) قال (الفراء) ان كليهما مضاف الى (ما بعد الثاني) وعلى قوله يبني كلا الوجهين من التردد المذكور فتأمل .

(فصل في المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

لا يذكر في هذا الفصل الا ما ذكر في الفصل الذي تقدم في آخر

باب الاضافه عند قرله :

اخر ما اضيف للياء اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقد ا
فهو من اوضح اقسام التكرار ، اللهم الا ان يجعل من قبيل ذكر
الخاص بعد العام حيث كان الكلام هناك في مطلق المضاف الى ياء المتكلم
سواء كان المضاف منادى ام لا بخلافه هيئنا فانه فيما كان المضاف
منادى ، او يجعل الفارق بين الفصلين ما اشار بقوله (وفيه) أي في
هذا الفصل يذكر أحكام المنادى (المضاف الى المضاف اليها) أي ياء
المتكلم ومع ذلك كله الفصل المتقدم او في بتأية احكام المضاف
الى ياء المتكلم فراجع حتى تعرف بعض ما لم نذكره هنا .
(واجعل منادى صح) عند النحاة حقيقة بأن لا يكون آخره حرف
علة وان كان اوله او وسطه حرف علة ، او صح عندهم حكما بأن
كان جاريا مجرى الصحيح وهو ما كان في آخره واو او ياء ما قبلها
ساكن نحو دار وظي . وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح لما تقدم في
الفصل المتقدم من ان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة
لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر
فكذلك لا يثقل الحركة عليها بعد السكون ، فما صح عندهم حقيقة
(كغلام) وما صح عندهم حكما نحو (ظي ان بكسر الهزة) لانها
شرطية (يضاف لياء) المتكلم اجعل المنادى مع الياء (على وجه من اوجه
خمسة) ذكرناها في الفصل المتقدم مستوفاة مع ذكر ما يلزم بيانه
في كل واحد منها فنقول هنا على سبيل الاجمال (احسنها) أي احسن
وجوه الخمسة (ان تحذف) انت (الياء وتبقى الكسرة) التي قبل الياء

(للدلالة عليها) اي ؛ على الياء بعد الحذف (كعبد بكسر الدال) وعلل حذف الياء بانه اجرى ياء المتكلم وان كان كلمة مستقلة مجرى لام الفعل من الكلمة في الحذف نحو الياء من « يسر » من قوله تعالى ؛ والليل اذا يسر .

واعلم انه نقل في بعض الحواشي انه ذكر الشارح في شرح عقود الجمان ان بوزج السدوسي سئل الاخفش عن هذه الآية فقال ؛ لا اجيبك حتى تنام على بايي ليلة ففعل فقال ؛ ان عادة العرب انها اذا هدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، والليل لما كان لايسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال الله تعالى ؛ « وما كانت امك بغيا » والاصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف .

ونقل صاحب وسيلة الوسائل في شرح الرسائل في حاشية ملحقات الكتاب المذكور المسماة بحل العقول لعقد الفحول هذه الحكاية بنحو آخر وهذا نصه « حكى ان الاخفش سئل عن وجه سقوط اللام في قوله تعالى ؛ « والليل اذا يسر » فقال ؛ للسائل ؛ اخذ مني سنة حتى ابين وجهه فلما خدمه سنة قال ؛ لان الليل لايسرى بل يسرى فيه ، ويمكن توجيه كلامه بوجوه ؛

احدها ؛ ان نسبة السرى الى الليل مجاز لان الليل هو الزمان فهو ظرف يحدد مدة السرى لانه يسرى فلما وقع في الكلام المجاز في الاسناد ناسب ذلك المجاز في اللفظ بحذف اللام .

وثانيها ؛ ان الليل اذا كان لا يسرى فهو ساكن فظاهر السكون في الكلمة الذي هو بحذف اللام في الفعل الناقص ليدل على السكون الملحوظ في مفاد الكلام .

وثالثها : ما قيل من ان السرى يستعمل بحسب اللغة في السير في الليل خاصة ، وعن ابي زيد : السرى في اول الليل وآخره ووسطه وكان عادتهم انهم يسيرون بالليل فاذا بقي قدر ربع الليل اناخوا فحذف الحرف الآخر من يسر للاستراحة في التلطف كاستراحتهم في المشي) انتهى .

اعلم ان منشأ السؤال والاشكال في الآية ان (اذا) لا يعجزم بها الا في الضرورة كما سيأتي في فصل عوامل الجزم ولا ضرورة في كلام الله المجيد ، هذا كله مع الغفلة عن احكام الوقف والا فلا اشكال في الآية ابدا ، قال في مراح الارواح في الباب السادس : واذا ادخلت الجوازم تسقط الياء علامة للجزم ، ومن ثمة تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى : (والليل اذا يسر) . وقال في الحاشية على قوله اذا يسر : (اصله يسرى سقطت الياء سقوط الحركة له (أي للوقف) في الصحيح نحو يضرب انتهى .

قال ابن الحاجب والنظام في باب الوقف : (واثبات الواو والياء في نحو زيد يغزو ويرمي ، وحذفهما في نحو يغز ويرم اذا وقع ذلك في الفواصل وهو رؤوس الآي ومقاطع الكلام والقوافي ويختص با وآخر الابيات فصيح بخلاف وقوعه في اثناء الكلام فانه ليس بفصيح لأنه يغتفر في الفواصل والقوافي مالا يغتفر في غيرها لغرض التناسب ، وحذفهما فيهما في نحو لم تغزوا يارجال ولم ترمي يا امرئة وصنعوا في قوله :

لا يبعد الله اقواماً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع
قليل لأن الواو والياء في مثل هذه الصور - ضمير وحذف ذلك

مغل والاخلال بالكلام لأجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز ، فان تناسب اللفظ انما يراعي بعد توفية حظ المعنى . وهذا بخلاف واو زيد يغزو ، وياه القاضي اذا وقعتا في الفواصل والقوافي فانهما جزء كلمة في الآخر فاذا حذفنا كانت بقية الكلمة دالة عليها انتهى وقال الشارح في الاتقان في اقسام التنوين تنوين الفواصل الذي يسمى في غير القرآن الترنم بدلا من حرف الاطلاق ويكون في الاسم والفعل وخرج عليه الزحشري وغيره قواريرا والليل اذا يسر كلا سيكفرون بتنوين الثلاثة .

وانما اطيننا الكلام هنا وان كان المسألة خارجة عن الباب لأن فيه كثير فائدة لاولى الالباب فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : (ويليه) في الحسن (ان تثبتها) اي : الياء (ساكنة) اذا الاصل في المبني ان يسكن (نحو « عبدي » وان شئت فاقلب) الكسرة التي قبل الياء (فتحة) واقلب (الياء الفاء) لتحركها وانفتاح ما قبلها وبعد ذلك (احذفها) اي الالف المنقلبة لدلالة الفتحة عليها (نحو عبدي) بفتح الدال . (واحسن منه ان لا يحذف الالف) نحو « عبدا » ، وأحسن من هذا ثبوت الياء محرقة (بالفتح للتخفيف) نحو عبدي فتحصل من مجموع الكلام ان حذف الياء مع بقاء الكسرة احسن جميع الوجوه كما صرح به الشارح ، ثم ابقاء الياء ساكنة وابقائها مفتوحة في مرتبة واحدة من الحسن وذلك للاختلاف في اصل وضع ياء المتكلم فقيل : اصله السكون لأنها من المبنيات والاصل في المبني ان يسكن . وقيل ! اصله الفتح لأنه الاصل في بناء الموضوع على حرف لأنه اخف الحركات كما تقدم في باب المعرب والمبني ، وجمع

بين القولين بان الاسكان هو الاصل الاول لأنه اصل كل مبني والياء مبنية ، والفتح اصل ثان لما ذكر من انه اصل فيما يبني وهو على حرف واحد ثم الاحسن اثبات الالف وادون الكل في الرتبة حذف الياء بعد قلبها الفأ وابقاء الفتح للدلالة عليها فتدبر في الترتيب جيدا .
 (وزاد في شرح الكافية وجها سادسا وهو : الاكتفاء من الاضافة بنيتها) اي : بنية الاضافة فلا يكون لفظ الياء مقدرًا ، (وجعل المنادى مضمومًا بناء (كا) لمنادى (المفرد) المعرفة او النكرة المقصودة ، ولا يفعل ذلك الا فيما يكثر فيه استعماله في النداء (كا) لاب ، والام ، والرب ، (ومنه) قرأته بعضهم (رب السجن احب الى بضم رب) لأن الاكثر فيه ان لا يستعمل منادى الا مضافا الى الياء ، والاصل ياربي فحذفت الياء تخفيفًا وبني على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة ، وقال بعضهم هو نفسها لأن تعريفه حينئذ بالقصد لا بالاضافة لما تقدم آنفًا من انه ليس له مضاف اليه مقدر ، ولعل المشهور نظروا الى ذلك فجعلوا الرجوع خمسة لاسنة اذ على ذلك ليس المنادى مضافا الى الياء . ولا يذهب عليك ان في المسألة وجوها آخر تأتي في آخر الفصل لكنها مختصة بما كان المنادى لفظ الام او الاب (تنبيه) الى هنا كان الكلام فيما عقد له الفصل اعني المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، ومن هنا يشرع في المنادى المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم .

وكل من الفتح اي : فتح ما اضيف اليه المنادى والكسر كذلك (وحذف الياء اي : ياء المتكلم استمر فيما اذا نودي المضاف) الى المضاف (اليها) أي : الى لياء ، (و) لكن اذا (كان) المضاف

الى الياء خصوص (لفظ أم) ، (او لفظ عم نحو يا بن ام) بفتح الميم ، او كسرهما وحذف ياء المتكلم اذ اصلها ؛ يا بن امي ، ونحو يا بن (عم لا مفر) بفتح الميم وكسرهما وحذف الياء ايضاً اذ اصلها ؛ يا بن عمي ، (اما استمرار الكسرة ، فللدلالة على الياء) المحذوفة ، (واما) استمرار (الفتحة فللدلالة على الالف) المحذوفة (المنقلبة عنها . وقيل : لتكوين المنادى مع الام او العم تركيباً مزجياً فالفتحة على هذا فتحة بناء في كلا الجزئين كخمسة عشر فتأمل .

(وشذ اثبات الياء) في الضرورة نحو :

(يا بن امي ويا شقيق نفسي) انت خلقتني لدهر شديد

(وكذلك) شذ (اثبات الالف المنقلبة عنها) في الضرورة

(نحو) :

(يا ابنة عمال تلومي واهجمي) فليس يخلو عنك يوماً مضجعي

ويروي مصراع الاخير من هذا البيت بوجهين آخرين لا يهمنا ذكرهما .

(ولا تحذف) الياء (في غير ما ذكر) فلا يجوز حذفها من نحو

يا غلام اخي ومن نحو يا غلام ابي ، ومن نحو يا بن اخي ويا بن خالي

ويا بنت خالي و نحوها لقلة الاستعمال فلا موجب للتخفيف مع

بعد الياء عن المنادى ، والياء حينئذ اما ساكنة او مفقوحة لما سبق

أنفاً من الاختلاف في الاصل فيها .

(وفي النداء « ابع ، وامت » بناء التانيث) الدالة على تفخيم

ما تلحق به كالتاء في علامة ونسابة (عرض) في كلام الفصحاء اي :

ورد (واكسر التاء) عوضاً عن الكسر الذي كان يستحقه قبيل يساء

المتكلم وزال بتعويض التاء عنها اذ لا يكون قبل التانيث الامتوحا ،
وقد تقدم الوجه في ذلك في باب العلم عند قوله :
وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم احربا
(او افتح) التاء لأنها عوض من ياء المتكلم ، وقد تقدم ان
الاصل فيها الفتح فتحريك العوض بحركة المعوض انسب بالقياس .
وقيل لأن الاصل يا أبثا وليس بشيء اذ يلزم على هذا التقدير الجمع
بين العوض والمعوض او تعويض شيئين عن شيء واحد فتأمل فانه
دقيق وبالتأمل حقيق ، ويظهر وجه ما قلناه من قوله : ومن الياء التاء
عوض فلذا لا يجمع بينهما) ، ولا يذهب عليك ان هذه المسألة راجعة
الى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لا الى المنادى المضاف الى المضاف
الى ياء المتكلم فلا تغفل .

﴿ فصل في الاسماء اللازمة للنداء ﴾

(فلا تستعمل في غيره) اي : لا تقع مبتدأ ، ولا فاعلا ، ولا
مفعولا (في غير) النداء (الا في الضرورة ، و (قل) للرجل اي :
لنداء الرجل فيقال : يا فل بمعنى : يا رجل ، (و « فلة » للمرثة)
اي لنداء المرثة (بعض ما يخص بالنداء) فيقال : يا فلة بمعنى :
يا مرثة فهما كناية عن نكرة مقصودة ، او قيل انهما كناية عن علم
من يعقل فيا فل على هذا القول بمعنى : يا زيد مثلا ، ويا فلة بمعنى :

يا هند مثلاً ونحوهما من اعلام ذوي العقول ، ويظهر من بعضهم ان
 فل مخفف (فلان) ، وفلة مخفف (فلانة) . وقال بعضهم : ان
 اصل فل (فلي) كيد ويدي . وقال بعض آخر اصله (فلن) .
 (لؤمان بضم اللام وسكون الهمزة ، وملامان) بفتح الميم الاولى
 وكسر الهمزة (بمعنى كثير اللؤم) اي : لثيم الطبع ؛ البغيث ؛
 الدنياي الاصل ، و (نومان) بفتح النون وسكون الواو بمعنى كثير النوم
 (كذا) اي : هذه الالفاظ بهذه المعاني (يخص بالنداء) يعني ؛ لا
 تستعمل في غير النداء ، ولكن في اختصاص بعضها كلام يعرف بمراجعة
 كتب اللغة ، وكلها تستعمل في السب نظير ما يأتي لكنها سماع بخلافها
 (وكذا مكرمان) بضم الراء بمعنى الكريم الواسع الخلق يخص
 بالنداء ، (وذلك) ايضاً (سماع لا يطرد) ، لكنه ليس من الغاظ
 السب كما ظهر من معناه ، (واطرد وقيس في سب الانثى من النساء
) استعمال اسماء في النداء على وزن « فعال » نحو يا خياث (معدولة
 عن خبيثة مبنية على الكسر معناه ؛ الرديئة الماكرة ، (ويا الكاع)
 كذلك ومعناه ؛ اللثيمة .

(والامر) اي : فعل الامر (هكذا اي) ؛ اذا كان (على وزن
 فعال) فهو حينئذ (مطرد مقيس) لكن بشرط ان يكون مشتقاً (من
 الفعل الثلاثي) المجرد (التام المتصرف كـ « نزال ») بمعنى انزل ،
 و (ضراب) بمعنى اضرب . و (قتال) بمعنى اقتتل ، واما المفعل
 الرباعي فياتفقوا على انه لم يأت منه الا نادراً ، وسيأتي لهذه المسألة
 زيادة توضيح في باب اسماء الافعال ، وذكره ههنا لمجرد المناسبة .
 (وشاع في سب الذكور) من الرجال (استعمال اسماء في النداء

على وزن « فعل » بضم الفاء وفتح العين (مبالغة فاعل في باب النداء (نحو يا فسق) مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة ، وكذلك ما تقدم اعني : خباث ولكاع (ويا غدر) مبالغة غادر كما ان غدار مبالغة غادرة ، والغدر : الخيانة ونقض العهد ، ولا تنس هذا اي : وزن فعل لأنه سماع خلافا لابن عصفور فإنه قال به قياساً .

(وجر في الشعر « فل » اضطرارا في قوله :

تضل منه ابلي يا لهوجل في لجة امسك فلانا عن فل

فاستعمل فل في غير النداء وجر بـ (عن) للضرورة الشعرية والافكان من حقه ان لا يقع الا منادى (كما رخم مالميس بمنادى لذلك) اي : الاضطرار للضرورة كما سيأتي في آخر فصل الترخيم في قوله :

ولا اضطرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحو احمدا

(اذ اختصاص هذه الاسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به) .

فصل في الاستغاثة

(اذا استغيت اسم منادى ليخلص) المنادي بالكسر (من شدة او يعين) المنادى (على دفع مشقة خفض المنادى) بفتح الدال (حينئذ) اعراباً (باللام الجارة ومعناه الاختصاص ، دخلت على

المستغاث به دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ويجب ان يكون حرف النداء فيه (يا) لأنها أم الباب ، ويجب ان يكون (اللام مفتوحاً) لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر معه يكون مفتوحاً . وقيل تفتح اللام (فرقا بين المستغاث به والمستغاث من اجله كـ « يا للمرتضى ») فانه لو لم يفتح اللام لم يعلم ان المرتضى مستغاث به او مستغاث من اجله ، ولم يعكس الامر بان يفتح اللام في المستغاث من اجله وبكسر في المستغاث به لان المستغاث به كما تقدم أنفا واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح اللام معا نحو لك بخلاف المستغاث من اجله لعدم وقوعه موقع الضمير .

(وافتح اللام ايضاً مع المستغاث) به (المعطوف على مثله) لكن لا مطلقاً (بل ان كررت) في المعطوف (يا نحو) :

(يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازدياد)

فتفتح اللام في (لامثال) وهو مستغاث به عطف على مثله وهو (لقومي) وكرر فيه الياء ، (وفي سوى ذلك وهو المستغاث من اجله) والمستغاث به (المعطوف) على مثله (بدون ياء بالكسر اثتيا اللام ، مثال المستغاث من اجله (نحو) قوله :

تكفني الوشاة فازعجوني فيا للناس للواشي المطاع

الشاهد في لام (اللواشي) حيث كسر في المستغاث من اجله لانه لم يقع موقع الضمير لانه ليس منادى ، ومثال المستغاث به المعطوف على مثله بدون ياء نحو قوله :

يبكيك ناء بعيد الدار مغرب (يا للكحول وللشبان للعجب)

الشاهد في لام (للشبان) حيث كسر لأن الشبان مستغاث به معطوف على مثله بدون ياء لأن الفرق بينه وبين المستغاث من اجله حاصل بالعطف على مثله .

وانما اعرب المستغاث به بعد دخول لام الاستغاثة به مع كونه منادى مفردا معرفة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فعارضت الشباهة فاعرب المنادى المستغاث به على ما هو الاصل في الاسماء .

(ولام ما استغيت) به (عاقبت الف) يعني تحذف اللام من المستغاث به ويعوض عنها الف (تلي آخره) اي : آخر المستغاث به ، ومن ثم (اذا وجدت) الالف (فقدت اللام) لتلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (نحو) قوله :

(يا يزيدا لامل نيل عز) وغنى بعد فاقة وهوان

فـ « يزيدا » مستغاث به والالف عوض عن اللام ، و (لامل) بكسر اللام مستغاث له ، وكذلك اذا (و) جدت (اللام فقدت هي) اي الالف (كما تقدم) في الامثلة السابقة .

(وقد لا يوجد ان) اي ؛ وقد يخلو المستغاث به من الالف واللام (نحو) قوله :

(الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب

والشاهد في (يا قوم) حيث لا يوجد فيه الالف ولا اللام وأصله يا قومي .

(ومثله اي ؛ مثل المستغاث به في جميع احواله) : من فتح اللام وجره وكونه معربا وتعاقب الالف اللام وخلوه منهما (اسم

ذو تعجب الف نحو يا للعجب) وهذا كما اشار اليه الشارح في الحقيقة مستغاث به فكان المتعجب اعني ! المتكلم يستغيث بالعجب فيدعوه (اي) : يقول له : (يا عجب احضر فهذا وقتك ، وأمثلة بقية الاحوال واضحة .

فصل في الندبة

(وهي كما قال المصنف في شرح الكافية : اعلان) المتكلم الذي هو (المتفجع) فيظهر حزنه وقلة صبره (باسم من فقد له موت او لغيبة) نحو وا أماء ، او باسم ما وجد له نحو وامصيبتاه .
جميع (ما ثبت للمنادى من الاحكام المتقدمة اجعل لمندوب) لانه ايضا منادى (فضمه) لفظاً او تقديراً (ان كان مفرداً) معرفة او نكرة مقصودة على قول (وانصبه ان كان مضافاً) او شبهه او نكرة على قول ، وان كنت شاعراً وقلت شعراً ووقع فيه المندوب (واضطرت الى تنوينه جاز نصبه وضمه ، (ومنه) اي من المندوب الذي اضطرت الشاعر الى تنوينه قول الشاعر .

(وافقعسا واين مني فقعس) و ايلي ياخذها كروس

والشاهد في « فقعسا » وهو اسم رجل مات فتدبه الشاعر لكنه اضطرت الى تنوينه فنونه بالنصب ، وأما التنوين بالضم فلا يحتاج الى شاهد لظهوره لانه الاصل في كل منادى .

(وما فكر لم يندب لانه لا يعذر النادب له) لان الندبة امر سيء

للسامعين قبيح عندهم فلا بد من ان يكون المندوب معرفة حتى يطلع
علي عظمة المصاب بشدة فلا يقال وارجله لانه لم يشتهر بهذا اللفظ
مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليصدر النادب بالندبة
عليه خلافا لبعضهم حيث ادعى انه جاء في كلامهم وارجله ورده بعضهم
بأنه ان صح الادعاء فهو نادر هذا في المندوب لفقده او لموته واما ما
يندب لوجوده فيجوز ان تقول وامصيبته وان كانت المصيبة غير
معلومة .

وكذلك لم يندب (ما ابهم ك أي) فلا يقال ؛ واياه (واسم
الجنس المفرد) أي : الذي يدل على فرد غير معين من الجنس فلا يقال
واتمرتاه ، واما اذا أريد منه نفس الماهية والحقيقة فحينئذ يجوز ان يندب
لانه غير مبهم فيصح ان يقال : واتمراه (واسم الاشارة) فلا يقال واهذاه
والوجه في جميع ذلك ما تقدم انفا في النكرة .

(ولكن يندب الموصول الذي) ليس فيه لام التعريف بالذي
(اشتهر) : اي بصلته التي اشتهر بها (شهرة تزيل ابهامه كبشر زمزم بلي)
اي يقع بعد (وامن حفر) اي : كقولك (وامن حفر بشر زمزماه
فانه) من المعلوم ان من حفر بشر زمزم هو عبد المطلب عليه السلام فهو
(بمنزلة واعبد المطلباه) .

(ومنتهى المندوب أي : آخره صله بالالف) اطالة للصوت (بعد
(فتحة) بناء لاقتضاء الالف فتح ما قبلها (نحو) .

حملت امرا عظيما فاصطبرت له (وقبت فيه بامر الله واعمرا)
(واجاز يونس وصلها) اي : الالف (بآخر الصفة نحو وازيد
الظريفا) ونقل عن بعضهم انه قال ؛ لا خلاف في جواز الحاق (الالف

باخر الصفة) اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراء ، واما اذا كانت غير ابن ففيها خلاف بين الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع ان قلت انما لحقت الالف في المثال آخر المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة قلت المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ؛ واما البدل والتوكيد والبيان وعطف النسق فنسب الى الخليل وسيبويه منع اللاحق في الاوسطين ، واختار بعضهم اللاحق في الاول والاخير .

(مثلوها اي ؛ الذي قبل هذه الالف وهو آخر المندوب ان كان مثلها اي الفاء حذف) دفعا لالتقاء الساكنين ، حاصله ؛ انه يحذف لاجل الحاق هذه الالف ما قبلها اي آخر المندوب ان كان الفاء (نحو واموساه) واجاز جماعة قلب الالف آخر المندوب ياء فيقال حيثنذ واموسياه . (كذاك حذف تنوين الذي به كمل المندوب من صلة) اذا كان المندوب موصولا (نحو وامن نصر محمداه) يحذف تنوين « محمد » (او غيرها) اي ؛ غير صلة (كمضاف اليه) اذا كان المندوب مضافا (وعجز مركب) اذا كان المندوب مركبا مثال المضاف اليه (نحو واغلام زيداه) يحذف تنوين « زيد » ومثال عجز المركب (وامعد يكرباه) يحذف تنوين « كرب » واذا فعلت ما قرر (نلت الامل) . واجاز جماعة اثبات التنوين فيقال ؛ واغلام زيدناه بفتح الدال ابقاء للالف . وجوز بعضهم كسر الدال وقلب الف الندية ياء فيقال ؛ واغلام زيد نية ، اجاز بعض آخر كسرها مع حذف التنوين وقلب الف الندية ياء فيقال واغلام زيدية .

(والشكل الذي في اخر المندوب) اي ؛ الحركة التي في اخر المندوب (حتما اوله) اي ؛ اوقع انت بعده (حرفا مجانسا له) اي ؛ للشكل ؛

(بان تلقب الالف) التي للندبة (ياء) فيبقى آخر المندوب على كسبه
 (او) بان تقلب الف الندبة (واوا) فيبقى آخر المندوب على ضمة (ان
 يكن الفتح) في آخر المندوب لاجل الالف (والالف لو بقيا) على
 حالهما (يوهم لابساً) حاصله انه : اذا خيف لبس المندوت بغيره بسبب
 فتح آخر المندوب لاجل الف الندبة تقلب الالف حرفاً مجانساً لحركة
 آخر المندوب حتى لا يلتبس بغيره (نحو و غلامكي) بقلب الف الندبة
 ياء اذا كان الغلام (المخاطبة ، ونحو و غلامهو) بقلب الالف واو اذا
 كان الغلام للمذكر اي (للغائب) المفرد ونحو (واغلامكموا) بقلب الالف واو
 اذا كان الغلام (للجمع) المذكر (لانك لو لم تفعل) ما ذكر من
 القلب (وابقيت الالف لاوهم) في المثال الاول (الاضافة الى كاف الخطاب
 للمذكر المخاطب ، اذ لوقيل : واغلامكما لالتبس ندبة غلام المخاطبة
 وهو المراد بندبة غلام المخاطب (و) لاوهم في المثال الثاني الاضافة
 الى (هاء الغيبة) الذي هو للمؤنث الغائبة ، اذ لوقيل : واغلامها لالتبس
 ندبة غلام المذكر الغائب وهو المقصود بندبة غلام المؤنث الغائبة ، ولا
 وهم في المثال الثالث الاضافة الى ضمير المثني ، اذ لوقيل : واغلامكما لا
 لتبس ندبة غلام جمع المذكر المخاطب وهو المراد بندبة غلام تثنية
 المذكر المخاطب

(وواقفا) اي : في حالة الوقف على المنادى (زد هاء سكت) بعد
 احرف المد الثلاثة توصيلاً الى زيادة تطويل الصوت المطلوب في الندبة
 وبيانا لاحرف المد الثلاثة (ان ترد) زيادة التطويل والبيان (ولا
 تزدها في) حالة (الوصل . وشد) زيادة هاء السكت في حالة الوصل
 في قوله :

(الايا عمرو عمرو اه وعمر بن الزبير اه)
 الشاهد في (عمرواه) حيث زيدت فيه الهاء للسكت في حالة
 الوصل للضرورة ، (وان تشاء فالمد) اي ؛ كل واحد من الالف
 والياء والواو (كاف في) حالة (الوقف والهاء) للسكت
 (لا تزده) .

(وقائل) في الندبة (اذا ندب المضاف الى الياء ؛ واعبديا)
 بفتح ما قبل الياء والفاء الندبة (وواعبدا) بحذف الياء (من) في
 النظم (فاعل قائل) فيه (اي ؛ يقول ذلك) الوجهين النادب
 (الذي في) وقت (النداء الياء ذا سكوت ابدي اي ؛ اظهر) ،
 حاصله ، انه ؛ اذا كان النادب من يسكن الياء في وقت النداء فهو
 قائل في وقت الندبة بالوجهين المذكورين ، ومن كان من (يأتي بها)
 اي ؛ بالياء في وقت الندبة (يقول ؛ واعبديا) بزيادة الالف (فقط)
 ولا يندب بوجه آخر ، (ومن فعل) في وقت النداء (غير ذلك)
 من الوجوه الباقية من الوجوه الخمسة المذكورة في فصل مناي
 المضاف الى ياء المتكلم فهو في وقت الندبة (يقول ؛ واعبدا) بحذف
 الياء (فقط) .

(تنمة)

اذا ندب المضاف الى مضاف الى الياء (كواغلام ابني) — (لزمت
 الياء) ولم يجر حذفها (لان المضاف اليها) وهو « ابن » (غير
 مندوب) ، ولا يذهب عليك ان ظاهر كلام الشارح يشمل ما اذا كان

المندوب لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافا الى الياء وفيه تأمل يظهر وجهه مما تقدم في فصل المنادى المضاف الى المضاف الى الياء في قوله :

والفتح والكسر وحذف الياء استمر في يا بن ام يا بن عم لا مفر

فصل في الترخيم

(وهو) في اللغة التلين والتسهيل يقال : رخم الكلام ككرم ونصر اي لان وسهل ورخمت الجارية اي : صارت سهلة المنطق ، ومنه الترخيم في الاسماء لانه لتسهيل النطق ، وفي الاصطلاح (حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص) يبينه علماء النحو في موارده ، وموارده اربعة :

الاول : ترخيم الجمع كما يأتي في باب جمع التكسير عند قوله :

من غير ما مضى ومن خماسي جرد الآخر أنف بالقياس

الثاني : ترخيم التصغير كما يأتي في باب عند قوله :

وما به لمتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل

والثالث ، والرابع : ترخيم النداء والضرورة المعقود لهما هذا

الفصل .

(ترخيما اي : لاجل الترخيم) لالعة اخرى كالاغلال ونحوه

(احذف اخر المنادى) ، وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير ، ومن

هذا يعلم ان التعريف لا يشمل ترخيم الجمع والتصغير لانه فيهما لا يختص بحذف الآخر فتأمل . (ك « ياسعا » فيمن دعا سعادي ، وجوزنه) اي ؛ الترخيم (مطلقاً في كل ما أنت بالهاء ؛ علما كان) نحو يا فاطم (ام لا) بل كان نكرة نحو يا جار في جارية ؛ سواء كانت مقصودة ام لا (زائداً على ثلاثة) كما مثلنا (ام لا) بل كان على ثلاثة او اقل ، وعلل ذلك بأن وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً من ثلاثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأسها .

(والذي رخم بحذفها) اي ؛ بحذف تاء التانيث (وفره بصد اي ؛ بعد حذف التاء) فلا تحذف منه شيئاً آخر ، فقل في عقنباة ؛ يا عقنبا) بحذف التاء فقط .

(واحظلا اي ؛ امشع ترخيم ما) اي ؛ منادى (من هذه الهاء قد خلا الا) اذا كان جامعاً للشروط المذكورة في قوله ؛ (الرباعي فما فوق العلم ، دون تركيب اضافة ، واسناد متم) . وحاصله ؛ ان المنادى الحالي من تاء التانيث لا يجوز ترخيمه الا بثلاثة شروط ؛ الاول ؛ ان يكون رباعياً فما فوق لثلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة .

الثاني ؛ ان يكون علماً لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقى منه الترخيم دليل على ما حذف منه .

الثالث ؟ ان لا يكون مركباً تركيب اضافة وتركيب اسناد اي !
 جملة ، فما اجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة (فاجز ترخيمه) سواء لم
 يكن مركباً اصلاً (نحو جعفر) فرخمه في النداء (و) قل « يا جعفر »
 او يكون مركباً ؛ سواء كان صوتياً نحو (سيويوه) او غيره نحو (معد
 يكر) وسيأتي بيان ترخيمهما (بخلاف الثلاثي كعمر) لانه يلزم
 من ترخيمه نقص الاسم عن اقل ابنية الاسم المعرب ، وبخلاف (غير
 العلم كعلم) لانه لقلة استعماله لا يحتاج الى التخفيف بالترخيم مع
 انه لعدم شهرته لا يكون فيما بقي منه بعد الترخيم دليل على ما حذف
 منه (و) بخلاف (المضاف) وشبهه (كغلام زيد) وطالعا جبلا اذ
 لا يمكن الحذف من اخر المضاف اليه وشبهه لانه ليس اخر اجزاء المنادى
 نظرا الى المعنى لأن المضاف لا يظهر ولا يعرف الا بالمضاف اليه ، ولا
 يمكن الحذف من اخر المضاف اليه واشبهه لانه ليس من اخر اجزائه
 نظرا الى اللفظ ، ولذلك بدخل الاعراب على الجزء الاول فامتنع الترخيم
 فيهما بالكلية ، ولا يذهب عليك ان هذا التعليل انما يجري فيما لم
 يكن المركب الاضافي علما واما اذا كان علما ففي جريانه فيه تأمل
 (و) بخلاف (المسند) لى : بخلاف ما اذا كان المنادى في الاصل
 جملة فعلية « نحو تأبط شرا » او اسمية نحو « زيد منطلق » لأن
 الجملة كما تقدم في باب العلم محكية بحالها لا تغير ، ولكن « سيأتي نقل
 ترخيم هذا » عن قريب .

(ومع حذفك) الحرف (الآخر من) المنادى للترخيم (احذف)
 ايضا الحرف (الذي تلاه) الحرف الآخر لكن لا مطلقا بل بشروط

خمس :

الاول : ما ذكره بقوله (ان زيد) أي : يكون الطرف الذي قبل الآخر زائدا لا أصليا : سواء كان حرف الآخر ايضا زائدا كعثمان ام لا كمنصور ومسكين .

الثاني : ما ذكره بقوله (وكان لنا) اي : يكون ما قبل الآخر من احرف اللين وهي : الالف ، والواو ، والياء : سواء كانت ساكنة او متحركة ، وهذا الاطلاق مستفاد من قوله (ساكنا) بناء على كونه قييدا تخصيصا لأن الاصل في التيد التخصيص ، ولكنه خلاف ما عليه القوم اذ المصطلح عندهم ان هذه الحروف الثلاثة ان كانت متحركة لاتسمى حروف اللين ، وانما تسمى حروف اللين اذا كانت ساكنة لما فيها حينئذ من اللين لا تساع مخرجها وخروجها من الفم في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ ان كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الالف مفتوحا والواو مضموما والياء مكسورا تسمى « حروف المد » أيضا لامدادها مع اللين والا تسمى حروف اللين لا المد لانتفاءه فيها حينئذ ، هذا في الواو والياء ، واما الالف فتكون حرف مد أبدا ، وتسمى الثلاثة « حروف العلة » مطلقا : سواء كانت متحركة او ساكنة والواو والياء تارة تكونان حرفي علة فقط ، وتارة تكونان حرفي لين أيضا ، وتارة حرفي مد أيضا ، فحروف العلة اعم ، وحروف اللين اعم من حروف المد ، هذا هو المصطلح المعروف عندهم ، ولكن قد يتسامح ويطلق عليها حروف المد واللين مطلقا : سواء كانت مقترنة ام ساكنة وسواء كان حركات ما قبلها من جنسها ام لا ، ولعل المصنف جرى على هذا التسامح ان لم يكن مراده من قوله ساكنا التوضيح فتأمل قال القوشجي في بحث المسموعات من التجريد الحروف اما مصوته وهي حروف

المد واللين وهي الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فان الضم مجانس للواو والفتح للالف والكسر للياء واما صامتة وهي ما سوى الحروف المذكورة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فانها لا تكون الا ساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت فالالف لا يكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركا مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق اسم الالف على الهمزة بالاشتراك اللفظي واما الواو والياء فكل واحدة منهما قد يكون مصوتا كما عرفت وقد يكون صامتا بان يكون متحركا او ساكنا ليس حركة ما قبله من جنسه انتهى ولكن قوله متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها ليس اطلاقه كما ينبغي فتأمل .

الثالث : ان يكون ما قبل الآخر ساكنا لا متحركا .

الرابع . ان يكون ذلك اللين الساكن (مكملا اربعة فصاعدا) لثلا يلزم من حذف حرفين منه كونه اقل من ابنية اسم المعرب من غير علة موجبة .

الخامس : ان يكون (قبله حركة من جنسه) سواء كانت الحركة لنظا (نحو ياعثم ويامنص ويامسك في عثمان ومنصور ومسكين) أم كانت الحركة تقديرا نحو مصطفون ومصطفىين علمين (بخلاف نحو مختار) لاصالة الالف لانها منتقلة عن ياء اصلية ، والمنقلب عن أصل اصل فلا يحذف منه في الترخيم الا الراء فقط ، وبخلاف نحو مضطر اذا كان علما ، وبخلاف نحو (هبيخ) على وزن سفرجل اذا كان علما لأن ما قبل الآخر وهو الياء الثانية وان كان ليئا لكنه ليس بساكن فلا يحذف منه إلا الخاء فقط (و) بخلاف

نحو (سعيد)

اذ حرف اللين فيه ليس مكملا أربعة فصاعدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة فلا يحذف منه الا الدال فقط (و) بخلاف نحو (فرعون و غرنيق) لعدم مجانسة الحركة قبل اللين له فلا يحذف الا النون من الاول والتاقف من الثاني (و) لكن (الخلف ثابت في حذف واو) فرعون (ويا) غرنيق ونحوهما بما (ليس قبلهما حركة من جنسهما بل بهما فتح قفى فاجازه) أي : الحذف (الهراء والجرمي لعدم اشتراطهما ما ذكرناه) من المجانسة فيجوز عندهما ان يتمال : يافرع وياغرن لبقائهما بعد الحذف على ثلاثة احرف (ومنعه) اي : الحذف (غيرهما) فيقال على قول غيرهما ! يافرعو وياغرن ي بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء كما ذكرنا انفا .

وقد علم من مطاوي ما ذكرنا في بيان شرائط حذف حرف اللين مع الحرف الآخر ان المنادى الجامع للشرائط الخمسة المذكورة قسمان قسم يكون حرف الآخر فيه ! ايضا زائدا ، وقسم يكون حرف الآخر فيه اصليا فعلموا حذف الحرفين في القسم الاول بانه لما كان الحرفان في نحو « عثمان » في حكم الزائد الواحد في انهما زيد تامعا ، فكما زيدتا معا حذفتا معا .

وعلموا انقسم الثاني بانه لما حذف الحرف الأخير مع صحته واصالته فحذف حرف اللين الزائد لثلا يلزم المثل السائر « صلت على الاسد وبلت عن النقد » أي : حملت على الاسد وحاربتة وبلت أي : حصل لي بول من خوفي من النقد اي ! صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحذف العلة التي لا تكون في الغالب الا

امرا زائدا بصغار الغنم أى : كيف يصب لون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد ويدلون عن حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم .

(والمعجز) أى ؛ الجزء الاخير (احذف من مركب) لما تقدم في باب العلم من نزوله منزلة تاء التانيث فيحذف للترخيم ركما تحذف التاء لذلك (كقولك في معد يكرب وسيبويه وبغت النصر « يامعدى ، وياسبب ويابغت) بحذف المعجز من كل منها للترخيم .

(وقل ترخيم جملة اسنادية ، وذا) أى ؛ تجرم الجملة (عمرو وهو سيبويه نقل عن العرب) فانه قال من العرب من يرخمه (أى التركيب الاسنادي) فيقول في تأبط شرا ياتأبط هذا ، ولكن في النقل كلام ليس هنا محل ذكره فمن أراد الاطلاع عليه فليراجع شرح التصريح . (وان نويت بعد حذف) لفظ « حذف » في النظم (بالتثوين وما) في ما (حذف) مفعول نويت ، حاصله انك ان نويت بعد الحذف ما حذف وجعلت المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجمع اجزائه كما هو لغة أكثر العرب وتسمى لغة من ينتظر (فالباقي من) المنادى بعد الترخيم (استعمل بما فيه الف قبل الحذف فابق حركته) ضمة كانت او غيرهما وابق سكونه (ولا تعلمه ان كان حرف عله واجعله أى الباقي ان لم تنو محذوفا) وهو لغة الاقل وتسمى لغة من لا ينتظر فاجعل المرخم حينئذ (كما كان بالآخر وضعا تماما) حاصله انه يجمل الباقي بهد الحذف اسما براسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر المنادى في اصل الوضع (فاعله) ان كان حرف عله (واجر الحركات عليه ان كان حرفا صحيحا) (فقل على الاول) أى على لغة من ينتظر (في)

ثمود ، وعلاوة ، وكروان ؛ يا ثمويا (بقاء (الواو) الساكنة المتطرفة بعد ضمة من غير ابدال الواو ياء والعنمة كسرة وان يلزم في الظاهر كون الاسم على شكل لا نظير له في كلامهم كما تقدم في اوائل الكتاب انه ليس في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضم الا الاسماء الستة حالة الرفع ، لكنه في الحقيقة ليس كذلك اذ الواو ليست طرفاً في التقدير لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ، لاجل ذلك تسمى هذه اللغة لغة من ينتظر ، (ويا علاو ، ويا كرو بابقاء الواو المفتوحة) فيهما على حالها من غير ابدال لعين ما ذكر في ثمو من عدم كونها طرفاً في التقدير فهي في (علاو) واقعة قبل تاء التانيث ، وفي (كرو) واقعة قبل ساكن اعني الالف ، وشرط قلب حرف العلة حيث تحرك وانفتح ما قبله ان لا يكون بعدها تاء التانيث ولا ساكن فتدبر ، وقل (في جعفر ومنصور وحارث ؛ يا جعفر بالفتح ، ويا منص بالضم ، ويا حار بالكسر ، وقل ؛ يا ثمي على الثاني) اي ؛ على لغة من لا ينتظر (يياء مقلوبة عن الواو) ، وباببدال ضمة الميم كسرة ، كما يفعل ذلك في جمع دلو وهو (ادلو) على وزن الفعل (بضم العين) فتقلب الواو ياء وضمة اللام كسرة فيصير « ادلى » (بكسر اللام) ، ثم يعل اعلال (قاض) فيصير في الرفع ولجر « ادل » ، وذلك (لانه ليس لنا في الاسماء المعربة اسم) معرب (آخره واو قبلها ضمة غير الاسماء الستة) في حالة الرفع ، لا يقال ؛ ان المنادى مبني ، لان المنادى المتجدد بنائه كالمعرب في هذا الحكم وقل ؛ (يا كرا بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) لان الواو جعلت كأنها آخر الاسم في اصل الوضع فليس بعدها ساكن

فارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت ألفا كما في (عصا) . وقل : (يا علاء) بقلب الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في (كساء) لانه من كسوت فأبدلت الواو همزة لما ذكره وقل : (يا جعف ، ويا حار بضمهما) ضمة حادثة بناء اذ المنادى حينئذ يجعل كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم اصله ، وكذلك قل : (يا منصر) بضمه حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه الضمة يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها .

(والتزم الاول : وهو نية المحذوف) على لغة من ينتظر في ترخيم (ما فيه تاء التأنيث للفرق) بين المذكر والمؤنث (كـ « مسلمة » بضم الميم الاولى) فقل يا مسلم بفتح الميم الثانية على لغة من ينتظر ، ولا تضمها لئلا يلتبس بنداء مذكوره الذي لا ترخيم فيه .

(وجوز الوجهين) اي : نية المحذوف على لغة من ينتظر ، وعدمها على لغة من لا ينتظر (في ما ليس فيه التاء للفرق) بين المذكر والمؤنث (كـ « مسلمة » بفتح الميم الاولى) علم رجل فقل فيه يا مسلم بالفتح والضم على اللغتين اذ لا لبس في ذلك .

(ولاضطرار رخموا على اللغتين) اي : ينتظر ولا ينتظر (دون) (نداء) لكن لا مطلقاً بل (ما) اي : اسماً (للنداء يصلح) ؛ بان لا يكون مقترناً بـ « ال » (نحو احمد كتواه) :

لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر
الشاهد في (مال) اذ اصله : مالك فرخم للضرورة ، (بخلاف
مالا يصلح للنداء) بأن يكون مقترناً بـ (ال) لانه لا يصلح لمباشرة

حرف النداء ، (ومن ثم كان خطأ قول من جعل من ترخيم
الضرورة قوله) :

القاطنات البيت غير الريم (او ألفا مكة من ورق الحمى)
الشاهد في الحمى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الميم ، واصله
(الحمام) بتخفيف الميم فرخمه الشاعر خطأ بحذف الميم الثانية
فقلبت الالف ياء للقافية وابدلت فتحة الميم الاولى كسرة
وقيل حذف الالف وابدلت الميم ياء ثم ابدلت فتحة
الميم الاولى كسرة ، واحتمل بعضهم ان يكون حذف الالف
والميم الثانية للضرورة وكسرت الميم الاولى للقافية ثم اشبهت الكسرة
فتولدت منه الياء

(فصل في الاختصاص)

(الاختصاص) : في الاصطلاح تعيين من اريد من الضمير من بين
محتملاته وحصر الحكم الثابت للضمير فيه كقوله صلى الله عليه وآله
وسلم : (نحن معاشر الانبياء لا نورث) فانه لو لم يذكر (معاشر
الانبياء) بان يقال : نحن لا نورث لا يعلم المراد من (نحن) اذ
يحتمل ان يكون المراد منه العرب حتى يكون المراد ان العرب لا يورثون
ويحتمل ان يكون المراد منه قريش بمعنى ان قريشا لا يورثون ويحتمل
ان يكون المراد منه بنو هاشم حتى يكون المعنى ان بني هاشم لا يورثون

فلما قال (ص) : (معاشر الانبياء) عين وعلم ان مراده (ص) من (نحن) ليس المعاني المذكورة بل المراد ان : الانبياء لا يورثون ، والى ما ذكرنا يرجع ما ذكره بعضهم من ان : الاختصاص في الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف .

والغرض من (الاختصاص) والباعث عليه احد امور ثلاثة :
 الاول : الفخر نحو (علي ايها الجواد يعتمد الفقير) لان غرض المتكلم الافتخار بأنه هو الجواد ، وعليه لا على غيره يعتمد الفقير .
 الثاني : التواضع نحو (اني ايها العبد فقير الى عفو الله) لأن غرض المتكلم التواضع ، واطهار انه لا غيره عبد عاص مفتقر الى عفو الله ورحمته .

والثالث : زيادة بيان كقوله (ص) : (نحن معاشر الانبياء لا نورث) فان الغرض من معاشر الانبياء زيادة البيان حسب ما فصلنا في معناه الاصطلاحي فتأمل جيداً وأوضح من ذلك ما قاله التفتازاني في بحث الانشاء وهذا نصه قولنا ايها الرجل اصله لتخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي يختص من بين الرجال باحرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي يختص بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا افعل ايها الرجل ونحن فقراء ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفاً لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عماد

عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء اصلاً فكره التصريح بادائه فقوله ايها الرجل فأى مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف اي مختصاً من بين الرجال انتهى وسيأتي توضيح آخر عن قريب نقلًا عن الرضى .

والاسم الذي به يبين المراد من الضمير (كنداء) اي : كالمنادى (لفظاً) اي : من حيث الاحكام اللفظية حسب ما سيفصل ، (لكن يخالفه) اي يخالف الاسم الذي به يعين المراد المنادى في امور :
 الاول : انه يجيء دون (يا) اي : ليس معه حرف نداء لالفظاً ولا تقديراً كما تقدم في كلام التفتازاني فتأمل بخلاف المنادى فانه لا بد فيه من ان يكون معه حرف نداء : اما لفظاً واما تقديراً .
 والثاني : (انه يخالفه) في انه (لا يجيء في اول الكلام) بل في اثنايه او آخره كما يظهر من الامثلة المذكورة ، بخلاف المنادى فانه قد يجيء في اول الكلام .
 والثالث : انه يقل كونه علماً ، بخلاف المنادى فانه يكثر كونه علماً .

والرابع : انه اذا كان مفرداً معرفة غير (اي ، وأية) ينصب بالفتحة الاعرابية ، بخلاف المنادى فانه اذا كان مفرداً معرفة يبنى على الضمة ، (ثم ان كان ايها ، وايها استعمالاً كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصفان بمعرف بأل مرفوع كـ « ايها الفتى باثر (اي بعد) ارجوني ») ، ونحو (اللهم اغفر لنا ايها العصابة) قال الرضى في اثناء البحث عن لاسيما انه نقل ايها الرجل من باب النداء الى

باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع ابقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم اي ورفع الرجل انتهى .

والخامس : انه (قد يرى ذا) اي الاختصاص (دون اي تلوال فينصب ، وح يشترط تقدم اسم بمعناه عليه ، والغالب كونه) اي : الاسم المتقدم عليه (ضمير تكلم كمثله نحن العرب اسخى من بذل ، وقد يكون ضمير خطاب نحو بك الله نرجو الفضل) قال التفتازاني وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميمياً يكشف الضباب انتهى .

والسادس : انه اختلف في ضمته هل هي اعراب ، او بناء ، وفي النداء بناء بلا خلاف . قال بعض المحققين لا يخفى ان (ايا ، اية) اذا لم كان هناك نداء اصلا : لا لفظاً ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء : بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره وقد تقدم آنفاً تفصيله عن الرضى وقال بعض آخر ان ضمتهما اعراب على الخبرية او على الابتدائية .

والسابع : انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميراً بخلاف المنادى فانه يكون كذلك .

والثامن : ان (ايا) هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء .

والتاسع : ان صفة (ايا) هنا واجبة الرفع بلا خلاف ، وفي النداء

فيها خلاف ، فاجاز بعضهم نصبها .

العاشر : ان الكلام هنا خير ، وفي النداء انشاء .

الحادي عشر : ان العامل المحذوف هنا فعل (الاختصاص) ، وفي

النداء فعل (الدعاء) .

فصل في التحذير

(وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروه) ، ويقرب من هذا المعنى قول بعضهم : انه تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه وقريب من ذلك قول بعض آخر : انه تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه . (والاغراء وهو الزامه) اي المخاطب (المكوف) اي : التوجه والثبات (على ما يحمد الكوف عليه : من مواصلة ذوي القربى ، والمحافظة على العهود ، ونحو ذلك) ، وسيأتي مثالهما في آخر الفصل والمتحصل مما يأتي ان التحذير يكون بثلاثة اشياء :

الاول : (اياك) واخواته ، وبعبارة اخرى يذكر المحذر (بفتح الذال) .

الثاني : المحل المخوف عليه . مضافا الى ضمير المحذر (بفتح الذال) معطوفاً بعده المحذر منه على المخوف عليه .

الثالث : ذكر المحذر منه ، فأشار الى احكام القسم الاول بقوله : (اياك والشر ونحوه كاياكما واياكم وجميع فروع) نحو اياي واياه

وفروعهما (نصب محذر بكسر الدال) اي : المتكلم (بما) اي :
 بفعل (استتاره) اي : حذفه وتقديره (وجب) فايك في محل نصب
 بفعل محذوف وجوباً تقديره : احذر ، او بعد ، لو نوح ، او نحوها
 ويجب تقدير الفعل المحذوف بعد (اياك) لأنه ح لو قدر قبله لاتصل
 به فيقال احذرك فيلزم تعدى فعل المضمرة المتصلة الى ضميره المتصل ،
 وذلك لا يجوز الا في (افعال القلوب ، وفقد ، وعدم) لان تعلق
 فعل الفاعل في غير افعال القلوب وفقد وعدم غالباً يكون بغير الفاعل
 فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد لسبق الفهم الى المغايرة
 فيهما ولأن اصل الفاعل ان يكون مؤثراً واصل المفعول به ان يكون
 متأثراً والاصل في المؤثر ان يكون مغايراً للمتأثر فلا يقال : ضربتني ،
 ولا فرحت بي . وقد تقدم للمسألة توجيه اخر في باب الضمائر
 فراجع .

واورد في المقام بانه : كيف يلزم تعدى الفعل المضمرة المتصلة الى
 ضميره المتصل والقرض ان الفعل محذوف ، ومع حذفه يجب انفصال
 الضمير ، فلم يلزم تعدى فعل المضمرة المتصلة الى ضميره المتصل ، بل
 الى المنفصل بسبب الحذف ، وأجيب عن ذلك بان المراد اللزوم بحسب
 الاصل فتأمل .

وقيل الاصل : (احذر تلاقى نفسك والشر) ، ثم حذف
 (احذر) فصار تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف (تلاقى) وناب
 عنه نفس فانتصب فصار نفسك ، ثم حذف (النفس) وناب عنه
 الكاف الضمير فانفصل لتعذر اتصاله كما تقدم في باب الضمائر
 فصار (اياك) فعلى هذا التقدير لا يلزم تعدى المذكور فتأمل .

واختلف في اعراب المعطوف، ف قيل هو معطوف على اياك والتقدير: احذر نفسك ان تدنو من والشر ان يدنو منك، واعترض عليه بان: اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفاً والآخر مخوفاً منه. وقال بعض آخر: ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف تقديره: واحذر الشر فهو من قبيل عطف الجملة، والحق هو الاول اي: عطف الشر على نفسك من دون تقدير عامل آخر للشر كما تقدم بيانه قبل هذه المسألة فتأمل.

وانما وجب استتار العامل (لأن التحذير بـ «أيا») اكثر (من التحذير بغيره . فجعل بدلا من اللفظ بالفعل) ، حاصله : انه جعل التلغظ بـ «أيا» لأكثرية استعماله في التحذير من غيره بدلا من التلغظ بالفعل الناصب له . وقال بعض المحققين : انما وجب الحذف لضيق المقام عن ذكره ، هذا اذا عطف المحذر منه على أيا ، (ودون عطف) : بان يذكر المحذر منه بعد ايا بلا عطف (نحو اياك الاسد ذا الحكم المذكور : وهو النصب بلازم الاستتار لايا انسب ايضا) ، واختلف في هذه الصورة ، قال ابن الحاجب (ولا تقول اياك الاسد) لامتناع تقدير (من) : قال شارح كلامه : (وشذوذه مع غير ان وان ، ثم قال : فان قلت فليكن بتقدير العاطف (اي : فليكن في التقدير : اياك والاسد) ، قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما ، واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا » انتهى . ونقل عن ابن الناطم : (الجواز لان احذر ونحو يتعدى الى اثنين من غير واسطة نحو قوله

تعالى يحذركم الله نفسه) انتهى ، وأجاز بعضهم حذف العاطف ،
واستشهد بقوله تعالى (ولا على الذين إذا ما اتوك لتحملهم قلت) فقال
التقدير : (وقلت) .

وأشار الى القسم الثاني والثالث بقوله : (وما سواه اي : سوى
المحذر بـ « ايا » ستر فعله لن يلزما نحو « نفسك الشر » اي : جنب
وان شئت فظاهر) العامل وقل : (جنب نفسك الشر) ، فلا يجب
الحذف حينئذ (الا مع العطف فانه يلزم ايضا ستر فعله) لان العطف
كالبدل من التلغظ بالفعل (نحو ماز راسك والسيف) ، (ماز)
منادى مرخم اصله : يا مازن ، والشاهد في رأسك ، والتقدير : بعد
راسك من السيف والسيف من راسك ، او (التكرار) اي : تكرار
المحذر منه (فانه يلزم) ستر فعله (ايضا) لان التكرار بمنزلة
العطف في انه كالبدل من التلغظ بالعمل (كـ « الضيغم الضيغم » اي :
الاسد الاسد ياذا الساري) اي : احذر الضيغم ياذا الساري .

(والشايح في التحذير) كما فهم من تعريفه (ان يراد به
المخاطب ، وشذ بجيئه للمتكلم) . قيل انما امتنع ذلك لما يلزم عليه
من اتحاد المحذر منه والمحذر (نحو اياي وان يحذف احدكم
الارنب) ، هذا جزء كلام نسب الى الخليفة الثاني وتمامه (لتذك
لكم الاسل والرماح والسهم واياي وان يحذف احدكم الارنب)
وهو ضربه بالعصا ، (اي نحى عن حذف الارنب ونحوه عن حضرتي)
وحاصل معنى الكلام : ان التذكية لا يد فيه من ان يكون بالاسل
وهو السيف والسكين او الرمح والسهم لا بالعصا . ووقال بعضهم :
اصله : (اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب) فحذف

من كل جملة ما ذكر في الاخرى . وقال الاكثر : (اصله : اياي
 باعدوا عن حذف الارنب و باعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب .
 (وبجيبته) اي : التحذير (للغائب نحو) ما ورد من قول
 العرب في مقام النصيحة : اذا بلغ الرجل الستين ف (اياه و ايا
 الشواب اشذ) . و « الشواب » جمع شابة يعني من بلغ من العمر
 ستين سنة فلا يتزوج امرئة شابة لان في ذلك مفسد كثيرة ، ويروي
 (السوات) بالسين المهملة والانف الممدودة جمع سوءة فعلى هذا
 معناه من بلغ الستين لا يفعل سوءة . قيل والوجه في كونه اشذ
 حذف الفعل مع لام الامر اذ التقدير : فليحذر تلاقي نفسه وأنفس
 الشواب فحذف الفعل وفاعله ، ثم حذف تلاقي وانيب عنه النفس ،
 وناب عنه الضمير فأنتصب وانفصل وأبدل من انفس ايا فتأمل ،
 (وعن سبيل القصد) والاعتدال (من قاس على ذلك اتنبذ) اي
 خرج .

(تنبيه)

الى هنا كان الكلام في احكام التحذير ، فمن الآن يشرع في احكام
 الاغراء فلذا قال :

(وكمحذر بلا ايا اجعل مغري به في كل ما قد فصل) ، حاصله
 ان : حكم الاغراء حكم التحذير الذي يكون بغير ايا (فأوجب
 اضمار ناصبه) اي ناصب الاسم الذي هو مغري به (مع العطف
 نحو الاهل والولد) اي : راع الاهل والولد ، (و) مع (التكرار

وبدونه وقد يلحق في جمع الوجوه المذكورة الكاف ومنها ان ينون مع التبديل ، ومنها ايهان بهمزة ونون مفتوحتين او نون مكسورة .
قال بعضهم : ان « هيهات » مفتوحة التاء مفردة ، واصلها : هيبية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء ، واما اذا كسرت التاء فهي جمع مفتوحة التاء ، وكان القياس فيه ان يقال هيهيات كقوقيات في جمع قوقات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياه الذي في المثني والوقف عليها بالتاء ، واما اذا كان مضمومة التاء فحينئذ يحتمل الافراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، و (وشكان وسرعان) مثلي الفاء (بمعنى : سرع) وقرب مع الدلالة على التمجيد فمعناها في الحقيقة : ما اقرب وما اسرع ، و (بطان) بضم الباء وفتحها (بمعنى : بطيء) ضد اسرع ، والاولى ان يكتب (بطؤ) بشكل الواو لأن رسم الخط في الهزمة ان كانت في آخر الكلمة وما قبلها ضمة ان يكتب بالواو (نزر) اي جميع ما ذكر : بما كان بمعنى المضارع او الماضي قليل ، (وكذا) نزر (اسم) فعل (الامر من) الفعل (الرباعي كـ « قرقار » بمعنى : قرقر) بفتح القاف الاولى وكسر الثانية .

قال بعض المحققين : واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يأت منه الا حرفان (قرقار) اي : صوت ، والثاني (عرعار) اي : تلاعبوا بالعرعة وهي لعبة لهم .

(والفعل من اسمائه ما هو منقول من حرف جر) وبجروءه (وظرف) والقياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار

ومجرور (نحو عليك بمعنى : الزم) انه اسم فعل لان الجار والمجرور لم يكن في الاصل اسما ، بخلاف صه ورويد ونحوهما فانها في الاصل اسماء ، لكنهم سموه اسما طردا للباب فتأمل ، (وهكذا دونك) المنقول من الظرف (بمعنى : خذ مع اليك بمعنى : تنح اي : ابعدي عني اذا عدى بعن ، وبمعنى خذ اذا عدى بنفسه نحو اليك الكتاب اي : خذه ، (ولا يستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب) كالامثلة المذكورة ، (وشذ) كونه متصلا بضمير الغائب حتى يكون بمعنى امر الغائب نحو (عليه رجلا) بمعنى : ليلزم رجلا ، وشذ ايضا كونه متصلا بالاسم الظاهر نحو (على الشيء) اي : ليلزم الشيء ، (و) شذ ايضا كونه متصلا بضمير المتكلم نحو (الى) اي اتنحى ، ونسب الى المصنف انه قال : ان « الى » بمعنى : نحى ، قال بعض المحققين : (الى) شاذ مخالف للقياس اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون او امر .

(وعمل الضمير) المجرور المتصل (بهذه الكلمات) اي ! الظروف وشبهها (جر عند البصريين ، نظرا الى اصله ، ونصب عند الكسائي ، نظراً الى ضعف عمل الجار والظرف بعروض الاسمية والتركيب ، لكن هذا القيل ضعيف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو (عليك زيدا ، وعليه رجلا) ، (ورفع عند الفراء) ، والمنقول عنه في وجهه ان الضمير في مكان الفاعل ، وليس بشيء لان الضمير فيها هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً .
واما الضمير المتصل بسائر اسماء الافعال : فان كان الاسم الذي اتصل به الضمير بما جاء مصدرا مضافا واسم فعل مما نحو (رويد) .

كما يجيء عن قريب احتمال ان يكون الضمير اسما مجرورا ، نظرا الى كون الاسم مصدرا في الاصل مضافا الى فاعله ، واحتمل ان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه في الحال اسم فعل ، وان لم يجوز كون الضمير مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في « هاك » اذ لم يجيء ها زيد بالاضافة ، واحتمل بعضهم كون الضمير في هاك ونحو مرفوعا ، كما قاله بعضهم في الظروف وشبهه لكن يلزم هذا القائل ان يقول : ان في نحو « رويد ، وما » مجردين عن الكاف ضميرا مستتر هو الفاعل ، ولا يجوز له ان يقول ان الفاعل الكاف المحذوفة لأن الفاعل لا يحذف كما تقدم غير مرة .

(وكذا اي : كما يأتي اسم الفعل منقولا بما) ذكر من الظرف وشبهه (يأتي منقولا من المصدر) وهو على قسمين :

الاول : ما كان منقولا من مصدر استعمل فعله (نحو رويد اذ هو من اروده اروادا بمعنى : امهله امهالا ، ثم صغر « الا اواد » تصغير ترخيم) وسيجيء بيانه في باب التصغير عند قوله ١

وما به لمتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل (ثم سموا به فعله ، فبنوه على الفتح) رعاية لاصل الحركة الاعرابية بلا تنوين ، واذا كان باقيا على المصدرية يفتح مع التنوين ان لم يكن مضافا ، فالدليل على كونه اسم فعل نيبائه ، والدليل على نيبائه كونه غير منرن بلا اضافة ، والدليل على كونه مصغر « اروادا » بجيئه متعديا ولو كان مصغر « رود » بمعنى : المهمل والرفق من قولهم « يمشي على رود » اي على مهل كان قاصرا .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله (وكذا بله) اذ (هو في الاصل

نحو) قول الشاعر :

(اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح)

اي : الزم اخاك ، ووجه وجوب حذف العامل في صورتين هو ما تقدم في التحذير (واجزه) اي : الاضمار (مع غيرهما اي : مع غير) العطف والتكرار (نحو الصلوة جامعة) أي : احضروا والزموا الصلوة ، ولفظ « جامعة » حال من الصلوة ، وان شئت فأظهر العامل .

هذا باب اسماء الافعال والاصوات

قد تقدم في باب المعرب والمبني ان الأقوال فيها اربعة :

الاول : انها اسماء لمعاني الافعال ، ومحملها رفع بالابتداء ، واغنى مرفوعها عن الخبر وان لم يعتمد على النفي والاستفهام ، ولكن فيه نظر ظاهر اذا سو كانت كذلك لوجب القول بأنها افعال لاسماء افعال لأن الاسمى والفعلية دائرة مدار معنى اللفظ كما يعلم ذلك من تعريف الكلم الثلث ومن بيان الفرق بينها .

الثاني : انها اسماء للمصادر النابتة عن الافعال ، ومحملها نصب على المصدرية ، وفيه أيضا نظر اذا لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدره فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية فتأمل .

الثالث : انها افعال ، وفيه أيضا نظر لانها لا تتصرف تصرف

الافعال وتختلف صيغتها صيغ الافعال ويدخل التنوين على بعضها .
وقال بعض اهل التحقيق : ان اسماء الافعال معدولة عن الفعل للمبالغة .
الرابع : انها اسماء لألفاظ الافعال ونائبة عنها ، هذا هو المتحصل
من مطاوي كلامهم . قال بعض المحققين منهم من يجوز ان يقال ان
اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما أصلها البناء وهو مطلق الفعل
سواء بقى على ذلك الاصل كالماضي والامر ، او خرج عنه كالمضارع انتهى
هذا ما نقل منهم من الاقول ولكن قال بعض اهل التحقيق والذي حملهم
على ان قالوا ان هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال بل اسماء مع
تأديتها معاني الافعال أمر لفظي وهو ان صيغها مخالفه لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
« رويد » مثلا موضوعة لكلمة « امهل » . قال الشيخ الرضي وليس
ما قال بعضهم . ان « صه » مثلا اسم للفظ « اسكت » الذي هو دال
على معنى الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا انتهى .

وظاهر المصنف على ما حققه الشارح اختيار القول الرابع ، فلذا
قال (ماناب عن فعل) أي لفظ فعل (معنا) بحيث يفيد ما يفيد
الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان ونسبة الحدث الى الفاعل
ما (واستعمالا) من حيث كونه عاملا غير معمول لعامل يقتضى
البناء على او المفعولية ، فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فأهلوان نائب
عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ماء الكافية
فليست ابدا عاملة ، وخرجت ايضا المصادر والصفات النائبة عن أفعالها
نحو ضربا زيد فإنه نائب عن اضرب ، واقائم الزيدان فإنه نائب عن

يقوم لكن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ، بخلاف
اسماء الافعال (كنشتان بمعنى افترق) وقيده بعضهم يكون الافتراق
في المعاني كالعلم والجهل ، قال ولا يستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان
الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى
افتراقا عنه . وادعى بعض ان شتان مثنى « شت » بمعنى : افترق وهو
خبر لما بعده (وصه بمعنى أسكت وهو اسم فعل أي اسم مدلوله)
لفظ (فعل) وهو أ . س . ك . ت (وكذا اوه بمعنى اتوجع) .
قال بعض المحققين لا نقول ان « اف » بمعنى : اتشجر ، « واوه » بمعنى
اتوجع اذ لو كان كذلك لاعربا كمسماهما يسل هما بمعنى : تشجرت
وتوجعت الانشائين (ومه بمعنى : اكفف قال بعضهم بمعنى انكفف
لابمعنى اكفف لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ، ورد بأن ذلك غير
مطرد ، فان « آمين » لا يتعدى و « استجب » يتعدى فتأمل .

(وما كان) من اسماء الافعال (بمعنى افعل في الدلالة على الامر
ك « آمين » بمعنى : استجب) ونسب الى النبي (ص) انه قال : معناه
« أفعل كذا » . وقيل اصله امن ككرم ثم مد للتعريب لانه عجمي
(كثر وروده ، ومنه « نزل » بمعنى : انزل ، « ورويد ») مصغرا
اروادا (بمعنى : امهل ، وهيت) على وزن حيث مثلث التاء كحيث مثلث
الثاء ، وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء فقط او بتثليثها على
قول ، ومعناه : اقبل وتعال . وقال بعضهم معناه : اسرع يستوي فيه
الواحد والتثنية والجمع والمؤنث والمذكر الا ان العدد في ما بعده تقول
هيت لك ، وهيت لكما ، وهيت لكم ، وهيت لكن (وهيا) بتشديد
الياء وتخفيفها ، وقد يلحق الكاف نحو هياك ، وقد تحذف الألف فيلزم

الكاف نحو هيك ، وهو (بمعنى : اسرع ، و « ايه » بمعنى : امض في حديثك) اي : زد في الحديث ، وقد يجيء بمعنى زد في العمل ، (وحييل) مركبة من « جي » (بمعنى اقبل او (ايت) ، ومن (هلا) بمعنى : اسرع بحذف الالف للتركيب وقد يلحقها التنوين ، وفيه لغات آخر :

منها : كسر اللام مع التنوين .

ومنها : سكون الهاء لتوالي الفتحاح مع التنوين ، ويكون المركب بمعنى (ائت) ان عدى بنفسه نحو حييل الثريد ، وبمعنى (عجل) ان عدى بـ (الى) نحو حييل الى الثريد ، (او) بالباء نحو حييل بصمرو اي عجل بذكره ، وبمعنى (اقبل) اذا عدى بـ (على) نحو حييل على زيد اي : اقبل على زيد ، (وها بمعنى خذ) وفيه لغات :

منها : (ها) بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع ، مذكرا كان او مؤنثا ويعرف المراد بالقرينة .

ومنها : ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كاسم الاشارة نحو هاك ها كما هاكم هاكن .

ومنها : ان يلحق الالف همزة مكالن الكاف وتصرف تصريف الكاف نحو هاء بفتح الهمزة للمذكر هاوه ما هاؤم هاء بكسر الهمزة للؤنث هاؤن .

ومنها : ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل الكاف وتصرف الكاف كما تقدم .

ومنها : (هاء) بهمزة ساكنة بعد الالف للكلى .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله : (كذا الذي اجدى) اي :
 (اعطي بمعنى : اضم حكاية لصوت كـ «قب» لوقع السيف اي :
 لحكاية وقع السيف وصوته ، (و «غاق» للغراب اي لحكاية صوت
 الغراب) وخاز باز للذباب اي : لحكاية صوت الذباب قال الرضى
 اما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن
 فاعل بزى اذا سما وارتفع كأنه فيل هو الخازى البازى فركبا وجعلا اسما
 واحدا الى ان قال ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون
 في العشب وصوت الذباب ودا في اللهازم والسنور وأما حاز باق
 للنكاح وقاش باش للقماش وكل واحد منهما مسمى بصوته مبقياً على
 بنائهما انتهى باختصار غير محل بالمقصود (وخلق باق للنكاح) اي :
 لحكاية صوت النكاح ، وقد اوضحه المحقق المحشى بمالا مزيد عليه
 فعليك بمراجعة كلامه ان ترد معرفة المعنى بتمامه وان اشير اليه في
 الرضى المتقدم .

قال بعضهم : يتعين حمل قول الناظم ؛ (والزم بنا النوعين فهو
 قد وجب) على نوعي اسماء الاصوات ، وهما المذكوران في قوله :
 وما به خوطب ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتاً يجعل

كذا الذي اجدى حكاية كقب

ولكن الظاهر من قول الشارح : (لما سبق في اول الكتاب) انه
 حمل القول المذكور على اسماء الافعال والاصوات . قال ابن عقيل ؛
 « و اشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان اسماء الافعال والاصوات كلها
 مبنية » انتهى محل الحاجة من كلامه .

وانما بنى اسماء الاصوات لما اشير اليه آنفاً في الاشكالين : من انما

ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب ، او لكون وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليها ، او لشبهها بالحروف من حيث الاستعمال ، لأنها عاملة غير معمولة ، او لشبهها بالحروف المهملة من العمل في انها لا عاملة ولا معمولة على قول ، وقول الشارح : (لما سبق في اول الكتاب) يحتمل كل واحد من هذه الاحتمالات الاول فتأمل .

﴿ هذا باب فيه نونا التأكيد ﴾

(المفعل توكيد بنونين : هما شديدة) مفتوحة مع غير الالف لثقلها وخفة الفتحة ، ومكسورة معها : سواء كانت للثنية ، او للفصل تشبيها بنون الاعراب في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان ، وكذا النون في الاسم المثني ، (وخفيفة) ساكنة لأن الاصل في المبني ان يسكنها او لأنها فرع الثقلية بحذف نونها الثانية لأن الآخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن . (كنونني « اذهبن واقصدنهما » .

قال جماعة : ان كل واحدة منهما اصل لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة ألفاً ، وحذفها كما يأتي عن قريب ، وكلاهما يمتنع في الثقيلة ، وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للاصل احياناً ، وذلك نحو « ان » المفتوحة فانها فرع المكسورة ، ولها اذا خففت احكام تخصها كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفتحة . وقال آخرون :

ان الخفيفة فرع بمعنى : انها اختصرت من الثقيلة كمذ ومنذ ، او بمعنى ان التوكيد في الثقيلة ابلغ واتم . وقال بعضهم : ان الثقيلة فرع لأنها ازيد لفظاً ومعنى والزيادة عارضة طارئة ، والعمري منها الاصل لأن الاصل البساطة وعدم التركيب واعلم ان توني التأكيد على ما يذكر في الكتاب تدخلان في خمسة عشر موضعاً سبعة منها كثير وخمسة منها قليل وثلاثة منها شاذة .

وهذا تفصيله (يؤكدان « افعل » اي : فعل الامر مطلقاً) من غير شرط لأنه مستقبل دائماً لأنه طلب والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود والا يلزم طلب الحاصل وهو محال كتحصيل الحاصل ومن هنا قالوا انهما لا يؤكدان الماضي والحال بل ما هو للاستقبال كالامر سواء كان امراً بالصيغة كالمثاليين في النظم ام لا ونحو (اضربن) بتخفيف النون او تشديدها ، ويؤكدان ايضاً (يفعل) اي : (المضارع) لكن لا مطلقاً بل (بشرط ان يكون) مستقبلاً لا حالاً ، كما يدل عليه قوله (اتي اذا طلب) لأن الطلب لا يتعلق الا بالاستقبال ، والطلب امر وقد تقدم ، ونهى (نحو) قوله :

(فاياك والميتات لا تقربنها) ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

واستفهام (نحو) قوله :

(هل يمنعي ارتيادي البلا) د من حذر الموت ان يأتين

وتحضيض (نحو) قوله :

(هلا تمنن بوعد غير مخلقة) كما عهدتك في أيام ذي سلم

وما وقع في كلام بعضهم من ذكر العرض بدل التحضيض - غير

قادح لأن هلا مشتركة بين العرض والتحضيض وكلاهما طلب الا ان

المرض بطلب بلين والتخصيض طلب بحث فهلا في البيت تحتمل
المفنيين ، والمعين لاحدهما هو القرينة بين الشاهر ومحبوبته وزيادة المحبة
فيه او فيها ، وتمن (نحو) قوله .

(فليتك يوم الملتقى ترينني) لكي تعلمي اني امره بك هائم
وانما اشترط كون المضارع طلباً لأنه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً
اذ الطالب انما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضياً
للتأكيد لأن غرضه تحصيله قيل لأن ما بعد اداة الطلب اشبه بما بعد
ان الشرطية في استدعاء الجواب .

(او) يكون المضارع (شرطاً) اي : فعل شرط (اما) المركبة
من « ان » الشرطية و « ما » الزائدة (تاليا) ، حاصله ان يكون المضارع
واقعا بعد ان الشرطية المؤكدة بما الزائدة (نحو أما ترينك بعض
الذي نعدمه او تتوفينك) فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة
اشبهت القسم في تأكيده باللام . قيل لأنه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد
الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره .

(أو يكون) المضارع جواباً (مثبتاً في قسم) يكون زمانه
(مستقبلاً) ويكون المضارع (متصلًا بلامه) اي : بلام القسم
(نحو تالله لتستلن) ، وانما يؤكد المضارع اذا كان جواباً للقسم
لأن القسم انما يؤتي به لتحقيق الجواب فهو اشد احتياجاً الى التأكيد
وقريب من ذلك ما قيل من ان : « القسم محل التأكيد فكروهوا ان
يؤكدوا الفعل (اي الجواب) بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يؤكد بهما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له « وأحسن من
هذين التعليلين ان يقال لأن القسم يؤتي غالباً على ما هو المطلوب .

مصدر فعل (متروك) مرادف له « دع » ، ثم سمي به الفعل وبني (على الفتح لما ذكر في رويد .

(وهذا) اي : كونهما اسم فعل (حال كونهما ناصبين نحو رويد زيدا ، وبله زيدا ويعملان الخفض) حاكونهما (مصدرين معربين نحو رويد زيد وبله زيد بجر زيد) بالاضافة .

(وما لما تنوب عنه من عمل ثابت لها) وبعبارة اخرى : اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم وغيرهما حكم الافعال التي هي تنوب عنها (فترفع الفاعل ظاهرا) نحو « هيات زيد » كما تقول بعد زيد ، (و) ترفع الفاعل (مستترا) نحو « نزال » كما تقول : انزل هذا . ولكن لا يخفى عليك التنافي بين ما ذكر هنا وبين القول بأنها اسماء للفظ الافعال فتأمل (وتعدت الى مفعول بنفسها) نحو « رويد زيدا » كما تقول : امهل زيدا ، وتعدى (بحرف الجر) نحو « حي على الصلاة » كما تقول : اقبل على الصلوة ، واذا كانت مشتركا بين افعال سميت به فيستعمل على طبق كل واحد منها (ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن انت) نحو « حيهل الثريد » كما تقول انت الثريد ، وعدى (بالباء لما ناب عن عجل) نحو « حيهل بالتوبة » كما تقول : عجل بالتوبة (و) عدى (بعلي لما ناب عن اقبل) نحو « حيل على الاحسان بالناس » كما تقول : اقبل على الاحسان بالناس واذا كان مسماه بما لا يكتفي بمرفوع واحد كان هو أيضا كذلك نحو « شتان زيد وعمرو » كما تقول : افترق زيد وعمرو ، لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا بأثنين فصاعدا قال الرضي اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا

ان الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول انتهى .

(واخر ما) أي ، معمولا (لذي) أي لاسماء الافعال (فيه العمل عنها) حاصله ان ؛ اسماء الافعال تخالف مسماء فان الفعل يجوز تقدم مفعوله عليه ، بخلاف هذه الاسماء فانه يجب تأخير مفعولها عنها لضعفها في العمل لكونها فروعا عن مسمياتها وقال الرضي لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم مفعولها عليها لتاولها بالفعل وحرف مصدري ذي صدارة واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار وبجوروهما ضعيفان قبل النقل بها ايضا لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل انتهى بزيادة ما (خلافا للكسائي) في اجازته تقدم مفعولها عليها ، الخاقا للفرع بأصله ، مستدلا بقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » مدعيا ان « عليكم » اسم فعل و « كتاب الله » مفعوله المتقدم ، واوله المانعون بأن كتاب الله مصدر أي ؛ مفعول مطلق لفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف ، والتقدير ؛ « كتب الله ذلك كتابا عليكم » فعذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله .

(واحكمم بتنكير الذي ينون منها) كما تقدم الاشارة اليه في باب المعرب والمبني في اوائل الكتاب سواء نون (لزوما) بأن لا يستعمل بلا تنوين الا نادرا (نحو واما وويها) أي اتعجب اي تعجب كان (او لا) يكون التنوين لزوما (ك صه) بمعنى اسكت سكوتا اي ؛ افعل مطلق سكوت واقمع على أي كلام وحديث كان (و) نحو (مه) بمعنى ؛ اكفف كفا أي .؛ افعل مطلق كف واقمع على أي عمل او حديث كان (وتعريف سواء أي ؛ الذي لم ينوين بين ؛ لزوما) كان عدم التنوين ؛

بأن لا يستعمل منوناً اصلاً نحو « نزال » بمعنى : أنزل نزولاً أي نزول كان ، قال بعض المحققين : واعلم ان مذهب النحاة ان « نزال » معدولة عن انزل للمبالغة . ونقل عن عبد القاهر انه قال : اصل « نزال » انزل انزل ثلاثاً او اكثر ، والثالث وما فوقها جمع ، مؤنث ، فقول انزلي بالياء : التي هي ضمير المؤنث دليلاً على التكرار ، كما ألحقوا الالف في « القيا في جهنم » ، والواو في « ارجعوني » دليلاً على التكرار أي : الق وارجع ارجع ارجع . انتهى بأدنى تغيير (اولاً) يكون تنوينه لزوماً بأن يستعمل منوناً تارة وغير منون تارة أخرى كصه بمعنى اسكت عن هذا الكلام انعين فيجوز للمخاطب ان لا يسكت عن غير الكلام المعين (ومه) اي : اكف عن هذا الكلام او العمل المعين فيجوز للمخاطب ان لا يكف عن غير المشار اليه المعين قال الرضى اما التنوين اللاحقه لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكرًا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولا فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانياً كما مرفصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة قبيكون المجرود من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين المصدر بتعين وتعين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي

افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف انتهى (تنبيه) الى هنا كان الكلام في أسماء الافعال فلنشرح الآن في اسماء الاصوات (و) هي قسمان الاول (ما به خوطب مالا يعقل) كالفرس والحمار ونحوهما (او ما هو في حكمه) أي في حكم مالا يعقل (كصغار الادميين من شبه اسم الفعل) ووجه الشبه الاكتفاء به في اداء المقصود ولكن اسم الفعل قد يتحمل الضمير بخلافها لعدم تحملها الضمير (صوتا يجعل) أي يسمى صوتا قال بعضهم اسماء الاصوات ليس من أقسام الكلمة لانها ليست دالة على معنى مفرد لأن المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم ، واجيب عن ذلك بأن الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه ، وهذه كذلك اذ لم يقل احد ان ان الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لفهام معناه حتى يرد ما ذكر .

واستشكل ايضاً بأنها ليست من اقسام الكلمة ، لعدم وضعها لشيء ولذا اعترض على من ذكرها في اقسام المبنيات . واجيب عن ذلك بأنها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم تكن اسماء في الحقيقة ، لعدم الوضع فتأمل . (كقولك لزجر الفرس) أي لطلب الذهاب من الفرس بمعنى توسمي في الجرى (هلا هلا و) كقولك (للمبفل) أي : لزجرها (عدس) وقد سمي به بفعل ، وقوله « عدس ما لعداد عليك حكومة » يحتمل الامرين ، الا ان سكون السين فيه يقوى كونه زجرا لا اسما (و) وكقولك (للحمار) أي (لزجره عد) ؟

(بخلاف) المضارع (المنفي) جواباً للقسم : سواء كان منفيًا لفظاً نحو « والله لا أفعل كذا » او تقديرًا (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ جواب للقسم منفي بـ « لا » محذوفة ، اذ التقدير ؛ « لا تفتؤ » ، وحذف « لا » في جواب القسم مطرد ، وانما يؤكد المضارع حينئذ بالنون لانها تخلص المضارع للحال وذلك ينافي الاستقبال . وبخلاف المضارع المثبت اذا كان المراد به زمان (الحال) نحو قراءة ابن كثير في لا اقسم بيوم القيامة : (لأقسم بيوم القيامة) باللام المفردة (وان منعه البصريون) اي : وان منع البصريون دخول لام القسم على المضارع ، قال ابن الناطم ؛ ولو كان الجواب مضارعاً منفيًا لم يؤكد ، ولو كان بمعنى الحال اكد باللام دون النون لانها محتصة بالمستقبل وذلك نحو قولك ؛ « والله ليفعل زيد الآن » ولا يجوز ليفعلن ومنع البصريون هذا الاستعمال (اي استعمال ما هو بمعنى الحال في جواب القسم) استغناء عنه بالجملة المصدرية بالمؤكد كقولك : (والله ان زيدا ليفعل الآن) وأجازوه الكوفيون ويشهد لهم قراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة (انتهى عمل الحاجة من كلامه ، وقال الزمخشري في (لا قسم) ؛ هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم لانها عنده ملازمة للنون .

وقال ابن هشام في مقام رده قوله ؛ (ان لام القسم مع المضارع لا يفارق النون) ممنوع بل تارة تجب اللام وتمنع النون ، وذلك مع التنفيس (كالأية) ، ومع تقدم المممول بين اللام والفعل (اي ومع كون المضارع غير المتصل باللام) (نحو) ولئن متم او قتلتم (لالي الله تحشرون) ونحو (لسوف يمطيك ربك) ، ومع كون

الفعل للحال نحو (قرأته ابن كثير) لا قسم (بيوم القيامة) ، وانما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية قال ابن هشام في الباب الخامس تنبيهان احدهما ان دليل الحذف نوعان احدهما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعرفة النحوي لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا قسم بيوم القيمة ان التقدير لانا اقسام وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين انتهى .

وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ (تذكر) يوسف) . وتارة يجبان وذلك في ما بقي نحو تالله لا كيدن اصنامكم ، انتهى كلامه مع ادنى تغيير لا يخفى وجهه على من كان من اهل الفطنة والذوق السليم والفهم المستقيم ، ولا يذهب عليك ان لا قسم على قرأته ابن كثير جواب لقسم مقدر عند غير البصريين فتأمل جيدا .

(تنبيه لا يلزم) ولا يجب (هذا التوكيد) اي ؛ التوكيد بالنون (الا بعد القسم) اي جوابه بالشرائط المذكورة آنفاً (كما في الكافية) (وقل توكيده) اي ؛ المضارع (اذا وقع بعد « ما الزائدة نحو) قوله :

(فليلا به ما يمدححك وارث) اذا نال بما كنت تجمع مغنما

قيل ؛ وانما جاز مع قلة لان ما الزائدة اشبهت « ما » النافية صورة ، واعترض عليه بانه قياس بمجهول بمجهول لان ما النافية لا ذكر لها في المقام وقيل انما جاز ذلك لانها في معنى النفي اي ؛ ما يمدححك (وأقل منه ان يتقدم عليها) اي ؛ على ما الزائدة (« رب »

نحو) قوله :

(ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات)

قال بعض المحققين : هذا ضرورة ، وانما حسن لأن « ما » زيدت في رب وترفعن في حيزها ، وقريب من ذلك قول بعضهم : والذي سهل ذلك ان ربما للقللة والقللة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي .

وقل توكيد المضارع اذا (و) قع (بعد لم نحو) قوله :

(يحسبه الجاهل مالم يعلم) شيخنا على كرسية معما

الشاهد في (لم يعلم) حيث أكد المضارع المنفي بلم ، وأصله مالم يعلمن فقلبت النون ألفاً للوقف كما يجيء في آخر الباب وعلل التوكيد في هذه الصورة بأن (لم) اشبه النهي لان النفي والنهي من واد واحد .

(و) قل ايضاً (بعد لا) النافية (نحو واتقوا فتنة لا تصبرن)

الذين ظلموا منكم خاصة) ، وانما جاز ذلك مع قلة لان لا النافية تشبه النافية صورة ولما ذكر آنفاً .

(و) قل ايضاً (بعد غير « اما » من طوالب الجزاء وهي) اي :

طوالب الجزاء (كلمات الشرط نحو) قوله : (ومهما تشأ منه فزارة تمنعا) والشاهد في تمنعا ، وهو نظير لم يعلما في القلب ، وعلل هذه الصورة بان هذه الكلمات اشبهت (لم) في الجزم ولم اشبهت النهي كما تقدم ومشابه المشابه مشابه

(وجاء توكيد المضارع خالياً ما ذكر وهو في غاية الشذوذ ومنه :

(ليت شعري واشمرن اذا ما قريوها منشورة ودهيت)

والشاهد في (اشعرن) حيث أكد وهو خال من جميع ما ذكر .

(وأشد منه تأكيد أفضل في التعجب في قوله !

ومستبدل من غضي صريمة (فأحربه بطول فقر وأحريا)
 الشاهد في أحريا قال شمني في حاشية المغني : في الصحاح
 و « غضي » أيضا مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الألف
 واللام وانشد البيت إلا أنه قال ومستخلف مكان مستبدل ، و « صريمة
 تفسير صرمة والصرمة ؛ القطعة من الإبل نحو الثلاثين ، وفي القاموس
 والصرمة بالكسر ؛ القطعة من الإبل : ما بين العشرين إلى الثلاثين
 أو الخمسين أو الأربعين أو ما بين العشر إلى الأربعين ، أو ما بين العشرة
 إلى بضع عشرة ، و « أحر » بحاء مهيمة وراه قال في الصحاح !
) وتحدث الرجل فتقول بالحرى أن يكون كذا . هذا الأمر محراه
 أي : مقمنه مثل بحجاه ، وما أحراه مثل ما أحجاه ، وأحربه مثل
 أحج به) انتهى .

(وأشد من هذا التوكيد اسم الفاعل في قوله) :

أرأيت أن جائت به املودا مرجلا ويلبس البرودا
 ولا يرى ما لاله معدودا (أقائلن أحضروا الشهودا)

وعلى ذلك بأنه دخل النون على اسم الفاعل اضطرابا وتشبيها له
 بالمضارع ، كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله : (وليس
 حاملني إلا ابن جمال) .

(وآخر المؤكد افتح) إذا كان فعل المفرد المذكر مطلقاً ، والمؤنث
 الغائبة سواء كان صحيح الآخر (كـ « ابرزا » أصله) ؛ ابرزن بالنون
 الخفيفة قلبت ألفا للوقف ، أو معتلة وذلك (نحو أخشين وأرمين
 وأغزون ، وقس عليه المضارع نحو يخشين وتخشين وبرمين وتبرمين

ويعزون وتمزون .

اختلفوا في هذه الفتحة . فقال جماعة : انها فتحة بناء كما تقدم في اوائل الكتاب . وقال اخرون انها لدفع التقاء الساكنين : معربا كان الفعل قبل دخول النون كالمضارع او مبنيا كالامر لانه بلحوق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء ، والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه لدفع التقاء الساكنين ، وهما اخر الفعل والنون فحرك بالفتح حنظلا لآخر الفعل من الكسر المشبه للمجر ، نظير ما تقدم في نون الوقاية او للخفة لثقل التركيب .

هذا كله بناء على القول ببناء ما اتصل به النون ، واما على القول بانه باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فيقال انما رد اللام وفتح في الناقص نحو « أعزون ، وارمين » اذ لو لم يرد لقليل : اعزن (بالضم) وارمن (بالكسر) فكان يلتبس الاول بالجمع المذكور والثاني بالواحد المؤنث ، واما رد « ارضين ، واخشين » فلطرد الباب فقط اذ لا التباس فيهما .

(فائدة مهمة) لا بد من التنبيه عليها لان كثيرا من مسائل الباب يتوقف على معرفتها . فاعلم ان لهم في تعريف التقاء الساكنين المغتفر وعلى حسب قولين :

احدهما : انه ما كان الساكن الاول حرف لين ، والثاني مدغما سواء كانا في كلمة أم لا .

والثاني : الحد المذكورة بزيادة كون الساكنين في كلمة واحدة نحو « خويصه » فان الياء والصاد الاولى ساكتتان في كلمة واحدة ، ونحو « الضالين » فان الالف واللام الاولى كذلك ، ونحو « تمود الثوب » فان الواو

والدال الاولى ايضا كذلك ، وعلل الجواز على القولين بانه ؛ اتما اغتفر التقاء الساكنين لكون الساكن الاول حرف لين والثاني مدغم فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير كلفة مع كون المدغم فيه متحركا ، فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون .

(واشكله) اي ؛ آخر المؤكد اذا كان (قبل مضمر ذي لين) والمراد به الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة اشكله (بما جانس من تحرك قد علم فافتحه) اي ؛ آخر المؤكد (قبل الالف) اي ؛ الف التثنية (واكسره قبل الياء) اي ؛ ياء المخاطبة (وضمه قبل الواو) اي ؛ واو الجمع (وبعد) ما فعلت (ذلك المضمر احذفه) لالتقاء الساكنين على غير حده على القول بزيادة كونهما في كلمة واحدة في حده فان النون كلمة اخرى ، ولثقل الياء بعد الكسر وقبل النون ، والواو بعد الضمة وقبل النون وان لم يشترط كونهما في كلمة واحدة في حده (الا الالف فائبتها) وان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده على قول ، ولا تحذفها لثلا يشبهة التثنية بالمفرد ، فان قيل ؛ الالتباس يندفع بكسرة النون قلنا ؛ ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا زالت يرجع الفتح فيحصل الالتباس ، بخلاف الواو والياء لان الضمة والكسرة تدلان على المحذوف من دون اشتباه بشييء آخر بعد الحذف (نحو اضربن يا قوم اضربن يا هند ، واضربان يسا زيدان .) او ياهندان « لاشتراك اضربان بين التثنيين ، وقس عليه الافعال الخمسة من المضارع ، ويحذف النون الاعرابية التي هي علامة الرفع فيها ؛ اما لاجتماع النونات بناء على اشتراط مباشرة النون في بناء المضارع كما تقدم في اول الكتاب ، واما

لان النون الاعرابية علامة الاعراب فلا تجتمع مع نون التأكيد التي هي موجب لبناء المضارع مطلقا بناء على عدم اشتراط المباشرة فيها في بنائه .

(وان يكن في آخر) الفعل في الاصل او في الحال (الف) منقلبة عن لام الفعل (فاجمله أي) الالف التي في (الآخر منه) اي من الفعل (ان كان) الفعل (رافعا) ضميرا يكون ذلك الضمير (غير الياء) للمخاطبة (و) غير (الواو) للجمع المذكر (كالالف) في العنة وكالضمير المستتر في المفرد الغائب والقائبة والمخاطب (ياء) حاصله ان الفعل المؤكد ان كان آخره الفا فاقرب الالف ياء ان لم يكن للجمع المذكر ولا للمؤنث المخاطبة . سواء كان للمفرد المذكر المخاطب (كاسمين سعيا وارضين) وانما رد لام الفعل المحذوف لان حذفه كان للجزم ومع البناء على الفتح للتركيب لا جزم حتى يحذف اللام لاجله . ونحو يسمين وترضين او للتثنية نحو هل يسميان (وهل تسميان) . وهل يرضيان ، وهل ترضيان ، وقد تقدم الوجه في عدم حذف الف التثنية فلانميده (واحذنه اي : الآخر من فعل رافع هاتين اي : الواو) للجمع المذكر (والياء) للمخاطبة (وبعد ذلك) المحذف اي : حذف الالف (في واو) الجمع (وياء) المخاطبة (شكل مجانس لهما قفي) مع بقاء الفتحة التي كانت قبل الالف المحذوفة (نحو اخشين ياهند بالكسر للياء) لان الشكل المجانس للياء هو الكسر (و) نحو (ياتقوم اخشون واضمم الواو) لان الشكل المجانس للواو الضمة هذا كله فيما اذا كان آخر الفعل الفا (وقس على ذلك) ما اذا كان آخر الفعل واوا او ياء فاجمل كلاهما (مستويا) مع الالف في الحذف لاجل التقاء السكنيين

ثم افعل بالفعل ما فعلت بالفعل الصحيح فاحذف نون الاعراب وواو الضمير او يائه ايضا ، وقل يا زيدون هل تغزن بضم الزاي وهل ترمن بضم الميم ، ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسر الزاي والميم .

(ولم تقع نون خفيفة بعد الالف) سواء كانت الالف للثنائية او المفصل بين نون الاناث ونون التأكيد كما يجيى بسميد هذ ، فلا يقال « اضربان » ، ولا « اضربنان » بسكون نون التوكيد (لالتقاء الساكنين) على غير حده بناء على اشتراط وحدة الكلمة في حده لان النون كلمة اخرى ، وحينئذ لو حركتها لاخرجتها عن وضعها لانها لا تقبل الحركة ، بدليل حذفها في قول الشاعر الآتي عن قريب دون تحريكها ، ولو حذف الف الثنائية لالتبس بفعل المفرد ، ولو حذفها من فعل جمع المؤنث لادى الى حذف ما يجيى لغرض اعني : الفصل .

فان قلت لانسلم انه يلزم من دخولها في جمع المؤنث التقاء الساكنين ان نقول فيه « اضربنن » بدون الف الفصل اذ ليس فيه نونات حتى تحتاج الى الفصل .

قلنا قد اجيب عن ذلك بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها . واذا دخلت الف الفصل مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع النونات لثلا يلزم مزية الفرع على الاصل ، الا ترى ان من اجازه ادخل الالف في جمع المؤنث وقال : « اضربنان » ومن (اجازه يونس) مجتعا بانه ؛ قد يلتقي ساكنان في الوصل كقراءة نافع « محياي ومماتي » بسكون الياء في محياي .

وقال بعضهم ؛ ان يونس يكسر النون دفعا لالتقاء الساكنين على غير حده ، وكيف كان لا يصح التمويل على ما اجازه لمخالفته للقياس

واستعمال الفصحاء (ويمكن ان يكون منه) اي : من المثني المؤكد
 بالنون الحفيفة مع كسرهما (قراءة ابن ذكوان « ولا تتبعان سبيل
 الذين لا يعلمون ») بناء على كون « الواو » للعطف و « لا » للنهي
 الموجب لحذف نون الرفع ، وقال بعضهم يجوز ان تكون « الواو » للحال
 و « لا » للنفي والنون علامة الرفع فليست قرائته بما نحن فيه واني
 ليعجبني ان اتبرك بذكر حديث نقله القمي في السفينة عن ابن ذكوان
 وهذا نصه الحسين بن احمد البيهقي عن محمد بن يحيى الصولى عن
 ابن ذكوان القاسم بن اسمعيل عن ابراهيم بن عباس الصولى قال كنا
 يوما بين يدي علي بن موسى الرضي (ع) فقال ليس في الدنيا نعيم
 حقيقي فقال له بعض الفقهاء من يحضره فيقول الله عزوجل ثم لتسئلن
 يومئذ عن النعيم اما هذا النعيم في الدنيا الماء البارد فقال الرضا (ع)
 وعلا صوته كذا فسرتموه وجعلتموه على ضروب فقال طائفة هو الماء
 البارد وقال غيرهم هو الطعام الطيب وقال اخرون هو النوم الطيب
 ولقد حدثني ابي عن ابيه ابي عبد الله ان اقوالكم هذه ذكرت عنده في
 قول الله عزوجل لتسئلن يومئذ عن النعيم فغضب وقال ان الله عزوجل
 لا يستل عباده عما تفضل عليهم به ولا يعن بذلك والامتنان بالانعام
 مستتبع من المخلوقين فكيف يضاف الى الخالق عزوجل ما لا يرضى
 المخلوق به ولكن النعيم حينما اهل البيت ومولاتنا يستل الله عزوجل
 عنه بعد التوحيد والنبوه لأن العبد اذا وفي بذلك اداء الى نعيم الجنة
 الذي لا يزول ولقد حدثني بذلك ابي عن ابيه عن محمد بن علي عن
 ابيه علي بن الحسين عن ابيه الحسين بن علي عن ابيه علي (ع) انه
 قال قال رسول الله (ص) يا علي ان اول ما يستل عنه العبد بعد موته

شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك ولي المؤمنين بما جعله الله وجعلته لك فمن اقر بذلك وكان يعتقده صار الى النعيم الذي لا زوال له فقال لي ابن ذكوان بعد ان حدثني بهذا الحديث مبتدء من غير سؤال احديثك بهذا من جهات منها لقصدك لي من البصرة ومنها ان عمك افادنيه ومنها اني كنت مشغولا باللفة والأشعار ولا اعول غيرها فرايت النبي (ص) في النوم والناس يسلمون عليه فيجيبهم فسلمت فما رد علي فقلت ما انا من امتك يا رسول الله فقال بلى ولكن حدث الناس بحديث النعيم الذي سمعته من ابراهيم اتتهي .

(ولكن نون شديدة) تقع بعد الألف (وكسرهما) اي : النون (الف) تشبيها لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية، فيقال : « اضربان ، واضربنان » باثبات الألف وان يلزم منه التقاء الساكنين لثلا يلزم في التثنية الالتباس بالمفرد ، وفي الجمع اجتماع نونات متواليات كما اشار اليه بقوله : (والفا زد قبلها اي) قبل (النون الشديدة حالكونك مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسند فصلا بينهما) اي : بين نون الاناث ونون التأكيد المشددة (كراهية توالي الامثال) أي : النونات لثقل توالي النونات في لسانهم (نحو اضربنان) (واحذف خفيفة لساكن ردف) اذ يلتقي ساكنان لان الخفيفة ايضا ساكنة (نحو) قوله :

(لاتهمين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه)

الشاهد في « لاتهن » حيث حذف منه نون التأكيد لدفع التقاء الساكنين وهما نون التوكيد ولام لفقير ، وقد ابقى الفتحة على النون التي هي لام الفعل للدلالة على النون المحذوفة ، والدليل على انه مؤكد

وجود الياء والا لوجب ان يقال : « لاتهن » بحذف الياء وسكون النون لان « لا » ناهية جازمة .

(واحذفها) أي : النون الخفيفة (ايضا) اذا (و) قعت (بعد غير فتحة) أي بعد ضمة او كسرة (اذا تقف) أي : في حالة الوقف ولكن (اردد اذا حذفها في) حالة (الوقف ما) أي : حرفا (من أجلها في) حالة (الوصل كان عدم) أي : حذف (وهو واو الجمع وياه التأنيث ونون الاعراب ، فقل في آخر جن) بضم الجيم (واخرجن) بكسر الجيم (اخرجوا) برد الواو (واخرجي) برد الياء ، (و) قل (في هل تخرجن) بضم الجيم (وهل تخرجن) بكسر الجيم ؛ (وهل تخرجون) برد الواو ونون الاعراب ، و (هل تخرجين) برد الياء ونون الاعراب ،

(وابدلنها) أي : النون الخفيفة اذا وقعت (بعد فتح الفاء وقفا) أي : حالكونك واقفا كالتنوين الذي يقع بعد فتح لانه يبدل الفاء كما تقول (في قفن : قفا) كما يجيء في اول باب الوقف في قوله :

تنوينا أثر فتح اجعل الفاء وقفا وتلو غير فتح احذفا

(تنمة قد يحذف هذه النون الخفيفة لغير ما ذكر) أي : لغير ساكن ردف والوقف ، وذلك (في الضرورة) الشعرية (كقوله) :

(اضرب عنك الهموم طارقتها ضربك بالسيف قونس الفرس)
الشاهد في « اضرب » بكسر الهزة وفتح الباء اصله : « اضربن » بالنون الخفيفة بدليل فتح الباء ، والا كان ساكنا لان الفعل امر فعذف النون من دون ساكن ردف ومن دون وقف ، وذلك للضرورة هذا ولكن قال في المزهر ان الخليل قال ان النحارير ربما ادخلوا على الناس مسا

ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيك وقال محمد بن سلام الجمحي في اول طبقات الشعراء في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لاخير فيه ولا حجة في غريبة وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب الى ان قال ومن الايات المستشهد بها التي قيل انها مصنوعة ما انشده اخفش ونسبه الى طرفه اضرب عنك الهموم الخ انتهى ملخصا .

(هذا باب مالا ينصرف)

ويقال له : « غير المنصرف » ايضا ، واختلف في وجه التسمية فقيل : سمى بهذا الاسم لانه غير خالص من شبه الفعل لان « الصرف » في اللغة بمعنى : الخالص . وقيل لانه خالص من التنوين وهو صوت في آخر الكلمة لان « الصريف » في اللغة بمعنى الصوت، وقيل فيه وجوه اخر لا يهمننا ذكرها .

(وهو) أي : ما « لا ينصرف » (ما فيه علتان من العلل الآتية او واحدة منها تقوم مقامهما) أي : مقام العلتين ، وهي شيثان !
الاول : الف التانيث : مقصورة كانت او ممدودة لان وجودها في الكلمة علة ولزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فو بمنزلة علة أخرى ولذا يسميها بعضهم السبب المكرر .

والثاني : صيغة منتهى الجھوع ، فان الجمع اذا كان بهذه الصيغة كان فيه فرعيتان : احديهما فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية ، والثانية فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فليس هذا أيضا بالسبب المكرر والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد

العربية سيأتي عند الكلام في هذه الصيغة .

وانما (سمي به) اي بـ « ما لا ينصرف » (لأمتناع دخول الصرف عليه وهو التنوين) . وقد علم وجه تسمية التنوين صرفا بما تقدم في وجه تسمية غير المنصرف (كما قال) المصنف (الصرف) في الأصلاح (تنوين اتى مبينا معنى وهو : عدم مشابهة الفعل) ظاهره اختيار القول الأول في التسمية فتأمل (به أي : بهذا التنوين اي : بدخوله يكون الأسم مع كونه متمكنا أي) معربا به يكون (أمكن) لدخول جميع اقسام الأعراب والتنوين عليه (وبعدمه) اي بعدم دخول هذا التنوين (يكون) الاسم المعرب (غير أمكن) لعدم دخول الجر والتنوين عليه (ولذلك سمي) هذا (التنوين تنوين التمكن أيضا ، وغير هذا التنوين لا يسمى صرفا لانه قد يوجد فيما لا ينصرف كتنوين المقابلة في عرفات و) كتنوين (العوض في جوار ونحو ذلك) كتنوين الترم والغالي فأنهما يوجدان في كل كلمة : سواء كانت غير منصرف ام لا .
والشهور عندهم ان اسباب منع الصرف التسعة المشهورة .

وقال بعضهم اثنان وهما الحكاية والتركيب ، اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو « احمر . واشهل » او مع العلمية نحو « يزيد واحمد » فإن امتناع دخول التنوين والكسر انما هو للحكاية يعني : كما لم يدخل عليهما قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل ، واما التركيب ، ففي البواقي كتركيب التأنيث بالتاء مع العلمية ؛ سواء كانت التاء ظاهرة كـ « فاطمة وطلحة » او مقدرة كـ « زينب ، وسقر » (و) كتركيب (الف التأنيث المقصورة والممدود مع ما يلحقه) كـ حبل وصحراء وتركيب العدل فان نحو « عمر »

مركب من علمين تقديرا : احدهما عمرو الثاني « عامر » وذلك لأن الواضع لما قصد التسمية فقصد اولا الى عامر ثم عدل الى عمر خوفا من التباس العلم بالوصف ، وكالتركيب في نحو « ثلث ، ومثلث » فإن كل واحد منهما بمعنى : ثلاثة ثلثة ، وكتركيب منتهى الجموع نحو مساجد « فأله بمنزلة جملين ، وكتركيب الاسمين في نحو « بعلبك ، وحضرموت » ، وكتركيب الالف والنون مع ما يلحقانه وكتركيب العجمة اعني : تكرارها في لغة العجم والعرب او تركيبها مع العلمية .

وقال بعضهم : انها أحد عشر زيادة الف الاخلاق المقصورة والوصف الاصل ، ويأتي من المصنف ما يظهر منه اختياره هذا القول .
ولكل واحد من هذه الاسباب فرعية : فان الوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير ، والتمريف فرع التنكير ، والعجمة في كلمة العرب فرع العربية اذ الاصل في كل لغة ان لا يخالطها لغة أخرى ، والعدل فرع المعدول عنه اذ الاصل بقاء الاسم على حاله ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الافراد ، والالف والنون فرع ما زيدتا عليه ، ووزن الفعل فرع في الاسم اذا كان من الاوزان المختصة بالفعل او كان في اوله زيادة كزيادة الفعل اذ الاصل في كل نوع من الكلمة ان لا يكون فيه وزن او زيادة لنوع اخر ، وهيهنا فرعيات اخر لم تؤثر في منع الصرف بل قد تؤثر في انصراف غير المنصرف ككون الاسم مصفرا او مشقيا او مشتقا ونحوها .

وللفعل فرعتان بالنسبة الى الاسم . الاولى : احتياجه الى الاسم في الافادة وكونه كلاما ، والثانية : اشتقاقه من الاسم كما تقدم الأولى في اوائل الكتاب في وجه تقدم الاسم على الفعل ، والثانية في باب المفعول

المطلق في قوله « وكونه اصلا لهذين انتخب » .

وانما احتيج في كون الاسم غير منصرف الى فرعيتين ولم يكتف بفرعية واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة خفية غير ظاهره ولاقوية، اذ الفرعية في الافعال ليست من خصائصها الظاهرة بل يحتاج اثباتها الى ذوق ونظر ثاقب كما تقدم، وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب العلة كما تقدم أيضاً فلذلك لم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين كما تقدم بيانها ايضا .

فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا لأن المفاعلة من الطرفين فلم كان اعطاء الأسم حكم الفعل من عدم التنوين والكسر علياً اولى من العكس .

قلنا لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل اعني : الفرعيتين لأنهما من خواص الفعل من اول وضعه وهما ليستا كذلك في الاسم لعروضهما فتدبر جيداً .

وإذا اتقنت ما تلونا عليك يظهر لك وجه الاطلاق في قوله : فالف التانيث مطلقاً : مقصوراً أو ممدود (منع صرف) الاسم (الذي حواه كيف ما وقع : من كونه نكرة كذكري، وصحراء او معرفة كزكرياء وكربلاء) (مفرداً كما مضى) من الأمثلة المذكورة (او جمعاً كحجلى) في مصباح المنير « والحجل طير معروف « الواحدة « حجلة » وزان قصب وقصبة وجمعت للواحدة أيضاً هلى « حجلى » ولا يوجد جمع على فعلى (بكسر الفاء) الا حجلى وظربي انتهى (واصدقاء اسما كما مضى) يعني : جميع الأمثلة المتقدمة الا الاصدقاء (او وصفا كحجلى وحمراء) (وزائداً فملان وهما الالف والنون يمنعان) صرف الاسم

في موضعين :

احدهما : (اذا كانا) في اسم كما يأتي عن قريب .
والثاني : اذا كانا (في وصف) وشرطه حينئذ ان يكون الوصف
قد (سلم من ان يرى بقاء تأنيث ختم) وذلك (اما لأنه له مؤنث
على فعلى) فح لا يكون له مؤنث اخر على فعلانة بالياء (كسكران)
لأن مؤنثه « سكرى » لا سكرانة (وغضبان) لأن مؤنثه « غضبي »
لاغضبانية ، (او لا) مؤنث له (كالحيان) بمعنى : كبير اللحية او
طويلها فإنه لا مؤنث لها ، كذا قيل ، ولكن في بعض كتب اللغة
« اللحيان مؤنثه لحيانة » الطويل اللحية او العظيمها » . انتهى (فان
ختم بالياء صرف كندمان) بمعنى : النديم والانيس لأن مؤنثه حينئذ
« ندمانة » واما اذا كان بمعنى « النادم » فهو غير منصرف لأن مؤنثه
« ندمي » لا ندمانة . وقيل شرطه وجود « فعلى » ومن ثم اختلف في
« رحمن » في انه منصرف او غير منصرف ، فإنه ليس له مؤنث لا
رحمي ولا رحمانية ، وكذا « لحيان فتأمل .

(ووصف) وهو كون الأسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض
صفاتهما ، وهو قسمان : احدهما : ما هو عارضي وهو : ما لم يكن بحسب
الوضع بل عرض بحسب الاستعمال وسيأتي ، وثانيهما : ما هو (اصلي
وهو : ما كما وصفا بحسب الوضع .

(ووزن افعل كذلك) يمنع الصرف (اذا كان ممنوع تأنيث بقاء
اما على ان مؤنثه على فعلى) بفتح الفاء وسكون العين والفاء مقصورة
كما في بعض النسخ لكنه من غلط النساخ والصحيح الالف الممدودة
(كأشهل) فان مؤنثه « شهلاء » (او على فعلى) بضم الفاء (كالفضلي

او لا مؤنث له كـ أكرم) بمعنى العظيم الكمرة اي ؛ الحشفة (فان كان) مؤنثه (بالتاء صرف) . قيل لانه ضعيف الشبهة بالفعل بسبب التاء المتحركة لانه لا تدخل على المضارع (كـ أرمل) بمعنى ؛ الفقير (ويعمل) بمعنى الجمل المطبوع على العمل ، ومؤنثهما (ارملة ، ويعملة) ولا يخفى عليك ان اشتراط الخلو من التاء راجع الى الوزن لا الى الوصف فتدبر .

(والغين عارض الوصفية كـ « أربع ») في قولك ؛ « مرت بنسوة اربع » مع كونه صفة لـ « نسوة » (فانه لكونه وضع في الاصل اسما) للمقدار المعلوم من العدد ، ثم عرض عليه الوصفية في الاستعمال (مصروف) فلم يلتفت الى الوصفية العارضة على انه قابل للتاء في قولك « مرت برجال اربعة » ومن هنا يمكن ان يقال ؛ انه ليس لنا دليل قاطع على ان الوصف العارض ملغي في منع الصرف لان صرف اربع يمكن ان يكون لقبول التاء لا لعارضية الوصف .

(و) كذلك (العين عارض الاسمية فالادهم اي القيد لكونه وضع في الاصل وصفا) بمعنى ؛ الاسود الكدر (انصرافه منع) لانه وان خرج عن الوصفية لغلبة الاسمية ، لكنه بحسب اصل الوضع وصف لم يهجر استعماله في معناه الوصفي بالكلية ، فالمانع من الصرف فيه الوصفية الاصلية ووزن الفعل ؛ ومعلوم انه لو استعمل في معناه الوصفي لا اشكال في صرفه اصلا لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال .

(و « اجدل » للصقر ، « واخيل » لطائر عليه نقت كالخيلان) بكسر الخاء (وافعى) بفتح العين ، وكسرهما من الاغلاط المشهورة وبالياء من نظير يستعملة العامة بل الخاصة بلا نكير ، جميعها (اسماء

في الاصل والحال ، فهي مصروفة (لعدم الوصفية فيها لا في الاصل ولا في الحال هذا ولكن) قد ينلن المنع من الصرف للمعنى الصفة فيه و (الموجب لهذا للمعنى (هو) توهم اشتقاق أجدل من « الجدل » بمعنى (القوة ، و) توهم اشتقاق اخيل من « الخال » (و) هو من مقولة (التلون) ، وتوهم اشتقاق افعى من « الفعوة » بمعنى : الخبث ، يقال تفعى الرجل اذا ساء خلقه ، ومعلوم ان من كان له صفة الخبث (و) سوء الجلق لا يبالي من (الايذاء) والاضرار بالناس كالانفى ، وانما لم يحكم بكونها غير منصرفه البتة لعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فأنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا : لا في الاصل ولا في الحال مع ان الأصل في الأسم صرف .

(ومنع عدل وهو) اي : العدل ؛ (خروج الاسم عن صيغته الاصلية) التي كان مقتضى القياس ان يجيء ذلك الاسم على تلك الصيغة ، فالمشتقات كلها لا عدل فيها فان « ضارب » مثلا المشتق من الضرب ليس مقتضى القياس فيه ان يجيء على صيغة « الضرب » لأن مقتضى القياس في اسم الفاعل من الثلاثي ان يجيء على « فاعل » لا « فعل » ، وايضا يشترط في اسم المعدول ان يكون المادة فيه باقية ، فالاسماء المحذوفة الاعجاز نحو (يد ، ودم) لا عدل فيها ، فان المادة ليست باقية فيها ، وايضا يشترط ان لا يكون الصيغة المعدول اليها تحت اصل وقاعدة ، فالمغيرات القياسية نحو (مبيع ، ومقول ، ومقام) ايضاً لا عدل فيها لانها خرجت عن صيغتها الاصلية فدخلت تحت صيغة اخرى داخله تحت القياس ، وايضا يشترط ان لا يكون من المغيرات الشاذة لأنها ليست لها صيغة اصلية حتى يقال انها خرجت

منها (فأقوس وانيب) وهما من الجموع الشاذة ليستا خارجتين عما هو القياس فيهما اعني ؛ (اقواسا ، وانيايا) بل انما جمع القوس والنايب على اقوس وانيب ابتداء على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما اولاً على اقواس وانيايا ثم اخراج اقوس وانيب عنهما .
ثم اعلم ان العدل على نوعين :

الاول ؛ العدل التحقيقي وهو فيما ثبت خروج الاسم عن اصل محقق يدل عليه دليل غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو كان الاسم منصرفاً لكان ايضاً دالاً على خروجه عن ذلك الاصل المحقق .
والثاني ؛ العدل التقديري ؛ وهو ؛ ما يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل ، فان (عمر) مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم يكن لنا حاجة الى القول بأنه معدول عن (عامر) بل كان لنا ان نقول ؛ انه مثل (صرد ، وادد) لان وزن (فعل) بضم الفاء وفتح العين من الاوزان المعتبرة في الاسم الثلاثي لا من الاوزان المتروكة ، والدليل على تعذر سبب آخر غير العدل ان ؛ المؤثر مع العلمية ستة ؛ العدل ، والالف والنون ، والعجمة ووزن الفعل ، والتركيب ، والتأنيث ، وهذه الخمسة الاخيرة منتفية في (عمر) وأمثاله فتعين تقدير العدل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان العدل بكلما قسميه مع وصف اصلي معتبر في منع صرف الاسم ، والعدل التحقيقي ثابت في لفظ (ثناء ، ومثنى ، وثلاث ، ومثلث) اذ هما اي ؛ (ثناء) وحده و (مثنى) وحده معدولان عن (اثنتين اثنتين) يعني ؛ ان ثناء وحده بمعنى ؛ اثنتين اثنتين و (مثنى) وحده بمعنى ؛ اثنتين اثنتين (و) كذا كل واحد من ثلث ومثلث معدول من ثلاثة ثلاثة والدليل على ان

كل واحد منهما معدول عن عدد مكرر : ما قاله بعض الخذاق من النحويين قال : (واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انها معدولان عن ثلاثة ثلاثة ، وذلك انا وجدنا « ثلث » و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد ، وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو « قرأت الكتاب جزء جزء ، وجائني القوم رجلا رجلا ، وابصرت العراق بلدا بلدا » فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب ، فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بأن اصله انظ مكرر انتهى .

وقال بعض المحققين : (لا بد في اعتبار العدل من امرين : احدهما : وجود الاصل للاسم المعدول ، وثانيهما : اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ، ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك ، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف ، فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا ، واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف . . . الى ان قال : والدليل على اصلهما (اي : ثلث ومثلث) ان في معناهما تكرارا دون لفظهما ، والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا ، كما في (جائني القوم ثلاثة ثلاثة) فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو : ثلاثة ثلاثة (انتهى) .

والعدل (مع وصف) ايضا (معتبر في لفظ) « اخر » بضم
 الهمزة وفتح الحاء جمع « أخرى » افعال التفضيل مؤنث « اخر » على
 وزن افعال ، بدليل صرفه صرف افعال التفضيل نحو : اخر ، آخران ،
 آخرون ، وأواخر ، واخرى ، آخريان ، اخريات ، واخر ، مثل ؛
 الافضل ، الافضلان ، الافضلون والافاضل ، والفضلي ، والفضليان ،
 والفضليات ، والفضل ، واخر في الاصل بمعنى ؛ (اشد تأخرا) وكان
 في الاصل معنى (جائي زيد ورجل اخر) ؛ « رجل اشد تأخرا من
 زيد » ، ثم نقل الى معنى « غير » فصار معنى رجل اخر ؛ (رجل غير
 زيد) ، ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال ؛
 جائي زيد وحمار اخر ، ولا امرئة اخرى .

والدليل على عدل « اخر » انه ؛ لو كان مع من المقدره كما في
 (الله اكبر) للزم ان يقال ؛ بنسوة اخر على وزن افعال لان افعال
 التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة وتم بـ « من » ظاهرة او مقدر
 لا يطاق موصوفة أبدال يجب افراده دائما ، كما تقدم في بابه في قوله .
 وان لمنكور يضاف او مجردا الزم تذكيرا وان يوحد
 ولا يجوز ان يكون يتقدير الاضافة لأن المضاف اليه لا يحذف الا
 مع بناء المضاف كما في الغايات ، او مع سد التنوين مسده كما في
 « حينئذ ، وكلا » ونحوهما ، او مع دلالة ما اضيف اليه تابع
 ذلك المضاف اليه ، كما تقدم في باب الاضافة في قوله ؛

ويحذف الثاني ويبقى الاول كحاله اذا به يتصل
 بشرط عطف وضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا
 فلم يبق في المقام الا ما اشار اليه الشارح بقوله ؛ اذ هو معدول

عن « الآخر » .

ومنح بعضهم كونه معدولا عن ذي اللام ، مستدلا بأنة ؛ لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ « أمس » كما تقدم في باب المعرب والمبني ، وكـ « سحر » كما يجيء عن قريب في هذا الباب ، فكان الواجب ان لا يقع صفة للذكورة في قوله تعالى : « من ايام اخر » واجيب بأنه معدول عن ذي اللام انظرا ومعنى اي ؛ عدل عن التعريف الى التنكير ، ولا مانع من ان يخالف المعدول المعدول عنه تعريفا وتنكيرا ، على انه لو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام باقيا لوجب بناء سحر كما بنى أمس لذلك كما تقدم ذلك في الباب المذكور هذا ، ولكن الاولى ان لا ندع كون « آخر » معدولا عن احد لوازم افضل التفضيل على التعيين بل نقول انه معدول عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني : احد الاشياء الثلاثة ، وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى التفضيل الذي يستلزم احدها ، وذلك لانه صار بمعنى « غير » كما تقدم .

ووزن (مثنى وثلاث كهما في منح الصرف لما ذكر) أي للعدل والوصف (من واحد لاربع فليعلما) ، حاصله ان ؛ مثل مثنى وثلاث في منح الصرف للعدل والوصف من « واحد الى اربع » اتفاقا (نحو « احاد وموحد ، ورباع ومربع » ، وسمع أيضا خمس ، وعشار ، ومعشر » ، واجاز الكوفيون والزجاج قياسا وسداس ومسدس وسباع ومسبع ، وثمان ومثمان ، وتساع ومتسع) . وقيل السماع مفقود الا في واحد الى اربع والاعشار ، ويظهر من بعضهم انها كلها مسموعة الا معشر . ويستعمل وزن « فعال يضم الفاء » من واحد الى عشرة مع ياء

النسبة (نحو احمادي) ثنائي ، ثلاثي ٠٠٠ الى عشاري .
فان قلت : الوصفية في مثنى وثلاث واخواتهما عارضة كمروضها في
« اربع في مررت بنسوة اربع ، فكيف اثر فيها ولم يؤثر في اربع ؟
قلت — العدل وضع ثانوي ، وضعت هذه الالفاظ فيه اوصافا ولا
تستعمل الا مع اعتبار الوصف فيها .

وقال بعضهم : انما منعت هذه الالفاظ من الصرف ؟ لأن فيها عدل
معنوي ، لأن لفظ اربع مثلا عدل الى (رباع) او (مربع) وعدل
أيضا من معنى غير مكرر الى معنى مكرر .

وقال بعض آخر : ان فيها عدلين لفظا لأن اصل رباع كان اربع مرتين
فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اربع وكذا أخواتها . وقيل : انما
منعت من الصرف ؟ لأن فيها العدل والتعريف كـ « عمر » اذ لا يدخلها
اللام ، واذا جرت على النكرة تجعل بدلا ، ورد بأنها لو كانت معارف
لوقعت صفة للمعارف ، وكيف تكون معرفة وهي تقع حالا ؟ نحو جاء
القوم مثنى اي : حالكونهم اثنين اثنين فتأمل .

(فائدة) « العدل » ؛ مصدر مشترك بين ثلاث معان : احدهما ؛
التسوية ويتعدى بنفسه نحو قوله تعالى « فعدلك » على قرأته التخفيف
اي : فسواك ، وثانيهما ؛ الا قساط ، ويتعدى بـ « في » يقال : « عدل
في حكمة » اي ؛ اقسط ، وثالثها ؛ الميل ؛ ويتعدى بـ « عن » يقال
« عدل عن الطريق » اي مال عنه . ومن هذا نقل ما نحن فيه .

(وكن لجمع متناه) في ان يجمع جمع تكسير (مشبه مفاعل في ؛
كون اوله مفتوحا) فخرج نحو « عذافرة » (بضم العين) بمعنى ؛
الابل القوي ، (وثالثه الفا غير عوض) فخرج نحو « يمانبي » لأن

الالف بعد الميم عوض إحدى يائي النسبة ، لأن أصله « يمني » (بتشديد الياء) منسوب الى اليمن ، فالوزن عارض لا يعتد به بل يائي النسبة لا يعتد بهما وان لم يكن الالف عوضا عن احديهما ، فنحو جمالي منسوب الى جمال وكما الى منسوب الى كمال منصرفان (بعدها) اي بعد الالف (حرفان) فخرج نحو « زمان » (اولهما مكسور) فخرج نحو « تدارك » (بضم الراء) مصدر باب التفاعل (لالعارض) فخرج نحو « ترامي » مصدر الباب المذكور لأن كسرة الميم لعارض وهو كون الميم قبل الياء ، والا فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر ، لكنه كسر لأجل الياء ، والمراد من الوزن العروضي فيكون نحو « دراهم » على وزن مفاعل ، واما نحو « مساجد » فصرفي ايضا .

(مشبه المفاعيل فيما ذكر) أي بالضبط : المتقدم (مع كون ما بعد الالف ثلاثة احرف اوسطها ساكن) حتى يكون مشبه مفاعيل بالوزن العروضي حتى يشمل ما في اوله ميم ليكون وزنا صرفيا ايضا (ك مصاييح) ام لا ليكون عروضيا فقط نحو (قناديل) كن (بمنع) صرف ما كان على هذين الوزنين مع الشرائط المذكور (كافلا) . واشترط في هذين الوزنين زائدا على ما ذكر ؛ ان يكونا بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث ، لأن التاء يقرب الوزن من وزن المفردات ك « فرازنة ، وملائكة » فأنها على زنة ؛ كراهية وطواعية المفردين بمعنى : الكراهة والطاعة فيكسر من قوة جمعيتهما فلا يقوم مقام سببين ، لاسيما على القول بأن قيام هذا الجمع مقام السببين انما هو لكونه لا نظير لوزنه في المفردات .

قيل : ان السبب لمنع الصرف انما هو الجمعية ، والوزنان شرط لها وعليه فلا نحتاج في اخراج غالب ما اخرجناه الى التكاليف

المذكورة فتدبر .

انما قام هذا الجمع مقام السببين؟ لكونه نهاية جمع التفسير فان الجمع يجمع جمع تكسير الى أن ينتهي الى هذا الجمع فينتهي تكسيده ، ولهذا يسميه بعضهم بالجمع الاقصى نحو « كلب ، واكلب ، واكالب » و « نعم ، وانعام ، واناعيم » ، ولكن يجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع « ايامن » جمع « ايمن » ، وهو جمع « يمين » على « ايا منين » ، وصواحب على : « صواحبات » لأن جمع السلامة لا يغير صيغة منتهي الجموع .

وقيل : لما لم يكن لهذا الجمع نظير في المفردات اشبه اللفظ الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمعية وشبه العجمة ، وعليه ففيه سببان لا سبب واحد قائم مقام السببين . وقال بعض آخر : فيه الجمعية وعدم النظر في الأحاد وعدم النظر عنده من الاسباب . وقال بعض آخر كما اشرنا اليه سابقا : منع صرف هذا الجمع ، لتكرار الجمع حقيقته كالكالب واناعيم ، او حكما لكونه على وزن جمع الجمع كمساجد وعليه ، فالوزن لا اثر له في منع الصرف .

(وذا اعتلال منه أي : من هذا الجمع) سواء كان يا ثيا (كالجواري) ، او واويا ك « الدواعي » اذا كان مجردا من ال والاضافة (رفعا وجرا) أي : في حالة الرفع والجر (اجراء مجرى كسارى) حاصله ؛ اذا كان الجمع منقوصا ؛ يائيا او واويا خاليا من اللام والاضافة فاجره في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار (في) ثبوت (التنوين وحذف الياء نحو « ومن فوقهم غواش » فد « غواش » مرفوع على الابتداء ، اصله « غواشي » حذف منه الياء وبقي التنوين ، ونحو

(والفجر وليال) فـ « ليال » مجرور بالعطف على الفجر المجرور بـ « و »
القسم ، وليال اصله ! « ليالي » جمع ليل بزيادة الياء على خلاف
القياس ، حذف الياء وبقي التنوين ، (ونصبا) اي في حالة النصب
(اجره) اي : اجر هذا الجمع المعتل (كـ دراهم في فتح اخره وهو
الياء الاصلية او المنقلبة (عن) الواو من (غير تنوين نحو سيروا فيها
ليالي) فـ « ليالي » منصوب على انه مفعول فيه فنصب بالفتح من
غير تنوين لانه غير منصرف في هذه الحالة بلا كلام (ولم يظهر الجر
فيه) اي في الجمع المنقوص (كالنصب) فيه ، (وهو) اي الجر
(فتحة مثله) اي : مثل النصب فيه (لأن الفتحة تثقل
اذا نابت عن حركة ثقيلة) اي : الكسرة ، (فعملت)
الفتحة النابتة عن الحركة الثقيلة (معاملتها) اي : الحركة الثقيلة .
(وقد لا يحذف يائه بل تقلب) الياء (الفا بعد ابدال الكسرة
قبلها فتحة) وحينئذ يجرى مجرى الصحيح (فلا ينون) في الحالات
الثلاث ، ويقدر الاعراب في الالف المنقلبة عن الياء (كـ عذاري)
بفتح الراء والالف المقصورة جمع « عذراء » بالالف الممدودة يعنى
البكر ، (و) نحو « مداراي » بفتح الراء والالف مقصورة جمع « مدرى »
بكسر الميم وفتح الراء والالف مقصورة ، وهو : شيء مثل الشوكه تحك
المرثة بها رأسها .

(ثم) اختلفوا في كون هذا الجمع المنقوص في حالتي الرفع والجر منصرفا
او غير منصرف ، فقال بعضهم : انه غير منصرف ، نظرا الى تقدم
منع الصرف على الاعلال ، وان التنوين (في جوار) ونحوه (عوض
عن الياء المحذوفة) فاصل جوار مثلا « جوارى » مع الياء المتحركة

والتنوين ، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف فصار « جوارى » مع الياء المتحركة بلا تنوين ، ثم حذف الحركة لاستثقالها على الياء فصار « جوارى » بالياء الساكنة بلا تنوين ثم حذفت الياء لاستثقال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعيتين ، ثم عوض التنوين عن الياء لئلا يطمع تنوين الصرف المحذوف في الرجوع بسبب خروج اللفظ في الظاهر بسبب حذف الياء عن صيغة منتهى الجموع ، اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت .

وقال بعض آخر : انه غير منصرف وان قيل ان الاعلال مقدم على منع الصرف ، وان التنوين عوض عن الياء المحذوفة لأن اصله : « جوارى » بالتنوين والحركة ، فحذفت الحركة لاستثقالها على الياء ضمة كانت او كسرة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التنوين والياء والبصغة حاصلة بعد حذف الياء ، لان المحذوف لعله كالثابت بدليل تقدير الاعراب في المحذوف ، فحذف تنوين الصرف ثم عوض التنوين عن الياء خوفا من رجوع الياء لزوال الساكن الاخر .

(وقال الاخفش) : تنوين « جوار » ونحوه (تنوين تمكين) اي : تنوين صرف نظرا الى ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس على لسان الناطق واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما بيناه سابقا ، والاعلال يوجب خروج الاسم عن صيغة منتهى الجموع (لان الياء لما حذفت) للاستثقال (بقى الاسم في) ظاهر (اللفظ كجناح فزال الصيغة) لانهما اعتبر فيها ان يكون بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف : وهذا بعد الاعلال ليست صيغته

كذلك (فدخلته تنوين الصرف • ورد) الاخفش (بأن المحذوف)
 لعلته (في قوة الموجود) بدليل كسر الراء في « جائي جوار » والا
 كان الواجب ضمها فالصيغة باقية بحالها .

(وقال الزجاج) : ان التنوين (عوض عن ذهاب الحركة عن
 الياء . ورد يلزم تعويضه من حركة نحو موسى ولا قائل به) .
 وهنا لغة اخرى : حكم بعض المحققين بقبحها ، وهي : اثبات الياء
 في حالة الجر كما في حالة النصب ، فيقال : « مرت بجواري » بفتح
 الياء مثل « رايت جواري » ، وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف
 على الاعلال ، فانه (ح) يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
 خفيفة على الياء فلم يعمل وبقي على حاله ، واما في حالة الرفع فاصل
 جوار : « جواري » (بضم الياء) من دون تنوين ، فحذفت الضمة
 للثقل وعوض عنها التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار « جوار »
 فعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة ، بخلاف اللغة المشهورة
 فان فيها الاعلال في حالتين كما تقدم .

(و لـ سراويل المفرد الاعجمي) على قول واسم جنس يطلق على
 الواحد والكثير يؤنث ويذكر ، يقال : « هي السراويل ، وهو
 السرايل » (بهذا الجمع شبه من حيث الوزن اقتضى) هذا الشبه
 (عموم المنع من الصرف) .

(وقيل : هو) اسم عربي فيكون (نفسه جمع سرولة) قال الشارح
 في المزهري : ليس في كلامهم « فعاول » الا سراويل ، وقيل : هو اسم
 عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير .
 ومعناه : خرقه تستر النصف الاسفل من الجسم ، لكنه جمع سرولة

تقديرًا وفرضًا فإنه لما وجد غير منصرف ، ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف ، لما تقدم من ان السبب هو الجمعية والوزن شرط لها قدر وفرض حفظًا لهذه القاعدة انه جمع سرواله كما قدر وفرض العدل في « عمر » فكأنه سمي بكل قطعة من السراويل ؛ سرواله ، ثم جمعت سرواله على « سراويل » . (وقيل فيه) أي : في سراويل ؛ (وجهان) الانصراف نظرًا الى انه ليس بجمع حقيقة ، وعدم الانصراف نظرًا الى تقدير الجمعية وفرضها لئلا تنخرم القاعدة .

(وان به أي : بالجمع سمي) كـ « حضاجر » علما لجنس الضبع المؤنث ، كما ان « اسامة » علم لجنس الاسد وكمدائن قال في معجم البلدان هذا الموضع كان مسكن الملوك من الاكاسرة السامانية وغيرهم فكان كل واحد منهم اذا ملك بني لنفسه مدينة الى جنب التي قبلها وسماها باسم فاولها المدينة العتيقة لزاب ثم مدينة الاسكندر ثم طيسفون من مدائنها ثم اسفانير ثم مدينة يقال لها رومية فسميت المدائن بذلك والله اعلم وانما سميتها العرب المدائن لانها سبع مدائن بين كل مدينة الى الاخرى مسافة قريبة او بعيدة انتهى فتأمل (او بما لحق به من) نحو (سراويل) اذ صار علما لشخص (الانصراف منه يحق) لان المعتبر في الجمع عند المحققين ان يكون في الاصل (ولا اعتداد بما عرض) من العلمية ، كما كان في الوصف ايضا كذلك ، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية .

وقيل : انه غير منصرف لا للجمعية الاصلية ، بل للعلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير ، كما ان اللفظ العجمي ليس له شبيه في اللفظ العربي ، والظاهر من هذا القول ان « شبه العجمة » سبب مستقل . وقال بعض آخر : انه منصرف لزوال الجمعية ، لكن

هذا القول خلاف المستعمل عند الفصحاء .

(والعلم امنع صرفه ان كان مركبا في العبارة حزاظة ، اذ ظاهرها ان العلمية سبب والتركيب شرط وليس كذلك لان الامر بالعكس تركيب مزج) وهو كما تقدم في باب العلم ؛ ان اخذ اسمان وجعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما من الاول بمنزلة تاء التانيث من الكلمة في وجوب فتح ما قبلها (نحو معد يكرب قال الازهري كسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كرمي ومسمي انتهى (وحضرموت) بفتح الميم كبا هو المشهور ، ونقل بعضهم ضمها ايضا .

وزاد بعضهم هنا قيودا اخر لاحاجة الى ذكرها جميعا فنذكر بعضها .
منها : ان لا يكون بينهما نسبة قبل العلمية (بخلاف المركب تركيب اضافة) كعبد الله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اولى حكمه فكيف يوتر في المضاف ما يضاذه اعني منع الصرف (او) تركيب (اسناد) كتابا شرا لانه لا يوصف بالانصراف وعدمه بل يحكي لفظه على ما كان عليه قبل العلمية ، فان التسمية به انما هي لدلالته على قصة غريبة فلو تطرق اليه التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة فكيف يتصور فيه منع الصرف الذي فيه التغير في الجملة ؟

ومنها : ان لا يكون الجزء الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو « سيبويه ، وخمسة عشر » لان الافصح بعد العلمية مراعات البناء الذي كان فيه قبل العلمية .

ومنها : ان لا يكون جزؤه الثاني معربا قبل العلمية ليخرج نحو « انزيدا ، وفي الدار علمين » فتأمل فانه دقيق كمال الدقة .

(كذلك) امنع صرف (علم حاوى زائدي فعلان وهما : الالف والنون كغطفان) علم لقبيلة (وكا صبهان ، وتعرف زيادتهما بسقوطهما في التصارييف كسقوطهما في رد نسيان الى : نسي) فيعرف من ذلك ان الالف والنون فيه زائدتان ، فاذا صار نسيان علماً لشخص يمنع صرفه والا فلا (فان كان فيما لا ينصرف) اي : فيما لا تصارييف له حتى تعرفا بسببها (فبان يكون قبلهما اكثر من حرفين كالمثاليين في النظم ، (فان كان قبلهما حرفان ثانيهما) اي : ثاني الحرفين (مضعف : فان قدرت اصالة) التضعيف (فزائدان) اي : الالف والنون زائدان (او) قدرت (زيادته) اي زيادة التضعيف (فالنون اصلية كحسان ان جعل من الحس) بتشديد السين فالتضعيف في حسان اصل (ففعالان) اي فوزن حسان : « فعلان » فالالف والنون زائدان (فيمنع من الصرف او) جعل (من الحسن) فالتضعيف في حسان ليس اصلية (ففعال) اي فوزن حسان : « فعال فالنون اصلية (فلا يمنع) من الصرف .

(حكاية صرفية) قيل : جاء عضد الدولة رجل اسمه حيان ، فقيل له اينصرف « حيان » او لا ينصرف ؟ فقال عضد الدولة : ان اكرمه فلا ينصرف والا فينصرف ، ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياء فيكون من ال « حى » فلا ينصرف للعلمية والالف والنون ، وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من ال « حين » (بفتح الحاء) بمعنى : الهلاك فينصرف .

ونظيره ما قيل : ان تلميذا سئل استاذاه : اشيطان منصرف ام غير منصرف ؟ فقال : ان ابعده منصرف وان اهلكته وابطلته غير منصرف

ووجه بان ! في شيطان قولان ؛ احدهما انه من « شطن » اذا بمد عن الحق او عن رحمة الله فتكون النون اصلية ، ووزنه « فيعال » ، والقول الثانى ان الياء اصلية والنون زائدة عكس الاول وهو من « شاط يشيط » اذا بطل واحترق فوزنة « فعلان قال في الكشف في تفسير سورة البقرة قد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابة اصلية وفي اخر زائدة والدليل على اصلتها قولهم تشيطن واشتقاه من شطن اذا بعد لبعده من الصلاح والخير ومن شاط اذا بطل اذا جعلت نونه زائدة ومن اسمائه الباطل انتهى .

(كذا علم مؤنث بهاء) مبدلة من تاء التانيث في حالة الوقف لان المراد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء ، فتحو اخت و بنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء فيهما بدل من اللام كالهزمة في اخ وابن ، اختص ابدال التاء بالمؤنث لمناسبة التاء للتانيث (امنع صرفه) اي : العلم المؤنث بالتاء (مطلقا سواء كان لمذكر ك طلحة ام لمؤنث ك فاطمة : زائدا على ثلاثة احرف كما مضى) من المثالين ام لا (ك فلة) علماً ، وانما اشترط العلمية ليصير التانيث لازماً لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان للكلمة وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عنها ، ومن هذا يعرف وجه اشتراط العلمية في التركيب المزجي لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ، ولولاها لكان التركيب عرضة للزوال والانتقال .

(وشرط منع صرف) الاسم المؤنث (العارى منها) اي من تاء

التأنيث احد أمور أربعة ليثقل بذلك فيخرج عن الخفة التي فيها بسبب كون تأنيثه معنوياً غير لفظي ، اذ الخفة من شأنها ان تعارض ثقل السببين فتزاحم تأثيره :

الامر الاول : (كونه ارتقى) حروفه (فوق الثلاثي) فالحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث قائم مقامها فيثقل اللفظ بذلك (كسعاد ، وعناق) علمين لامرئين .

الامر الثاني : (او) يكون (على ثلاثة) احرف (لكنه اعجمي) لان لسان المعجم ثقيل على لسان العرب (كجور) بضم الجيم (وحمص) بكسر الحاء علمين ، وتأنيثهما باعتبار تأويلهما بالبقعة او البلدة

الامر الثالث : (او يكون متحرك الاوسط) تنزيلا لحركة الاوسط منزلة الحرف الرابع المنزلة منزلة تاء التأنيث في الثقل (نحو سقر ، ولظى) علمين لتقسيم من نار جهنم .

الامر الرابع : (او) يكون (مذكر) الاصل اي : كان في الاصل اسما لمذكر ثم (سمي به مؤنث) فحينئذ يحصل فيه ثقل بسبب نقله الى التأنيث فيعادل ذلك الثقل خفة اللفظ (نحو زيد اسم امرتلا اسم ذكر) ففي جميع هذه الصور الاربع يجب منع صرف الاسم .

(وأجرى فيه) اي : في الصورة الرابعة (المبرد والجرمي الوجيين الآتين في المسألة بعد ، وهما) اي الوجيهان انه (وجيهان) اي الانصراف وعدمه (وريا عن) بعض (النحاة في) المؤنث (الثلاثي ساكن الوسط العادم تذكيرا متاصلا قبل النقل كما سبق) بيان ما كان واجدا

التذكير المتأصل (او العادم عجمة) حاصله انه يجوز الوجهان في المؤنث المعنوي اذا كان فاقدا للامور الاربعة التي كانت شرطا في وجوب منع الصرف (كهند) فانه فاقد لارتقاء فوق الثلاث ، وتحرك الاوسط ، والعجمة ، والتذكير المتأصل ، فيجوز فيه الوجهان ولكن (المنع) من الصرف (احق من الصرف نظرا الى وجود السببين) ونقل (عن) الزجاج (وجماعة) وجوبه .

قال الفاضل المحشي : اي : وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المتبادر . ولكن قال الازهري : أي المنع : ، وعلله بان ! السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف . وهذا هو الحق على ما يظهر من كلام الرضي فراجع .

(والمعجمي الوضع) اي : كون الاسم مما وضعه غير العرب من اهل اي لغة كان كالفارسي والتركي والهندي والانكليزي والفرنسي والرومي والسرياني والعبري ونحوها من اللغات والمعجمي (التعريف) اي يكون الاسم معرفة اي : علما في لغة العجم (مع زيد) زيد وزيادة مصدران بمعنى واحد اي : مع زيادة الاسم الثلاث كـ « ابراهيم » صرفه امتنع ، حاصله : ان العجمة وهو : كون الاسم على ما وضعه غير العرب لتأثيرها في منع الصرف شرطان : الاول : ان تكون تعريفه اي : علميته في لغة العجم ، والثاني : ان يكون زائدا (على ثلاثة احرف كـ ابراهيم) فانه عجمي وكان علما قبل ان يستعمله العرب ، فاذا اجتمع في الاسم العجمة مع الشرطين (صرفه امتنع) اوجود السببين اعني : العجمة والعلمية ، (بخلاف غير العجمي) كالاعلام العربية الفاقدة لسبب آخر غير العلمية (و) بخلاف (المعجمي

الوضع والعربي التعريف ك لجام) فانه لا يمتنع صرفه ولو كان علما في لغة العرب لعدم علميته في لغة العجم لانه في لغتهم اسم لآلة توضع في فم الفرس ، وانما اشترط في العلمية بكونها في لغة العجم لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف ، فان من عاداتهم التصرف في لغة غيرهم بتبديل بعض الحروف نحو « جرجان » في : كركان او حذفها نحو (آذربجان » في ! اذربايجان ، وبخلاف الثلاثي فانه منصرف ولو كان ساكن الوسط ، هذه العبارة سهواً من الشارح واما من النسخ ، ولاوجه لما ارتكبه الفاضل المحشى من التمحلات والتوجيهات المستبشعة ، وحق العبارة ان يقال : ولو كان متحرك الوسط ك « شتر » ونوح لان النزاع فيما كان متحرك الوسط ، واما ما كان ساكن الوسط فلا خلاف بينهم في صرفه . قال الرضوي : « عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لاناثير له في العجمة » انتهى .

قال بعض المحققين : ان اسماء الانبياء عليهم السلام معتنقة عن الصرف الائمة : « محمد (ص) ، وصالح ، وشعيب ، وهود » لكونها عربية « ونوح ، ولوط » لحقتها . وقيل ! ان هودا كنوح لان سيبويه قرنة معه ، ويؤيده ما يقال من ان : « العرب من ولد اسماعيل ، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي ، وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح » انتهى ، وفي كون جميع العرب من ولد اسماعيل او بمضمم كلام ليس هنا محله فمن اراد الاطلاع عليه فليطلب من مظانه . (كذلك) يمنع من الصرف (علم ذو وزن يخص) في لغة العرب (الفعل بان لم يوجد دون ندور في غير فعل ك خضم) ومعناه الفعلي

الاكل بأقصى الاضراس او ملاء الفم (و) نحو (شمر) ومعناه
 الفعلي : المرور حادا ، (ودئل) ومعناه الفعلي : استرخاء البطن
 والاسراع في المشي (وانطلق واستخرج) حالكونهما (علمين) كما
 ان الامثلة المتقدمة ايضا اعلام : الاول لرجل ، والثاني لفرس ،
 والثالث لقبيلة ، واما نحو بقم ، وشلم ، ونرجس ، واستبرق « ونحوها
 فهي اسماء اعجمية لاتنصر بالاختصاص اذ الكلام في الاسماء العربية وانما
 نقلت هذه الافعال من دون فاعل ، وجعلت اعلاما لامع الفاعل والا كانت محكية
 لانها مع الفاعل جملة ، والجملة اذا صارت علما تحكى كما مرفي باب العلم .
 قال ابن هشام في الباب الخامس في حذف الموصوف في قول الشاعر
 انا ابن جلا وطلاع الثنايا : فقيل تقديره : « انا ابن رجل جلا
 الامور » ، وقيل جلا علم محكي على انه منقول من نحو « زيد جلا »
 فيكون جملة ، لا من قولك : جلا زيد ، ونظيره قوله :

نبئت اخو الي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
 فيزيد منقول من نحو قولك : « المال يزيد » لامن قولك يزيد
 المال والا لعرب غير منصرف ، وكان يفتح لانه مضاف اليه « انتهى
 موضع الحاجة من كلامه (او وزن غالب فيه) اي : في الفعل (ك
 احمد ، ويعلي ، وافكل) بفتح الهمزة والكاف بمعنى : المرتعد من شدة
 البرد او الخوف و (اكلب) قال بعض المحققين : معرفة غلبة الوزن
 في احدى القبيلتين لايمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر
 وهو متعذر او متمسر ، فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل
 ورد بانه ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في
 أحدهما دون الآخر ، مثلا « أفعل » قياس في الأمر من الثلاثي

ك « اذهب » « وانصر » وليس في الأسم قياسا ك « اصبع » ،
وابلم « فتأمل » .

(ولا بد من لزوم الوزن) بان لا ينتقل من وزن الى آخر : (و لا بد
من (بقائه) اي الوزن ؛ بان لا يخرج باعلال ونحوه من الوزن الاصيلي
للفعل ، ولا بد من كون الوزن (غير مخالف لطريقة الفعل) التي
منها الادغام ان كان فيه حرفان متجانسان (فنحو امره ، ورد ، وبيع
مصروف) أما امره فلانه لا يلزم الوزن لان عينه يتبع لامه في الحركات
كما تقدم في اوائل الكتاب في الاسماء الستة فهو في الرفع موازن
« اكتب » وفي النصب موازن « اذهب » وفي الجر موازن اضرب وامارد
وبيع فلانها لم تبقيا على وزنهما الاصيلي فان وزنهما في الاصل « فعل »
بضم الفاء وكسر العين فزال ذلك بسبب الادغام في رد والاعلال في
بيع هذا ان كان رد فعلا ماضيا ، ويحتمل ان يكون فعل امر فوزنه
الاصيلي « افعل » كأنصر فتغير لما ذكر مع حذف الهمزة (وكذا نحو
البب عند أبي الحسن الاخفش) لانه مخالف لطريقة الفعل التي هي
الادغام من غير مانع فيه (وخالفه المصنف) فقال ؛ ان البب غير
منصرف لأنه موازن انصر ، ولأن الفك فيه رجوع الى الأصل فهو
كتصحيح « استحوذ » وليس تصحيح استحوذ بمانع من اعتبار الوزن
ولأن الفك قد يدخل الفعل وجوبا ك « اشدد به » في التعجب ، وجوازا
ك « اردد » وشدوذا ك « الل » كما يجيء في باب الادغام في آخر الكتاب
هذا ولكلا في القول بانصراف رد واعدم انصراف البب لما ذكر شبه تناقض فتأمل
(وفهم من كلامه) أي ؛ كلام المصنف حيث قيد الوزن بان
يكون خاصا بالفعل او غالبا فيه (ان الوزن الخاص) بالاسم ك

« قمبرير » (او الغالب فيه) كوزن « فاعل » بكسر العين نحو كامل
 علما فانه وان وجد في الفعل نحو « ضارب » أمرا من باب المفاعلة
 الا انه في الاسم اكثر (او المستوي هو) اي الاسم (والفعل فيه)
 نحو « جبل ، وعضد ، وكنف ، وجعفر » اعلاما (لا يؤثر وهو اي :
 مافهم من كلامه (كذلك) أي صحيح (وخالف ابن عيسى بن عمرو
 في المنقول من الفعل حيث) حكى عنه انه : قال : كل فعل ماض
 سمي به فانه لا ينصرف ، واستدل بقوله .

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضح العمامه تعرفوني
 فان « جلا » في الاصل فعل ماض وهو علم ممنوع من الصرف بدليل
 عدم تنوينه ، واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك
 زيد جلا اي : هو فقيه ضمير مستتر يعود على زيد ، وهو من
 باب المحكيات .

قال التفتازاني في بحث الایجاز : لفظ « جلا » هيئنا علم ، وحذف
 التنوين لانه محكى كـ « يزيد » في قوله :

نبث اخوال بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
 لانه غير منصرف للمعلمية ووزن الفعل على ماتوهمه بعض النحاة
 لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ، ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق
 ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما
 فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه انتهى وقد تقدم الكلام
 فيه انفا وانما كررنا الكلام فيه لكونه من المسائل المغفول عنها عند الاكثر
 (وما يصير علما من ذي الف مقصورة زيدت للاحاق) واللاحاق
 زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة اصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف

الاصول ، لتعامل معاملته في التثنية والجمع وبقية الاحكام (كملقي)
بمعنى : نبت (وارطى) بمعنى : شجر (علمين) فانهما ملحقان
بـ « جمفر » فوزنهما « فعلل » كجمفر لا « فعلى » كسكرى لان حكم
الزائد للالحاق حكم الحرف الاصلي في الوزن (فليس ينصرف) للعلمية
وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لوزن ما فيه
الف التانيث كـ « سكري » فانهما في الوزن العروضي كسكرى ،
بخلاف غير العلم اذ لا سبب فيه لمنع الصرف ، (وبخلاف العلم
الذي فيه الف الالحاق الممدودة) كـ « علباء » علما فان الالف والهمزة
فيه زائدتان للالحاق بـ « قرطاس » . وانما لم تؤثر الف الالحاق
الممدودة لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا
تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة التانيث منقلبة عن الف
التانيث، وهمزة الالحاق منقلبة عن الياء ، كما يجيء ذلك مفصلا في باب
تثنية المقصور والمعدود في قوله :

وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كساء وحياء
والسر في ذلك ان المتقلب من المانع مانع ومن غيره غير مانع .
(والعلم امنع صرفة ان عدل كـ « فعل » التوكيد اي : « جمع »
وتوابعه) اي كتع وبصع وبتع (فانها كما قال المصنف في شرح
الكافية : معارف بنية الاضافة ، اذ اصل رايت النساء جمع ! جمعن
فحذف الضمير) المضاف اليه (للعلم به واستغنى) عنه (بنية الاضافة
وصارت في الصورة لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالاعلام) ،
فاحد السببين فيها شبه العلم ، والآخر العدل ، لانها معدولة عن
اصلها الذي مع الاضافة .

وقال بعضهم ! انها اعلام حقيقه للاحاطة والشمول ، بدليل
جمعها بالواو والنون وهو مختص بالعلم او الصفة كما تقدم في مواضع
اعراب النيباتي في قوله :

وارفع يواء وييا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب
وليست بصفات فاعلام واجيب عن ذلك بانها ليست (بالاعلام لانها) اى
الاعلام : اما (شخصية او جنسية ، وليست هذه) اى : جمع
وتوابعه (واحدة منهما) لان العلم الشخصي مختص ببعض الاشخاص
المعين فلا يصلح لغيره ، والعلم الجنسي مختص ببعض الاجناس لالكلها
كما تقدم في باب العلم في قوله :

ووضعو لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
(قال) المصنف في الشرح المذكور (وهو) اى كونها معارف بنية
الاضافة (ظاهر نص سيويوه .

وقال ابن الحاجب : انها اعلام) بالغلبة صارت اسماء (للتوكيد)
بمعنى : « كل » وليست (معدولة) عن حالة الاضافة بل معدولة
(عن فعلاوات) لان مفرداتها اعني : « جمعاء » وتوابعه على وزن
« فعلاء » والجمع الذي (يستحقه فعلاء) اذا كان (مؤنث افعل
المجموع بالواو والنون) هو الجمع بالالف والتاء . وبعبارة اخرى
« فعل » مفردة « فعلاء » مؤنث افعل فكما يجمع افعل بالواو والنون
كذلك حق فعلاء ان يجمع بالالف والتاء ، فلما جاء جمعه على فعل ،
علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو « فعلاوات » . وقال
جماعة : انها معدولة عن « فعل » بضم الفاء وسكون العين لان مفردهما
« فعلاء افعل » كعمراء واحمر . وقال آخرون : انها معدولة عن

« فعالي » لان مفردها اسم كصحراء وصحاري .

والحق : ماقاله المصنف في شرح الكافية لان الجمع بالالف والتاء يشترط في مذكره اما العلمية او الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيها ؛ أما العلمية فلما تقدم أنفا ؛ واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد ضرورة ولان فعلا لا يجمع على « فعل » بضم الفاء وسكون العين الا اذا كان مؤنثا لـ « أفعل » صفة كـ « حمراء وسوداء » ولا على « فعالي » الا اذا كان اسما محضالا مذكر له (كصحراء) ، وجمع وتوابعه ليست كذلك (او كـ ثعل ، وزفر ، وعمر فأنها معدولة عن : ثاعل ، وزافر وعامر) لانها لما سمعت غير منصرفة في كلامهم وليس فيها سبب ظاهر غير العلمية — قدر فيها العدل ، لأن العلمية وحدها لا توجب منع الصرف .

(والعدل والتعريف مانعا صرف سحر) بمعنى : الوقت الواقع قبل الفجر بقليل اذا به اي : بالسحر التمين والظرفية (قصدا يعتبر) حاصله (اذا) اريد (به) سحر يوم معين واستعمل ظرفا (كجئت يوم الجمعة سحر فأنه) غير منصرف لانه (معدول عن « السحر ») ومعرفة بالعلمية .

قيل : لانه جعل علما لهذا الوقت . وقيل : لانه اشبه العلم لانه معرفة بغير اداة ظاهرة كالعلم ، وانما قلنا انه معدول عن المصروف بال لانه لما اريد به سحر معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفة بال ، فعدل عنه وقصد به المعين بدون ال وقال جماعة : انه منصرف ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : حذف التنوين لنية الاضافة . وقال آخرون : لنية ال .

وقال بعض المحققين انه مبني لتضمنه معنى « ال » كما قيل ذلك في (امس) وقد تقدم في باب المبني والمعرب ، ورد ذلك بأمر : منها : انه لو كان مبيا لكان الفتح اولى به ، لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يشبهه حالة البناء بحالة الاعراب ، كما اجتنبت الفتحة في (قبل ، وبعد) لذلك .

ومنها : انه لو كان مبيا لكان جائز الاعراب مثل (حين) لتساويهما في ضعف السبب المقتضى للبناء لكونه عارضا .

ومنها : ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء ، لأن البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ، ودعوى الأسهل ارجح من دعوى غير الأسهل ، واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمين والعدل ان « التضمين » كون الكلمة مفيدة معناها الاصلى مزيدا عليه معنى آخر ، كما سبق ذلك مفصلا ومشروحا في باب الحروف الجارة عند قول المصنف :

وقد يجيء موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جملا و « العدل » تغيير اللفظ عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه على ما كان وسحر في المثال مغير عن لفظ السحر من دون تغير للمعناه فهو معدول وغير منصرف لا مبني ، كما توهمه بعض المحققين فتأمل ، فإن كان مبيا صرف ك « نجيناهم بسحر » أي : بسحر من الاسحار فالمراد به لاسحر بعينه او كان مستعملا غير ظرف وان كان معينا لكن وجب ان يكون تعريفه أي : تعيينه بال او الاضافة ، ويلزم الانصراف حيثئذ ضرورة لاستلزام ال والاضافة ذلك نحو « طاب السحر

سحر ليلتنا » .

(وابن علي الكسر) كل اسم يكون على وزن (فعال) بفتح الفاء وهو على اربعة اقسام : اسم فعل ك « نزال » وعلم المصدر « كفتجار ، وحماد » وصفة لسب المؤنث ك « فساق ، ولكاع ، وخبات » وهذه الاقسام الثلاثة مبنية عند الجميع والقسم الرابع : ما كان علما (مؤنثا) وهذا مبني (عند اهل الحجاز) مطلقا : سواء لم يكن من ذوات الراء (ك حذام) علما لامرئة ، او كان منها ك (سفار) علما لبطر معروفة لبني مازن ابن مالك ، وبنائه عند اهل الحجاز للعلمية والتأنيث والعدل التقديري كنزال فبالسببين يسلب من الاسم بعض التمكن اعني لكسرة والتنوين فيستحق بالثالث زيادة السلب ، وليس بعد منع الصرف الا البناء اي : سلب الاعرابين الاخيرين ايضا ، فلذلك قدروا العدل فيه كنزال حتى يبني . وقيل بني لتضمن تاء التأنيث ، ونوقض ذلك بنحو « هند ، وزينب » وقيل لمشابهة (نزال) وزنا ، ونوقض هذا ايضا بنحو (سحاب ! وكلام) من المعربات واجيب عن النقض بأن : فيه العدل والتأنيث والتعريف وليس في سحاب ونحوه شيء من ذلك (وهو) اي : فعال (نظير جثم وعمر في الاعراب ، ومنع الصرف للعلمية والعدل) والتقديري (عن فاعلة) مطلقا : سواء كان من ذوات الراء او غيرها (عند) فئة قليلة من (بني تميم) اما اكثرهم فجعلوا ذوات الراء مبنية للعلمية والتأنيث والعدل التقديري ، وانما قدروا العدل الموجب للبناء تحصيليا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء يكف المانع عن الامالة المطلوبة المستحسنة المطلوب في الكلام ، كما يجيء في باب الامالة في قوله :

وكف مستعل ورأينكف بكسر را كفار مالا اجفوا
 واما غير ذوات الراء فهي عندهم معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية
 لكنهم اعتبروا العدل فيها أيضا طردا للباب من غير حاجة اليها لتحقيق
 السببين لمنع الصرف فيها ، فأعتبر العدل فيه انما هو للحمل على
 نظائره من ذوات الراء لا لتحقيق سبب البناء او سبب منع الصرف .
 (واصرفن ما نكر من كل ما) أى : غير منصرف (التعريف)
 أي العلمية (فيه أثر) في منع صرفه ؛ بأن يكون منع صرف الاسم
 موقوفا على التعريف ؛ شطرا كان التعريف او شرطاً ، وبعبارة أخرى
 اصرفن كل علم نكر ؛ بأن يؤل بواحد مما سمي بهذا الاسم (نحو رأيت
 احمد واحمدا آخر) فان المراد بـ (احمد) الثاني واحد غير معين
 من سمي بأحمد ، او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو
 « لكل فرعون موسى » أي لكل مبطل محق فجعل « فرعون » عبارة
 عن المبطل « وموسى » عبارة عن المحق لأشتهار فرعون لعنه الله عليه
 بكونه مبطلا واشتهار موسى عليه السلام بكونه محقا ؛ سواء كانت العلمية
 مع كونها سببا شرطاً لتأثير السبب الآخر كما في التركيب ؛ والإلف
 والنون المزيديتين ، والتأنيث بالتاء لفظاً أو معنى والمعجمة (ك رب
 معد يكرب ، كغطفان ، وطلحة ، وسعاد ، وابراهيم لقيتهم) فجميع
 هذه الاسماء منصرف لأنها نكرة بدليل دخول « رب » عليها فبقيت
 بلا سبب لأنه قد انتفى احد السببين اعني : العلمية بذاتها والسبب
 الآخر المشروط بالعلمية من حيث انتفاء شرطه ، فلم يبق فيها سبب
 من حيث هو سبب مؤثر ، او كانت سببا محضاً من دون ان يكون
 شرطاً في تأثير السبب الآخر كما في وزن الفعل في الاسم ، واللف اللاحق

على قول : والعدل نحو (رب احمد ، وارطي ، وعمر لقيتهم) فهذه الاسما منصرف لانها بعد التنكير بقيت على سبب واحد وهو ؛ وزن الفعل في احمد ، والـف الالحاق في ارطي ، والعدل في عمر ، والسبب الواحد وجوده كعدمه في التأثير في منع الصرف (بخلاف ما ليس للتعريف) أي ؛ العلمية (فيه اثر) في منع الصرف لا شرطا ولا شطرا كما في الف التأنيث مطلقا ، والألف والنون المزيدين في الوصف والوصف ، وصيغة منتهى الجموع (ك ذكرى وحمراء ، وسكران ، واحمر ، واخر ، ودرهم ، ودنانير) فإنه لا تأثير للعلمية في منع صرف هذه الاسماء ، اذ في كل واحد منها سببان غير العلمية او سبب واحد قائم مقام السببين فلا يتوقف منع صرفها على العلمية ، فأذا سمي بواحد منها ثم نكر لا ينصرف اذ لم يكن للتسمية اي العلمية تأثير في منع صرفها ، فوجود العلمية وعدمها بالنسبة الى منع الصرف سواء .

(فرع)

(اذا سمي بأحمر) اي : اذا صار علما (ثم نكرة لم ينصرف عند سيبويه ، والاختفش) في احد قوليه لما ذكر (من ان وجود العلمية العارضة بالنسبة الى منع الصرف كعدمها ، لوجود السببين فيه قبل العلمية وهما الوصفية ووزن الفعل ، غاية ما في الباب زوال الوصفية لتضادهما ، اذ الوصفية تقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص وبين العموم والخصوص تضاد وتناف ، ولكن اذا زالت العلمية بالتنكير لا مانع من اعتبار الوصفية لانها لم تزل بالكلية بسبب عروض العلمية

بدليل اللوح اليها بعد العلمية ، كما سبق في باب المعرف بأداة التعريف في قوله :

وبعض الاعلام عليه دخلا للوح ما قد كان عنه نقلا فان قلت ؛ كما انه لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية لباغت على اعتبارها أيضا ، فلم اعتبارها وذهبا الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف ؟

قلت : الباغث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما كما سبق في قوله :

فلادهم القيد لكونه وضع في الاصل وصفا انصرافه منع واما القول الآخر للاخفش فهو انه ذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية (لما ذكر) من التنافي بينهما ، والعلمية قد زالت بالتنكير ، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة ، فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل ، هذا . واعلم انه حكى عن الاخفش انه قال : ان خلافه في نحو « احمر » انما هو في مقتضى القياس ، واما السماع فهو على منع الصرف .

واعلم ان جميع ما ذكر من القولين ودليلهما يجري في نحو « سكران » أيضا اذا سمي به فتدبير ، ومنشاء القولين : ان الزائل العائد هل هو كالذي لم يزل او كالذي لم يعد ؟ ؟ او اذا سمي بنحو « مساجد » ثم نكر فسيبويه يمنعه لما ذكر في احمر ، والاخفش يصرفه (لما ذكر في قوله الآخر فتأمل) ولم ينقل عنه (هنا) خلافه .

(تمة)

(من المقتضى للصرف التصغير المزيل لاحد السبيين) المانعين من الصرف (نحو « حميد ، وعمير) في تصغيري : « احمد ، وعمر » فإن الوزن من احمد والعدل من عمر قد زالا بالتصغير فتصرفان لزوال أحد السبيين ، واما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، واما زوال العدل به فلان العدل في عمر كان تقديريا لانهم انما ارتكبهوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف ، فأذا صرف بالتصغير فلا حاجة الى تقديره فتأمل .

(وما يكون منه أي : عما لا ينصرف منقوصا) وهو : الذي في اخره ياء ساكنة لازمة (ففي اعرابه نهج « جوار » أي : طريقه السابق) في قوله :

وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري
 (يقتضي فينون) قد مضى الكلام في هذا التنوين مفصلا هناك (بعد حذف يائه رفعا وجرا ان كان غير علم ك أعيم) تصغير : اعمى ، وهو غير منصرف كما كان كذلك قبل التصغير ، ومانعه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وهو ابيطر حين التصغير واكرم قبذل التصغير (وكذا ان كان علما كقاض) اذا جعل اسما (لامرأة) ، ومانعه من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث المنوي ، هذا أي : التنوين بعد حذف الياء رفعا وجرا (عند سيبويه ، وخالف يونس وعيسى والكسائي فأنبتوا الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كالنصب ، محتجين بقوله) :

(قد عجبت مني ومن يعليا لما رأيتني خلقا مقلوليا
بفتح الياء من « يعيليا » ، مصغر « يعلى » علم رجل من دون
تنوين لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وهو وزن يبيطار ، والغه للاطلاق
واجيب عن ذلك بأنه ضرورة .

(ولاضطرار في النظم) اي في الشعر (او تناسب في رؤس الآي) القرآنية
والمراد بها أو اخر الآي ، سميت « رؤسا تادبا) والسجع ونحو ذلك)
كتناسب كلمة مع أخرى (صرف ذو المنع بلا خلاف اما الضرورة)
في النظم (فنحو) قوله :

(تبصر خليلي هل ترى من طعائن) سواك نقيبا بين حزمى شعبب
فصرف « طعائن » وجر بالكسرة مع التنوين للضرورة الشعرية .
(واما التناسب فلم يصرحوا بمرادهم به ، ويؤخذ من كلام الناظم
في شرح الكافية والرضي : ان المراد تناسب كلمة معه) أي مع غير
المنصرف (مصروفة ؛ اما بوزنه ك سببا ب نباء) حيث صرف سببا
لكونه متناسبا لبنا ، (او قريب منه) في الوزن (ك سلا سلا واغلا لا)
حيث صرف سلا سلا ليتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه
وهو اغلا لا (او لا) يكون بينهما تناسب في الوزن (ولكن تعددت
الالفاظ المصروفة ، واقتربت) مع غير المنصرف اقترانا متناسبا
منسجما ك وداو لاسواعا ولا يفوثا ويعوقا ونسرا) فصرف « يفوثا
يعوقا » لاقترانها وانسجامهما مع ودا وسواعا ونسرا (و) اما
(آخر الفواصل الاسجاع) فهو (كقواريرا قواريرا) بصرف كلاهما
على بعض القراءات ليناسب الثاني آخر سائر الآيات والاول الثاني
هذا اذا قرء بالتنوين لا اذا وقف عليه بالالف لأن الالف حينئذ كما

يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى : « الظنوننا والرسولا والسيلا » فلا يكون حيثئذ مما نحن فيه .

(فرع اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب) اي الفتحة استصحابا (او الجر) اي الكسرة فيدخله الكسرة كالتنوين ؟ (صرح الرضي بالثاني) وهذا نصه « ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب » انتهى (ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد) حيث جوز في المنادى الضم والنصب ، كما تقدم هناك في قوله :

واضم وانصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا
فيجوز فيما نحن فيه النصب والجر لاتحاد المنطوق في البابين .
(والمصرف) اي : المنصرف (قد لا ينصرف لذلك) اي للضرورة او التناسب (عند الكوفيين والأخفش ، وان اباه سيبويه) محتجا بأن الضرورة تجوز رد الأشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف للضرورة ، لان الاصل في الأسماء الصرف ولا يخرج لأجلها الأشياء عن اصولها فتأمل (و) المجوزن جعلوا (منه ومن ولدوا عامر ذو الطول والعرض) .
فمنع عامر من الصرف مع انه ليس فيه من (موانع الصرف سوى العلمية) وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف بل لابد من انضمام (علة) اخرى اليها ليكون اجتماعهما سببا في منعه من الصرف ، فأذن لا وجه في منع صرفه الا للضرورة .

(قد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من التعليقة المسماة)

ب « مكررات المدرس بيد مؤلفه المحتاج الى عفو ربه الكريم

« محمد علي بن مراد علي) في رابع عشر (شهر رجب المرجب) من سنة (خمس وثمانين وثلاثمائة بمد الالف من هجرة سيد الكائنات صلى الله عليه وآله الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين . وقد كان الشروع فيه ليلة السبت الثالث عشر من ربيع الثاني من السنة المذكورة والحمد لله اولا وآخرا .

(لقد تم بمون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من مكرات المدرس وكان لي شرف الاشراف على طبعه وتصحيحه وذلك امثالا لأمر استاذنا الجليل سماحة الحجّة الشيخ محمد علي المدرس وقيامه ببعض الواجب علي (علي ناصري) .

مكررات المدرس

شرح السبوطي

لحجة الاسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

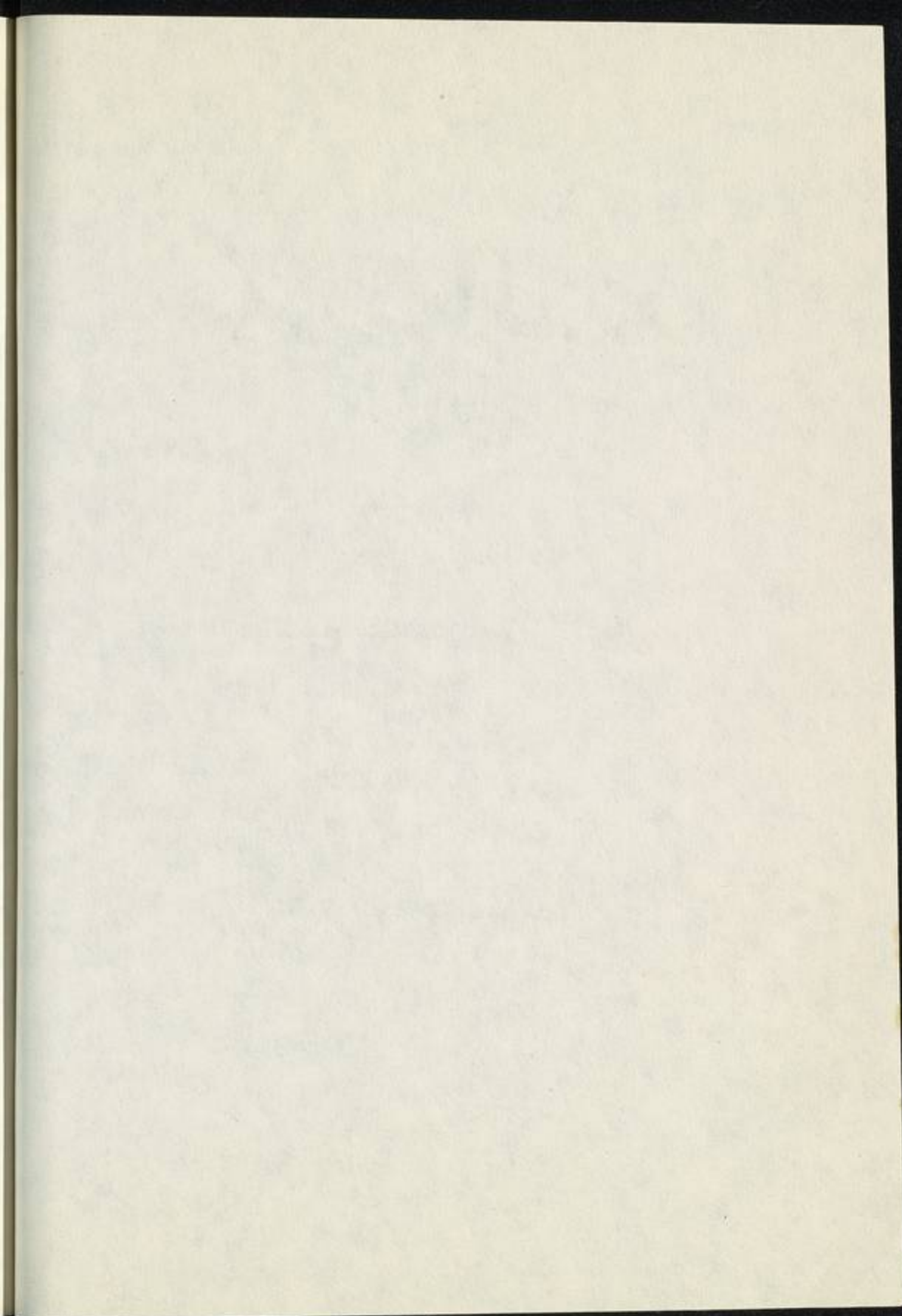
الجزء الرابع

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله العالمين . والصلاة والسلام على خير خلقه محمد ، وآله
الطاهرين ، واللعن الدائم على أعدائهم من الآن الى قيام يوم الدين .
أما بعد ؛ فهذا هو الجزء الرابع من تعليقتنا مكررات المدرس في
شرح البهجة المرضية .

هد باب اعراب الفعل

(ارفع فعلاً مضارعاً) سمي به ، لمشابهته الاسم في الاشتراك والتخصيص لأنه مشترك بين الحال ، والاستقبال ويختص باحدهما بالسين واللام ونحوهما كما أن الاسم قد يكون مشتركاً ، ثم يختص بالقرائن ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع ، كأن كلاب الشبهين ارتضعا من ثدي واحد .

وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال ، وبجاز في الاستقبال ، لأنه اذا خلا من القرائن ، لم يحمل إلا على الحال . ولا يحمل على الاستقبال إلا بالقرينة . وهذا شأن الحقيقة ، والمجاز ، كما بين في محله .

وقال بعض آخر : هو حقيقة في الاستقبال ، مجاز في الحال ، لحفاء الحال ، حتى اختلف العقلاء فيه هل هو موجود ، أو لا واستدل المثبتون كما في القوشجى بان الان المسمى بالحال والحاضر من الزمان موجود لان الزمان موجود فلو لم يكن الان موجودا لم يكن للزمان وجود اصلا لان الماضي والمستقبل من الزمان معدومان فان الماضي صار معدوما والمستقبل لم يوجد بعد وقال النافون ان الان لا تحقق له في الخارج ولا يلزم من نفيها نفي الزمان مطلقا اما قولهم ان الماضي والمستقبل معدومان فقال النافون لانسلم انهما معدومان مطلقا بل هما معدومان في الحال ولا يلزم من نفيهما في الحال نفيهما مطلقا ومنهم

من انكر وجود الزمان مطلقا فقال ان وجد الزمان الماضي فلا بد ان يوجد اما في الماضي او في الحال او في المستقبل والاخيران ظاهرا البطلان وكذا الاول وكذا لزم ان يكون للزمان زمان اخر ويكون الشيء طرفا لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان موجودا اصلا وكذا المستقبل واجيب بان غير الزمان ان لم يوجد فيه اصلا لم يكن موجودا قطعا واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة كما ان المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الامكنة بخلاف المتمكن فانه اذا لم يوجد في شيء من الامكنة لم يكن موجودا اصلا .

والفعل المضارع معرب ، لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه ، كما تقدم في أوائل الكتاب ، بشرط أن يكون عارياً من النونين . وقال جماعة : فعل المضارع معرب بالاصالة ، لا للمشابهة ، لأنه قد يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج المضارع الى الاعراب ، ليتبين ذلك الحرف المشترك ، ويتعين لأحد معانيه ، مثلاً لا يضرب . رفعه علامة لكون لا نافية ، وجزمه علامة لكونها ناهية ، وكذا ليضرب . جزمه علامة لكون اللام للأمر ونصبه علامة لكون اللام لام كي أو لام الجحود . ومعلوم انه يتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة . وقس على ذلك بقية الحروف المشتركة الداخلة عليه ثم طردوا الحكم فيما لا يلتبس معنى بمعنى نحو : يضرب زيد ، وان يضرب ، ولم يضرب ، كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس الفاعل بالمفعول : فانه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل ، كمنذف الهمزة في نكرم ، وتكرم ،

ويكرم لحذفها في أكرم ، وكحذف الواو في نعد ، وتعد واعد ،
لحذفها في يعد .

والمضارع مرفوع (إذا يجرد من ناصب وجازم كتسمد) وفي رافعه
أقوال .

منها : انه التجرد من الناصب ، والجازم .

ومنها : انه حروف المضارعة ، لأنها دخلت في أول المضارع فحدث
الرفع بحدوثها ، اذ أصله اما الماضي ، او المصدر ولم يكن فيهما هذا
الرفع ؛ بل حدث مع حدوث حروف المضارعة ، وانما عزلها عامل
النصب والجزم عن العمل ، لضعفها ، وصيرورتها كجزء الفعل .

وقيل : رافعه وقوعه موقع الاسم ، سواء وقع موقع اسم مرفوع
كما في زيد يضرب ؛ فانه بمنزلة زيد ضارب ، او اسم مجرور نحو
مرت برجل يضرب ، أو اسم منصوب ، نحو رأيت رجلاً يضرب ؛
فالأول بمنزلة برجل ضارب ، والثاني بمنزلة رجلاً ضارباً .

وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم ، لأنه حينئذ يكون كالاسم فاعطى
أسبق اعراب الاسم ، وأقواه : وهو الرفع .

واعترض عليه ؛ بأنه يرتفع في مواضع ليست موقع الاسم . منها
الصلة ، نحو الذي يضرب ، لأنه لا يصح أن يقال ؛ الذي ضارب .
ومنها ؛ سيقوم ، وسوف يقوم ، لأن حرف التنفيس من خواص
الفعل ، فلا يصح أن يقال ؛ سضارب ، او سوف ضارب .

ومنها ؛ خبر كاد ، نحو كاد زيد يقوم ، فلا يصح أن يقال ؛ كاد
زيد قائماً .

ومنها ؛ نحو يقوم الزيدان ، فلا يصح أن يقال ؛ قائم الزيدان .

بدون الاعتماد .

واجيب عن الأول ، والأخير : بانه يصح أن يقال : الذي ضارب هو : على ان ضارب خير . مقدم ، وهو مبتدأ مؤخر ، وكذا قائمان الزيدان . وعن نحو سيقوم : انه مع حرف التنفيس واقع موقع قائم لايقوم وحده ، لأن حرف التنفيس صار كأحد أجزاء الكلمة . وعن نحو كاد زيد يقوم ، بان اسله أن يقال كاد زيد قائماً . وانما عدل عن ذلك ، لدلالة كاد على ملازم لزمان الحال . والمدال عليه بالاصالة هو الفعل .

(وبلن : وهي حرف نفي بسيط انصبه) وليس أصله لا . فابدلت الألف نوناً ، لأن المعروف انما هو ابدال النون الفاء ، لاالعكس ومن ذلك ما تقدم في باب نوني التأكيد في قوله :

وابدلنها بعد فتح الفأ وقفاً كما تقول في تفنن قفا
وقيل : أصلها لا ان ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، أو الألف ، لالتقاء الساكنين . ورد بجواز تقديم معمول معمولها عليها ، نحو زيداً لن
اضرب ، والموصول الحرفي له الصدارة .

ومعناها النفي مطلقاً ، سواء كان الى غاية (نحو فان ابرح الارض) حتى ياذن لي ابي لا ، نحو لن يخلقوا ذباباً . فان نفى خلق الذباب مستمر ابدأ ، لان خلقهم الذباب مثال ، وانتفاء المحال مؤبد . وهذا لا يثبت أنها لتأبيد النفي ، لانه هادنا لامر خارجي ، لامن مقتضيات لن ، وكذلك قوله لن تراني .

وتنصبه (كى المصدرية) ! وهي التي تدخل عليها اللام لفظاً ، (نحو لكيلا تأسوا) او تقديرها ، نحو جئتكم كى تكرومنى : اي لكي

تكرمني فان لم تقدر قبلها اللام ، فهي تعليلية جارة ، ويجب حينئذ اضمار أن بعدها .

وقال بعضهم ؛ ان كي في جميع استعمالها حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن ، ولا يظهر إلا في الضرورة .

وقال بعض آخر : انها دائماً ناصبة .

تنبيه — قد تكون كي اسماً مختصراً من كيف كقوله :

كي تجنحون الى سلم ، وما ثرت قتلاكم ، ولظى اليه جاء تضطرم اي كيف تجنحون ، فحذف ، كما يقال سو يقوم زيد : اي سوف ، و (كذا ينتصب بأن المصدرية نحو وان تصوموا خير لكم ، لا بغيرها) ؛

اي لا بغير ان المصدرية (كا) لمخففة من المثقلة (الواقعة بعد فعل علم خالص) دال على التحقق ، او ما يؤدي مؤداه ، او ما يجري مجراه اعنى الظن الغالب ، فانها حينئذ لا تنصب المضارع ، بل تنصب الاسم وترفع الخبر ، كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل في قوله : وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعدان (نحو علم ان سيكون) ؛ برفع يكون ، لأن ان في الآية مخففة من الثقيلة حذف اسمها ، وبقي خبرها .

واعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موقع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد ، سواء كان معمولاً لفعل ، ام لا ، نحو عندي انك قائم ، وسواء كان معمولاً لفعل التحقق ، كعلمت انك قائم ، او معمولاً لفعل الشك ، نحو شككت في انك فاضل .

ولكن اذا خففت ، لا تقع إلا بعد فعل التحقق ، كالعلم ، او ما

يؤدي معناه ، كاليقين ، والظهور ، او الظن المتأخم للعلم وذلك لانها بعد العلم شابهت أن المصدرية لفظاً ومعنى ، اما لفظاً فظاهر ، واما معنى ، فلكونها مصدرية مثلها ، فالزم قبلها الفعل المذكور ، ليكون مشعراً من أول الامر بانها مخففة ، لان فعل المذكور معناه التحقق والمخففة أيضاً معناه التحقق فيتناسبان ، ولذا لم تقع ان المصدرية بعد فعل التحقق الخالص .

(واما) ان (التي) وقعت (بعد فعل ظن) فان دخلت على جملة اسمية او الفعلية الشرطية او الدعائية او الفعل غير المتصرف ، او يفصل بينها ، وبين الفعل احد الفواصل التي تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل فهي مخففة من الثقلية اذ المصدرية لا تقع في هذه المواضع وإلا (فانصب بها) يعني ان لم تقع في المواضع المذكورة فهي ان المصدرية (على الارجح نحو أحسب الناس ان يتركوا والرفع ايضا صحح) : بناء على ان الظن ظن غالب متأخم للعلم ، (نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة) فان حيثئذ مخففة لامصدرية لوقوعها بعد ما هو بمنزلة العلم .

فان قلت ان لا في الآية من الفواصل ، فلا حاجة الى التنزيل . قلت : قد تقع لا فاصلا بين المصدرية ، والفعل ، لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها من سائر أدوات النفي ، نحو جئت بلا زاد ، فدخلت لا بين الجار ، وجروره بخلاف سائر أدوات النفي ، فلذلك نحتاج الى التنزيل فتدبر .

(واعتقد اذا رفعت) المضارع بعدها (تخفيفها من أن الثقيلة وهو) اي رفع المضارع بعد فعل الظن المنزل منزلة العلم (معارذ كثير الورد) وان وقعت بعد القول ، وما في معناه ، نحو وناديناه ان يا ابراهيم

فهي مفسرة ، او مخففة على رأي .

(وبعضهم اي العرب اهمل أن) ولو وقع بعد فعل التحقيق (فلم ينصب) المضارع بها (حملاً على ما اختها اي المصدرية حيث استحقت عملاً نحو :

أيا علماء الناس ان يخبروني ينطقة خرساء مساوكها الحجر)
حيث اهمل أن عن العمل في يخبروني ، بدليل بقاء النون قال
الثعالبي في كتاب ثمار القلوب ام سويد كنية الاست وكذلك ام سكين
وام تسعين وسئل ابن الاعرابي عن هذا البيت ابي علماء الناس ان
يخبروني بنطقة خرساء مساوكها حجر فقال هي ما علمت ام سويد يعني
الاست انتهى ولا يخفى لطفه .

قيل ! وقد يعكس ، فيعمل ما المصدرية حملاً على ان اختها كما
روي في الحديث « وكما تكونوا يولى عليكم » والأصل تكونون .
(ونصبوا باذن) المضارع ، والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ
وان او اذا وان . وعلى البساطة ، فالصحيح انها الناصبه بنفسها ، لا
أن مضمره بعدها . وهي حرف جواب وجزاء . وقد تتمحض للجواب
بدليل انه يقال : احبك فتقول : اذن اظنك صادقاً ، اذ لا مجازاة
فيه هنا .

وانما تعمل بشرط كون المضارع (المستقبل) المشهور ان المستقبل
بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرهما ليكون اسم فاعل لأنه
يستقبل كما يقال الماضي . ولعل وجه الأول ان الزمان يستقبل فهو
مستقبل اسم مفعول لكن الأولى كسر الباء لان توجيه الاول لا يخلو
عن حزاة و (ان صدرت و) بشرط ان يكون (الفعل بعد) اذن

(موصلاً بها كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك) ؛ فوقع اذن في صدر الجواب ، ولم يفصل بينها ، وبين المضارع شيء وزمانه مستقبل .
(او) يكون (قبله) ؛ اي قبل المضارع (اليمين فاصلاً) بينه ،
وبين اذن (نحو ؛

اذن والله نرميهم بحرب) يشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذن ، لكون الفاصل بينهما اليمين وهو لكثرة دوره
في الكلام لا يعد فصلاً ولهذا جاز هذا غلام والله زيد كما تقدم في
باب الاضافة .

(ولا تنصب) المضارع اذا كان زمانه (الحال) ، لأن مقتضى
النصب تخليص المضارع للاستقبال ، وهذا غير ممكن ، اذا كان زمانه
الحال (كقولك لمن قال احبك اذن تصدق ولا) .

تنصب أيضاً اذا كانت (غير مصدره نحو ؛

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقبلها)
فرفع اقبلها ، لأن اذن غير مصدره ، لكونها جواب قسم : والتقدير
والله لئن ، فلذا اهملت اذن اذ المقدر كالمذكور .

(ولا) تنصب أيضاً اذا كان (مفصلاً بينها وبين الفعل بغير القسم
نحو اذن انا اكرمك) .

(وانصب) على الاعمال (وارفع) على الاهمال (اذا
اذن من بعد حرف عطف وقع) لأنها متصدرة من وجه وغير متصدرة
من وجه (نحو واذن لا يلبثون خلافاً الا قليلاً) ، برفع يلبثون لعدم
تصدرها نظراً الى كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربط
حرف العطف بعض الكلام ببعض . (وقرئ شاداً بالنصب) ، نظراً

الى انه عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هي متصدرة .

(وبين لا النافية ولام جر) التعليلية (التزم) : اي وجب (اظهر ان ناصبة) ، لثلا يتصل اللامان التعليلية ، ولام النافية ، استكراها لتوالي اللامين (نحو لثلا يعلم أهل الكتاب) .

(وان عدم لا) النافية (مع وجود لام الجر) التعليلية (فان اعمل مظهراً كان او مضمراً) ، مثال المضمر (نحو اعص الهوى لتظفر و) ان شئت فقل : (لأن تظفر) باظهار ان .

(وان) الناصبة (بعد نفي كان حتماً) : اي وجوبا (اضمرا) ، بشرط كونه ماضياً لفظاً ، ومعنى : بان يكون منفيماً بما ، او معنى ، لا لفظاً ! بان يكون منفيماً بلم دون سائر أدوات النفي فالاول (نحو ما كان الله ليعذبهم وانت فيهم) : فيعذب منصوب بان مضمرة وجوبا بعد اللام والثاني نحو لم يكن زيد اهلا ليعرف فنصب يعرف بان مضمرة وجوبا وتسمى هذه اللام الزائدة في خبر كان المنفية لام الجحود . وعلل امتناع اظهار ان بعدها بان ما كان ليقوم مثلاً رد على من قال كان سيقوم ، فلام الجحود في مقابلة حرف التفتيس ، فكما لا تذكر ان مع حرف الاستقبال ، لأنها للحال للدافع بينهما كذا لا تذكر مع ما هو في مقابل حرف الاستقبال : اعنى السلام ويمكن ان يعرف من التعليل المذكور وجه وجوب ضمير ان في المواضع الآتية فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المصدرية فكيف الحمل قلنا الحمل مؤل كما في زيد عدل فالتاويل في الآية اما بعطف المضاف من الاسم اي ما كان فعل الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او

على تاول المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم ويحمل على
المبالغة في الاستناد فتأمل .

(كذلك) يجب اضمار ان (بعد او اذا يصلح في موضعها اي
موضع او) حلول (حتى التي بمعنى الى) التي لانتهاه الغاية ، وذلك
اذا كان المضارع مستقبلاً ، بالنظر الى ما قبل حتى ، سواء كان بالنظر
الى ما بعدها أيضاً مستقبلاً ام لا ، (او) يصلح في موضع او حلول
(الا) كذلك ففي كلا الموضعين (لفظه أن الناصبة) بعد او (خفي)
اي اضمروا وجوباً (نحو) :

لأستسهلن الصعب او ادرك المتى (فما انقادت الآمال الا لصابر
فنصب ادرك بعد او بأن مضمرة وجوباً لصحة حلول حتى في موضعها
بأن يقال حتى ادرك المتى ، ونحو :

وكنت اذا غمزت قناة قوم (كسرت كعوبها او تستقيما)
فنصب تستقيم بعد او بأن مضمرة وجوباً ، لصحة حلول الا في
موضعها ولا يصلح حلول حتى هنا ، لأن الاستقامة لا تعقل ان تكون
غاية للكسر هذا ما تقتضيه المتن ولكن ما في الجامي احسن تأدية لما
هو المقصود ووضح وهذا نصه واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او إلا
الداخليتين على ان المقدرة بعدها لا ان ايضاً داخل في مفهومهما وإلا
يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لازمك او تعطيني حتى اي الى
ان تعطيني حتى او الا ان تعطيني حتى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اي وقت ان تعطيني حتى وغيره يقدرها بالي بتأويل مصدر
يجرور باو التي بمعنى الى لازمك الى اعطائك حتى انتهى .

(وبعد حتى هكذا اضمار ان) الناصبة (حتم) ؛ اي واجبان كان المضارع مستقبلا . باعتبار زمان التكلم حقيقة (كجد بالمال حتى تسر ذا حزن) : فتسر مستقبل . باعتبار زمان التكلم حقيقة ، او يكون المضارع مأولا بالمستقبل ، كما يأتي .

(وتلو حتى) ؛ اي المضارع الذي بعد حتى (ان كان) زمانه (حالا) حقيقة (او مأولا به) : اي بالحال (ارفعن) اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان الناصبة ، لأنها من حروف الاستقبال ، فلا عمل لها في الحال ، للمتدافع .

مثال الحقيقي (نحو سرت البارحة حتى ادخلها) : برفع ادخلها ان قلت هذا الكلام حين الدخول .

ومثال المؤل بالحال (وزلزلوا حتى يقول الرسول) ؛ برفع يقول (في قراءة نافع) . والمراد بالتأويل ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان ، فيعبر عنه بالمضارع الدال على الحال ، لاستحضار صورته في نظر السامع ، ليتعجب منه على ما ذكره البيانيون في بحث لو فراجع .

(وانصب تلو حتى) : اي المضارع الواقع بعد حتى ان كان زمانه (المستقبل) حقيقة (او المؤل به) اي بالمستقبل .

مثال المستقبل حقيقة (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء) بالنصب لأن تفيء مستقبل حقيقة ، باعتبار زمان الامر بالقتال .

ومثال المؤل بالمستقبل (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالنصب (في قراءة الستة) من القراء . وهم غير نافع ، لأنه قرأ بالرفع . والمراد من التأويل بالمستقبل ، ان قول الرسول (ص) وان كان

ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم ؛ اي زمان نزول الآية ، إلا انه مستقبل بالنسبة الى زمان وقوع زلزال العسكر ، والمجاهدين .
واعلم انه كلما رفع المضارع بعد حرف استيناف ، والجمله بعدها مستأنفة وكلما نصب المضارع بعدها ، فهي حرف جر ، والجمله بعدها مؤلة بمصدر مجرور والوجه في ذلك ظاهر ، وكذلك لفظه او ، لأنها بمعنى حرف الجر : اعني الى ان فتأمل .

(وبعد فا جواب نفي) ؛ حاصل معنى فا الجواب كون ما قبلها سبباً لما بعدها كما يظهر في الامثلة الآتية (او طلب امرأ كان)
الطلب ؛ وهو طلب الفعل ، بشرط ان يكون الطالب عالياً مستعلياً (او نهياً) ؛ وهو طلب ترك الفعل بالشرطين (او دعاء) ؛ وهو طلب الفعل ، اذا كان الطالب سافلاً ؛ فان كان مساوياً ، فهو الالتماس (او استفهاماً) ؛ وهو طلب المتكلم من المخاطب فهم الفعل (او عرضاً او تحضيضاً) ؛ كلاهما بمعنى طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث (او تمنياً) ؛ وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة يمكننا كان او ممتنعاً . وقال بعضهم ؛ هو حالة نفسانية يلزمها الطلب بخلاف الترجي ؛ فانه لا طلب فيه ، لانه ارتقاب امر ، لا وثوق بحصوله (بشرط ان يكونا) ؛ اي النفي والطلب (محضين) ؛ بأن لا يكون النفي منتقضا وان لا يكون الامر بصورة الخبر ، او باسم الفعل ، وان لا يكون الاستفهام للتقرير ونحوه (ان و) الحال ان (سترها حتم نصب) وانما اشترطوا في نصب ما بعد الفاء كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة ؛ لان مضمونها غير موجود حين التكلم ، فيشبهه الشرط لانه ايضا غير متحقق المضمون ، فيكون ما بعد الفاء كجزء هذه الاشياء او لما حقه الجاهلي وهذا نفسه ليبعد الكلام بتقديم

الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها (اي الفاء) جملة معطوفة على الجملة السابقة ثم حملوا الواو الواقعة بعد هذه الاشياء على الفاء لكونها مثلها ؛ في كون الاصل فيهما العطف والعدول من رفع المضارع بعدهما الى النصب للتنصيص على ان الجملة بعد الفاء بتأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم . مثال النفي (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) اي فان يموتوا . ومثال الامر

(يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فتستريحا)

اي فان تستريحا قال في المصباح العنق بفتحين ضرب من السير فسيح سريع وهو اسم من اعنق اعناقا ومثال النهي (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : اي فان يحل . ومثال الدعاء قوله :

(رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن)

اي فان لا اعدل . ومثال الاستفهام (هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) : اي فان يشفعوا ومثال العرض

(يا بن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كما سمعا)

اي فان تبصر . ومثال التحضيض نحو قوله

(لولا تعوجين ياسلمي على دنف فتخمدني نار وجد كاد يفنية)

اي فان تخمدني . ومثال التمني (ياليتني كنت معهم فأفوز) اي فان افوز . (فان كانت الفاء لغير الجواب بان كانت لمجرد العطف) من دون اشعار على سببية ما قبلها لما بعدها (نحو) قوله :

(ألم نسأل الربيع القواء فينطق) وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

ومن هذا القبيل قوله تعالى ؛ ولا يؤذن لهم فيعتذرون (او) كان

النفي (غير محض) ؛ بأن كان النفي متلواً بنفي آخر (نحو ما تزال

تأيننا فتحدثنا) أو منتقضاً بالان نحو (وما تأيننا إلا فتحدثنا) .
 (او) كان (الطلب غير محض . بأن كانت بصورة الخبر ، او باسم
 الفعل كما سيأتي) كل واحد منهما مع مثاله . ففي جميع هذه
 الصور (وجب الرفع) : اي رفع المضارع .

(والواو كالفاء فيما ذكر) : من نصب المضارع بأن مضمرة
 وجوباً بعد الأشياء الثمانية المتقدمة ، لكن لا مطلقاً ، بل (ان تفد)
 الواو (مفهوم مع) وجه الاشتراط هنا عين ما سبق نقله من الجامي
 فتأمل .

مثال النهي (كلا تكن جلدأ وتظهر الجزع) اي وان تظهر الجزع :
 اي مع اظهارك الجزع اي لا تجمع بين كونك جلدأ ، واظهارك الجزع .
 وانما فسرنا المثال بذلك ، لأن النهي انما تعلق بالجمع بين الفعلين
 لا بكل واحد منفرداً ، وإلا كان الواو عاطفة كما يأتي .

ومثال النفي (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلم
 الصابرين) : اي وان يعلم الصابرين والمراد من نفي العلم في الآية
 اثبات نفي المعلوم . اعني الجهاد مع الصبر ، لأنهم جاهدوا ولكن لم
 يصبروا فلم يتعلق علم الله تعالى بجهادهم مجتمعا مع الصبر ، لعدم
 وقوع ذلك منهم والعلم هو الصورة الحاصلة من الشيء ولا شيء هنا ؛
 اي لا جهاد مع الصبر : حتى يحصل صورته ، لأن العلم انما يتعلق
 بالاشياء الموجودة على ما هي عليه ، فعلم الله تعالى لم يتعلق بالجهاد مع
 الصبر لأنهم جاهدوا ولم يصبروا . وبعبارة اخرى هذه الآية نظير المثال
 المذكور لأن النفي انما تعلق باجتماع الفعلين لا بكل واحد منفرداً .
 واجتماعهما غير واقع منهم .

ومثال الامر :

(فقلت ادعى وادعوا ان احدى) لصوت ان يتنادى داعيان .
اي ان ادعوا .

ومثال الاستفهام :

(ألم أك جاركم ويكون بيبي) وبينكم المودة والاخاء
اي وان يكون .

ومثال التمني : (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من
المؤمنين اي وان لا نكذب وان نكون من المؤمنين ، ومثال العرض الا
تنزل بنا وتنصحننا اي وان تنصحننا ومثال التحضيض الاتعلم
الاحكام الشرعية وتعمل بها اي وان تعمل بها ووجه العدول من
الرفع الى النصيب قد تقدم .

(فان لم تكن الواو بمعنى مع ، وجب الرفع . نحو لا تأكل
السّمك وتشرب اللبن) . في هذا المثال وجوه من حيث الاعراب والمعنى .
منها : ان يقصد بالواو المعية ، فينصب المضارع بعدها بان مضمره
وجوباً ويكون المعنى النهي عن أكلهما مجتمعاً ، فيجوز اكل كل واحد
منهما منفرداً .

ومنها : ان يقصد بها مجرد العطف من دون قصد الموية ، فيجزم
المضارع بعدها عطفاً على الفعل المنهي قبلها ، ويكون المعنى النهي عن
اكلهما منفرداً وجمعاً ، فكأنه قيل لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .
ومنها : ان يقصد بها الاستيناف ، فيرفع المضارع بعدها ، ليكون
جملة مستأنفة منقطعة مما قبلها ، ويكون المعنى حينئذ النهي عن الأول
فقط وابعاحه الثاني ، فكأنه قيل لا تأكل السمك ويجوز لك شرب

اللبن . وقال بعضهم : ان الواو حالية . وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت فتأمل .

تنبيه - الجمل المستأنفة النحوية نوعان :

أحدهما : ما ذكرنا : اعني ما كان منقطعاً بما قبله .

الثاني الجملة المبدؤ بها الكلام : كقولك ابتداء زيد قائم . قيل : ومنه الجمل المفتتح بها السور ، لكنه لا يصح على القول بان قبل كل آية قل مقدر فتأمل .

(وبعد غير النفي) من الاشياء الثمانية المتقدمة (جزماً به) : اي بغير النفي (اعتمد ان تسقط الفاء والجزء قد قصد) وبعبارة اخرى يجزم المضارع بعد غير النفي من الاشياء المذكورة اذا سقطت الفاء وقصد الجزء : اي قصد ان المضارع مسبب عما قبله : اي احد الاشياء المذكورة (نحو) قوله تعالى : (قل تعالوا اتل) . فجزم المضارع وهو اتل بعد الأمر . لأن المضارع قصد به الجزء : اي قصد ان التلاوة مسببة عن بجيئهم . واختلف في جازم المضارع على اقوال : منها : انه بنفس الاشياء المذكورة ، وهذا هو المختار عند الشارح على ما يظهر من زيادة لفظة به بناء على رجوع الضمير الى غير النفي المراد به الاشياء المذكورة ، وانما جزم الاشياء المذكورة ، لتضمنها معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط جزمت لذلك فاذا جزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً ؟

ومنها : ان الجزم بان المقدرة ، لأنه جواب للشرط المقدر ، فيكون مجزوماً باداة شرط مقدرة ؛ هي وفعل الشرط ، فالتقدير في

الآية : تعالوا ان تتعالوا اتل .

ومنها : ان الجزم بنفس الاشياء المذكورة ، لنيابتها مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما ان التنصب بضرماً في قولك ضرباً زيدا ، لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافاً لمن توهم ذلك وقد ذكر في تحقيقه وتوضيحه وجهان :

أحدهما : ان هذه الاشياء غير النفي فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للمطالب ، ويسمى ذلك السبب بالعلة الغائية . ووجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج ، لأن العلة الغائية بوجودها الخارجي معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بوجوده التصورية الذهنية ؛ اي بماهيتها علة لعلة الفاعلية ولذا قالوا : ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه ، وهذا معنى قولهم : اول الفكر آخر العمل . ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسبباً عن الطلب في الخارج مفهوماً من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه ، اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب ، اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببيه الثاني فانجزم السبب الحامل : اي العلة الغائية اي المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء غير النفي ، لانه ليس طلباً .

والوجه الثاني : ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه ، والحامل على الكلام الخبري افاة المخاطب مضمونه اولازمها : اعني علم المتكلم بمضمونه والحامل على الطلبي كون المطلوب مقصوداً للمتكلم ؛ اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وتوقف غيره

على حصوله هو معنى الشرط . فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب ، جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لذاته واخيره ، وان ذكرت بعده ذلك الغير غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور ، لا لذاته فيكون اذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الغير ظاهراً هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاشياء صالحاً لان يكون جزء من مفهومها ، وقصد به السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيداً في السوق إذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيداً في السوق .

وأما قوله تعالى : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة » فلأن الشرط لا يلزم ان يكون علته تامة لحصول الجزاء ، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه .

وان كان متوقفاً على شيء آخر : نحو ان توات ، صح صلوتك . واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا : نحو « ذرهم في خوضهم يلعبون » او وصفاً : نحو كرم رجلاً يحبك ، او استينافاً ايانيا اي جواباً عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك كان المخاطب يستل لم اقوم فتجيبه بان القوم يدعونك .

وقال بعضهم : ان الجزم في الآية الاولى بأضمار اللام الجازمة . والتقدير قل للذين امنوا ليقوموا الصلاة . ورد بان اضمار الجازم في الافعال كأضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف عند المشهور وسماع عند بعضهم . كما تقدم في اخر باب الحروف الجارة . لا يحمل نظم القران عليه وان وقع في الاشعار كتقوله :

نحمد فقد نفسك كل نفس ما خفت من امر تبالا

وقد يقال : ان الجزم في الآية على تشبيهه بالجواب ، كما قيل في قوله تعالى :

كن فيكون بالنصب ، فليكن هذا على ذكر منك لتستفيد منه فيما يأتي من المباحث في المقام . (بخلافه) اي بخلاف المضارع الواقع (بعد النفي نحو ما تاتينا تحدثنا) فلا يجوز جزم تحدثنا ، لان النفي خبر محض لاشباهة له بالشرط اصلا ، ولان الجزم يتوقف على الجزائية اي السببية ولا يعقل كون انتفاء الايتان سبباً للتحديث (و) بخلاف (ما اذا لم يقصد) بالمضارع الواقع بعد غير النفي (الجزاء) اي مسببته عما قبله (نحو تصدق تريد وجه الله) فلا يجوز جزم تريد اذ ليس ارادة وجه الله مسبباً بل الأمر بالعكس ، كما هو واضح .

تنبيه - انما رفع تطهرهم في قوله تعالى : «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم» وان كان مسبوqa بالأمر وهو من الأشياء المذكورة ، لأنه لم يقصد بتطهرهم الجزاء بل المقصود كونه صفة لصدقة ، وكذلك يرثني في قوله تعالى : « فهب لي من لدنك ولياً يرثني » لأنه صفة لوليها لا جواب لهب ، كما قدره بعض جواباً فجزمه واستشكل في جعل يرثني صفة ، لأن يحیی عليه السلام مات قبل والده فتأمل .

(وشرط جزم) المضارع الواقع (بعد نهی اذا اسقطت الفاء ان تضع ان الشرطية قبل لا) الناهية (دون تخالف في المعنى يقع) وبعبارة اخرى ؛ يشترط في جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي ان يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا الناهية (كقولك لا تدن من الاسد تسلم) بجزم تسلم ، اذ يصح ان يقال ؛ ان لا تدن من الاسد تسلم

لان السلامة مسببة عن عدم الدنو من الاسد والانتهاه عنه (بخلاف)
قولك : (لا تدن منه يا كلك) اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد
يا كلك ، لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو والانتهاه عنه بل انما
يتسبب عن الدنو (فلا يجزم) يا كلك بل يجب رفعه (خلافاً للكسائي)
فانه يجيز الجزم من دون الشرط المذكور تعويلاً على القرينة وقياساً
للجزم على النصب ، فانه يجوز اتفاقاً لا تدن من الاسد فيا كلك بالنصب
ومن هذا القبيل قوله تعالى :

« لا تفتروا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب » فيجوز عنده لا تدن
من الاسد يا كلك بالجزم على معنى ان تدن من الاسد يا كلك ومن هذا
القبيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب
بعضكم رقاب بعض » اي ان ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب
بعض فتأمل جيداً .

(والامر) اي مفهوم الامر (ان كان بغير) صيغة (افعل) (بان كان)
مدلولاً عليه (بلفظ الخبر او باسم الفعل فلا تنصب جوابه) اي لا تنصب
المضارع اذا وقع بعد الامر بغير افعل لان النصب كما تقدم انما
كان لتأويل الجملة بالمصدر ليعطف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم
وفي المقام لافعل مقدماً حتى يتصيد منه مصدر دذا اذا كانت الفاء
موجودة واما اذا سقطت فلا مقتضى للنصب اصلاً فتأمل . (خلافاً
للكسائي) فانه يجوز النصب ، لانه يجزي جميع ذلك مجرى فعل الامر
الصريح فيشبه المضارع بعده المضارع الواقع بعد الامر الصريح ، كما
انتصب في بعض القرآت يكون في قوله تعالى :

« واذا قضى امرأ فانما يقول له كن فيكون » لشبهه بجواب الامر

من حيث بجيئه بعد الامر ؛ اعني كن وليس جواباً له من حيث المعنى
اذ لا معنى مثلاً لقولك ؛ قلت اضرب يضرب زيد على معنى اضرب ان
تضرب يضرب اي يضرب زيد .

(و) لكن (جزمه) اي المضارع (اقبل للاجماع عليه) ، ولان
الجزم نص في السببية فلم يحتج الى صريح الامر ، بل يكفي معناه
(نحو حسبك الحديث ينم الناس) هذا مثال للامر بلفظ الخبر اي
اكفف (و) نحو (صه احديثك) بجزم احديثك هذا ، ولكن في كون
الكف عن الحديث سبباً للنوم والسكوت سبباً للتحديث نوع خفاء الا
ان يراد بالسببية السببية الناقصة فتأمل .

(والفعل المضارع) اذا وقع (بعد الفاء في الرجاء نصب عند
الفراء والمصنف كنصب ما الى التمني ينتسب) بناء على ان الترجي طلب
كالتمني (نحو لعلي ابلغ الاسباب أسباب السماوات فأطلع) بنصب
اطلع في بعض القراءات واول جماعة قراءة النصب بأن لعل ضمننت
معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وهو ملازم للتمني .

(وان على اسم خالص من شبه الفعل) بان يكون اسماً جامداً
غير مصدر : نحو لولا زيد ويحسن الي لهلكت اي لولا زيد واحسانه
الي لهلكت او يكون مصدرأ لا يحل محله فعل على ماتقدم تفصيله في
أول باب اعمال المصدر في قوله :

ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ولاسم مصدر عمل
وحاصل ما ذكر هناك : ان يكون المراد بالمصدر الحدث المقيد بزمان
الحال او الاستقبال ، والا فلا شباهاة له بالفعل فلا يعمل (فعل عطف
بالواو والفاء او واو وثم) تنصيه (اي الفعل) ان (الناصبة) ثابتاً

كان او منحذف) .

وبعبارة اخرى اذا عطف المضارع بالواو والفاء واو وثم على اسم صريح لا يحل محله فعل فحينئذ ينصب المضارع بأن مذكورة او مقدرة مثال المعطوف باو المنصوب بان مقدرة (نحو) قوله تعالى : (وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولاً) ينصب يرسل بأن مقدرة عطفاً على وحياً ووحياً مصدر لا يحل محله فعل لعدم اجتماع شرائط العمل فيه لانه ليس المراد منه الوحي المقيد بزمان الحال او الاستقبال بل المراد منه الوحي مطلقاً . ومثال المعطوف بالواو : نحو قول ميسون الكلابية ام يزيد .

(ولبس عباءة وتقر عيني) احب الي من لبس الشفوف

بنصب تقر بأن مقدرة عطفاً على لبس بالواو وي بعض النسخ للبس باللام قال بعض المحققين : انه تحريف لانه معطوف على قولها قبل هذا البيت :

لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف

ونقل عن كتاب حيوة الحيوان للدميري انه قال : انها كانت بدوية وحاملة ليزيد وأمر معاوية باخراجها من القصر المنيف الذي يشرف بالفوطة ، وهي بستان منزله وموضع طيب وفيه الرياحين وسائر الطيبات والفواكه ومن جملة التصيدة

وكلب ينبج الطراق دوني احب الي من مر الوف

واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف

وحرف من بني اعمام عندي احب الي من علج انوف

وقد قصدت من العليج زوجها معاوية فنضب عليها وأمر باخراجها

من القصر وارسالها الى قبيلتها فلما وضعت يزيد أتوه الى الشام .
انتهى المنقول من حياة الحيوان .

ومثال المعطوف بالفاء قوله :

(لولا توقع معتر فارضيه) ماكنت اوثر اتراباً على ترب

بنصب ارضيه بأن مقدرة عطفاً على توقع .

ومثال المعطوف بضم قول ابن مدرك :

(اني وقتلي سليكاً ثم اعقله) كالشور يضرب لما عافت البقر

بنصب اعقل بان مقدرة عطفاً على قتلي :

ففي جميع هذه الصور يجوز نصب المضارع بأن مقدرة عطفاً
على ما قبله من الاسم الصريح (بخلاف) المضارع (المعطوف على)
الاسم (غير الخالص) من شبه الفعل بان يصح حلول الفعل محله على
ما اشرنا اليه آنفاً فانه لا يجوز حينئذ نصب المضارع المعطوف عليه
بل يجب رفعه (نحو الطائر فيغضب زيد الذباب) فيغضب يجب رفعه
لانه معطوف على طائر وهو اسم غير خالص من شبه الفعل لانه واقع
موقع الفعل لانه صلة ال فهو بمعنى يطير لان حق الصلة ان يكون
جملة فوضع طائر مقام يطير وقد تقدم وجهه في باب الموصولات .
وحاصله انه عدل من الفعل الى الاسم ، لاجل ان ال الموصولة تشبه
لفظاً ال المعرفة وهي لا تدخل على الفعل وهذا نظير ما علل به دخول
نون الوقاية من حفظ آخر الفعل من الكسر المشبه للجر الممنوع
دخوله على الفعل فتدبر .

(وشذ حذف ان) الناصبة (ونصب) المضارع بعد الحذف (في)

سوى مامر) من المواضع المتقدمة (كقولهم : خذ اللص قبل ياخذك)

اي قبل ان ياخذك (فاقبل منه ما عدل روى ولا تقس عليه) لانه موقوف على السماع خلافاً لجماعة يجوزون ذلك قياساً .
 وشذ أيضاً حذف ان الناصبه في غير المواضع المذكورة من دون ان تعمل كقولهم : وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقد تقدم الكلام فيه في بحث مميزات الاسم .

قيل : ومنه عساك ان تفعل كذا ونحوه . قيل : والذي حسن حذفها من تسمع وجودها في من ان تراه واجازه بعضهم قياساً ولكن بشرط رفع الفعل وذهب بعض آخر الى انه لا يجوز حذفها الا في المواضع المتقدمة رفعت او نصبت .

فصل في عوامل الجزم

وهي نوعان : ما يجزم فعلاً واحداً ، وما يجزم فعلين .
 فالاول ما ذكره بقوله : (بلا) الناهية المطلوب بها الترك (ولام) الامر حال كونك (طالباً) الفعل (ضع جزماً) وهو اما بالسكون او بالحذف (في الفعل سواء كانتا للدعا) بان كان الطلب بهما من الادنى (نحو لا تؤاخذنا) ونحو (ليقض علينا ربك) او للاتماس كقولك لمن يساويك : لا تفعل او افعل (ام لا بان كانت لا للنهي) بان كان الطلب بها من الاعلى (نحو لا تشرك و) بان كانت (اللام للامر) كذلك (نحو لينفق ذو سعة) وهي مكسورة ، وفتحها لغة . وقد

تسكن بعد الواو والفاء وثم وذلك للتخفيف ، ودخولها على فعل غير
المخاطب مخصوص بالشعر او من باب التغليب فيما كان البعض حاضراً
وكذلك حذفها مختص بالشعر ، واجاز بعضهم في النثر وجعل منه
قوله تعالى :

« قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » اي ليقوموا (هكذا)
ضع جزءاً في الفعل (بلم ولما النافيتين نحو وان لم تفعل فما بلغت
لما ذوقوا عذاب) ويفترقان بجواز انقطاع نفى لم دون لما وبمصاحبة
لم اداة الشرط حملاً على ان فعلت دون لما حملاً على قد ذاقوا . فانه
لا يجوز ان يقال ان قد ذاقوا وبعبارة اخرى حمل فعل كل منهما على
مشبهه . لان الشرط يليه مثبت لم فيقال : ان قام زيد ، ولا يليه مثبت
لما ، فلا يقال ان قد قام فعودل بين نفى كل واثبات كل وانما لم تقع
قد بعد الشرط لانها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال . والشرط
يقتضى الشك في وقوعه وعدمه وتلبيه الى الاستقبال . وقريب من هذا
ما قاله بعض المحققين حيث قال : اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل
لم زيدت عليها ما ، كما زيدت في اما الشرطية واينما فاختصت بسبب
هذه الزيادة بأشياء :

أحدها ان فيها معنى التوقع كقدي في ايجاب الماضي فهو يستعمل
في نفى الأمر المتوقع ، كما يخبر بقدي في الاغلب عن حصول الأمر
المتوقع ! تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير . وقد يستعمل
في غير المتوقع ايضاً : نحر ندم زيد ولما ينفعه الندم واختصت لما
ايضاً بامتداد نفيا من حين الانتفاء الى زمان المتكلم : نحر المثال
المذكور ، فان عدم النفع متصل بحال التكلم . واما لم فيجوز انقطاع

نفيها : نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم .
واختصت لما ايضاً بعدم دخول ادوات الشرط عليها ، فلا تقول ان
لما يضرب كما تقول ان يضرب ، وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
الحر في وشبهه ومعموله .

واختصت ايضاً بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي
ان دل عليه دليل ؛ نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ، كما جاز
ذلك في قد التي هي نظيرتها نحو قوله :

ازف الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالننا وكان قد
وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعاذب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل انتهى بادنى تغيير ، والى ما ذكر ينظر قولهم الاجمالي
من ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل .

(قيل وقد تنصبه) اي قد تنصب (لم) المضارع (في لغة ومنه
قراءة الم نشرح لك) بالانصب .

والنوع الثاني : ما ذكره بقوله (واجزم بان) بكسر الهجزة وسكون
النون (نحو إن يشأ يرحمكم) بجزم الفعلين .

قال ابن هشام في الباب الثامن من ملح كلامهم تقارض اللفظين
ولذلك امثله الى ان قال الثالث اعطاء ان الشرطية حكم لوفي الالهام
كما روى في الحديث فان لا تراها فانه يراك انتهى وسيجيىء هذا الحديث
في اخر الكتاب ونحن ذكرناه في شرحنا على المناول في بحث الالتفات
فراجع ان شئت ، وهي ام الكلمات الشرطية ، ولذا يحذف بعدها
الشرط والجزاء في الشعر خاصة ، كما يأتي وكذلك يحذف الشرط وحده

في السعة كما تقدم في باب افعال الناقصة في قوله :
ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان واو كبيراً اذا اشتهر
ويأتى هنا أيضاً عن قريب . وليس تكراراً كما توهمه بعض لأن
الغرض هناك بيان حكم كان من حيث هو فعل ناقص ، وههنا بيان
حكم الشرط والجزاء فلا تكرار فتأمل .

(و) اجزم أيضاً بلفظة (من) بفتح الميم وسكون النون وهي
موضوعة للعاقل متضمنة معنى ان الشرطية : (نحو من يعمل سوء يجز
به) بجزم الفعلين (وما) وهي موضوعة لغير العاقل كذلك زماناً كان
نحو فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم
لكم ام غيره (نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) بجزم الفعلين ،
(ومهما) وهي بسيطة لامركبه من مه وما الشرطية خلافاً لبعضهم ولا
من ما الشرطية وما الزائدة ، ثم ابدلت الف ما الشرطية هاء دفعاً
للتكرار خلافاً لبعض آخر ، ولازم القول بالبساطة أن تكتب بالياء
كحجلى ، وان كان المشهور في رسمها الألف .

قال في شرح النظام : انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعداً في اسم
او فعل ياء كالمعزى واعزى واصطفى والمصطفى تنبيهاً على انقلابها ياء
في نحو معزيان واعزيت ، او دلالة على الامالة إلا فيما قبلها ياء فانها
تكتب الفاً وان كان بالصفات المذكورة نحو المحيا واحيا كراهة ،
لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى . علماً ورى علماً وشبههما فانها تكتب
بالياء فرقاً بين العلم وغيره والعلم بالياء اول لكونه اقل فيحتمل
الثقل انتهى ونحن وان ذكرنا مثل ذلك سابقاً لكننا اعدناه لما نرى
من بعض اهل العلم من عدم الاطلاع على رسم الخط والكتابة والله

الموافق والمعين على كسب الفضائل .

وهي موضوعة لغير العاقل ؛ (نحو مهما تاتنا به من اية) لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين .

وقال بعضهم : انها للزمان وقد انكره الزخشرى وقال هذا افتراء على لغة العرب .

وقال بعض : انها مركبة من مه بمعنى اكفف وما وهذا القول ضعيف جداً اذ لامنا سبة بين الكف والشرطية .

(واي) سواء كان مع ما (نحو اياً ماتدعوا فله الاسماء الحسنی) او بدونها ؛ نحو اي يسوم تسافر اسافر وهي بحسب ما تضاف اليه لفظاً او تقديراً فتكون للعاقل في : نحو ايهم يقيم اقم ، ولغيره في المثال المتقدم وقد تكون ظرف مكان نحو اي مكان تجلس اجلس .

(ومتى) سواء كان مع ما او لا (نحو) قوله ؛

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى تسترقد القوم ارفد

وهي موضوعة للزمان فقط متضمنة معنى الشرط .

(واين) وهي كمتى (نحو ايان تفعل افعل ولم يذكر) المصنف (هذه) اي ايان (في الكافية ولا شرحها) وكذلك ابن الحاجب في كافيته ولعل الوجه في ذلك انها فعال من اين او فعلان من اي فتدير .

(واين) وهي للمكان سواء كانت مع ما (نحو اينما تكونوا يدرككم الموت) او لا نحو اين تجلس اجلس .

(واذا ما نحو) قوله

(اذ ما اتيت على الرسول فقل له) حقاً عليك اذا اطمان المجلس

والجزم بها قليل لا ضرورة ، خلافاً لبعضهم حيث خصه بالضرورة .

وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط كان وقيل ؛ هي ظرف زمان
 كمتى . والدليل على الجزم بها في البيت الفاء الجزائية . ولا يجوز الجزم
 باذبدون ما (و) مثله (حيثما : نحو حيثما يك امر صالح فكن) .
 وللفاضل المحشى كلام في حذف النون من يك لا يتوقع صدور
 مثله من مثله ، اذ لا ساكن بعد يك ، حتى يستشكل في حذف نونه ،
 لان همزة امر همزة قطع لا وصل لانها فاء الفعل لان امر مهموز الفاء
 بمعنى شيء لا مهموز اللام بمعنى رجل . واظن انه وقع فيما وقع
 من لفظ صالح ، وهو غير صالح له فتأمل .

(واني) وهي على ما قيل مثل حيثما موضوعة للمكان (نحو) قوله :
 (فاصبحت اني تاتها تلتبس بها) ولا تهمل ان الزمان صروف
 فعلم بما فصلنا ان ادوات الشرط من حيث المعنى ستة اقسام :
 الاول : ما وضع لمجرد تعليق الجواب بالشرط وهو ان واذا ما
 والثاني : ما وضع للعاقل وهو من .
 والثالث : ما وضع لغير العاقل وهو ما ، ومهما .
 والرابع : ما وضع للزمان وهو متى ، واين .
 والخامس ما وضع للمكان وهو اين ، واني وحيثما .
 والسادس : ما هو بحسب المضاف اليه وهو اى .

(وزاد الكوفيون كيف فجزموا بها) سواء كان مع ما ام لا . وقيل
 بشرط اقترانها بما قالوا ؛ ومن ورودها شرطاً قوله تعالى : « يصوركم
 في الارحام كيف يشاء » والجواب محذوف اى كيف يشاء الامور
 يصوركم في الارحام .

ولما البصريون فقالوا ، انها شرط تقتضى فعلين متفقى اللفظ

والمعنى لكن ، غير مجزومين ، فلا يجوز عندهم كيف تجلس اذهب ، لعدم الموافقة ولا كيف تجلس اجلس بالجزم وعللوا ذلك ، اى عدم جواز الجزم بها بمخالفتها لادوات الشرط بوجود موافقة جوابها لشرطها اتفاقاً . (ويجزم باذا في الشعر كثيراً كما قال) المنصف (في شرح الكافية ومنه) اى ومن الجزم في الشعر قوله .
استغن ماغنك ربك بالغنى (واذا تصبك خصاصة فتجمل)
واما قوله تعالى :

« والليل اذا يسر » فحذف الياء من يسر ليس للجزم بل حذفته للوقف لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وقد تقدم لحذف الياء حكاية الاخفش مع تلميذه في فصل المنادي المضاف الى الياء وهي ظرف متضمنة معنى الشرط ، ولذا تختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية فرقاً بينهما وقد اجتمعتا في قوله تعالى « فاذا اصاب به من يشاء من عباده فاذا هم يستبشرون » وعلل عدم الجزم بها بانه لما كان الحدث الواقع فيهما متيقناً ومقطوعاً به في نظر المتكلم لم يتم فيه معنى ان الشرطية الدال على الشك والاحتمال بل صار عارضا على شرف الزوال ، فلهذا لم تجزم الا في الشعر مع ارادة الشرط وكونه بمعنى متى فلذلك قال المنصف (والاصح منع ذلك في النثر لعدم وروده) في كلام العرب واما والليل اذا يسر فقد تقدم الوجه في ذلك .

واما لو ; فهى شرط في معنى ، كما يأتى والاصح انها لا تجزم اصلا وقيل تجزم في الشعر خاصة . (وحرف اذا ما كان) أما حرفية ان فبالانفاق ، واما اذا ما ففيها خلاف .

فقال بعضهم : انها حرف (لان اذ) وان كان في الاصل اسماً للزمان الماضي لكنه (سلب معناه الاصيل واستعمل مع ما الزائدة) فلما ركبت مع ما صارتا كالكلمة الواحدة فبطل دلالتها على معناها الاصيل الاسمي بالتركيب وصارت حرفاً نظير حب اذ اركب مع ذا فقالوا : حبذا فبطل معناه الاصيل الفعلي وصار مع ذا اسماً وخرج عن معناه بالكلية وقيل : اصله اما قبلت الميم الاولى ذا لا .

وقال بعض اخر : انها اسم ظرف زمان لانها قبل الحقوق ما كانت اسماً والاصل عدم التغيير وما كافة لها عن طلب الاضافة وكذا قيل في حيثما .

(وباقي الادوات اسماء بلاخلاف الاهما فعل الاصح لعود الضمير عليها في الاية السابقة اعني ضمير به حملاً على اللفظ وضمير بها حملاً على المعنى لان المراد بها الاية والضمير لا يعود الا على الاسماء . ومقابل الاصح قول بعضهم انها حرف مستدلاً بقول الشاعر ومهما تكن عند امره من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم قال فهي هنا حرف بمنزلة ان الشرطية لا محل لها من الاعراب وكون الاسم بلا محل من الاعراب غير موجود في كلا مهم والدليل على كونها بلا محل ان خليقة اسم تكن بناء على زيادة من وعند امره خبره ولا يمكن جعل مهما مبتدئ لعدم رابط لها في الكلام .

واجيب بانها اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند بعض واما مبتدئ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها ، لانها في معنى الخليقة ومن خليقة تفسير للضمير ومن بيانية .

(ثم ما كان منها) اي من اسماء الشرط (للزّمان او المكان) نحو
 اين ومتى (فموضعه نصب بفعل الشرط) على الظرفية نحو اين تجلس
 اجلس ومتى تخرج اخرج (وما كان لغيره) اي لغير الزمان او المكان
 نحو من وما واي (فموضعه رفع على الابتداء) على الارجح (ان اشتغل
 عنه الفعل بضميره) او بمتعلقه متعدياً كان الفعل نحو من ضربته
 ومن ضربك غلامه فاضربه . ويجوز فيه النصب ايضاً بمضمر يفسره
 كما تقدم في باب الاشتغال في قوله

والرفع في غير الذي مرجح فما ابيح افعل ودع ما لم يبيح
 او كان الفعل لازماً : نحو من جائك فاكرمه ، ومن جائك غلامه
 فاكرمه (والا) اي وان لم يكن الفعل مشغلاً بضميره ، ولا بمتعلقه
 (فينصب) اسما . الشرط (به) اي بفعل الشرط على المفعولية : نحو
 من ضربت ضربت . ويجوز الرفع على الابتداء ايضاً بناء على كون
 المفعول ضميراً محذوفاً اي ضربته ، لكنه ضعيف ، لان عدم التقدير اولي .
 وما اختاره الشارح : من كون الناصب فعل الشرط دون الجزاء
 مذهب المحققين خلافاً لبعضهم . وذلك ، لان هذه الاسماء من حيث
 كونها ذات تصدر كان مقتضى القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان
 كان العامل متأخراً ، لان مرتبة العامل من حيث كونه عاملاً
 التقدم ، فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية وان كان مقدماً
 لفظاً ، لكنهم جوزوا ان يعمل فيها الشرط لانه لا يجوز تقدمه عليها
 اصلاً فتبقى على صدارتها من وجه ، ولم يجوزوا ان يعمل فيها الجزاء
 لانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقياً على الجزائية كما هو مذهب بعض
 او ساقطاً عنها دالاً على الجزاء ، كما هو مذهب بعض آخر فلا يبقى

لها صدارة اصلا . على انه لم يسمع في : نحو ايهم جائك فاضرب
نصب ايهم . فلو كان العامل الجزاء ، يسمع منهم ذلك فتأمل . فانه
دقيق وبالتأمل تحقيق (فعلمين يقتضين اي ادوات الشرط) كلها (وهي
ان وما بعدها) وانما تدخل على فعلمين لتجعل الاول سبباً والثاني
مسبباً . والمراد بجعلها الاول سبباً ان المتكلم اعتبر سبببته للثاني ولا
يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهنياً
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة
السبب والمسبب واللازم والملزوم : كقولك : ان اهنتني اكرمك .
فالاهانة ليست سبباً حقيقياً للاكرام ، ولا الاكرام مسبباً حقيقياً
للاهانة لا ذهنياً ولا خارجاً ، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهاراً لمكارم الاخلاق او الحلم والارفاق وبعبارة اخرى المراد بسببية
الاول سبببته في ذهن المتكلم . فلا يستشكل بنحو : ان كان النهار موجوداً
فالشمس طالعة ، حيث ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول
الاول في ذهن المتكلم سبب للثاني فتدبر .

ويسمى اول الفعلين (شرط) وهو في اللغة بمعنى العلامة : سمي
الفعل الاول ، به لكونه علامة على ترتب الثاني عليه . ولذلك (قدم)
لتقدم العلامة على ذبها ، او لانه علة للثاني ولو بالاعتبار والعلة مقدم
على المعلول (ويتلوه) الثاني الذي يسمى (الجزاء) لانه يبتني على
الأول ابتناء جزاء الفاعل على الفعل (وجوابا وسم ايضا) .

واختلف في العامل في الشرط والجزاء على اقول :

منها ! ما اختاره المصنف والشارح على ما يظهر من عنوان الباب
من ان العامل فيهما نفس الاداة ، لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً

وربطها الجملتين احديهما بالاخري بحيث صارتا كالجمله الواحدة ، فهي كالابتداء العامل في المبتدأ والخبر ، وكافعال القلوب ونحوهما .
ومنها : ان العامل في الشرط الاداة . وهما هما يعملان في الجزاء لان الاداة ضعيف لا تقدر على عملين ، وهذا كما قيل : ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ، لضعف الاداة عن عملين ولو بضميمة غيرها ، والشرط طالب للجزاء فلا غرابه في عمله فيه .

ومنها : ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالجوار : كالجر بالجوار لان الجزم كالجر في الاختصاص بصنف واحد على ما تقدم في قوله :

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما
ومنها : قول غريب : وهو ان الشرط والجزاء مبنيان ، لعدم وقوعهما
موقع الاسم لعدم وقوع الاسم بعد اداة الشرط الا في الضرورة ، فلا يحتاجان الى عامل فتأمل .

ومنها : ان الشرط والجزاء تجاز ما كما قيل في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وتختص كلتا ان ، لكونها ام الباب بدخولها على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل . ولا يجوز ذلك في سائر ادوات الشرط الا في الضرورة ويجب في الفعل حينئذ ان يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً : نحو ان زيد ذهب . او منصوباً : نحو ان زيدا ضربت وقد يكون معيارعاً . لكنه شاذ ، فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر وذهب بعضهم الى انه مبتدأ

يجب كون خبره فعلاً ، لاقتضاء اداة الشرط فعلاً سواء وليها ام لا .
والعامل في هذا المبتدأ عند بعضهم الجزاء ، وعند جماعة الأبتداء وان
كان ذلك الاسم منصوباً فهو منصوب بمقدر يفسره الفعل الظاهر .
وقيل ! منصوب بالظاهر ولا فرق في ذلك بين ان يكون الفعل مشغلاً
بضمير الأسم ، او متعلقه كما تقدم في باب الاشتغال ، ام لا .
وإذا تقدم اسم مرفوع على الجزاء . نحو ان تأتي زيد يقيم ، او
منصوب . نحو ان تقم زيدا اضرِب . ففي كلا المثالين الاسم معمول
لمقدر يفسره الظاهر والجزاء مجزوم في كلتا الصورتين . وبعضهم لا يجزم
الجزاء اذا كان ذلك الأسم مرفوعاً ، كالمثال الأول ، لفصل الشرط عن
الجزاء بالمرفوع الذي هو اجنبي عن الشرط ، اما لو كان المرفوع من
جملة الشرط ، فلا يعد فصلاً مانعاً : نحو ان يضربني زيد اضرِب .
وكذلك الاسم المنصوب عند بعضهم ، للعلة المذكورة فلا يجزم الجواب
وفصل بعضهم فقال : ان كان الاسم المتقدم على الجزاء ظرفاً لغواً ،
جزم الجزاء لانه كلا فصل : نحو ان تكرمني اليوم غداً اكرمك ، ونحو
ان تأتي اليك اقصد ، والام يجز الجزم للعلة المذكورة ويجب حينئذ
تصدر الاسم بالفاء عند الاكثر فيجب رفع المضارع اتفاقاً . فاحفظ
هذا كله لتستفيد منه فيما يأتي .

(ماضيين) لفظاً سيذكر الشارح مثالهما او معنى : نحو ان لم
تضربني لم اضرِبك ، والتقدير ان ثبت لم تضربني ليكون الشرط مستقبلاً
اذ يجب فيه ان يكون غير ماضي المعنى فان اريد ابقائه على الماضي
جاء بلفظ كان كقوله تعالى : « ان كنت قلته فقد علمته » وكقوله :
« وان كان قميصه . . . » وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي

تستفاد منه في الكلام انما هو الماضي فقط كما تقدم في باب الحال في شرح قول الشارح .

ضابطة - جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان الخ ، وذلك لأن مطلق الحدوث اعني الكون المطلق يعلم من خبره ، لأنه يدل على الحادث : مثلاً في كان زيد قائماً لفظ قائماً يدل على ان الحادث من زيد هو القيام ، ويستحيل الدلالة على الحادث من دون الدلالة على الحدوث اعني الكون المطلق فكان مدلوله هو الماضي فقط ، ومع وجود كان الذي هو نص على الماضي لا يمكن دلالة الكلام على الاستقبال . وهذا من خصائصه كان ، دون سائر الافعال الناقصة ، لأن صار مثلاً يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه ، وكذا باقيها . وليعلم ان الشرط مع كان قد يستعمل لفرض الوقوع في الماضي كالآيتين وقد يستعمل للدلالة على الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنياً لكنه بخيل ، وقد يستعمل الشرط لذلك بدون كان : نحو زيد وان صار مجتهداً لا يقلده احد لكونه فاسقاً وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضاً : نحو ان كنت غداً في البيت فأنتي (او مضارعين تليقهما اي الشرط وجزائه) وهو الاجود تطبيقاً للفظ بالمعنى . لأنه على الاستقبال (وعمل الماضي حينئذ جزم) مثال الماضيين (نحو وان عدتم عدنا) ومثال المضارعين (ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله ، او متخالفين بان يكون الشرط مضارعاً والجزء ماضياً) فالشرط مجزوم قيل ؛ وهو قليل بل اضعف الوجوه ، ولم يأت في الكتاب العزيز ، فعليك بالاتباع حتى تعرف (او عكسه) بان يكون الشرط ماضياً ، والجزء مضارعاً . وهذا الوجه اول مما قبله

مثالهما (نحو) .

(ان تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهاباً)
(ونحو) ؛

(دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير)
(و) اذا كانا متخالفين ، فاعلم انه (بعد شرط ماض رفعك الجزاء
الذي هو المضارع) حسن ، لكنه غير مختار : نحو) قوله ؛

(وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم)
الشاهد في يقول حيث جاء مضارعاً مرفوعاً ، وفعل الشرط ماض
وهو اتاه والجزم حينئذ اكثر . وقال جماعة ؛ يجب الرفع ، لأن الجزم
عندهم على الجواز فاذا لم ينجزم الشرط ، لم ينجزم الجواب . وقيل ؛
لأن اداة الشرط ضعف في هذه الصورة عن الجواب لحيلولة الماضي بينها
وبين الجواب ، فعلى هذا عملت الأداة في شيء واحد وهو الشرط
تقديراً .

وقال بعضهم ؛ الرفع على التقديم والتأخير . والأصل يقول ان اتاه
خليل يوم مسألة لا غائب الخ فيكون جواب الشرط محذوفاً .
وقال بعض آخر ؛ انه على تقدير الغاء اي فيقول فتأمل .
(ويرفعه اي الجزاء بعد شرط مضارع وهن اي ضعيف) حتى قيل ؛
انه على تقدير الغاء ، او ضرورة (نحو) ؛

يا اقرع ابن حابس يا اقرع . انك ان يصرع اخوك تصرع)
الشاهد في تصرع حيث رفع مع ان الشرط مضارع وذلك ضعيف
منه قوله تعالى . « اينما تكونوا يدرككم الموت » برفع يدرككم في
بعض القراءات ، ومن هذا يعلم انه ليس بضرورة فتأمل .

(واقرن بما حتماً للارتباط جواباً لو جعل شرطاً لان او غيرها من الادوات لم يطاوع ، ولم ينجمل) وبعبارة اخرى اذا كان الجواب بما لا يصلح ان يكون شرطاً ، وجب اقترانه بالفاء ، للارتباط بينه وبين الشرط لأن اصله العطف ومعناه التعقيب بلا فصل كما تقدم في باب عطف النسق ، والجزاء متعقب للشرط كذلك قال الرضي ان كان الجزاء بما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا مع خفتها لفظاً واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتايله بأن وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ومتهجم عليه انتهى .

فاحفظ ذلك لانه يفيدك بعيد هذا (كالماضي غير المتصرف) كنعم وبس وكل ما تضمن معنى انشائياً (نحو) « ان ترن انا اقل منك مالا وولداً » (فعسى ربي ان يأتين) ، فاقتن عسى بالفاء ، لانه ماض غير متصرف وهو انشاء ، والانشاء لا يصلح ان يكون شرطاً لأن وضع اداة الشرط ان يجعل مدخولها مفروض الصدق ، اما في الماضي نحو لو جئتني لأكرمك ، او في الاستقبال : نحو ان زرتني اكرمك . وهذا المعنى اي فرض الصدق اي التحقق الاستقبالي لا يتصور في الانشاء لأن الانشاء لا يتحمل الصدق حتى يفرض صدقة في الاستقبال .

وأما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترتب على شرط مفروض فيجوز وقوعه انشاء . (والماضي) الباقي على مضيه (لفظاً ومعنى)

وذلك اذا كان مصدراً بقدر ظاهرة : (نحو) ان يسرق (فقد سرق له اخ من قبل) ، او مقدرة : نحو « ان كان قمصيمه قد من قبل فصدقت » اي فقد صدقت ، وانما وجب اقتران الجزاء حينئذ بالفاء لأن قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه والتحقيق ينافي الفرض في الاستقبال ، فلا يقع مدخوله شرطاً .

(والمطلوب به فعل) كالأمر والاستفهام والتمنى والعرض والتعريض والنداء ، (او ترك) كالنهي . مثال الأمر (نحو « ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ») وقس عليه بقية انواع المطلوب فعله ، ومثال النهي : نحو (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف) على قرآنة من جعل لانهية وجزم بها هذا هو المعروف المتداول فيما بينهم في هذا المثال لكنه غير متين والصواب ما ذكره السيد الكبير وهذا نصه فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المصنف ينتفض بنحو ومن عاد فينتقسم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطاً والمضارع المقرون بلا فقد جعلوه بما يجوز فيه الايمان بالفاء وتركه كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف به خساً ولا رهماً قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدأ محذوف وحينئذ فالجواب جملة اسمية وهو احداً المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطاً والجواب عن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح بجامعتها لحرف الشرط فيجوز الفاء وعلى الثاني يمكن بجامعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء انتهى .

فعلى هذا لا وجه لجعل لانهية ولا لما في بعض النسخ من تغيير لا يخاف بلا يخف ومع ذلك كله الاول ان يمثل للنهي بقوله تعالى

« فان شهدوا فلا تشهد معهم » .

وانما وجب اقتران الجزاء الطلبي بالفاء لما ذكر في الماضي الغير المتصرف فلا نعيده .

ولا يذهب عليك ان الاولى ان يقال ان مطلق الانشاء كذلك اذ الحكم جار في مطلق الانشاءات طلبية كانت كما ذكر او غيرها كنهم وبئس وكل ماتضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجيل والقسم قاله الرضى هذا ولكن يظهر من كلامه في مقام تعليل دخول الفاء ان الانشاء شيء والجملة الطلبية شيء آخر فراجع كلامه ان شئت .

(والفعل المقرون بالسین) نحو « وان تعاسرتن فسترضع له اخرى » (او سوف) نحو : « وان خفتن عليه فسوف يفتنكم الله من فضله » (والمنفي بلن) نحو « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » (او ما) ؛ نحو « فان توليتم فما سألتكم من اجر » ، (او ان) النافية ، نحو ان قمت فان اقوم .

وانما وجب اقتران الجزاء في هذه الامثلة بالفاء ، لأن هذه الاشياء تمنع من وقوع مدخولها شرطاً لشدة طلبها للفعل فتمنع من تأثير اداة الشرط فيه فلا يقع مدخولها جزاء ايضاً إلا مع علامة الجزاء ، إلا ان النافية اذا كان اداة الشرط لفظة اذا ، فانه يجوز حينئذ عدم اقتران الجزاء بالفاء ؛ نحو قوله تعالى : « واذا رآك الذين كفروا أن يتخذونك إلا هزواً » ، وهكذا ما النافية ؛ نحو « واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم » وقيل ؛ فيهما بتقدير القسم قبل اذا ، فجواب الشرط محذوف ، كما سيأتي عن قريب في قوله ؛

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم وقيل : يجوز ان يكون اذا لمجرد التوقيت من دون ملاحظة معنى الشرط .

(والجملة الاسمية) سواء تصدرت باحد الحروف نحو « من يضل فلا هادي له » ، او لا نحو « ان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير » واما قوله تعالى : « وان اطعموهم انكم مشركون » فهو بتقدير القسم كما تقدم آنفاً .

قال الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى « واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله « واذا ما غضبوا هم يفترون » (و) اما (قوله) :

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) والشر بالشر عند الله مثلان . حيث حذف الفاء من الجملة الاسمية اعنى الله يشكرها ، فقيل انه (ضرورة) . واجاز جماعة حذف الفاء اختياراً مستدلين بقوله تعالى « اينما تكونوا يدرككم الموت » على قراءة الرفع ، ولكن هذه القراءة شاذة لا يحتمل القرآن عليه فتأمل .

(وتختلف الفاء اذا المفاجات في حصول ارتباط) الجزاء غير الصالح للجزائية (بها) اي باذا لأنها تفيد ان وجود الشرط مفاجيء لوجود الجزاء فاشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها وذلك فيما كان اداة الشرط ان الشرطية لأنها ام باب الجوازم الشرطية ، ويكون الجزاء جملة اسمية موجبة

غير طلبية وغير مقترنة بان المؤكدة (كان تجدد اذا لنا مكافأة) ونحو
 (وان تصبهم سيمتة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) او كان الأداة
 اذا الشرطية ، لأنها تشبه ان الشرطية في كونها ام باب اداة الشرط
 غير الجازمة : نحو « اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون »
 فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع
 بين الفاء واذا الفجائية تأكيداً ؛ نحو « فاذا هي شاخصة ابصار
 الذين كفروا » .

(والفعل من بعد الجزاء ان يقترن معطوفاً) على ما قبله (بالفاء
 والواو بتشليث له) اي للفعل المعطوف (قمن) اي حقيق . وبعبارة
 اخرى اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو ،
 جاز فيه ثلاثة اوجه :

الاول (بان يرفع على الاستيناف) بان يقدر بعد العاطف مبتدئ
 ويجعل الفعل خبراً له فيصير في الحقيقة من عطف الجملة الاسمية على
 الفعلية وان قيل ان الواو الاستينافية ليست عاطفة .

(و) الثاني بان (يجزم على العطف) على لفظ الجزاء إن كان مضارعاً
 مجزوماً وإلا فعلى محله .

(و) الثالث بان (ينصب على اضمار ان) الناصبة تشبيهاً للجزاء
 لعدم تحققه بالواقع بعد أداة الاستفهام فاشبه المعطوف بعد الجزاء
 الفعل الواقع بعد الاستفهام ، فنصب بان مضمرة وجوباً (وقره بها)
 اي بالرفع والجزم والنصب يفرض في قوله تعالى « قل ان تبدوا ما في
 أنفسكم او تخفوه (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء »
 فان اقترن (الفعل بعد الجزاء (بثم) العاطفة (جاز الاولان) اي

الرفع والجزم دون النصب لأن التعليل المذكور في النصب آنفاً مخصوص بالنصب بعد الواو والفاء كما تقدم سابقاً في قوله :

وبعد فاجواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتماً نصب
والواو كالفاء ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدأ وتظهر الجزع
(وجزم او نصب ثابت لفعل واقع اثر فاء او واو ان بالجملةين
اي جملة الشرط وجملة الجزاء اكتنف بان توسطهما) .

وبعبارة اخرى اذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقترن
بالفاء او الواو جاز نصبه بأن مضمرة وجوباً وجزمه بالعطف على
الشرط المجزوم لفظاً او محلاً ويمتنع الرفع اذ لا يجوز الاستيناف قبل
اتمام الكلام بالجزاء نعم قال بعضهم يجوز الرفع على أن تكون الجملة
معتضة فتأمل وبعضهم جوز الرفع مع الواو على الحالية على تقدير
مبتدئ (نحو ان تأتني فتحدثني احدئك) بنصب تحدثني على المشهور
وبرفعه على غير المشهور هذا مثال ما وقع أثر فاء ، واما مثال ما وقع
اثر واو فنحو قوله :

(ومن يقرب منا ويخضع نؤوه) ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضماً
بنصب يخضع ويجوز الجزم أيضاً لكن في البيت يكسر الوزن ،
لأنه لا يصح إلا بالنصب (فان وقع) الفعل المكتنف بالجملةين (بعدثم)
العاطفة (لم ينصب) لما ذكر آنفاً في التعليل المتقدم ، (واجازه الكوفيون)
لأنهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو (و) جعلوا (منه قراءة الحسن
« ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت »)
بنصب يدركه .

(والشرط يفني عن جواب قد علم) بسبب تقدم ما يدل عليه

(فحذف) لذلك ويجب حينئذ كون الشرط ما ضياً ؛ وذلك لثلاث عمل .
الأداة في الشرط لفظاً ، كما لا تعمل في الجزاء لفظاً ويشترط أيضاً ان
يكون الأداة لفظة ان لأنها ام الباب فتختص باحكام ليست في غيرها
(نحو وان كان كبير عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفعاً في
الارض او سلباً في السماء فتأتيهم بأية) ؛ فان استطعت شرط حذف
جوابه لدلالة ما تقدم عليه (اي فافعل) وهذا الشرط وجوابه المحذوف
جواب للشرط الاول اعني ان كان كبير (والعكس وهو الاستغناء بالجواب
من فعل الشرط قد يأتي) في كلامهم (ان المعنى) اي معنى الشرط
المحذوف (فهم) من الكلام (نحو) ؛

(فطلقها فلست لها بكفوه وإلا يعل مفرقك الحسام)

فحذف فعل الشرط ولم يذكر في الكلام إلا الجواب اي وان
لا تطلقها يعل (وقد يحذفان) اي الشرط والجزاء (معاً بعد ان نحو :
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيراً معدماً قلت وان)
اي وان كان فقيراً معدماً رضيت به بدلاً .

تنبيه — اذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى
فقال بعضهم ؛ هو جواب من حيث اللفظ أيضاً لكنه لم ينجزم في
نحو اقوم ان تقم لتقدمه ولذلك لم يقتنر بالفاء في نحو أنت مكرم
ان اكرمتني ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان
دخلت الدار .

وقال بعض آخر ؛ ان المتقدم ليس بجواب لفظاً ، بل هو دال عليه
وكالمعوض عنه وذلك لان الشرط صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما هو
معموله ولا يقدر مع هذا المقدم جواب للشرط وان لم يكن المقدم

جوابا له لانه يفني عنه ولعل قول الناظم يفني عن جواب قد علم
 اشارة الى ذلك فتقدير الجزاء على هذا في غير محله سواء قلنا بان
 المقدم هو الجواب او قلنا بأنه دال على الجواب فتأمل جيدا .
 (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب مااخرت منهما (وائت
 بجواب ما قدمت فهو) اي حذف جواب المتأخر وائتان جواب المتقدم
 (ملتزم نحو والله ان اتيتني لاکرمك) فجملة لاکرمك جواب القسم
 المتقدم على الشرط وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب
 القسم (و) نحو (ان تاتي والله اكرمك) فاكرمك جواب الشرط المتقدم
 وجواب القسم محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب الشرط والوجه في
 الصورتين الاعتناء بالمقدم لتقدمه وانما لم يجعل في المقام الجواب للقسم
 والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال والقسم
 المقدر كالمفروض نحو « لئن اخرجوا لا يخرجون » ونحو « وان اطعمتموهم
 انكم لمشركون » ولذلك لم يدخل الفاء على الجواب مع كونه جملة
 اسمية ولم يحذف النون في الآية الاولى بقى في المقام شى وهو انه
 يجب حينئذ كما في الجامى ان يكون الشرط ماضيا لفظا او معنا نحو
 ان لم افعل ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط
 الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط في الجواب وقد اشرنا الى ان
 الجواب للقسم معنى لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا
 به فتنبه (وان تواليا اي الشرط والقسم و) الحال انه (قبل اي قبلهما
 ذو خبر اي مبتدئ) في الاصل او في الحال (فالشرط رجح بان تأتي
 بجوابه مطلقا بلا حذر اي سواء تقدم) الشرط (او تأخر) .
 قيل : وانما رجح جمل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر ، لان

سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد (نحو زيد ان تقم والله يقم) ؛ هذا المثال على طبق القاعدة الاولية ، (و) نحو (زيد والله ان تقم يقم) ؛ هذا المثال مخالف للقاعدة الاولية ، ومطابق للقاعدة الثانوية .

(وربما رجح بعد قسم شرط فأتى بجوابه) اي الشرط (بلاذي خبر مقدم) وذلك لما ذكر في المسألة السابقة (نحو) قوله ؛
(لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا)
فحذف جواب القسم الدال عليه اللام المؤظمة ، واتى بجواب الشرط المتأخر من دون تقدم ذو خبر .

فصل في لو

(لو) على المشهور على اربعة اوجه ؛

الاول ؛ ان تكون مصدرية بمنزلة ان المصدرية الا انها لا تنصب وقد تقدم في اول باب الموصول انها توصل بالماضي والمضارع ، واكثر وقوعها بعدود ونحوه والاكثر لم يثبت هذا القسم مدعياً بانها شرطية .
والثاني ؛ ان تكون للمتمني بمعنى ليت ؛ نحو لو تأتيني فتحدثني اي ليت تأتيني فتحدثني . قيل ومنه « فلو ان لنا كرة » اي فليت لنا كرة ، فلهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في ياليتني كنت معهم فافوز .

والثالث : أن تكون للمعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيراً .
 والرابع : أن تكون (حرف شرط) يفيد عقد السببية والمسببية
 بين الجملتين بعدها (في مضى) و (يقتضي امتناع ما يليه) أي الشرط
 فقط (و) يقتضي (استلزامه) أي ما يليه (لتاليه) أي الجزاء .
 وبعبارة أخرى أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، وتفيد أيضاً
 استلزام الشرط الجزاء بمعنى أن وجود الجزاء كان لازماً لوجود الشرط في
 الماضي ، لكنه لم يوجد ولهذا صح في كل موضع استعملت لو أن تعقبه
 بحرف الاستدراك داخل على فعل الشرط منقياً نحو : لو جاءني لأكرمه
 لكنه لم يجيء . (من غير تعرض لنفي التالي) ولا لثبوته ، (كذا
 قال في شرح الكافية قال : فقيام زيد من قولك : لو قام زيد لقيام
 عمرو محكوم بانتفائه) لأنه ، ما يليه (و) محكوم (كونه) أي
 القيام (مستلزماً لثبوته) أي القيام (لثبوت قيام من عمرو ، وهل
 لعمرو قيام آخر غير) هذا القيام (اللازم عن قيام زيد أو ليس له)
 أي عمرو قيام آخر (لا تعرض) لو (لذلك) ؛ أي لا يدل لو على
 ثبوت قيام آخر لعمرو ولا على نفيه فمخلص ما تدل عليه لو
 ثلاثة أمور .

الاول : سببية قيام زيد ومسببية قيام عمرو اللازم من قيام زيد .
 والثاني : كون هذه السببية والمسببية في الماضي .
 والثالث : امتناع قيام زيد ولا دلالة للو على نفي قيام آخر لعمرو
 ولا على ثبوته ، (ويوافق) أي قول المصنف في شرح الكافية (وهو
 أكثر تحقيقاً وأضبط للصور) فاعل يوافق ما في قوله (ما ذكره بعض
 المحققين : من أنه) الضمير للشأن (ينتفي التالي أيضاً أن ناسب)

التالي (الاول) اي الشرط ان كان بين الشرط والجزاء مناسبة وملازمة (ولم يخلفه) اي الشرط (غيره) في سببته للجزاء (نحو « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ») ، فالجزاء اعنى فساد السماء والارض مناسب لتعدد الآلهة ، فبين الجزاء والشرط مناسبة وملازمة بحسب العادة اذ مقتضى العادة التمانع والتشاجر بين الحكم المتعددين ولازم التمانع والتشاجر في شيء مثل السماء والارض فساده وخروجه عن النظام ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد ، اذ لا سبب للفساد غيره حتى يخلفه (لا ان خلفه ، نحو لو كان انساناً لكان حيواناً) فلا ينتفي الجزاء حينئذ ، لأنه لا يلزم من انتفاء الانسان انتفاء الحيوان ، (ويثبت) اي يبقى الجزاء على حاله نفيًا كان او اثباتاً ؛ اي يقرره بحاله (ان لم يناف) ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفي (الأول) اي الشرط (وناسبه) ؛ اي وناسب ثبوت الجزاء وبقائه على حاله نفي الاول (امامبا) لطريق (الاول) نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) ، فيثبت لم يعص ! اي عدم العصيان عند نفي لم يخف اي الخوف بالطريق الاول ، لأنه اذ انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى وقد ذكرنا في شرحنا على المطول في نفس المبحث ما يفيدك هنا فراجع ان شئت .

والفرض من الحديث على فرض صحته إثبات كمال الحياء من الله لصهيب واجلاله لله تعالى ، بحيث ليس عدم المعصية منه معلولاً للخوف من النار . بل هو معلول للحياء من الله واجلاله ، وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستنداً الى الحياء والاجلال واذا انضم اليهما الخوف يثبت عدم المعصية بالطريق الاول .

وبعبارة اخرى الغرض من الحديث كون عدم المعصية منه لازم الوجود دائماً . والدليل على ذلك ان عدم المعصية اذا كان لازماً لعدم الخوف مع كونه بعيداً عادة فلزومه للخوف اولى وانسب نظراً الى العادة ، فيلزم استمرار وجود عدم المعصية منه وثبوته على كل تقدير لان النقيضان اي الخوف وعدمه لا يرتفعان وهو لازم لكل واحد منهما وهذا مثل قولك . لو اهتمتى لاكرمتك لانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم نقيضها اعنى الاكرام ، ومن هذا القبيل ايضاً قوله صلى الله عليه وآله « اكرم الضيف ولو كان كافراً » لان اكرام الضيف اذا كان مطلوباً مع كونه كافراً فمع كونه مؤمناً مطلوب بالطريق الاولى فمطلوبية اكرام الضيف لازم الوجود دائماً لان النقيضين اي الكفر والايمان لا يرتفعان ، ومن هذا القبيل ايضاً قوله تعالى « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله » فعدم نفاذ كلمات الله ثابت مع كون اشجار الارض اقلاماً ، والبحار مداداً فعدم نفاذها مع عدم ما ذكر يشبه بالطريق الاولى ومن هذا القبيل ايضاً قولك لو لم تكرمنى لاثبتت عليك وهو واضح ، فظهر بما ذكرنا انه لا فرق في افادة هذا المعنى بين كون الشرط والجزاء مثبتين او منفين او احدهما مثبتاً والآخر منفياً .

(او) فاسب الاول بنحو (المساوى) نحو قوله صلى الله عليه وآله في درة بنت ام سلمة ام المؤمنين حين بلغه ان الناس يتحدثون فيما بينهم انه صلى الله عليه وآله يريد ان ينكحها ظناً منهم ان حل نكاح الربيبة من خصائصه صلى الله عليه وآله (لو لم تكن ربيبتى في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاة) فان حلها له صلى الله عليه وآله

وآله منتف من وجهين ! كونها ربيته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل ، لان المنع بكل واحد منهما منع سبي .

(أو) ناسب الاول ! بنحو (الادون كقولك) في امرأة يظن الناس انك تنكحها (لو اتنفت اخوة الرضاع ما حلت للنسب) فان حلها منتف من وجهين ! اعنى اخوة الرضاع والنسب ومع امتناع اتنفت اخوة الرضاع يثبت انها اخت رضاع لك لان نفي النفي اثبات ، وعدم الحل لاخوة الرضاع ادون من عدم الحل للنسب ، وذلك واضح .

(ويقل ايلانها مستقبلاً معنى) ، لكونها المتعلق في الماضي فووقع ماض مستقبل المعنى بعدها قليل ، (لكن قبل اذا ورد نحو) قوله :

(ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح)

(اسلمت تسليم البشاشة او ذق اليها صدى من جانب القبر صائح)

فورد في البيتين الشرط والجواب ما هو مستقبل المعنى ، اذ المراد وقوعهما بعد موت الشاعر هذا . ولكن قال ابن الناظم ما هذا نفسه ؛ وذهب بعض النحويين الى ان لو كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل وعندى ان لولا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من قوله تعالى : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم » ، وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه ، لصحة حملة على الماضي انتهى .

والمراد من قوله : لصحة حملة على الماضي انه يمكن تأويل الكلام بالماضي بأن يقال في البيت لو كانت فيما مضى سلمت علي اسلمت ،

لكنها ما سلمت فما سلمت تأمل جيداً .

(وهي) اي لو (في الاختصاص بالفعل كأن) الشرطية ،
 فيجب دخولها على الفعل لفظاً كالأمثلة المتقدمة او تقديرأ ؛ نحو لو
 زيداً ضربته ضربك ، (لكن لو ان بفتح الهزرة وتشديد النون بها قد
 يقترن نحو لو ان زيداً قائم وموضع ان) مع مدخولها (حينئذ رفع)
 عند الجمع حال كونها (مبتدأ عند سيبويه) قال : ولا يحتاج الى
 خبر ، لاشتمال مدخولها على المسند والمسند اليه ، وقال بعض آخر .
 الخبر محذوف يقدر مقدماً ؛ اي لو ثابت ان زيداً قائم ، وقيل يقدر
 مؤخرأ اي لو ان زيداً قائم ثابت ، (و) حال كونه (فاعلا لثبت
 مقدرأ عند الزخشي) اي ولو ثبت ان زيداً قائم (ويجب عنده)
 اي الزخشي (ان يكون حينئذ خبرها فعلا) ليكون عوضاً من الفعل
 المحذوف ومفسراً له . (ورده المصنف) وغيره (لورودها) اي خبرها
 (اسما في قوله تعالى : « ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام »)
 اذ الخبر اقلام وهو اسم (و) في قول الشاعر : لو ان حيا مدرك الفلاح
 اذ الخبر مدرك وهو اسم وانما كرر المثال ردأ على من زعم ان اشتراط
 كون الخبر فعلا انما هو فيما كان الخبر مشتقاً لا جامدأ . لأن المثال
 الثاني مشتق وليس بفعل .

وقال السيرافي ؛ الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل .
 ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو . لان خبر
 ان اذن فعل يتوب عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيداً جاءني فكانك
 قلت لوجائي زيد فخيرها ان كانت مشتقاً وجب ان يكون فعلا ماضياً
 لاسما ليكون كالعوض عن الفعل وان لم يكن مشتقاً جاز ان يكون

اسما للتعذر انتهى . والمصنف لم يشترط مجيء الفعل خبر ان وان كان مشتقا .

والظاهر ان ذلك مبني على ما يأتي في فصل لولا من كون ان مفسراً للفعل المحذوف لانها بمعنى ثبت وتحقق ومع هذا كله لاشك في ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن واجبا واذا حصل الفعل فالأكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي . وبه جاء القرآن : نحو « ولو انهم آمنوا . . . » ونحو « ولو انهم صبروا . . . » ونحو « ولو انهم فعلوا ما يوعدون به . . . » (وغير ذلك) من الآيات والإشعار .

ولا يكون جواب لو اسمية لان الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار وجواب لو منتف وممتنع في الغالب فلا يتناسبان . واما قوله تعالى ! « ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير » ونحوه فلتقدير القسم قبل لو . فيكون الاسمية جوابا للقسم لتقدمه وجواب لو محذوف . كما تقدم ذلك في قوله !

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم وقال الزمخشري في تفسيره ! ان الاسمية في الآية جواب لو . قال وانما جعل الجواب فيها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجواب ودوامه .

(وان مضارع لفظا تلاها) لم يجزم بها إلا في الضرورة لانها لكونها للتعليق في الماضي تدخل على الماضي . والماضي مبني والجزم من خواص المعرب . ثم تعلم الجزم .

هذا ولكن ذكر في المعنى في الباب الثامن انها قد تعطى حكم ان الشرطية فتجزم كقولهم « لو يشاء طار به ذو مية » لاحق الا طال نهد ذو فصل .

وقال بعضهم ؛ ان الجزم مطرد في بعض اللغات و (صرف) المضارع (الى الماضي) بان يقال ان المضارع مراد به الماضي (معنى نحو لو يفى) زيد (كفى) اي لو وفي زيد فيما مضى كفى . لكنه لم يف فما كفى .

فائدة - قال بعض المحققين ؛ ان كلمة لو في نحو « اطلبوا العلم ولو بالصين » ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضى ولا لقصد التعليق . بل هي مستعملة في تأكيد الحكم ولهذا يسمونها في امثال المقام حرف تأكيد . وكذلك كلمة ان في نحو « اكرم الضيف وان كان كافراً » انتهى .

ونحن قد اشرنا الى بعض ذلك فيما تقدم . واما الواو الداخلة عليهما في امثال المقام فقال بعضهم ؛ انها للمحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام .

وقال بعض آخر ؛ انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين . واکرم الضيف ان لم يكن كافراً وان كان كافراً .

وقال بعض المحققين ؛ انها اعتراضية والجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر . . . » .

(تنمة - جواب لو اما ماض معنا كلو لم يخف الله لم يعصه ،
 او) ماض (وضعاً وهو) اي الماضي وضعاً (اما مثبت فاقترانه باللام نحو
 « لو علم الله فيهم خيراً لاسمعهم » اكثر من تركها : نحو « لو تركوا
 من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا » او منفي بما فالامر بالعكس نحو
 « ولو شاء الله ما اقتتلوا ») حيث ترك اللام في الجواب . لان الترك
 أكثر . ونحو :

(ولو نعطي الخيار لما افترقنا) ولكن لا خيار مع الليالي .
 فجيء في الجواب باللام وهو اقل . وان وقعت لو مع ما في حيزها
 صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني فترك اللام أيضاً اكثر سواء
 كان الجزاء مثبتاً او منفياً وذلك للطول . وكذا اذا طال الشرط
 ومعلقاته نحو « ولو ان ما في الارض من شجرة » الى قوله ما نفذت
 فتأمل . وقد تقدم آنفاً ان الجواب لا يكون جملة اسمية إلا على رأى .

« فصل في اما بفتح الهمزة والتشديد »

وقد يدل ميعها الاولى ياء استثقالا للتضعيف (ولولا ولو ما وفيه)
 اي هذا الفصل (هلا والا) بتشديد اللام فيهما (والا) بتخفيفها .
 (اما) في كلام العرب على وجهين ! احدهما ان يكون مركبة من
 ان المصدرية وما الزائدة . وقد تقدم ذلك في باب الافعال الناقصة في
 قول الناظم :

وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برأ فاقترب .

والثاني ان يكون كلمة برأسها وهي على وجهين ،
 الاول : ان يكون للتفصيل غالباً نحو جاءني القوم اما العلماء
 فأكرمهم واما الفساق فأهنتهم واما التجار فأعرضت عنهم وهكذا .
 ففصلت بها ما أجملته اولاً بقولك جاءني القوم . وقد تجيء للاستيناف
 من غير ان يتقدمها بجمل . ومن ذلك اما الواقعة في اوائل الكتب
 والخطب ونحوهما . ومتى كانت للتفصيل وجب تكرارها كما مثلنا .
 وقد يستغنى عن التكرار بذكر قسم واحد اذا كان المذكور . ضد
 الغير المذكور . لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى : « فأما
 الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء » اي واما الذين ليس في
 قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات الى الله .

والثاني : أن يكون لتأكيد استلزام شيء لشيء . مثلاً اذا أردت
 الاخبار عن قيام زيد تقول زيد قائم فاذا قصدت تأكيده بمعنى انه
 لا بحالة قائم وان القيام لازم له حتماً وانه على عزيمة . قلت اما
 زيد فذاهب . وفي هذا القسم معنى الشرط ومن ثم قال انها (كمهما
 يك من شيء فهي نائبة عن حرف الشرط) اي مهما بناء على كونها
 حرفاً . او اطلق عليها الحرف مسامحة (وفعله) اي يك بعبارة اخرى
 هي قائمة مقام مهما وشرطها لا انها بمعناها لانها حرف والحرف لا
 يصلح ان يكون بمعنى حرف او اسم وفعل فتأمل . قيل : هذا اي نيايتها
 عنهما مذهب الجمهور .

وقال بعضهم : ان اصلها مهما قلبت الهاء ألفاً ثم قدمت لكونها في
 الجملة لصدر الكلام اي اذا كانت للاستفهام . ولان الهاء من اقصى
 الحلق فلا يناسبها الوسط ثم ادغم الميم في الميم . ورد بأنه لم يعهد في

كلامهم تغيير الاسم بالاعلال حرفاً .

وقال بعض المحققين : ان المراد من قولهم انها كمهما يك من شيء بيان المعنى وانها تفيد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها . لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يك من شيء فحذف فعل الشرط فزيدت ما ثم ادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة للتخفيف انتهى .

(ولذا) اي لكونها نائبة عن حرف الشرط وفعله على مختار الشارح . او لكون حذف فعلها واجبا كما اختاره بعض . او لتقدم بعض أجزاء الشرط على الفاء عوضا عن فعل الشرط المحذوف (لا يليها فعل) آخر غير المحذوف .

(وفاء لتلو تلوها وجوبا الف لانه) اي تلو التلو (مع ما قبله) اي مع التلو جملة اسمية (جواب الشرط) وقد تقدم ان الاسمية اذا وقعت جوابا يجب في أوله الفاء . (وانما اخرت) الفاء هنا (اليه) اي الى تلو التلو ولم تدخل على التلو مع كونه في بعض الصور اول الجزاء (كراهة ان يوالي بين لفظي) حرف (الشرط) اعني اما (و) حرف (الجزاء) اعني الفاء والتلو الفاصل بين اما والفاء احد امور ستة :

الاول : الخبر المقدم . سواء كان غير ظرف (نحو اما قائم فزيد) او كان ظرفا : نحو أما في الدار فزيد .

(و) الثاني : المبتدأ نحو (اما زيد فقائم) ومنه قوله تعالى : واما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار . . « الآيات ، وقوله : « فاما الذين آمنوا ... » الآية .

(الثالث) اسم منصوب لفظاً او محلاً بالجواب ، سواء كان ذلك

الاسم مفعولاً به نحو (واما زيداً فاكرم) ومنه قوله تعالى « واما اليتيم فلا تقهر .. » الآيات ، او غيره من المعمولات كالحال نحو اما ماشياً فأنا زائر . والمفعول المطلق نحو واما ضرباً شديداً فانا ضارب والمفعول له نحو اما تأديباً فانا ضارب زيداً . ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لأجل أغراض مهمة .

منها قيامها مقام الشرط المحذوف وجوباً فحصل به ما هو المتعارف بل الواجب عندهم من اشغال حين واجب الحذف بشيء يقوم مقامه كما تقدم ذلك في باب المبتدأ والخبر .

ومنها : بقاء الفاء متوسطة بين اثناء الكلام كما هو حقها ولو لم يقدم تلك المعمولات لوقعت الفاء في اول الجزاء متصلة بحرف الشرط وهو خلاف وضعها فيجب ابقائها على ما هو حقها بقدر الامكان .

ومنها وقوع الفاء بين اللازم والملزوم دلالة على ان ما بعدها لازم لما قبلها ، فيحصل بذلك الغرض المهم من الكلام اعني تأكيد لزوم شيء لشيء كما تقدم آنفاً .

ومنها : التخفيف بحذف فعل الشرط اعني يمكن من شيء .
وقال بعضهم : العامل في تلك المعمولات المتقدمة محذوف مطلقاً اي سواء كان غير الفاء مانع آخر يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اولاً ، ويقدر العامل المحذوف بمناسبة المقام ففي نحو اما زيد فقائم يقدر اما ذكر زيد فهو قائم وفي نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق يتندر اما ذكرت يوم الجمعة . ورد ذلك بأنه لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيداً فهو قائم ولا يجوز

اتفاقاً ولجاز الرفع في المثال الآخر بتقدير يذكر على صيغة المجهول ولا يجوز إلا بتأويل بعيد وهو تقدير العائد اى منطلق فيه . وانما قال ذلك البعض بهذا المذهب نظراً الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدئ والخبر بالفاء ، إلا اذا كان المبتدئ موصولاً صلته فعل او ظرف او نكرة موصوفاً بهما ولكن غفل عن ان التقديم في المقام للاغراض المهمة المذكورة .

وفصل بعض آخر فقال : ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان الشرطية وما النافية او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل نعتاً ومعموله قبل منعوته : نحو اما زيداً فأنا رجل ضارب او كون المعمول تميزاً وعامله اسم تام نحو اما درهماً فعندي عشرون او كون العامل مع نون التأكيد نحو اما زيد فلا ضرب او صلة لحرف مصدرى نحو اما التمييز فان تلبس خير لك ، فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء ، وان كانت بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر . ورد هذا أيضاً بأنه اذا جاز التقديم للاغراض المذكورة مع المانع الواحد اعني الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر ، لأن الفرض مهم فيجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعداً والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت ونحوه وقد تبين مما ذكر ان مثل هذا التقديم لا يفيد الحصر لأن قولهم تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فيما كان التقديم لذلك لا لغرض آخر مثل المقام .

(و) الرابع : اسم منصوب لفظاً او محلاً معمول لمحدوف يفسره ما بعد الفاء نحو (اما عمراً فأعرض عنه) ونحو واما زيداً فأضربه ،

ومنه « واما ثمود فهديناهم » على قراءة النصب . ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل مادخلت عليه لأنه قد تقدم آنفاً ان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يقع بعد الفعل واما نحو زيد كان يفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير ، وكذلك ليس خلق الله مثله ان قلنا ان ليس فعل ، وإلا فلا اشكال وكذا ان قلنا انه فعل يشبه الحرف وقيل ذلك لوجوب فاصل بين اما والفاء .

الخامس الجملة الشرطية هي من اجزاء جواب اما نحو قوله تعالى « فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » اي مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فله روح وريحان وجنة نعيم . واختلف في الجواب المذكور في الكلام فقال جمع من المحققين انه جواب اما استعنى به عن جواب ان الشرطية ، والدليل على انه ليس جواب ان الشرطية عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بجزم الجواب ووجوب ان يقال اما ان جئتني فأكرمك برفع الجواب مع دخول الفاء عليه ، فعدم جواز الجزم ووجوب الرفع ودخول الفاء دليل على كون الجواب جواب اما ، لأن الفاء لم يجب اذا كان الجواب مضارعاً إلا في جواب اما وكذلك الرفع . وانما لم يجز جزم جواب اما وان كان مضارعاً لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط .

واستدل بعضهم لكون الجواب جواب اما بوجوب آخرين ! احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فانه يجعل لأولهما .

الثاني : ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها أيضا لحصل من

ذلك اجحاف بها .

وقال بعض آخر : ان الجواب جواب ان الشرطية ومجموع الشرط والجزء جواب لاما ، والاصل فاما فان كان من المقربين قدم الشرط وحده على الفاء للفصل فالتقى فاءان فحذف الثانية : اي الفاء الداخلة على جواب ان الشرطية ، فبقيت الفاء اللازمة لتلو اما .

وقال بعض آخر : ان الجواب المذكور في الكلام لاما ، وان الشرطية ، والاصل مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ، ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار اما فان كان من المقربين فروح ، قدمت ان الشرطية والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فروح فالتقت فاءان فاغنت احديهما عن الاخرى انتهى . فاذن في المسألة ثلاثة مذاهب .

السادس : ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فاني ذاهب واما في الدار فزيد جالس هذا . ولكن قد تقدم في الثالث تفصيل الاقوال في المعمول المعمول المتقدم ، وكان فيها قول بان العامل في مثل المقام ما بعد الفاء فراجع .

(وحذف ذي الفاء) لا يجوز إلا في الضرورة ، (وشد) حذفها (في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذ اي حذف كقوله صلى الله عليه وآله : « اما بعد ما بال رجال) يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) وقد تقدم منا اشكال في التمسك بالروايات في اثبات القواعد اذا لم يكن صدوره من المصوم قطعياً ، (فان كان معها قول وحذف جاز حذف الفاء) في السعة ايضاً (بل وجب) ، لثلا يلزم المثل السائر

صلت على الاسد وبلت عن النقد لكون الفعل ركناً وعمدة بخلاف الحرف . (كقوله تعالى : « فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتكم بهد ايمانكم » اي فيقال لهم اكفرتم) .

وقال بعضهم : حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلح عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى احد من غيره ابتداء لم يصح .

واستشكل في هذا التعليل بعض المحققين فقال الاولى ان يعمل بمسألة النسبة الى وزن فعيلة ، فانه يحذف منه الياء تبعاً للتاء فيقال في النسبة الى حنيقة مثلاً حنفي بخلاف وزن فعيل فانه لا يحذف الياء منه في النسبة كما يأتي في باب النسبة في قوله :

وفعلي في فعيلة التزم وفعلي في فعيله حتم .

وتنظر في ذلك بعض المحققين بانه لانسلم ان الياء حذفته تبعاً للتاء لم لا يجوز ان يكون حذفها معاً من غير ان يتبع احديهما الاخرى . وقد يحذف اما ويبقى الفاء نحو قوله تعالى : « وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر . . . » ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرأ او نهياً وما قبلها منصوباً به او بمفصر به ، لأن الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله فتاسباً الزام الفعل او تركه لمفعوله ، وذلك بان يقدر اما قبل المفعول وتدخل الفاء على الامر والنهي لتدل على ان ما قبلها ملزوم لما بعدها ، واما ما وقع في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ فهو من كلام المولدين .

وقيل في توجيه ذلك ان الفاء على توهم اما او تقديرها ، واما قوله الى : « واذا لم يهتدوا به فسيقولون . . . » وقوله : « واذا اعتزلتموهم

وما يعبدون إلا الله فأووا » وقوله : « اذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقموا الصلاة » فليس من هذا الباب ، بل من اجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما قيل ذلك في نحو زيد حين القاء فاننا اكرمه ، وذلك مطرد في اذ .

وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون وفأووا وفاقموا في الظروف الماضية التي هي اذ وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالاً ، لان هذه الافعال المستقبلية لما كان المقصود منها الملازمة فكأنها وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها وذلك لقصد المبالغة في اللزوم .

ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمره جالس ، لأن الواقع بينهما كما اشير سابقاً جزء الجزء المقصود كونه ملزوماً للمحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة مستقلة .

وقد يقع بعد اما ما يتكرر ذكره ، وذلك اما مصدر مكرر ضمناً بعد الفاء بان يذكر بعدها ما يشتق من ذلك المصدر كما تقدم في باب الحال : نحو اما علماً فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو اما عالماً فعالم واما غيرهما نحو اما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد ، فالمتكرر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما والمختار عند بني تميم ايضاً ذلك ، لكن لا على حد الوجوب ، والمعرف من المصدر يجوز فيه النصب والرفع عند الجميع كما ان المعرف من الوصف يجب رفعه عند الجميع ، واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكرأ ، وحكى بعضهم عن بعض العرب نصبه .

قال ابن هشام ! انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشاً

فانا افضلها انتهى .

لكن نقل عن بعض النحويين انه قال ان هذه اللغة خبيثة قليلة ومع ذلك لا يجوز ذلك ، إلا اذا كان غير معرف ليكون حالا ، واما اذا كان معرفاً فلا يجوز فيه الا الرفع والرفع في الجميع على الابتداء عند الجميع ، والخبر ما بعد الفاء وحده او مع تقدير مبتدأ .

واما النصب ففي الصفة على انه حال مما بعد الفاء ، وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطابق له وفي المنكر على انه حال او مفعول مطلق له ، واما غير المصدر والوصف فقد تقدم ان المعرف منه لا يجوز فيه إلا الرفع إلا في لغة خبيثة وذلك اذا كان غير معين ، نحو اما العبيد اذا كان المراد عبيداً غير معينين ، فالنصب حينئذ على الحال كما في الجماء الغفير . واما اذا كان المراد عبيداً معينين فالنصب على انه مفعول به لما بعد الفاء . لأن ذو عبيد بمعنى تملكهم على ما قاله بعض المحققين . او مفعول به لما ناب عنه اما على ما قاله ابن هشام وهذا نسه :

قبيهان - الاول ! انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريباً فانا افضلها . وفيه عندي دليل على امور :

حدها : انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء . بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت . وعلى ذلك يتخرج اما العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق مفعول لما بعد الفاء او مفعول لأجله ان كان معرفاً او حال ان كان منكرأ انتهى .

وهذه الامثلة انما يقال اذا ادعى شخص لنفسه ثبوت امور متعددة

او يدعى له ذلك . كما يدعى ويقول انا عادل وعالم . فيسلم السامع
بعض الدعاوى ويدفع بعضها . فيقول اما عادلا فلست بعادل واما
عالمأ فعالم . والتقدير ان يكن شيء نأنت عالم عالمأ اى انت عالم
حقيقة حين كنت عالمأ صورة في ذى العلماء فعالمأ حال لما بعد الفاء .
(لولا) على أربعة اوجه .

الاول : ان تكون للتخصيص والعرض وقد تقدم الفرق بينهما في
باب اعراب الفعل . وهذه تختص بالدخول على المضارع أو ما في
تأويله ؛ نحو لولا تستغفرون الله . وسيأتى تصريحه بهذا الوجه عن
قريب .

الثانى : ان تكون للتوبيخ والتنديد فتختص بالماضي ؛ نحو « فلولا
نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة » .

الثالث : ان تكون للاستفهام قاله بعضهم . واستشهد بقوله تعالى ؛
« لولا اخرتني الى أجل قريب » وقوله ؛ « لولا انزل اليه ملك » .
وانكر هذا الوجه بعض آخر وقال الظاهر انها في الآية الاولى للعرض
وفي الثانية للتوبيخ والتنديد .

والرابع : ان تكون لربط امتناع جملة فعلية بوجود جملة اسمية
وهذه هى التي تقدم في باب المبتدأ والخبر في قوله ؛

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نص يعين ذا اشتهر
(و) قد تقدم هناك ايضاً ان (لوما) مثله في هذا المعنى . وإذا
كانتا بهذا المعنى فهما (يلزمان الابتداء اى المبتدأ فلا يقع بعدهما غيره
ويجب حذف خبره كما تقدم) ذلك هناك مشروحاً هذا رأى جماعة
وقال بعضهم : لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها . لاختصاصها

بالاسماء كسائر العوامل فهي على هذا من النواسخ التي ترفع الجزئين وهو غريب فتأمل ، او نائبة عن الفعل كحروف النداء لأنها بمعنى لو لم يوجد او لو انعدم .

وقال بعض آخر : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر . قال بعض المحققين : هذا القول اقرب ، وذلك لأن الظاهر انها لو التي تفيده بامتناع الاول امتناع الثاني كما تقدم مفصلاً دخلت على لا فتكون لازمة للفعل ، لكونها حرف شرط فهي باقية مع دخولها على لا على حالها الاولى فتقتضي الفعل ، ومعناها مع لا ايضاً باق على ما كان عليه كما يبقى مع غير لا من حروف النفي ورد هذا القول جماعة فقالوا لولا هذه كلمة بنفسها وليست لو التي دخلت على لا ، لأن لو اذا اضمر بعدها فعل وجوباً فلا بد من الاتيان بمفسر ، والمفسر اما فعل صريح كما تقدم في قول الاخفش من انه يجب كون الخبر فعلاً ، او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعه للتأكيد والتحقيق ، لأنها بمعنى ثبت وتحقق وليس بعد لولا مفسر ، وايضاً لفظة لا لا يدل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكرراً في الأغلب ، ولا تكرير بعد لولا ، وقد تقدم فيما سبق في لو ما يفيدك هنا فراجع . وكيف كان لزومها الابتداء انما هو (اذا امتناعاً من حصول شيء) اعنى الجزاء (بوجود شيء) اعنى المبتدء بهما (عقداً : نحو لولا انتم لكننا مؤمنين) : حيث امتنع كون المتكلمين بهذا الكلام مؤمنين لوجود المخاطبين ومنعهم عن اتباع الحق فتأمل .

(وهما) اي بلولا ولوما (التخصيص) (وهو) كما تقدم (طلب بازعاج مز) وقد تقدم آنفاً انهما بهذا المعنى تختصان بالمفرد ، او ما

في تأويله فلا تدخلان على الجملة الاسمية ، (وهلا) بالتشديد (مثلهما
في افادة التحضيض وكذا الا بالتشديد) وفتح الهمزة (واما الا
بالتخفيف فهي) على خمسة اوجه !

الاول : ان تكون للتنبية ، فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على
الجملتين : (نحو « الا انهم هم السفهاء » وتسمى حرف استفتاح ايضاً .
الثاني : ان تكون للتوبيخ والانكار كقوله :

الا طعان الا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التناوير
ونحو :

الا اعرءاء لمن ولت شبيبهه وأذنت بمشيب بعده هرم
الثالث التمني كقوله :

الا عمرولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثانت يد الغفلات
ولهذا نصب يرأب ، لانه جواب تمن مقرون بالفاء .
الرابع : الاستفهام عن النفي كقوله :

الا اصطبار لسلمى أم لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
وهذه الاقسام الاربعة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وقد
تقدم بعض احكامها في باب لا التي لنفي الجنس فراجع .

والخامس : ان تكون (للعرض كما قال) المصنف (في شرح
الكافية) وللتحضيض ايضاً كما قال غيره (وهى) اي الا بالتخفيف
اذا كان على الوجه الخامس (مثل ما تقدم) اي مثل الا وهلا بالتشديد
(فيما ذكره بقوله واولينها الفعلا وجوباً) يعنى تختص بالجملة
الفعلية التي فعلها مضارع لفظاً او بتأويله : (نحو لو لا انزل علينا
الملائكة) ، ونحو (لو ما تأتينا بالملائكة) ونحو الا تحبون ان يخفر

الله لكم (وقد يليها) اي هذه الثلاثة (اسم فيجب ان يكون بفعل
مضمر) اي مقدر (علق) نحو الا زيداً ضربته فيتأدب و (نحو
فهلأ بكراً تلاعبها اي فهلأ تزوجت) هذا جزء خبر قرينته تقدير هذا
الفعل ما قبله ففي سنن النسائي باب نكاح الابكار عن جابر قال :
تزوجت فاتيتم النبي (ص) فقال اتزوجت يا جابر ، قلت نعم قال
بكراً أم ثيباً فقلت ثيباً قال فهلأ بكراً تلاعبها وتلاعبك وعنه ايضاً
قال لتيتمني رسول الله (ص) فقال يا جابر هل اصبت امرأة بعدي قلت
نعم يا رسول الله قال أبكراً أم ايماً قلت ايماً قال فهلأ بكراً تلاعبك
قال السندي في الحاشية قوله فهلأ بكراً اي فهلأ تزوجت بكراً وقوله
تلاعبها وتلاعبك تعليل للترغيب في البكر سواء كانت الجملة مستأنفة
كما هو الظاهر او صفة لبكر اي ليكون بينكما كمال التألف فإن
الطيب قد تكون معقدة القلب بالسابق وقوله بعدي اي بعد غيبي عنك
قوله ايماً بالتشديد اي ثيباً انتهى هذا فلا وجه لما في بعض الحواشي
ههنا . ونحو قول الشاعر :

(الا رجلاً جزاه الله خيراً) يدل على محصلة تبييت

(اي تروني) رجلاً (كما قال الخليل) .

وقال بعض آخر انه محذوف على شريطة التفسير اي الا جزى الله
رجلاً جزاه الله خيراً والا على هذا للتنبيه .

وقال بعض آخر : ان الا للتعني ونون الاسم للمضروبة . وعليها
لا شاهد في البيت .

(او) علق الاسم بعدها (بظاهر مؤخر نحو ولولا اذ سمعتوهم قلتهم)
فاذ ظرف معلق بقلتهم اي لولا قلتهم اذ سمعتوهم .

(هذا باب الاخبار بالذی وفروعه والالف واللام الموصولة)

(وهو عند النحويين كمسائل التمرين عند الصرفيين) . والمقصود من وضع باب التمرين في العلمين . تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب كل من العلمين من المسائل المختلفة وتذكيره إياها .

مثلاً يستل في علم الصرف انه كيف يبنى من باع وقال وعمل على وزن عسل ، فيجاب بأنه يبنى منها بنيع وقنول وعنمل باظهار النون فيها للالتباس بفعل بتضعيف العين او ادغم النون فيما بعدها ، فيتذكر المتعلم انه لا يدغم من الحروف المتقاربة المنخرج في كلمة اذا يؤدي الى اللبس .

ويستل انه كيف يبنى من دعا على وزن اسم ، فيجاب بأنه يبنى دعو بكسر الدال وسكون العين ان قلنا ان اصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، او دعو بضم الدال والسكون ان قلنا ان اصله سمو بضم السين والسكون فلا يحذف من دعا شيء وان حذف من الاسم عجزه واسكن فانه وزيد فيه همزة الوصل لذلك . لان ذلك كلها على خلاف القياس ، فيتذكر بذلك المتعلم ان ما كان على خلاف القياس يقتصر فيه على موضع وروده ولا يجزى في غيره هذا في علم الصرف .

واما في علم النحو فكتذكير المتعلم بان الحال والتميز لايجوز تعريفهما وضميم الشأن واسماء الاستفهام يجب تصديرهما ونحو ذلك مما يأتي تفصيله .

(ما قيل اخبر بالذي عنه) كان يقول المعلم للمتعلم ليديره ويجر به اخبر
 عن زيداً في قولك ضربت زيداً بالذي فظاھرہ انه يأمر المتعلم ان يجعل
 زيداً مبتدئ بقرينة عن والذي خبراً بقرينه الباء . لكنه (ليس على
 ظاھرہ بل هو مؤل فأنه) اي مدخول عن اي زيداً في المثال في
 الجواب (خبر مؤخر وجوباً عن الذي حال كونه) اي الذي في
 الجواب (مبتدئ قبل) اي في اول الجواب (استقر) فالباء الداخلة
 في كلام المعلم على الذي للاستعانة . كما في قولك : كتبت بالقلم
 كما ان عن الداخلة على الضمير بمعنى باء السببية .

(وسوغ ذلك الاطلاق) اي اطلاق المخبر عنه على ما يجعل خبراً
 كزيداً في المثال (كونه في المعنى) اي في الحقيقة (مخبراً عنه) كما
 يأتي بيانه في بيان المثال . (وما سواهما اي) سوا الذي وزيداً (بما
 في الجملة . فوسطه بينهما صلة للذي) بلا تغيير شيء منها . ويكون
 (عايدھا خلف) زيداً الذي صار في الجواب (معطى التكملة اي
 الخبر نحو) ان يقول المتعلم في الجواب : (الذي ضربته زيد فذا
 ضربت زيداً كان فابتدأته) اي : ضربت زيداً ايها المتعلم (بموصول)
 وهو الذي (واخترت زيداً في التركيب) الذي اجبت به المعلم (ورفعه
 على انه خبر ووسطت بينهما) اي بين الذي وزيداً بعد رفعه (بضربته)
 لأجل كونه (صلة للذي وجعلت العايد خلفاً لزيد الخبر) حال كونه
 (متصلاً بضربت فادر الماخذ) اي : تعلم طريق الجواب (وقس) .
 والفرق بين الجملة الاولى اعني : ضربت زيداً . والجملة الثانية اعني :
 الذي ضربته زيد مع كون مفادهما واحداً : وهو الاخبار عن مضرورية
 زيد لك ان الاولى تستعمل في مقامين :

الأول : فيما لا يعرف المخاطب ان لك مضروباً في الدنيا .
والثاني ! فيما يعرف المخاطب ان لك مضروباً ، لكنه لا يعرفه
بشخصه . واما الثانية فلا تستعمل إلا في المقام الثاني ، لأن مضمون
الصلة يجب ان يكون معلوماً للمخاطب ولو من وجه .
قال التفتازاني : وضع الموصول على ان يطلقه أمتكلم على ما يعتقدان
المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم حاصل له ، فلذا كانت
الموصلات معارف انتهى .

وانما اختاروا للأخبار الذي وفروعه دون من وما وسائر الموصلات
لانه ام الباب واكثر استعمالا ولا يكون إلا موصولا واما الالف واللام
فاختاروه أيضاً لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول
وابراز الضمير كما يأتي تفصيله فيحصل للمتعلم درية في الصناعة .
(وباللذين) اذا كان المخبر عنه في المعنى تثنية ، (والذين) اذا
كان جمعاً ، (والتي) اذا كان مؤنثاً ، (اخبر) حال كونك (مراعيأ
في الضمير) العائد (وفاق المثبت اي : المخبر عنه في المعنى) اي ما
اخبرته وجعلته خبراً فتقول في نحو بلغت من الزيدين الى العمروين
رسالة اذا اخبرت عن الزيدين (اللذان بلغت منهما الى العمروين .
رسالة الزيدان) وفي نحو بلغت من الزيدين الى العمروين رسالة اذا
اخبرت عن العمروين (الذين بلغت من الزيدين اليهم رسالة العمرون)
وفي نحو بلغت من الزيدين الى العمروين رسالة اذا اخبرت عن الرسالة
(التي بلغتها من الزيدين الى العمروين رسالة) .

وليعلم انه ليس الحكم منحصرأ في هذه الاسماء الثلاثة المذكورة في
النظم بل يجرى في اللتان واللاتي واللاتي والاولى ، وامثلتها واضحة .

(هذا ولما ذكر) للاسم الذي يخبر عنه (شروط) متداخلة ، كما سيصرح الشارح نقلاً عن المصنف ؛ وهي ثمانية اذا كان الاخبار بالذي ، ويزيد عليها ثلاثة اخرى اذا كان الاخبار بال ، فتملك احد عشر ، ذكر الشارح ثلاثة منها فيما يأتي . (و اشار) المصنف (الى) سبعة منها ؛ ثلاثة منها للاخبار بال كما يأتي . و (اربعة منها) للاخبار بالذي ؛ الاول والثاني ؛ ما اشار اليه (بقوله قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه ههنا قد حتم) حاصل الكلام ؛ ان الشرط الأول ان يكون ما يخبر عنه قابلاً للتأخير ، لما سبق في اول الباب من وجوب تأخيره . (فلا يخبر عما لا يقبل التأخير كضمير الشأن) في قولك هو زيد منطلق . لأنك لو اخبرت عنه ابطلت استحقيقه صدر الكلام .

(و) كذلك (اسماء الاستفهام) وكل ما له صدر الكلام كأسماء الشرط وكم الخبرية ونحوهما . وكذلك ما لا يقبل التأخير لا للمصدرة بل لما منع آخر كالضمير في نعم وبئس . لأن المقصود من الاضمار فيهما الابهام . ثم التفسير للتفخيم فلو ابرز واخر فات الغرض من الاستتار ومثله الضمير في ربه رجلاً .

قال التفزازاني : هذا اي قصد الابهام ثم التفسير ليبدل على التفخيم والتعظيم ؛ هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن . وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم انتهى ملخصاً .

(نعم يجوز الاخبار عما يقبل خلفه التأخير كالتاء من قمت) فان خلفه اعني ؛ انا وانت يقبل التأخير . فيجوز الاخبار عنه (ذكره) المصنف (في التسهيل) لكن يجب أن يكون الضمير القائم مقام

التاء . سواء كان للتكلم او للخطاب غائباً . لرجوعه الى الموصول : وهو غائب لان المظهرات كلها غيب قاله الرضى فتقول : الذي قام انا او انت : ففي قام ضمير غائب قام مقام التاء من قمت . وآخر انا او انت بدلا عن التاء لأنها ضمير متصل لا يجوز تأخيرها . لعدم جواز انفصالها . واما قوله عليه الصلوة والسلام : « انا الذي سمعتى امي حيدره » حيث جاء الضمير ضميراً متكلاً فهو من باب الحمل على المعنى .

قال المرزوقي في المطول : كان القياس ان يقول عليه الصلوة والسلام سمته : حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول ، لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر اي الخبر هو عين الاول اعنى : المبتدأ ، لم يبال برد الضمير الى الاول اي ايراده موافقاً له كذا فسره الخواجه في حاشية المطول في بحث الالتفات .

وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس ، وهو مع ذلك قبيح عند النحويين ؛ حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده اي . لو لم يكن هذا الكلام مشهوراً بمن هو رب الفصاحة والبلاغة ولولا كثرة اي : كثرة هذا النوع من الكلام المذكور فيه ضمير المتكلم في صلة الموصول ، لردده انتهى ، مع ادنى تغيير للتوضيح .

والشرط الثاني أن يكون قابلاً للتعريف ، (و) لذا (لا) يخبر (عما لا يقبل التعريف كالحال والتميز) ، والمجورر بكم واسم لا التي لنفي الجنس ونكرة يستفاد منه ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في اي رجل ، والاستفراق في كل رجل ، وما من رجل مثلاً لو قلت في جامني رجل اي رجل اذا اخبرت عن اي رجل : الذي جامني

رجل هو اي رجل ، لا يدل لفظه هو على التفتيح المستفاد من تنكير اي رجل ، ولو قلت في جاء زيد ركباً وفي رأيت احد عشر كوكباً اذا اخبرت عن ركباً وكوكباً الذي جاء زيد اياه ركب . والذي رأيت احد عشر اياه كوكب لكنك قد نصبت الضمير في المثال الأول على الحال وفي الثاني على التميز . وذلك لا يجوز . لأن الحال والتميز بما يجب تنكيهه وقس على هذا البواقي .

(و) لكن (لو ترك) المصنف (هذا الشرط) الثاني . (لعلم من الشرط الرابع . كما قال في شرح الكافية) . و اشار المحشى الى وجهه بقوله فان الشرط الرابع اخص والأخص مستلزم للأعم انتهى . والشرط الثالث والرابع ما اشار اليه بقوله : (كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمرة شرط) حاصله :

ان الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلاً للاستغناء عنه باجنبي اي : شيء آخر بان يصح وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد في المثال المذكور في اول الباب اعني : ضربت زيدا . فانه يصح وقوع عمرو موقعه في تركيب آخر . فيقال ضربت عمرواً . (فلا يجوز الاخبار عن ضمير عايد على بعض الجملة كالهاء من زيد ضربته) لأنه لا يصح وقوع اجنبي اي : شيء آخر موقعه . لفوات العائد الى المبتدئ . فلا يخبر عنه . لأنه لا يصح وقوع شيء آخر . كعمرو وبكر مقامه لما ذكر .

توضيح ذلك : انك لو اخبرت عن الهاء . يجب عليك ان تفصله وتؤخره لتجمله خبراً وتأتي بضمير آخر مقامه متصلاً بالفعل . وتقول الذي زيد ضربته هو . وحينئذ ان جعلت الضمير المتصل الذي هو خلف معطي التكملة عائداً الى المبتدأ اعني : زيد كما كان كذلك قبل

الاخبار . بقيت الصلة بلا عائد . لأن قولك هو في الاخير . ليس من اجزاء الصلة . وهو وان كان عائداً الى الموصول . لكن عوده إليه ليس من حيث الموصولية . بل من حيث المبتدئية والخبرية . وان جعلته عائداً الى الموصول . كما هو شأن خلف معطي التكملة بقى خبر المبتدء اعني زيد وهو جملة خالياً من عائد الى المبتدء . لأن قولك هو في الاخير ليس من اجزاء خبر زيد بل هو خبر لمبتدئه اعني الذي . وعائد إليه .

الشرط الرابع : ان يكون المخبر عنه قابلاً للأستغناء عنه بالضمير فلا يجوز الاخبار عن الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف والمجرور بحق وبمذ ومنذ ونحو ، بما لا يدخل على الضمير . اذ لا يضم هذه لاشياء . وكذا لا يخبر عن بعض ما ذكر في الشرط الثاني لما ذكر فيه . ولا يخبر أيضاً عن كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم كونه اسماً ظاهراً كفاعل حبذا والمعارف الواقعة حالاً كوحده وجهه والعراك ووجهه ظاهر .

(و) لا يخبر ايضاً (عن موصوف دون صفته ، ولا صفة دور موصوفها) لأن الضمير لا يقع صفة . ولا موصوفاً (ولا) يخبر عن (مضاف دون مضاف اليه) لان الضمير لا يضاف . (ولا) يخبر عن (مصدر عامل) . لان ضمير المصدر لا يعمل كما تقدم ذلك في باب اعمال المصدر وذلك لان مادة الفعل مؤثرة في العمل والاضمار يزيل المادة . وكذلك كل ما كان المادة دخيلة في عمله كأسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة . فنحو قائم في زيد قائم . لا يجوز الاختيار عنه . إلا اذا قلنا بانه لم يعمل في الضمير المستتر . نظراً الى

كونه اسماً مستغنياً عن الفاعل . كل ذلك يعرف بالتأمل ، فلا يحتاج الى المثال (فراع ما رعو) في كل ما يقال لك اخبر عنه : حتى لا تشبهه وتخبر عما فيه مانع من الموانع من حيث الصناعة .

والشرط الخامس ما أشار اليه الشارح بقوله : (وزاد) المصنف (في التسهيل اشتراط ان لا يكون في احدى الجملتين المستقلتين) ليستا من باب التنازع ، ولا متعاطفتين بالفاء (فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو وزيد .

لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء ، فلا تصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلافه من ان قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فيها ، فتقول : الذي ان قام قعد عمرو زيد ، لأن الشرط والجزء كالجملة الواحدة يكتفي فيها بضمير واحد وهو مستتر في قام عائد الى الموصول ، وبخلاف ما اذا كانت الجملتان من باب التنازع ، فيجوز الاخبار عن المتنازع فيه من نحو : ضربني وضربت زيدا ، ومن نحو اكرمني واكرمته عمرو ، فتقول في الاخبار عن زيد : الذي ضربني وضربته زيد ، وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو ، لوجود العائد للموصول حينئذ . وهكذا المتعاطفتين بالفاء . فيجوز الاخبار عن كل واحد من الاسمين في نحو يطير الذباب فيغضب زيد . تقول في الاخبار عن الذباب : الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد لأن الجملتين المتعاطفتين بالفاء الموصول بهما يكتفي فيهما بضمير واحد تنزيلا لهما منزله الشرط والجزء ، لما في الفاء من معنى السببية كما تقدم في باب عطف النسق في قوله :

واخصص بقاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة
 (و) الشرط السادس : ما زاد (فيه) ؛ اي في التسهيل
 (كالكافية) وهو (اشتراط جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن) اسم
 يلزمه النفي .

وقد عقد له الشارح في كتابه المزهري باباً فقال . ذكر الالفاظ
 التي لا تستعمل إلا في النفي وجعل منها نقلاً عن كتاب الجهمرة كتيع
 وعريب ودييح وربى وطورى وطونى وطوراني ونافخ ضرمه ونافخ نار
 ووابر وشقر وكراب وصافر ونمى وديار وديور ، ثم جعل منها نقلاً
 عن ابن السكيت والتبريزي لفظة احد .

قال بعض أرباب الحواشي نقلاً عن كتاب التلويح : ان احداً اذا
 كان همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلاً . وهذا يكون اسماً
 لمن يصح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع وهو في
 معنى العموم . وقد يكون اسماً للمعدد المخصوص بمعنى العدد الواحد
 وهذا همزته منقلبة عن الواو وجمعه احاد انتهى بأدنى تغيير . فعلم
 ان لفظة (احد من نحو ما جاءني من احد) من القسم الاول . فلا
 يجوز الاخبار عنه . لانه لو قيل الذى ما جاءني احد لزم وقوعه في
 الايجاب . فانه خبر الذى وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو خلف
 احد . هذا بيان ما يقتضيه المقام . وسيأتي نظيره في اوائل باب
 أسماء العدد .

(و) والشرط السابع (وروده مرفوعاً فلا يخبر عن) شىء مما
 لا يجوز رفعه اعني (غير المتصرف من المصادر) كسبحان ولبيك ونحوهما
 (والظروف) غير المتصرفة المذكورة في باب المفعول فيه عند قوله :

وغير ذی التصرف الذی لزم ظرفية او غيرها من الكلم
فيجوز الاخبار عن تأديبا في قولك ! ضربت زيدا تأديبا ، وعن يوم
الجمعة في قولك ! سرت يوم الجمعة فتقول : الذی ضربت زيدا له
تأديب ، والذی سرت فيه يوم الجمعة .

والشرط الثامن : الذی لم يذكره أن يكون المخبر عنه في جملة
خبرية ، فلا يجوز الاخبار عن اسم في الجملة الانشائية والطلبية ،
لان الصلة كما تقدم في باب الموصولات لا تكون إلا خبرية .
تكملة - وفيها مسائل :

الاولى : قال جماعة : يتمذر الاخبار بالذی عن اسم في جملة
مصدرة بالذی لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظاً فأن
تغايرا لفظاً كان جائزاً وقال بعضهم : دخول الموصول على الموصول لم يجيء في
كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين . وتدريباً لهم نحو الذی
الذی في داره عمرو زيد : فقوله في داره صلة للذی الثاني . وعائده
مستتر في الظرف وعمرو خبره وهو مع صلته وخبره صلة للذی الاول
وعائده الضمير المجرور في داره وزيد خبره . ومعنى المثال : ان الذی
يسكن في داره عمرو هو زيد .

الثانية : يجوز الاخبار عن مجموع الصفة والموصوف فتقول في اكرمت
زيد العاقل : الذی اكرمته زيد العاقل .

الثالثة : يجوز الاخبار عن المصدر العامل مع معموله . فتقول في
نحو عجبت من دق القصار الثوب : الذی عجبت منه دق القصار
الثوب . وكذلك المصدر الغير العامل فيجوز ان يقال في رأيت ضربك
الذی رأيتته ضربك .

الرابعة : لا يجوز الاخبار عن التمييز المجرور للاعداد ، لوجوب كون المفسر صريحاً في تعيين جنس العدد ، والاضمار يخل بذلك . وبعضهم جوزه كقولك في هؤلاء عشرة رجال : الذين هؤلاء عشرتهم رجال ، وكذا المقادير والأعداد نحو راقود في قولك : عندي راقودان خلا وعشرة في المثال المذكور فلا يخبر عنهما فان الاعتبار بالفاظهما . ومن هذا القبيل المجرور بمذ ومنذ .

الخامسة : لا يجوز الاخبار عن غلامه في قولك : زيد ضربت غلامه فلا يقال : الذي زيد ضربته غلامه ، لأنك اذا جعلت الضمير عائداً الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائداً الى المبتدأ ، بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممنوع .

السادسة : يجوز الاخبار عن مجموع المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد في قولك : اكرمت غلام زيد فتقول: الذي اكرمته غلام زيد واما البدل والمبدل منه : فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معاً كالمضاف والمضاف اليه ، لان البدل مبین للمبدل منه ، فلا يفرد منه ، ولان الصلة تخلو من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو اكرمت زيداً اباك . ان قلنا ان البدل في حكم تكرار العامل ، وذلك لانك ان قلت الذي اكرمت زيداً اياه ابوك فالضمير اعني : اياه من اجزاء العامل في البدل المحذوف ، لا من اجزاء العامل في المبدل المذكور فاذن يبقى الصلة اعني : العامل المذكور بلا عائد الى الموصول وجوز بعضهم الاخبار عن كل واحد منهما وعنهما جميعاً ، فيقول في المثال المذكور مخبراً عن المبدل منه : الذي اكرمته اباك زيد ، ومخبراً عن البدل الذي اكرمته زيداً ابوك ومخبراً عنهما الذي اكرمته زيد ابوك

هذا في بدل الكل . واختلفوا في بدل البعض . والاشتمال . فجوزوه بعضهم . اذ الضمير نفس ما بعده فيجوز عنده ان يقال : الذي كسرته رأسه زيد مخبراً عن المبدل منه . والذي كسرت زيداً ايأه رأسه مخبراً عن البدل . وكذا الذي سرقت ثوبه زيد مخبراً عن المبدل منه والذي سرقت زيداً ايأه ثوبه مخبراً عن البدل . ومنعه بعض آخر مستدلاً بان الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر المخبر عنه .

السابعة : لا يجوز الاخبار عن الفاظ التأكيد . اذ المعتبر فيها في افادة التأكيد نفس الفاظها . ولان المخبر عنه يبقى تأكيداً بلا موكد بالفتح ، وكذلك عطف البيان بدون المعطوف عليه .

الثامنة : لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه في الاعلام والكنى كأمراء القيس وابي القاسم وابن عرس وسام ابرص ، اذ المضاف اليه فيها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ، ولعله هذا هو الوجه فيما نسب الى ولي الله الغالب : من انه عليه السلام كتب في حالة الجر ابو طالب بالواو ، وهكذا كل جزء من جزئي المركب كخمسة عشر وبعليك .

الثامنة : لا يخبر عن مذ ومنذ ، فانهما لا يضمران وكذا كل اسم ظاهر قام مقام المضمير نحو الحاقة ما الحاقة ، لان الغرض منه التنفيم والضمير لا يفيد . ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان وكاد وأخواتهما والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ .

التاسعة : لا يجوز الاخبار عن الضمير المجرور برب ، والمرفوع بنعم وبئس ، لما ذكر سابقاً ، ولان الضمير فيها لا يعود الى ما تقدم من الموصول ؛ وذلك لان الضمير فيها لا يجيء الا مبهماً مفسراً بما بعده

وانما اطلنا الكلام في المقام تفصيلاً لما اجمل سابقاً ، وحرصاً على تدريب المتعلم والمرجو من الله ان يكون في هذا القدر من التمرين كفاية لمن له بصيرة ودراية . وفي الباب مسائل اخرى معقدة اعرضنا عن ذكرها كمسائل معمول المتنازعين وافعال القلوب والذكي المتدرب يقدر على استخراجها بعد اتقان المسائل المتقدمة لانه قد اشرنا الى بعضها اجمالاً والله الموفق والهادي الى سواء الطريق .

(واخبروا هنا) : اي في هذا الباب (بال) الموصولة (عن بعض ما اي) عن (جزء كلام) يجتمع فيه الشروط الثمانية المذكورة مع ثلاثة شروط اخرى :

الاول : ان (يكون فيه) اي في الكلام (الفعل) وبعبارة اخرى يكون المخبر عنه جزء من اجزاء الجملة الفعلية .

والشرط الثاني : ان يكون الفعل فيها (قد تقدم) بان لا يتقدم عليها حرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام ، وسيأتي وجه الاشتراط بذلك .

الشرط الثالث : (ان صح صوغ صلة) اعني اسم الفاعل والمفعول (منه اي من الفعل المتقدم لال بان كان متصرفاً) ليصاغ منه الوصف الصريح ، لانه يجب كون صلة ال وصفاً صريحاً كما تقدم في باب الموصول في قوله :

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل

(كصوغ واق) : اعلاله كاعلال قاض . ومعناه حافظ (من وقى

الله البطل اي الشجاع فاذا اردت الاخبار بال) عن الفاعل في هذه الجملة اي (عن الاسم الكريم) تشتق اسم فاعل من وقى وتجمله صلة

لال وتؤخر الاسم الكريم خبراً لها وتأتي بضمير يستتر في اسم الفاعل المشتق من وقى عائداً لها ، و (قلت الواقي البطل الله) ، فرفع الله حينئذ على الخبرية وقيل الاخبار كان على الفاعلية (او) اذا اردت الاخبار عن المفعول في هذه الجملة اعني البطل فتشتق اسم مفعول من وقى وتجعله صلة لال وتؤخر المفعول اعني البطل خبراً لها فترفعه وتأتي بضمير بارز يتصل باسم المفعول خلفاً (عن البطل) منصوباً عائداً لها و(قلت الواقيه الله البطل) برفع البطل على الخبرية وكان قبل الاخبار منصوباً على المفعولية ولا يجوز حذف الضمير ، لان عائد ال لا يحذف إلا في الضرورة واما اتصال الضمير العائد وانفصاله فيعرف مواعده بما ذكر في باب الضمائر فتذكر ، واذا اردت الاخبار عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد تقول ؛ المضروب زيد ، لفظة ال في جميع هذه الصور مرفوعة على الابتدائية نقل اعرابها الى مدخولها وقد تقدم وجهه في باب الموصولات ، فراجع .

(ولا يجوز الاخبار بال عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل) فان قلت : ما المانع ان يخبر عن زيد في المثال المذكور فيقال القائم زيد ، فلنا المانع ان القائم قبيل الاخبار اي ؛ قبل وقوعه صلة لال مفرد وبعده جملة وفي معنى الفعل كما تقدم وجه ذلك في باب الموصولات فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر ، (ولا) يجوز أيضاً الاخبار (من) زيد في قولك : (مازال زيد قائماً) او سيقوم زيد (لعدم تقدمه) اي الفعل ، ولأنه اذا بني اسم الفاعل من الفعل في الامثلة المذكورة يكون قائماً فتفتوت معاني تلك الحروف الداخلة على الافعال المذكورة .

(ولا) يجوز أيضاً الاخبار (من) زيد في قولك (كاد زيد) أن
 (يفعل) وعسى زيد ان يقوم ولا من فاعل نعم وبئس اذا كان اسماً
 ظاهراً ، وكذلك ليس زيد قائماً (لعدم تصرفه) اي ؛ لعدم كون
 كاد ونحوه من الافعال المذكورة متصرفاً بحيث يمكن ان يصاغ منها
 اسم فاعل صلة لال ، إلا بعضها عند بعضهم اما عن خبر كاد واخواتها
 فقيل ؛ انه ايضاً كذلك . لكن لا من حيث كون هذه الافعال غير
 متصرف ، بل من حيث ان المعتبر فيها لفظ الخبر . لأن الملاحظ في
 اخبارها الدلالة على الحال او الاستقبال والاضمار ينحل بذلك (هذا)
 حكم الاخبار بال من حيث وجود الشرائط وعدمها .

واما حكم الضمير العائد الى ال . فهو انه (اذا رفعت صلة ال
 ضميراً راجعاً الى نفس ال) : بان تكون صلتها جارية على من هو له
 كالمثال المذكور في كلام الشارح مخبراً فيه عن اسم الكريم . فحينئذ
 (استتر) الضمير العائد (في الصلة) وجوباً ؛ (فتقول في الاخبار
 عن التاء من بلغت من الزيدين الى العمريين رسالة المبلغ من الزيدين
 الى العمريين رسالة انا) ؛ ففي المبلغ ضمير مستتر راجع الى نفس ال .
 وقد تقدم آنفاً انه اذا اخبر عن ضمير المتكلم او المخاطب . يجب
 ان يكون الضمير القائم مقامه غائباً لكونه عائداً الى الموصول . والعائد
 في باب الموصولات يجب ان يكون ضميراً غائباً ، إذ لم يعهد كون العائد
 في ذلك الباب غير غائب . وقد تقدم أيضاً الكلام في كلام امام
 الموحدين عليه سلام الله رب العالمين .

(وان يكن ما رفعت صلة ال ضميراً) عائداً الى (غيرها) بأن
 تكون الصلة جارية على غير من هي له (اي) الضمير (وانفصل)

كما تقدم ذلك في باب الضمائر عند قوله :
وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتي ان يجيء المنفصل
(فنقول في الاخبار عن الزيدتين من المثال المذكور: المبلغ انا منهما الى
العمروين رسالة الزيدان و) تقول في الاخبار (عن العمروين : المبلغ
انا من الزيدتين اليهم رسالة العمرون ، و) تقول في الاخبار (عن
الرسالة : المبلغها انا من الزيدتين الى العمروين رسالة) فانا في جميع
الصور الثلاث فاعل المبلغ ، والمبلغ غير جار على من هو له . لان
المبلغ هو المتكلم . لان فعله المشتق منه اعني : بلغت مسند الى المتكلم
وال في جميع تلك تلك الصور لغير المتكلم لانها نفس الخبر المتأخر .
وهو الزيدان في الصورة الاولى . والعمرون في الثانية . والرسالة في
الصورة الثالثة . فلذلك ابين انا وانفصل فتدبر جيداً وقس ولا تقتصر
على ما ذكر .

« هذا باب أسماء العدد »

وهي الفاظ وضعت للعدد المعين . يبين بها كمية الاشياء . فخرج
الجمع . لانه وضع لعدد غير معين ، وكذلك المئات والالوف والعشرات
والآحاد ، وكذلك البضع والنيف ، لانها وضعت للعدد المبهم ، وخرج
ايضاً رجل ورجلان . لانهما لم يوضعا للدلالة على العدد المبين فحسب
بل له وللجنس ، ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من
اسماء العدد . واما اهل الحساب كما في بعض حواشي خلاصة الحساب
فلهم في تعريف العدد قولان :

الأول : انه ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين او البعديتين كالعشرة مثلاً فان حاشيته القريبة السفلى تسعة ، والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين القريبتين وحاشياتها البعديتان ثمانية واثنا عشر او سبعة وثلاثة عشر او ستة واربعة عشر ، وهكذا سافلاً وصاعداً ، وإياً من الحاشيتين تؤخذ يصير المجموع عشرين فتساوي العشرة نصفها .

القول الثانى : انه كثرة مركبة من احاد ، فعلى هذا القول يخرج اثنين وواحد ، وعلى القول الاول يخرج الواحد فقط .

وقال بعضهم : الاثنين ليس بعدد ، لأن الفرد الاول : وهو الواحد ليس بعدد ، لان العدد ما كان زائداً على الواحد ، فكذا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول أيضاً عدداً . وفيه تناقض ظاهر فتأمل .

واصول اسماء العدد التي يرجع اليها جميع اسماء العدد في لغة العرب اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف وما عداها متفرع منها بتثنية كمأتان والفان ، او بجمع كعشرين واخواته الجارية بجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكأحد ومائة وكمائة والف ، وكذا احد عشر ، لان اصلها العطف ، ولذلك يقال لها التركيب التضمنى ، او باضافة نحو ثلثمائة وثلاثة آلاف .

ولا يجمع بين الواحد ومعدوده ، فلا يقال رجل واحد ، وكذا اثنين فلا يقال رجلين اثنين الا لنكتة ، لان قولك رجل ورجلين يفيد الجنسية والعدد فلا حاجة الى ذكر العدد بخلاف البواقي .

واما قوله تعالى : لاتتخذوا الهين اثنين : انما هو اله واحد حيث جمع بينهما والمعدود فلنكتة ، بينها التمازاني حيث قال : ان لفظ

الهيئ حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية ، وكذا اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة ، والغرض المسوق له الكلام في الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحاً لهذا الغرض وتفسيراً له ، قال : وهذا الذي يقصده صاحب الكشف حيث قال : الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين : الجنسية والعدد المخصوص ، فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد ، شفع بما يؤكد هذا كلامه . وقوله يؤكد اي يقرره ويحققه ، ولم يقصد انه تأكيد صناعي ، لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع . او بالفاظ مخصوصة انتهى محل الحاجة من كلامه .

ولفظ الواحد اسم فاعل من وحد يحد كوعد يعد ، معناه العدد المنفرد يجمع على واحدون ووحدان كشبان . والصفة المشبهة منه وحد يفتح الحاء وكسرهما ووحيد وقد يبدل الواو همزة فيقال في وحد احد نظير وجوه واجوه اذ ابدال الواو في اول الكلمة قياس ان كانت مضمومة وشاذ ان لم تكن . واما احدى فهو قياس عند بعضهم ، نظير الدة في ولدة ، وشاذ عند آخرين .

وإذا استعمل في الاعداد المركبة اختاروا احد واحدى على واحد وواحدة ، الا اذا كان المراد معنى جاعل كما سيأتى عن قريب . وقد يستعمل في الاعداد المركبة لغير معنى جاعل واحد وواحدة ، لكنه قليل فيقال : واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشرة ، ويستعمل احد واحدى في غير الاعداد المركبة

أيضاً مضافين نحو أحدهم وأحديهن ، ولا يستعمل أحدى الا في الاعداد المركبة ، او مع الاضافة . واحد يستعمل للعموم بعد النفي وشبهه وبعد الشرط نحو وان أحد من المعركين استجارك . ويلزمه حينئذ الافراد ، والتذكير نحو لستن كأحد من النساء . وتعريفه حينئذ نادر ولا يقع أحد في الايجاب اذا اريد به العموم كما تقدم فلا يقال لقيت أحداً الا زيداً ، ويستعمل واحد ايضاً للعموم العقلاء في غير الموجب لكنه يؤنث في المؤنث نحو ما لقيت واحداً منهم ، ولا واحدة منهم . وقال بعضهم : همزته حينئذ اصلية لا يبدل من الواو واما في الموجب فهي بدل اتفاقاً .

والتاء في اثنتان للتأنيث كما في اثنتان والهمزة في اوله عوض لانه وهو الياء ، لانه من الثنى ، والتاء في ثنتان كذلك . وقال بعضهم ؛ ان التاء في اثنتان ايضاً كذلك . وابدال التاء من الياء قليل كأخت ومن الواو كثير نحو تراث وتقوى ، والالف في اثنتان عوض عن اللام والالف قبل النون فيه منقلبة عن اللام ، ولذا كانت من ملحقات التثنية لانفسها .

(ثلاثة بالتاء قل وما بعدها للمعشرة اي ؛ معها في عد ما احاده مذكورة) نحو ثلاثة رجال ، وعشرة دنانير (وفي عد الضد وهو الذي احاده مؤنثة جرد من التاء) نحو ثلاث امام ، وعشر افراس ، وانما عكس الامر يعني ؛ حذف التاء من عدد المؤنث واثبتت مع عدد المذكر لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه ، لانها لبي الاعداد ما فوق الاثنين أسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة ، فالاصل أن تكون بالتاء كما انه يهبر كذلك اذا اريد بالعدد المطلق

من غير نظر الى معدود نحو ستة ضعف ثلاثة ، واربعة نصف ثمانية
ولا يقال ست ضعف ثلاث ، واربع نصف ثمان ، فاستصحب الاصل
مع المذكر ، لكونه ايضاً الاصل كما بين ذلك في باب غير المنصرف ،
ولكون المذكر مقدماً في الرتبة ، وحذفت التاء مع المؤنث فرقاً بين
المذكر والمؤنث ولم يعكس لما قلنا من ان المذكر اسبق (و) ليعلم ان
(الاعتبار في التذكير والتأنيث في غير الصفة بالمفرد) كما مثلنا في
اوائل هذه المسألة .

(وفيها) اي في الصفة الاعتبار (بموصوفها المنوي) ، لا نفس
الصفة فان كان الموصوف مذكراً انك العدد ، وان كان مؤنثاً ذكر .
قال الله تعالى : من جاء بالحسنة فله عشر امثالها : بترك التاء ، لأن
الموصوف المنوي فيها مؤنث اي عشر حسنة امثالها ولولا ذلك الاعتبار
لقليل : عشرة بالتاء ، لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر ، ونحو
عندي ثلاثة ربعات اي رجال ربعات يقال : رجل ربعة اي لا طويل
ولا قصير .

واذا كان المميز جمعاً ينظر الى مفردة فان كان مفردة مؤنثاً حقيقياً
نحو ثلاث طرائق او مجازياً نحو ثلث عيون ، حذفت التاء من العدد
وجوباً ، وان كان مفردة مذكراً نحو ثلاثة رجال ثبت التاء في العدد
وجوباً ، ولا فرق في الصورتين بين كون المفرد او الجمع ذا تاء
او غيرها .

واذا كان المفرد جائز التذكير والتأنيث كاللسان جاز في العدد
التذكير والتأنيث نحو خمس السنة وخمسة السنة .

واذ كان المميز اسم جمع كخييل او اسم جنس كتمر فان كان

مختصاً بالمذكر كالرهن والقوم فالتاء في العدد واجب ، قال الله تعالى :
 تسعة رهط وان كان مختصاً بالمؤنث فحذف التاء في العدد واجب نحو
 ثلاث مغاض ، لانها بمعنى النوق الحوامل وان كان مشتركاً بين المذكر
 والمؤنث كالحيل والغنم والابل ، لأنها تستعمل في المذكر والمؤنث ، فان
 صرح في الكلام على احدهما فالاعتبار بالتصريح نحو عندي من الحيل
 ثلثة ذكور وعندي من الحيل ثلاث اناث ، وان لم يصرح في الكلام
 على احدهما فالاعتبار بالضمير العائد الى المميز فيعطى العدد عكس ما
 يستحقه الضمير ، فان كان الضمير مذكراً انث العدد نحو ثلاثة من
 الغنم الكثير ، وان كان الضمير مؤنثاً ذكر العدد نحو ثلاث من البط
 الكثيرة وان كان الضمير مذكراً تارة ومؤنثاً تارة اخرى يعطى
 العدد عكس تلك الحالة كالبقر لأن ضميرها يجوز فيه التذكير والتأنيث
 قال الله تعالى : « ان البقر تشابه علينا » وقرء تشابهت أيضاً ومن هذا
 القبيل قوله تعالى : نخل منقر ونخل جاوية ، واذا كان المميز بما لا
 يتحقق فيه معنى التذكير والتأنيث فالاعتبار فيه باللفظ نحو خمسة من
 اللفظ واربع من الكلمة . وانما لم ينظر الى لفظ اشياء ولم يقل فيه
 ثلث اشياء بدون التاء وان كان اسم جمع على التحقيق ، لأنه قوام
 مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فلذلك نظر الى مفرده وقيل
 ثلاثة اشياء الى عشرة اشياء ، لأن مفرده اعنى الشيء مذكر (والمميز
 لما ذكر) اي ثلاثة الى العشرة (اجرر بالاضافة) وعلل ذلك بانه
 لما كثر استعماله اختساروا فيه الجر بالاضافة للتخفيف ، لأنها تسقط
 من العدد التنوين والاضافة فيها كالاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب
 اذ الاعداد طراً عليها معنى الوصفية اذ معنى ثلاثة رجال رجال معدودة

بهذا العدد ولذلك تستعمل الأعداد تابعة للمعدودات كثيراً نحو
رجال ثلثة .

ونحو :

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

وقوله صلى الله عليه وآله : « الناس كأبل مائة لا تجد فيها راحلة »
رمعى الحديث المذكور في المطول في أوائل شرائط حسن الاستعارة
فراجع هناك .

وقد يجز المميز بمن نحو جامني ثلاثة من الرجال لكن الأغلب
جره بالإضافة (حال كونه) أي المميز (جمعاً مكسراً) ليطابق
العدد إذ العدد ليس بالواو والنون ولا بالألف والتاء . واما الجمع
السالم فلا يقع ميراً للعدد عند بعضهم ان كان وصفاً إلا نادراً فلا يقال
ثلاثة قائمين ولا ثلاث قائمات ، اذا المطاوب من المميز تخصيص
الجنس وتعيينه .

والصفات أكثرها المعموم واما غير الوصف فان كان علماً قل وقوعه ميراً
لأن جمع العلم كما مر في باب المنادى لا بد فيه من اللام عوضاً عن التعريف
الزائل بالجمعية والغرض من المميز بيان الجنس لا التعيين والمبين للجنس
نكرة في الأغلب فلا يقال ثلاثة الزيديين ولا ثلث الزينيات إلا قليلاً
وان لم يكن علماً فان كان للمميز جمع مكسر لم يميز بالسالم الا قليلاً
وذلك لنكتة كقوله تعالى : سبع سنبلات ، والنكتة فيه مجاورته لسبع
بقرات ولذلك جاء في غيره سبع سنابل ، وان لم يكن له مكسر يميز
بالسالم لا بحالة كقوله تعالى : ثلث عورات .

ويأتي المميز (بلانظ قلة في الأكثر) ليطابق العدد معني إذ جمع

القلة ، كما يأتي في اول باب جمع التكسير يطلق على ثلاثة فمافوقها الى العشرة كنفس هذه الاعداد (نحو سبع ليال وثمانية أيام) هذا مثال لكلا الحكمين اي التانيث والتذكير والجر بالاضافة والجمعية ، فلا تغفل ، وليالي جمع ليلة بزيادة الياء على غير قياس وقياس جمعها ليالات كبيضة وبيضات .

ونحو من جاء بالحسنة (فله عشر امثالها) مثال للموصوف المنوى اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها (وجاء) المميز (في القليل جمع تصحيح نحو سبع سموات) ، لان السماء لامكسر لها فضلا عن ان يكون لها قلة ، ومن هذا القبيل نحو خمس صلوات وسبع بقرات ، لان الصلوة والبقر أيضاً لا مكسر لهما .

(و) جاء جمع (تكسير بلفظ كثرة نحو) والمطلقات يتربصن بأنفسهن (ثلاثة قروء) فجاء المميز جمع كثرة مع وجود جمع القلة وهو اقراء ؛ والسر في ذلك ان جمع القراء بفتح القاف وسكون الراء على اقراء شاذ ، كما يأتي في باب جمع التكسير والشاذ كالمعدوم . هذا ان قلنا ان المفرد في الآية بفتح القاف ، وان جعلناه بالضم فلا شذوذ فيه لان القراء بضم القاف يجمع على اقراء قياساً فمجيء جمع الكثرة في الآية لا يبد له من تأويل وقد اشار صاحب المصباح المنير الى التأويل فقال : القراء فيه لغتان الفتح وجمعه قروء واقراء مثل فلس وفلوس وافلس ، والضم ويجمع على اقراء مثل قفل واقفال قاله ائمة اللغة ، ويطلق على الطهر والحيض وحكاه ابن فارس ايضاً ، ثم قال : ويقال انه للطهر وذلك ان المرثمة الطاهر كان الدم اجتمع في بدنهما وامتسك ، ويقال انه للحيض ويقال اقراءت اذا حاضت واقراءت اذا

طهرت فهي مقرىء .

واما ثلاثة قروء فقال الاصمعي ! هذه الاضافة على غير قياس والقياس ثلاثة اقراء ، لانه جمع قلة مثل ثلاثة افلاس وثلاثة رجلة ولا يقال ثلاثة فلوس ولا ثلاثة رجال وقال النحويون ! هو على التأويل والتقدير ثلاثة من قروء ، لان العدد الذي يضاف الى عيئه وهو من ثلاثة الى عشرة قليل والمميز هو المميز فلا يميز القليل بالكثير قال ! ويحتمل عندي انه قد وضع احد الجمعين موضع الآخر اتساعاً لفهم المعنى هذا ما نقل عنه . وذهب بعضهم الى ان يميز الثلاثة الى العشرة يجوز ان يكون جمع كثرة من غير تأويل فيقال خمسة كلاب وستة عبيد ، ولا يجب عند هذا القائل ان يقال خمسة اكلب ولا ستة اعبد انتهى كلام صاحب المصباح المنير .

قال بعض المحققين اذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن له الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليتطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع مكسر يؤتى بجمع المصحح نحو ثلاث عورات وقد يجىء جمع المصحح مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل .

تنبيهه — اعلم ان جميع ما ذكرنا في ثلاثة الى عشرة انما هو فيما اذ لم يكن المميز لفظه مائة ، لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة ، نحو ثلاثمائة واربعمائة الى تسعمائة وذلك لان مائة وان كان مفردة لفظاً فهي جمع معنى ، لانها عشر عشرات وبجيتها جمعاً بان يقال ثلاث مائة مثلاً شاذ لان اقل مفهوم الجمع فيها ثلثمائة وهو بما يفيد الكثرة وهي غير مناسب لهذه الاعداد .

وقد يقال في وجهه انه لم يأت جمعاً لان للمائة جمعين احدهما

في صورة الجمع المذكر السالم وهو مثنون والثاني في صورة الجمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة هذا الصنف من العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الامات لكنهم كرهوا ذلك للزومه وقوع تميز مفرد بعد ما هو في صورة جمع المؤنث السالم اذ لو صح ذلك ليقال ثلاث مات رجل مثلاً فيقع التمييز المفرد اعني رجل بعد مات التي هو في صورة جمع السالم وذلك خلاف ما تعود به التمييز المفرد لانه تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع المذكر اعني عشرين رجلاً فلذلك اقتصر في المفرد فيقال ثلاث مائة رجل حتى لا يخرج التمييز المفرد عما تعود به فتأمل جيداً .

واصل مائة مئبة على وزن سدره حذف لامها ، كما في عزة وثبسة ولامها ياء ، وانما يكتب بالألف لثلاثيته بصورة منه خطأ ، واذا ثني او جمع حذف الالف . ولها جمعان احدهما : مثنون والآخر : مئات . وقال بعضهم : مثنون اسم جمع .

(ومائة والالف وما بينهما) : اي مائتين وثلاثمائة واربعمائة الى التسعمائة وكذا ثنية الالف وجمعه وما بينهما (للمفرد المميز اضعف) وذلك ، لأن مائة متضمن لعشر وعشرين ومشمتم عليهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لثلاثيته يحصل الثقل بالجمع والتنوين ، ولأن الالف مشتمل على عشر مائة وهي تميز بمفرد بجرور فعومل الالف معاملة ما اشتمل عليه ،

وعلمه بعض المحققين بوجه آخر ، وهو انه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد ، والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في تمييزها الجمع الموضوع للكثرة وفي تمييزها المفرد الدال على القلة ، رعاية

للتعادل ولأن المميز قبلهما اعني بميز عشرين واخواته مفرد مع انه اخف
ولفظهما كاف في الدلالة على الجمعية (نحو بل لبثت مائة عام ، ونحو
(فلبث فيهم الف سنة) باضافة الف الى سنة (وجاء المميز) مفرداً
(منصوباً قليلاً في قوله :

إذا عاش الف مائة عاماً) فقد ذهب اللذاذة والفتاء

فعاماً بميز منصوب لمائتين (ومائة وما بعدها للالف بالجمع نزرأ)
اي قليلاً (قد ردف مضافاً اليه كقراءة الكسائي) وحمزة (ولبثوا
في كهفهم ثلث مائة سنين) باضافة مائة الى سنين ، وفيه شذوذ واحد
وهو جمع بميز مائة ، وسهله شبه المائة بالعشر في ان كل واحد منهما
عشرة من احاد الذي قبله في المرتبة فالعشرة والمائة كل واحد منهما
عشر من احاد المرتبة التي قبله .

وقره بتثوين مائة ونصب سنين فيجب أن يكون سنين بدلاً من
ثلاثمائة او عطف بيان له ، ولا يجوز جعله ميمزاً لأنه يلزم حينئذ
الشذوذ من وجهين احدهما : جمع بميز مائة والآخر : نصبه ، ولانه
يلزم ان يكون اقل ما لبثوا في الكهف تسعمائة سنة لان اقل الجمع
اعني سنين ثلاثة كأنه قيل ثلاثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة ، وليس
ذلك بمراد قطعاً .

« ((تنبيه)) »

قال في الصمدية ورفضوا جمع المائة وعلل ذلك بعضهم بان استعمال
جمع مائة مع ميزها لم يأت في كلامهم فلا يقال ثلاث مات رجل كما
يقال ثلاثة آلاف رجل هذا ولكن قال الرضى ان لم تكن مائة
مضافاً اليها ثلاث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضاً نحو

مات رجل .

(واحداً بالتذكير اذكر وصلته بعشر بغير تاء مركباً لهما فاتحاً
آخرهما) فتحة بناء . وسيأتي وجه البناء (قاصد معدود ذكر نحو
(رأيت احد عشر كوكباً » وقل لدى التأنيث للمعدود احدى عشرة
بتأنيث الجزئين وقيل الالف في احدى لللاحق) بوزن درهم (لالتأنيث
نحو عندي احدى عشرة امرئة) .

واما حكم اثنان واثنان مع عشرة فسيأتي عن قريب . (والشين
فيها) اي في عشرة محتومة بالتاء مركبة (رووا عن الحجازيين سكونه)
اي الشين كراهة توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع ثقل
التركيب .

(و) رووا (عن) اكثر (بنى تعيم كسره) اي الشين لما ذكر
واجراء لها مجرى كتف ولكن هذا في الحقيقة ازالة ثقل بثقل آخر
اي ازالة توالي اربع فتحات بالكسر (و) رووا (عن بعضهم) أي
بنى تعيم وهم اقلهم (فتحة) اي الشين لان التركيب عارض وبعض
آخر منهم يسكن عين عشر باخر الجزء الاول .

(واذا كان) عشرة (مع غير احد واحد) ومع غير اثنان
واثنان (وهو) اي غير ما ذكر (ثلثة الى تسعة مامعما) اي مع
احد واحد (فعلت من التذكر في المذكر والتأنيث ، فافعل ايضاً
معه) اي مع غير احد واحد (قصداً وهذا) اي فافعل قصداً
(جواب الشرط المقدر في كلامه الذي ابرزته) والشرط الذي ابرزه
قوله اذا كان . حاصل المرام وملخص الكلام ، انه اذا كان عشرة مع
ثلاثة الى تسعة فالعشرة على القياس يعنى يذكر مع المذكر ، ويؤنث

مع المؤنث بخلاف الجزء الاول كما اشار اليه بقوله : (ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا مع عشر ماقدم من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث) .

وبعبارة اخرى اجريت ثلاثة الى تسعة على خلاف القياس (نحو عندي ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة) ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كرامة اجتماع تأنيثين من جنس واحد ؛ اعني التاء فيما هو كالكلمة الواحدة ، بخلاف احدى عشرة واثنى عشرة ، فان التأنيث فيهما من جنسين احدهما ؛ بالتاء والآخر ؛ بالالف . (واول عشرة بالتاء اثنتي كذلك) يعني بالتاء . (و) اول (عشراً بغير تاء اثني كذلك) يعني بغير تاء (اذا) معدوداً (انثى تشاء ، راجع للاول) يعني اذا كانتا بالتاء (او ذكراً ، راجع للثاني) يعني اذا كانتا بغير تاء . والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز .

مثال الاول (نحو فانفجرت منه اثنتي عشرة عيناً) ، لان العين مؤنث .

ومثال الثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهراً) ، لان الشهر مذكر .

فان قلت كيف جمع بين تأنيثين في اثنتي عشرة ، قلنا قد تقدم عن بعضهم ان التاء في اثنتي ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام الكلمة ، وعلى القول بانها للتأنيث قيل لانها حملت على التاء في ثنتان فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكم عليها بانها جنس آخر من التأنيث لانه قد تقدم ان التاء في ثنتان ليست للتأنيث ، بل هي بدل من لام

الكلمة اعني الياء ، لان اثنتان من الثني .

وقال بعض المحققين : ان التاء في اثنتان زائدة للحاق باصبهان ، وقيل في ذلك وجه آخر ادق : وهو ان اثنتان لما كانت معربة كما يأتي بعيد (هذا) وعشرة مبنية ، والمعرب والمبنى متباينان ، فصارتا كأنهما اسمان متضايغان او هما متضايغان حقيقة ، بدليل حذف النون فلا مانع من اجتماع التائيتين ، لانهما كلمتان غير مركبتين .

(والمعرب بما ذكر) اي احد عشر الى تسعة عشر ، الجزء الاول من (اثني) عشر (واثني) عشر ، (والياء فيهما) اي اثني واثني (لغير الرفع) اي النصب والجر (وارفع بالالف كما تقدم في اول الكتاب) في مواضع النيابة في قوله :

كلتا كذاك اثنتان واثنتان كابتنتين وابنتين يجريان

هذا عند الجمهور ، وعللوا اعرابهما بانهما صارا بعد حذف النون المؤذن بالانفصال كالمضامين الى ما بعدهما ، لان النون لم يعهد حذفها في كلامهم إلا للاضافة ، والتركيب الاضافي لا يوجب البناء .

وقال بعضهم : انهما مبنيان كسائر اخواتهما من الصدور وان كلا من اثنا عشر بالالف واثني عشر بالياء صيغة برأسها كما قيل بذلك في هذان وهذين واللذان واللذين . وانما حذف النون منهما ، لانها دليل تمام الكلمة المنافي للتركيب المشعر بالاتحاد ، اما الجزء الثاني اعني عشر وعشرة فهو مبنى . ويعلم وجه ذلك من المسألة الآتية .

(والفتح بناء في جزئي سواهما) اي سوى اثني عشر واثني عشرة (الف اما البناء) في الجزء الاول فقول : لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للاعراب فلو اعرّب كان كالأعراب الحاصل في وسط

الكلمة وهو غير معهود في كلامهم وليس الالف في مسلمان والواو في مسلمون في وسط الكلمة لان النون فيهما كالتنوين دليل على تمام الكلمة . وقيل انما بنى الجزء الاول لكونه محتاجاً الى الثاني فشابه الحرف في الافتقار وهذا القول ليس بشيء لما تقدم في باب المعرب والمبني من بيان شرائط الافتقار واما الجزء الثاني (فلتضمنه معنى حرف العطف) اعني الواو لان اصل احد عشر مثلاً احد وعشر حذفوا الواو ، قصداً لامتراج الكلمتين وتركيبهما ، لان المراد من الكلمتين معنى واحد ومرتبة واحدة من العدد كعشر وعشرين وانما مزجوا هذه الاعداد دون سائر الاعداد اعني عشرين واخواته ومائة والالف ، لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة . وقيل بنى الجزء الثاني ، لانه لا محل له من الاعراب لانه واقع موقع النون من المثني في نحو زيدين ، وقيل : لانه واقع موقع التنوين فتأمل جيداً .

وبنى الجزمان على الحركة للدلالة على عروض البناء ، وان لهما اصل في الاعراب (واما الفتح فلخفته وثقل المركب) فيحصل التعادل ، واجاز بعضهم اضافة الجزء الاول الى الثاني تشبيهاً بالمضاف والمضاف اليه حقيقة ، فيتاثر الصدر بالعوامل .

(واستثنى في الكافية) من وجوب الفتح (ثمانين فيجوز) كثيراً (اسكان ياتها) ، لتناقل المركب بالتركيب (وكذا) يجوز (حذفها) اي الياء (مسح بقاء كسر النون) ليبدل على الياء المخذونة (ومع فتحها) اي النون ، ليوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر في حال التركيب مع العشرة .

(وميز العشرين وما بعدها للتسمين اي معها) اي مع التسعين

(بواحد) اي بمفرد (نكرة منصوبة) . ولا فرق في ذلك بين كون المميز مذكراً (كاربمين حيناً و) مؤنثاً نحو وواعدنا موسى (ثلاثين ليلة) ، اما افراد التميز ، فلأنه كان في الاصل موصوفاً اذ اصل عشرين درهماً درهماً عشرين فلما آخر وصار منصوباً على التميز صار فضلة ، فاعتبر افراده تقييلاً للفضلة مع ان الجمعية مفهومة من العدد والمفرد اخصر ، ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعي اصله اي الموصوفية ، فلا يوصف في الاغلب إلا هو لا العدد لانه هو المقصود وان كان مؤخرآ دون العدد وان كان متقدماً ، يقال عندي عشرون رجلاً شجاعاً وثلاثون امرئة مؤمنة ، كما يوصف هو اذا كان مضافاً إليه نحو سبع بقرات سمان .

واما تنكيره فلأن الغرض الاهم منه بيان الجنس لا التعيين ، واما نصبه فلتعذر الاضافة مع اثبات النون لمشايتها لنون الجمع التي تحذف للاضافة ، ولا يستقيم حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع حتى تحذف وما جاء في كلامهم من نحو عشرو درهم واربعو ثوب بالاضافة وحذف النون ، فهو قليل . فان قيل : فقد يقال ارضو زيد وهذه النون مثلها قلنا : بل نون عشرون واخواتها ابعدها منها من نون الجمع لأن ارضون كما تقدم في اوائل الكتاب جمع حقيقة وان كان شاذاً ، بخلاف عشرون واخواتها فانها ليست بجمع كما تقدم هناك ايضاً مع بيان الوجه في عدم كونها جمعاً .

(وميزوا مركباً) أي أحد عشر الى تسع وتسعين (بعثل ما ميز عشرون فسويتهما) ، فميزه بمفرده نكرة منصوبة (نحو عندي احد عشر رجلاً) ، ونحو « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » ؛

والبيان فيه هو البيان في عشرين وأخواتها إلا النصب ، لان تعذر
 الاضافة هنا انما هو لكراهم ان يجعل ثلاثة اسماء كاسم واحد . لا
 يقال سيأتي بعيد هذا جواز اضافة المركب نحو هذا خمسة عشر
 فكيف ذلك لانه يقال : لما كان المضاف اليه فيه غير المعدود لم يمتزج
 امتزاج ذلك المميز ، فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً وانما
 جوزوا ثلثمائة امرئة قياساً على مائة امرأة فتأمل .

واما قوله تعالى : (وقطعناهم اثني عشرة اسباطاً امماً) ، فقد قيل
 ان اسباطاً ليس تمييزاً ، لانه جمع . وانما هو بدل من اثنتي عشرة
 بدل كل من الكل ، والتمييز محذوف (اى فرقة اسباطاً) ولو كان
 اسباطاً تمييزاً لزم الشذوذ ، ولا يحسن حمل القرآن عليه . ولجئ
 بالعدد بدون التاء ، لان السبط مذكر وقد تقدم ان التمييز اذا كان
 جمعاً ينظر الى مفرده .

وقال بعضهم : ان اسباطاً تميز وتأتيك العدد باعتبار وصفه : ائني
 امماً لان امة مؤنث فتأمل .

تكلمة تقول فيما زاد على تسع وتسعين مائة والالف في الواحد ومائتان
 والالفان في التثنية من غير فرق بين المذكر والمؤنث وكذلك المئات والالاف
 او الالوف ثم تعطف فيما زاد من غير تغيير في الزائد ولا تبديل
 فتقول مائة رجل وواحد ومائة امرأة وواحدة ومائة واثنتان او اثنتان
 ومائة وثلاثة رجال او ثلث نساء ومائة واحد عشر رجلاً ومائة واحد
 عشرة امرئة ومائة واحد وعشرون رجلاً واحد وعشرون امرئة ومائة
 وثلاثة وعشرون رجلاً وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
 رجلاً او تسع وتسعين امرئة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه

ويجوز ان يعكس العطف في الجميع فتقول واحد ومائة الى آخر
الامثلة فتنبه .

(وان اضيف عدد مركب) بجملمته (غير اثني عشر واثني عشرة)
فلا يحتاج الى ذكر التمييز ، لانه لا يضاف الى غير يميزه الا اذا
عرف جنسه فلا يحتاج الى تمييز . واما اثني عشر واثنتا عشرة فانما
لم تجز اضافتهما الى غير المميز ، لان عشر فيهما واقع موقع النون بعد
حذفها فصار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر ، لما تقدم من
ان النون لم يهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كأنه مضاف ،
والتركيب الاضافي لا يضاف ثانياً ولو اضيف بدون عشر لالتبس
باضافة الاثنتين وحدهما ، لأن اضافة العدد الى غير المميز لا يختص
بالمركب لانه يضاف الى غير التمييز مطلقاً ؛ سواء كان مفرداً نحو
اثنان وثلاثة زيد وعشرون ، ام مركباً وحينئذ (يبقى البناء) على
الفتح (في الجزئين نحو هذه خمسة عشر) كما انه كذلك مع
التمييز . (و) هيئنا قولان آخران ؛

احدهما : انه (عجز وحده قد يعرب) بحسب العوامل مع بقاء
الجزء الاول على البناء على الفتح ، كما في بعلبك (في لغة ردية كما
قال سيبويه) .

وثانيهما : ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء
الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة دائماً ، كما في عبد الله
وبعضهم اجاز هذا الوجه في المركب وان لم يضاف الى شيء فلا تغفل .
(وصنع من الذين فما فوق) اي ثلاثة (الى عشرة اي معها كفاعل
المصوغ من فعل) بفتح العين نحو : ضارب وقاعد من ضرب وقعد .

(واختمه) اي الفاعل المصوغ من العدد (في التأنيك للمعدود بالتاء فقل ثانية وثالثة الى عاشرة ومتى ذكرت بتشديد الكاف) اي حين تذكر (المعدود فاذكر فاعلاً) اي (هذا المصوغ) من العدد (بغير تاء فقل ثان وثالث الى عاشر) .

وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين للمؤنث في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين في المركب لانه اسم لواحد مذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة .

فتحصل من ذلك ان حكم وزن الفاعل المصوغ من العدد حكم وزن الفاعل من الفعل تذكيراً وتأنياً ، إلا ان الاشتقاق من العدد سماعي ، لأنه من قبيل الاشتقاق من الجوامد نحو استحجر الطين المصوغ من الحجر فهو مستحجر .

ولو وزن فاعل المصوغ من العدد استعمالان :

أحدهما : ان يستعمل وحده فيقال ثان وثانية وثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة اعني كونه ثالثاً مثلاً .

وثانيهما : ان يستعمل منضمّاً الى غيره ، وله حينئذ معنيان اشار الى الاول منهما بقوله : (وان ترد به) اي بالفاعل المصوغ من العدد (بعض الذي منه بني اي صيغ تضاف) انت الفاعل (إليه) اي الى الذي منه بني ومعناه حينئذ ان الموصوف به بعض المضاف اليه (نحو) قوله تعالى : « اذا اخرجهم الذين كفروا (ثاني اثنين) اي احدهما ، و) نحو قوله تعالى : « لقد كفر اللذين قالوا ان الله

(ثالث ثلاثة « اي احدهما) ووجه كفر النصارى بذلك القول ان معناه ان الالهة ثلاثة وان الله تعالى احدهم اي بعضهم .
 (و) اذا اريد به هذا المعنى (لا يجوز تنوينه و) لا (نصبه) لما بعده ، (وهذا مثل بعض بين) يعني حكمه حكم بعض (فانه) اي بعض (لا يستعمل) اذا اضيف (إلا مضافاً الى كله كبعض ثلاثة) فكذلك الفاعل المصوغ من العدد اذا كان المراد به بعض ما اشتق منه كالأيتين .

واشار الى الثاني منهما بقوله (وان ترد به) اي بالفاعل المصوغ من العدد (جعل العدد الاقل مثل ما فوق بان تستعمله مع اسفل) كان تستعمل خامس مع اربعة وسادس مع خمسة ، وهكذا (فحكم جاعل اي اسم الفاعل) المتعدي (له احكم فاضنه) الى ما بعده ، (او نونه و) حينئذ (انصب به) ما بعده بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال .

والاعتماد على ما ذكر في باب اعمال اسم الفاعل في قوله :
 ولى استفهاماً او حرف ندا او نفيّاً او جا صفة او مسنداً
 (نحو رابع ثلثة) باضافة رابع الى ثلاثة ، (و) نحو (رابع ثلاثة) بتنوين رابع ، ونصب ثلاثة (اي جاعلها) أى الثلاثة (اربعة) .

قيل ومنه قوله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم » فتأمل .

وبما سبق تنحل الحديث المنسوب اليهم عليهم السلام ان من قال :
 ان الله ثالث ثلثة بالاضافة فقد كفر ، ومن قال : انه ثالث ثلاثة

بالنصب فقد امن . والمراد من الاضافة معنى البعض لا الجاعل فلا تغفل .

(وان اردت به) اي بالفاعل المصوغ من العدد الاستعمال الاول بان تريد به (بعض الذي منه بني مثل ما سبق في) قوله تعالى : « اذ اخرجهم الذين كفروا (ثاني اثنين » وكان) العدد (الذي منه بني مركباً) فحينئذ يجوز فيه ثلاثة اوجه :

الاول : ما اشار اليه بقوله (فجيء بتركيبين اولهما فاعل) المصوغ من اثنين او ثلاثة الى تسعة ، حال كونه (مركباً مع العشرة وثانيهما ما بني منه) اي اثنين او ثلاثة الى تسعة حال كونه (ايضاً مركباً مع العشرة و) بعد ذلك (اصف جملة المركب الاول) اي مجموعه (الى جملة المركب الثاني فقل) في التذكير (ثاني عشر اثني عشر و) في التأنيث (ثمانية عشرة اثني عشرة) وهكذا الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسعة عشرة .

والوجه الثاني : ان يقتصر على صدر المركب الاول ، فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقياً على بناء جزئيه . واليه اشار بقوله (او فاعلاً بحالتيه) اي (التذكير) في المذكر (والتأنيث) في المؤنث (اصف بعد حذف عجزه الى مركب ثان فانه) اي هذا الوجه (بما تنوى اي) بالمعنى الذي (تقصده) من البعضية (يفي نحو ثالث ثلثة عشر) في المذكر : اي احدهم اي بعضهم (و) نحو (ثالثة ثلاث عشر) في المؤنث اي احديهن اي بعضهن .

والوجه الثالث : ان يقتصر على المركب الاول باقياً على بناء جزئيه واليه اشار بقوله : (وشاع الاستغناء عن الايمان بتركيبين) وهو

الوجه الاول . (او) عن الاتيان (بفاعل مضافاً الى مركب) ثان وهو الوجه الثاني (بحادى عشر وهو المركب الاول وحذف) المركب (الثاني ، كما قاله في شرح الكافية ونحوه الى تاسع عشر) هذا . وقال بعضهم ؛ ان الوجه الثالث هو ان تحذف العجز من المركب الاول والصدر من المركب الثاني ، فيجوز حينئذ في هذا الوجه المشتمل على الحذفين وجهان !

احدهما ! اعراب الجزئين ، لزوال التركيب المقتضي للبناء من كلا الجزئين .

وثانيهما : اعراب الجزء الاول ، لزوال التركيب وبناء الجزء الثاني على الفتح لتقدير ما حذف منه فهو مركب ، لأن المقدر كالمذكور . وقال بعض آخر ؛ انه يجوز بنائهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتدبر جيداً .

(وقبل عشرين اذكر وبابه الى تسعين الفاعل المصوغ من لفظ العدد) اذا اردت به بعض الذى منه بني (بحالتيه) يعني (التذكير) في المذكر (والتأنيث) في المؤنث (قبل واو عاطفة يعتمد فقل حادي وعشرون) في المذكر و (حادية وتسعون) في المؤنث ، وشاع عندهم في عشرين واخواته اذا استعملت وحدها ، واريد بها البعض ان يقال تمام العشرين او متمم العشرين وكذلك أخواتها ، ولا يقال العشرون مثلاً لئلا يتوهم ان المراد منه مجموع العشرين المقابل لثلثين .

قيل : لا يستعمل فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل ، فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الباقي . ولذا لم يذكره المصنف واقتصر

على معنى بعض ، ولكن يظهر من بعضهم انه يجوز ذلك قياساً والك
حينئذ وجهان :

اولهما : ان تأتي بمركبين صدر اولهما ازيد من صدر ثانيهما
بواحد ، فتقول رابع عشر ثلاثة عشر ، ويجب في هذا الوجه اضافة
المركب الأول الى المركب الثاني ، لأن تنوين الأول ونصب الثاني
غير ممكن .

والوجه الثاني : أن تحذف عجز المركب الأول فتقول رابع ثلاثة
عشر ويجوز في هذا الوجه اضافة الأول الى الثاني وتنوين الأول
ونصب الثاني محلاً به .

تنبيه - اذا كان المراد من الفاعل المصوغ من العدد واحداً من
الممدود لكن لا مطلقاً بل باعتبار المرتبة ، يصح اضافته الى العدد
المشتق هو منه ، والى ما فوقه ايضاً نحو قولنا : الحسين عليه السلام
خامس الخمسة وثالث الاثني عشر وهذا المعنى اخصر من بعض ومباين
لمعنى جاعل تتدبر جيداً .

(فصل في كم وكأي وكذا)

(وهي الفاظ) وضعت للدلالة على (عدد مبهم الجنس والمقدار) ،
فلذا احتيجت الى التمييز .

(ميز اذا كان في الاستفهام كم بان تكون بمعنى اي عدد يمثل
ما ميزت) المرتبة الوسطى من العدد اعني : احد عشر واخواتها ، و
(عشرين) واخواتها الى تسعة وتسعين (اي بتمييز) مفرد (منصوب)

وانما حملت على وسطى المراتب لأن السائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة وهي عشرة والكثرة وهي المائة فما فوق اولى ، لأنه لو حمل على احد الطرفين ، كان تحكماً وترجيحاً بلا مرجح مع ان خير الامور اوسطها (ككم شخصاً سما اي علا) .

وقد يجيء التمييز جمعاً اذا اريد به الاصناف نحو كم غلماناً لك اي كم صنفاً من الغلمان .

ولا يحذف التمييز الا لدليل كما تقول مثلاً كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم ديناراً عندك وكذلك حذف تمييز كم الخيرية لكن حذف تمييز الاستفهامية اكثر .

(واجز ان تجره اي تميز كم الاستفهامية من) الجارة حال كونها مضمرة اي مقدرة (ان وليت كم حرف جر مظهراً) ؛ والحاصل انه لا يجوز جر المميز الا اذا انجرت هي بحرف الجر والمجوز قصد التطابق بين كم ويميزها جرأ (نحو بكم درهم تصدقت اي بكم من درهم) . وقال بعضهم : الجر بسبب اضافة كم الى التمييز كما في الخيرية . ولا يجوز ان يكون المجرور بدلاً من كم لأن ما ابدل من متضمن . الاستفهام يجب ان يلي همزة الاستفهام كما تقدم في باب البدل في قوله :

وبدل المضمن همزاً يلي همزاً كمن ذا أسعيد أم علي

وقد يجر كم باضافة اسم اليها كما ياتي عن قريب . وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لأن تأخير الجار عن مجروره يمتنع لضعف عمله فجاز تقديم الجار عليها على ان

يجعل الجار سواء كان اسماً او حرفاً مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية عند كونها مجرورة وجعل حذفها دليلاً على التركيب حتى لا تسقط ما عن التصدر وسياتي ذلك في باب الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها الها ان تقف (وفيه) اي في دخول حرف الجر (دليل على ان كم اسم) لما تقدم في اوائل الكتاب من ان من علامات الاسم الجر كما صرح به في قوله :

بالجر والتنوين والنداء وال مسند للاسم تمييز حصل

(وبنائها) اما (لشبهها الحرف في الوضع) او لتضمنها معنى همزة الاستفهام او لما قيل : من انها مركبة من كاف التشبيه وما الموضوعة للايهام ثم حذفت الفها لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب .

(واستعملتها) اي كم (حال كونها مخبراً بها بان تكون بمعنى) عدد (كثير كعشرة فميزها بمجموع مجرور او مائة فميزها بمفرد مجرور) وانما جعل يميز كم الخبرية كالطرفين دفعاً للتحكم وانما لم يعكس بان يجعل يميز الاستفهامية كالطرفين ويميزها كالوسط لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لسكون الاستفهامية فرع الخبرية فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط . وانما جاز الجمع في تمييزها ولم يجز في العدد الكثير اعني المائة والألف لان في لفظ العدد الكثير دلالة صريحة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز بخلافها فانها كناية عن الكثير وليس بصريح فيه فجاز جمع تمييزها تصریحاً بالكثرة (ككم رجال جاؤنى او كم مرة لغة في مرّة تأنيث مره) .

ويجوز في كم مطلقاً مراعاة اللفظ والمعنى فيجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءك اذا كان المسئول او ما اخبر عنه مثني او مجموعاً ويجوز ان يقال كم رجلاً او رجل جاءك او جاؤك ويجوز كم امرئة جائتك وجائك حملاً على المعنى واللفظ .

وقال بعضهم : كم مفرد لفظاً بمجموع معنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثني وهو الحق لأنه لم يسمع كم رجلين لاستفهاماً ولا خبراً ولا يجوز ان يكون الضمير في الأمثلة المذكورة عائداً الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة .

(ككم الخبرية كأى) وهي مركبة من كاف التشبيه واى المنونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نوناً . ومن وقف عليها بحذف النون لاحظ حكم اصلها وهو الحذف في الوقف كما يأتي في باب الوقف في قوله :

تنويناً اثر فتح اجعل الفا وقفاً وتلو غير فتح احذفا
وفيها خمس لغات :

كأى بفتح الكاف والالف وتشديد الياء المكسورة مع التنوين ، وكأى بفتح الكاف وسكون الالف وتخفيف الياء المكسورة مع التنوين وكاء كجاء ، وكى على وزن شيء ، وكأ على وزن يد كلها مع التنوين وكسر الهززة (وكذا) أيضاً مثل كم (في افادة التكثير وغيره) من الاحكام المذكورة اذا كان المراد بها العدد المبهم لاغيره كما سنبينه في المسئلة الآتية (ولكن) يستثنى من ذلك حكمان :

احدهما : ان كآين قد تستعمل في الاستفهام دون كذا او كم الخبرية
 وثانيهما : انه (ينتصب تمييز زين) اعني كآين وكذا قال الرضي ؛
 ولم اعثر على منصوب بعد كآين . وهذا منه مع تبجره في هذا الفن
 غريب لورود النصب في كلامهم (نحو) قوله .

(اطرد الياس بالرجا فكآين الماسح يسره بعد عسره)

إلا ان يقال كما قيل ان كآين في البيت اسم فاعل من كان فتأمل .
 (و) نحو (رأيت كذا وكذا رجلاً) وكذا ترد على ثلاثة اوجه .
 احدها ان تكون كلمتين مستقلتين باقيتين على اصلهما وهما كأف
 التشبيه وذا الاشارة كقولك زيد فاضل وعمرو كذا .

والثاني : ان تكون كلمة واحدة مركبة من الكلمتين المذكورتين
 زائلا عنهما معناه مكنيا بها عن غير عدد كقولك : لمخاطبك أتذكر
 يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا او قلت كذا وكذا .

الثالث : ان تكون كلمة مركبة كذلك مكنيا بها عن عدد مبهم .
 وهذه هي المعقود لها الباب وورود كذا مكرراً مع الواو اكثر من
 افراده ومن تكرره بلا واو ولا دلالة لها على التكثير .

قيل : اذا كان يميزها جمعاً فهي كناية عن ثلاثة وبابها واذا كررت
 من دون عطف فهي كناية عن احد عشر وبابه واذا كررت من دون
 عطف فهي كناية عن احد وعشرين وبابه .

وللفقهاء في المسئلة كلام مفصل في باب الاقرار فليراجع .

(او به اي بتميز كآين) لاكذا (كما في الكافية صل من الجنسية
 تصب نحو وكآين من دابة لانحمل رزقها الله يرزقها ولا يتصل بتميز
 كذا) كما اشرنا اليه (بخلاف كآين وكم فلا يعمل فيهما إلا متأخر

(وقد يضاف الى **كم**) مطلقاً (متعلق ما بعدها) اي معمول
 ما بعدها (او يجر بحرف متعلق به) اي بما بعدها (كقولك ابناءكم
 رجل علمت ومن كم كتاب نقلت) يمكن جعل كل واحد من المثالين
 مثلاً لكل واحد من قسمي كم فلا تغفل . وقد تقدم آنفاً وجه جواز
 تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام (ولا حظ
 لكايين في ذلك) اي في اضافة شيء اليها او دخول حرف الجر عليها
 (قاله في شرح الكافية) .

خاتمة - التمييز بعد كذا وكايين في الحقيقة عن الكاف لا عن ذا
 واي كما في مثلك رجلاً لأنك تبين في كذا رجلاً وكايين رجلاً ان
 مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون
 التمييز من ذا او اي .

(هذا باب الحكاية)

وهي تطلق عندهم على معان ؛
 منها ما تقدم في باب العلم عند قوله ؛
 وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا
 ومنها ما تقدم في باب الموصولات عند قوله ؛
 وبعضهم اعراب مطلقاً وفي ذا الحذف ايأغير اي يقتضى
 ومنها حكاية الجمل وما في معناها بعد القول وما في معناه .
 ومنها حكاية اللفظ على حاله المتلفظ بها من دون استفهام كقولهم
 زيداً في ضربت واكرمت زيداً متنازع فيه وكقول بعضهم ليس بقرشياً

ردا على من قال ان في الدار قرشيا . قال بعضهم : يمكن ان يكون من ذلك ما في العنق المنسوب الى مولى الموحدين سلام الله عليه كتبه علي ابن ابو طالب بالواو حكاية لحالة الرفع .

ومنها ما عقد له الباب وهو حكاية حال المفرد في الاستفهام والغرض في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره المتكلم في كلامه لا غيره حتى يكون نصا لا يحتمل غير المراد اي لا يحتمل غير ما ذكره المتكلم في كلامه .

(احك باي) الاستفهامية (ما ثبت لمنكور سئل عنه بها) اي باي (من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيت وافراد وتثنية وجمع) : وانما اشترط الاستفهام في هذه الحكاية لأن حكاية هذه العلامات المذكورة لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات ، حتى تحكى ، وانما اشترط كون المسئول عنه المحكى علاماتها نكرة لأن المعارف ان حكيت تذكر نفسها كما يجيء عن قريب لأن الاستفهام عنها ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات لكونها معلومة غالبا فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو ذكرت النكرات بنفسها لم يكن حكاية لأن النكرة اذا ذكرت ثانية فلا بد فيها من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا ، كما في قوله تعالى : « انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » فلا يكون حكاية ، لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان ، (سواء كان في) حالة (الوقف) على اي (اوحين تصل) لفظه بكلمة بعدها (فقل لمن قال رايت رجلا وامرئة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا) في حكاية رجلا (واية)

في حكاية امرئة (واين) في حكاية رجلين (وايتين) في حكاية جارتين (واين) في حكاية بنين (وايات) في حكاية بنات ويجوز في اي وجه اخر وصلاً وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والجمع والمؤنث وليعلم ان الحكاية بأي لا يشترط فيها كون المسؤل عنه عاقلاً ، لأن ايا في اصل وضعها للعقلاء وغيرهم ، بخلاف من فانها للعقلاء فقط فيجوز ان يقال ايا لمن قال اشترت حماراً ، واين لمن قال اشترت حمارين . وهكذا فقس .

وفي الحركات اللاحقة لأي حال الحكاية وجهان :

احدهما : انها اعرابها فيكون مبتدء محذوف الخبر ومفعولاً محذوف الفعل ومجروراً محذوف الجار .

وثانيهما : وهو الأولى ان هذه العلامات حكاية اللفظ المتكلم ومحلها رفع دائما على الابتداء والتقدير اي هو .

(ووقفاً) فقط (احك ماثبت لمنكور بمن) الاستفهامية ؛ وانما اشترط الحكاية بمن بكونها في حالة الوقف ولم يشترط ذلك في اي لأن من لكونها مبنية قصدوا تبعيدها من الاعراب واثبتوا العلامات المذكورة في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكّن وهي حالة الوقف ، لأن الكلمة تجرد فيها كما يأتي عن الرفع والجر والتنوين ، واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلاً ولا وقفاً (والنون منها) اي من لفظ من اذا كان المسؤل مفرداً مذكراً ، (حرك مطلقاً) اي في حال رفع المسؤل عنه ونصبه وجره (واشبعن) الحركة (حتى ينشأ) من اشباعها (واو في حكاية المرفوع والرفيع) حكاية (المنصوب وياء في) حكاية

(المجرور فقل لمن قال لقيني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني) وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والالف والياء المتولدة من الاشباع لأنهم لما ارادوا حكاية حركات المسؤل عنه ولا يمكن ذلك في الوقف فاثبتوا بدل الحركات الاعرابية حروفاً تشبهها ساكنة . وجاؤا قبلها بحركات تناسب الحروف والحركات الاعرابية المقصود حكايتها مراعاة للحقين اعنى ! الحكاية والوقف ولم يفعلوا ذلك في المسؤل عنه المؤنث كما يأتي اذهاء التأنيث في الوقف لا يكون إلا ساكنة ، فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب ولم يعكس بان يترك حكاية التأنيث ويحكى الاعراب ، لأن الاعراب فرع الذات ، واذا امتنع مراعات الفرع والاصل معاً كانت مراعات الاصل اولى وفي المقام اقوال اخر ليس هنا محل ذكرها فلتطالب من المطولات (وصل بمن النأ) ونوناً فيما اذا كان المسؤل عنه تثنية مرفوعاً (اوياء ونوناً) اذا كان تثنية منصوباً او مجروراً (وقل منان ومنين بعد قول شخص لي الفان كابنين حاكياً له) اى قول شخص (موافقاً في التثنية والاعراب وسكن نون) الثاني من (منان ومنين تعدل وصل بمن تاء التأنيث) اذا كان المسؤل عنه مؤنثاً (وقل لمن قال اتت بنت حاكياً) قوله (منه) بقلب التاء هاء ، كما هو مقتضى الوقف (والنون من منه اذا وقعت قبل تاء المثني عند التثنية فهي مسكنة كقولك لمن قال عندي جاريتان منتان) بسكون النون الاولى والثانية واسكان النون في منتان ومننين للتثنية ، على ان التاء فيهما ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها ، بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى اى المسؤل عنه فلذا لم يلتزم في ما قبلها الفتححة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث .

وقريب من ذلك وجه اسكان التاء في بنت واخت ونحوهما ، لأن التاء فيها لم يتمحض للتأنيث بل كانت بدلاً من لامها . (والفتح نزر لها) اي للنون الأولى (اي قليل) لما ذكرنا قبيل ذلك من ان التاء ليست لتأنيث الكلمة .

(وصل التاء والالف بمن اذا حكيت جمعاً مؤنثاً فقل منات باثر)
اي بعد (قول شخص ذا بنسوة كلف) اي عشق .

(وصل بمن واوآ) ونوناً (او ياء ونوناً) اذا كان المسؤل عنه جمعاً مذكراً (وقل منون) اذا كان مرفوعاً (ومنين) اذا كان منصوباً او مجروراً حال كونك (مسكناً للنون) الثانية (منهما ان قيل جاء قوم لقوم فظناً حاكياً له) : اي لهذا القول (موافقاً) كل واحد بما قلت (له) اي لكل واحد بما قيل (في الجمع والاعراب وان اتصل من بالكلام) الذي بعده (فلفظ من لا يختلف مطلقاً) : اي سواء كان المسؤل عنه مفرداً مرفوعاً ، او غيره (بل يبقى) لفظ من (على حاله) من الافراد بلا حكاية الاعراب .

ولا لعلامات آخر اجراء لمن على اسمها من صلاحيتها للكلمة بلفظ واحد ، (فقل لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان او امرأتان او رجال) او نساء (من ياهذا) وليعلم انه يجوز في من الموقوف عليها هذا الوجه ايضاً ووجه آخر وهو ان تزيد على من حروف المد المتولدة من الاشباع . كما تقدم في الوجه المشهور في المفرد المذكر حاكياً للاعراب فقط ولا يمكن علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كان المسؤل عنه احدهما فتقول في المثال المذكور منه ، وعلى هذا قياس النصب والجر .

(وناذر الحاقها العلامة) في حال الوصل (بان قيل) : منو ومنا

ومنى ومنان ومنتان ومنين ومنتين و (منون) ومنين ومثات ، وان كان
المستؤل عنه مثنى او مجموعاً ، او مؤنثاً مرفوعاً او غيره (وهو) اي
الحاق العلامة وصلا (ثابت في نظم عرف وهو) اي النظم (قوله :
اتوا نارى فقلت منون انتم) فقالوا الجن قلت عموا ظلما
قيل وهذا وهم ، لأنه لم يتقدم في الكلام جمع منكر حتى يحكى
ولذا قال بعض المحققين :

والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى
وجه الحكاية وقوله منون انتم ليس بمحكي كما زعم اذ لا منكر مذكور قبله .
هذا ولكن في حاشية الكشاف في تفسير سورة الفاتحة ما يؤيد
المصنف وهذا نصه والضمير في اتوا لمبهم ومنون استفهام وكان حقه من
انتم لانه لا ياتى بصورة الجمع الا في الوقف والاصل في نونه الاخير
السكون للوزن على ان اجراء الوصل بجرى الوقف كثير في النظم كما
صرحوا به وجعلوا هذا منه انتهى محل الحاجة من كلامه وصرح في
آخر كلامه ان هذا من أكاذيب العرب .

والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في آخر الكلام ، لأنها في
حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلاً وامرأة ، قلت من ومنه ، واذا
واذا قيل رأيت امرأة ورجلاً قلت من ومنا .

وفي جائتى رجل وامرأتان من ومنتان ، وعليه فقس واذا اجمع من
يعقل وغيره يسئل عن العاقل بمن وعن غيره بأى ، فاذا قيل : لقيت
رجلاً وحمارين قلت من واين وعله فقس .

(والعلم) فقط لاغيره من المعارف (احكيته من بعد من وحدها)
لا من بعد اي . وانما خصت الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ،

لكونه اكثر استعمالا من غيره ، لكونه دالا على المسمى ومعيناً له من دون قيد لفظي او معنوي كما تقدم في باب العلم في قوله :
اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا
والغرض من الحكاية التنصيص والتصريح ، وهما بكثر الاستعمال
انسب وايضاً الاعلام غير متصرفة في الجملة مصونة في الزيادة والنقصان
كما اشير الى ذلك في باب غير المنصرف ، فناسب ان لا يتصرف في
اعرابها ايضاً وهو معنى الحكاية . لكن يشترط في حكايته أن لا يكون
مصحوباً بشيء من التوابع وإلا فلا يجوز حكايته ، لان اعادة التوابع
معه يفنى عن حكاية اعرابه نعم لو وصف بابن بين العلمين لم يمتنع
حكايته ، لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضاً عن الحكاية كساير
الاصناف .

إلا ان تنزيل هذا الوصف مع موصوفه منزلة اسم واحد بدليل
حذف تنوينه ، ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية .
ويشترط ايضاً ما اشار اليه بقوله . (ان عريت) لفظة من (من
عاطف بها اقترن) وذلك لأن الغرض من الحكاية كما تقدم التصريح
بأن المستول عنه هو المذكور او لا ، فاذا عطفت جملة السؤال على
كلام المتكلم صار في ذلك بيان ان المستول عنه هو المذكور في كلام
المتكلم ، فلم تحتج الى الحكاية بخلاف ما اذا لم تعطف فانه لا يعلم
ذلك إلا بالحكاية (فقل لمن قال جاء زيد من زيد) بالرفع (ولمن
قال رأيت زيدا من زيدا) بالنصب (ولمن قال مرت بزيد من زيد)
بالجر ، وليعلم ان من في جمع الصور الثلاث مرفوع المحل بالابتدائية

وما بعده في الصورة الاولى مرفوع على الحكاية لا على الخبرية ، والرفع الذي لأجل الخبرية مقدر فيه وكذلك في الصورة الثانية والثالثة ، فما بعد من في الكل معرب مرفوع المحل تعذر ظهور اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كالضمايف الى ياء المتكلم في حالة الجر على ما هو الأشهر الاقوى .

(فان اقترنت) لفضلة من (بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقاً) اي سوا كان العلم في كلام المتكلم المسئول مرفوعاً او منصوباً او مجروراً . حاصله انه يمتنع الحكاية وقد مر وجهه قبيل ذلك فلا نعيده هذا كله على لغة اهل الحجاز ، واما بنو تميم فانهم يأتون بالعلم من بعد من مرفوعاً بالابتدائية مطلقاً ولا يحكون .

(تنمة — لا يجوز حكاية غير ما ذكر ، واجاز يونس حكاية كل معرفة .

قال المصنف : ولا اعلم له موافقاً) هذا في ما بعد من ، واما اذا مثلت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى علما كان او غيرها فاذا قيل رأيت زيدا او مررت بزويد ، قلت اي زيد بالرفع لا غير ، لان الاعراب يظهر في اي فكرها ان يخالفه ما بعده في الاعراب .

(هذا باب التأنيث)

(وهو كما تقدم في باب غير المنصرف (فرع من التذكير ، لأن الأصل في جميع الاشياء التذكير (ولذلك افتقر) المؤنث (الى علامة) تميزه عن المذكر .

(علامة التأنيث تاء كفاطمة وتمرة او الف مقصورة او ممدودة كحبلي وحمراء) وقال بعضهم : ان الياء ايضاً علامة التأنيث في ذى وتي . وليس بشيء لانه ليس في اسماء الاشارة ما هو على حرف واحد . والتاء ام الباب (و) لذلك (في اسم بفتح الهزة) جمع اسم اي في الاسماء اذا كانت (مؤنثة قدروا التاء) لا الألف ، لأنها الاصل ولأن وضعها على العروض والانفكك فيجوز ان يحذف ويقدر ، بخلاف الألف . والاصل في مقام التقدير تقدير الأصل والاسم المؤنث (كالكتف) فالتاء مقدرة فيها .

والمشهور ان ما كان من الاعضاء مزدوجاً ، فالغالب عليه التأنيث إلا الحاجبين والمنخرين والحدين ، والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا يتأني في عد الانف من غيره ، لأن الأنف اسم للمنخرين معاً وكل واحد يسمى منخراً لا انفاً ومن غير الغالب الكف ، لأنه قد يذكر وما كان غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان .

(ويعرف) التأنيث فيجب به (التقدير للتاء في الاسم بالضمير

إذا أعيد إليه نحو الكتف نهشتها) فيه ، وفيما بعده دور يمكن دفعه (ونحوه كالأشارة إليه نحو هذه جهنم كالرد لها أي ثبوتها) أي التاء (في التصغير) أن كان ثلاثياً فإن التصغير ترد الأشياء إلى أصولها بالشرط المذكور (نحو كتيفة وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية) فيه تكرار ظاهر .

(و) في (النعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيدة وكسوة وطها في عدده نحو اشترت ثلاث أزود) في النسخة التي عندي أزود بالزاي على وزن أفعل ، لكن الظاهر أنه بالذال على وزن قول من دون الف أو على وزن اقوال ، والذود الأبل لا يتجاوز عددها ثلاثين ولا يقل عن الثلاث وهو مؤنث ولا يكون إلا من الإناث وهو جمع لا واحد له أو واحد جمعه أزواد وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة .

(والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث) والمراد بالصفة الاسم المشتق الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود (كمسلم ومسلمة) لا النعت النحوي ، وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في جائئ رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جائئ هذا الرجل (وقل بجيئها في الأسماء كأمره وامرأة ورجل ورجلة وجائت لتمييز الواحد من اسم الجنس) الجامد (كثيراً كتتمر وتمر ولعكسه قليلاً ككمام وكمامة) فالذي فيه التاء جمع والذي بدون التاء مفرد بعكس التمر والتمر ، قيل ؛ وقد يجيء ياء النسبة للموحدة أيضاً كالتاء نحو عربي وعرب ورومي وروم .

(و) جائت (للمبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية .

(و) جائت (لتأكيدهما) اي المبالغة (كنسابة) لأن وزن فعال يفيد المبالغة والتاء تؤكدها .

(و) جائت (لتأكيد التأنيث كنعجة) لان النعج يفيد التأنيث بنفسه والتاء يؤكداه .

(و) جائت (للتعريب) اي تعريب الاسماء الاعجمية (ككياالجة) لأن كياالجم اسم اعجمي جمع على كياالجم فدخلت عليه التاء ، ليدل على ان اصله اعجمي فعرب : والفرق بين المعرب وغيره ان العرب تنصرف في الاول دون الثاني فتأمل .

(و) جائت (عوضاً عن فاء) الفعل (كعدة) اصلها وعد بكسر الواو فكروها ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض عنه ، لان تاء التأنيث لا تقع صدر الكلمة .

(و) جائت عوضاً عن (عين) الفعل (كاقامة) وتقدم بيانه في باب ابنية المصادر عند قوله :

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس

(و) جائت عوضاً عن (لام) الفعل (كسنة) وقد تقدم في الكتاب في الثالث من مواضع النياحة ان اصلها عند بعض سنو وعند بعض آخرين سنه فكروها على الاول تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الثاني على الهاء لخفائها فحذفوا الواو او الهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض عنه على القياس .

(و) جائت عوضاً (من زايد لمعنى كاشعنى واشاعنة) فالتاء في اشاعنة عوض من ياء النسبة اذ اصله اشاعنى ولذا لا يجتمع التاء مع

الياء ، فلا يقال اشاعثي (او) من زائد (لغير معنى كزنديق وزنادقة)
فاصل زنادقة زناديق كقناديل فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا ذكر
الياء لم يجرأ بالتاء وبالعكس فيقال زناديق أو زنادقة فالتاء والياء
متعاقبان .

والزنديق هو الذي لا ينتحل ديناً ، وقيل هو الذي يظهر الاسلام
ويخفي الكفر ، وقيل ان المعنى الثاني معنى اصطلاحي للمفتهم واما في
لغة العرب فهو يطلق على من ينكر الباري تعالى وعلى من يشبه الشريك له
وعلى من ينكر حكمته ، وقيل ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان
اظهر الايمان خص باسم المنافق وأن قال بقدم الدهر واسناد الحوادث
اليه خص باسم الدهري ، وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله
عليه وآله واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر ، فهو الزنديق الاسلامي
ولا فقد يكون من المشركين او أهل الذمه ، والملحد من لا يعترف بوجود
الصانع اصلاً .

وقيل هو معرب زندي منسوب الى زند وهو كتاب زردشت ، وزعم
بعضهم انه ابراهيم الخليل (ع) ، فلما صار معرباً قلبت يائه الثانية
قافاً ، وقيل هو معرب زن دين : اي من كان دينه كدين النساء في
الضعف قلبت النون في الآخر قافاً للتعريب ؛ هذا كله كلام ارباب
الحواشي ، واما اصل اللغة فقال صاحب المصباح المنير : والزنديق
مثل قنديل .

قال بعضهم ! فارسي معرب . وقال ابن الجواليقي ! رجل زنديق
وزنديق اذا كان شديد البخل وهو يحكي عن ثعلب وعن بعضهم سألت
اعرابياً عن الزنديق فقال : هو النظار في الامور .

والمشهور على السنة الناس ان الزنديق هو الذي لا يتمسك بشريعة
ويقول بدوام الدهر والعرب تعبر عن هذا بقولهم ملحد اي طاعن
في الاديان وقال في البارع زنديق وزناديق ، وليس ذلك من كلام
العرب في الاصل . وفي التهذيب وزندقة الزنديق انه لا يؤمن بالآخرة
ولا بوجدانية الخالق انتهى .

وقال في المزهري قال ابو حاتم ؛ الزنديق معرب كان اصله زنده
كردو زنده الحياة وكرد العمل اي يقول بدوام الدهر ، وقال في المنجد ؛
تزندق اتصف بالزندقة فهو زنديق الجمع زنادقه وزناديق فارسية ،
وكانوا يقولون في المثل من تمنطق تزندق ؛ اي من تعلم علم المنطق
تهور في الزندقة لأنه يتورط في الاقيسة والنتائج بما يفسد العقائد
الدينية التي مدارها على التسليم .

والزنديق الخبيث الداهية ومن لا يراعي حرمة ولا يحفظ مودة وهو
لغة عامية والزندقة الكفر باطناً مع التظاهر بالايمان ، ورجل زندق
وزندي شديد البخل انتهى .

والغرض من التطويل معرفة ما في الاقوال من التهاوت والتقارب
فعليك بالتتبع التام في المسائل العلمية اذا احتاج اليه المقام ولا تقلد
فانه مانع عن بلوغ المرام .

(و) جاءت التاء عوضاً (من مدة تفعيل كتذكية) اصلها تذكياً
بياء مشددة على وزن تفعيل حذف البياء الثانية وعوض منها تاء
التأنيث ، لكونها اتوى على قبول الحركات من حروف العلة كما تقدم
ذلك في سنة .

وجاءت عوضاً عن ياء المتكلم في نحو يا ابت ويا اميت كما تقدم

في آخر باب المنادي المضاف الى ياء المتكلم .

وجاءت اماره للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة ، لكون الوصف غير محتاج الى الموصوف كما يجيء ذلك عن قريب في ذبيحة ونطيحة في آخر الباب .

(ولا تلي تاء) حال كونها (فارقة بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعاً) خمسة اوزان :

الاول : وزن (فعول حال كونه اصلاً بان كان بمعنى) اسم (فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرئة صبور) بمعنى صابرة . وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل اي لعدم كونه موازناً للفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها .

قيل : وبهذا استدل على ان بغيأ في قوله تعالى : ولم اك بغيأ ، وفي قوله تعالى : وما كانت امك بغيأ على زنة فعول لا فاعيل ، وإلا لوجب تأنيثهما في الموضعين بان يقال بغيية ، لان وزن فاعيل كما يأتي عن قريب اذا كان بمعنى فاعل لحقته التاء وجوباً . ولهم في توجيه ترك التاء في الموضعين مذاهب :

منها : ما ذكر فاصله على هذا بغويأ اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقبلت الواو ياء ، ثم ادغمت الياء في الياء فكسر الغين بمناسبة الياء .

ومنها : انه فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء ، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطالق وتمار .

ومنها : انه فعيل ترك فيه التاء تشبيهاً بفعول .

ومنها : ان البغي خاص بالمؤنث كالحائض والمرضع ، فلا يقال

رجل بفي كما يقال امرئة بفي وصيغ المختصة بالمؤنث لا تؤنث .
ومنها انه معدول عن باغية وكل ما كان معدولاً عن وجهه ووزنه
كان مصروفاً عن حكم اخواته فلذا اسقط عنه التاء .

ومنها : انه لم يقل بفية رعاية للفواصل .

ومنها : انه لم يقل بفية لأنه مصدر ، او بزته كما في قوله تعالى
خلصوا نجياً وقوله تعالى : وهي رميم ، (بخلاف ما اذا كان) وزن
فعل (فرعاً بان كان بمعنى) اسم (مفعول كجمل ركوب) اي
مركوب (وناقاة ركوبة) اي مركوبة . وانما جعل الاصل ما كان
بمعنى الفاعل دون العكس ، لأنه اكثر استعمالاً ، ولأن الفاعل مقصود
والمفعول فضلة . وانما دخلت التاء في الفرع وان كان أيضاً غير جار
على الفعل فرقاً بينه وبين الاصل .

والوزن الثاني : ما ذكره بقوله (ولا المفعال) بكسر الميم كرجل
مهذار) اي المتكلم بما لا ينبغي (وامرئة مهذار) اي المتكلمة بما
لا ينبغي . والوجه في عدم دخول التاء عدم الجريان على الفعل ، ولأنه
يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله .

والوزن الثالث : ما ذكره بقوله (ولا المفعيل) بكسر الميم (كرجل
معطير) اي كثير التعطر اي الذي يستعمل العطر كثيراً (وامرئة معطير)
اي كثيرة التعطر .

والوزن الرابع ! ما ذكره بقوله (كذلك مفعل) بكسر الميم وفتح
العين (كرجل مغمم وامرئة مغمم) المغمم كمنبر عديم الحياء او كثير
الجرأة ومن معانيه الظالم وقريب منه الغشمم بالشينين بينهما ميم ،

ووجه عدم دخول التاء فيه وفيما قبله ما ذكرناه في الاول والثاني فتأمل .

(وما تليه تاء الفرق من ذي) الاوزان الاربعة (المذكورة) كقولهم امرئة عدوة (اصله عدووة بواوين من غير ادغام على وزن فعول ، ثم ادغم (و) امرئة (ميقانة) اي كثيرة اليقين بحيث لا تسمع شيئاً الا ايقنته (و) امرأة (مسكينة) من السكون وهي التي اسكنها الفقر (فشذوذ فيه) مع سكون عدوة محمولا على صديقة ، لانه نقيضه ان قلنا ان معناه من ليس بعدو ، كما عكس ذلك في قوله ؛

ولو انك يوم الرخاء سئلتني طلاقك لم ابخل وانت صديق
وذلك لان بين النقيضين كالتضادين مناسبة وهي ان النقيضين غالباً متلازمان في الخطور بالببال بشهادة الوجدان ، ولذلك تجدد النقيض اقرب خطوراً بالببال مع النقيض من المغايرات الاخر التي ليست نقائص له ، فانه متى خطر بالببال الحركة يلزمها السكون وكذا الراحة مع الالم والصحة مع السقم وكذلك مسكينة فانه محمول على فقيرة من باب حمل النظير على النظير لانه بمعناه .

(والوزن الخامس) ؛ ما ذكره بقوله (ومن فعيل بمعنى مفعول) كتبتيل ان تبع موصوفه (بان يذكر موصوفه معه) غالباً التاء (الفارقة) تمتنع كرجل قتيل (اي مقتول) وامرئة قتيل (اي مقتولة) ووجه امتناع التاء ما ذكرناه في سابقه من عدم الجريان (وندر قولهم . ملحفة جذيدة) بالنال اي بجذوة اي مقطوعة .

وقال بعضهم ؛ انه بمعنى جديدة ، فلا ندور فيه لانه بمعنى فاعل

واختلف في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » .
 فقال بعضهم : انه وان كان بمعنى فاعل لكنه يشبه بما كان بمعنى
 مفعول بل هو بمعنى مفعول في الحقيقة لان الله تعالى يقرب رحمته من
 المحسنين لان الرحمة لا يقرب بنفسها فلماذا لم يدخله التاء .
 وقال بعض آخر ! انه من باب حمل النظير على النظير ، لان قريب
 وان كان بمعنى فاعل لكنه حمل على فاعيل بمعنى مفعول لمشابهته له
 وزناً .

وقال بعض آخر ! انه كقوله تعالى : « وهي رميم » وقد اشرنا
 الى وجهه سابقاً في بيان قوله تعالى لم اك بغيا ، وما كانت أمك
 بغيا فراجع .

قيل : انما اعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث اعني عدم دخول التاء
 في وزن فاعيل لما كان للمفعول ، وفي وزن فعول لما كان للمفاعل طلباً
 للعدالة والمساواة بين الاوزان التي للمفعول والتي فاعل .

(فان كان) فاعيل (بمعنى) اسم (فاعل او) كان بمعنى اسم
 مفعول لكنه (لم يتبع موصوفه بان جرد عن الوصفية) ونقل الى
 الاسم (لحقته) التاء (نحو امرئة وجبهة) مثال للفاعيل بمعنى فاعل
 (ونحو ذبيحة ونطيحة) مثال للفاعيل بمعنى المفعول المنقول من الوصفية
 الى الاسمية ، لان الذبيحة بمعنى المذبوح والنطيحة بمعنى المنطوح : اي
 الغنم الانثى التي مات من النطح اي الضرب بالقرن والمراد من النقل
 الى الاسمية ان لا يطلق على كل ما وجد فيه المصدر كالذبيحة مثلاً
 فانه ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب

الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من الغنم .

وانما يستوى في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمؤنث ويميزا في فعيل الذي بمعنى الفاعل فرقاً بين الفعلين فان قيل لم لم يمسكس بأن يستوي المذكر والمؤنث بمعنى الفاعل ، ويميزاً في فعيل بمعنى المفعول مع انه لو قيل كذلك يحصل الفرق ايضاً ، قلنا زائداً على الوجه الذي ذكرناه سابقاً . اعني العدالة والمساواة ان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول ، والفعيل الذي ميز فيه المذكر والمؤنث اصل بالنسبة الى الفعيل اذا كان جارياً على الموصوف المذكر .

ويؤنث ليكون مطابقاً للموصوف في التذكير والتأنيث فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع تحصيلاً للتناسب .

واما معنى النقل من الوصفية الى الاسمية فهو ان يصير اللفظ بنفسه اسماً لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً ، فحينئذ تكون اسميته فرعاً لوصفيته فتشبهه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فلذا تجعل التاء علامة للفرعية كما جعل التاء علامة في رجل علامة بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله ، ومن هذا البيان يظهر ان التاء في ذبيحة ونطيحة لا تدل على تأنيث الملحق به كما في العلامة فتأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق .
تنبيه - اعلم ان التاء في لفظة الحقيقة للنقل من الوصفية الى الاسمية على ما اختاره السعد في المطول .

﴿فصل﴾

يبين فيه الاوزان المشهورة لما لحقته احدى الالفين ، واما الاوزان النادرة فلا يتعرض لها على ما يظهر من العبارة ، وفيه تأمل يظهر عن قريب .

والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اضرب :

اما : للالحاق كـرطى وسيأتي بيانه .

أو : لتكثير حروف الكلمة كـقبعثرى وهذه لا تكون إلا سادسة ،

ويلحقها التنوين .

او : للتأنيث وهذه لا تلحقه التاء ولا التنوين ويتميز الف الالحاق

بان وزن ما فيه الالف وتجعل مكان الالف لأمأ فأن لم يجيء على ذلك

الوزن اسم فالالف للتأنيث ، لالالحاق نحو بردى بالفتحات الثلاث

فانه لم يأتي على فعلل بالفتحات الثلاث اسم حتى يكون بردى ملحقا

به ، لان معنى الالحاق ان يزداد في كلمة حرف في مقابلة حرف اصلي

في كلمة اخرى ، حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط

ان يكون الكلمة المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها والمقصود

الاهم في ذلك اقامة الوزن والسجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية

فليس الالحاق مؤثرا في اختلاف المعنى دائما ، بل يجوز ان يختلف

وان لا يختلف فنحو قطع يقطع تقطيعاً ، وقاتل يقاتل مقاتلة واكرم

يكرم اكراما ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره .
 وما زيد فيه حرف اللاحق جيئل زيدفيه الهمزة ، لللاحق بجعفر ولم يكن
 له قبل الزيادة معنى فاثرت الزيادة في المعنى ايضاً ، لكن هذا التأثير كما
 اشرنا اليه ليس بدائمي فاضبط هذه المسئلة ، لانها تنفعك في موارد متعددة .
 (والفت التأنيث ضربان) احدهما (ذات قصر و) الآخر (ذات
 مد) وذات المد (نحو انثي الغراي الغراء) وهو بضم الغين جمع الاغر
 بمعنى الكريم الفعال والسيد والشريف مؤنثه الغراء .

(والاشتهار في مباني الاولى اي ابنية اوزان المقصورة ببيديه) اي
 اي يظهره (وزن فعلى بضمه ففتحة نحو اربى لداهية) اي النائبة
 والنازلة والجمع الدواهي واعظم الدواهي الموت (و) لكن قال المصنف
 (في شرح الكافية في باب المقصور والممدود ان هذا) الوزن (من
 ائنادر) .

وقال بعضهم ؛ لم يأت بهذا الوزن في كلامهم إلا ثلاثة اسماء شعبي
 وادمى لموضعين واربي ، وزاد بعضهم جنفى اسم موضع . وتقل عن
 بعض ان سيبويه رواه بضم الاول مع المد ، وزاد بعض آخر اسماء اخر
 لا حاجة الى ذكرها (ووزن فعلى بضمه فسكون اسماً كان نحو بهمي)
 لنبت (او صفة نحو الطولى) والائشى والخنيثى والحجبيلى (او مصدراً
 نحو الرجعى) والبشرى (ووزن فعلى بفتحتين اسماً كان نحو بردى
 لنهر بدمشق او مصدراً نحو مرطى بلشية) فيها عدو (او صفة نحو
 حيدى) يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه .

قيل ؛ ولم يجيء في نعوت المذكر شيء على هذا الوزن غيره (ووزن
 فعلى بفتحة فسكون جمعاً كان كصرعى) جمع صريع اي المجنون أو

من به قوة يصرع الناس كثيراً . وله معان آخر مذكورة في كتب اللغة فليراجع (او مصدراً كدعوى او صفة كشمى) مذكوره شبمان ضد جوعان (ووزن فعالي بضمه وتخفيف) ثانيه (كحبارى لطائر) ويقع على الذكر والانثى (ووزن فعلى بضمه فتشديد نحو سمى للباطل) والكذب واللعبة للصبيان وهي كومة من تراب حولها خطوط .

(ووزن فعلى بكسرة ففتحة فتشديد) الاولى ان يقال فسكون ثالثة لان (نحو سبطرى) لا تشديد فيه فتأمل وهو (لنوع من المشى) فيه تبختر (ووزن فعلى بكسرة فسكون مصدراً كان نحو ذكرى او جمعا نحو ظربى) جمع ظربان بكسر الراء ؛ وهي دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (وحجلى) قال في المصباح المنير : والحجل طير معروف الواحدة الحجلة وزان قصب وقصبه (و) جمعت الواحدة ايضا (حجلى) ولا يوجد جمع على وزن فعلى بكسر الفاء الا حجلى وظربى انتهى . ولذلك (قال المصنف ولا ثالث لهما ووزن فعلى بكسرتين وبتشديد العين نحو حثيشى لكثرة الحث على الشيء مع وزن فعلى بضميتين فتشديد نحو الكفرى لوعاء الطلع) سمي بذلك . لانه يستر الطلع .

ومن معاني الكفر الستر (ووزن فعلى بضمه ففتحة فتشديد العين) الاولى كما في بعض الكتب ان يقال بضمه وتشديد العين المفتوحة (نحو خليطى للاختلاط) في المصباح المنير ؛ خلطات الشيء بغيره خلطاً من باب ضرب ضمته إليه فاختلط هو . وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات وقد لا يمكن . كخلط المايعات فيكون مزجا قال المرزوقي : اصل الخلط تداخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض ، وقد توسع

فيه حتى قيل (رجل خليط اذا اختلط بالناس كثيراً) والجمع الخلطاء
بكشريف وشرفاء ، ومن هنا قال ابن فارس : الخليط الشريك والخلط
طيب معروف والجمع اخلاط مثل حمل واحمال .

والخلطة مثل العشرة وزناً ومعنى والخلطة بالضم اسم من الاختلاط
مثل الفرقة من الافتراق وقد يكنى بالمخالطة عن الجماع ومنه قول
للفقهاء خالطها مخالطة الأزواج يريدون الجماع . قال الأزهرى : والخلاط
مخالطة الرجل اهله اذا جامعها انتهى .

وفي المنجد الخليطى والخليطى الأوباش يقال وقعوا في خليطى ؛ أى
في اختلاط الى ان قال اختلط الفرس قصر في جريه انتهى وفي التصريح
يقال ؛ وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم انتهى .

والفرس من التطويل ان المحصل من كلام القوم ان الخليطى سواء
كان بتشديد اللام او تخفيفها اذا كان بمعنى الاختلاط معناه المزج او
الجماع او الأعم منهما فتأمل جيداً .

(مع وزن فعلى بضمة وتشديد نحو الشقارى لنبت وزاد في الكافية
في) الأوزان (المشهورة وزن فعلى) بفتحة فسكون ففتحة (كقرتني و)
وزن (فو على) بفتحة فسكون الواو ففتحتين . (كخوزلى لمشية
تبخرت و) وزن (فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام والواو
بعدها الف) كهر نوى لنبت و) وزن (افعلوى) بضم الهمزة وسكون
الفاء وضم العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الواو بعدها الف
(كاربعاوي لقعدة المتربع) القعدة بكسر القاف مصدر نوعي فيصير
معنى العبارة ان الاربعاعوى معناه نوع من قعود المتربع .

(و) وزن فعلى بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وضم

الثانية بعدها واو ساكنة وفتح الثالثة بعدها الف (كجند قوقى لنبت ومفعلى) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة (كمكورى لعظيم الارنبه) اي لشخص عظيم الانف .

(و) وزن (فعلوتى) بفتح الفاء والعين وضم اللام وسكون الواو وفتح التاء بعد الف (كرهبوتى للرهبة) بفتح الراء وسكون الهاء وفتح الباء اى : الخوف الشديد . (و) وزن (فعلى) بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الاولى وفتح الثانية بعدها الف (كقرفصا مقصوراً بمعنى القرفصاء ممدوداً . وسيأتي معناه عن قريب في الاوزان الممدودة .

(و) وزن (يفعلى) بفتح الياء وسكون الفاء وفتح العين واللام المشددة بعدها (كيهيرى للباطل و) وزن (فعلى) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وتشديد الثانية وفتحها مع الف بعدها (كشقصلى لنبت يلتوي على الاشجار و) وزن (فعلى) بفتح الفاء والعين وسكون الياء المدغمة وكسر الثانية المدغمة فيها الاولى بعدها الف (كهبيخا لمشية تبخرت و) وزن (فعلى) بفتح العين واللام وتشديد الياء بعدها الف (كمر حيا للمرح) اي شدة الفرغ .

(و) وزن (فعلا يا) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين بعدهما الف وفتح الياء بعدها الف (كبردرايا) اسم موضع .

(و) وزن (فوعالا) يا بكسر الفاء وفتح الواو والعين واللام بعد كل واحد منها (كحولايا) اسم الجلد الذي يجيء مع الجنين .

(و) وزن (فوعولى) بفتح الفاء وسكون الواو وضم العين بعدها واو ساكنة وفتح اللام بعدها الف (كفوضوضى للمفاوضة) مصدر فاض ، يقال فاضه في الامر : اي ساواه ، وقد يجيء لمعان اخر منها :

الاختلاط في التصرف بان يتصرف كل منهما فيما للاخر يقال : اموالهم فوضى بينهم وفوضى بالقصر وفوضىاء بالمد : اي هم شركاء فيها متساوون لا تباين بينهم ، ولا يستأثر بعضهم على بعض فيها ، ويقال شركة مفاوضة بهذا المعنى .

ومفاوضة العلماء محادثتهم ومذاكرتهم في العلم يأخذ كل ما عند غيره ويعطى ما عنده وقد يجيء بمعنى المجازاة ، وقد يجيء بمعنى تفويض كل واحد منهما امره الى الآخر ويقال فوض امره اليه تفويضاً اي سلم امره اليه ، وبهذا المعنى جاء قوله (ص) : « اول العلم معرفة الجبار وآخر العلم تفويض الامر اليه » فتأمل .

(و) وزن (فعلايا) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بعدها الف وفتح الياء بعدها الف (كبرحا يا للمعجب) يقال ابرحه أى عظمه وتعجب منه ، فهذه ثمانية وعشرون وزناً ادعى المصنف والشارح شهرتها ، وزاد بعضهم في المشهورة اوزاناً آخر لا حاجة الى ذكرها (واعز اي انصب لغير هذه الاوزان المذكورة استناداً) يعني احكم بندرته (وموضع ذكرها كتب اللغة) المفصلة .

﴿ فصل ﴾

(لمدها اي لمدود الف التأنيث اوزان مشهورة أيضاً هي) وزن (فعلاء بفتحة فسكون اسماً كان كجرعاء) وهي كما في كتاب اساس اللغة ارض ذات رمل (او مصدرأ كرعياء) بمعنى الرعاية (اوصفة

كحمره وديمة هظلاء) اي سحاب بمطر (او جمعاً في المعنى) والمراد اسم الجمع (كطرفاء و) وزن (افعلاء مثلث العين اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها كاربعاء مثلث الباء للرباع من ايام الاسبوع) وهو يوم بين الثلاثاء والخميس مثناه اربعاوان وجمعها اربعاءات واربعاوات وايضاً الاربعاء بضم الهمزة والباء عمود من اعمدة البيت او الخيمة وقعدة المتربع ، وهي تشنية القدمين تحت الفخذين متخالفين ، وبعضهم ضبطه بهذا المعنى بفتح الهمزة وضم الباء ، وقال : انه بالضبط السابق اسم موضع ، وقال : اسم اليوم الرابع بفتح الباء وكسرهما فقط ، واربعاء بفتح الهمزة وكسر الباء جمع الربيع أحد فصول السنة .

(و) وزن (فاعلاء بفتححتين بينهما شكون كعقرباء للمكان) الذي كثر فيه العقارب ، وقيل بمعنى انثى العقرب (ثم فعلاء بكسرة) للقاء وفي آخره همزة (كقتصاص بمعنى القصاص) على وزن قتال مصدر قاتل يقال قاصصته مقاصاة وقصاصاً اذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك ، فجعلت الدين في مقابل الدين مأخوذ من اقتصاص الاثر ثم غالب استعمال القصاص في قتل القتاتل وجرح الجارح وقطع القاطع وهذا مراد من فسره بالجزاء على الذنب بان يفعل بالفاعل مثل ما فعل (وفعلاء بضمحتين بينهما شكون كقرفصاء لضرب من القعود) يقال قعد القرفصاء اذا قعد على كفي قدميه وامن الارض اليه شبيه قعدة الكلب او البدوي المصطلي .

(و) وزن (فاعولاء بضم ثلاثة كماشوراء) لليوم العاشر من المحرم خاصة ولا يستعمل في عاشر سائر الشهور بخلاف التاسوعاء ، فانه يستعمل في اليوم التاسع من كل شهر وقيل ! ان هذا الوزن في

غير العاشوراء مولد . والحق ذلك ووجهه ظاهر لمن له فراسة وقلب طاهر .

(و) وزن (فاعلاء بكسر ثالثة كفاصعاء) قال في شرح النظام ؛ ما حاصله انه جحر من جحر (لأحد جحرة اليربوع) وهي التي يدخل فيها ، والنافقاء حجرته التي يكتم فيها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتى العدو من قبل القاصعاء يخرب النافقاء برأسه فيخرج ويفر . سبحان من خلق كل شيء فقدره ثم هدى كلاً الى ما يحتاج اليه في المعاش والمعاد لمن قرر له المعاد .

(و) وزن (فعليات بكسرة فسكون ككبرياء للكبر) اي التكبر ،
 (و) وزن (مفعولاء كما توناء جمع اتان) وهي انثى الحمام .
 (و) وزن (مطلق العين فعلاء بالتخفيف اي) بتخفيف العين (مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس مثال لمفتوح العين يقال : ما ادري اي البراساء هو اي الناس هو (وقريثا وكريثاء لنوعين من البسر) مثالين لمفتوح العين (وعشوراء بمعنى عاشوراء) مثال لمضموم العين (وكذا مطلق فاء اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح العين) وزن (فعلاء اخذ نحو خنقاء لمكان) مثال لمفتوح الفاء (وسيراء للذهب) ولضرب من البرود فيه خطوط صفر ، وقيل ؛ ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من قز وقيل نبت وهو مثال المكسور الفاء (وظرفاء ونفساء ورحضاء) بالحاء المهملة والضاد المعجمة العرق في اثر الحمى عند اشرافها على الفترة ، ويحتمل ان يكون بالحاء المعجمة والضاد المهملة والثلاثة كلها امثلة لمضموم الفاء .

(وزاد في الكافية في) الاوزان (المشهورة) وزن (فعليات)

بفتحيتين بعدهما ياء ساكنة ، ثم لام مكسورة (كمزيقياء لقب ملك)
من ملوك اليمن .

(ا و) وزن (افعيلاء) بكسرتين بينهما وكذا بعدهما سكون
(كاهججاء للمادة و) وزن (مفعلاء) بكسرة فسكون ففتحة (كمشيخاء
للاختلاط) وقد تقدم معناه مفصلاً ، (و) وزن (فعالاء) بضممة
فتحة والـ بعدها كسرة (كججاء) بتقديم الجيم على الخاء
(لضرب من الجراد و) وزن (يفاعلاء) بضم الاول وكسر الرابع
(كينابغاء و يفاعلاء) بفتح الاول والضبط المذكور (كينابغاء اسمى
مكان وفعلياء كزكرياء) ضبطه ظاهر ، والظاهر انه اعجمي .

(و) وزن (فعولاء) بفتح الاول فسكون وضم الثالث (كمعكوكاء
ويعكوكاء اسمين للشر والجلبة) الجلبة بفتح اللام اختلاط الأصوات
والصياح عند الحرب او مطلقاً و بضم الجيم وسكون اللام القشرة تعلو
الجرح عند البرء ، والظاهر ان المراد هنا الاول بقرينة الشر فتأمل .
(ونعيلاء كدخيلاء) ضبطه بعض ارباب اللغة بضم الدال وتشديد
الخاء وبعض المحققين بفتح الدال وكسر الخاء وتشديد الياء . ولم يكن
عندي من كتب اللغة بمقدار الكفاية فعليك بالتتابع التام حتى يظهر
لك الحق في المقام ان تهتم (لباطن الأمر و) وزن (فعنلاء) بفتحيتين
بينهما سكون (كبرناساء بمعنى برنسا بمعنى براساء) وقد تقدم معناه
(وما عدا هذه الاوزان نادر) وموضع ذكرها كتب اللغة كالاوزان
النادرة المقصورة .

هذا باب المقصور والمدود

قد تقدم في اوائل الكتاب ان المقصور هو الاسم المتمكن الذي آخره الف لازمة كالمصطفى ، بخلاف يخشى وعلى واذا والاسماء الستة في حالة النصب ؛ والمراد به هنا مطلق ما كان في آخره الف لازمة سواء كانت اصلية ، ام لا وسواء كانت للتأنيث ام لا ، واما المدود فهو الاسم المتمكن الذي نحو كساء وصحراء بخلاف باء واولاء .

وكل واحد من المقصور والمدود قسمان : سماعي ، وقياسي .
اما السماعي فبيانه وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون به حتى وضعوا في ذلك كتباً وجمعوا فيها كل ما سمع من العرب من كل واحد منهما .

واما القياسي منهما فهو وظيفة النحوي والضابط له عندهم ما ذكره المصنف في هذا الباب : وحاصله ان الاسم المعتل الذي آخره الف ثلاثة اقسام اثنان منها قياسي والثالث سماعي ، فالاول ما يكون نظيراً اي موازناً لاسم صحيح في التثنية والجمع وغيرهما وجب فتح ما قبل آخره كالاسف بفتح السين مصدر اسف بكسر السين وكلامثلة الآتية ، فنظير جميعها مقصور قياساً ، واليه اشار بقوله (اذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف) اي ما قبل آخره (فتحاً وكان ذا نظير معتل كالاسف) بفتح السين بمعنى الحزن والتلهف (فلنظيره المعتل الآخر

كلا اسماء (مصدر اسى بمعنى حزن) مثلاً ثبوت قصر بقياس ظاهر (حاصله ان اساً نظير لأسف في وجوب فتح ما قبل آخره فاساً مقصور قياساً و (الفعل بكسر الفاء) وفتح العين .

(و) نحو (فعل بضمها) اي الفاء وفتح العين والوزن الاول (في جمع ما كان كفعلة بكسر الفاء وسكون العين ، والوزن الثاني في جمع ما كان على (و) زن (فعلة بالضم) اي الفاء فالوزن الثاني (نحو الدما) بضم الدال (جمع دمية) بضمها ايضاً (وهي الصورة) المصنوعة (من العاج ونحوه و) الوزن الاول نحو (المرى بكسر الميم (جمع مرية) بكسرهما ايضاً بمعنى المرء والجدال ، وكذلك بضم الميم وبمعنى الشك ايضاً بالضبطين المذكورين (اذ نظيرهما من الصحيح قرب) بضم القاف (جمع قرية) بضمها نظير الدمية وبكسر القاف جمع قرية بكسرهما نظير مريه ، ولذلك كانت الدما والمرى مقصورتين .

والقسم الثاني من المعتل ما كان نظيراً لاسم صحيح يستحق قبل اخره الف . واليه اشار بقوله (وكل ما استحق من) الاسم (الصحيح قبل اخر) منه (الف فالمد في نظيره المعتل حتماً قد عرف) وذلك (كمصدر الفعل) المعتل (الذي قد بدء بهمز وصل كأرعى اي كمصدره وهو الارعواء) يقال ! ارعوى ارعواء عن القبيح بمعنى ارتدع وكف عنه اصل ارعوى ارعو ومن رعا يرعو ولم يدغم الواوان ، لأن الثانية منهما انقلبت الفاء ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم يبق المثلاث بحالهما وذلك لسبق الاعلال على الادغام كما بين في الصرف و (كارتشى) على وزن اتعى (أي كمصدره وهو الارتشاء) على وزن اتماء وهو من

رأي قلبت الياء في الفعل الفاء ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وفي المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة وكذلك الواو الثانية في ارعوا (إذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار) الاول نظير الثاني والثاني نظير الاول (وكلاستقصاء إذ نظيره الاستخراج) .

(و) القسم الثالث (العادم النظير السابق) فهو (يكون ذا قصر وذا مد) وذلك يثبت (بنقل) مسموع (من العرب) وموضع نقلها كتب اللغة (كالحجى) بتقديم الحاء المهملة على الجيم و (بالقصر للمقل) وهو ما يميز به بين الحسن والتبجح فالحجى وان كان نظير عنب لكنه غير جامع لشرائط النظير اي الموازنة في الافراد والتثنية وغيرها (وكالحذاء بالمد للنعل) ، لأنه وان كان على وزن حسام بمعنى السيف إلا انه لم يجتمع فيه الشرائط المذكورة .

(وقصر ذي المد اضطراراً بجمع عليه كقوله :

لا بد من صنعا وان طال السفر) وان تحنى كل عود ووبر

بقصر صنعا للضرورة ، والمحذوف من الالفين الاولى لا الأخيرة ، لأنها علامة والعلامة لا تغير ولا تحذف . والدليل على ذلك بقاء منع الصرف بعد الحذف فلو كانت المحذوفة الثانية التي هي الف التانيث لانصرف الاسم فاذا حذفت الاولى رجعت الثانية الى اصلها ؛ اعني الالف ، لأن سبب قلبها همزة هو الاولى كما اشرنا اليه انفاً فعلم انهم اتفقوا على قصر الممدود للضرورة (و) اما (العكس وهو مد المقصور اضطراراً) فهو (بخلاف بين البصريين والكوفيين يقع فمنعه الاولون واجازه الآخرون محتجين) (بورود القراءة به اختياراً كقراءة بعضهم قوله تعالى : سناء برقه بالمد ، و) (بنحو قوله :

يالك من تمر وشيشاء ينسب في المسعل واللهاة)
 الشيشاء نوع من التمر ، والمسعل بنسختين بينهما سكون موضع
 السعال من الحلق واللهاة بالمد واصله القصر وهو اللحمة المشرفة على
 الحلق في أقصى الفم . والشاهد فيها حيث مد للمضرورة .

هذا ولكن قد تقدم في بحث نون الوقاية انه قال في المزهري ذكر
 ابن هشام في تعليقه على الالفية انه لا يحتاج بالشهر الذي استدل به
 الكوفيين على جواز مد المقصور للمضرورة وهو قوله :

قد علمت اخت بنى السعلاء وعلمت ذلك مع الجزاء

ان نعم ما كور على الخواء يالك من تمر ومن شيشاء

ينسب في المسعل واللهاة

وذلك لانه لا يحتاج بشعر لا يعرف قائله خوفاً من ان يكون لمولد .

(هذا باب كيفية تشنية المقصور والممدود وجمعهما)

(تصحيحاً وفيه غير ذلك) اي احكام المؤنث السالم وان كان من
 غيرهما (اخر مقصور تشني) يجيء على وجهين : احدهما : بالياء وهو
 في ثلاثة مواضع .

اولها : ما أشار اليه بقوله (اجعله بقلبه ياء ان كان عن ثلاثة
 مرتقياً بان كان رباعياً فما فوق) ، سواء كانت الألف في الاخر زائدة
 المتأنث كالحبلى ، او للحاق كالارطلى ، او كانت اصلية مبدلة عن واو

كلاعلى والمصطفى ، او عن ياء كالمرمى والمستسقى (فقل في حبلي
 حيليان) وفي ارطى ارطيان وقس عليهما البواقي ، وانما انقلبت الالف
 ياء وان كانت مبدلة عن واو للتخفيف لأن قلبها ياء اخف من قلبها
 واو ، وقد بين ذلك في موضعه ولان التصريف في الاسم محمول على
 الفعل كما يظهر ذلك من عدة ويعد ، والفعل اذا ثني وكان زائداً على
 الثلاثة انقلبت الالف فيه ياء ، سواء كان اصلها الواو ، ام لا .
 وثانيها : ما اشار اليه بقوله (وكذا الثلاثي الذي الياء اصله نحو
 الفتى فقل فيه فتيان) كما في قوله تعالى : « ودخل معه السجن
 فتيان » .

فان قيل ! الفتوة تدل على ان اصل الفتى واو .
 قلت : الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة ؛ وانما رد
 الالف الى اصلها ولم تحذف لالتقاء الساكنين لثلاثا يلتبس بالمفرد عند
 حذف النون بالاضافة فاذن الرد الى الاصل احسن من الرد الى غيره
 اعتباراً للاصل .

وثالثها : ما اشار اليه بقوله (وكذا الثلاثي الجامد الذي لا
 اشتقاق له يعرف منه اصله) بان يكون في الاسم (الذي اميل) ولم
 يعرف سبب للامالة غير ابدال الالف عن الياء (كمتى علماً فقل فيه
 متيان) اما وجه قلبها ياء في هذه الصورة ، فلان الامالة تحصل بنحو
 الالف الى الياء كما تعجىء عن قريب فردت اليها في التثنية .

فان قلت : الامالة تكون مع ذوات الواو ايضاً فلم لزمت الياء .
 قلت : لأن كون لام الفعل ياء اغلب فكثرتها مع الامالة في اللام
 دليل على الياء وانما قلبت واو مع عدم الامالة وان كانت الياء اغلب

في لام الفعل لانه ليس شيء من بناء الياء تلزم الفه عدم الامالة .
بل القاعدة كما يأتي عن قريب ان كل ما اصله الياء ففيه الامالة ،
فعدم الامالة في كلمة دليل على عدم اعتبار الياء .

والثاني من الوجهين بالواو وهو في موضعين : اشار اليهما بقوله
(في غير ذا المذكور) من المواضع الثلاثة وهو في موضعين الاول
(كالذي الفه) مبدلة (عن واو) مع كونه ثلاثياً والثاني (او)
كانت (مجهولة) بان تقع في معرب الاصل ، ولم يعرف اصلها (ولم
تمل) ففي هذين الموضعين (تقلب واو الالف كقولك في عصى
عصوان) مثال لما الفه مبدلة عن واو ، (و) كقولك (في لدى
علما لدوان .

فتحصل من جميع ما ذكر من اول الباب الى هنا ان المقصور
ان كان ثلاثياً والفه بدل من الواو او الياء رد الى اصله ، ولم تحذف
بسبب التقاء الساكنين الحاصل منهما ، ومن الف التثنية ولا يمكن
تحريكها ، اما عدم امكان الحذف فلالتباس المثني بالمفرد عند الحذف
بالاضافة ، واما عدم امكان تحريكها فواضح ، لأن الالف لا تقبل
الحركة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ، ولم تقلب بعد التثنية
الفا لئلا يلزم كر على ما فر منه .

وانما رد الواوى من الثلاثي الى اصله دون الواوى مما فووه لحنة
الثلاثي فلم يستثقل معه الواو .

وقال بعضهم : قلب الالف ياء اولى لكونها اخف من الواو ،
سواء اميل ، ام لم يمل .

وقال بعضهم : ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة

مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربوا ، وجب في التثنية قلبها ياء لئلا يتشاكل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر هذا ، ولكن قلب كل الف نالثة اصلها واوآ اشهر .

(وأولها اي الكلمة المقلبة) الفها (ما كان قبل قد الف) في اوائل الكتاب (من علامة التثنية) وهي الالف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالة النصب ، الى هنا كان الكلام في كيفية تثنية المقصور .

(و) أما (ما كان بمدودا) فهو على اربعة اقسام : لأن همزته اما مبدلة من الف التانيث ، او للالحاق ، او منقلبة عن واو ، او ياء اصلية ، او اصلية فيذكر حكم كل واحد على الترتيب (و) ما فيه من الاتفاق والاقوال فالذى (همزته بدل من الف التانيث كصحراء بو او ثنيا فيقال فيه صحراوان) اذ الهمزة في آخره اصلها الف التانيث والالف قبلها زائدة للتوسع قلبت الف التانيث همزة ، لالتقاء الساكنين ولم تجعل اصلا ، لأن كون الالف علامة للتانيث مقطوع في نحو حيلي بخلاف الهمزة ، لأنها لم تعيىء علامة للتانيث إلا في نحو حمراء فاذا تردد الامر بين كونها منقلبة عن الف التانيث وكونها علامة بالاصالة فالحمل على ما هو المقطوع اولى ، لأن القواعد لا يثبت بالمحتملات اذا تيسر المتيقنات .

وانما قلبت هذه الهمزة ، لكونها زائدة والزائد بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى مع قصد الفرق بينها وغيرها . ولأن بقائها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات ، لأن الهمزة اخت الالف لا فرق بينهما إلا بالحركة والسكون كما بينا

ذلك في اوائل الكتاب في شرح بسم الله .

وأما قلبها واوا دون الياء ، فللمبالغة في الهرب من اجتماع الامثال لأن الياء اقرب الى الالف من الواو من حيث المخرج ، ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل ، ولهذا قلبت الواو همزة في اقتت واجوه فالواو نظير الهمزة ، ولأن الواو تقيض الهمزة لانها من اقصى الحلق بل من السرة والواو من مبدأ الشفة ، فأبدلت الهمزة واوا ، اما من باب حمل النظر على النظر ، او التقيض على التقيض قيل ؛ والاجود ان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب ، لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري في غالب الاحكام مجرى واحد كما يأتي ذلك في باب النسب في قوله ؛

وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب
هذا . ولكن لا يخفى ان في هذا الكلام شائبة دور يمكن دفعه بالتأمل .

وقال بعض آخر : اختير قلبها واوا لبعدها بالالف ، لأن الياء تشبه الالف في وقوعها للتأنيث كما في قومين واضربي ونحوهما .
وقال بعض آخر : انما انقلبت الهمزة ، لئلا يكون صريح علامة التأنيث في وسط الكلمة ، وأما الواو فلئلا تجتمع ياءان ما قبلهما الف في النصب والجر في نحو رأيت حمرايين ومررت بحمرايين انتهى .
قيل وربما صح ، فيقال صحرائين وحكى عن بعضهم قلب الهمزة ياء وان اجتمعت ياءان .

(والذي همزته للالحاق نحو علباء) بكسر العين بمعنى العصبية الممتدة في العنق زيدت فيه ياء للالحاق بقرطاس ، ثم ابدلت الياء

همزة لتطرفها اثر الف زائدة .

(و) الذي همزته (بدل عن اصل) وهو على قسمين :

الاول : ما كان واوآ (نحو كساء) معناه واضح اصله كساو من كسوته ثوباً اكسوه .

(و) الثاني : ما كان ياء نحو (حياء) بفتح الحاء .

قال في المصباح : هو الانقباض والانزواء الى ان قال الحياء اسم للدبر من كل اثى من ذات الظلف والخف وغيره ، ثم قال الحياء فرج الجارية والناقة .

وقال بعض اخر : هو تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم .

وقال بعض اخر : حقيقة الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه .

ابدلت الهمزة عن الواو والياء لتطرفهما اثر الف زائدة وكل من الواو والياء اذا وقعت اثر الف زائدة ، ابدلت همزة كما يأتي في اول باب الابدال في قوله :

احرف الابدال هـدات موطيا فابدل الهمزة من واو ويا

اخر اثر الف زيدت رني فاعل ما اعل عيننا ذا اقتضى

(ثنى) كل واحد من هذين القسمين (براو او همز فيقال علياوان

وعليامان وكساوان وحيوان ركساءان وحيامان) امسا الرار فلأن عين

الهمزة فيهما ليست بأصلية ، لأنها في احدهما مبدلة عن حرف الالحاق

الملاحق بالأصلية ، وفي الآخر مبدلة عن حرف اسلي فسارت بحسبكم

الرائدة فشابهت همزة صحراء الزائدة للتأنيث ، فانثنت مثلها ، وانما

إبقاء الهمزة وثبوتها فلانها لما كانت مبدلة عما هو أصلي أو ملحق بالأصلي فصارت في حكم الأصلي ، فشابهت الهمزة الأصلية ، وهي كما يأتي بعيد هذا تثبت وتبقى بحالها ، فلذلك ثبتت الهمزة في هذين القسمين (لكن في شرح الكافية ان اعلال الاول) اي قلب الهمزة واواً اذا كانت مبدلة من حرف اللاحق (ارجح من تصحيحه) لأنها ليست أصلاً ولا مبدلة من أصل ، بل مبدلة من زائد ملحق بالأصل فنسبتها الى الأصلية بعيدة (وان الثاني بالعكس) اي تصحيح ما كانت همزته مبدلة من حرف أصلي ارجح من قلبه واواً لقرب نسبتها من الأصلية لانها مبدلة من أصلي .

(وغير ما ذكر كالذي همزته أصلية صحح فقل في قراء) بفتح القاف بمعنى جيد القراءة ، وبضمها الناسك المتعبد ، وقد ضبطه بعضهم بعكس ذلك لذينك المعنيين ، وهو سهو (قراءان) بإبقاء الهمزة على حالها ، وانما لم تقلب الهمزة في هذا القسم ، لقوتها بالإصالة وعدم إبدالها ، من غيرها .

(وما شذ عن هذه التواعد على نقل عن العرب قصر كقولهم في خوزلى خوزلان وفي حمراء حمرايان وفي عاشوراء عاشوراءان وفي كساء كسايان وفي قراء قراوان وقد تقدم القياس فيها .

وقد يحذف الالف مع الهمزة اذا كانتا فوق الاربعة ؛ نحو قاصعان وخنفسان وينايفان ومكوكان ، وذلك للطول ولكن ليس بقياس خلافاً للجماعة .

فوائد - الأولى ؛ المحذوف آخره من غير المقصور والممدود قسمان ؛ احدهما ؛ ما حذف آخره اعتباراً اي من غير علة صرفية تقتضي

الحذف .

وثانيهما : ما حذف آخره لعلة وهذا القسم سيذكره الشارح في البيت الآتي بقوله وكذا المنقوص .
اما الاول فهو على قسمين :

احدهما : ما يرد المحذوف في الاضافة ، وهو اب واخ وحم وهن لاغير ، ففي هذا القسم يجب رد المحذوف في التثنية ، فيقال ابوان واخوان وحموان وهنوان ، وربما لا يرد فيقال ابان مثلاً ، واما فوك فلم يرد اللام لا في الاضافة كما ترى ، ولا في التثنية لما ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب واوه ميماً كما في الافراد فيقال فمان ، وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال ، لأن ذو لازم الاضافة ، بخلاف فم فواوه محفوظ من الحذف لامنه من التنوين بسبب لزوم الاضافة ، فاجرى مثنى كل منهما بجرى مفردة لعروض التثنية ، وقد يقال فموان لكنه جمع بين العوض والمعوض فلا يجوز الا في الضرورة الشعرية وقد يقال فميان بالياء وهو ابعد .

وثانيهما ما لم يرد لامه في الاضافة نحو يد ودم وغد ، ففي هذا القسم لم يرد المحذوف في التثنية ايضاً ، فيقال يدان ودمان وغدان ، وقد جاء يديان في لغة من قال في المفرد يدي كرحى ، ولكن المشهور ان يد اصله يدي بسكون الدال ، لأن الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بدليل .

وقد يقال دميان ودموان فقال بعضهم : المحذوف من دم الواو .
وانما قالوا دمي يدمى بالياء ، لأنه كرضى يرضى مع انه من الرضوان وذلك لان ذوات الواو اكثر فعلى هذا دميان شاذ .

وقال بعض آخر : ان المحذوف منه ياء فعلى هذا دمان شاذ .
 وقال بعض آخر : لا شذوذ في شيء منهما ، لانهما مثني دمي ومثني
 دم دمان والكلام في سكون عينه وحركته كما تقدم .
 الفائدة الثانية - نون التثنية يحذف بالاضافة كما تقدم في باب
 الاضافة في قوله !

نونا تلي الاعراب او تنوينا — بما تضيف احذف كطور سيناء
 وقد تحذف لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب ، وقد تحذف
 للضرورة كقوله :

هما خطتا اما اسار ومنة وامادم والموت بالجر اجدر
 على رواية رفع اسار واما اذا جر فقد تقدم في آخر باب الاضافة
 انه بالاضافة .

الفائدة الثالثة - القياس ان لا تحذف تاء التأنيث في التثنية
 كشجرتان وثمرتان ، وانما حذفت في خصيين واليين على خلاف
 القياس ، ويجوز اثباتها فيهما على القياس ووجه حذفها فيهما بان كل
 واحدة من الخصيين والايين لما اشتد اتصالها بالاخري بحيث لا يمكن
 الاتفاغ بها بدونها ، صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه
 وقيل خصى والى مستعملان ، وهما لغتان في خصية والية ، وان كانتا
 اقل استعمالا .

وقيل عدم التاء فيهما من ضرورات الشعر ، فانه لم يأت الا فيه
 وفي غيرها لا يستعمل الا بالتاء .

وقيل انهما كذلك وضعتا وليستا تشيئتين حقيقة .

وقال في المصباح المنير : الخصيتان بالتاء البيضتان وبغير تاء الجلدتان

وقال فيه ايضا : الالية الية الشاة .

قال ابن السكيت وجماعة : لا تكسر الهمزة الى ان قال والتثنية
البيان بحذف الياء على غير قياس وبإثباتها في لغة على القياس انتهى .
الفائدة الرابعة : اذا اضيف عضوان الى متضمنيها لفظا او معنى
فان كان المتضمنان بلفظ واحد ، فلفظ الافراد في المضاف اولى من
لفظ التثنية نحو نور الله وجه الزيدين ، ثم لفظ الجمع اولى نحو
صنعت قلوبكما .

وذلك اكرهتهم اجتماع مثنيين مع اتصالهما وذلك مع عدم
اللبس ومعه لم يجز الا التثنية نحو قلعت عينيهما اذا قلعت من كل
واحد عينا .

واما فاقطعوا ايديهما ، فالمراد ايمانها ، وان فرق المتضمنان بالعطف
اختير الافراد نحو يد زيد وعمرو .

(واحذف من المقصور وكذا المنقوص) ، سواء كان يائيا ، او
واويا (في جمع له على حد المثني اي) الجمع المصحح الذي في حالة
الرفع (بالواو والنون ما به تكمل اي) احذف (آخره قتل في
موسى) وهو آلة الخلق واسم رجل . ووزنه اما مفعول من اوسى
راسه ، وعلى هذا هو منصرف ينون عند التنكير ، او فعلى وزن حبلى
وعلى هذا لا ينصرف لالف التانيث ويجمع على الاول بالمواسي
كمقاتل وعلى الثانى بالموسيات كالحبليات (والقاضى موسون) رفعا
(وموسين) نصبا وجرا ، والاصل موسون وموساين حذف الف
لانتقاء الساكنين وابقيت فتحة السين ، للاشعار كما سيصرح به
(وقاضون) وداعون رفعا اصلهما قاضيون ، وداعيون حذفت ضمة الياء

للاشتتقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء ، لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو واوجز من ذلك ان يقال استثقلت الضمة على الياء فيهما ، فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (وقاضين) وداعين نصبا وجرا اصله قاضيين وداعيين بيائين اولهما مكسورة وثانها ساكنة ، والاولى لام الكلمة والثانية ياء الجمع حذفت كسرة الياء الاولى للثقل ، ثم حذفت هي لالتقاء الساكنين (والفتح في المقصور ابق مشعرا بما حذف) منه (وهي الالف وابق في المنقوص الضم) رافعا (والكسر) نصبا وجرا ، كما شرحنا لك . الى هنا كان الكلام في جمع المقصور والمنقوص تصحيحاً .

(واما) جمع (الممدود والصحيح) تصحيحاً (فيفعل بهما ما نفل في التثنية) اما الاسم الصحيح ، فواضح . واما الممدود فيعلم حكمه بما ذكر في التثنية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ، وجواز الوجهين فيما همزته للالحاق او بدل عن اصل وجوب التصحيح فيما همزته اصلية فتقول في صحراء علماء صحراوون وفي علباء وكساء وحياء علباوون وكساوون وحياوون بو او همز كلها رفعاً . وقس عليه النصب والجر وفي قراء قراؤون بهمز فقط رفعاً ونصباً وجرأ .

(وان جمعته اي كلا من المقصور والممدود بتاء والفاء فالالف) في المقصور (او الهمزة) في الممدود (اقلب) مثل (قلبها في التثنية نقل في المشترى) بفتح الراء (مشتركيات) بقلب الالف المقصورة ياء

لكونه عن ثلاثة مرتقيا (وفي رحي رحيات) لانه ثلاثي اصله الياء
 (وفي متى متيات) لانه جامد اميل (وفي قنى قنوات) لان الفه مبدلة
 عن واو ؛ معناه الريح او الخفية التي يجري منه الماء وفي صحراء
 صحراوات (وفي بناءة) هذا اما بتقديم النون المفتوحة ثم ياء بعدها
 الف فهزته بدل من واو فتائه للوحدة او التأنيث ؛ من معانيه
 الصوت الخفي . واما بتقديم الباء على النون المشددة مؤنث بناء مبالغة
 بانني من بني يبي ، فهزته بدل من ياء وعلى كلا التقديرين قل في
 جمعه (بناوات) بالواو وبناءات بالهمزة لما تقدم من ان ما همزة
 من اصل يجوز فيه الوجهان (وفي قراء) بتشديد الراء (قراءات)
 بالهمزة فقط ، لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب اثباتها .

تنبيه - اعلم ان بعض الشراح ضبط القراء بضم القاف وتشديد
 الراء ، وفسرها بالناسكة . والمكتوب في عبارته بتاء التأنيث . والمكتوب
 في هذا الكتاب بلا تاء التأنيث ، فقله بعيد هذا كما سبق اما اشارة
 الى قراء بناء على صحة كتابة بعض الشراح . واما اشارة الى بناء بالضبطين
 المذكورين فلا تغفل .

(وتاء ذي التاء) من الاسم المقصور (الزمن حينئذ) ؛ اي حين
 جمعه بتاء والف (تنجية اي حذفها كما سبق) مثال ذو التاء ، وهو
 اما بناءة او قرامة كما بين اوضحناه لك .

(و) كذلك الزم حذف التاء من غير المقصور (كتقولك في مسلمة
 مسلمات) بحذف التاء التي كانت في المفرد ، استغناء في كلا القسمين
 بتاء الجمع ، لانها تدل على الجمعية والتأنيث كما بين في موضعه .
 وانما جعل لجمع المؤنث علامتان ، ليكونا كزيادتي جمع المذكر .

وانما اختص الزيادة بالالف والتاء ، لانه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسكرى وجمالة وضاربة ، فاعرف (هذا) ولكن هذا التعليل ينافي ما ذكروه في وجه تسمية تنوين المقابلة فتأمل .

(ولهذا الجمع احكام تخصه اشار اليها بقوله والسالم العين من التضعيف والاعتلال الثلاثي حال كونه اسماً انزل اي اعطه اتباع عين منه فانه بما شكل من الحركات ان ساكن العين مؤنثاً بدا) ان لم يكن مضموم الفاء يائي اللام ومكسورها واوي اللام والا فلا يتبع كما يأتي (سواء كان محتمماً بالتاء او مجرداً منها) .

حاصله ان ما اريد جمعه بالالف والتاء اتبعت عينه فانه بثلاثة شروط مع القيد الذي زدنا .

الاول : ان يكون عينه سالماً من التضعيف والاعتلال .

الثاني : ان يكون ثلاثياً .

الثالث : ان يكون اسماً . ولا فرق حينئذ بين المختوم بالتاء وغيره (فقل في جفنة) الطعام زنة سجدة وحسرة ، (ودعد) زنة تمر علم امرئة (وسدره) شجرة النبق ؛ وهي نوعان :

احدهما ؛ ينبت في الارياف فينتفع بورقه في الغسل ، وثمرته طيبة .
والآخر ؛ ينبت في البر ولا ينتفع بورقه في الغسل ، وثمرته عفصة ويقال لها زعرور ايضاً .

(وهند وغرفة وجمل) بضم الجيم علم امرئة (جفنتا ودعدات) بفتح العين فيهما اتباعاً . ولا يجوز في هذا القسم غير الاتباع إلا في الضرورة ، فرقا بين الاسم منه والصفة ، وكان الاسم اولى بالتغيير

بسبب الاتباع لخفته وثقل الصفة باقتضائها الموصوف ومشابقتها الفعل
ولذلك كانت احدى علل منع الصرف فهي بالخفة على السكون اجدر.
ولا فرق في هذا القسم بين معتل اللام وغيره نحو ركوة وركوات وظبيه
وظيبات كقوله :

تالله يا ظيبات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
(وسدرات وهندات) بكسر العين فيهما (وغرفات وجملات) بضم
العين فيهما . ويجوز في هذين القسمين وجهان آخران يذكرهما المصنف
عن قريب .

(بخلاف غير السالم العين) من التضعيف (كسلة) بفتح الفاء
(وكلة) بكسرها (وحلة) بضمها .

(و) من الاعتلال نحو (جوزه) بفتح الفاء (وديمة) بكسرها
وتد مر معناها في اول فصل الالف الممدودة وهي اجوف واوي انقلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وصورة) فهذه كلها تجمع بسكون
العين ولا يجوز فيها الاتباع إلا في بعض اللغات . ولا يجوز في بعضها
الفتح ايضاً كما سيأتي ، فراراً من الثقل الحاصل بتحريك اول المثليين
في المضاعف ، لانه يؤدي الى فك الادغام مع وجوب الادغام لاجتماع
المثليين مع تحركهما ولا لبس ، ولاستئصال الحركة على الواو والياء
المعتل ان لم تقلبا الفاء ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .
(و) بخلاف (غير الثلاثي كزينب) ، فيجمع على زينبات من
دون تغيير .

(و) بخلاف (الوصف كضخمة) بمعنى المرثة الغليظة ، فيجمع
على ضخمات بسكون العين ، لما تقدم آنفاً . ولا فرق في ذلك بين

مفتوح الفاء كما مثل ومضمومها كصلبة وصلبات ومكسورها كصفرة
بمعنى الخالي من المتاع وصفرات .

(وسكن العين التالي غير الفتح وهو الكسر والضم) وان لم يحصل
الفرق المذكور آنفاً ، وان كان جامعاً للشروط الثلاثة المتقدمة ، وذلك
لاستئصال حركة العين بعد الضمة والكسرة مع ان في ذلك رجوعاً الى
الاصل ؛ اعني السكون في المفرد (فقل في كسرة وهند وخطوة وجبل
كسرات وهندات وخطوات وجملات) بسكون العين في الجميع ، (او
خففه) اي العين المذكور (بالفتح) للفرق بين الاسم والصفة وخفة
الفتحة (فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل كسرات وهندات وخطوات
وجملات) بفتح العين في الجميع (فكلاً عما ذكر) اي من السكون
والفتح (قد رووا عن العرب) ، اما السكون فمن بني تميم ، واما
الفتح فمن هذيل . ولم يقلب واو خطوات ، سواء اتبع ما قبلها لما
قبله او فتح لعروض الحركة في الصورتين .

(اما) العين (التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه) كما اشرنا اليه
سابقاً إلا في الضرورة كما يأتي عن قريب ، (فيقال في عدد دعوات)
بفتح العين في الجمع وسكونه في المفرد .

(ومنعوا اتباع العين للفاء اذا كانت) الفاء (مضمومة واللام ياء
او مكسورة واللام واو) فالثاني (نحو ذروة) بكسر الذال بمعنى
الشيب والعلو والمكان المرتفع .

(و) الاول نحو (زبية) بضم الزاي بمعنى حفرة الاسد .
اما الاول اي المعتل اللام بالياء نحو زبية فلاستئصال الياء المضموم
ما قبلها لاما ان لم تقلب ، لانها مرفوضة في كلامهم لانها في الحقيقة

خروج من الضمة الى الكسرة لان الياء في حكم كسرة كما بين في التصريف . وان قلبت واواً اعتداداً بالضمة العارضة التبس بالمعتل اللام بالواو .

واما الثاني اي المعتل اللام بالواو نحو ذروة فلئلا تنقلب الواو ياء ، فيقلب المعتل اللام بالياء ولو بقيت واواً لاستثقلت ، لامتناع حركة الواو مع كسر ما قبلها . ولهذا انقلبت الواو ياء اذا انكسر ما قبلها ، لأنه يلزم منه الخروج من الكسرة الى الضمة لأن الواو في حكم ضمة كما بين في التصريف وهو مرفوض ايضاً .

(واجازوا فيهما) اي في عينهما (الفتح والسكون) ، اما الفتح في الاول فللفرق بين الاسم والصفة كما مر آنفاً ، واما السكون فيه فعلى الاصل .

واما الفتح في الثاني فلان حركة الواو مع فتح ما قبلها وسكون ما بعدها جائزة : مثل عصوان ونزوان ، واما الاسكان فيه فعلى الاصل (فقالوا ذروات) بفتح العين اعني الراء (وذروات) بسكونها (وزبيات) بفتح العين ! اعني الباء . المنقوطة بنقطة واحدة من تحت وزبيات بسكونها .

(وشذ كسر عين جروة) بكسر الجيم (اتباعاً للفاء) بمعنى ولد الكلب والقثاء (فليل جروات) بكسر الراء . ووجه الشذوذ فيه لزوم احد المحذورين المذكورين في ذروة . هذا بناء على كسر الجيم ، واما بناء على ضمها وفتحها فلا يجوز كسر العين البتة (ونادر اي قليل او ذو اضطرار غير ما قدمته كقولهم في غير) بكسر العين وسكون الياء بمعنى الابل ثم غلب على كل قافلة (عيرات)

بفتح الياء ، فهو شاذ لما تقدم من ان المعتل العين حقه الاسكان ، لاستثقال الحركة على الواو والياء ان لم تقلبا الفأ ، ولزوم تغيير البنية وكثرة الاعلال ان تقلبا .

قال نجم الأئمة : واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثاً كهند فان كانت مضاعفة ، فليس في جمعها بالالف والتاء إلا سكون العين نحو قذات وان كانت معتلة العين ، ولا يكون إلا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة ، فلا يجوز فيها الاتباع اجماعاً ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل . وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل انتهى . لكنه ينافي ما في شرح النظام وهذا نصه : وباب كسرة مكسور الفاء ساكن العين على كسرات بالفتح والكسر ، فالاول للفرق بين الاسم والصفة ونخفة الفتحة ، والثاني للاتباع والمعتل مطلقاً والمعتل اللام بالواو يسكن العين فيهما ويفتح كديمة وديمات . فانه اجوف واوي من دام يدوم . انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واليائي كبيعة ؛ وهي معبد للنصارى والجمع بيعات والمعتل اللام بالواو نحو رشوة ورشوات .

اما الفتح في المعتل العين فلان فتح حرف العلة مع كسر ما قبلها غير مستثقل . واما الاسكان لكونه أصلاً بالنسبة الى حرف العلة انتهى .

والتنافي بين الكلامين واضح جلي اذ يلزم على قول النظام كون الفتح في عيرات قياسياً وعلى قول نجم الأئمة كونه غير قياسي ولأجل ذلك قال الازهري : واختلف الناس في عيرات اختلافاً كثيراً ؛ وحاصله هل هي بكسره ففتحة او بفتحيتين على قولين الاول قول الجمهور . ثم

اختلفوا في المفرد .

فقال اكثرهم : غير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة .
لأنها تعير تذهب وتجيء . وقيل : غير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع
تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ، ثم فعل به ما فعل
يبيض من قلب الضمة كسرة .

قالوا : واصل القافلة قافلة الحمير . ثم توسعوا فأطلقوها على كل
قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضاً على قولين :
احدهما : للمبرد وهو انه جمع غير وهو الحمار .

والثاني ! لتلميذه اسحق وهو انه جمع غير وهو الذي في الكتف
او القدم فقيل له : اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال : ان كل
شيئين منفصلين في الانسان يؤنثان كاليدين والرجلين انتهى .
فقد علم من جميع ما ذكرنا ان الشذوذ او الندره في عيرات لا يصح
الا بناء على ما نقلناه عن نجم الأئمة .

(و) كقولهم (في كهل) وهو من جاوز الثلاثين ، وقيل : من
بلغ اربعين (كهلات) بفتح الهاء ولا يقاس عليه ، لانه نادر والقياس
سكونها لانه صفة .

قال في المصباح المنير : الجمع كهلات بسكون الهاء في قول الاصمعي
وابي زيد لمحا للصفة مثل صعبة وصعبات وبفتحها في قول ابي حاتم
تغليباً بجانب الاسميه مثل سجدة وسجدات . قال في البارح وقلما يقولون
للمرأة كهلة مفردة إلا ان يقولوا شهلة كهلة .

(وقول الشاعر في زفرة) بسكون الفاء بمعنى اخراج النفس مع
المد وقال بعضهم : الزفرة ادخال النفس في الصدر والشهيق اخراجه

(فتستريح النفس من زفراتها) بسكون الفاء ايضاً ضرورة شعرية لأنه اسم لا صفة .

قال الطبري في تفسيره في قوله تعالى كذلك يريد الله اعمالهم حشرات عليهم والحشرات جمع حسرة وكذلك كل اسم كان واحده على فعله مفتوح الاول ساكن الثاني فان جمعه على فعلات مثل شهوة وتمررة تجمع على شهوات وتمررات مثقلة الشواني من حروفها فاما اذا كان نعتاً فانك تدع ثانيه ساكننا مثل ضخمة تجمعها ضخمات وعبلة تجمعها عبلات وربما سكن الثاني في الاسماء كما قال الشاعر .

عل صروف الدهر او دولاتها يدلنا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها

(اولاً ناس من العرب قليلين اتى اي انتسب كقول هذيل في بيضة)
بفتح الباء وسكون الياء في اوله (وجوزة) بفتح الجيم وسكون الواو (بيضات) بفتح الياء ذات نقطتين من تحت (وجوزات) بفتح الواو واما عند غيرهم فلا تغير ان بل تبقيان على سكونهما كقوله تعالى في روضات الجنات ، وذلك لاستثقال الحركة على الياء والواو المفتوح ما قبلهما . وقد مر مشروحاً مفصلاً والحمد لله .

هذا باب جمع التكسير

والفرض من الباب القياسي منه ، لا النادر والسماعي ، فلا تفعل ويفارقه جمع السلامة في اربعة اشياء :

احدهما : ان جمع السلامة مختص بالعقلاء ، والتكسير لا يختص
وقد تقدم ذلك في اوائل الكتاب عند قوله :

وارفع يواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب
واما نحو ارضين وسنين وعشرين ، فليس بجمع سلامة حقيقة
كما بين هناك وللمتنبيه على ذلك غيروا بناء المفرد فيها ، وجعلوا في
بعضها النون متمقب الاعراب ، فدخله التثوين ولم يسقط بالاضافة
نحو فان سنينه ، ونحو وقد جاوزت حد الاربعين فراجع هناك .
وقد يشبه غير العاقل بالعاقل في الصفات اذا كان مصدر تلك
الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى : اتينا طائعين وقوله : رأيتهم
لي ساجدين .

وانما خص العقلاء بالجمع المصحح بالواو والنون ، لأنهم اشرف
من غيرهم . والصحة في الجمع اشرف من التكسير ، ولذلك علموا
جمع ما حذف لاه او فائه هذا الجمع : بان هذا الجمع اشرف
المجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الاشرف ما لحق الاسم من النقصان .
ولا يذهب عليك ان اختصاص جمع المصحح بالعقلاء انما هو
في الجمع المذكور دون المؤنث فتنبيه .

والثاني : انه يسلم فيه بناء المفرد ، ولا يسلم في التكسير ولا بد
هنا من بيان دقيقة : وهي انه لا شك ان جمع السلامة بالواو
والنون يتغير بناء واحده ايضاً بسبب الزيادتين ، لأنك بنيت بهما
بناء مستأنفاً فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا
ضمت اليهما الاثنتين تصير عشرة ، ويكون المجموع الثاني غير
المجموع الأول . وهذا هو التغير فقد تغير ايضاً في جمع السلامة

بناء المفرد ، وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء ، بل التغيير فيه اظهر ، لأن علامات التانيث الثلاث تتغير فيه ولا تبقى على حالها كما سبق عن قريب فالاولى ان يقال : ان جمع السلامة يسلم فيه بناء المفرد عن التغيير بغير الحاق العلامة : وجمع التكسير لا يسلم بناء مفردة عن التغيير بغيره ، وهذا هو المراد بقوله ؛ (وهو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظاً) اما بزيادة كرجل ورجال او نقيصة كرسول ورسول ، او من دون زيادة ونقيصة كأسد بفتح الالف والسين واسد بضم الالف وسكون السين ، او معهما كغلام وغلمان (او تقديراً) نحو فلك لأنه اذا كان مفرداً فضمته كضمه قفل اصلية ، واذا كان جمعاً فضمته كضمه بدن واسد عارضة بعد زوال الضمة الأصلية في المفرد .

والباعث لهم على القول بان فلما جمع انهم سمعوا من العرب تشبيهاً حيث قالوا : فلما كان فعلموا انها ليست من قبيل الجنب ونحوه مما يطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة كما تقدم ذلك عند قوله ؛

والثاني مبتدء وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقاً استقر فالفارق بين ما يقدر فيه التغيير ، ومالا يقدر فيه التغيير وجدان التثنية . واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وخطوات وسدرات بفتحها واتباعها مع كونها جمع سلامة ، فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض صناعي تقدم مفصلاً كما كان حذف التاء من المفرد في المجموع بالالف والتاء بعد الحاقهما لغرض صناعي أيضاً . أشرنا اليه اعني ! الاستغناء عن التاء في المفرد بتاء

الجمع ، فجميع هذه المذكورات جمع سلامة باعتبار الاصل فتأمل .
الفارق الثالث : انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات كما
تقدم ذلك في الموضع الأنف الذكر في الفارق الأول .

والفارق الرابع : ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ،
ويؤنث مع جمع التكسير كما تقدم ذلك عند قوله :

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللين
وزن (فعلة) بفتح الهززة وسكون الفاء وكسر العين وفتح اللام
(كإرغفة) مفردة رغيف .

قال في المصباح : الرغيف جمعه رغف مثل بريد وبرد وإرغفة
ورغفان بالضم . ورغفت العجين رغفاً من الباب نفع جمعته بيدك
مستديراً ، فالرغيف فعيل بمعنى مفعول (ثم افعل) بضم العين
(كإفلس) مفردة الفلاس الذي يتعامل به . وجمعه الكثرة فلوس ،
(ثم فعلة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (كإفلمة) مفردة
غلام بمعنى العبد والأجير ، مؤنثه غلامة اي الامة (ثمة افعال)
بفتح الالف والعين (كاثواب) مفردة الثوب ؛ وهي ما يلبسه الناس من
كتان وحرير وقطن وغيرها .

(جموع قلّة تطلق على ثلاثة فما فوقها الى العشرة) اي مع
العشرة (وما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها) هذا احد
القولين في الفرق بينهما .

والقول الاخر ان جمع الكثرة ايضاً يدل على الثلاثة ، ولكن
يتجاوز العشرة بخلاف القلة فانه لا يتجاوزها ، فعل هذا يكونان
متفقين في المبدء ومختلفين في المنتهى كما انهما على الاول مختلفان في

كليهما ، ويظهر الثمرة بين القولين في نيابة احدهما عن الآخر ، اذ على الثاني يكون الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة اذ هو ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً .

اما جمع الكثرة فدلالته حيثذ على الثلاثة الى العشرة ، ليست بالنيابة عن جمع القلة بل بالاصالة ، فدلالته على الثلاثة الى العشرة حقيقة لا مجاز بخلاف القول الاول ، فانه يصح النيابة من الطرفين فينوب جمع القلة عن جمع الكثرة في الدلالة على احد عشر فصاعداً فيصير مجازاً .

وينوب جمع الكثرة عن جمع القلة في الدلالة على الثلاثة الى العشرة فدلالته عليه مجاز لا حقيقة ،

واستدلوا على اختصاص هذه الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه ، وان وجدت غيرها واذا عرفت ذلك يظهر لك المراد من قوله ؛ (وبعض ذي الجموع بكثرة وضماً) او استعمالاً (من العرب يفي) .

والمراد من قوله وضماً ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالآخر .

وبعبارة اخرى ان تضع جمعا واحداً يستعمل في القلة تارة وفي الكثرة اخرى وهو اما على وزن قلة (كأرجل جمع رجل) بكسر الراء وسكون الجيم فاستغنى بها عن وزن الكثرة ، فلم يوضع لها وزن كثرة بل ارجل يستعمل في كل واحد من معنى القلة والكثرة حسب اقتضاء المقام .

(و) اما على (العكس) من ذلك (وهو وفاء جمع الكثرة

بالقلة اي الدلالة عليها جاء من العرب) .

وبعبارة اخرى يوضع جمع على وزن كثرة ، يستعمل في معنى القلة ايضاً (كالصفي) بضم الصاد وكسرهما وكسر الفاء وتشديد الياء (جمع صفاة وهي الصخرة الملساء لكن) في المثال مناقشة .
وان قيل ان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ، اذ الكلام فيما لم يوضع له إلا جمع كثرة يستعمل في المعنيين ، وهذا المثال ليس من هذا القبيل لانه قد (حكى في جمعه) وزن قلة ايضاً وهو (اصفاء فينبغي ان يمثل) لهذا القسم (بنحو رجال جمع رجل) بفتح الراء وضم الجيم ، فانه وان جاء له جموع اخر مذكورة في كتب اللغة ، لكنه ايس شيء منها على وزن من اوزان جموع القلة .

والمراد من قولنا استعمالا ان تكون العرب وضعت كل واحد من القلة والكثرة ، ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احديهما بأخر لغرض تمظي او معنوي ،

فمن الاستغناء عن جمع الكثرة ما تقدم في باب العدد من قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » فميز بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو الاقراء كما بيناه هناك مفصلاً .

ومن الاستغناء عن جمع الكثرة بجمع القلة قوله تعالى في بيان صوم شهر رمضان حيث يقول : « ايام معدودات . . . » مستعملاً في اليوم جمع القلة على قول والفرض من هذا والله العالم الاشارة والايحاء الى النفوس بان الصوم مع كونه من المسائل التي اجتمعت عليها الاديان والتعل واقرتها الناس حتى في الجاهلية من الامور الهينة على الصائمين

فما هو الا ايام قليلة لا تشق على الصابرين من الناس ، لاسيما اذا التفت الى ما له من الاجر الجزيل والثواب العظيم ، بل فيه اشارة ودقيقة الى اعمار الناس والحكم عليها بانها مهما طالت فهي قصيرة على ان ايام الشهر ليست وحدها بالتي ينبغي ان توصف بجمع القلة ، بل ينبغي ان يوصف بذلك ايام العمر كلها . فانها لا تستحق في نظر من له بصيرة ان توصف بجمع الكثرة ، فما هي بكثيرة في واقع طبيعتها . فان ما كان عرضة للفناء والفتنة على كثرته ، فهو ضئيل قليل وان كان عرضة للضعف على قوته فهو ضعيف واهن هزيل . فلا بفرتك ايها الاخ العزيز هذه الحياة العارية وملذاتها سيما في هذا الشهر العظيم .

وانما اطلت الكلام في هذا المقام وان كان بيان نكتة استعمال لفظ مقام لفظ آخر وظيفة غير هذا العلم اعني علم الفصاحة والبيان لاني كنت صائما حين كتابة هذه الاسطر . وكان الزمان يوم السابع عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وخمس وثمانين وقد قرب عمري من الستين والمرجو من الله العفو والغفران بجاء محمد صلى الله واله الميامين .

وزاد بعضهم في جموع القلة وزن فعلة بفتح الفاء والعين كقولهم : هم اكلة رأس اي قليلون يكفيم ويشبههم رأس واحد ، وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبههم بأكل رأس واحد ، لا من اطلاق فعلة .

وقال بعض آخر : ان منها وزن افعلاء كأصدقاء وجمعا السلامة . وقال بعض آخر ! ان جمعي السلامة مشتركان بين القلة والكثرة

ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قواه ؛
لنا الجفنتا الفريلمعن في الضحى واسبافنا يقطرن من نجدة دما
قللت جفانك وسيوفك ، لكان دليلا على ان المجموع بالالف
والتاء جمع قلة . والظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير
نظر الى القلة والكثرة ، فيصلحان لكل من المعنيين نحو قوله تعالى
واذكروا الله في ايام معدودات والمراد بها ايام التشريق وهي قليل
وقوله كتب عليكم الصيام الى قوله اياما معدودات وهذه كثيرة فتأمل .
وكل جمع تكسير للرباعي الاصيلي حروفه ، وكل جمع لمفرد لا
يجمع الا جمع تكسير كأجدال مفردة اجدل معناه الصقر ، ومصانع
جمع مصنع فهو مشترك بين القلة والكثرة اذ لا نص منهم على انه
حقيقة في احدهما بجاز في الاخر .

(لفعل بفتح فسكون حال كونه اسماً صحيح عيناً وان اعتل
لاماً) بالواو او الياء (افعل) بفتح فسكون فضمة يقع (جمعا
كافلس وادل واظب جمع فلس ودلو وظبي ، فقلبت ضمتهما كسرة
والواو في ادلو ياء ، ثم حذفت الياء المنقلبة من الاول والاصليه من
الثاني كقاص وداع) بخلاف الوصف كضخم) ، وقد مر معناه
فانه لا يجمع على افعل بل على فعال كما يأتي فيقال في جمعه
ضخام كسهم وسهام (الا ان يغلب) عليه جانب الاسميه (كعبد)
فيقال في جمعه اعبد على وزن افعل . فانه وان كان صفة مشبهة
بمعنى الذليل ، لكن غلب عليه الاسميه في الاستعمال .
(و) بخلاف (المعتل العين) ، سواء كان واوياً ، او يائياً (كسوط

وبيت) فانه يجمع على افعال كما يأتي (وشذ اعين) قياساً لا استعمالاً (واثوب) قياساً واستعمالاً حيث جمعا على افعال . مع كونهما معتلتي العين قال الله تعالى : « واعينهم تفيض من الدمع » . (وللرباعي حال كونه ايضاً اسماً يجعل افعال جمعاً ان كان كالعناق) بمعنى الانثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول (والذراع) بمعنى اليد من كل حيوان ، لكنها من الانسان من المرفق الى اطراف الاصابع . وذراع القياس ايضاً انثى عند الاكثر (في مد ثالثة و) في (تأنيث بلا علامة و) في (عد الاحرف) سواء كان مدته الفأ واوله مفتوحاً ، او مكسوراً كالمثالين المذكورين وجمعهما اعنق وازرع ، او كان اوله مضموماً : نحو عقاب واعقب او كان مدته ياء واوله مفتوحاً (كايمن جمع يعين) بمعنى احدى الجهات او اليد اليمنى او الحلف ، لأن كل واحدة منها مؤنث قليل ؛ او كانت مدته واو كعمود اذا سمي به مؤنث فيجمع على اعمد وفيه تأمل بل منع ، (بخلاف ما لم يكن كذلك) اي لم يكن جامعاً للشرائط الاربعة المذكورة ، لأنه حينئذ لا يجمع على افعال (وشذ اقل) جمع قفل ، لعدم كونه رباعياً .

(و) كذلك (اغرب) جمع غراب لعدم كونه مؤنثاً ، وكذلك امكن واشهب جمع مكان وشهاب لكونهما مذكرين (وغير ما افعال فيه مطرد) اي غير ما يجمع على افعال قياساً (من الثلاثي حال كونه اسماً) لا وصفاً (بان لم يوجد فيه) اي في الاسم (شروطه بان كان على فعل) بفتحة فسكون (لكنه معتل العين كشوب وسيف او) كان (على) وزن (غيره) اي غير فعل بان يكون على احد

الاوزان الآتية وهي وزن فعل بفتحتين (كجمل و) وزن فعل بفتحة فكسرة نحو (نمر) سبع خبيث اخيث واجره من الاسد مؤنثه نمره واذا كان مع قاء التانيث فقد تقدم في باب المبتدء والخبر : انه قد يكون بمعنى كساء فيه خطوط بيض وسود تلبسه الاعراب .

(و) وزن فعل بفتحة فضمة نحو (عضد) وهو ما بين المرفق والكتف . وفيها خمس لغات ، (و) وزن فعل بكسرة فسكون نحو (حمل) وهو ما يحمل على الظهر ونحوه ، (و) وزن فعل بكسرة ففتحة : نحو (عنب ، و) وزن فعل بكسرتين نحو (ايل ، و) وزن فعل بضمة فسكون نحو (قفل ، و) وزن فعل بضممتين نحو (عنق) بمعنى الرقبة ، (و) وزن فعل بضمة ففتحة نحو (رطب) وهو ثمر النخل .

جمع كل واحد من الاوزان المذكورة (بافعال يرد) حال كونه (مطرداً) في (جميع ذلك) نحو اثواب واسياف واجمال . وقس البواقي (ولكن غالباً اغناهم) عن وزن افعال وزن (فعلان بالكسر) ثم السكون .

ولكن ليس ذلك الاغناء في جميع الاوزان المذكورة بل (في) وزن (فعل بضمة ففتحة كقولهم سردان في سرد) . قال في المصباح سرد وزان عمر ، نوع من الغربان والانثى سرده والجمع سردان ، وكانت العزب تتطير من صوته .

(وفي) جمع (اسم مذكر رباعي بمد ثالث منه) وزن (افعلة) بفتحة فسكون ، ثم كسرة ففتحة (عنهم اطرد) ، سواء كانت مدته الفأ (كأقذلة) او واوياً (و) مثالة (اعمدة) او ياء (و) مثاله

(ارغفة جمع قذال) وهو مؤخر الرأس ما بين الاذنين ، (و) جمع (عمود وورغيف) وقد مرّ معناه .

(وألزمه اى افعلته في فعال بفتح الفاء او فعال بكسرهما) حال كون هذين الوزنين (مصاحبي تضعيف) بان يكون حرفان منه من جنس واحد ، سواء كانا متصلين او متفرقين (او) مصاحبي (اعلال) في لامهما (كاتبة) بتقديم التاء على الباء ، او بالعكس (و) نحو (اقية) هذان مثالان لوزن فعال بفتح الفاء ، (و) نحو (أنمة وآنية) . هذان مثالان لوزن فعال بكسرهما (جمع تباب) بتاء منقوطة من فوق وبائين منقوطين من تحت ، بينهما الف بمعنى الخسران والهلاك ، والنقص . او بياء منقوطة بنقطة واحدة من تحت وتائين منقوطين من فوق بينهما الف : بمعنى الزاد ، ومتاع البيت ، وبمعنى القطع يقال : طلق امرأته طلقه بته وبتاتاً اذا قطعها عن الرجعة . (وقباء) بالمد من قبو ثوب يلبس فوق الثياب ، (وامام) من يؤتمّ ويقتدى به . مذكراً كان او مؤنثاً ، (واناء) من اني بمعنى الوعاء .

(فعل بضمه فسكون جمع لنحو احمر وهو) ما كان على وزن (افعل مقابل فعلاء ونحوه حمراء وهو) ما كان على وزن (فعلاء مقابل افعل وكذا ما) كان على وزن افعل . و (لا مقابل له) من المؤنث (كاكمر) لعظيم الكمرة وهي حشفة الذكر او كان على وزن فعلاء (و) لا مقابل له من المذكر نحو (رتقاء) بالراء المهملة والتاء المشناة من فوق والقاف المرأة المنسد فرجها : بحيث لا يمكن للرجل الدخول ، فجميع جميع ذلك على فعل نحو حمر وكمر ورتق .

(وفعلة بكسر وسكون) يأتي جمعاً ، لكن بجيئه (جمعاً بنقل)
يدري كولدة جمع ولد ولا يأتي جمعاً قياسياً) .

قال بعض اهل التحقيق ؛ وزن فعلة لم يعارد في شيء من الابنية
بل محفوظ في ستة اوزان ؛

فعل بفتحيتين نحو ولد وولدة وفتى وفتية .

وفعل بفتحة وسكون نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة .

وفعل بكسرة ففتحة نحو ثنى كالى وثنية . ومعناه اعادة شيء مرتين .

وفعال بفتحيتين نحو غزال وغزلة .

وفعال بضم اوله نحو غلام وغلمة .

وفعيل بفتحة فكسرة نحو صبي وصبية وخصي وخصية انتهى .

وقال بعض المدققين ؛ ان مرادهم ان ما سمع منه منحصر في

هذه الالفاظ لا انه قياس في هذه الاوزان فانهم . انتهى . ولكن

زاد بعضهم جليل وجلة فتأمل .

(و) فعل (بضميتين جمع لاسم رباعي بمد) سواء كان الفأ

او ياء او واو (قد زيد) ذلك المد (ثالثاً قبل لام اعلالاً به فقد)

اي يكون لام الفعل صحيحاً (ما دام لم يضاعف في الأعم الأغلب

ذو الالف) .

حاصل المقال ؛ انه يشترط في هذا الوزن كون اللام صحيحاً مطلقاً .

ويشترط ايضاً كونه غير مضاعف ، لكن لا مطلقاً بل اذا كان مدته

الفأ ، وهذا الشرط غالباً لا دائمى (ككتتب وسرر وعمد جمع

كتاب بمعنى الصحيفة . ولذا قد يؤنث قال في المصباح ؛ قال ابو

عمرو سمعت اعرابياً يمانياً يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها

فقلت أتقول جاءته كتابي ؟ فقال أليس بصحيفة . انتهى .
 (وسرير وعمود فان اعتل اللام او ضوعف ذو الألف فله افعلة
 كما سبق) في قوله :

في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرده
 (ومن مقابل الاعم عنن جمع عنان) بكسر العين لما يقاد به
 الفرس ، وبفتحتها المطر او السحاب .

(وفعل بضممة ففتحة جمعاً لفعلة بالضم عرف كعرف وغرفة) قال في
 المصباح ! الغرفة بالضم المياء المغروف باليد . والجمع غراف مثل
 برمة وبرام . والغرفة بالفتح المرة . الى ان قال : والغرفة العلية
 والجمع غرف ثم غرفات جمع الجمع عند قوم انتهى محل الحاجة .
 (و) فعل ايضاً جمع (لفعل بالضم) اذا كان وصفاً له مذكر
 (نحو كبرى وكبير) بخلاف وصف لا مذكر له كحبل فانه لا يجمع
 على حبل . (و) الجمع (لفعلة بالكسر فالسكون فعل بكسرة ففتحة
 كسدرة وسدر وقد يجيء جمعه . اي فعلة على فعل بضممة ففتحة)
 وذلك اذا كان معتل اللام (كتحية ولحي) كهدي وزناً واعلاماً .

(في وصف لمذكر عاقل على) وزن (فاعل) اذا كان (معتل
 اللام نحو رام وقاض) وغاز وداع (ذو اطراد) جمعه على وزن
 (فعلة بضممة ففتحة كرماة وقضاة) وغزاة ودعاة . اصلها رمية وقضية
 وغزوة ودعوة بضم الاول في الجميع . قلبت الياء والواو الفاء ، لتحركهما
 وانفتاح ما قبلهما .

وقال بعضهم ! ان الجميع بفتح الاول ثم حولت الفتحة ضمة ،
 للفرق بين المعتل . والصحيح في هذا الوزن من الجمع . وقيل : حولت

الفتحة ضمة بعد قلب آخرها الفاء ، ليعتدل طرفا الكلمة من حيث التغيير . وقيل : ان هذا الوزن اي فعل بضمم الفاء مختص بالمعتل انلام ولا تحويل فيه .

وقال بعضهم : ان وزن الجميع في الاصل فعل بضم الفاء وتشديد العين فحذف احد المكررين و عوض عنه التاء ، ثم قلبت حرف العلة الفاء .

(وشاع في) جمع (كل وصف لمذكر عاقل) يكون (على) وزن (فاعل) وهو (صحيح اللام) وان كان مضاعفا وزن (فعلة بفتحتين نحو كامل وكملة) وبارب بتشديد الراء وبررة فتأمل .

ووزن (فعلى بفتحة فسكون جمع لوصف) يكون (على) وزن (فعل بمعنى مفعول) اذا كان فيه ضرب من آفة وداء وضرر وألم (كقتيل وقتلى) ولأجل ذلك حمل عليه اوزان اخر لما فيها من المناسبة في المعنى من حيث كونها متضمنة لنوع من الآفة والضرر ونحوهما .

واليها اشار بقوله (وكل من) وزن (فعل) بفتحة فكسرة (نحو زمن وزمني) والزمانة مرض يدوم زماناً طويلاً (و) وزن (فاعل نحو هالك وهلكى) .

(و) وزن (فعيل) بفتحة فسكون ثم كسرة (نحو ميت) اصله ميوت . اجتمع فيه الواو والياء الاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء لاجتماع المثليين (وموتى وكذا) .

وزن (افعل نحو احمق وحمقى و) .

وزن (فعلان نحو سكران وسكرى به اي بفعلى قمن اي تحقيق

الحاقاً (بفعيل بمعنى مفعول ، لما في كل ذلك من الأفة والضرر ونحوهما . وكذلك مريض وان كان بمعنى فاعل لما فيه من اصابة الألم ، بل هذا اولى بالحمل لكونه على زنته .

ولاجل ذلك لا يقال في حميد حمدي ، ولا في سعيد سعدي لانهما ليسا متضمنين لافة ولاداء ، وكذلك لا يقال فعلي في جمع ما انتقل الى الاسمية من فعيل بمعنى المفعول : وهو ما دخله التاء كالذبيحة والاكيدة والضحية والنطيحة وقد تقدم معنى النقل في اواخر باب التانيث فراجع .

(لفعل بضمه فسكون حال كونه اسماً صح لاما وان اعتلّ عيناً فعلة) تقع (جمعاً وهو بكسرة ففتحة كذب) بضم الدال وتشديد الباء ؛ حيوان خبيث والانثى دبة (و) والجمع (دبية) هذا مثال لصحيح العين .

(وكوز) اناء كالابريق ، لكنه اصغر منه (و) الجمع (كوزة والوضع العربي في) مفرد على وزن (فعل بفتحة فسكون و) في مفرد على وزن (فعل بكسرة فسكون قلله) .

حاصله ان الواضع قليلاً وضع جمع هذين الوزنين على وزن فعلة (كفرد) بفتح الغين بمعنى صوت الطائر (وغردة وقرد) بكسر القاف حيوان خبيث يضحك ويطرب سريع الفهم والتعلم ويقال له السعدان ايضاً (و) الجمع (قرده) .

(و) وزن (فعل) بضمه ففتحة وتشديد العين جمع لفاعل وفاعلة حال كونهما وصفين صحيحي اللام (وان كانا معتلي الدين نحو عاذل وعاذل) وصائم رصوم (وعاذلة وعاذل) وصائمة وصورم .

(ومثله اي فعل فيما سبق) اي في كونه جمعاً للوصف الصحيح اللام (الفعال بضبطه) اي فعل (بزيادة الف) لكن لا مطلقاً ، بل (فيما ذكر بتشديد الكاف) اي في وصف المذكر فقط (كتاجر وتجار .

وندر فيما انث) اي في وصف المؤنث (كصادة) يقال صد عنه اي اعرض ومال فهو صاد (و) هي صادة جمعهما (صداد) على وزن طلاب . (وذان الوزنان) اي فعل وفعال (في المعتل لاماً) منهما ندر (كغاز) من غزو وغزى وغزاه .

(و) مفرد على وزن (فعل و) مفرد على وزن (فعلة بفتحة فسكون في كليهما فعال بكسرة جمع لهما مطلقاً) اي سواء كانا اسمين ، ام وصفين ، وسواء كانا صحيحي اللام ، ام لا .

فالاسم (ككعب وكعاب ، و) الوصف نحو (صعب وصعاب و) . وزن فعلة نحو (نعجة ونعاج ولكن قل) وزن فعال جمعاً (فيما عينه او فائه كما في الكافية الياء منهما) اي من فعل وفعلة (كضيف وضياف ويعر و) يعرة الجدي يربط عند زبية الاسد او الذئب ، فاذا سمع صوته جاء ليفترسه فيقع في المصيدة جمعها (يعار .

(و) مفرد على وزن (فعل بفتحيتين ايضاً له فعال بكسرة يقع جمعاً) لكن (مادام لم يكن في لامه اعتلال او لم يك لامه مضعفاً نحو جمل وجمال بخلاف ما اذا كان كذلك) اي في لامه اعتلال (كرحى) مقصوراً بمعنى الطاحون . ويأتي بمعنى الضرس ايضاً ، فلا يجمع على فعال بل يجمع على ارح وارجاء وارجيه ، وربما جمعت على رحي زنة فعول . (و) في لامه تضعيف نحو (طلل)

بمعنى الشاخص من الآثار فلا يجمع على فعال بل يجمع على اطلال وطلول .

(ومثل فقل فيما ذكر) اي في يجيء جمعه على فعال بالشرطين المذكورين (ذو التاء اي فعلة كرقبة ورقاب ، و) مفرد على وزن (فعل بضمة فسكون مع) مفرد على وزن (فعل بكسرة فسكون لهما) ايضاً (فعال) يقع جمعاً (فاقبل كرمح ورماح وذئب وذئاب . و) لكن (شرط) المصنف (في الكافية للاول) اي ما كان بضمة فسكون (ان لا يكون واوي العين كحوت) بمعنى العظيم من السمك ، فلا يجيء جمعه على فعال ، بل يجمع على حيتان كما يأتي عن قريب . (ولا يأتي اللام كعدى) بضم الميم وزان قفل مكيال تسعة عشر صاعاً فلا يجيء جمعه على فعال بل يجمع على امداء .

(وفي فعيل وصف) لا وصف مفعول (ورد فعال ايضاً جمعاً كذاك في انشاء فعيلة ايضاً اطرد كظراف جمع ظريف وظريفة) الظرافة البراعة وذكاء القلب ، ولا يوصف بها إلا الغلام والجارية لا الشيوخ وبعضهم يقول : المراد بها الوصف بالحسن والادب . وبعضهم يقول : المراد بها الكياسة ، فيعم الشاب والشيوخ .

(وشاع فعال ايضاً في كل وصف على فعالن بفتحة فسكون او انثييه وهما فعلي وفعلانة او على فعالن بضمة فسكون ومثله انشاء) اي (فعلانة كفضاب وندام وخماص في جمع غضبان وغضبي وندمان وندمانة) يقال ندم على ما فويل ندماً وندامة فهو فهو نادم ، والمرأة نادمة اذا حزن او فعل شيئاً ثم كرهه ورجل ندمان ايضاً وامرأة ندمانة ، والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح .

والنديم المنادم على الشرب ، وجمعه ندام بالكسر وندماء مثل كريم وكرام وكرماء ويقال فيه ايضاً ندمان والمرأة ندمانة والجمع ندامى .

(وخمصان وخمصانة) بمعنى ضامر البطن (وألزمه اي فعلا في) مفرد على وزن (فعيل واثاء) اي فعيلة (اذا كانا واوى العين صحيحي اللام نحو طويل وطويلة فقل في جمعهما طوال نفي بما استعملته العرب .

وبفعل (بضمين) مفرد على وزن (فويل بفتحة فكسرة نحو كبد يخص فلا غالباً يجمع على غيره ككبود ومن النادر اكباد .
كذلك يطرده فعل جمعاً في (مفرد على وزن (فعل) بفتحة فسكون (حال كونه اسماً مطلق الفاء اي مثلها مسكن العين) مثال مفتوح الفاء (ككعب وكعوب و) مثال مكسورها (ضرس وضروس .
(و) مثال مضمومها (جند وجنود ، وشرط) المصنف (في الكافية لمضمومها ان لا يضاعف كخف) بتشديد الفاء ، وإلا لا يجمع على فعول بل يجمع الملبوس على خفاف مثل كتاب وخف البعير على اخفاف مثل قفل واقفال ، (و) ان (لا يعمل كحوت ومدى) وقد مر جمعها فلا نعيده .

(وفعل بفتحين مفرد له اي لفعول ايضاً لكن (سماعاً) لا قياساً)
(كاسد واسود .

وللفعال بالضم والتخفيف فعلان بكسرة فسكون حصل جمعاً كغراب وغربان وشاع فعلان في فعل بالضم وفعل بالفتح (حال كون كل واحد منهما (معتل العين نحو حوت وحيتان وقاع) بمعنى المستوى

من الارض الذي لا يثبت ، والقيعة مثله وجمعه اقواع واقوع
(وقيعان) وقاعة الدار ساحتها (مع ما ضاهاهما ككوزن وكيزان
وتاج) بمعنى الاكليل (وتيجان وقل) وزن فعلان (في) جمع
(غيرهما) اي غير فعل بالضم ، وفعل بالفتح معتل العين (كفضال
وغزلان .

(و) مفرداً يكون وزنه (فعلا بفتحة فسكون حال كونه اسماً)
غير معتل الفاء او العين او اللام .

(و) مفرداً يكون وزنه (فعيلاً) في اطلاقه كسابقه تأمل .
(و) مفرداً يكون وزنه (فعلا بفتحيتين حال كونه غير مهمل
العين فعلان بضمه فسكون لهذه) المفردات (الثلاثة شمل جمعها
كظهر) بفتح الظاء بمعنى ما يقابل البطن ، والمال الكثير ، وطريق
البر ، ومصدر ظهر يظهر . (و) الجمع على كل واحد من هذه
المهاني (ظهران) بضم الظاء على ما في بعض كتب اللغة . (ورغيف
ورغمان وجذع) بالجيم والذال : المنقوطين بمعنى واحد من صفار
البهائم (وجذعان) بضم الجيم وسكون الذال المهجمة .

(ولكريم وبخيل وكل صفة لمذكر عاقل على) وزن (فعيل
بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام) وزن (فعلاء) بضم
فتحة) يقع جمعاً (ككرماء وبخلاء) الكرم العزة وكون
الشيء نفيساً .

وفعل الخير والبخل في الشرع منع الواجب . وعند العرب منع
السائل بما يفضل عنده (وكذا لما ضاهاهما اي شابههما) لاني الوزن
بل (في) المعنى من حيث (الدلالة على معنى كالغريزة) اي الطبيعة

والقريحة (قد جعل) الوزن المذكور جمعا (كما قل وعقلاء وشاعر
وشعراء) .

والعقل له اطلاقات منها : الغريزة التي يتهيأ بها الانسان الى فهم
الامور والتدبر فيها كما ينبغي . والشعر كلام تركيباً متعاضداً
وكان مقفي وموزوناً مقصوداً به القافية والوزن . وما خلا من هذه
القيود ، او من بعضها فلا يسمى شعراً ، ولا يسمى قائله شاعراً .
ولهذا ما ورد في الكتاب او السنة موزوناً ، فليس بشعر لعدم القصد
او التقفية ، وكذلك ما يجري على السنة بعض الناس من غير قصد
الى الوزن والتقفية ، لأن الشاعر مأخوذ من شعرت بمعنى علمت
وفطنت . وسمي الشاعر شاعراً لفطنته وعلمه به ، فاذا لم يقصده فكأنه
لم يشعر به .

(وناب عنه اي عن) وزن (فعلاء) وزن (افعلاء بكسر ثالثة
في الوصف المذكور) اعني ما كان على وزن فعيل وكان (المفعول لما
كولي واولياء) .

والولي له اطلاقات منها ! من ولي امر احد ومنه قوله تعالى :
« الله ولي الذين آمنوا » وقوله : « اولياهم الطاغوت » (وفي موضع
منه) اي من فعيل (كشديد واشدهاء وغير ذلك المذكور قل كتمى)
اصله وتى ابدل واوه تاء فقل اي شذ (و) ندر في جمعه (نقواه)
بضمه ففتحة ، إذ هر كولي فحقه ان يجمع على اتقياء وكذلك سخي
وسخواه فحقه ان يجمع على اسخيايا لما ذكر (و) شذ ايضاً في جمع
(نصيب انصبايا) لأنه غير مشعف ، وغير مفعول اللام وكذلك الصديق
واصدقاه .

ووزن (فواعل بكسر العين جمع لفوعل نحو جوهر وجواهر و)
لمفرد على وزن (فاعل بفتح ثالثة كطابع) وهو بفتح ثالثة وكسره
ايضاً اسم آلة الطبع (وطوابع و) المفرد على وزن (فاعلاء بكسره)
اي بكسر ثالثة (كقاصعاء) تقدم معناه في الالف الممدودة .

(وقواصع مع) مفرد على وزن (فاعل بكسره) اي بكسر ثالثة
(نحو كاهل وكواهل .

و) في مفرد على وزن (فاعل) وهو (صفة) خاصة (المؤنث
نحو حائض وحوائض . .

و) لمفرد على وزن فاعل وهو (صفة ما لا يعقل نحو) فرس
(صاهل و) افراس (صواهل .

و) لمفرد على وزن (فاعلة مطلقاً) اي سواء كان اسماً ، او صفة
لعاقل او غيره فتأمل (نحو فاطمة وفواطم وصاحبة وصواحب .

وشذ) وزن فواعل (في) جمع مفرد هو (صفة المذكر العاقل
نحو الفارس) هو الراكب على الحافر فرساً كان او بغلاً او حماراً .
يقال : مر بنا فارس على بغل ، وفارس على حمار . (وجمعه
الفوارس) .

قيل في توجيهه مع شذوذه ، لانه شيء لا يكون في المؤنث فبعد
بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص
الصفات فهو كالاسم . (مع ما مائه) في كونه صفة لمذكر عاقل (كسابق)
قد يكون السابق لاحق كالسابق من الخيل ، وقد لا يكون كمن احرز
قصة سبق . وهذا الاخير هو المراد هنا ووجهه ظاهر . (و)
جمعه (سوابق .

وبفعائل بفتح الفاء اجمعين) مفرداً على وزن (فعالة مثلث الفاء)
 اي مفتوحها ومكسورها ومضمومها (وشبهه بما هو رباعي مؤنث ثالثه
 مدة سواء كانت) المدة (الفأ) فيصير وزنه فعالة ، (او ياء) فيصير
 وزنه فعيلة (او واو) فيصير وزنه فعولة ، (سواء كان ذا تاء او)
 كانت (التاء مزالة منه كسحابة) معناه معروف ، (وسحايب
 وشمال) بفتح الشين ضد اليبين ، وريح تهب من مقابل الجنوب
 (وشمائل) . في هذا المثال تأمل يظهر وجهه من مراجعة كتب اللغة .
 (ورسالة) بكسر الراء (ورسائل وعقاب) بضم العين كوكب
 ومسيل الماء الى الحوض وحجر يقوم عليه الساقى وطائر من الجوارح
 يطلق على الذكر والانثى قوي المخالب وله منقار اعقف . (و) جمبه
 (عقائب وصحيفة) قطبة من جلد او قرطاس كتب فيه ، واذا نسب
 اليها قيل رجل صحفي بفتحيتين كحنفي ، (و) جمبه (صحائف
 وسبيد علماً لامرئة وسبائد .

(و-حلوب) يقال ناقة حلوب ، وزان رسول اي ذات لبن يحلب
 فان جبلتها اسماً اتيت بالهاء ، فقلت هذه حلوبة فلان ، (و) جمبه
 على التقديرين (حلائب وطلوبة) بئر ببيد المساء (و) جمبه
 (طلائب) .

(وعجوز) المرأة المسنة ولا يؤنث بالهاء . وروى عن بعضهم انه
 قال : سمعت العرب تقول عجوزة بالهاء وذلك لتحقيق التأنيث ،
 (و) جمعه (عجائز) وعجز بضميتين .

واعلم ان الشارح لم يستوف الامثلة ، اما كما قال بعض المحققين
 لظهور ما لم يذكر عما ذكر كما اشرنا اليه في حلوبة ، واما لعدم

وجود يعضها في كلامهم .

(وبالفعالي بكسر اللام) وتشديد الياء او تخفيفه وسنذكر وجهه ،
 (والفعالي بفتحها والفاء مفتوحة) اي في كل واحد من الوزنين
 (جمع) مفرد هو على وزن (فعلاء) بفتحها فسكون (اسماً كان او صفة نحو
 صحراء وصحارى) بكسر الراء وتشديد الياء ، لانك تدخل الف الجمع
 بين الحاء والراء ثم تكسر الراء ، لانها وقعت بعد الف الجمع كالجيم
 في مساجد والهاء في دراهم ، فتتقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة
 التي قبلها وتتقلب الهمزة ايضاً لكسرة ما قبلها ياء فيجتمع ياءان
 فتدغم احديهما في الاخرى ، ويجوز التخفيف بحذف احدى اليائين
 مع كسر الراء فيقال صحارى كالجوارى (و) فتحها فيقال (صحارى)
 كمنايا بقلب الياء الباقية الفأ .

(و) نحو (العذراء) عذرة الجارية بكارتها ، وامرأة عذراء ؛
 اي ذات عذرة (و) وجمعها (العذارى) بكسر الراء وتشديد الياء
 او تخفيفها . (والعذارى) بفتح الراء الباقية الفأ .

(والقيس اي القياس وهماً) اي قيس وقياس (مصدران لقياس)
 يقال : قاس يقيس قياساً وقياساً كما يقال زاد يزيد زيداً وزياداً ؛
 حاصله ان القياس (اتبع في ذلك) المذكور من اول الباب الى هنا
 او ان القياس اتبع في هذين الوزنين (ولا تقتصر على السماع .

واجمل فعالي بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعاً لغير ذي
 نسب جدد من كل) اسم (ثلاثي آخره ياء مشددة) غير متجددة
 لنسبة (كالكروسي) فان يائه غير متجددة ، اذا فعلت ما بيننا لك
 (تتبع العرب في استعمالهم .

وبفعال بفتحتين وكسر اللام الاولى وشبهه كفاعل انطق في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) ان كان ذلك (من غير ما مضى) من المفردات التي بينا اوزان مجموعها ، فقل (في جمع جعفر وفي افضل افاضل) ويشترط في مفرده ان لا يكون على وزن منتهى الجموع كحضاجر ، والى هذا يشير ما حكى انه سئل نحوي هل للاحتياط احتياط فقال : قد ذكر في النحو انه لا احتياط للاحتياط فقيل له اين فقال حيث يقال منتهى الجموع لا يجمع .

(ومن) مفرد (خماسي جرد) الحرف (الآخر) منه (انف اي احذف اذا جمعته) وهذا الحذف ثابت (بالقياس فقل في سفرجل سفارج) بحذف آخره اعني اللام (و) الحرف (الرابع منه) اي من الخماسي المجرد (الشبية بالمزيد في كونه احد حروف الزيادة) وهي كما يأتي عشرة احرف جمعت في هناه ، وتسليم (قد يحذف ذلك الرابع) دون ما به ثم الهدد كقولك في خدرنق خدارق) بحذف الحرف الرابع منه اعني النون ، وابقاء الحرف الخامس الذي تم به الهدد اعني القاف (لكن الاجود حذف الآخر) الذي تم به العدد لان الثقل قد نشأ عنه (نحو خدران) لكن هذا اذا لم يكن الخامس يشبه المزيد ، وإلا تعين حذفه نحو قد عمل وسفرجل فيقال في جمعها قذاعم وسفارج لا غير . هذا حكم الخماسي المجرد .

(وزائد العاوي اي المجاوز الرباعي وهو الخماسي) المزيد فيه (احذفه اي) ذلك (الزائد منه ما دام لم يك) الحرف الزائد (لينا) وقع (اثره اي بعده الحرف اللذختم) به (الكلمة اي آخرها) حاصله ان لا يكون اللين الزائد ما قبل الآخر (فقل في

سبطرى (قد تقدم معناه في الالف المقصورة (سباطر) بحذف الالف من آخره ، (وفي فدوكس) بفتحتين فسكون ففتحة بمعنى الرجل الشديد والاسد (فداكس) بحذف الواو ، (بخلاف ما اذا كان ليناً قبل الآخر نحو) الواو في (عصفور و) الياء في (قنديل و) الالف في (قرطاس فلا يحذف) ، بل تنقلب الواو والالف ياء فيقال عسافير وقناديل وقراطيس .

(والسين والتاء من) مفرد يكون فيه ثلاثة احرف زائده (كمستدع ازل وابق الميم) اذ بيناه الجمع بقاهما) اي السين والتاء (محل فقل فيه) اي في مستدع مداع و) إنما كان (الميم من) كمستدع اولى من سواء بالبقاء لمزيتته) اي الميم (على غيره) اي السين والتاء (باختصاص زيادته) اي الميم (بالاسماء) ولأنه بحذفه يفوت الدلالة على اسم الفاعل الذي هو المقصود من تصريف الكلمة (والهمز والياء مثله اي الميم في الاولوية بالبقاء ان سبقا غيرهما من الحروف بان كانا في اول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى) لأن الزائد للمعنى يزيد غالباً في الاول كالالف في اضرب ، والنون في نضرب والياء في يضرب والميم في مضروب (فيقال في الندد ويلندد) وهما بمعنى الدّ وهو الشديد المحصومة ومنه قوله تعالى : « الد الخصام » فيقال في جمعهما (الاد وبلاد) بحذف النون منهما وابقاء الهمزة في الاول والياء في الثاني ، لكونهما في موضع يقع فيه ما يدل على معنى كما بينا بخلاف النون فانها في موضع اعني الوسط يقع فيه ما لا تدل على معنى فتأمل واصلها الادد وبلادد كمساجد فادغم احد الدالين في الآخر .

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما) فيه حرفان لاحدهما مزية على الآخر بان يفتى حذف احدهما عن الآخر دون العكس (كحيزبون وهي) بمعنى (الداهية) او العجوز ، وإنما يحذف منه الياء دون الواو (لمزية الواو باغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس) اى بخلاف حذف الواو ، فانه لا يفتى عن حذف الياء إذ بقاء الياء حينئذ مخل ببناء مفاعل (فابقها) اى الواو (واقليها ياء لانكسار ما قبلها) ووقوعها رابعة كواو عصفور (وقل فيه جزاين فهو) اى حذف ما يفتى عن حذف الآخر دون العكس (حكم حتم) من جميع الصرفيين ، فلا يخالفه إلا من لا خبرة له بعلم الصرف . (وخيروا) اى الصرفيون (الحاذف في حذف ما اراد من زائدي) اسم ليس فيه لاحدهما مزية على الآخر نحو زائدي (سرندي وهما) اى زائدها (نونه والفه لتكافئهما) ، لان النون رجعت بالتقديم على الالف والالف رجعت بكونها للالحاق بسفرجل ، فلما تكافئا خيروا الحاذف (فان شاء يقول سراند) بحذف الالف وابقاء النون ، (او) يقل (سراد) بحذف النون وابقاء الالف وقلها ياء لانكسار ما قبلها ثم اعلال جوار (ومعناه الشديد او الجرىء او القوي ،) (و) كذلك حكم (كل ما ضاهاه) في كون زائديه متكافئين من حيث الرجهان (كالعلمندي وهو البمير الضخم) او الغليظ من كل شيء ، او نبت فالنون والالف منه كهما من سرندي (فان شاء) الحاذف حذف الالف (يقول علاندو) ان شاء حذف النون ويقل (علاد) والكلام في اعلاله كما سبق .

(هذا باب التصغير)

وهو تغيير مخصوص يأتي لمعان !
 احدها : التحقير والتقليل في الشأن نحو دريهم .
 والثاني : تقريب ما يتوهم انه بعيد نحو قبيل العصر .
 والثالث : تعظيم ما يتوهم انه صغير نحو دويبية تصغر منها الانامل ،
 والمراد الموت واي دامية اعظم منه .
 والرابع : التحبيب والاستعطاف نحو هذا بنيك .
 والخامس : الاشفاق نحو بني .
 والسادس : التقليل في العدد نحو دريهمات .
 وقد يأتي اغير ذلك من المعاني المناسبة لمقام التكلم ، وفائدة
 التصغير الایجاز لفظاً ، لانه يستغني به عن وصف الاسم بما يدل
 على احد المعاني المذكورة المقصود في المقام . فتنبه هيئة التصغير
 عن التوصيف كما اشرنا اليه في باب الابتداء في القسم الثالث من
 القسم الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة .

و (عبر به) اي بالتصغير (سيبويه) (وبالتحقير وهو) اي
 التعدد في التعبير اما (تغنن) في العبارة ، او اشارة الى ان جميع
 المعاني المذكورة راجعة الى التحقير والتقليل ، فان الدامية مثلاً اذا
 كانت عظيمة سريعة الوصول فالتصغير في دويبية للتحقير اي لتقليل
 المدة ، ولانه يدل ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام ، فان
 حثف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعتني به كما هو

المشاهد المحوس . وأشار اليه امام البروة (ع) في قوله « تقتله الشربة وتؤلمه البقرة » وقس عليه الاشفاق والاستعطاف ، فان التقليل والتحقيق لا ينافيهما كما هو واضح لمن كان له ذوق وقريحة في فهم الدقائق والنكت البيانية .

ويشترط في ما اريد تصغيره امور اربعة :

الاول : ان يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا يعتد بتصغير فعل التعجب كما يجيء في آخر الباب ، لانه ليس على ظاهره وإنما المراد الذي وصف بالحسن اعني المعتجب منه مثلاً اذا قلت ما احسن زيدا فالمراد تصغير زيد لكن لو صغر لم يعلم ان تصغيره من اي وجه هو امن جهة الحسن ، ام من جهة غيره فصغرت احسن لبيان ان تصغير زيد راجع الى حسنه لا الى سائر صفاته .

الثاني : ان يكون معرباً ، وشذ تصغير بعض المبنيات كما يجيء ايضاً في آخر الباب .

الثالث : ان لا يكون موضوعاً على صيغة التصغير . واليه يشير ما حكى انه سئل نحوي هل لسجدة السهو سجدة سهو ؟ فقال : لا ، فقيل له : لماذا ؟ فقال : لان المصغر لا يصغر ، فلا يصغر جميل وكعبت لطائرين وكعبت للفرس لانها موضوعة على صيغة التصغير وليس بتصغير يدل على ذلك جمع الاولين على جملان وكعبتان وزان فعلان بكسر الفاء والاخير على كعبت وزان فعل بضممة فسكون ، فلولا ان الاولين في تقدير فعل كصرد والاخير في تقدير افعل كاحمر ، لم يجمع كذلك لما تقدم في اوزان الجموع ان فعلان يختص بجمع فعل نحو صرد ، وفعل يختص بجمع افعل نحو احمر

فتأمل فإنه دقيق .

وبهذا ينحل ما يحكي عن بعضهم انه سئل استاده عن كميت فقال الاستاد : إنما صغر لانه بين السواد والحمرة ليدل على ذلك المعنى فاذا جمعه ردوه الى المكبر المقدر ، لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكميت جملان وكميتان ، فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جمل وكميت كصرد لان فعلا ن جمعه ، وقالوا في كميت كمت على وزن حمر فدل على ان مكبره في التقدير اكميت كاحمر ، لان فعلا جمعه .

الرابع : ان يكون قابلاً لصيغة التصغير ، فلا تصغر الاسماء المعظمة المحترمة كأسماء الله جل جلاله وانبيائه واوليائه عليهم الصلاة والسلام وملائكته المقربين ، ولا لفظ كل وجمع الكثرة لمنافاة التصغير لمعناها ، ولا لفظ بعض لانه بنفسه يدل على التقليل فلا حاجة الى تصغيره ، ولا اسماء الازمنة المحدودة كالسنة والشهر ونحوهما لانها بحسب ذاتها غير قابلة للتقليل ، ولا الاسماء المحكية لان تصغيرها مناف لحكايتها المقتضية لعدم التغيير ، ولا لفظ غير وسوى لعدم تعيين المراد بهما ، ولا الاسماء العاملة كما اشير الى ذلك في باب اعمال اسم الفاعل عند قوله :

وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث ماعمل وذلك لان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله . ولكن استشكل ذلك برويدا فإنه من الاسماء العاملة مع انه مصغر فتأمل .

(فميلا بضمه ففتحة فياء سكنة اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو

قذي في تصغير قذى وهو ما يسقط في العين والشراب .

فيعمل بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع فمعييل بضبط
الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة (قبل الآخر (اجعل) هذين الوزنين
(لما فاق الثلاثي) ، فالاول لما كان على اربعة احرف (كجعل
درهم دريهاً ، والثاني لما كان على خمسة احرف وما قبل آخره مدة
(و) ذلك نحو (جعل قنديل قنيديل) .

(وما به لنتهى الجمع وصل من الحذف السابق به الى امثلة
التصغير صل فقل في سفرجل وخدرنق وسبطرى ومستدع والندد ويلندد
وجيزبون وسرندى سفيرج) بحذف خامسه وجوباً وان كان حرفاً اصلياً
(وحديرق) بحذف النون (او خديرن) بحذف القاف مخيراً ،
لكن الاجود الاخير لما تقدم هناك (وسبيطر) بحذف الحرف الزائد
من آخره وجوباً (ومديع) بحذف السين والتاء ، اذ يبناء
التصغير بقائهما مخل ، (واليد ويليد) بحذف النون منهما وبقاء
الالف والياء ، لكونهما في موضع ما يدل على معنى (وحزيبين) بحذف
الياء لا الواو لمزية الواو لما تقدم هناك ، (وسريند) بحذف الالف
(او سريد) بحذف النون مخيراً لتكافئهما .

(وجائز) في التصغير والتكسير (تمويض ياء ساكنة قبل الطرف)
ان لم يكن فيه مدة كذلك اذ لو كان فيه مدة كذلك كقنديل ، لم
يمكن زيادة مدة اخرى .

وانما جاز التمويض (ان كان بعض الاسم فيهما اي في التصغير
والتكسير انحذف فيقال في سفرجل) في تكسيه (سفاريج و) في

تصغيره (سفيريج) بالتعويض ، وان شئت قلت سفارج وسفيرج بلا تعويض كما تقدم .

(وحائد اي مائل خارج عن القياس كلما خالف في البابين اي بابي التكسير والتصغير حكما رسم كتكسير حسديث على احاديث) وتكسيه القياسي ، ان كان بمعنى الجديد حدث بكسر الحاء وحدثاء بضم الحاء ، وان كان بمعنى الخبر حدثان بكسر الحاء او ضمها واحدة بكسر الدال .

(وتصغير مغرب على مغيربان) بزيادة الف ونون وقياسه مغرب بلا زيادة .

(لتلو اي للمحرف الذي بعد ياء التصغير اذا كان ذلك الحرف من قبل علم اي علامة تأنيث كتابه او مدته) سواء كانت مقصورة او ممدودة (الفتح انحتم) وان كان مقتضى وقوعه بعد ياء التصغير كسره . اما فتح ما قبل التاء فللمخفة ، واما ما قبل مدة التأنيث فليبقائهما على حالهما (كفظيمة وحبيلي وحميراء كذاك) اي (كالتالي ياء التصغير السابق ، في وجوب فتحه ما اي الحرف الذي مدة) جمع على وزن (افعال اي الفه سبق كاجيما) وذلك للمحافظة على وزن الجمع .

(او) الحرف (الذي سبق مد سكران وما به) اي بسكران (التحق من عثمان ونحوه) بما كان الفه رابعة (كسكيران وعثيمان) والفتح فيه لمشابهة الالف ، والنون بألفي التأنيث بدليل منع الصرف واذا لم تكونا مشبهتين بالالفين نحو سرحان او تكونا مشبهتين لكنهما خامستين كزعران ، لم يجب الفتح للتلو . وكذلك اذا لم يكن وزن

افعال جمعاً نحو برمة اعشار بمعنى القدر المنكسرة قطعاً ونحو رمح اقصاد اي منكسر .

(والفاء التانيث حيث مدء) اي كان ممدوداً (او تائه) اي تاء التانيث وان كان المراد منها الوحدة او غيرها من المعاني المتقدمة في باب التانيث (منفصلين عدا فلا يحذفان للتصغير وان حذفاً للتكسير) إذ بقائهما غير مغل بالبناء هنا وكان مغللاً هناك (كقولك في قره وسفرجلة) بتاء التانيث للوحدة (قريفصاء وسفيرجة .

كذا الياء) المشدد (المزيد آخرأ للنسب عد منفصلاً ، فلا يحذف كقولك في عبقرى) منسوب الى موضع بالبادية ينسب الى طائفة من الجن ، ثم نسب اليه كل عمل جليل دقيق الصنعة ، وقد يستعمل بمعنى السيد الذي ليس فوقه احد ، وبمعنى كل من يتعجب من كماله وقوته وحذقه وتصغيره (عبقرى وكذا عجز المضاف) عد منفصلاً ، فلا يحذف لما تقدم (كقولك في امرء القيس اميرء القيس . وكذا عجز المركب تركيب مزج) عد منفصلاً فلا يحذف لما تقدم (كقولك في بعلبك بعيلبك ، وهكذا زيادتا فعلان وهما الالف والنون عدا منفصلين ، فلا يحذفان) لكن لا مطلقاً بل (اذا كانا من بعد) ثلاث كما تقدم ، او (اربع كزعفران فيقال فيسه زعفران . وقدر ايضاً انفصال ما دل على تثنية او جمع تصحيح جلا بالجيم ؛ اي دل عليه من العلامة فلا تحذفه) اي ما دل (كقولك في جداران وظريفون وظريفات حال كونها (اعلاماً) لأشخاص معينين (جديران وظريفون وظريفات) .

وعلل بعضهم جميع هذه المواضع الثمانية ، بانه انما لم تحذف

الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها ، لأنها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفنا لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها .
 (والف التانيث ذو القصر متى زاد على اربعة) احرف (ولم يسبقه مدة لن يشبها بل يحذف) سواء كان خامساً ، او كان سادساً (كقولك في قرقرى) اسم موضع ، (و) في (لغيزى) بضم اللام وتشديد الغين (قريقر) يحذف الالف من آخره ، اذ بقائه يخل بيناء التصغير (ولغيز) بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين ويحذف الالف من آخره ، لما تقدم . وان شئت قلت لغيزة بالتاء عوضاً عن الالف جزواً كما يأتي ذلك ، وما في بعض النسخ من كتابته لغيز بضم اللام وتشديد الغين وسكون الياء الظاهر انه اشتباه لم يطلع عليه المحشى فظنه صحيحاً فلا تغفل واذا كان الالف رابعاً لا يحذف كما تقدم .

(تنبيه) - في هذا المثال اشكال من كجهين :

الاول : انه صيغة التصغير وقد تقدم منا في اول الباب ، ان ما كان على صيغة التصغير لا يصغر .

والثاني : حذف الياء التي قبل الزاي ولا مقتضى لحذفه اذ بقائه لا يخل بالوزن . لان وزنه حينئذ فعييل كقنيديل فتامل جيداً .

(وعند تصغير ما فيه الف مقصورة قبلها مدة نحو حبارى) وهي طائر اكبر من الدجاج الاهلي على شكل الاوزة برأسه وبطنه غيرة ولون ظهره وجناحيه كلون السماء ، له عنق طويل يضرب به المثل في البلاهة ، فيقال : اباه من الحبارى قيل له ذلك ، لأنه اذا غير عشه نسيه وحضن بيض غيره (خير) الحاذف (بين حذف المدة) التي

قبل الالف المقصورة ، (فيقال الحبيري) بابقاء الالف المقصورة (فادر ذلك وبين حذف الف التانيث) المقصورة (فيقال الحبير) بياء مشددة ، اذ بعد حذف الالف المقصورة تنقلب المدة ياء ، لوقوعها في موضع يجب تحريكها بالكسر اعني بعد ياء التصغير ، فاجتمعت ياءان فادغمت ياء التصغير فيها . ويجوز تعريض تاء التانيث عن الفه كما يأتي فيقال حبيرة .

(واردد لأصل حرفاً ثانياً اذا كان) الحرف الثاني (ليينا قلب عن لين) اصلي (فقيمة بالياء) المنقلبة عن الواو (صير اذا صغرتها) اي اذا اردت تصغيرها (قويمة بالواو) لزوال مقتضى قلب الواو ياء اذ المقتضى لقلبها ياء هو سكونها بعد الكسر ، وكلاهما يزول بالتصغير لان الكسرة تبدل بالضممة والسكون بالفتحة ، ولأجل ذلك (رد) الياء (الى الاصل) فان فعلت ذلك (تصب بغيثك من القاعدة الصرفية التي تجري في المقام .

(وشذ) اي خرج عن القاعدة الصرفية ، قولهم (في تصغير عيد) بمعنى احد الايام المخصوصة ، كيوم الفطر او الاضحى (عبيد) من دون رد الياء الى الاصل (اذا كان) مقتضى القاعدة و (الاصل) ان يكون مصغره (عويدا) بالواو (لانه من العود) بفتح العين بمعنى الرجوع ، سمي بذلك لانه يرجع كل سنة .

وانما قالوا في تصغيره ، عبيد من دون رد الياء الى اصله مع ذهاب مقتضى قلب الواو ياء ، لقولهم في تكسيه اعياد من دون رد ، فرقاً بينه وبين اعواد جمع عود بمعنى الحشب والتصغير والتكسير يرتضعان من ثدي واحد ، من حيث انهما يردان الاشياء في الاغلب الى اصولها

او من حيث انهم ازادوا من كل واحد منهما معنى زائداً : اعني الكثرة والتعدد في التكسير ، والقلة والتحقير ونحوهما في التصغير ، ولأجل ذلك غيروا الصيغة في كل منهما .

ولو قيل في المقام إنما قالوا : عبيد في تصغير عيد فرقاً بينه وبين عويد تصغير هود لانه ، لكن فائدة التعليل على وجه الاول اشمل لانه يفهم منه حكم الجمع ايضاً .

(وخرج بقيد) الثاني بكونه حرف (اللين ثاني متعد) على وزن مكتسب فانه غير لين لانه تاء مثناة من فوق مبدلة عن واو ، اذا اصله مواعد لانه من وعد يعدد ابدلت الواو تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال ، لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيع . بحذف تاء الافتعال لا مواعد ، لالتباسه بباب الافعال .

(و) خرج (بالقلب عنه) اي بقيد اللين بان قلب عن لين (ثاني ايمة) اعني الياء ، فانه غير منقلب عن لين لانه منقلب عن همزة اذا اصله ايمه بهمزتين مفتوحة فساكنة وميمين مكسورة ، فمفتوحة نقلت حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية ليتمكن من ادغام الميم الاول في الثانية ، فابدلت الهمزة الثانية ياء لما يأتي في باب الابدال ، من ان الهمزة المكسورة بعد همزة مفتوحة تنقلب ياء .

(و) خرج ايضاً بالقلب عنه (ما يأتي في البيت بعده) وهو قوله والالف الثاني الخ .

(وحتم للجمع المكسر المفتوح الأول من ذا الرد) الى الاصل (ما لتصغير عام) اذا هما كما تقدم يرتضمان من ثدي واحد (فيقال

في تكسير ميزان موازين بقلب الياء واوآ) كما يقال في تصغيره ،
موزين ، اذ هي اصلها (و) يقال (في تكسير عيد اعياد باثباتها
شذوذاً) كما يقال في تصغيره عييد باثبات الياء . وقد تقدم الوجه
في ذلك (ولا رد فيما لا يتغير فيه الاوول في جمعه (كقيم) بكسر
القاف (في) تكسير (قيمة بكسرها ايضاً ، لعدم زوال مقتضى القلب
في التفسير .

(والالف الثاني المزيد يجعل بالقلب واوآ كهويبييل في) تصغير
(هاييل) و (كذا يقلب) الالف (واوآ) اذا (ما الاصل فيه)
اي في الالف (يجهل) بان لم يكن للكلمة تصاريف يعرف بها اصله
(كهويج في) تصغير (عاج) بمعنى انياب الفيل .

ووجه هذا القلب بانهم لما اضطروا الى تحريك الالف لبناء التصغير
ولم يكن لها اصل يرد اليه ، وجب قلبها حرف لين ، وكانت الواو
اقدم اي انسب لانضمام ما قبلها .

(تنبيه) - المراد بالمدة حيث يطلق احد حروف اللين ، اذا كان
ساكناً وحركة ما قبله من جنسه ، فالالف ابدا مدة ضرورة انفتاح
ما قبلها ، بخلاف الواو والياء .

(وكامل المنقوص اي المحذوف بعضه) لا المنقوص اصطلاحاً اي
ما كان آخره حرف علة ، كما تقدم في اوائل الكتاب في اوآخر
مواضع الاعراف بالنيابة في قوله :

والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا ايضاً يجر
(في التصغير برد ما حذف منه ما دام لم يحو غير التاء) حرفاً
(ثالثاً كما) الحرفية اذا صار علماً) ، فتزيد في آخره الفاء فيجتمع

فيه الفان ، فتبدل الالف الثاني همزة كما تفعل ذلك في حمراء ،
ثم تبدل الالف الاولى واواً لما تقدم آنفاً في هاويل وعاج .
والهمزة المنقلبة عن الالف الثانية ياء ، لوقوعها بعد ياء التصغير
ثم تدغم ياء التصغير فيها (فقل فيها) حينئذ (موي) بتشديد الياء
ولكن في كون ما الحرفية بل الاسمية بما نحن فيه اعني ما حذف
بعضه تأمل . يظهر وجهه بالتأمل .

(وكشفة) قد تقدم في اوائل الكتاب في بيان مواضع النياحة ان
اصله شفه ، حذف لامها اعني الها وعرس عنها تاء التانيث (فقل فيها
شفية برد اللام .

(بخلاف ما اذا حوى ثلاثة) احرف (غير التاء فلا تكمل)
حينئذ برد ما حذف منه (كجويه في جاء) مخفف تجاه . قال في
المصباح : تجاه الشيء وزان غراب ما يواجهه ، واصلة وجاء لكن
قلبت الواو تاء جوازاً ويجوز استعمال الاصل فيقال وجاء ، ولكنه
قليل . انتهى .

(ومن بترخيم يصغر) وحقيقته ان تجمل المزيد فيه مجرداً ، فيعطى
ما يليق به من الوزن اعني فعيلان ان كان ثلاثياً ، وفعيلاً ان كان
رباعياً .

سمي هذا القسم من التصغير بالترخيم ، لما فيه من الحذف المفضي
الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قوياً وهذا التصغير من
الشذوذ بمكان ، لحصول الالتباس وضعف القرينة . والى ذلك اشار
بقوله (اكتفى بالاصل) اي الحروف الاصلية (وحذف الزائد) لانه
حقيقته .

(والحق به تاء التأنيث اذا كان مؤنثاً ثلاثياً كالطعيف يعني) في
تصغير (المعطف) بحذف الميم الزائد من اوله وهو بفتح الميم وكسر
الطاء الرداء والعنق وبمعكسة السيف .

(وكحميد في حامد) يحذف الالف ، (و) في (حمدان)
بحذف الالف والتون (وحماد) بحذف احدى الميمين والالف ،
(ومحمود) بحذف اول الميمين (واحمد) بحذف الالف فتصغير
الجميع حميد .

ولا يزال بالالتباس ثقة بالقرائن ويالها من نظائر .

(وسويدة) بناء التأنيث (في) تصغير (سوداء) لكونه مؤنثاً
ثلاثياً (وقريطس) على وزن فعيعل (في) تصغير (قرطاس) وهو
رباعي .

(فرع - حكى سيبويه في تصغير ابراهيم واسماعيل يربها وسميها
بحذف الهزة منهما والالف والياء ، وحذف ميم ابراهيم ولام اسمعيل
قال في شرح الكافية : ولا يقاس عليهما) غيرها من الاسماء الاعجمية
قال الشارح في المزهرة : فائدة - سئل بعض العلماء عما عربته
العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطي حكم كلامها
فيشتق ويشتق منه ؟ فأجاب بما نصه ما عربته العرب من اللغات ،
من فارسي ورومي وحبشي وغيره .

وادخلته في كلامها ضربين .

احدهما : اسماء الاجناس ، كالفرند والابريسم واللجام والموزج
والمهرق والزردق والاجر والباذق والفيروز والقصاس والاستبرق .
والثاني : ما كان في تلك اللغات علماً فاجروه على علميته كما كان

لكنهم غيروا لفظه وقربوه من الفاظهم ، وربما الحقوه بأمثلتهم وربما لم يلحقوا . ويشاركه الضرب الاول في هذا الحكم ، إلا في العلمية إلا ان ينقل كما نقل العربي ، وهذا الثاني هو المعتمد بعجمته في منع الصرف ، بخلاف الأول وذلك كإبراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ، وجميع الانبياء (عليهم السلام) إلا ما استثنى منها من العربي كهود وصالح ومحمد (صلى الله عليه وآله) ، وغير الانبياء كعبر وزوتكين ورستم وهزار مرد ، وكأسماء البلدان التي هي غير عربية ، كاصطخر ومرو وبلخ وسمرقند وخراسان وكرمان .

فما كان من الضرب الاول فأشرف احواله ان يجري عليه حكم العربي . فلا يتجاوز به حكمه . انتهى محل الحاجة من كلامه .

ثم قال في موضع آخر : وقال ثعلب في اماليه الاسماء الاعجمية كإبراهيم لا تعرف العرب لها تشنية ولا جمعاً ، فاما التشنية فتجيء على القياس مثل ابراهيمان واسماعيلان ، فاذا جمعوا حذفوا فردوها الى اصل كلامهم ، فقالوا اباره واسامع وصفروا الواحد على هذا بربة وسميع ، فردوها الى اصح كلامهم انتهى .

وقال نجم الاثمة : وما قال بعض العرب في تصغير ابراهيم واسماعيل : اعني بريه وسميع ، فاما ان يكون جعل الميم واللام زائدتين وان لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل موضعها كما يجيء في باب ذي الزيادة ، لكنهم جمعوا حكم العجمية نير حكم العربية . او يكون حذف الحرف الاصلي شاذاً ، لان تصغير الترقيم شاذ في كلامهم . نشبهوا الميم واللام الاصليين لكونهما من حروف اليوم ، تنسأ بحرف الزيادة وحذفهما حذفاً شاذاً ، لاتباع الغدوذ

فعلی هذا يكون الهمزة اصلاً كما في اصطبل فيكون تصغيرهما على بربريم
وسمعييل بحذف الهمزة وهما المشهور ان شاذاً ايضاً .
والقياس ما قال المبرد اي ابيره واسيمع وقد مرّ وتصغير الترخيم
شاذ . انتهى .

والغرض من التطويل بيان ما قيل في المقام . من الاقوال ، لثلا
تقتصر على ما حكى في الكتاب والله الموفق والهادي الى الصواب .
(واختتم بناء التانيث ما صغرت من مؤنث معنى عار عنها) اي
عن التاء (لفظاً ثلاثي) لا رباعي (كسن) بتشديد النون ما في الفم
وهي مؤنثة وكذلك اذا كان بمعنى العمر (فقل فيها) اذا صغرتها
(سنيئة و) نحو (يد فقل في يديه) بياء مشددة ووجوب الحتم
بالتاء ثابت (ما دام لم يكن بالتاء يرى ذا لبس فان كان) يرى
بالتاء ذا لبس (كشجر وبقر) ، بناء على القول بانهما مؤنثان ، (و)
نحو (خمس التي من الفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه اذ يلتبس الاولان
بالمفرد) منهما إذ مفردهما بالتاء (و) يلتبس (الثالث بعدد المذكر
المصغر .

(وشذ ترك التاء) في مصغر الثلاثي المؤنث ، (دون لبس كقولهم
في) تصغير (قوس قويس) بترك التاء .

قال في المصباح : القوس قيل يذكر ويؤنث ، واذا صغرت على
التانيث قيل قويسة ، الى ان قال : وقال ابن الانباري : القوس انثى
وتصغيرها قويس ، وربما قيل قويسة انتهى .

(تشبيهه) - المراد بالشاذ عندهم في امثال المقام ما يكون بخلاف
القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته .

والمراد بالنادر ما قل وجوده ، وان لم يكن بخلاف القياس .
 والمراد بالضعيف ما يكون في ثبوته كلام ، فاضبط ذلك حتى تعرف
 النكتة في قوله ؛ (وندر الحاق) تاء التأنيث (فيما ثلاثياً كثر بفتح
 التاء المثلثة اي زاد عليه) اي على الثلاثي (كقولهم في وراء) للجهة
 المخصوصة وقد تستعمل بمعنى القدام وبمعنى سوى ، ومنه قوله تعالى :
 « ومن ابتغى وراء ذلك ... » وبمعنى السبط او ولد الولد او ولد
 البنت .

(وقدام) بضممة فتشديد لمقابلها ، ومن يتقدم الناس بالشرف
 والسيد والملك بكسر اللام .

(وريثة) بضم الواو وفتح الراء وتشديد الياء وكسر الياء الثانية .
 (وقديمة) بضممة ففتحة فكسرة وسكون ففتحة وتاء .

ووجه إلحاق التاء بهما ان الظروف كلها تذكر غيرهما ، فالرلم تظهر
 التاء فيهما لظن انهما ايضاً مذكران إذ لا يعلم تأنيثهما بالإخبار
 عنهما ، لانهما ملازمان للظرفية ، ولا بوصفهما ولا باعادة الضمير اليهما
 بل بالتصغير فقط ، ولان الراء كما ذكرنا بمعنى السبط ، والقدام بمعنى
 الشريف والسيد والمالك فتصغيرهما بدون التاء يوهم ان كل واحد
 منهما بمعنى احد المذكورات ، فالحقت التاء دفعاً لهذا التوهم .

وقد تقدم في اول الباب ان من شرط المصغر ان يكون معرباً ،
 (و) لكن (صفروا من المبنيات شذوذاً الذي والتي وتثنيتهما
 وجمعهما كما في شرح الكافية و) هكذا اسماء الاشارة اعني (ذا
 مع الفروع) التي (منها تا وتي وتثنيتهما وجمعهما) لانه وان كان حق
 الموصولات واسماء الاشارة ان لا يصغر كبقية المبنيات ، ولكنه لما

تصرف هذان القسمان تصرف الاسماء المتمكنة فوصف بهما ووصف اسم الاشارة وثنيا وجمعا ، جاز تصغيرهما دون غيرهما من الموصولات كمن وما وبقية المبنيات ، لان التصغير كما تقدم كالصفة وغالب المبنيات لا توصف لشبهها بالحرف والحرف لا يوصف .

(وخالفوا بها) اي بسبب تصغير هذه المذكورات (تصغير المعرب في ابقاء اولها على حركته الاصلية) فتحة كانت او ضمة ، فلا يضم للتصغير كالمعربات للشعار من اول الامر بأنها مبنية ، (والتعويض في المفرد من ضمه الفأ مزيدة في آخرها) ، وفي انه قد تقع ياء التصغير فيها ثانية كما يأتي .

(فقالوا) في تصغير الذي والتي (اللذيا واللتيا) بادغام ياء التصغير في ياء آخر الكلمة وفتح الياء الثانية لزيادة الالف وفتحوا ما قبل ياء التصغير ، ليكون على نحو ذا لاطراد باب المبهمات .
وقالوا في التثنية اللذيان واللتيان بفتحيتين ثم التشديد رفعاً واللذيين واللتيين جرأً ونصباً .

(و) قالوا (اللذيون) في جمع المذكر بفتح الذال لما ذكر آنفاً وضم الياء وتشديدها رفعاً واللذيين بكسر الياء جرأً ونصباً .
وبعضهم يفتح الياء في الاحوال الثلاثة ، فيكون الفرق عنده بين المشق والجمع في حالتي الجر والنصب بكسر النون وفتحها وحذف الالف الزائدة في آخر المفرد في التثنية والجمع اعتباراً للتخفيف ، او حذف لتقاء الساكنين .

وقال بعضهم في اللذيون انهم زادوا في جمع المذكر ؛ اعني اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفأ ، فصار اللذيان كالتثنية ثم ابدلوا فتحة

الياء ضمة والالف واواً ثلثا يلتبس بالثنائية . (و) قالوا ايضاً في تصغير جمع المذكر (اللويون) .

قال نجم الأئمة : وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلي واللاتين رفعاً ونصباً وجرأ ، ويحذف النون فيقال اللاتي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالتقاضي ، وهو قليل في المذكر ، ومنه قراءة الاخفش واللاتي يؤلون من نسائهم ، ويقال اللاء يحذف الياء . وقد جاء اللاؤن رفعاً واللاتين نصباً وجرأ انتهى الى بعض ذلك اشير في باب الموصولات في قوله :

باللات واللاء التي قد جمعا واللاء كالذين نزرأ وقعا

فظهر من ذلك ان اللويون تصغير اللاتين جمع المذكر .

(و) قالوا في جمع المؤنث (اللويتا واللتيات) الاول تصغير اللات نفسه او اللاتي ، والثاني تصغير التي ثم جمع بالالف والتاء . واعلم ان كلامهم في تصغير الموصولات سيما في جمع المؤنث غير نقي ، بل كلامهم مختل غاية الاختلال ما تعرضت لنقل الاقوال وما فيه من القيل والقال ، والسبب في ذلك عدم فراغ البال من حوادث الدهر الموجبة لتشتت الفكر وتشويش البال والمشتكي الى الله تعالى العالم بالحال ، انه القادر والكريم المفضل .

(و) قالوا في تصغير ذا وتا (ذيا وتيا) بزيادة ياء للتصغير قبل آخرهما والفاء عوضاً عن الضمة في الصدر ، فاجتمع الفان انقلبت الالف الاصلية ياء فادغمت ياء التصغير فيها ، ووجب فتحها للالف بعدها وقالوا في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) ، وقالوا في تصغير اولاء مدأ اولياء ، وفي اولى قصرأ اوليا بابقاء اولهما على الضم

في حال التكبير وزيادة ياء التصغير بعد اللام. وقلب الفهما ياء ، ثم ادغام ياء التصغير فيها وزيادة الف في آخرهما . (ومنع ابن هشام تصغير تي استغناء بتا) اي بتصغير تا . (و) منع تصغير (اللاء واللائي استغناء باللتيات وانفقوا على منع تصغير ذي) المفرد المؤنث (للالتباس) بتصغير ذا المفرد المذكور .

(خاتمة - يصغر ايضاً من غير المتمكن شذوذاً افعل في التعجب نحو ما احيسنه . وقد سبق بيانه في اوائل الباب) والمركب تركيب مزج (نحو بعيلبك) كما سبق (في اواسط الباب .

هذا باب النسب

وهو ان تلحق آخر الاسم (ياء مشددة) ليدل الحاق تلك الياء على نسبة الشخص الذي يوصف به الى المجرد عنها أباً كان كهاشمي ، او أمماً كفاطمي او بلداً كفرنوي ، او مذهباً واماأ كعجعفري وحنفي وغير ذلك مما يراد من اللاحق المعنى المذكور .

وخرج بقولنا ليدل الخ ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم وما لحقت آخره ياء مشددة للمبالغة كاحمري لشديد الحمرة ودواري لكثير الدوران ، وما لحقته لا لمعنى كبردي لنبات يعمل منه الحصر على لفظ المنسوب الى البرد . وكروسي ، فلا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة ولا لياتها انها ياء النسبة فالياء فيها كالتاء في تمره وعلامة وعرفة .

واعلم ان هذا حد النسبة بحسب الاغلب ، وقد يزداد عوضاً عن

احد اليائين الف كيما ني بتخفيف الياء في النسبة الى يمن ، وقد ينسب على غير هذا الوجه نحو لابن والتمار في المنسوب الى اللبن والتمر كما يجيء في آخر الباب .

واعلم ايضاً ان الاسم الملحق به ياء النسبة يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة الى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، فان كل منها تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج الى ما يخص تلك الذات . والمخصص اما هو او متعلقة نحو مرت برجل تميمي ورجل بصري غلامه فترفع المخصص او ضميره على الفاعلية مثل سائر الصفات المذكورة . ولا يعمل في المفعول به إذ هو بمعنى اللازم اي منتسب او منسوب ، ولعدم مشابهته للمفعول لفظاً لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها ، اما ظاهراً كما في رجل بصري غلامه او مضمراً كما في رجل تميمي .

ثم اعلم ان الاسم المنسوب اليه كالبعرة وتميم ونحوهما يلزمه بسبب ياء النسبة تغيرات بعضها عام في جميع الاسماء ، وبعضها يختص ببعضها فالعام كسر ما قبل الياء والمختص اما حذف او قلب او رد محذوف او ابدال حركة باخرى او زيادة حرف او حركة او نقل بناء الى اخرى او حذف كلمة برأسها . وهذا حديث اجمالي عقده الباب لتفصيله وبيان ما هو القياسي من التغيرات وما هو شاذ منها . (ياء) مشددة (كياء الكرسي) في التشديد (زادوا في آخر الاسم المنسب وكل ما تليه) الياء (كسره وجب) وهذا حكم عام في جميع الاسماء (كقولهم في النسب الى احمد احمدي) فكسر الدال

وجوبا مع انه كان غير منصرف قبل لحوق الياء ، ولا يدخله الكسر .

(و) اما الاحكام الخاصة فتفصيله يذكر في مسائل :

منها : ان (مثله اي مثل ياء النسب اما في التشديد ، او في كونها للنسب بما حواه احذف) ، لكن لا مطلقا بل (اذا كان قبله ثلاثة احرف فقل في النسب الى كرسي) الذي يائه مشددة لغير النسب ، (و) في النسب الى (شافعي) امام المذهب الذي يائه للنسب الى شافع (كرسي وشافعي) بحذف يائهما واتيان ياء للنسبة ، ويظهر اثر الحذف والاتيان فيما كان الاسم غير منصرف مع الياء الاولى لوزن مفاعل فانه ينصرف بعد حذفها لزوال الوزن لأن وزنه صار مقاعي (ولم ار من تعرض لجواز شفوي قياسا على موسوي) في النسبة الى شافعي امام المذهب (وان كان بعض الفقهاء استعمله) اي شفوي في النسبة الى امام المذهب ، (وهو) اي استعمال بعض الفقهاء (حسن للبس) اي لدفع لبس المنسوب الى الامام بالمنسوب الى شافع المراد به الامام نفسه هذا .

ولكن في المصباح المنير شفعت في الامر شفعا وشفاعة طالبت بوسيلة او ذمام واسم المفاعل شفيح والجمع شفعاء مثل كريم وكرماء وشافع ايضا ، وبه سمي وينسب اليه شافعي على لفظه . وقول العامة شفوعي خطأ لعدم السماع ومخالفة القياس ، (فان كان قبله) اي الياء (حرفان كعلي) بتشديد الياء (جاز الحذف) فيقال علي بحذف الياء . واتيان ياء النسبة نظير كرسي وشافعي . (و) جاز (القلب) اي قلب احد يائيه وحذف الآخر ، ثم الحاق ياء النسبة (كعلوي او) كان قبل الياء (حرف) واحد ، (فسيأتي) حكمه (ان شاء الله

تعالى في قوله : ونحو حي فتح ثانية يجب) .

(و تاء تأنيث او مدته اي الفه لا تثبت بل احذفها) لكن في
المدة شروط وتفصيل تظهر مما يأتي ، (فقل في النسبة الى مكة مكبي)
بحذف تاء التأنيث لان بقائها يوجب اثبات التأنيث في نسبة المذكر ،
بان يقال مكبي بالتاء واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث ،
بان يقال امرأة مكبية بتائين ووقوع التاء حشواً في الصورتين فتأمل .
(وقول العامة في) النسبة الى (خليفة خليفتي لمن من وجهين)
احدهما ! عدم حذف التاء وثانيهما : عدم حذف الياء كما يأتي
بعد عدة ابيات ، ان حذف هذه الياء حتم .

(و) اما تفصيل المدة فهو انه (ان تكن مدة التأنيث تربع :
لي تقع رابعة في اسم أني ذا ثان سكن قلبها) اي المدة (واوآ
مباشرة للام) اي لام الفعل ، (او مفصولة بالف) مزيدة بين اللام
والواو المنقلبة عن المدة . (وحذفها) اي حذف المدة (اي كل
منهما حسن ، لكن المختار الثاني) اي الحذف تشبيها بتاء التأنيث ،
لكونها زائدة مثلها (كقولك في) النسبة الى (حبلى حبلي) بحذف
مدة التأنيث ، (وحبلى) بقلبها واوآ مباشراً للام ، (وحبلاوي)
بالف مزيدة فاصلة بين اللام والواو .

وانما قلبت المدة واوآ ، لأنه لما كان الثاني ساكناً والساكن
كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه المدة ثالثة فقلبته واوآ كما قلبت المدة
الثالثة (ويجب الحذف) اي حذف المدة للطول (اذا كانت) المدة
(خامسة فصاعداً ، كما سيأتى او رابعة متحركاً ثاني ما هي فيه)
وواجب الحذف فيه ايضاً للطول لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة

حرف آخر فالمدة في حكم الخامسة ، كقولك في (النسبة الى (حبارى)
وقد تقدم معناه ، (وجمزى) بمعنى سرعة السير (حبارى وجمزى)
بحذف المدة من آخرهما للطول .

(لشبهها اي) لشبهه (مدة التأنيث وهو) ما كان في آخر الاسم
(الملحق) باسم فوقه . وقد مر توضيح اللاحق مراراً (والاصلي
عطف على لشبهها) اي على المجرور فيها ، وهو اي لشبهها (الخبر
المقدم على مبتدئه وهو ما) الموصولة وصلتها (لها : اي لمدة التأنيث
من حذف وقلب) .

حاصله : ان لألف اللاحق والالف الاصلي ايضاً الحذف والقلب
ثابت . (ولكن للاصلي قلب يعتمى اي يختار) للمحافظة في الأول
على حرف اللاحق بقدر الامكان ورجوعاً الى الاصل في الثاني ، وبعضهم فرق
بينهما فقال : القلب في الثاني خير منه في الأول ، والحذف بالعكس
لأن حذف الزائد خير من حذف الاصلي ، (كقولهم في ارطى) بمعنى
شجر ثمره كالعنب والقه لللاحق بجعفر ، (وملهى) وهو اسم مكان
من اللهى (ارطى) بحذف الالف (وارطوى) بقلبها (وملهى)
بحذفها (وملهوى) بقلبها .

(والالف الجائز اي المتعدي اربعاً ازل) اي احذف (كما
تقدم في كلام الشارح) كذلك ياء المنقوص اذا وقع خامساً عزل
بمعنى حذف كقولك في المقتدي مقتدي ، والحذف في الياء اي ياء
المنقوص اذا وقع رابعاً احق من قلب كقولك في القاضي قاضي)
بحذف يائه الاصلية ، (ويجوز القلب كقولك قاضي) بقلب يائه
الاصلية واوا كما يأتي بعيد هذا ، لئلا يجتمع ثلاث ياءات

وكسرتان فتأمل .

(وحتم قلب الف وياء ثالث يعن) اي يعرض (كقولك في الفتى والعمى زنة خشن بمعنى الجاهل ، (فتوى وعموى) بقلب الياء واوآ وفتح ما قبلها لما ذكر في قاضي ، واليه اشار بقوله : واول ذا القلب حيث قلنا به) كما في هذه المسألة ، والتي قبلها (انفتاحاً وفعل بفتح اوله وكسر الثاني منه ومن) الوزنين (الآتين و) الاول منهما (فعل بضم اوله عينهما ، افتتح عند النسب) اليهما (بقلب الكسرة) من عينهما (فتحة ، وكذا) الثاني من الوزنين وهو (فعل بكسر اوله) وثانية (اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب) كما في الوزنين المتقدمين ، وذلك كراهه توالي الكسرتين واليائين مع حركة قبل الكسرة ، (فقل في نمر ودتل وابل نمري ودثلي وابلي) بفتح العين في الجميع لأنك لو لم تفتح العين لصار جميع حروف الكلمة المبنيّة على الخفة ، لكونه ثلاثياً مجرداً من الزوائد ، او اكثرها على غاية من الثقل بتتابع الامثال من الياء والكسرة إذ هو في نحو ابلي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نمري ودثلي لم يخلص منها إلا اول الحروف . واما اذا لم يكن وضع الكلمة على اخف الابنية ، بان تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر ذلك إذ لم تكن في اصل الوضع مبنيّة على الخفة فلذا يقال تغلي ومستخرجي بكسر العين فيهما .

(وقيل في النسب الى ما في آخره ياءان ثانيهما اصلية) وقبلهما حرفان نحو علي او ثلاثة احرف (نحو المرمي) علوي و (ومرموي بحذف اول اليائين لزيادتها ، لأنها مبدلة عن الواو الزائد لاسم المفعول) وقلب ثانيهما واوآ بعد فتحة العين) ؛ اعني الميم ولم تقلب ياء لما

ذكر في قاضوي .

(و) لكن (اختير في استعمالهم مرمرى بحذف اليائين) ثم الايتان
مكانهما ياء النسبة . قيل وهذا افصح ، (و) لكن (الاول احسن
لأمن اللبس) .

(وكل ما في آخره ياء مشدده قبلها حرف) واحد (نحو حي
فتح ثانية) الذي هو الياء الثاني (عند النسب) اليه ، (يجب
من غير تغيير له) اي من غير ان ينقلب الياء الأول بشيء (ان لم
يكن منقلباً عن واو نحو حيوي) بابقاء الاول على حاله من غير
تغيير له . لانه من حييت وفتح وقلب الياء الثاني واو ، لما ذكر
في قاضوي . (وارده) اي ثانيه اي الياء الاول (واو ان يكن)
ثانيه : اي الياء الاول (عنه) اي عن الواو (قلب كطي) اصله
طوى ، لأنه من طويت (فقل) في النسبة اليه (طوي) هذا حكم
ثانيه . (و) اما (ثالثه) اي الياء الثاني ، فأنت (قلبه واو
مطلقاً) سواء قلبت الاول ، ام لا (فقل فيه) اي في نحو حي اذا
نسبت اليه (حيوي) وطوي .

(وعلم التثنية) اي الالف او الياء (احذف للنسب ومثل ذا)
الحذف عند النسب (في) علامة (جمع تصحيح وجب ، فيحذف
علمه) وهو الواو او الياء (كقولك في) النسبة الى (زيدان ، و)
في النسبة الى (زيدون) حال كونهما (علمين) لشخص ، (زيدي)
بحذف علامة التثنية ان كان منسوباً الى التثنية وبحذف علامة الجمع
ان كان منسوباً الى الجمع ، وذلك لئلا يجتمع على الاسم الواحد
اعرابان : اعراب بالحروف اعني العلامة لو لم تحذف ، و اعراب بالحركات

على ياء النسبة . وحذفت النون تبعاً لما قبلها . لأنهما زيادتان زيدتا
معاً فيحذفان معاً فتأمل .

(نعم من اجرى زيدان علماً مجرى سلمان) في لزوم الالف
والاعراب على النون ؛ اعراب ما لا ينصرف ، للعلمية والزيادة لأنها
بعد العلمية كزيادة اصفهان وغطقان لا تدل على التعدد ، (قال) في
النسبة اليه (زيداني) بابقاء العلامة على حالها ، (ومن اجرى
زيدين علماً مجرى غسليين) ، وحين في لزوم الياء والاعراب على النون
منونة كما تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النيابة في قوله :

وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

(قال) في النسب اليه (زيديني) بابقاء العلامة على حالها ،
لما ذكر ، (ومن اجراء مجرى عربون) وماطرون (والزمه الواو)
وجمل الاعراب على النون بالحركات الثالث (وفتح النون) في الاحوال
الثلاث كما تقدم في الموضوع المذكور عند قوله :

اولوا وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا

(قال) في النسب اليه (زيدوني) .

(و) حرف (ثالث من نحو طيب) اى من كل اسم ثالثه ياء
مكسورة مدغمة فيها ياء اخرى متصلة بالأخرى ، (حذف) هذا الثالث
(عند النسب) اليه (فقل) اذا نسبت اليه (طيبى بسكون الياء)
الاولى ، وحذف الثانية التي هى حرف ثالث ، وكراهة اجتماع كسرتين
واربع ياءات . ولم يحذفوا الاولى لثلاثا يرجع الى تحرك حرف العلة
وانفتاح ما قبله ، فيلزم النقل لو لم تقلب الفاء ويلزم زيادة التغيير
مع اللبس ، لو انقلبت (ولكن شذ من هذا طائى المنسوب ان طى)

أصله طيب، ياء مشددة ثم همزة وزان طيب، حذفت الهمزة تخفيفاً وصارت نسياً منسياً (إذ قياسه طيبي) ياء ساكنة خفيفة ثم همزة منقلبة عن الياء الثانية ثم ياء مشددة للنسبة، (لكنه أتى مقولاً بالالف المقلوبة عن الياء الساكنة) الخفيفة .

(وخرج بنحو طيب هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة من تحت وفتح الياء الثانية، وبالهاء في الآخر بمعنى الغلام الممتلى أو الغلام الناعم، فيقال في النسب إليه هبيخي من دون حذف وتغيير فيه (و) خرج أيضاً (مهبيم) بضم الميم وفتح الهاء وسكون الياء الأولى وكسر الثانية وسكون الثالثة وميم آخره تصغير مهيام على وزن مفعال زيد فيه ياء التصغير وانقلب الالف ياء فاجتمع ثلاث ياءات فادغم الأولى في الثانية وكسرت الثانية وسكن الثالثة، أو تصغير اسم الفاعل من باب التفعيل وهو مهوم بضم الميم وفتح الهاء وتشديد الواو وكسرها زيد فيه ياء للتصغير وحذف إحدى الواوين وانقلبت الأخرى ياء وادغم فيها ياء التصغير، نصار مثل اسم الفاعل من ذلك الباب من هيم فزيد فيه ياء ثالثاً، لدفع الالتباس أو للتوبيخ عن الواو المعذونة، أو لدفع التباس نسبة المصدر بنسبة المكبر، فعل هذا الأخير زاد الياء الثالثة في النسبة وعلى الأولين في التصغير، (فلا تحذف يائهما) أي ياء هبيخ ومهبيم (لأقبا) أي الياء (في) زمان النسبة إلى (طيب) ونحوه (مكسورة موصولة بما قبل الأخير)، لأن الأخر حين النسبة يائهما، والثالث أعني الياء الثانية متمسكة بما قبل ياء النسبة، (نازرت ثلاً) تحذفت (بخلاف) أي بخلاف الياء الثانية (في هبيخ لفتحها وفي مهبيم لانفصالها) عن

ما قبل الآخر ؛ اعني الميم بالياء الثالثة ، إذ الآخر حين النسبة ياتها والذي قبلها هو الميم ، والياء الثانية منفصل عن الميم بالياء الثالثة . فتدبر في المقام) لانه جدير بالتدبر والاهتمام .

(و) استعمال وزن (فعلى بفتحيتين في النسب الى) كل اسم هو على وزن (فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه) ، لكن بشرط كونه (الصحيح العين الغير المضاعف التزم) ويظهر وجه الاشتراط بما يأتي في طويلة وجليلة ، (فقل في) النسبة الى (حنيقة حنفي بحذف الياء من الوسط ،) (و) استعمال وزن (فعلى بضمه ففتحة في النسب الى) كل اسم هو على وزن (فعيلة كذلك) اي بوحه ففتحة (ختم) ، لكن بشرط كونه غير مضاعف فقط (فقل في) النسبة الى (جهينة) قبيلة من العرب ، او علم لرجل مشهور عندهم . وله قصة (جهني) بحذف الياء من الوسط (والحقوا مع لام عري من التاء من المثانين المذكورين بما اتاء او لياء منهما ، فقالوا في عدي) بفتحة فكسرة ، (و) في (قسي) بضمه ففتحة ؛ (عدوي) بفتحين ، (وقموي) بضمه ففتحة فحذفت الياء الاولى منهما وقلب الثانية واوا ، لكرانتهم اجتماع اربع ياءات ان لم تحذف الاولى وثلاث ياءات ان لم تقلب الثانية بعد حذف الاولى .

وجاء في فيل بالضم اميقي بالجمع بين الياءات الاربع على الاصل لقلة الثقل بسبب الفتحة قبل الياءات ، بخلاف فيل بالفتح فانه لم يجرى على الاصل المثقل لوجود الكسرة قبلها . (كما قالوا في ضربة) بفتح اوله وهو عرو لا يرقى دمه . (و) في (امية ضروي) بفتحين (واموي) بضم اوله . واموي بفتح اوله شذ . كأنهم نسبوا الى اصلها

وهو الامة بفتحتين ، (بخلاف صحيح اللام منهما فلا تحذف منه الياء) اذا كان عارياً من التاء ، (فيقال في النسبة الى (عقيل) بفتح العين (وعقيل) بضمها (عقيلي وعقبلي) بابقاء الياء في الوسط وثقفي بفتحتين بلا ياء في النسبة الى ثقيف بفتح التاء شاذ . وكان القياس ثقفي مع الياء ، لانه عار من التاء وكذا قرشي بضم الاول وفتح الثاني في النسبة الى قريش بالضبط المذكور ، لانه بدون الياء شاذ . والقياس قرشي مع الياء لانه عار من التاء ، هذا حكم الوزنين المذكورين اذا كانا صحيحي العين وبلا تضعيف ، واما اذا لم يكونا كذلك فحكمه ما ذكره بقوله :

(وتمموا) اي ابقوا الياء في الوسط (ما كان على فعيلة بفتح الفاء وهو معتل العين كالطويلة فقالوا فيه طويل) بالتميم : اي بابقاء الياء في الوسط ، إذ لو حذفت الياء من الوسط وبقيت حرف العلة اعني الواو بحالها للزم الثقل ، ولو قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها للزم كثرة التغيير ، ولا لتبس بالنسبة الى طال علماً ، (وهكذا تمموا ما كان على هذا الوزن ، وهو مضاعف كالجليله فقالوا فيها) اي في النسبة اليها (جليلي) من دون حذف الياء ، إذ لو حذفت الياء ثم تركت المتجانسين بحالهما اي منفكين للزم الثقل ولو ادغم لزم كثرة التغيير ولا لتبس بالنسبة الى جل علماً ، (وتمموا ايضاً) ما كان (على فعيلة) بضم الفاء وفتح العين (وهو مضاعف كقليلة) بالضبط المذكور تصغير قلبه بضم القاف وتشديد اللام ، وهي انا قيل تسع اربعة اصواع بصاع النبي (صلى الله عليه وآله) ، فيقال في النسبة اليها : قليلي بالضبط المذكور ، وبإبقاء الياء في الوسط

لما ذكر آنفاً فتدبر جيداً .

وهمز ذي مد (اي الهمزة الممدودة) ينال اي يعطي في النسب (الى ما هي فيه) ما (اي حكماً) كان تشبیه له انتسب ، فيقال في قراء وصحراء وكساء وعلباء قرائي (بابقاء الهمزة على حالها ، لقوتها باصالتها . ويجوز القلب فيقال قراوي (وصحراوي) بقلب الهمزة واواً للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضة ، والزائد بالتغير اولى ولولا قصد الفرق لما قلبت لأنها لا تثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ، ولم تقلب ياء لثلاث يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة .

وشذ روحاني بفتح الراء في النسبة الى بلد اسمه روحاء بفتح الراء وبضم الراء ، في النسبة الى الملائكة والجن لأنهم جعلوا موضع الواو نوناً ، قال نجم الأئمة : ويقال لهم اي للملائكة والجن الروح ، للطافتهم واستتارهم عن الناس . وزادوا الالف والنون للفرق بينه وبين المنسوب الى روح الانسان . قال ابو عبيدة : يقول العرب روحاني لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب . انتهى .

(وكساني) بالهمزة (وكساوي) بقلب الهمزة واواً (و) كذا (علبائي وعلباوي) ، وانما جاز فيهما الهمزة لتشبيها بالهمزة الاصلية لأنها في كساء منقلبة عن حرف اصلي ، واما القلب فتشبيهاً بالزائدة المحضة لان عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء مع انهم يجوزون في همزة قراء مع كونها اصلية القلب ، فتجوز القلب فيهما اولى .

(وانسب لصدر جملة اسنادية) واحذف الجزء الاخير ، كرامة

استثقال زيادة حرف النسبة مع كون اللفظ ثقیلاً بالتركيب . وانما حذف الجزء الاخير دون الأول لانه شبيه تاء التانيث مكاناً ولان الثقل منه نشاء ، ولان موضع التغير غالباً الاخير لتأخره ، والمتصدر محترم لتصدره (فقل في) النسبة الى (تأبط شراً تأبطي) وفي النسبة الى زيد منطلق علماً زيدي ، (و) انسب ايضاً الى (صدر ماركب مزجاً) لما ذكر ، ولا مكان الاستدلال بالجزء الاول على تمامه غالباً (فقل في) النسبة الى (بعلبك بعلي وانسب لثان تعم اضافة) حال كون الاضافة (اما مبدوءة بابن ، او اب ام ام) . حاصله ان يكون المضاف اليه مقصوداً بحيث يكون اعرف من المضاف والكنى غالباً كذلك (كعمري) بضمه مفتحة ، (وبكري وكثومي في) النسبة الى (ابن عمر وابي بكر وام كلثوم او) يكون في (اولها ما) اي مضاف (له التعريف بالثاني وجب بان كانت اضافة معنوية) يكتسب فيها المضاف التعريف عن المضاف اليه هذا من قبيل التعميم بعد التخصيص فتدبر جيداً (كزيدي في النسبة الى (غلام زيد) .

قال في شرح النظم ! والمضاف اذا كان الثاني مقصوداً اصلاً كابن الزبير لمن له اب اسمه الزبير وابي عمرو لمن له ولد مسمى بعمرو ، قيل زيدي وعمروي - منسوبين الى الجزء الثاني وانما اعتبر كون الثاني مقصوداً في اصل الوضع ليشمل مثل ابي عمرو للطفل اولم ليس له ولد مسمى بعمرو ، فان الثاني حينئذ لا يكون مقصوداً بالنسبة الى ذلك الشخص . ولكنه مقصود بالنسبة الى اصل الوضع إذ الكنى انما يقصد بها الثاني مطلقاً تفويلاً انتهى . والمراد بالتقول انه يعيش حتى يولد له ولد يسمى بعمرو ، فيكون المضاف اليه

في اصل الوضع مقصوداً في الكنية .

(وعندى في هذا القسم) اي فيما كان في اولها ما له التعريف
 بالثاني وجب (نظر ، لاجل اللبس) اي لبس ما ينسب الى المضاف
 اليه بما ينسب الى ما لبس بمضاف اليه ، إذ لا يعلم ان زيدي هل
 هو منسوب الى الجزء الثاني من غلام زيد ، ام الى زيد الذي لبس
 بمضاف اليه ، (وفي القسم الاول) اي الاضافة التي كانت مبدوة
 بابن او اب ام ام (بحث هل يلحق بما ذكر) الاضافة (المبدوة
 بينت) كما الحق به المبدوة بابن (كما قلنا) في اوائل الكتاب في
 باب العلم في بيان المراد من الكنية (بانه) اي الاسم المبدو بينت
 (كنية) لكن المذكور هناك ابنة لابنت ولا فرق لان الاصل واحد
 وهو بنو (ولم ار من ذكره) اي هذا البحث هنا ، وان ذكروا في
 باب العلم ان المبدو بابنة مثل المبدو بابن كنية (فيما سوى هذا
 المقرر كالذي ليس مصدراً بما عرف بالثاني ولا بكنية) لا خصوص
 المصدر بابن او اب ام ام (كما) عبر المصنف بلفظ الكنية ،
 لا خصوص ما ذكر هنا (في شرح الكافية ، وهو) اي التعبير بلفظ
 الكنية لا خصوص ما ذكر هنا (يقوى بحثي) من انه هل يلحق
 بما ذكر المبدوة بينت ، (إلا ان يمنع انه كنية) والمنع يتنافى
 ما تقدم في باب العلم .

(اتسب لاول) اي للمضاف (واحذف الثاني) اي المضاف
 اليه (ما دام لم يخف لبس) اي لبس المنسوب الى ما هو مضاف
 بما لبس بمضاف ، (فقل في امره اتيس امرئي ، فان خيف اللبس
 المذكور) فاحذف الاول وانسب للثاني (اي للمضاف اليه) كعبد

(الاشهل) ، فانه لو نسب الى عبد ويقال عبدي ، لالتبس الى عبد غير مضاف (فقل فيه اشهلي وهذا يعضد نظري في القسم السابق) : اي ما كان في اولها ما له التعريف بالثاني وجب الذي هو السابق نظراً في كلامه ، لا في كلام المصنف . قال في شرح النظام : وان كان كعبد مناف وامره القيس بما ليس للمضاف اليه مسمى على حياله ولا هو بمقصود اصلاً ، قيل عبدي وامرئي بالنسبة الى الجزء الاول . هذا هو القياس ، وقد يعدل عنه في بعض المواضع كما جاء منافي في عبد مناف قال الخليل : إنما قالوا ذلك خوفاً من اللبس ، لكون الثاني مقصوداً لهم تعنتاً منهم فان منافا اسم صنم مشهور عندهم انتهى . والمسألة تحتاج الى بسط كلامهم ازيد بما ذكر لم يتيسر لي لتشويش البال .

(واجبر برد اللام ما منه حذف) وذلك الجبر (عند النسب يكون) جوازاً ان لم يك رده الف في جمعى التصحيح) : اي جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، (او في التثنية) .

وبعبارة اخرى اذا كان المحذوف لام الفعل ولم يكن رده مألوفاً في الجمع المصحح او في التثنية ، يجوز جبر الاسم برد اللام المحذوف ويجوز ترك الجبر لان اللام قابل للتغيير بالرد وعدمه لانه محل التغيير غالباً فان قلت كيف لم يرد المحذوف في جمعى التصحيح والتثنية وهى مما ترد الاشياء الى اصولها قلنا نعم لكنها ترد الاشياء الى اصولها المستعملة لا مطلقاً وغد ويد دم مما لم يستعمل اصولها فتدبر .

(فقل في غد غدوى) برد اللام المحذوف اعني الواو ، ويجب حينئذ فتح العين وان كان في الاصل ساكناً لانها كانت محل الاعراب

فلما سلب ذلك برد اللام ، عوض عنه بالحركة (وان شئت) قل
(غدى) بلا رد .

(وحق مجبور بهذا اى بجمعى التصحيح ، او بالتثنية توفية له)
اى للمجبور (بالنسب حتما) وبعبارة اخرى اذا كان المحذوف اللام
مجبوراً بالرد في الجمع المصحح او في التثنية ، فحقه التوفية اى الجبر
بالرد في النسب ايضاً ، وذلك واجب لا يجوز تركه . (فيقال في
اخ وعضة) قد تقدم في اوائل الكتاب في مواضع النياحة في باب
سين ، ان اصله عضوة ، ومنهم من يقول اللام المحذوفة هاء وربما
ثبتت مع هاء التأنيث ، فيقال عضهة وزان عنية ، ولكن الظاهر ان
عضة جاء لمعنيين ؛ احدها شجر الشوك والثانى : القطعة من الشيء
والجزء منه . والاختلاف في لامة انما هو إذا كان بالمعنى الاول لا
الثانى وبالمعنى الثانى جاء فى قوله تعالى ! « وجملوا القرآن عشرين »
لان المشركين فرقوا القرآن فجملوه كذباً وشعراً وسحراً (اخوي
وعضوي) برد اللام ، كما يرد لام اخ في التثنية فيقال اخوان ،
ولام عضه في الجمع فيقال عضوات او عضهات ، (ليس غير) الرد .
(وباخ اختا الحق) في وجوب رد اللام (فقل فيها بعد حذف
تائها اخوي وبابن بنتا الحق) فيما ذكر (فقل فيها بعد حذف تائها
بنوى كما تقول ذلك في ابن بعد حذف همزته) ، لانك تقول في
الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات (هذا) اى وجوب رد اللام
في اخت وبنات بعد حذف التاء (مذهب سيويوه والخليل) ، لانهما
اجريا هما مجرى مكة في وجوب حذف التاء ، (و) لكن (يونس
ابن حبيب الطبيشي الولاء) اى القريب محل سكناهم (من البصريين

ابى (اى امتنع) حذف التاء منهما) ، محتجاً بان التاء ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحاً ، وجب فتحه ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء كرحمة ونعمة (فقال) في النسب الى اخت وبنت (اختي وبنتي) بابقاء التاء عوضاً عن المحذوف ، (وهو) اى مذهب يونس (الذي اميل اليه لاجل اللبس) اى لبس المنسوب الى اخت وبنت ، بالمنسوب الى اخ وابن لو تحذف التاء .

واعلم ان النسبة الى ابنة وابن بنوي اتفاقاً إذ التاء في ابنة ليست عوضاً كتاء بنت حتى يبقية يونس فتنبيه .

(وضاعف وجوباً الثاني من ثنائي) اى زد عليه من جنسه بشرط كون (ثانيه ذو لين عند النسب اليه ، ثم ان كان) اللين (الفأ قلب المضاعف همزة) دفعاً لالتقاء ساكنين (ويجوز قلبها واواً) . لكن بعد قلب المضاعف همزة (كلا) فيما ثانية الف (ولائى) بقلب الالف المضاعف همزة (و) نحو (لاوي) بقلب المضاعف همزة ثم قلبها واواً ، لما تقدم من ان الهمزة اذا كانت بدلاً من اصل ، يجوز قلبها واواً (و) نحو (فى) علماً فيما ثانية ياء (و) النسبة اليه (فيوي) بقلب الياء المضاعف واواً لئلا تجتمع الياءات الاربع (و) نحو (لو) علماً فيما ثانية واو (و) النسبة اليه (لوي) بابقاء الواو المضاعف على حاله اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستئصال كالياءات الاربع (اعلاماً) اى حال كون هذه الالفاظ الثلاثة اعلاماً اذ لا يصح النسبة إلا الى الاسماء (اما الذي ثانية صحيح ، فيجوز فيه التضعيف وعدمه ككم وكمي) بالتضخيم (وكمي) بدونه .

(وان يكن كشيء في اعتلال اللام ما) اي الاسم الذي (الفاء
 عدم) اصل شية ، وشية بكسر الواو حذفت فائها اعني الواو وعوضت
 عنها التاء ، ولامها حرف علة (فجبره عند النسب اليه برد الفاء
 وفتح عينه التزم عند سيبويه) ، اما لزوم رد الفاء فلان التاء التي
 هي عوض عن المحذوف ، تسقط في النسبة وليس في الاسماء المعربة
 المستقلة اسم على حرفين ثانيهما حرف لين ولا ينتقض بذو فائها
 لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة ، فمى من قبيل ما لا يستقل بنفسه ،
 واما فتح عينه فلما تقدم في قاضي (فيقال فيه وشوي) بكسر الواو
 وبقلب لامه واوا ، لما تقدم هناك ايضاً (واجاز الاخفش) في عينه
 (السكون) وابقاء الياء بحالها ، لأنها رجعت الى اصلها من سكون
 العين والنسبة الى فعلة بكسرة فسكون ، اذا كان معتل اللام نحو قينة
 فعلي بالضبط المذكور نحو قيني ، فكذلك وشية (فيقال وشبي)
 بالضبط المذكور .

(واما غير المعل اللام منه) اي من الاسم الذي الفاء عدم ،
 (فلا يجبر) برد الفاء (كقولك في عدة) واصلها وعد (عدي)
 من دون رد الواو ، لكون الباقي بعد حذف التاء حرفين ليس ثانيهما
 حرف لين ، وله نظائر كثيرة في الاسماء المعربة : نحو اب اخ وابد
 ودم فلا حاجة الى الرد .

(والواحد اذكر تاسياً للجمع) وبعبارة اخرى يرد الجمع الى
 واحده ، ثم ينسب الى ذلك الواحد كما يقتضيه القواعد المتقدمة
 وذلك للتخفيف وللفرق بين الجمع علماً وبينه غير علم ، واذلك قال
 (ان لم يشابه واحداً بالوضع اي بوضعه علماً) وبعبارة اخرى ان لم

يكن الجمع علماً ، (فقل في) النسبة الى (فرائض) غير علم (فرضي) برد الجمع الى مفردة لما ذكر ، والمراد من الفرضي من يقسم تركة الميت بين الورثة وتقسيم التركة كان من المناصب العاوية عند المسلمين وله شئون وشرائط اهملوها في زماننا ، (بخلاف ما اذا شابهه بان وضع) لطائفة ، بان صار (علماً) لهم اما بالتخصيص ، او بالغلبة بان استعمل فيهم كثيراً حتى صار علماً فيهم ، (فيقال في) النسبة الى (انمار) علماً تخصيصاً لقبيلة (انماوي) من دون رد الى مفردة (و) وكذلك (في) النسبة الى (انصار) علماً بالغلبة للطائفة المعلومة الذين آزروا النبي (صلى الله عليه وآله) وآووه اذ اخرجهم الذين كفروا (انصاري) وذلك لان الغرض اعني كون فلان من هذه الطائفة ومنسوب اليهم لا يحصل إلا بذلك ، ولان الاعلام لا تتغير . (ومع) وزن (فاعل وفعال بفتحة فتشديد) ووزن (فعل بفتحة فكسرة في نسب اغني) كل واحد من هذه الاوزان الثلاثة (عن الياء المشدد) السابقة ، فقبل اذورد) في كلام العرب استعمالها في النسبة (كقولهم لابن وتمار وطعمم ؛ اي صاحب لبن وتمر وطعم) اي لبني وتمري وطعمي اي منسوب الى هذه الاشياء ، (وليس في هذين الوزنين) اي فعال وفعل (معنى المبالغة الموضوعين) في الاصل (له) . (وخرج) اي اول (عليه) اي على معنى النسبة (قوله تعالى وما ربك بضلام للبعيد اي بذلي ظلم) والذي حملهم على هذا التأويل في الآية ، ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ؛ وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ، ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم

يأتك القوم راكبين ، كان نفياً لركوبهم حين المجيء لا لنفي اصل
المجيء ، فمليه يصير مفاد الآية نفي كثرة الظلم والمبالغة فيه ، فيثبت
اصل الظلم . والله تعالى منزّه عن ذلك ، فاجيب عن ذلك بوجوه !
منها ما اشار اليه من ان الظلام ليست للمبالغة ، بل للنسبة فيعبر
مفادها ان الله لا ينسب الى الظلم وقد ذكر المحشى بعضاً آخر من
الوجوه والاحسن من جميع تلك الوجوه ما ذكره البيهانيون في بحث
لو من ان المبالغة ترجع الى نفي الظلم فالمعنى ان الظلم منتف من المرئ
سبحانه انتفاء مبالغاً فيه فالجماعة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه لا لنفي
التأكيد والمبالغة وإلا لاقتضت ان المنفى إنما هو المبالغة في الظلم
فبيّنه ثبوت اصل الظلم وهو باطل وقد ذكر اصل هذه القاعدة في ذلك
المبحث في شرحنا المدرس الافضل فراجع ان شئت .

(وغير ما اسلفته من القواعد) المتقدمة حال كوني (مقرأ)
لهذا (على الذي ينقل منه عن العرب اقتصر ولا تقس عليه) وهو
على اقسام :

منها : ما هو بالتحريف (كقولهم في السنة الى (الدهر دهري)
يضم الدال للشيخ الفاني ، والقياس فتحها وانما ضموها فرقاً بينه
وبين الدهري بفتح الدال الذي هو من اهل الاحاد ، (و) كقولهم
(في) النسبة الى (امية) بضم الالف ، (اموي) بفتحها والقياس
ضمها ، وقد تقدم ان الفتح لمراعات اصلها اعني امية مكبرة ، (و)
كقولهم (في) النسبة الى (البصرة بالفتح) اي بفتح الباء (بصري
بالكسرة) اي بكسر الباء . (وفيه نظر إذ الكسر لغة فيها) قال
في المصباح : البصرة وزن تمر الحجارة الرخوة ، وقد تحذف الهاء

مع فتح الباء وكسرهما وبها سميت البلدة المعروفة ، وانكر الزجاج فتح الباء مع الحذف ، ويقال في النسبة بصري بالوجهين انتهى .

(و) منها : ما هو بالزيادة فقط كقولهم (في) النسبة الى (مرو) بفتحة فسكون (مروزي) بالضبط المذكور وفتح الواو وزيادة الزاي ، وهذه الزيادة للمفرق بينه وبين المنسوب الى المرو .

(و) منها : ما هو بالزيادة والحذف ، كقولهم (في) النسبة الى (الري رازي) بحذف الباء وزيادة الالف والزاي ، ولها حكاية تاريخية في النسبة والتسمية ، لا يصح معها ما ادعى من الحذف والزيادة .

(و) منها : ما هو بالحذف والتخريف ، كقولهم (في) النسبة الى (الخريف) وهو الفصل الذي تختف : اى تقطع فيه الثمار (خرفي) بفتحيتين ، وقد يسكن الراء ، والقياس خرفي كما تقدم في وزن فمیل عارياً من التاء ، (و) قولهم (لعظيم الرقبة رقباني) هو من قبيل ما هو بالزيادة ، كمروزي في النسبة الى مرو من بلاد خراسان ، فهو تكرر وكذلك رباني وفوقاني وتحتاني وجسماني وعقلاني ونفساني ، في النسبة الى الرب وفوق وتحت وجسم وعقل ونفس ويمكن ان يكون من هذا القبيل يعاني في النسبة الى يمن قال في المصباح : والنسبة اليه يعني على القياس ، ويمان بالالف على غير قياس وعلى هذا فمى الياء مذهبان احدهما : وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر التثقيل ، ووجهه ان الالف دخلت قبل الياء لتكون عوضاً عن التثقل فلا يثقل لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، والثاني التثقيل لان الالف زادت بعد النسبة فيبقى التثقيل الدال على النسبة تشبيهاً على جواز حذفها انتهى .

واعلم ان معرفة الشواذ والسماعيات ، مر كول الى كتب اللغة ،
والمعتبر في هذا الفن ما له مدخل للقياس .

هذا باب الوقف

وهو في اللغة الحبس والمنع ، وفي الاصطلاح قطع النطق عند آخر
الكلمة اسماً كان او فعلاً او حرفاً الاستراحة بعد تمام الغرض من
الكلام ، او تمام النظم او السجع وقد يكون الوقف اضطرارياً .
وذلك لضرورة انقطاع النفس !

والوقف الاختياري باعتبار محله عند اكثر القراء ، ينقسم الى
اربعة اقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك
ونحن نذكرها على سبيل الاجمال وان كان خارجاً من الفن .

فالتام : هو الذي لا يتعلق بشيء بما بعده ، فيحسن الوقف عليه
والابتداء بما بعده ، كقوله تعالى : « واولئك هم المفلحون » ، وكقوله
تعالى ، حكاية : « وجعلوا اعزة اهلها اذله » لأنه هنا انقضى كلام
بلقيس ، ثم قال عز وجل . وكذلك يفعلون تصديقاً لكلامها .

والكافي : منقطع عما بعده في اللفظ متعلق به في المعنى ، فيحسن
الوقف عليه والابتداء بما بعده ؛ نحو حرمت عليكم امهاتكم هنا
الوقف ثم يبتدأ بما بعده .

والحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ، ولكن لا يحسن الابتداء
بما بعده لتعلقه في اللفظ والمعنى نحو الحمد لله ، والوقف عليه حسن
لأن المراد مفهوم ، والابتداء بقوله رب العالمين والرحمن الرحيم

لا يحسن ، لأن ذلك مجرور ، والابتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع .
والقبيح : هو الذي لا يفهم منه المراد ؛ نحو الحمد فلا يوقف عليه
ولا على الموصوف دون الصفة ، ولا على الجار دون المجرور ، وأقبح
من هذا واشنع ، الوقف على النفي دون حرف الإيجاب بعده نحو
لا إله إلا الله ، ونحو « وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً » ووجهه
ظاهر . وفي كل من هذه الأربعة أبحاث ، ليس هنا محل ذكرها فمن
أراد الاطلاع عليها فليطلبها من مظانها في علم التجويد .

أيضاً الوقف على أربعة أقسام باعتبار آخر الكلمة التي يوقف عليها .
منها : إبدال التنوين الفأ ، وإليه أشار بقوله (تنويناً اثر فتح)
سواء كان (في معرب أو مبني ، اجعل الفأ وقفاً) في غير لغة ربيعة ،
فالمعرب (كرأيت زيداً و) المبني نحو (أيها) بفتح الهزة ، وتخفيف
الياء بمعنى بعد ، أو بكسرهما بمعنى انكف ، وإنما تقلب التنوين الفأ
لأنه لا يستثقل الألف بل يخف به الكلمة ، وأما ربيعة فقد تقدم
في باب العلم أنهم يحذفون التنوين مع الفتحة ، فيحذفون بعدها
بالسكون كما يحذفون به بعد الضمة والكسرة ، وذلك لأن حذف
الفتحة قبلها . أخف من بقائها ، فقلوباً الفأ معها .

ومنها : الإسكان بعد حذف التنوين ، وإليه أشار بقوله (وتنويناً
تلو غير فتح وهو الضم والكسر ، احذف وقفاً كجاء زيد) بحذف
التنوين وسكون الدال (ومررت بزيد) كذلك ولم يبدل التنوين بعد
الضمة وأوآ وبعد الكسرة ياء لاداء ذلك الى الثقل ولأنهم لا يجيزون
ادلوا بإبقاء الواو وقفاً ووصلأ ، ويجيزون حذف ياء القاضي وصلأ
مع ان الواو والياء فيهما اصلان فكيف يفعلون في الوقف الذي هو

موضع التخفيف شيئاً يؤدي الى حدوث واو قبلها ضمة ، وياء قبلها كسرة ، ونسب بعضهم الى قوم من العرب جواز ذلك ، حرصاً على بيان الاعراب فيقولون هذا فرسو وركبت على فرسي .

ومنها : الاسكان بعد حذف ما يتولد من الاشباع ، واليه اشار بقوله (واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح) حال كون الوقف ، او الصلة (في الاضمار) اي في الضمير (اي الحرف الذي ينشأ في اللفظ عن اشباع الحركة في الضمير : وهو) اي الحرف المذكور (في غير الفتح وهو) اي غير الفتح (الضم والكسر الواو والياء) وبعبارة اخرى الذي ينشأ عن اشباع الضمة الواو ، وعن اشباع الكسرة الياء (كرايته) بسكون الهاء بعد حذف الواو المنشأ من ضمته ، (و) نحو (مررت به) بسكون الهاء بعد حذف الياء المنشأ عن كسوته .

تنبيه - اعلم ان الحاق واو الاشباع بضمير المذكر في حالة الوصل مفرداً او جمعاً اذا اتصل بالاسم او بالحرف نحو غلامه وغلالمهموا وضربوه وضربهموا وربوه وربهموا ، جائز مطلقاً ، ولكن الاحسن فيما كان قبل الضمير حرف اين ، هو الحذف نحو اياه وعصوه وكذا ان كان المتصل بالضمير (حرفاً ثانياً نحو منه وعنه ، وعلمه بعضهم بان الهاء لحقاتها كالعدم ، فكأنه يلتقي ساكنان ان لم تحذف ، وفيما وراء ذلك فلاحسن هو اللاحق كما مثلنا هذا في الضمير المفرد ، واما في الجمع فالأكثر هو الحذف ، والمراد من الاثبات إنما هو في اللفظ لا في الخط ، لانهما كالتنوين يشبان لفظاً فقط . وانما كتبناهما نحن لغرض تفهيم المراد لا لغرض رسم الخط فتنبه .

واعلم ايضاً ان بعضهم قال : بان الواو والياء ليسا متشأين عن الاشباع ، بل هما من نفس الضمير كما في هو وهي فعلى هذا لا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف ، فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي ، لتعاصيهما بالحركة عن الحذف ، فلا بد في الوقف عليهما بسكون الواو والياء لا بحذفهما .

(واثبت صلة الفتح وهي الالف) لحقتها ، وان حصل من ابقائهما في بعض الموارد شبه التقاء الساكنين (كرايتها) هذا ولكن تقدم في باب الموصولات عند الاستشهاد بقوله :

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به
 ما يدل على جواز حذف صلة الفتح ايضاً فتأمل جيداً ، هذا كله في سوى الاضطرار و (اما في الضرورة) الشعرية ، (فيجوز اثبات الجميع) في الوقف سواء كان صلة الفتح او غيرها (واشبهت اذن) اسماً (منوناً نصب ، فالفاء في الوقف نونها قلب وبه) اي بقلب النون الفاء في الوقف (قرء) القراء (السبعة . واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم ، ان الوقف عليها بالنون وهو الذي اميل اليه قراراً من الالتباس) باذا الظرفية او الفجائية ، (و) اكن (القراءة سنة متبعة) لا يجوز العدول عنها في القرآن ، لاستنادها الى من يعتد بقوله وفعله واما في غير القرآن فالمختار هو المختار .

قال في المغني في بحث اذن : المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح ان نونها تبدل الفاء تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل يوقف عليها بالنون لانها كنون ^{لن} وان وروي عن المازني والمبرد ويبتني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها بالالف لانهم

يقفون عليها بالالف ، وكذا رسمت في المصاحف تبعاً لما اختاره الفراء والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء ان عملت ككتبت بالالف لكون العمل فارقاً ، وإلا كتبت بالالف للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف انتهى مع زيادة منا توضيحاً .

وقد تقدم في آخر باب نوني التأكيد ، ان الخفيفة منهما بعد الفتح ، تنقلب الفأ كما تقول في فنن قفا .

(و) ومنها (حذف ياء المنقوص ذي التنوين) نحو قاض (عند الوقف ما دام لم ينصب) فحذف الياء حينئذ (اولى من ثبوت لها فاعلم) لان حذف التنوين عارض ، لالتقاء الساكنين بعد حذف ضمة الياء فكأنه ثابت فبقاء الياء محذوفة ، كما كانت اولى لان الوقف مقتضى للتخفيف (كقراءة الستة) بحذفها رفعاً كقولة تعالى : (ولكل قوم هاد) وكذا جرأ نحو (وما لهم من دونه من وال . وبإثبات الياء فيهما) اي في الآيتين (قراءة) السابع من القراء وهو (ابن كثير) فهو قرء ولكل قوم هادي ، وما لهم من دونه من والي ، برد الياء فيهما نظراً الى ان حذف التنوين لفظاً للوقف . والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين لفظاً فلما حذفت التنوين ، زال المانع فعاد المحذوف (بخلاف المنصوب فإنه يبدل تنوينه الفأ) عند الوقف وجوباً (ان كان منوناً إلا على لغة ربيعة ، كما تقدم) كقطعت وادياً ونشبت يائه ساكنة ، ان لم يكن (منوناً) كأجب الداعي ، وبخلاف غير المنصوب (غير المنون كما سرح به بقوله : وغير ذي التنوين) من غير المنصوب : اي (الرفع والمجرور بالعكس فثبوت يائه) عند الوقف (اولى من حذفها) إذ لا موجب لحذفها لعدم التنوين فيه

والوقف لا يقتضي هنا غير السكون ، وذلك حاصل . وبذلك قرء ابن كثير في قوله تعالى وهو الكبير المتعالي ، وقوله تعالى يوم التلاقي ، فانه وقف فيهما باثبات الياء ووقف غيره فيهما بحذفها مدعيًا انه يقدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ، ثم يدخل عليه الالف واللام بعد حذف الياء ، لالتقاء الساكنين . وعلمه بعضهم بوجه آخر : وهو ان الوقف موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل فلذا حذفت .

(وفي منقوص محذوف العين نحو مر) هو (اسم فاعل من ارثي) يرثي على وزن اكرم يكرم ، واصله مرثي بضم الميم على وزن مكرم ، فنقلت الكسرة من الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة للتخفيف ، ثم اعل اعلال قاض فصار مر ، (او) في منقوص (محذوف الفاء كيف) المضارع المجزوم ، من وفي يفي اذا جمل (علماً) لشخص (كما قال في شرح الكافية لزوم رد الياء) المحذوفه في الاول ، لالتقاء الساكنين ، وفي الثاني المجزوم (عند الوقف اقتضى لئلا يكثر الحذف) هذا ما يقتضيه ظاهر عبارة الكتاب .

ولكن في صحة هذا التعليل وانطباقه على ما نحن فيه تأمل يل منع ، اذ لا حذف عند الوقف فضلاً عن كونه كثيراً . اللهم إلا ان يراد بالحذف حذف التنوين او الحركة او هما معاً فتأمل . ولو مثل الشارح كغيره للمضارع بغير المجزوم ، لكان للتعليل وجهًا إلا انه ايضاً لا ينطبق على نحو مر ، ولذلك مر غالب الشراح هنا مر الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

فصل

[في عدة من اقسام الوقف غير ما تقدم]

(و) اذا كان آخر الكلمة (غير هاء التانيث من) حرف (محرك) فيجوز الوقف على ذلك الحرف ، بأحد وجوه خمسة : بينها بقوله : (سكنه) مجرداً عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون ، وغيره والمعرب والمبني . وقد تقدم مفصلاً (عند الوقف وهو) اي الوقف بالسكون المجرد (الاصل) فيه ، لأن ساق الحركة اباغ في تحصيل غرض الاستراحة ، ويتعين ذلك في هاء التانيث إذ لا يتأتي الاوجه الاربعة الباقية فيها ، واما غيرها فقد يعدل في الوقف عليه عن ذلك الأصل ، لخصوصية فيه او لتحصيل غرض ، كما سيأتي عليك (اوقف رائم التحرك) : اي قاصداً تحرك آخر الكلمة (بان تخفى الصوت بالحركة ضمة كانت ، او كسرة او فتحة وخصه الفراء تبعاً للقراء بالاولين) اي الغنم والكسر ، ومنع في الفتحة لان الروم فيها يشبه الثوباء ، فيفضي الى تشويه صورة الغنم ، وحقيقة الروم الاتيان بالحركة خفيفة ، للدلالة على بيان حركة آخر الكلمة ، لانها دالة على المعاني غالباً او على خصوصية في الكلمة كحركة المبنيات ، ولكن لا تشبع الحركة ، ولا تظهرها تماماً بل تختلسها اختلاساً لتحصيل بعض الغرض من الوقف . وسمي هذا روماً ، لأنك تروم اي تقصد الحركة إذ لم تسقطها بالكافية ولذلك يقال يدرك الروم الاعمى الصحيح السمع ، اذا استمع لان في آخر الكلمة صوتاً خفياً .

(او اشم) وذلك في (الضمة فقط عند الوقف بان تشير اليها
 بشفتيك) بعد الاسكان (من غير تصويت) وبعبارة اخرى بان تصور
 الفم عند حذف الحركة من آخر الكلمة ، بالصورة التي يعرض عند
 التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، ولهذا يقال ان
 الاشمام يحس به البصير ، دون الاعى . وقد تقدم في باب نائب الفاعل
 بيان ان الاشمام هناك غيره ههنا وان توهم بعضهم الاتحاد . (اوقف
 مضعفاً اي مشدداً ما اي حرفاً ليس همزاً) اذ هي وحدها مستثقلة
 حتى ان اكثرهم يوجبون حذفها للتخفيف اذا كانت غير اول ، كما
 مرت الاشارة اليه في مر ، واذا ضعفتها صار النطق بها كالتهموع ،
 (او) ليس (عليلاً) لكونه ايضاً ثقيلًا فاذا ضعف يصير اثقل ،
 والوقف محل التخفيف ويشترط ايضاً ان يكون ما قبل آخر الكلمة
 متحركاً واليه اشار بقوله : (ان قفا اي تبع الحرف الموقوف عليه
 الموصوف بما ذكر) اي ليس همزاً او عليلاً (حرفاً محركاً) وإنما
 اشترط ان يتحرك ما قبل الآخر ، لان المقصود بالتضعيف بيان كون
 الحرف الاخير متحركاً في الوصل واذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو
 إلا متحركاً في الوصل وإلا يلزم التقاء الساكنين ، فحينئذ لا يحتاج
 البيان . وعلل بعضهم هذا الاشتراط بانه للاحتراز من اجتماع ثلث
 سواكن في الوقف ، واذا اجتمع هذه الشروط يجوز التضعيف (كهذا
 جمعفر) بتشديد الراء ، (وهذا وغل) بتشديد اللام وهو وزان كبد
 او حبر بمعنى المعز الجبلي ، (بخلاف الهمز كخطأ) فانه لا يضعف
 لما تقدم ، (و) بخلاف (العليل) سواء في ذلك الياء (كالقاضي ،
 و) الالف نحو (يخشى و) الواو نحو (يدعو والتابع ساكناً

كمعروفانه) لا يضعف ايضاً لما تقدم (او حركات انقل عند الوقف من الموقوف) اي الحرف الاخير ، (لساكن قبله) بشرط ان يكون بحيث (تحريكه لن يحفظ اي) ان (يمنع نحو وتواصوا بالصبر) بنقل كسرة الراء الى ما قبله اعني الباء ونحو قوله :

انا ابن ماوية (إذ جدّ النقر) وجاءت الخيل واتاني زمر
بنقل ضمة الراء الى ما قبله اعني القاف قال النظام في تفسيره
عند قوله تعالى والفجر ، روى ابن مهران الاسكندراني عن ابي عمرو
انه كان يقف على والفجر واشباهها بنقل حركة الراء الى ما قبلها انتهى
(ولا ينقل الحركة الى متحرك كجعفر) إذ المتحرك لا يقبل حركة
اخرى ، (ولا) الى (ممتنع التحريك اما لتعذر) تحريكه (كالانسان)
فلا ينقل حركة النون الى الالف ، لأنه لا يقبل الحركة (او استئصال)
تحريكه (كقضييب وخروف) لان حرف العلة يزيد بنقل الحركة
اليه ثقلاً (او) لكون مقتضى النقل (اداء الى بناء لا نظير له كبشر)
بكسرة وسكون حال كونه (مرفوعاً) اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي
الى وزن فعل بكسرة فضمة ، (و) نحو (ذهل) مجروراً وزان قفل
اذ النقل فيه حينئذ ، يؤدي الى وزن فعل بضمة فكسرة وهذا
الوزنان لا يوجدان في الاسماء إلا مؤلاً كما يجيء في اوائل باب
التصريف في قوله :

وفعل اعمل والعكس يتل لقصدهم تخصيص فعل بفعل

فمن اجل ذلك يمتنع النقل فيهما (كما سيأتى) من المصنف
التصريح بذلك في البيت الثاني .

ولا خلاف في نقل الضم والكسر ، اذا اجتمع شرائطه وكذا نقل
الفتح من المهموز ، كما سيأتى (و) اما (نقل فتح من سوى

المهموز (فاعلم انه (لا يراه نحوى بصري) محتجاً بان النقل في الضمة والكسر للتوسل الى بقائهما بوجه ، لقوتهما بخلاف الفتحة فانها خفية فاغتر حذفاً فلا تنقل بل تحذف (واما) نقل الفتح (من المهموز كخبه) في قوله تعالى : يخرج الخبء ، (فراه) البصري فيجوز نقل فتح الهمزة الى ما قبلها كما يجوز ذلك في ضميتها وكسرتها لان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل ، سواء كانت مفتوحة او غير مفتوحة ، (وكوف) اي **كوف** في حذف ياء النسبة لضرورة الشعر .

(نقل الفتح من سوى المهموز ايضاً) ، فيقول رأيت الهند بفتح النون ، (والنقل ان يعدم) بسببه (نظير للاسم حينئذ بان يكون المنقول) بعد النقل (ضمة مسبوقة بكسرة ، او بالعكس ممتنع كما تقدم) مثالهما اعني بشر مرفوعاً وذهل مجروراً ، (ولكن ذاك النقل) المعلوم بسببه النظير (في المهموز وان ادى الى ما ذكر) من عدم النظير (ليس يمتنع ، فيجوز في رده) بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة بمعنى المعين في المهمات ، ومنه قوله تعالى : « فارسله معي رده يصدقني اني اخاف ان يكذبون » (و) في (كفو) بضم الكاف وسكون الفاء آخره همزة ، بمعنى المائل (هذا رده) بنقل ضمة الهمزة الى الدال ، (ومررت بكفو) بنقل كسرة الهمزة الى الفاء ، وان لزم منه بناءان مهملان لحصول التخفيف بالنقل فيما آخره همزة إذ تقدم أفقاً ان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقاً (ثم لما صدر في الضابط) اي في قوله ، فصل وغيرها التانيث من محرك الخ (اشراط ان يكون الموقوف عليه غير هاء التانيث ليفعل فيه) اي في الموقوف عليه ، (ما ذكر احتياج الى بيان ما يفعل فيه)

اي الموقوف عليه (اذا كان هاء) التأنيث (فقال في الوقف تاء تأنيث الاسم هاء جعل) عند الوقف ، وقد لا يجعل هاء كما سيصرح في آخر الفصل ، واصلمها عند جماعة تاء كالتي في الفعل .
 وإنما قلبت في الوقف هاء للفرق بين التائين الاسمية والفعلية او بين الاسمية التي للتأنيث كعفريه بمعنى الداهية ، والتي لغيره كعفريه بمعنى الخبيث وعنكبوت ، او للفرق بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة نحو وقت وتحت وبيت ، وإنما قلبت هاء ، لان في الهاء همساً ولينا اكثر مما في التاء فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة اولى ، ولذلك تزداد في الوقف فيما ليس فيه تاء هاء السكت كما يأتي في الفصل الآتي :

وقال بعضهم : ان الهاء في تأنيث الاسم هو الاصل ، وإنما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء ، لقيل رأيت قائمها بالتنوين والتنوين تقلب الفا في الوقف كما تقدم ، فيلتبس في الوقف بهاء المؤنث فقلبت في الوصل تاء لذلك ثم لما جرى في الوقف رجعت الى اصلها وهو الهاء ، وإنما لم يقلب التنوين في نحو قائمة الفا بل حذف بعد قلب التاء هاء ، خوفاً من اللبس المذكور . وإنما تقلب هاء (ان لم يكن بساكن صح وصل كمسلمة وفتاة ، بخلاف ما اذا وصل) التاء (به) اي بالساكن الصحيح (كبنت واخت) فلا تنقلب التاء فيهما هاء ، لانهما فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث اذ فتح ما قبل تاء التأنيث واجب غالباً وإنما جيء بالتاء ، لاحاق الثنائي بالثلاثي : اعني قفل وجذع ، وهذا مراد من قال ان التاء فيهما ليست للتأنيث وان كان فيها رائحة التأنيث ، لاختصاص ابدال التاء من اللام المحذوف

بالمؤنث ، الا انها مخالفة من حيث اللفظ لتاء التأنيث ، لسكون ما قبلها او لكونها كلام الفعل للكلمة بسبب كونها بدلاً منها ولذلك لم تقلب في الوقف هاء .

(وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت) فلا تنقلب هاء خوف اللبس بالضمير في نحو ضربه ، ويحمل مالا لبس فيه بما فيه اللبس (واما) تاء (تأنيث الحرف كشمه وربة ، فاختر) بعضهم انها كتاء تأنيث الفعل ، لا تنقلب هاء لما ذكر . ولكن اختار المصنف (في شرح الكافية جواز ذلك فيها ، فيقال ربه وشمه) بقلبها هاء (قياسا على قولهم في لات) عند الوقف (لاء ، وقل ذا اي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف في جمع تصحيح للمؤنث) تشبيها بالتاء المفرد لكونها مفيدة للتأنيث كقاداتها معنى الجمع ، (كقول بعضهم) قيل رواه الطبراني في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ، ان النبي (صلى الله عليه وآله) لما عزى بابنته رقية قال : الحمد لله (دفن البنات من المكرمات) والعهدة عليه . والدفن مبتدأ مضاف الى البنات ومن المكرمات بفتح الميم الاولى وسكون الكاف وضم الراء خبره . وحاصل المعنى ان موارات البنات من الافعال الحسنة ، لان بقائهن عار على الآباء ولذلك كانوا يفتخرون بؤدهن اي دفنهن حيات ، كما اشير اليه في قوله تعالى : « واذا الموءودة سئلت بأي ذنبت قتلت » فتأمل جيداً .

(و) قل ايضا جعل التاء هاء في الوقف (في ماضاهاء) اي في ما شابه جمع تصحيح المؤنث (كهيات واولاة) وهذا بناء على جعل هيات مفرداً . اصله هيبية على وزن زلزلة ، والقلقلة قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء

فيها للتأنيث كما في بقية المفردات واما بناء على جملة جمع هية بحذف الياء الثانية بعد قلبها الفاء ، لالتقاء الساكنين بسبب الف الجمع فالأكثر الوقف عليها كالجمع الصحيح بالتاء ، لدالتها فيها على الجمعة والتأنيث جميعا ، فيكره ابطال صورتها في الوقف بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث فقط ، واليه يشير الشارح بقوله : (وكثر في ذلك عدم الجعل المذكور وغير ذين اي جمع التصحيح وما ضاهاه) ، سواء كان مفرداً او جمعا (كغرفة و غلطة بالعكس انتمى فالكثير فيه جعل التاء هاء والقليل عدم ذلك) .

فصل

(وقف بهاء السكت على الفعل المثل ، بحذف آخر كاعط من سئل ولم يعط ، وقل في الوقف عليهما اعطه ولم يعطه . وذلك جائز) دفعا للاجحاف ، لانك اذا لم تأت بالها وسكنت آخرهما بعد حذف لاهما ، يلزم الاجحاف بحذف الحركة زائداً على ما حذف بالاعلال وقد تقدم نظيره مع ما فيه (وليس) الوقف بهاء السكت (حتما) اي واجبا (في جميع المواضع سوى) ثلاثة مواضع ، اولها (ما اذا كان الفعل قد بقي على حرف واحد كع) من وعي يعي ، لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن في حرف واحد وبعبارة اخرى لان الوقف لا يكون إلا على ساكن ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه فجيء بالهاء لسهولة السكت عليه ، وثانيها قواه ؛ (او) بقي الفعل على (حرفين احدهما زائد

كيع مجزوما ، فانه واجب (ايضا .) فيقال فيهما عه ولم يعه (بالهاء للسكت ، وجوبا على ما يظهر من العبارة ، ومن ذلك قوله تعالى : لم يتسنه على القول بأنه من السنة بفتح السين ولامها واو ، واما على القول ان لامها هاء فالهاء اصلية ، واما على القول بانه من الحماة المسنون ، فاصله لم يتسن بثلاث فونات ابدلت الثالث الفأ وحذف كراهة اجتماع الامثال فالهاء للسكت ؛ ومعناه لم يتغير بمرور الزمان . قال بعض المحققين : وهذا مردود باجماع المسلمين ، على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن تق ، بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب ويأتي الاشارة الى هذا الاختلاف عنقربت .

(فراع ما رعا ، وما في الاستفهام ان جرت ، حذف الفها وجوبا) سواء كان الجار حرفا ، او اسما وذلك لان لها صدر الكلام ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها ، حتى يصير المجموع كالكلمة الواحدة موضوعة للاستفهام ، لئلا يسقط الاستفهام عن مرتبته اى المصدر ، نجعل حذف الفها دليلاً على التركيب هذا ولكن قال نجم الاثمة وقد جاء الالف ثابتا نحو :

على ما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرغ في دمان

واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا إلا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث . انتهى ، (واولها الهاء) للسكت (ان تقف) حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (نحو يا اسديا لم اكلته له : وذلك) اي اتيان الهاء بعد حذف الف ما الاستفهامية

(جائز وليس حتما في جميع المواضع سوى ما اذا انخفض باسم باسم) . وهذا هو الموضع الثالث (كقولك في اقتضاء م اقتضى اقتضاء مه) وانما وجب الحاق الهاء . اذا كان الجار اسما دون ما اذا كان حرفا . لان المجرور بالحرف متصل به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء . فلذلك لم يجب الهاء بخلاف المجرور بالاسم . لان الاسم المضاف مستقل بالدلالة فهو معه كالمفصل وهو على حرف واحد ، فلذلك وجب معه الهاء ، لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك ، لان الوقف لا يكون الا على ساكن والابتداء لا يكون الا بمتحرك ، فلا بد من حرفين يبتدأ بأحدهما ويوقف على آخر .

(ووصل ذي الهاء ، اجز كائن بكل ما حرك تحريك بناء لزم) اي بناء يكون دائما في الكلمة ، فحينئذ وصل الهاء جائز (عند الوقف عليه) ، ابقاء للحركة كما زادوا همزة الوصل في الابتداء ، للتوصل بها الى بقاء السكون (نحو هاؤ ام اقرؤا كتابيه) بالحاق الهاء بيباء المتكلم ، لأنه ضمير والضمير دائم البناء قال النيشابوري في مقدمة تفسيره وكتب في الحاقه لبيان الحركة كتابيه وماليه وحسابيه وسلطانيه وفي القارعة ماهيه باثبات الهاء واختلف في لم يتسنه وبهداهم اقتده ان الهاء فيهما لبيان الحركة او لغير ذلك . انتهى .

(ولزم) في البيت (صفة بناء) لا صفة تحريك ، (احتترز به عما لا يلزم بناء) اذ البناء حينئذ شبيه بالاعراب في كونه في معرض الزوال : (كالمنادي) لأن الضمة البنائية فيه ، تحدث بحدوث حرف النداء ونزول بزواله كحدوث حركة الاعرابية بحدوث العامل وزواله

بزواله ، ومن هذا القبيل نحو لارجل (فلا توصل به الهاء) لأن آخرها مظنة التفتير ، فلا يجوز زيادة حرف لا معنى له لبقاء حركة لا اهتمام بوجودها لعروضها ، ولكون المنادي واشباهه لا محالة ازيد من حرف واحد بل من حرفين في الاكثر ، فلا يلزم الابتداء الساكن ولا الوقف بالحركة ، (ومثله الفعل الماضي) لأنه إنما يفي الماضي على الحركة والاصل فيه ان يسكن ، لمشابهة المعرب كما تقدم في اوائل الكتاب في باب المعرب والمبني فحركته ايضاً عارضة .

(وشذ مجيء ذلك) اي وصل الهاء بما لا يلزم بنائه (كما قال ووصلها بغير ذي تحريك بناء اديم شذ ؛ نحو) قوله :

يا رب يوم لي لا اضلله ارمض من تحت (واضحى من علمه)
فوصل الهاء بعمل مع كونه متحركاً بحركة البناء العارضي كما تقدم في باب الاضافة لكنه شاذ ، (وقوله في المدام بناء استحسنا بيان لاحسنية الاتصال ، فلا يعد مع قوله ووصل ذي الهاء) اجز الى آخر (البيت المبين للموقع تكررأ فتأمل) .

(وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقف نثراً ، من الحاق الهاء)
للسكت (نحو) قوله تعالى ؛ (لم يتسنه وانظر) قد تقدم الكلام فيه آنفاً فراجع . ونقول هنا زائداً على ما تقدم ، انه الحق هاء السكت في حال وصل لم يتسنه بلفظة انظر . (وغيره) اي غير الحاق الهاء وهو قلب الالف واوآ (نحو هذه حبلو يا فتى) فقلب الف حبلو واوآ في الوصل ، كما يفعل ذلك في الوقف ؛ وذلك لان الالف خفية فاذا وقف عليها خفيت غاية الخفاء ، حتى يظن معدومة فابدلوا حرفاً من جنسها وهو اظهر منها ، وقد تبدل ياء او هوة

لذلك لكن الابدال ضعيف مطلقاً . (وفشا ذلك) اي اعطاء لفظ
الوصل ما للوقف (منتظماً) اي في الشعر ، لان الشعر محل الخروج
عن القياس للتسهيل على الشاعر (نحو) قوله :

ترك ما القى الدبا سبباً (مثل الحريق وافق القصبا
بتضعيف الباء) في القصبا وصلأ ، كما يضعف وقفأ ، ثم اتى
بمعرف الاطلاق اعني الالف وعلامة كونه وصلأ تحريك الباء ، ومثله
الباء في سببياً فلا تغفل ومن جعل اول البيت لقد خشيت ان ارى
جدباً فقد توهم ، اذ اوله ما ذكرنا فتنبه .

هذا باب الامالة

(هي) في اللغة مصدر قولك املت الشيء امالة اذا عدلت به
الى غير الجهة التي هو فيها ، وفي الاصطلاح (كما قال) المصنف
(في شرح الكافية ان ينحى) اي يقصد ويمال (بالالف نحو الياء) .
اي جانبيها وناحييتها (وبالفتح قبلها نحو الكسر) .
وبعبارة اخرى هي عدول بالالف عن التلفظ به تماماً الى الياء
وبالفتحة عن استوائها الى الكسرة : بان تشرب الالف شيئاً من الياء
والفتحة شيئاً من الكسرة . وانما تسمى امالة اذا بولغ في امالتهما ،
واما اذا لم يبالغ فانه يسمى البين بين ترقيقاً ، وليس الترقيق الا في
الفتحة قبل الالف وليست الامالة لغة جميع العرب ، فان اهل الحجاز
لا يميلون الا قليلاً واحرص الناس عليها بنو تميم بخلاف سائر
العرب .

وللامالة اسباب وموانع حسب ما سيفصل في ما يأتي . والاسباب ليست بموجبة لها ، بل مجوزة لها عند من هي في لفته بخلاف الموانع فانها توجب المنع كما يأتي عن قريب ، والغرض من الامالة احد امرين :

اولهما : تناسب الاصوات وتقاربهما ، وبيان ذلك ان النطق بالياء والكسر مستغل منحدر ، والنطق بالفتحة مستعمل متصعد . وبالامالة تصير الالف من نمط الياء والفتحة قبلها من نمط الكسرة في الانحدار والتسفل ، فتصير الاصوات متناسبة متقاربة وقد بين هذا في علم التجويد وفي بيان مخارج الحروف ، ونحن نشير اليه فيما بعد في مقام مناسب له ان شاء الله تعالى .

وثانيهما : التنبيه على اصل او غيره حسب ما سيفصل فيما يأتي ، ويدخل في هذا رعاية تناسب رؤس الآي وغيرها .

(الالف المبدل من ياء في طرف) اي في آخر (أمل) ، ولا فرق في ذلك بين كونه في اسم (كالهدى و) فعل نحو (هدى) فهذا ؛ اي كون الالف مبدلاً من ياء احد الاسباب . والغرض منه الاشارة الى الاصل ، (كذا امل الالف الواقع منه الياء) المفتوحه (خلف في بعض التصاريف) : بان يرجع الالف ياء بشرط ان يكون الخلافة (دون حرف مزيد معها) اي لا يكون رجوع الالف ياء بسبب زيادة حرف ، بل بالاعلال فقط او بشرط ان يكون تلك الخلافة والرجوع من دون (شذوذ لوقوعها) ؛ اي من دون ان تكون وقوع الخلافة في لفة شاذة ، سواء كان اصلها ياء نحو هدى فان اللفه تصير ياء عند اتصال الضمائر بها نحو هديت هدينا ، فقيهه سببان وغرضان ؛

احدهما : ما مرّ آنفاً . وثانيتها : الإشارة الى ما يؤل اليه الالف في بعض التصايف ، او كان اصلها واواً نحو دعا فان الالف فيه تصير ياء مكسوراً ما قبلها قياساً اذاً يفي للمفعول : نحو دعى ، او كان الف التانيث او الالحاق (كجبل) وارطى فانها فيهما تصير ياء في المثني والجمع ، كما تقدم في بابهما والعلامة تعد منفصلة مع ان المراد بالمزيد المشروط عدمه . ما كان حرفاً واحداً ، (بخلاف نحو قفا فان الياء تخلف الفه بزيادة) حرف واحد (في التصغير كقفي) بضمة ففتحة وتشديد الياء : اصله قفيو فاجتمعت الياء والواو ، والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء (وفي التكسير كقفي) بكسرتين اصله قفرو على وزن فمول ، قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع الواوين ، فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء . وقلبت ضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واواً ، ثم كسرت الفاء اعني القاف اتباعاً للعين ، (و) بخلاف ما تخلف الياء الفه على (شدوذ كقول) قبيلة (هذيل في اضافته) اي قفاً (الى الياء) فانهم يقولون (قفي) بفتحيتين وياء مشددة ، وذلك شاذ عند سائر القبائل كما تقدم ذلك في آخر فصل المضاف الى ياء المتكلم في قوله !

والفا سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن وهذا اي خلافة الياء في بعض التصاريف ، ثاني الاسباب والغرض منه ما اشرنا اليه قريباً :

وخرج بتقييدي الياء بكونها مفتوحة ، نحو قال وجال وحال من الجولان والحول لأنه يقال في مجهولها قيل وجيل وحيل ، فلا تنقلب

الالف فيها ياء مفتوحة بل ساكنة والساكنة ضعيفة فهي كالمعدومة .
واعترض عليه بانه لو كان ضعفها لاجل انقلابها ياء ساكنة ، لوجب
امالتها في جمع قفا وتصغيره لانها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الادغام
فتأمل .

(وثابت لما) اي للالف الذي (تليه هاء التانيث حكم ما)
اي الف (الهاء عدها من الامالة) بيان للحكم (كرماء) فيما الفه
لم تنطرف لأن هاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف وان لم تنطرف
لفظا فهي متطرفة حكماً .

(وهكذا امل الالف الكاينة بدل عين الفعل ان يؤل ذلك الفعل)
باعلاله (عند اسناده الى التاء) الى (وزن قلت بكسر الفاء) . ولا
فرق في ذلك بين ما كان اصله واوآ (كماضي خف ، و) ما كان
اصله ياء كماضي (دن وهو) اي ماضيها (خاف ودان) فالقهما
تمال ، (فانك تقول فيهما) عند اسنادهما الى التاء (خفت ودنت)
بكسر فائهما ، والكسرة في الأول منقولة عن العين وفي الثاني مجتلية
للدلالة على ان العين المحذوف ياء . وهذان الثالث والرابع من اسباب
الامالة . والغرض فيهما مناسبة صوت نطقك بالالف : صوت نطقك
باصل الالف : اعني الواو المكسورة في خاف ، والياء في دان .

وبعبارة اخرى ! التنبيه على ما كان عليه قبل الاعلال من الكسرة
والياء ولذا لم تمل الف قال اذ ليس في الاصل ياء ولا واو مكسورة
وكذلك لا تمل الف الاسم نحو رجل مال اي كثير المال وان كانت
منقلبة عن واو مكسورة اذ اصله مول بفتحة فكسرة ، لان الكسرة
قد زالت ولا تعود ابداً لقلّة التصرف في الاسماء .

(كذاك امل الفا تالي الياء) اي واقع بعد الياء (كبيان) .
وهذا خامس الاسباب ، (وكذا سابق الياء كبايع) وهذا سادس
الاسباب (كما قال) المصنف (في شرح الكافية) والغرض فيهما
مناسبة صوت نطقك بالالف والفتحة قبلها لصوت نطقك بالياء
قبلها او بعدها .

(والفصل بين الياء) السابقة (وبين الالف المتأخرة) عنها ،
(اغتفر في جواز الامالة ، ان كان) الفصل (بحرف) واحد (وحده
كيسار) بفصل السين وحده بين الياء والالف المتأخرة ، (او بحرف)
واحد (مع هاء كجيبها ادر) : الجيب ما يفتح من القميص على
النحر ، ادر فعل امر من باب الأفعال من دار يدور دورانا ، الشاهد
في فصل الياء الموحدة بين الياء والالف المتأخرة .

(كذاك امل ما اي الفا يليه كسر كعالم) وهذا سابع الاسباب
والغرض منه مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة
بعدها ، (او) الفا (يلي حرفاً تالي كسر ككتاب ، او يلي حرفاً
تالي سكون قد ولي ذلك السكون كسراً كشملال) بالشين المعجمة
وهي الناقة الخفيفة . وهذا ثامن الاسباب . والغرض منه مناسبة صوت
نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة قبلها .

(وفصل الهاء بين الساكن) المذكور (وبين الحرف التاليه الالف ،
كلا فصل يعد لحفاها) فكان الفصل بحرفين لا بثلاثة احرف
(فدرهماك) اي الفه (من يمله لم يصد : اي لم يمنع من امائه)
لأنه نظير الالف في شملال لان الهاء كالعدم وتوسع الاسباب التناسب
وسياتي بيانه عن قريب انشاء الله .

(و) اما الموانع فهي ثمانية : سبعة منها (حرف الاستعلاء اي حروفه ، وهي مجموع قط خص ضبط) وثامنها الراء الغير المكسورة على تفصيل يأتي بيانه . اما بيان وجه تسمية هذه الحروف السبعة بالاستعلاء ، فهو يتوقف على بيان امور ثلاثة .

الأول - اعلم ان استان الانسان غالباً اثنتان وثلثون وهي على ستة اقسام :

الأول : الثنايا وهي اربع من قدام اثنتان فوق واثنتان تحت الواحدة ثنية كعطية .

الثاني : الرباعيات بفتح الراء وكسر العين وتخفيف الياء ، والواحدة رباعية كثمانية : وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الثنايا ، واثنتان تحت كذلك ، وهذه الثمانية لقطع الاشياء .
والثالث : الاثنايا والواحدة ناب وهي ايضاً اربع اثنتان فوق يمنة ويسرة خلف الرباعيات واثنتان تحت كذلك ، وهذه الاربع لكسر الاشياء .

والرابع : الضواحك وهي ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الاثنايا واربع تحت كذلك . قال في المصباح : والضاحك والضاحكة السن التي تلي الناب والجمع الضواحك .

والخامس : الطواحن وهي ايضاً ثمان اربع فوق يمنة ويسرة خلف الضواحك ، واربع تحت كذلك . قال في المصباح : الطواحن الاضراس الواحدة طاحنة الهام للمبالغة .

والسادس : النواجذ بالذال المعجمة وهي اربعة اثنتان فوق يمنة ويسرة واثنتان تحت كذلك . قال في المصباح : الناجذ السن بين

الضرس والنايب ، وضحك حتى بدت نواجذه قال تغلب المراد الأنياب وقيل الناجذ آخر الاضراس وهو ضرس الحلم ، لانه ينبت بعد البلوغ وكمال العقل وقيل الاضراس كلها نواجذ قال في البارع . وتكون النواجذ للانسان ، والحوافر وهي من ذات الخف الانياب انتهى .

قال في مجمع البحرين في حديث النبي (صلى الله عليه وآله) فضحك حتى بدت نواجذه النواجذ من الاسنان بالذال المعجمة الضواحك وهي التي تبدو عند الضحك والأكثر انها اقصى الاسنان قيل المراد الأول لانه (صلى الله عليه وآله) ما كان يبلغ به الضحك حتى تبدو آخر اسنانه وإنما كان ضحكه (صلى الله عليه وآله) التيسم وان اريد الاواخر فالوجه المبالغة في الضحك من غير ان يريد ظهور نواجذه (صلى الله عليه وآله) في الضحك انتهى . وبعضهم جعل النواجذ ايضاً ثمان ، ليصير المجموع ستاً وثلاثين سنناً ، وقال بعض آخر : انه ربما عدت في بعض الناس فيكون عدد اسنانه ثمانية وعشرين .

الامر الثاني - اعلم أن مخارج ابتدائها من الشفتين ، وانتهائها اقصى الحلق ، فالباء والميم والواو مخرجها ما بين الشفتين . وتسمى هذه الحروف الثلاثة شفوية او شفوية ، والفاء مخرجها باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا ، وبعضهم جعل مخرج الفاء ايضاً ما بين الشفتين وجعل مخرج الباء والواو واحداً ، ومخرج الظاء والذال المنقوطين والهاء المثلثة طرف اللسان وطرف الثنايا اي رؤوس الثنايا العليا ، والمخرج للصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا اي : انها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير ان يتصل طرف اللسان بالثنايا ، بل يحاذيها ويسامتها وبعضهم عبر بما طرف اللسان والثنايا ، وعليه

يتحد مخرجها مع مخرج النون كما يأتي وللطاء والذال المهملتين والثاء
 المشناة من فوق طرف اللسان واصول الثناء ، وللام قريب رأس اللسان
 الى رأسه مع مسامته من الحنك فوق الثنايا ، والراء مخرجها قريب
 من مخرج اللام مما يلي طرف اللسان الى منتهاه وما فوق ذلك من
 الحنك ، وللتون منهما وما يليهما بعد مخرج الراء ، وقال بعضهم :
 مخرج الراء هو مخرج التون غير انه ادخل في ظهر اللسان قليلاً ،
 لانحرافه الى اللام اي الراء مائل الى اللام وللضاد اول احد جانبي
 اللسان وما يليهما من الاضراس واخراجها من جانب الايسر اكثر
 واصول نسبياً ، لان التلغظ بهذا الحرف متمسر على العجم بل على العرب
 قال (صلى الله عليه وآله) انا افصح من نطق بالضاد .

قال في المصباح : الضاد حرف مستطيل ومخرجه من طرف اللسان
 الى ما يلي الاضراس ، ومخرجه من الجانب الايسر اكثر من اليمين
 والعامّة تجعلها ظاء فتخرجها من طرف اللسان وبين الثنايا ، وهي
 لغة حكاها الفراء عن المفصل قال من العرب من يبدل الضاد ظاء ،
 فيقول عظت الحرب ، ومن العرب من يعكس فيبدل الظاء ضاداً ،
 فيقول في الظهر ضهر وهذا وان نقل في اللغة وجاز استعماله في الكلام
 فلا يجوز العمل به في كتاب الله تعالى ، لان القراءة ستة متبعة وهذا
 غير منقول فيها انتهى .

والمخرج للجيم وسط اللسان ومسامته من الحنك ، وللشين المعجمة
 ما يليه الى خارج الفم وللياء المشناة من تحت ما يلي مخرج الشين
 ايضاً الى خارج الفم ، وللغاف اقصى اللسان وما فوقه ، وللکاف
 منهما وما يليهما ، وللهزمة والهاء والالف اقصى الحلق ، وابعدها عن

عن الفم والهمزة ، ثم الهاء ثم الالف . وبعضهم يقول ثم الالف ثم الهاء .

وقد يقال الالف والهاء مخرجهما واحد . وعند بعض هذان الحرفان لا يخرج لهما إلا هواء الفم ، كما قيل ذلك في حروف اللين ايضاً . وللعين والحاء المهملتين وسط الحلق على الترتيب ، وللغين والحاء المنقوطين ادنى الحلق الى الفم ايضاً على الترتيب . وهذه السبعة تسمى حلقتية واعلم ان حروف التهجي في لغة العرب عند المشهور هي التسعة عشر التي ذكرنا ، ولم يكمل هذا العدد من هذه الحروف ، إلا في لغتهم ولا همزة في كلام العجم إلا في الابتداء ولا ضاد إلا في لغة العرب ، ولذا قال (صلى الله عليه وآله) : « انا افصح من نطق بالضاد » يعني العرب كما اشرنا اليه سابقاً ، وعد لام الف حرفاً واحداً مستقلاً عامي لا وجه له وبعضهم لا يعد الهمزة ايضاً حرفاً مستقلاً .

وقد يتفرع من هذه الحروف حروف اخرى بين بين ، يعلم مخرجها بما ذكرنا . وحقيقة التفريع اشراب صوت حرف صوت حرف غيرها وهذا غير الابدال الذي سيأتي في باب التصريف لانه ابدال حرف بحرف بالصراحة خالصة من صوت المبدل منه ، بخلاف ما نحن فيه فان الفرع يخرج من مخرج بين بين ، فيبقى من صوت المتفرع منه شيء . والتفريع : فصيح ، ومستهجن اما الفصيح فثمانية :

الاول : تفخيم الالف بان ينحي بها نحو الواو ، كالصلاة والزكاة والحياة ولذلك يكتبونها بالواو . قال في شرح النظام : واما الالف الثالثة فان كانت منقلبة عن ياء نحو فتى ، كتبت ياء والواو

فالالف نحو عسا . ومنهم من يكتب الباء كله نائلة كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها ، بالالف لانه القياس . وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على التفخيم انتهى .

الثاني : نقيض اللام اذا كانت نالية الصاد او الضاد او الطاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة او ساكنة كالصلوة ويصلون ، فان بعضهم يلفظ بها بالتفخيم وكذا لام الله اذا كان قبلها ضمه او فتحة ، وهذا هو الوجه في ضم بعض القراء الضمير في عليه الله وان كان قياس النحوي فيه كسره .

الثالث : التلغظ بالصاد مضارعا بالزاي ، يجيء بالصاد نحو الزاي اذا كان بعدها دال متحركة سواء كانت الصاد متحركة نحو صدد وسدد ، او ساكنة نحو تصدي ويصدق فيصير الصاد بين بين : اي يصير مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي ، لئلا يذهب صوت الصاد بالكلمة فينبوت ما فيها من الاطباق ، ويأتي الاطباق في الامر الثالث .

الرابع : التلغظ بالجيم كالشين يعني يلفظ بالجيم شبيها بالشين ، اذا كانت ساكنة قبل الدال نحو اجدر او قبل التاء نحو اجتمعوا .
الخامس : ان يتلفظ بالنون الساكنة بالاخفات والخفة بان يصير مخرجها الخيشوم . وذلك قبل غير حروف يرملون وحروف الحاق والياء نحو عنك ومنكم ومن جاء .

السادس ، والسابع ، والثامن : ان يتلفظ بالهمزة بينها وبين الالف نحو سئال ، وبينها وبين الياء نحو سئل بعضمة وكسرة وبينها وبين الواو نحو سؤل بالضبط المذكورة .

واعلم ان الهمزة لما كانت ادخل حرف الحلق ، ولها نبرة كريمة بحيث تتحرك عند التلغظ بها صريحا ويجري مجرى التهوع ، نقلت بذلك على الالفاظ فحفظها قوم وهم اكثر اهل الحجاز ولا سيما قریش . وروي عن مولى الموحدين (عليه السلام) « نزل القرآن بلسان قریش وليسوا اهل نبر ولولا ان جبرئيل نزل بالهمزة على النبي (صلى الله عليه واله) ما همزنا » وحققتها غيرها .
واما المستهجن فخمسة :

الاول : تقريب الصاد المهملة من السين المهملة ، لكونهما قريبي المخرج كقولهم في نحو صبغ صبغ .

الثاني : تقريب الطاء المؤلفة من التاء المثناة من فوق . وهذا يكون في كلام عجم اهل الشرق كثيراً ، لان الطاء في اصل لغتهم معدوم ، فاذا نظمتوا بها تكلنوا ما ليس في لغتهم فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء : كقولهم في سلطان سلطان .

الثالث : تقريب الفاء من الباء وبالعكس . وهذا كثير في لغة العجم والعرب إنما اخذوا منهم ، لمخالطهم اياهم بل بعض العجم كالافغان وبعض الاتراك ليس لهم مخرج الفاء اصلاً ، اذا لم يخالطوا غيرهم من الطوائف .

والرابع : التلغظ بالضاد المنقوطة بين الضاد والطاء . وهذا في لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ، فاذا احتاجوا الى التكلم بها في العربية فربما تلفظوا بها طاء كما تقدم من المصباح لاجراجهم اياه من طرف اللسان واطراف الشايبا . وربما تكلنوا اخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم ، فخرجت بين الضاد والطاء . وبعض الاعاجم اعني الافغان

يتلفظ بها قريباً من الغين .

الخامس : التلغظ بالكاف كالجيم نحو جافر في كافر . وهذا في الانراك كثير ، فاخذوا العرب منهم وعكسه اي التلغظ بالجيم كالكاف نحو كمل في جمل قيل . وهذا في عرب البحرين كثير .

الامر الثالث اعلم ان الحروف باعتبار اوصافها تنقسم الى تقاسيم منها : تقسيمها اي جميع الحروف الى المجهورة والمهموسة .

فالمجهورة تسعة عشر حرفاً وهي : ظل قوه ورض إذ غزا جند مطيع وإنما سميت هذه الحروف بجهورة ، لانه لا بد في بيانها واخراجها من جهر ما ولا يتهياً النطق بها إلا كذلك ، والجهر رفع الصوت . وإنما تكون بجهورة لان اللفظ يشبع الاعتماد في مخرجه ، فمن اشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ويعرف ذلك من التلغظ بالقاف مكرراً بالحركة : نحو ققق بالحركات الثلاث من دون الاشباع ، او قاقاقا او قوقوقو او قيق قيق بالاشباع .

والمهموسة عشرة احرف وهي حروف ستشحك خصفه بالهاء ، ومعنى الكلام ستشخذ عليك هذه المرأة التي اسمها خصفة ، والشحث والشخذ الالحاح في المسألة ، ولذلك يقال للمتكدي شحات وشحاذ . وإنما سميت هذه الحروف مهموسة لانه يتهياً لك ان تنطق بها وتسمع منك خفياً ، والهمس الاخفاء ويعرف ذلك من التلغظ بالكاف مكرراً بالحركة نحو كككك بالحركات الثلاث من دون اشباع ، او مع الاشباع نحو كاكا كا وكوكوكو وككي كي كي ، واذا عرفت التفاوت بين القاف والكاف مع كونهما متقاربي المخرج ، فمعرفة بين المتباعدين اظهر واسهل .

وقيل المجهورة يخرج اصواتها من الصدر والمهموسة يخرج اصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفاً .

ومنها : تقسيمها الى الشديدة والرخوة وما بينهما ، ويعني بالشديدة ما اذا اسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، بل ينحصر في المخرج يسمع في ان ثم ينقطع وحروفها اجدك قطبت اي عرفتك عبوساً ، ويعني بالرخوة ما يجري الهوت عند النطق بها ولا يحبس في المخرج ، وحروفها ما عدا حروف المذكورة وما عدا حروف لم يروعنا . وهذه الحروف اي لم يروعنا تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة لان هذه الاحرف الثمانية ينحصر الصوت عند التلفظ بها في حال الوقف في مواضعها ، لكن يعرض لها اعراض يوجب خروج الصوت من غير مواضعها .

ومنها : تقسيمها الى المطبقة بفتح الباء والمنفتحة بفتح التاء . فالمطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك إلا علي ، فيصير الحنك كالطبق على اللسان فيحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك : وهي الصاد والضاد والطاء والظاء .

والمنفتحة بخلافها فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحاً . وهذان الاسمان في الحقيقة متجاوز فيهما ، لان المطبق والمنفتح انما هو اللسان والحنك . واما الحروف فهي مطبقة عنده او منفتحة عنده فاختصر في تسمية الحروف فقيل لها منطبقة ومنفتحة ، كما قيل للاسم المشترك فيه كلفظ العين مشترك . ومثله كثير في كلامهم .

ومنها : تقسيمها الى الزلاقة والمصمتة .

فالزلاقة حرف مر بنقل والنقل الغنيمة ، وانما سميت هذه الستة حروف الزلاقة ، لان الزلاقة في اللغة الفصاحة والحقة في الكلام ، وهذه الستة اخف الحروف واسهلها لا ينفك رباعي ولا خماسي عن حرف منها الا شاذاً ، لان الرباعي والخماسي ثقيلان فلم يخليا من حرف سهل على اللسان ، للتعادل .

والمصمتة بخلافها وهي ما عدا الستة المذكورة . وانما سميت مصمتة ، لانها صمت عنها في بناء رباعي او خماسي منها ، لثقلها على اللسان فلم يبن منها رباعي او خماسي منها مجرداً من حروف الزلاقة . وقيل انما سميت مصمتة لان الشيء المصمت الذي لا جوف له ، فيكون ثقيلاً . وهذا الوجه اولى ، لانها ضد حروف الزلاقة في المعنى فمضادتها لها في الاسم ايضاً انسب .

ومنها : تقسيمها الى حروف القلقلية ، والصغير ، واللينية ، والمنحرف والمكرر ، والهاوي ، والمهتوت .

فحروف القلقلية ما ينضم الى الشدة فيها ضعف في الوقف ، وذلك لانفاق كونها شديدة ومجهورة معاً فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع الصوت ان يجري معها فلذلك يحصل ضعف اللسان في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضعف التام يمنع خروج ذلك الصوت فاذا اردت بيانها عند النطق بها ساكنة ، احتجت الى قلقلية اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع . وحروفها قد طبج من الطبع وهو الضرب باليد على شيء مجوف كالطبل ويقال ايضاً طبج الرجل يطبج فهو اطبج اي احقق . وانما سميت

هذه الحروف حروف القلقلة ، اخذاً من قوله قلقله اذا حركه او من القلقلة بمعنى شدة الصوت ، او الضرب على الاشياء اليابسة والكل مناسب للتسمية . وقد يقال لها حروف اللقلقة وهي شدة الصياح وفيه ايضاً مناسبة .

واما حروف الصغير فهي الصاد والراء والسين المهملات ، ووجه التسمية فيها ظاهر لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ، ويأتي كالصغير .

واما حروف اللينة فمعروفة اعني الواو والياء والالف . سميت بذلك اما لما فيها من قبول المد ، او لانها تخرج بلين من غير كلفة على اللسان لا اتساع يخرجها وقد تقدم للمقام تحقيق دقيق في بحث ترخيم المنادي فراجع .

والمنحرف اللام . وانما سمي بذلك لان اللسان ينحرف عند النطق به والمكرر الراء وانما سمي بذلك لان طرف اللسان اذا تكلم به كأنه يتعثر اي يقوم فيعثر المتكبرير الذي فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين .

والهاوي الالف والهاوي بمعنى ذي الهواء كالابن والتامر . وانما سميت بذلك لان اتساع هواء الصوت به اشد من اتساع مخرج الواو والياء ، لانه تضم الشفتان للواو فيضيق المخرج ويرفع اللسان قبل الحنك بالياء ، واما الالف فلا يعمل له شيئاً من هذا ، بل تفرج المخرج فيخرج من هواء الفم .

والمهتوت التاء المثناة من فوق . وانما سميت بذلك لسرعتها على اللسان وخفتها ، اخذاً من همت الكلام بمعنى سرده على سرعة لانه حرف

خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة .
ومنها ؛ تقسيمها الى حرف الاستعلاء والانخفاض .
اما حروف الاستعلاء فهي ما ذكره الشارح ، وإنما سميت بذلك
لارتفاع اللسان عند النطق بها الى الحنك .
والمنخفضة بخلافها لان اللسان ينخفض معها ؛ وهي ما عدا حروف
الاستعلاء وهذان الاسمان للحروف كالمطبقة والمنفتحة مجازان ، لان
الاستعلاء والانخفاض انما هما في اللسان لا في الحروف ، فالإضافة
لادنى ملابسة لان الحروف مستعلية عنده ومنخفضة عنده . اذا عرفت
هذه الامور فعليك بالتحفظ عليها ، لانها تفيد في المسائل الآتية من
ابواب التصريف ، فلنعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب بعون
الملك الوهاب .

فنعول : كل واحد من حروف الاستعلاء (يكف) اي يمنع
سبب الامالة اذا كان ذلك السبب (مظهرأ من كسر) ظاهر . ويأتي
مثاله بعيد هذا عند بيان الشرائط (او ياء) ظاهرة هذا ايضاً يأتي
مثاله هناك ، وبعبارة اخرى حرف الاستعلاء يمنع (عن الامالة)
اذا كان سببها كسرة ظاهرة او ياء موجودة ظاهرة على الشرائط التي
ستذكر ، وذلك لمناقضة حرف الاستعلاء للامالة لان اللسان كما تقدم
ينخفض بالامالة ويرتفع بحرف الاستعلاء ، فلا جرم لا تؤثر سبب
الامالة اعني الكسرة او الياء الموجودة الظاهرة لان سبب الامالة يقتضي
خروج الفتحة والالف عن حالهما ، وحرف الاستعلاء يقتضي بقائهما
على اصلهما فيرجع الاصل فلا يؤثر السبب ، لانه يخالف للاصل .
وهذا هو الوجه فيما اشرنا اليه في اوائل الباب ، من ان الاسباب

ليست بموجبة للامالة والموانع توجب المنع (بخلاف الخفى منهما)
اي من الكسر والياء (كالكسرة المقدره) في نحو خاف ، فان الفه
منقلبه من واو مكسور (و) نحو (ما اذا اتى الفها) منقلبه (عن
ياه) نحو طاب ، فان الفه منقلبه عن ياه فسبب الامالة فيهما غير
ظاهر لان سبب امالة الالف في الاول اعني خاف الكسرة المقدره في
الواو المنقلب عنها الالف ، وسبب امالة الالف في الثاني اعني طاب
الياء المقدره المنقلبه الفأ ، فالخاء والطاء وهما من حروف الاستعلاء
لا تمنعان السببين المقدرين عن التأثير ، لقوة السببين بانكسار ما
قبل الالف الموجود فيها السبب في بعض التصاريح : اي في نحو
خفت وطبت مع كون ذلك في الفعل الذي هو يتحمل كل تصرف ،
فاملت الفتحة والالف مع حرف الاستعلاء ، والسبب الظاهر ليس
له تلك القوة إذ هو ليس موجوداً في نفس الالف ، بل اما متقدم
عليها او متأخر عنها كما يظهر ذلك من الامثلة الآتية ، والسبب
الموجود في نفس الشيء اقوى من الخارج سواء تقدم او تأخر .
(وكذا تكف راء غير مكسورة من الامالة) اذ الكسرة فيها تكف
كفها كما يأتى عن قريب مفصلاً وهذه ثامنة الموانع ، فهي تمنع
الامالة وان لم تكن من حروف الاستعلاء السبعة ، لانها شبيهت بها
للتكرار الذى فيها بل قيل هي امنع منها ، لكن يشترط فيها ان تكون
متصلة بالالف سواء كانت الالف قبلها وهي مضحومة (نحو هذا
عذار ، و) مفتوحة نحو هذا (عذران) او كانت الالف بعدها (و)
هي لا تكون حينئذ الا مفتوحة نحو (راشد) وبعضهم يجعل الراء
المتأخرة المنفصلة بحرف واحد كالمتصلة في المنع نحو هذا كافر .

واما شرائط حروف الاستعلاء فهي ما اشار اليه بقوله (ان كان ما يكف من حروف الاستعلاء بعد بالضم ؛ اي بعد الالف متصل بها) اي بالالف والحاصل ان شرط حرف الاستعلاء اذا كان متأخراً عن الالف ، ان يكون متصلاً بها (كمناصح) فالصاد المتأخرة المتصلة بالالف ، تمنع الامالة وان كان سببها وهي الكسرة في الصاد موجودة ، (او) يكون حرف الاستعلاء (بعد حرف) واحد (تلاها) اي الالف (كواثق) فالقاف تكف كسرة التاء عن التأثير (او بحرفين فصل) حرف الاستعلاء (عنها) اي الالف (كمواثيق) فالقاف تمنع ايضاً عند الاكثر . وبعضهم يلغي القاف ويميل ، و (كذا يكف حرف الاستعلاء اذا قدم على الالف) بالشرائط المذكورة ، لكن بشرط لم يكن في المتأخر ، لان المنع بالتأخر ، اقوى من المنع بالمتقدم نظير ما اشرنا اليه في وجه بناء تثنية الماذاى واسم لاء نفي الجنس ، وهو ما اشار اليه بقوله : (ما دام لم ينكسر) حرف الاستعلاء المتأخر ، (او) لم (يسكن اثر الكسر) اي لم يكن ساكناً بعد كسر (كغالب) فالغين يكف الامالة لانه ليس مكسوراً ولا ساكناً بعد كسر ، (بخلاف ما اذا انكسر) حرف الاستعلاء المتقدم (كغلاب او سكن ، اثر الكسر كالمطواع مر) بسكون الطاء بعد كسرة الميم ، ومر فعل امر من ماره يميره اي الذي يطيع كثيراً اطعمه (فلا يمنع) حرف الاستعلاء اعنى الغين في الاول والطاء في الثاني من (الامالة)

اما الاول فلان كسرة الغين متأخرة عنه ، لان الحركة بعد الحرف وقد تقدم انفاً ان المتأخر اقوى ، فلا اثر للغين لكونه متقدماً على كسرتة واما الثاني فلان الطاء بالسكون كالميت المعلوم ، وان كان متأخراً عن

الكسرة ، فتؤثر الكسرة في الصورتين ، فيمال الالف ، ولا يعتد بحرف الاستعلاء عند الاكثر ، وبعضهم يعتد به في الثاني لقربه من الالف ، ولتأخره من الكسرة الطالبة للامالة ، والمتأخر اقوى كما تقدم انفاً فلا يعميل ، (و) اليه اشار المصنف (في شرح الكافية) حيث قال (فيما اذا انكسر) حرف الاستعلاء كالصورة الاولى ! اعني نحو غلاب (لا يمنع ، وفي الساكن تاليه) كالصورة الثانية اعني المعواص (يجوز ان يمنع) كما عليه بعضهم ، (و) يجوز (ان لا يمنع) كما عليه الاكثر فلا وجه لما استشكل عليه الشارح بقوله : (فان اراد) المصنف (به) اي بما في شرح الكافية ، (عدم تحتم الامالة) في الصورة الثانية ، (فهذا شأنها في جميع احوالها) حتى في الصورة الاولى (كما سيأتي) ذلك عن قريب . واشرنا نحن في اوائل الباب (فلا وجه لتخصيصه) اي عدم تحتم الامالة (بهذه الصورة) الثانية (والاشعار بتغايره لما قيل) اي للصورة الاولى ، (وان اراد بيان احتمالين متساويين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله) اي الاحتمال الثاني هو (المراد) . وقد عرفت ان المراد ليس ذلك ، بل المراد ما ذكرنا من عدم الاعتداد بحرف الاستعلاء في الصورة الثانية عند الاكثر ، والاعتداد به عند بعض . ولعل قوله (فتأمل) اشارة الى بعض ما ذكرناه فتأمل جيداً فان المقام جدير بذلك .

(وكف حرف مستعمل) قبل الالف ، (وكف راء) غير مكسورة كذلك (ينكف بكسر راء) اخرى بعد الالف ، فتأتي الامالة (فالاول (كفارما لا اجفو) ، والثاني : نحو ان كتاب الابرار فاميل الالف في الموضوعين مع وجود الفين قبلها في الاول والراء الاولى المفتوحة

كذلك في الثاني . وذلك لان الراء حرف مكرر على ما تقدم آنفاً في وجه التسمية ، فحركتها كحركتين فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء مانعاً من الامالة ، لان تكرير الضم والفتح خلاف الامالة كما ان استعلاء حروف الاستعلاء خلاف انحدار الامالة بخلاف كسرة الراء لانها لما كانت ككسرتين والكسرة لا تنافي الامالة بل تناسبها ، فصارت احديهما مانعاً لكف حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة ، والكسرة الاخرى سبب الامالة ، هذا كله اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف وحرف الاستعلاء الراء غير المكسورة قبلها ، بخلاف نحو فارق فانه لا يكف الراء حرف الاستعلاء فلا يمال الالف لان الصعود بعد الانحدار شاق جدا .

(ولا تميل بسبب لم يتنسل) بان يكون الالف في كلمة ، والسبب في كلمة اخرى (كزيد مال) فلا يمال الالف ، لانها في كلمة والسبب اعني الكسرة في كلمة اخرى هذا . ولكن في هذا المال مناقشة ، اذ تقدم ان الف مال لا تعال لما منع آخر في نفسها ، لانها وان كانت منقلبة عن واو مكسورة لكن الكسرة قد زالت ولا تعود ابداً ، لقلة التصرف في الاسماء . وكذلك لا تؤثر الكسرة الظاهرة في جواز امالة نحو مال وان كانت متصلة ، سواء كانت الكسرة قبل الالف ، او بعدها نحو ماله وبيابه الاعلى رأي .

قال في شرح النظام : ولا تؤثر الكسرة في الالف المنقلبة عن واو ، سواء كانت الكسرة قبلها ، او بعدها فلا يمال نحو من بابها ومن ماله لان الفهما عن واو ، بدليل ابواب واموال فكسرة الباء واللام لا تأثير لها ، هذا عند الاكثر وقال سيبويه : وما يميلون الفه

قولهم مررت ببابه واخذت من ماله ، قال وهذا اضعف انتهى . فعلم من ذلك ان المثال لا يصح إلا على رأي سيبويه مع حكمه بضعفه ، اذ الامالة لا بد لها من سبب ولا سبب لها في المثال عند الاكثر فتأمل .

(والكف) عن الامالة (قد يوجب ما ينفصل ككتاب قاسم) فلا يمال الف كتاب ، وان كان سبب الامالة موجودا فيه وهو كسر الكاف ، والموجب لهذا الكف هو قاف قاسم وان كان منفصلاً . (وخالف ابن عصفور في المسألتين) فاجاز الاماله بالكسرة وان كانت منفصلة ، ولم يمنع الامالة فيما كان حرف الاستعلاء منفصلاً لكن بشرط كون الكسرة اصلية كالمثال المذكور اعني كسرة كتاب . لا عارضية نحو بمال قاسم (وقواه ابن هشام) حالكونه (راداه) اي بالتقوية والتأييد (على المصنف) .

وحاصل رده دعوى عدم الفرق بين السبب المنفصل ، وحرف الاستعلاء المنفصل فان لم يؤثر الاول في الامالة ، فلا بد من ان لا يؤثر الثاني في الكف وان اثر الثاني في الكف فلا بد من ان يؤثر الاول في الامالة (واقول) في جواب ابن هشام ان (الفرق) ضعف السبب لانه يقتضي الوجود اي الامالة وهي من الممكنات ، والاصل في الممكن العدم فمقتضى السبب على خلاف الاصل و (قوة المانع) لانه يقتضي العدم اي ترك الامالة ، فمقتضاه على طبق الاصل لما مر .

قال في المطول في بحث الحال : ونحقيقه اي وتحقيق ان الاصل في النفي الاستمرار ، بخلاف الاثبات ان الاستمرار العدم لا يحتاج الى سبب ، بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار

وجوده ، يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ، والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب ، بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود . والاصل في الحوادث العدم . والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه وإلا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود ، وهذا مراد من قال ان العدم لا يعطل وانه اولي بالممكن من الوجود انتهى وقال سلكتوتي في توضيحه ؛ فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طار على سبب الوجود انتهى . (ولذا قدم المانع على المقتضى) عند الصرف ؛ بل عند العقل ايضاً في مقام التعارض ، (وايضاً فالمقتضى هنا) اي السبب المتصل (اذا وجد لا يوجب الامالة) ، بل يجوز (كما قال) المصنف (في الكافية وشرحها) ، واشرنا اليه نحن ايضاً في اوائل الباب ، (و) لكن (المانع) المتصل (اذا وجد اوجب الكف) كما اشرنا اليه ايضاً هناك . وهذا يدل على قوته وضعف السبب ، (فانضحت) الوجه في (تفرقه المصنف) بينهما ، (واثباته) اي المصنف (بقدر) في قوله قد يوجبه (يشعر بانه) اي المانع المنفصل (قد لا يكف) ، لان هذا النوع من التعبير يفيد التقليل في عرف المصنفين ، فعلى هذا لا خلاف في هذه المسألة بينه وبين ابن عصفور (وبه) ؛ اي بافه قد لا يكف (صرح) المصنف (في شرح الكافية وقد امالوا لتناسب في رؤس الآي) اي اواخرها ، وانما سميت اواخر الآي رؤساً تأديباً (وغيرها) اي غير رؤس الآي ، (بلاداع اي) بلا سبب (طالب للامالة سواء) اي سوى التناسب ، وهذا على قسمين :

الاول : ان لا يكون الالف المعاملة للتناسب بعد الف في نفس الكلمة ، وقد اميلت الاولى لسبب . فتمال الثانية بمناسبتها (كعمادا اي كالفه الاخيرة) المتقلبة عن التنوين للوقف ، فانها (اميلت لتناسب الالف التي قبلها) وهي قد اميلت لسبب هو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم .

والثاني : ان يكون الالف المعاملة للتناسب في كلمة ، والالف التي اميلت لسبب في كلمة اخرى (و) ذلك كالف تلافى قوله تعالى : « والقمر اذا تليها » فانها (اميلت وان كان اصلها واوا) ليس فيها الشرائط المتقدمة في المتقلبة عن الواو ، وامالتها (لتناسب رؤس الاي) فان رعاية التناسب عندهم لا سيما في الفواصل غرض مهم .

(ولا تمل ما لم ينل تمكناً بان كان مبنياً) حرفاً كان ، او اسماً لان الامالة نوع من التصرف . وسيأتي عن قريب ان الحرف وشبهه اي الاسم المبني من الصرف . يرى (دون سماع يحفظ نحو) الف وراه . في قولهم (الحجاج وراه) فسمع من العرب امالتها مع كونها من اسماء الجهات المبنية على الضم (ونحوها) اي نحو الف وراه (من) الالفات التي في الالفاظ التي في (فواتح السور) . لانها اميلت وان كانت مبنية كما تقدم في آخر باب المعرب والمبني . (وغير هاء) الضمير للغائبة . (وغيرنا) للمتكلم فيجوز امالتها لكثرة استعمالهما . لكن بشرط ان يكون قبلهما كسرة او ياء نحو بها وبنا واليها والينا . (فاملهما وان كانا غير متمكنين قياساً) اينما وقعا مع الشرط المذكور .

(والفتح) مجردا عن الالف (قبل كسر راء في طرف اسل .

كللا يسرمل تكف الكلف اي كسينه) اي الشاهد في فتحة سين ايسر
لانه يجوز امالتها وان لم يكن معها الف . وإنما اشترط في امالتها وقوعها
قبل كسر الراء ، لان في امالتها كلفة فلم يقو عليها إلا الراء المكسورة
لما فيها من تقدير كسرتين ، بخلاف غيرها من الحروف .

(وكذا امل فتح الحرف الذي تليه هاء التأنيث) في الاسم (في
وقف كرحمة ونعمة) اي كفتح الميم فيهما ، وذلك لمشابهتها الالف
حينئذ لفظاً اي من حيث المخرج ، بخلاف فتح الحرف الذي تليه
تاء التأنيث الفعلية لفقد الشبه ، لعدم انقلابها في الوقف هاء حتى
يتحد مع الالف لفظاً من حيث المخرج ، كما تقدم في باب الوقف ،
(وقوله اذا ما كان) الفتح (في غير الف زيادة توضيح ، اذ معلوم
ان الالف لا تفتح) بل لا تتحرك مطلقاً .

هذا باب التصريف

(وهو) في اللغة يجيء لمعان ؛

منها التغيير المطلق سواء كان ذاتياً نحو حرقت الشجرة فصار
رماداً حيث تغير ذات الشجر وهو الخشب فصار رماداً وهو ذات آخر
او صفاتياً نحو صبغت القرطاس فصار احمر حيث تغير لونه وهو
من صفاته من البياض الى الحمرة ، او حالياً نحو صار الخمر خلا
حيث تغير حالتها اعني كونها مسكرة الى عدم الاسكار . ويلزم الاول
الثاني والثالث ، من غير عكس اذ كلما تغير ذات الشيء تغير صفته
وحاله . بخلاف ما اذا تغير حاله او صفته لانه لا يلزم ان يتغير

ذاته فالنسبة بين الاول وكل واحد من الثاني والثالث عموم وخصوص مطلق والخاص الذاتي ، والنسبة بين الثاني والثالث من وجه فتامل .

وفي الاصطلاح (كما) ذكر المصنف (في شرح الكافية تحويل الكلمة من بنية) بكسر الباء اي هيئة وصيغة ، او مسادة واحدة (الى غيرها لغرض لفظي) ، كتحويل قول ويبيع الى قال وباع مثلا بابدال الواو والياء الفأ ، (او) لغرض (معنوي) كتحويل المصدر الى الفعل والوصف والمفرد ، الى النثية والجمع مثلا . والمناسبة بين المعنى اللفوي والاصطلاحى واضحة .

(ولكثرة ذلك) التحويل (اتى) في عنوان الباب (بالتفعيل الدال على المبالغة) والكثرة ، حيث قال : باب التصريف ولم يقل باب الصرف وذلك لما تقدم في باب ابنية المصادر ، من ان من معانى باب التفعيل المبالغة والكثرة . واختار التحويل على التغيير لما في التحويل من معنى النقل . قال في المصباح : تحول من مكانه انتقل عنه وحولته تحويلاً نقلته من موضع الى موضع ، وحول هو يستعمل لازماً ومتعدياً وحولت الرداء نقلت كل طرف الى موضع الاخر انتهى . فهو اخص من التغيير .

ومعلوم ان الصرفي ينقل حروف الضرب مثلاً الى ضرب ويضرب وغيرهما وهذا التعريف يشتمل على العلل الاربع ، لان التحويل هي الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحوّل ، وهو كل من يصلح لذلك . وقيل هو الواضح لانه هو الذي حوّل الاصل الواحد الى غيرها والبنية المادة والغاية الغرض .

واختار البنية ولم يتل تحويل المصدر ، ليصح على كل المذاهب التي تقدمت بيانها في باب المفعول المطلق ، ولان يشتمل تحويل الاسم المفرد الى المثني والمجموع والمضمر والمنسوب ونحوها ، وتحويل بناء الى بناء اخر كما اشرنا اليه ، قد تكون للافتقار في التعبير عما في الضمير اليه كتحويل المصدر الى المشتقات منه ، وقد يكون للتوسع في اللفظ كقيمة احكام الصرف .

(حرف وشبهه وهو) الاسم (المبني) والفعل الجامد الغير المتصرف كهب وتعلم (من الصرف ، بريء) اى ليس فيها صرف فلا تعلق لعلم التصريف بها الا بمناسبة ، وانما (عبر) المصنف (به) اى بالصرف (هنا) اى في مقام نفيه عن الحرف وشبهه (دون التصريف ، للاشعار بانه) اى الحرف وشبهه (لا يقبله بوجه بخلاف ما لو انى به) اى بالتصريف الدال على المبالغة والكثرة (فانه يوهم نفى كثرته) اى الصرف (والمبالغة فيه) اى في الصرف (دون) نفى (اصله) اى الصرف ، لما تقدم . نقله عن الشيخ عبد القاهر في اوخر باب النسب في تاويل قوله تعالى : (وما ربك بظلام المعبيد) فراجع هناك .

(وما سواهما وهو الاسم المتمكن والفعل الذي ليس بجامد بتصريف حرى اى حقيق) والتصريف اى الاشتقاق لا بد فيه من مناسبة لفظاً ومعنى بين المحوّل والمحوّل اليه : اى بين المشتق والمشتق منه ، وهو اى الاشتقاق على ثلاثة اقسام :

الاول : الاشتقاق الصغير وهو ان يكون بينهما مناسبة في الحروف والترتيب نحو اشتقاق ضرب من الضرب وقعد من القعود وقام

من القيام .

والثاني : الكبير وهو ان يكون بينهما مناسبة في اللفظ دون الترتيب ؛
نحو جذب من الجذب ومما موافقان في المعنى . قال في المصباح المنير ؛
جذبه جذباً من باب ضرب مثل جذباً . قيل مقلوب منه لغة تميمية
وانكره ابن السراج ، وقال : ليس احدهما مأخوذاً من الاخر لان
كل واحد متصرف في نفسه انتهى .

والثالث : الاشتقاق الاكبر ، وهو ان يكون بينهما مناسبة في
المخرج دون ذات الحروف نحو اشتقاق نعق من نهق ، والاول صوت
الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى ، وتناسبهما في
المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من حروف الخلق والمراد من
التحويل هنا الاشتقاق الصغير لان غيره لا يبحث عنه في هذا الفن .
الا تطفلاً وتبعاً .

(وليس ادنى) اى اقل (من ثلاثى ، يرى قابل تصريف اذ
لا يكون كذلك) اى اقل من ثلاثى (الا الحرف وشبهه) ولا يدخل
التصريف في الحروف ، لانها بمجولة الاصل موضوعة وضع الاصوات
لا تقابل بالفاء والعين واللام لتعذر معرفة اشتقاقها ولهذا يحكم بكون
القامات اصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علية ، كما اشرنا اليه
مراراً في الابواب المتقدمة وكذلك ما اشبهها من الاسماء المتوغلة في
البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات
واسماء الاشارة والافعال الجامدة ، (سواى ما غير بالحذف بان كان
اصله ثلاثة ثم حذف بعضه فانه يقبله) اى الصرف سواء كان اسماً
(كيد) واب وغد ، (و) فعلاً على حرف واحد نحو (قو) . كذا

ما كان على حرفين نحو (بع ومنتهى حروف اسم خمس ان تجرد من زائد) ليكون الزائد على اعدل الابنية ؛ اعنى الثلاثي على قدوما ينقص منه ، وذلك حرفان ولم يجوزوا كونه سداسياً ، لئلا يتوهم انه كلمتان فالخماسي (نحو سفر جمل واقطه ثلث كرجل وما بينهما اربع كجعفر) فان كان اقل من ثلاثة ، لم يكن من الاسماء المتمكنة نحو من وما ، او كان محذوفاً منه شيء كما تقدم .

وانما قلنا ان اعدل الابنية الثلاثي ، لان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدئ بها وحرف يسوقف عليها وحرف يكون واسطة بينهما ، اذ يجب ان يكون المبتدئ عليه متحركاً والموقوف عليه ساكناً فلما تنافيا في الصفة ، كرهوا مقارنتها ففصلوا بينهما .

فان قلت : المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركاً او ساكناً ، واياها كان يلزم التنافي مع احدهما .

قلت : لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي . هذا كله في المجرد .

(وان يزد فيه) اي في الاسم (فما سبعا عدا اي جاوز بـل جاء على ستة كانهلاق) بزيادة الالفين والنون (وسبع كاستخراج) بزيادة الالفين والسين والتاء ، (وقد يجاوز سبعا بقاء تأنيث كقز عيلانة) بزيادة الالف والنون والتاء فاصله قز عيل على وزن سفر جمل اسم لدوية منتفخة البطن (قال بعضهم : وبغير هاء) التأنيث (كقولهم كذوبديان) بضمة فتشديد فكسرة فسكون فكسرة مبالغة للكاذب .

(وغير اخر) الاسم (الثلاثى وهو) اى غير الاخر (اوله ، وثانيه
افتح وضمّ واكسر بتوافق) اى فتحتها وضمها وكسرها . هذه
ثلاثة اوزان (وتخالف) اى فتح اوله وضم ثانيه وكسره وضمه
وقتح ثانيه وكسره وكسره وضم ثانيه وفتحه . هذه همته اوزان ، فمجموع
هذه الاوزان (تبلغ تسعة وهي من جملة ابنيته نحو فرس) بفتحتين
(وعضد) بفتحة وضمه ، ويجوز فيه اسكان العين لما سيذكر في اسكان
عين فخذ ، ولا يجوز فيه النقل ولا اتباع الفاء لثقل الضمة . وربما
نقل بعضهم (وكبد) بفتحة وكسرة ، ويجوز فيه اذا كان عينه حرف
حلق نحو فخذ وعك ثلاثة اوزان اخر فخذ باسكان العين للتخفيف
لثقل الانتقال من الاخف اى الفتح الى الثقل منه اى الكسر في
البناء المبني على الحقة اى بناء الثلاثى المجرد فسكنوه ، لان السكون
اخف من الفتح فيكون الانتقال من الفتح الى اخف منه ، وفخذ
ينقل كسرة العين الى الفاء ، للتخفيف ايضاً لما ذكر ولكراهة حذف
اقوى الحركتين اى الكسرة فنقلت الى الفاء ، وفخذ باتباع الفاء
العين لتحصيل المشاكلة ، وما ليس عينه حرف حلق يجوز الاولان فقط
والفرق بين هذه الاوزان الثلاثة وبين فلس وجر وابل ان هذه
فروع في الاوزان المردودة اليها وتلك اصول ، وكذلك الفعل ان كان
عينه حرف حلق كشهد يجوز فيه الفروع الثلاثة باعيانها والتعليل
هو التعليل وقد اشرنا الى ذلك في اول باب نعم وبش ، (وهنق)
بضمين ويجوز فيه اسكان العين لتوالي ، الثقلين اعني
الضمتين ، (وصرد) بضمه بفتحة (ودنسل) بضمه فكسرة
(وسياتى ان هذا قليل) و (ابل) بكسرتين وجاء بهذا

الوزن لفظان اخران ! وهما حير وبلزولا رابع .

قال في امصباح : قال سيبويه : لم يجيء على فعل بكسر الفاء والعين من الاسماء الاحرفان ابل وحير وهو الفلج ، ومن الصفات الاحرف واحد وهي امرئة بلزوهي الضخمة ، وبعض الائمة يذكر الفاظاً غير ذلك لم يثبت نقلها عن سيبويه انتهى .

ويجوز فيه اسكان العين للتخفيف لنقل توالى الكسرتين ، لكن هذا التخفيف في عنق اكثرلان الضمتين اثقل من الكسرتين ، حتى جاء هذا التخفيف في الضمتين في القرآن المقدس في رسلنا ورسلم ، وهو في الجمع اولى منه في المفرد لنقل الجمع معنى ، و (ضلع) بكسرة مفتحة ، قال في المصباح : الضلع من الحيوان بكسر الضاد واما اللام فتفتح في لغة الحجاز وتسكن في لغة تميم وهي اثنى ، وجمعها اضلع واضلاع وضلوع وهي عظام الجنين وضلع الشيء ضلوعاً من باب تعب اعرج والضلاعة القوة وفرس ضليع غليظ الالواح شديد العصب ، ورجل ضليع قوى . وضلع بالضم ضلاعة والاسم الضلع بفتحين وضلع ضلوعاً من باب نفع مال عن الحق ، وضلعك معه اى ميلك وتضلع من الطعام امتلاء منه وكانه ملاء اضلاعه ، واضلع بهذا الامر اذا قدر عليه كانه قويت ضلوعه . يحمله انتهى . (وسياتي ان فعل) بكسرة فضمة (مهمل) لما سيذكر .

(وزد) على الاوزان التسعة المتقدمة (تسكين ثانية) اى الاسم الثلاثى (مع فتح اوله وضمه وكسره) سيذكر امثلتها وهذه (تبلغ ثلاثة وهي) اى هذه الثلاثة (مع ما تقدم) اعنى الاوزان السبعة والوزنين الذين احدهما قليل ، والاخر مهمل اثنى عشر وزناً (تعم)

اوزان (ابنيته) اي الاسم الثلاثي ، (فلا يخرج عنها) اي عن هذه الاثنى عشر (شيء نحو فلس وبرد وجذع) بفتح اوله وضمه وكسره وسكون ثوانيتها . قيل ويجوز في نحو برد ضم العين لمجي عسر ويسر بضم العين والضم فيهما فرع السكون ، لقلة استعمال الضم وكثرة السكون والاكثر على خلاف ذلك فان الفرع يجب ان يكون اخف على انه يجوز ان يكون الضم بالاصالة والسكون بالفرعية وقد كثر استعمال الاخف ويجوز ان يكون كلاهما اصلا كذلك .

(و) وزن (فعل بكسر الاول وضم الثاني اهمل ، لثقل الانتقال من الكسر الى الضم) لانه خروج من ثقيل الى ثقيل بل الى اثقل لان الضم اثقل من الكسر فلذلك لم يات هذا الا في الاسماء ولا في الافعال ، الا اذا كان احدي الحركتين عارضية نحو يضرب وذلك لان الضم في معرض الزوال بالنصب والجازم ، (و) اما (الحبك) بكسرة فضمة في جمع الحباك بمعنى الطريقة في الرمل حيث ادعى بعضهم ، ان بعض القراء قرئه كذلك في قوله تعالى ؛ والسماوات الحبك ، فقبل في الجواب انه لم يثبت لنا هذه القراءة ، و (ان ثبت) انه قرء كذلك (فعن التداخل) وذلك انه جاء في لغة الحبك بكسرتين ، وفي اخرى بضميتين فركب القارى اللفظ من اللفظتين يعنى ان المتكلم به اراد ان يقول الحبك بكسرتين ثم لمسا تلفظ بالهاء المكسورة على اللغة الاولى ذهل عنها ، وذهب الى اللغة الثانية . فلم يرجع الى ضم الهاء بل خلاها مكسورة وضم الهاء فتداخلت اللغتان في الهاء والياء وهما في كلمة واحدة ، وقد يوجد التداخل في كلمتين . وهذا اكثر كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب وقنط يقنط مثل علم يعلم

ثم لما قالوا قنط يقنط بكسر العين في الماضي والمضارع معا او بفتحها
فيهما معا ، علم ان الماضي من احدى اللفتين والمضارع من
الاخرى هذا .

ولكن في تركيب حبك من اللفتين نظر لان الحبك بضمين جمع
لحبك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والحبك بكسرتين ان ثبت فهو
مفرد ، لان الكلام في اوزان المفردات مع بعده لان فعل بكسرتين
قليل ، حتى قيل انه لم يجىء منه الاثثة الفاظ تقدم ذكرها ويبعد
تركيب اسم من مفرد وجمع قال في المنجد : الحباك جمعه حبيك ،
(والعكس وهو فعل بضم الاول وكسر الثانى) لم يهمل لان ثقله
اهون لانه فيه خروج من الاثقل الى الثقيل . وهذا نوع تخفيف ،
لكنه (يقل في الاسماء لقصد هم تخصيص فعل وهو فعل المفعول)
اي المجهول (بفعل) وذلك لعروضه ، لكونه فرع المبنى للفاعل عند
الاكثر كما ياتى عن قريب .

(وما جاء منه دتل) علماً لقبيلة ينسب اليها ابو الاسود الدئلي
كما اشرنا اليه في اوائل الكتاب واسم جنس (لدوية) شبيهة
بابن عرس ، (ودثم للاست) بمعنى حلقة الدبر (ووعل للوعل)
اي الشاة الجبلية .

تنبيه اعلم ان الصرفيين لا يلتفتون الى لام الفعل ، لانه محل التغير
بالاعراب بخلاف النحويين . والوجه في ذلك ظاهر واسقطوا ايضاً
صور سكون الفاء اذ لا يبتدئ بها ساكن ، اما تعذراً مطلقاً ، او تمسراً في
غير الالف ، وقد تقدم في باب المعرب والمبنى ترجيح الثانى لما
قاله الشيخ جواد التبتى فراجع . هذه حال ابنية الاسم الثلاثى

المجرد .

(وافتح وضم واكسر الثانى من فعل) ماضى (ثلاثى) متصرف (مع فتح اوله) كذلك ، فلا ينتقض بنحو نعم وبس وامثالهما وينحو حسب بضم الحاء المنقول من العين ، كما تقدم في اخر باب الافعال المذكوره (نحو ضرب) على وزن فعل بفتحين ، ومصارعه اما على وزن يفعل بكسر العين متعدياً كان او لازماً نحو يضرب ونحو جرم يجرم ، او على وزن يفعل بضم العين كذلك نحو نصر ينصر وخرج يخرج ، ولاعتداد بنحو منع يمنع وزهب يذهب مفتوحات العين في الماضى والمضارع لان المضارع هنا فرع ، اما على يفعل بكسر العين ، او على يفعل بضمها والفتح لمكان حرف الحلق لانه ثقيل .

واما ركن يركن واى يابى فمن التداخل او الشواذ ، واما بقى يبقى ونحوه فلغة طى قد فروا من كسرة الماضى الى الفتحه للتخفيف و (ظرف) على وزن فعل بفتح فضمة ومضارعه بضم العين فقط وهو لازم كله ، و (علم) على وزن فعل بفتح فكسرة ومضارعه اما يفعل بفتح العين متعدياً كان نحو يعلم ، او لازماً نحو فرح يفرح او يفعل بكسرها كذلك نحو ومق بمق ووثق يثق (وهذه فقط ابنيته الاصلية كما ذكر سيبويه وزد في اصوله) اي الفعل الثلاثى المجرد المتصرف (عند بعضهم نحو ضمن بضم اوله وكسر ثانيه و) لكن (الصحيح انه ليس باصل ، وانما هو مغير من فعل الفاعل) بدليل ترك الادغام في سوير الماضى المجهول من باب المقابلة ، وترك الابدال في وورى كذلك اذ القياس في الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة وسبقت احديهما بالسكون ان تقلب الواو ياء ثم ادغام الياء في الياء

كما ياتى عن قريب . والقياس في الواوين في اول الكلمة ان تبدل
الاولى منهما همزة كما ياتى ايضاً ، فلما لم يحصل الادغام في سوير
والاببدال في وورى دل ذلك على انها مغيران عن معلومهما وهو
ساير ووارى ، فكما لاندغم الالف من ساير ولا تبدل الواو الاول
من واري فكذلك ماغير غنهما .

(و) اما (مااحتج به ذلك البعض من انه جائت افعال)
للمفعول ، (لم ينطق لها بفاعل) اى بمعلوم (قسط كزهى) علينا
بمعنى تكبر وغمتم الشهور اى لايرى هلالها واغمى على زيد ونحوها
(ولو كان) المبني للمفعول (فرعاً) للمعلوم (للزم ان لا يوجد
الا حيث يوجد الاصل) ، فهو (مردود بان العرب قد يستغنى
بالفرع عن) استعمال (الاصل) .

وبعبارة اخرى الفرعية غير متوفقة على استعمال الاصل ، بل
يكفى فيها كون الاصل موضوعاً ولو لم يستعمل ابداً كالمجاز حيث
قالوا : انه لايتوقف على استعمال حقيقته ، بل يكفى فيه كونها
موضوعة ولو لم تستعمل نحو الرحمن لانه مجاز في الله تعالى ،
ولايجوز استعماله في غيره مع كونه موضوعاً في الاصل لمن له رقة
القلب . (الا ترى انه قد جائت جموع لم ينطق لها بمفردة) اصلاً
(كمذا كير) للذكر مع الخصيتين ، وخلايبس المشى الذي لانظام
له ومقاليد لزام الشيء وعماسن ومساوى والمعاييب ، (ونحوه) اى
ماذكرنا (وهي) اى المذكورات (لاشك ثوان) اى فروع (عن
المفردات) ولم تستعمل مفرداتها بل لم تعرف . وقد عقد الشارح في كتابه
المزهر للجموع التي لايعرف لها واحد باباً .

قال في شرح التصريف واما تواتر ماضي يدع ويذر يعنى لم يسمع من العرب ودع ولاوذر وسمع يدع ويذر فعلم انهم اما توهما اى تركوا استعمالهما انتهى قال المحشى لم يستعمل العرب ماضى يدع ويذر بل اكتفوا استعمال ماضى مراد فهما فكان ماضيهما فلا يقال في السعة ودعه ولاوذره بل يقال تركه انتهى ولكن في المصباح ما يرد ذلك فراجع ويؤيده ما نسب الى السكاكي وقد بيناه في شرحنا على المطول في اخر بحث الغرابة فراجع وقال في المزهري ايضا وقال ابن درستويه في شرح الفصيح انما اهمل استعمال ودع ووذر لان في اولهما واو وهو حرف مستثقل فاستغنى عنهما بما خلاصته وهو ترك قال واستعمال ما اهملوا من هذا جائز صواب وهو الاصل بل هو في القياس الوجه وهو في الشعر احسن منه في الكلام لقلة اعتياده لان الشعر ايضا اقل استعمالا من الكلام انتهى .

وقد يجيء فعل يفعل بضم العين في الماضي ، وفتحها في المضارع نحو كدت تكاد بضم الكاف في الماضي ؛ اصله كسودت بضم الواو فنقلت الضمة الى الكاف بعد اسكانها ، لتدل الضمة على الواو ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين . وقد يجيء فعل يفعل بكسر العين في الماضي ، وضمها في المضارع كفضل يفضل ودمت تدوم بكسر الدال في الماضي ؛ اصله دومت بكسر الواو فنقلت الكسرة الى الدال بعد اسكانها ، لتدل الكسرة على ان العين مكسورة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين ، ولكنه شاذ اذ القياس في الاول كسر الكاف في الماضي من باب علم ، وفي الثاني فتح العين في الماضي من باب نصر وفي الثالث ضم العين في الماضي من باب شرف .

وكل ما كان عين الماضي فيه مخالفاً لعين المضارع في الحركات يسمى اصلاً ودعامة ، اذ كما ان في معنى الماضي مخالفة لمعنى المضارع كذلك ينبغي ان يكون لفظه مخالفاً للفظه ، لي مطابق اللفظ المعنى في الاختلاف . ولاشك على هذا ان ما وقع فيه المخالفة اصل بالنسبة الى غيره ، والمزيد فيه منه اى من الفعل كثير جداً .

(ومنتهاه اى الفعل) اى منتهى حروفه (اربع ، ان جرد من) حرف (زائد كهربد) ودحرج ، وانما اقتصر في الفعل على اربعة اصول لانه اقل من الاسم بالحدث والزمان ولان التصرف فيه اكثر ولثقله باتصال الضمير المرفوع به ولذا يسكن لامه ان كان الضمير متحركاً كما مر مراراً (واقبله ثلث) احرف كما تقدم ، الا اذا حذف منه باعلال نحوق وبع (وان يزد فيه فما ستا عدا ، بل جاء على خمس كانطلق وست كاستخرج) ومزيده قليل واللفعل الثلاثى المزيد فيه خمسة وعشرون باباً بعضها ملحوق بدحرج الرباعى المجرد : وهي باب الفعلاية نحو شملل شمللة ، اذا اسرع في السير وباب الفعولة نحو حوقل حوقلة اذا بلغ الشيخ الكبر ، بحيث عجز عن الجماع والزائد فيه الواو ، وباب الفيعة نحو بيطرة اذا عالج الدابة او سمر نعله ، ومنه البيطار والزائد فيه الياء ، وباب الفعولة نحو جمهوره-ورة اذا رفع صوته في الكلام والزائد فيه الواو ، وباب الفعئلة نحو قلنسه قلنسة اذا البسه القلنسوة والزائد فيه النون ، وباب الفعلاة نحو قلسى قلساة بمعنى قلنسه قلنسة والزائد فيه الالف .

وبعضهم يذكر بدل باب الفعئله باب الفعيلة نحو شريف شريفة اذا قطع شريف الورع اى ورقه ، اذا طال وكثر حتى يخاف

فساده فيقطع .

وانما جعل شلل ملحقا بدحرج دون اكرم وصرّف وضارب ، لان شرط الالحاق توافق المصدرين وزناً . وقد جاء شملة على وزن درجة ولم يجيء مصدر اكرم واخويه على ذلك كما هو واضح . فان قلت قد جاء اكراماً على وزن دحراجاً . قلت قد اجيب عنه بوجهين : الاول انه لا اعتداد بمجيء دحراج في مصدر دحرج ، لعدم اطراد فعلال في مصدر فعلل كما تقدم في باب ابنية المصادر في قوله : فعلال او فعلاة لفعلا واجعل مقيساً ثانياً لا او لا واطراد افعال في مصدر اكرم .

وبعض الابواب المزيد فيه الثلاثي ملحق بتدحرج مزيد فيه الرباعي وهي باب التفعّل نحو تجلمبب تجلبباً اذا لبس الجلباب ، وباب التفعول نحو تجورب تجورباً اذا لبس الجورب ، وباب التفعيل نحو تشيطان تشيطاناً اذا بعد عن الحق ان كان من شطن ، او اذا بطل او احترق ان كان من شيط وبابه حينئذ تفيعن ، وباب التفعول نحو ترهوك ترهوكاً اذا مشى كأنه يموج في مشيه وباب تمفعّل نحو تمسكن تمسكناً اذا تشبه بالمساكين هذا .

ولكن في عد تمسكن من الملحق اشكال وان كان في جميع تصاريفه كتدحرج ، وذلك لان زيادة الميم فيها ليست لقصد الالحاق بل شي من قبيل التوهّم والغلط ، حيث ظن بعضهم ان الميم فيها فاء الكلمة وهذا كما توهّم في ميم مكان الاصاله ، مع انه مفعّل من الكون فتدبر . واعلم ان التاء في اوائل هذه الابنية ليست للالحاق ، لأن حرف الالحاق لا يكون في اول الكلمة وانما هي لتحقيق معنى المطاوعة التي

في الملحق به . والمراد من اللاحق في الاسم والفعل ان يزداد حرف او حرفين في بناء ليصير ذلك البناء بتلك الزيادة ، مثل كلمة اخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق به ، وفي تصاريفها من المصدر والماضي والمضارع والامر وبقية المشتقات ان كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير ونحوهما ان كان الملحق به اسماً . وفائدته انه ربما يحتاج في تلك الكلمة الى مثل ذلك الوزن في شعر او سجع .

وبعض الابواب ملحق باحر نجم مزيد الرباعي ايضاً ، وهو بابان احدهما باب الافعال نحو اقنعنا سأساً من قعس ، اذا خرج صدره ودخل ظهره ضد الحذب . وثانيهما باب الافعال نحو اسلنقى اسلنقاء من سلق الرجل امرئته القاها على قفاها ، للمباضعة فالباب للمطوعة فاستعمال صيغة المذكر لا يصح الا من باب استعمال المقيد في المطلق فتأمل . وبقية الابواب من الثلاثي المزيد فيه غير ملحق وهي اثنا عشر ابنية ، قد تقدم امثلتها مع ما يفيد كـل باب من المعاني في باب ابنية المصادر الا انه اختلف في بايين وهما باب التفاعل والتفعل فجعلهما بعضهم من الملحقات بتدحرج . وناقش في ذلك بعض اخر ، لان الالف لا يكون لللاحق الا بدلاً من الياء في الطرف كما في اسلنقى ولان التفعل مطاوع فعل وفعل غير ملحق بتدحرج لاختلافهما في المصدر فكذا مطاوعه فاذا لا يكونان ملحقين واعلم انه ليس باب الاستفعال نحو استخرج ملحقاً باحر نجم وان كان موازناً له في المصدر وسائر التصاريف ، لان احر نجم مزيد فيه وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي ينبغي ان يكون فيه من الزيادة مثل ما في الملحق به ، وفي مقابلتها فيجب ان يكون في استخراج نون

زائدة مكان نون احمر نجم وليس كذلك لا هو ولا مصدره .
 قيل استكان من السكون بمعنى خضع من باب الافتعال فالالف
 اشباع شاذ ، وقيل من باب الاستفعال من الكون كانه بخضوعه
 تغير من كون الى كـون : اي من عز الى ذلة كاستفعال اذا تغير من
 حال الى حال ، فالالف قياسى كاستجاب واستقام او من الكين ،
 وهو لحم داخل الفرج اي صار مثل الكين في اللين والذلة .
 (لاسم مجرد رباع اي رباعى ستة (اوزان) وان كانت القسمة
 العقلية تقتضى كونها خمسة واربعين وزناً ، وذلك بان تضرب ثلاث
 حالات الفاء في اربع حالات العين اثني عشر ، ثم تضربها في اربع
 حالات اللام الاولى تصير ثمانية واربعين ، تسقط منها ثلاثة لامتناع
 اجتماع ساكنين . ولكن لم يوجد منها بالاستقراء الاستة ابنية ، (وهي
 فعلل بفتح الاول والثالث كعلمب) حيوان مشهور بالتحليل ، والروغان
 يتساقط شعره كل سنة (وفعلل بكسرهما) اي الاول والثالث
 وسكون الثاني (كزبرج) للزينة ، وكل شيء حسن والذهب والسحاب
 الرقيق فيه حمرة . (وفعلل بكسر الاول وفتح الثالث كذلك
 كقلقع) لما يتشقق من العطين ، وما تفرق من الحديد اذا طبع ، (وفعلل
 بضمهما) اي الاول والثاني كذلك (كسد ملىج) للمنشار وحلى يلبس
 في العضد او المعصم . (ومع فعل بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد
 اللام كفظحل) للسيل العظيم والجبل الضخم وزمن قديم وفظاحل
 العلماء كبارهم ، ولا ينفى عليك الماسبة و (فعلل بضم الاول
 وفتح الثالث) كذلك ، (رواء الاخفش والكوفيون كطلمب) لشيء
 اخضر لزج يخالق في الماء ويملوه ، والمزيد فيه من الرباعى قليل .

(فان علا الاسم بان كان خماسياً) فحق ابنيته ان تكون مائة واحد وسبعين . وذلك بان تضرب اربع حالات اللام الثانية في الثمانية والاربعين المذكورة في الرباعي تصير مائة واثنين وتسمين ، يسقط احد وعشرون وذلك لانه يسقط بامتناع سكون العين واللام الاولى فقط تسع حالات الغاء واللام الثانية ويسقط بامتناع سكون اللام الاولى والثانية فقط تسع حالات الغاء والعين ، ويسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلث حالات الغاء يبقى مائة واحد وسبعون بناء ، (فمع كونه) كك ليس (حاويا) منها الا (لوزن فعل بفتح الاول ، والثاني وتشديد اللام وفتحها كشقه حطب) وهو غنم كربه القرن . و (حوى) ايضاً (فعللاً بفتح الاول ، والثالث وكسر الرابع كقيلس) وهو الغمام او المرثة العظيمة او الحشفة العظيمة الكمرة (كذا فعل بضم الاول وفتح الثاني وتشديد اللام الاولى وكسرهما) . وهذا ايضاً (من اوزان الخماسي كخبثن) . قيل هو الابل الضخم (وفعل بكسر الاول وفتح الثالث وتشديد اللام الاخيرة كقير طعب) بمعنى الشيء الحقير . والمزيد فيه من الخماسي قليل جدا .

واعلم ان ما تقدم من كون الرباعي والخماسي صنفان مستقلان غير الثلاثي مذهب جمهور النحاة . وقال جماعة : ان اصلهما الثلاثي ، قال بعضهم : الزائد في الرباعي جرفه الاخير وفي الخماسي الحرفان الاخيران ، وقال بعض اخر : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل اخره ولادليل صحيحاً لهذين القواين ، ويناقضهما اتفاق اللغويين على ان وزن جمع فعل ووزن سفرجل فعلل مع اتفاق الجميع ، كما

يأتى عن قريب على ان الزائد اذا لم يكن تكرير الاصيلي يوزن بلفظه فتأمل .

(وما غير ما ذكرناه) من الاوزان للثلاثي المجرد والرباعي المجرد والخماسي المجرد ، (للزيداي الزيادة وهما) اي الزيد والزيادة (مصدرا زاد) يزيد ، (او) الى (النقص او نحوه) كتعدد اللغة ونحوه (انتمى كعلايط) بضمة ففتحة فكسرة ، بمعنى الطويل الضخم مثال للنقص ، لان (اصله علايط) بدليل انه لا يتوالى في كلامهم اربع متحركات في كلمة ، ولذلك سكنوا لام الفعل في نحو ضربت لما كان التاء كجزء الكلمة كما تقدم ذلك في باب الفاعل عند قواه .

والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا

(ومحر نجم ومنطلق) مثالان للزيادة وهو واضح ، (وجضدب) بضمة فسكون ففتحة اضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين مثال لتعدد اللغات لان بعضهم يرويه بضم الدال والمشهور الفتح .

(والحرف ان يلزم تصاريف الكلمة) اي يوجد في جميع صيغها مجردها ومزيدها ، (فاصل كضاد ضرب و) الحرف (الذي لا يلزم) تصاريفها (هو الزائد ، مثل تاء اجتذى لسقوطها من) المشتق منه ؛ اعني (جذى يجذو وجذوة) اي ثبت قائماً (بضمن فعل اي بما تضمنه من الحروف ، وهو الفاء والعين واللام قابل يا ايها الصرفي) الحروف (الاصول في وزن الكلمة فقابل) الحرف (الاول) الاصيلي من الكلمة فعلاً كانت ، او اسماً (بالفاء و) الحرف (الثاني) الاصيلي (بالعين والثالث) الاصيلي (باللام . وقل وزن ضرب فعل ، و) قل وزن (يضرب يفعل) ولذلك يقال للضاد فاء الفعل والمرء عين

الفعل واللباء لام الفعل ، وهكذا الاسم فقل وزن فرس فعل ووزن مضرب مفعول . وقد علم من ذلك ضمنا المراد من قوله (وزائد بلفظه اكتفى كقولك في مكرم) ان وزنه (مفعول) فاكتفى في الميم بلفظه لانه زائد . ولا يذهب عليك ان المراد هنا ليس الوزن العروضي ولا التقريبي كقولهم في التصغير وزن دريهم ففعل مع كون وزنه الحقيقي ففعل .

وإنما اختير للوزن لفظ فعل المركب من القاء واللام ، لوجود معناه اللغوي في كل الافعال والاسماء الشبيهة بها إذ لا يوجد فعل ولا اسم شبيه به إلا وهو في الاصل مصدر قد غير غالباً ، اما بالحركات كضرب المعلوم وضرب المجهول ، او بالحروف كضرب وضارب ونحوهما او بالحذف كق وبيع ونحوها ، ولذلك يصح استعماله في كل فعل فيقال ضرب فعل ماض كما يقال الضرب فعل ونصر فعل ، كما يقال النصر فعل ، واما الاسم الصريح الذي لا يشبه الفعل اصلاً كرجل وفرس وجعفر وسفرجل ، فهو وان كان خالياً عن معنى الفعل إلا بتأويل بعيد ، لكنه الحق بهما في الوزن بهذه الحروف الثلاثة طرداً للباب ، هذا ان قلنا ان الميزان هذا الحروف مركبة خلافاً لبعضهم ، حيث جعل الميزان هذه الحروف من دون تركيب . وعلمه بانه اشمل لانه ينطبق على كل حرف ساكناً كان او متحركاً فتحة كانت الحركة او غيرها ، وإلا فلا بد في مقام التعليل من زيادة قولنا بوجود معنى الفعل اللغوي في المركب من هذه الحروف الثلاثة ، ووجوده في كل الافعال والاسماء الشبيهة بها الى آخر ما ذكر في التعليل .

وحاصل التعليل ان المركب من هذه الحروف وهو لفظ الفعل فرد من افراد الاسم ، ومدلوله شامل لمطلق افراد الفعل ولا شيء من الكلمات يجوز هذين الامرين معاً ، (ويستثنى) من هذه القاعدة الحرف الزائد (المبدل من تاء) الزائدة في باب (الافتعال كـمصطفى) اي كطائه المبدل من التاء ، فلا يوزن الطاء بلفظه فوزن مصطفى ليس مقطوع ، بل لا بد من ان يوزن بلفظ التاء (فوزنه) (مفتعل) (او المكرر) اي يستثنى الزائد المكرر من اصله فانه ايضاً لا يوزن بلفظه (كما سيأتي) بعيد هذا .

(وضاعف اللام) دون الفاء والعين : اي كرره (في الميزان) ، إذ اللام اقرب من العين والفاء بالزيادة (اذا اصل) من حروف الكلمة (بعد ثلاثة) اصلية (بقى كراء جعفر ، فقل وزنه فعلل) بتكرير اللام كما في الموزون (و) نحو (قاف فستق فقل وزنه فعلل) كذلك . هذا اذا كان الموزون رباعياً واذا كان الموزون خماسياً فيكرر اللام مرتين ، فيقال سفرجل وزنه فعلل بتشديد اللام الاولى . (وان يك الحرف الزائد) حاصلًا من التكرير بان يكون (ضعف اصل) من اصول الكلمة ، ولا يكون الا غير الفاء فتأمل . سواء كان التكرير للحاق كشملة او لغيره كصرف ، وسواء كان من حروف الزيادة كالمثال الاول وسيأتي المراد منها ، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة او من غيرها كالمثال الثاني وسواء كان التكرير بلا فصل كالمثالين ، او كان مع فصل في اسم كان (كتاء حلتيت) وهو صمغ الانجدان وهو ذو رائحة كريهة او في فعل وهو نحو (دال اغدودن) بمعنى طال الشعر او الزرع (فاجمل له) اي للضعف

باقسامه المذكورة (في الوزن ما) جعلت (للاصل بان تقابله بحرف من حروف فعل) ، فيقال وزن حلتيت فعليل لا فعليت اذ المكرر للحاق هو لام الكلمة اعني التاء ولا يجوز ان يكون التاء ان اصليتين ، لان التضعيف في الرباعي والخماسي لا يكون إلا زئداً الا ان يفصل احد الحرفين عن الآخر بحرف اصلي كزلزل . وكذلك الكلام في اغدودن فيقال وزنه افوعول اذ المكرر فيه للحاق عين الكلمة اعني الدال اذ هو من غدن بالمعنين المذكورين او بمعنى الاسترخاء والسقوط او شدة اخضرار النبات بحيث يضرب الي السواد وقد يقال المغدودن للشباب الناعم وغداني الشباب غصه .

واعلم انه اذا كان في الموزون قلب أي نقل مكاني بان غير مواضع حروفه الاصلية بالتقديم والتأخير ، قلبت الزنة مثله . وذلك للمتنبيه على ترتيب حروفه الاصلية واكثر ما يتفق القلب في الممثل والمهموز . وقد جاء في غيرهما قليلاً : نحو امضحل واكرهف في اضمحل بمعنى ذهب وفنى واكفر : بمعنى اشتداد ظلام الليل وله معاني آخر مذكورة في اللغة . فوزن الاولين اعفلل ووزن الاخيرين افعلل واكثر ما يكون القلب بتقديم آخر الكلمة على ما قبله كناء يناء في ناي يناي بمعنى بعد ، وذلك دليل النأي الذي هو المصدر وهو ناقص يائي مهموز العين لا اجوف يائي مهموز اللام ، فمن ذلك يعرف ان ناء يناء مقلوباً ناي يناي فوزن الاولين فلعح يفلح ووزن الثانيين فعل يفعل وقس عليه ما يأتي من الامثلة .

وقد يقدم اللام على العين نحو طأ من في طمان ، وذلك بدليل الطمانينة ومنه اطمنن يطمنن اطميناناً ، وقد يقدم العين على الفاء

كيس في يمس وكالجاء في الوجه وكالآبار في جمع البئر ، فانه وزنه افعال اذ الزائد فيه للجمعية كالزائد في الاقوال فتدبر جيداً . ومثله الآراء ، وقد يؤخر الفاء عن اللام كالحادي اذ اصله الواحد فاخر الواو ، وقلبت ياء وقد يقدم اللام على الفاء كاشياء في الشيء وفيها اقوال ثلاثة :

الاول : انها على وزن لفعاء واصلها شيئاً كحمراء فكروها اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ؛ اي الالف مع كثرة استعمالها ، فقدموا اللام وهي الهزة الاولى على الفاء اعني الشين ، وتمتع صرفها للالف الممدودة .

قال في المصباح : جمع الشيء اشياء غير منصرف . واختلف في علته اختلافاً كثيراً والاقرب ما حكى عن الخليل ان اصله شيئاء فاستثقل وجود همزتين في تقدير الاجتماع ، فنقلت الاولى اول الكلمة فبقيت لفعاء كما قلبوا ادور فقالوا آدر انتهى . وهي عند المشهور اسم جمع لا جمع لشيء نظير التصباء والغضباء ، والطفراء في القصبة والغضا وانطرفة ، فان هذه الاسماء ايضاً أسماء جمع غير منصرفة للالف الممدودة ولا يلزم على هذا القول مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب وهو ثابت في اللمعة كثيراً .

والثاني : انها على وزن افعال وليس فيها قلب ولا سبب من اسباب منع الصرف كبيت واقيات وقول واقوال ، لكنها منعت من الصرف توهماً لله كحمراء مع انه كابناء واسماء وهما منصرفان كما توهم في مسيل وديمه زائدة انها اصلية ، فجمع على مسلان كما جمع قفيز على قفزان . والقياس ان يجمع على مسايل كعقتل ومقاتل ومنبع

ومنايع ، وكما توهم ايضاً في مندبل ومسكين ان ميمها اصلية مع كونهما من ندل وسكن فليل تمندل وتمسكن والقياس فيهما تندل وتسكن ، وكما توهم ايضاً في مصيبة ومعيضة ان يائهما زائدة كياء قبيلة فهزمت جمعهما ، فليل مصائب عند الجميع ومعاش عند بعضهم والقياس مصاوب ومعاش وهذا القول بعيد لوجهين .

الاول : منع الصرف بلا سبب غير موجود في كلامهم ، الا للتناسب والحمل على التوهم ما دام يوجد وجه صحيح بعيد عن الحكمة والثاني : ان اشياء يجمع على اشاوي كعذارى ، ووزن افعال لا يجمع على فعالى واصل اشاوي اشائي بتشديد الياء وهمزة قبلها فقلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفأ وابدلت من الاولى واواً فصارت اشاوي ويجمع ايضاً على اشايا كصحارى واشياوات كصحراوات وذلك دليل على ان مفرداها فعلاء لا افعال .

والقول الثالث : انها على وزن افعاء بحذف اللام واصلها افعلاء جمع شيء بالتخفيف الياء . واصله شيء بتشديد الياء كبين وبين ، فجمع على افعلاء مثل ابناء والبناء ثم خففت المفرد اعني شيء وقالوا! اشياء واصله اشيناء فحذفوا الهمزة الاولى التي هي لام الكلمة ، وهذا القول بعيد من وجوه .

الاول : ان حذف الهمزة في اشياء اذن على غير القياس .
الثاني ! ان المفرد اعني شيئاً بالتخفيف لو كان في الاصل شيئاً بالتشديد لكان الاصل اكثر استعمالاً من المخفف قياساً على اخواته فان بينا وسيداً وميتاً بالتشديد اكثر من بين وسيد وميت ، بالتخفيف

ولم يسمع شيء بالتشديد فضلاً عن ان يكون اكثر استعمالاً من شيء بالتخفيف .

والثالث : انك تصغر اشياء على اشياء بتشديد الياء ، وذلك يمنع كون اشياء اصله اشياء على وزن افعلاء لانها على هذا تكون جمع الكثرة وجمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم يكن له جمع قلة وجب رده الى المفرد ، وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة حسبما ما يقتضيه فان كان المفرد من ذوي العقول فبالواو والنون وإلا فبالالف والتاء ، فكان يجب ان يقال في التصغير شيئات بفتح الياء الاولى وتشديد الثانية وكسرهما .

وايضاً يرد على هذا القول ما ورد على سابقه ، اما ورود الجمع على اشاوى وغيرها فظاهر ، لان افعلاء لا يجمع على تلك الاوزان واما لزوم منع الصرف بلا سبب فلان انعام ليست من صيغ المؤنث بالالف الممدودة ولا يفيد تقدير اللام ، لانه في حكم المعدوم حيث لا يدخل في الوزن فاصح الاقوال اذن القول الاول .

لطيفة قيل انه سئى نحوي عن اشياء ومنع صرفه فقال النحوي كيف تسئل عنها ، وقد نهى الله تعالى عن سئالها حيث قال عز من قائل لا تسئلوا عن اشياء ان تبدلكنم تسوءكنم .

ثم ان كان في الموزون حذف تحذف مقابل المحذوف في الوزن ايضاً ، فيقال وزن قاض فاع يحذف اللام عن الوزن كما حذف عن الموزون ويجعل اعراب الوزن رفعاً وجرراً تقديرياً مثل الموزون ، ولا يمدل عن ذلك لا في القلب ولا في الحذف ، إلا ان يراد بيان الاصل فيهما فيقال وزن ادر في جمع دار في الاصل افعال ، ووزن قاض في

الاصل فاعل .

وقد علم بما ذكر ان القلب يعرف اما باصله كما في ناء يناء
والنأي ، او بامثلة اشتقاقه كالجاء والحادي او بصحته كايس ، اذا
القياس قلب الياء الفأ فلما لم يقلب يعلم ان فيه قلب واصله يش
والياء في الاصل لا ينقلب الفأ لانها فاء الكلمة فبقيت بعد القلب على
حالتها ، او بقلة استعماله كادر جمع دار او باداء ترك القلب الى
منع الصرف بغير سبب كاشياء ، وقد يعرف باداء تركه الى اجتماع
همزتين نحو جاء على وزن قاض لانه اسم فاعل من من جاء يجيء
ممثل العين مهموز اللام ، فاصله جايء بتقديم الياء على الهمزة فلولم
يقرب يجعل الهمزة مكان الياء لوجب ان تقلب الياء التي بعد الف
الفاعل همزة مثلها في سائر . وحينئذ يؤدي الى اجتماع همزتين
وذلك مستكره .

ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيرة كالجاء
والحادي ، وقد يكون اصله متروكاً كالقسي في جمع قوس واصله قووس
على فعمل يفتح الفاء قدمت اللام على العين ، فصار قسوو على وزن
فلوع قلبت الواو المتطرفة ياء وواو الجمع ايضاً . وكسرت القاف والسين
للاتباع والمناسبة فصار قسى على وزن فليبع بكسر الفاء وترك الاصل
فلم يستعمل ابدأ . وايضاً ليس صحة الكلمة دائماً دليلاً على كونها
مقلوبة اذ قد تكون لاشياء آخر كما في حول وهور واجتور والحيدى
واستحوز ، وكذا قلة استعمال احدى الكلمتين وكثرة استعمال الاخرى
لمناسبة لها لفظاً ومعنى لا يدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ،
فان رجلة في جمع رجل اقل استعمالاً من رجال وليست بمقلوبة منه

وايضاً ليس القلب قياساً إلا فيما يؤدي الى اجتماع همزتين فانه حينئذ قياسي عند بعض .

(واحكم بتأصيل) جميع (حروف سمس) وهو كزبرج حب ابيض ذو دهن ، وكجعفر اسم للشعلب (و) احكم ايضاً بتأصيل حروف (نحوه) وهو كل رباعي بني من حرفين ، ولم يصح اسقاط ثالته قيل وانما حكم حينئذ بتأصيل جميع حروفه ، لان اصالة الاثني منها محقة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين باولى من الآخر لعدم المرجح ، فحكم باصالتها لاستحالة الترجيح بلا مرجح ، واليه اشار بقوله (لانه لا يصح اسقاط شيء منها والخلف ثابت في ما صح اسقاطه) اي ثالته (كعلم بكسر الثالث) على وزن الامر الحاضر من دحرج (وككب) بالوزن المذكور ، فالجميع على ان الثالث منهما يصح اسقاطه لكن اختلفوا في زيادته واصالته (الكوفيون) على ان (الثالث) منهما (زائد مبدل من حرف مماثل للثاني) منهما ، فاصلهما لم وكبب بتشديد الثاني منهما فابدل الميم الثانية في الاولى لاماً والباء في الثانية كاهاً استنقلاً لتولي ثلثه امثال (والزجاج) وهو من البصريين ، على ان الثالث منها (زائد غير مبدل) فاصلهما لم وكبب من دون تشديد ، (وبقية البصريين) غير الزجاج على ان الثالث منهما (اصل) وذلك لمجيء مصدرهما على وزن فعلة كدحرجة ولو كانا كما يقول الكوفيون لجاؤ مصدرهما على تفعيل . (هذا) خاتمة ميزان الكلمة لتمييز الحرف الاصلي والزائد منها .

(وحروف الزيادة عشرة) ومعنى زيادتها انها يتفق لها حكم

الزيادة كثيراً لا انها تكون ابدأ زوائد وبعبارة اخرى ليس معنى كونها حروف الزيادة ، انها لا تكون الا زائدة إذ ما منها حرف إلا وهو قد يكون اصلاً في كثير من المواضع ، بل المعنى انه اذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد الا من هذه الحروف الا ان يكون الحرف المزيد تضعيفاً ، سواء كان التضعيف للحاق كقرود وجلب ، او لغيره كعلم وصرف .

والحاصل ان الزيادة التي لغير التضعيف لا يكون الا من هذه الحروف واما التي بالتضعيف ، سواء كان للحاق او لغيره فقد تكون منها ، وقد تكون من غيرها وتفسير الحاق قد تقدم مرارا .

وقد (جمعها الناظم اربع مرات في بيت) .

وهو هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل
وجمعها ايضاً بعض آخر في بيت آخر وهو :

يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساء

وايضاً يحكى ان تلميذاً سئل شيخه عن حروف الزيادة ، فقال

الشيخ : سئلتونها فظن التلميذ انه احاله على ما اجابه بها من قبل

فقال : ما سألتك إلا هذه المرة ، فقال الشيخ : اليوم تنساء فقال

والله ما انساء فقال يا احمق قد اجبتك مرتين .

ويحكى ايضاً ان المبرد سأل المازني عنها فقال :

هويت السمان فطيبنتي وقد كنت قد ما هويت السمان

فقال انا اسألك عن حروف الزيادة وانت تشدني الشعر فقال :

اجبتك مرتين قيل واحسن ما قيل فيه لفظاً ومعنى قوله سئلت حروف

الزائدات عن اصمها ، فقالت ولم تبخل امان وتسهيل وقد ركب منها

كلمات اخر نحو وهم يتسائلون ، وما سئلت يهون والتمسنا هو اي .
وانما اختير هذه الحروف لاجل الزيادة لكونها اسلس على اللسان .
(فالف اكثر من) حرفين (اصليين صاحب زائد بغير .ين)
وكذب ولا يكون ذلك في اول الكلمة ، لتعذر الابتداء بالساكن بل
قد يكون ثانياً (كالف حاجب) وثالثاً كعماد ورايماً كاكرام وخامساً
كسلامي وسادساً نحو قبعثري وسابعاً نحو بردرايا (بخلاف) ما لم
يصاحب ازيد من حرفين نحو (الف قال والياء كذا) اي كالالف .
(والواو) ايضاً (يكونان زائدين اذا صحبا اكثر من اصلين) اي
اذا كانا مع ثلاثة اصول فصاعداً (ان لم يقعا مكررين ، ولم يصدر
الواو مطلقاً) اي سواء كان قبل اربعة اصول ، ام لا (ولا الياء) اي
لم يصدر الياء (قبل اربعة اصول في غير المضارع) ، اما في المضارع
فكالواو يعني زائدة مطلقاً مثال الياء الجامع للشرائط (نحو صيرف)
على وزن جمعفر الرجل المحيل ، (وقضيب) على وزن فعيل آلة
الرجولية ومثال المضارع يضرب ويخرج ، (و) مثال الواو كذلك
(عجوز وجوهر) الاول مثال للواو الزائد بين العين واللام ، والثاني
للزائد بين الفاء والعين عكس مثالي الياء ، (فان لم يصحبا اكثر من
اصلين كبيت وسوط او وقعا مكررين كما هما) اي كالياء (في يؤيؤ
لطاثر) ذي مخلب يشبه الباشق ، (و) الواو في (وهوع بمعنى
صوت) السبع (او تصدر الواو كورنتل) يقال ؛ وقع الناس في
ورنتل اي في شر ، (او) وقع (الياء قبل اربعة) (اصول) في
غير المضارع (كيستعور) ، وهو الباطل يقال فلان ذهب في الاستعور
أي في الباطل وهو ايضاً اسم بلد وجزء الشرط اعني قوله فان لم

يصحبا قوله (فاصلان) ، فالواو والياء في جميع هذه الصور الاربعة اصلان اما في الصورة الاولى فلان القول بزيادتهما مستلزم لكون بنية الاسم اقل من ثلاثة احرف ، وهو خلاف الاصل واما في الصورة الثانية فلانها من قبيل لمام ، واما في الصورة الثانية فلان الواو لا تزداد في اول الكلمة مطلقاً ، واما في الصورة الرابعة فلأن الياء لا يكون زائداً قبل اربعة اصول الا في الفعل .

(وهكذا همز وميم يكونان زائدين ان سبقا) ؛ اي تصدرا على (ثلاثة) حروف (فقط تأصيلها) اي تأصيل تلك الحروف الثلاثة (تحقق) فزيادة الهمزة (كاصبع و) الميم نحو (مجذع فان لم يسبقا) ثلاثة اصول بان كانا في الوسط ، او في الآخر كقراء وضرغام (او سبقا اربعة) اصول كاصطبل ومرزنجوش ، (او) سبقا (ثلاثة لم يتحقق اصلتها) نحو امور وميت (فاصلان كذا همز آخر) الكلمة (يكون زائداً اذا وقع بعد الف اكثر من حرفين اصلين لفظها ردف كحمرام وعلباء فان وقع بعد الف قبلها) اصل واحد ؛ نحو ماء او (اصلان فقط كسماء) او لم يكن بعد الف نحو مره (فاصل) .

(والنون في الآخر كالمهمز فيكون زائدا اذا وقع بعد الف) زائدة (قبلها اكثر من اصلين ، كندمان) من ندم (بخلاف رهان) من رهن (وهجان) من هجن (والنون ، اذا كان ساكنا في الوسط نحو غضنفر للاسد اصالة كفى واعطى زيادة) .

حاصله ان النون يكون زائدا بشرطين : الاول ان يكون ساكناً . والثاني ان يكون في الوسط الحقيقي (بخلاف ما اذا كان متحركا نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طائر من

طبور الماء طويل العتق فان نونه متحركة فليس بزائد بخلاف ما اذا كان (لا في الوسط) الحقيقي (نحو عنبر) ، فنونه ايضاً ليس بزائد (والثناء تكون زائدة في التأنيث كمساحة والمضارع كتضرب ونحو الاستفعال والتفعيل وما صرف منهما كاستخراج وتسليم والمطاوعة) وقد تقدم معناها في ما سبق (كالتعالم والتدحرج والاجتماع والتباعد وما صرف منهما) .

(تنمة - تكون السين زائدة في الاستفعال ، والهاء تكون زائدة وقفاً في) ما (الاستفهامية المجرورة) بالحرف (كلعنه ، و) بالاسم نحو (جئت بجيء مه) كما تقدم في باب الوقف في قوله :
وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها واو لها الهاء ان تقف (و) (الفعل المجزوم) اي تكون الهاء زائدة ايضاً في الفعل المجزوم (نحو لم تره ولم يقضه) ، كما تقدم في ذلك الباب ايضاً في قوله :

وقف بها السكت على الفعل المعلن بحذف آخر كاعط من سئل

(و) تكون الهاء زائدة على قول (في الامهات) قال في المصباح :
الام الوالدة ، وقيل اصلها امهة ولذا تجمع على امهات .
واجيب بزيادة الهاء وان الاصل امات . قال ابن جنى دعوى الزيادة اسهل من دعوى الحذف وكثر في الناس امهات ، وفي غير الناس امات للفرق والوجه ما اورد في البارع ان فيها اربع لغات ام بضم الهمزة وكسرهما وامة وامهة ، فالامهات والامات لغتان ليست احدهما اصلاً للآخرى ولا حاجة ال دعوى حذف ولا زيادة انتهى .
(و) تكون الهاء ايضاً زائدة في (الالهراق) مصدر باب الافعال

من ريق على قول قال في المصباح : راق الماء والدم وغيره ريقاً من باب باع انصب ويتمدى بالهمزة فيقال اراقه صاحبه والفاعل مريق والمفعول مراق ، وتبدل الهمزة هاء فيقال هراقه والاصل هريقه وزان دحرجه ولهذا تفتح الهاء من المضارع ، فيقال يهريقه كما تفتح الدال من يدحرجه وتفتح من الفاعل والمفعول ايضاً فيقال مهريق ومهراق . قال امرء القيس : وان شغائي عبرة مهراقة والامر هرق مامك والاصل هريق وزان دحرج . وقد يجمع بين الهاء والهمزة ، فيقال امرقه يهريقه ساكن الهاء تشبيهاً له باسطاع يسطيع كان الهمزة زيدت عوضاً عن حركة الياء في الاصل ، ولهذا لا يصير الفعل بهذه الزيادة خماسياً ودعا بذنوب فاهريق ساكن الهاء ، وفي التهذيب من قال امرقه فهو خطأ في القياس . ومنهم من يجعل الهاء كانها اصل ويقول هريق هرقاً من باب نفع . وفي الحديث امرأة كانت تهراق الدماء بالبناء للمفعول ، والدماء نصب على التمييز ويجوز الرفع على استناد الفعل اليها . والاصل تهراق دمانها ، لكن جعلت الالف واللام بدلاً عن الاضافة كقوله تعالى عقدة النكاح اي نكاحها انتهى .

قال نجم الأئمة : اعلم ان اللفة المشهورة اراق يريق ، وفيها لغتان اخريان هراق بابدال الهمزة يهريق بابقاء الهاء مفتوحة ، لان الاصل ياريق حذف الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما ابدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ، فقلت يهريق مهراق امرق لا تهرق بسكون الهاء في كلها قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك العين الذي فاتها ، كما قلنا في اسطاع وللمبرد ان يقول بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة ، ولما تفسر

صورة الهمزة واللغة من باب افعل . وهذه الباب يلزم اوله الهمزة استنكروا خلو اوله من الهمزة ، فادخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم ان ما بعد همزة الافعال ساكن لاغير اسكنوا الهاء فصار امراق . وتوهجات العرب غير عزيزة كما قالوا في مصيبة مصائب وفي مسيل مسلان انتهى . ونحن بينا سابقاً الكلام في مصيبة ومصائب ومسيل ومسلان ، اما اسطاع فسيجيء بيانها عن قريب .

(واللام تكون زائدة في الاشارة المشتهرة) كما تقدم في باب اسماء الاشارة ، (نحو ذلك وتلك وهنالك و) تكون اللام ايضاً زائدة (في طيسل كجعفر : اصله طيس وهو الكثير من كل شيء او هو الرمل او خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهواء .

(وامنع يا ايها الصرفي زيادة) شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولنا سئلتمونيها (بلا قيد ثبت) في المسائل السابقة (كما بيناه) مفصلاً . شروحا ، (ان لم تبين حجة على زيادته من اشتقاق) يثبت زيادته (فان بينت) حجة زيادته (قبلت ، فيحكم بزيادة نوني حنظل وسنبيل لسقوطهما) اي النونين (في كحظلت الابل) قال في المصباح ؛ الحنظل نبت مر ونونه زائدة ، وقالوا بعير حنظل وزان تعب يأكل الحنظل انتهى .

(و) في (اسبل الزرع) قال في المصباح ؛ سنبل الزرع اخرج سنبله واسبل بالالف اخرج سنبله انتهى . (و) يحكم ايضاً بزيادة (همزتي شمال واحبنتاً) بمعنى الصفيير البطن لسقوطهما اي الهمزتين في الشمول بضم الشك ، يقال شملت الريح شمولا اذا هبت شمالاً ؛

وفي الحبط بفتححتين ، (و) يحكم ايضا بزيادة (ميمي د لا مص)
 و هو الشيء البراق (وابنم) بمعنى الابن لسقوطهما في الدلاصة والبنوة
 (و) يحكم ايضا بزيادة (ثاني ملكوت) بفتح الميم (وغفريت)
 لسقوطهما في الملك بضم الميم والعفر بفتح العين والغاء بمعنى وجه
 الارض ويطلق على التراب وقد يطلق العفريت على الشجاع الماكر
 وعلى الخبيث الداهي ، (و) يحكم ايضا بزيادة (سيني قد موس)
 بمعنى القديم (واسطاع) اصله اطاع من الاطاعة اي باب الافعال
 وهمزته قطع ، فمضارعه يسطيع بضم الياء واصله يطيع والسين زائدة
 عوضا عن نقل حركة عين الفعل لان حركتها نقلت الى فاء الفعل ،
 وقال بعضهم : اصل اسطاع استطاع من باب الاستفعال والهمزة وصل
 فحذفت التاء لتعذر الادغام ، وفي بعض اللغات تفتح الهمزة وتجعل
 همزة قطع بمد حذف التاء ، والجميع ما فصلنا اشار الشارح
 بقوله : (لسقوطه في الشمول والحبط والدلاصة والبنوة والملك والعفر
 والقدم والطاعة) .

فصل في زيادة همزة الوصل

واعلم ان الاكثرين على ان الابتداء بالساكن متعذر مستحيل مطلقا
 وقال بعضهم ؛ انه متعسر لا مستحيل في غير الالف ، واما فيه فهو
 كما قاله الاكثرين وقد نقلنا في باب المعرب والمبني عن الشيخ جواد
 التتبي انه قال : ان اهل التبت يبتدون بالساكن . والعمدة عليه لان
 اهل البيت ادرى بما في البيت . وقال بعض المدققين : انه يمكن
 في الهمزية في نحو شتر بمعنى الابل ورده بعضهم بان ذلك محال بل

لا بد من الابتداء بمتحرك ولما كان ذلك في شتر ونحوه في غاية الخفاء ظن انه ابتداء بالساكن بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة المكسورة ، وللطيف الاعتماد لا يتبين ذلك انتهى مملخصاً . واظن ان سكرود وفي لغة التبت من هذا القبيل وكيف كان فالاصل ان يكون اول حرف من الكلمة متحركاً ولا يكون اولها ساكناً الا في المواضع العشرة الآتية ، ولام التعريف وميمه على قول .

وال الموصولة والهمزة في كثير منها عوض بما اصابها من الوهن اذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الحلقة ، وقد حذف لاماتها نسبياً نسبياً فهي في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لان المحذوف نسبياً نسبياً كالعدم ، وليس يجب في جميع الثلاثي المحذوف اللام تعويض الهمزة منها كما كما في غدويد ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان (للوصل همز سابق) ؛ اى مقدم في اول الكلمات الآتية (لا يشيت) الهمز لفظاً بل يحذف في الدرج ، (الا اذا ابتداء به لانه جيء به لذلك) لى للابتداء به لدفع الابتداء بالساكن (كاستثبتوا) فلا يحذف حينئذ لفظاً كما لا يحذف خطأ مطلقاً ، الا في ابن بين العلمين فيجوز فيه حذفه خطأ ايضاً كما تقدم في اوائل باب المنادي لكن بشرطين ذكرهما في حاشية المغنى في باب ضمير الفصل وهذا نصه الالف انما تحذف من ابن اذا وقس صفة بين العلمين ولم يكن الابن مضافاً الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول الا في هذه الصورة وكذا لا تحذف الالف اذا كان الابن خبراً عن العلم الاول وكذلك تنوينه انتهى وقد تقدم اجمال ذلك هناك والا في الميم المشدده في اللهم اذا قلنا انه فعل امر اصله ام وقد تقدم ايضاً هناك وقد تنقلب همزة الوصل

قطعا كما بينا في خاتمة باب العلم في اصمت وفي نداء الله (وهو)
 اى همزة الوصل (لا يكون للمضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا ، ام
 رباعيا مجرداً ام مزيداً فيه لان المضارع يبدو بحرف المضارعة ، وهو
 متحرك ابدا فلم تحتاج لهزمة الوصل (ولا لماض ثلاثى) مجرد نحو
 امر (ولا رباعي) في انعدد مطلقا ، كاكرم ودحوج (بل لفعل ماض
 احتوى على اكثر من اربعة) ، وذلك احد عشر فعلاً تسعة من
 الثلاثى المزيد فيه وهي انطلق واحمر واحمار واقتدر واستخرج
 واقفئس واسلنقى واجلوزوا عشوشب واثنان من الرباعى المزيد فيه
 نحو اجر نجم واقشمر ، لكن بشرط ان لا يصير هذه الافعال اعلماً
 والا تنقلب الهمزة قطعاً في حال علمية الفعل كما تقدم وهذا بخلاف
 همزة الوصل في الاسماء ، فانها فيها لا تنقلب قطعاً وان صارت علماً
 الا في لفظ الجلالة قال الرضى اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع
 بقاء عملها قياساً الا في الله تسماً عند البصريين واجاز الكوفية قياس
 سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لانعلم وذلك غير جائز
 عند البصريين لاختصاص لفظه الله بخصوصائس ليست لغيرها تبعاً لاختصاص
 مسماها بخصوصائس نعمها اجتماع يا واللام في ياالله ومنها قطع الهمزة
 في ياالله وافتالله وهاالله ومنها الجر بلاعوض من الجار ومع عوض عنه
 بهاء التنبيه نحوها الله وهمزة الاستفهام نحواً الله ومنها توبيخ الميم
 عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفضيم لامه بعد الغنم والفتح
 وترقيفها بعد الكسر انتهى ومن هنا يعرف الوجه في ضم الهاء من
 عليه الله في سورة الفتح مع كون القياس كسرهما فتنبه (نحو انجلى
 واستخرج) وهما من تسمة الثلاثى المزيد فيه فالهمزة فيهما للوصل

(و) كذا الهمزة في (الامر والمصدر منه) اى من ماضى احتوى على اكثر من اربعة (نحو انجل واستخرج وانجلاء واستخراجا وكذا امر الثلاثى) سواء كان ناقصاً (كاخش وامض ام لا) (و) هو نحو (انفذ) .

وانما جاز تسكين اوائل الافعال لكثرة التصرف فيها فجزوا اسكان اولها وان كان ذلك تصرفاً على الوجه المستبعد لكونه موجباً للاحتياج الى همزة الوصل ، وخصوا ذلك بما ماضيه على اربعة او اكثر من الثلاثى ، لان الخفة بالثقل اولى واما في فاء الامر من الثلاثى نحو اخرج واضرب فلكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه دفماً اتوالى اربع حركات في كلمة واحدة . وانما لم يسكن عينه لانها لمعرفة الاوزان ، واما لامه فلانها للاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضى ، فلو سكنت لاحتيج الى همزة الوصل فيزداد الثقل . ولذلك لما حذف المضارعة في امر المخاطب للتخفيف لكونه اكثر استعمالاً من امر الغائب ، احتيج في الابتداء الى همزة الوصل .

وانما الحقوا مصادر الافعال التي في اوائلها همزة الوصل بها وان كانت المصادر اصول الافعال في الاشتقاق عند المحققين ، لانها في التصرف والاعلال فروع الافعال كما تقدم ذلك في باب المفعول المطلق واما اسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من اوائلها همزة الوصل وان كانا ايضاً من الاسماء التابعة للافعال في الاعلال للميم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت في المضارع لتقدم حرف المضارعة .
تنبيه - - قد يجيء في باب التفعّل والتفاعل همزة الوصل ، اذا

ادغم تائهما في الفاء نحو اطير واثاقل . وسيجيء توضيح ذلك في الفصل الثامن من باب الابدال انشاء الله تعالى مفصلاً .

وانما لا يحذف همزة الوصل خطأ لثلا يلتبس الامر . من باب علم الثلاثي المجرد بامر علم من باب التفعيل ، فان قيل يعلم بالاعجام قلمت الاعجام يترك كثيراً ومن اجل ذلك فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وبين عمرو بفتح العين وسكون الميم بالواو ، وقد تقدم في اوائل الكتاب ان الحذف في بسم الله لكثرة استعماله ، ولم يحذف في اقره باسم ربك لقلة الاستعمال .

والاصل في همزة الوصل الكسر لانها مبنية والاصل في المبنى السكون والاصل في تحريك الساكن الكسر . وانما لم تكسر في نحو انصر واكتب لان بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ولا اعتبار للنون والكاف لان الحرف الساكن ليس حاجزاً حصيناً عندهم ، واما في المبنى لما لم يسم فاعلمه فللاتباع ودفن الاشتباه ، كما تقدم في بابيه .

(وهو) اى الهمز للوصل (في اسم) وقد تقدم في اوائل الكتاب ان اصله سمو عند بعض ، ووسم عند بعض اخر فحذمت لامه على الاول وفاته على الثانى وعض منها الهمزة (و) في است وهو العجز من كل شى او حلقة الدبر واصله سته كجبل بدليل استاه حذفت لامه اعنى الهاء وعضت عنها الهمزة قد تقدم في ان الناصبة المصدرية مايناسب المقام فراجع ان شئت (و) في (ابن) اصله بنو بفتحيتين وقيل بكسر الباء ، وقيل : اصله بنى بالياء من بنيت لان الابن يبني على الاب كبناء الحائط على الاساس ، وكيفكان حذفت

لامه و عوض عنها الهمزة . (و) في (ابنم وهو ابن زيدت عليه ميم)
 للتوكيد والمبالغة كما في زرقة بمعنى شديد الزرقة ، وليست هي بدلاً
 من لام الكلمة والا لكانت اللام في حكم الثابتة ، فلا تحتاج الى
 التعويض بهمزة الوصل ، وتتبع نونه وراء امره الميم والهمزة في الحركات
 كما تقدم ذلك في اوائل الكتاب عند بيان لغات الفم
 قال بعض المحققين : وجد الاعراب في اخر الكلمة ووسطها في
 امره وابنم كقوله تعالى : « ان امره هلك وما كان ابوك امره سوء »
 ولكل امره منهم يومئذ شأن يغنيه « واختلف اهل البلدين في هذين
 الاسمين فقال الكوفيون : انهما معربان من مكانين كما ذكر ، قال
 البصريون ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وما قبلها تابع وانا اقول بما
 وجد الاعراب في وسطه يدوم والاسماء الستة في بعض الحالات فتامل
 كل ذلك (سمع فحفظ) ولكن (لم يقس عليه وسمع ايضاً في اثنين
 وامره وتأنيت لهذه الثلاثة تبع وهو) اى تأنيثها (ابنة واثنان ،
 وامرئة وفي ايمن في القسم) قال في المصباح : ايمن اسم استعمل في
 القسم والتزم رفعه كما التزم رفع لعمر الله ، وهمزة عند البصريين
 وصل واشتقاقه عندهم من اليمن وهو البركة ، وعند الكوفيين قطع
 لانه جمع يمين عندهم . وقد يختصر منه فيقال ويم الله بحذف الهمزة
 والنون ، ثم اختصر ثانياً فقليل م الله بضم الميم وكسرها انتهى .
 وقال بعض المحققين : انما فتح الف ايمن مع كونه للوصل ،
 لانه جمع يمين والفه للمقطع ثم جعل للوصل لكثرة الاستعمال وكثرة
 الاستعمال تقتضى التخفيف ولاشك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ
 بالوصل تسقط الهمزة في اللفظ ولاخفة مثل السقوط انتهى .

(قال ابن هشام : وينبغي ان يعدوا ال الموصولة وايمن لغة في ايمن) في القسم (فان قالوا) انما لم نعدھا ، اذ (هي) مخففة من (ايمن فحذفت اللام) اعنى النون (قلنا في جوابهم وايمن) ايضاً ، يلزم على ذلك ان لاتعدوه اذ (هو ابن فزيدت) عليه (الميم) وايضاً (قلت) مؤيدا لابن هشام (وهى هذا ينبغي ان يعدوا ايضاً ام لغة فيه) اى في ايمن ، وانا اقول ايضاً وعلى هذا ينبغي ان يعدوا ام المعرفة في لغة طى .

(فاعلم همزال المعرفة كذا اى وصل وهذا) كما قلنا في باب المعرف باللام (اختيار لمذهب سيبويه .) من ان الهمزة فيها وصل ، اجتلبت للنطاق بالساكن (و) اما (الخليل) فانه (يقول) انها بجملتها حرف تعريف . ومعلوم (انه) حينئذ (قطع) لانه على هذا جزء الكلمة كهزمة امر وان والى ، (كما تقدم في بابه) اى باب المعرف باداة التعريف (مبينا ، ويخالف همزتها ما قبله في انه يبدل مدا في الاستفهام) اى تنقلب الفا اذا دخل عليها همزة الاستفهام ، (نحو) قوله تعالى : (قلء الذكرين حرم او يسهل) اى يجعل بين اى بين الهمزة وبين الف (نحو الحق ان دار الرباب تباعدت او انبت حيل ان قلبك طائر) ، وكل ذلك للفرق بين الخبر والاستخبار وانما فتحت همزة ال وام لكثرة استعمالها فطالب التخفيف بفتحها قيل وفتحت همزة ايمن ايضاً للتخفيف لان الجملة القسيمة لكثرة استعمالها يناسبها التخفيف ، اذ هي مع جوابها في حكم جملة واحدة الا ترى الى حذف الخبر في ايمن ولعمرك وجوباً كما تقدم مفصلاً في باب المبتدء والخبر وحذف النون من ايمن ، وحكى عن بعض العرب

كسر همزة ايمن وايم على الاصل .

وانما حذفتم الهمزة في الدرج عند الخليل مع كونها قطعاً عنده لكثرة استعمالها في كلامهم وهكذا على قول من يجعل الهمزة حرف تعريف ، ويقول ان اللام زائدة للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام .

وليعلم ان اثبات الهمزة وصلًا لحن ، وشذ في الضرورة كقوله :

كل سر جاوز الاثنين شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع

باثبات همزة اثنين ، وكذلك قوله في هذا المعنى ايضاً :

اذا جاوز الاثنين سرفانه بيت وتكثير الوشاة قمين

والمحذوف في نحو استغفرت لهم ام لم تستغفر وانذرتهم ام لم

تنذرهم ، واتخذناهم ونحوها انما هو همزة الوصل للاستغناء بهمزة الاستفهام .



هذا باب الابدال

وهو في اللغة تنحية شيء وجعل شيء آخر مكانه ، او تغيير صورة الشيء وفي الاصطلاح جعل حرف مكان غيره وهو اعم من قلب الواو والياء والألف والهمزة ، ويعرف الابدال بأمثلة الاشتقاق كثرات فان امثلة اشتقاقه وهي ورث يرث وارث موروث تدل على ان التاء بدل من الواو وبقلة الاستعمال كالثعالى ، فانه اقل استعمالاً من الثعالب فيعرف من ذلك ان الياء بدل من الباء ، ويكون المبدل منه زائداً في اصل الكلمة كضويرب ، فانه فرع ضارب والالف فيه زائد ، فالواو في الفرع ايضاً زائد مبدل من الألف ويكون المبدل اصل في الفرع كمويه ، فانه فرع ماء والواو والهاء في مويه اصل ، اذ التصغير يرد الأشياء الى اصولها ان كانت الحروف من اصول فالواو والهاء في التصغير مبدلتان من الالف والهمزة من المكسر ، وبلزوم بناء مجهول في كلامهم لو لم يجعل بدلاً كاهراق . وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً ونحو اصطبر وادارك على ماياتي ، فانه لو لم يحكم بكون الطاء بدلاً من تاء افتعل والبدال من تاء تفاعل لزم بناء افتعل وافتعل في كلامهم ، وهما مجهولان لأنهما قليلا الوجود والكثير افتعل وتفاعل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان (حرف الابدال عددا في التسهيل ثمانية ، وزاد هنا الهاء وقد تقدم انها بدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونعمة) فلذلك لم يبحث منها هنا ، (نصارت) احرف

الابدال (تسمه يجمعها قولك هدات موطيا) ، ومعنى هدأت سكنت من السكون ضد الحركة وموطيا حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل من اوطأته خففت همزته بابدالها ياء ، لانفتاحها وانكسار ما قبلها .

فحاصل معنى هذا التركيب اني سكنت حال كوني جاعلاً لفلان وطيئاً ، ومعنى كونها حروف الابدال ان الابدال لا يقع إلا منها لا انها تكون ابدأ مبدلة ، وايضاً لا يبدل حين يبدل عن اي حرف اتفق بل عن بعض الحروف حسب ما يأتي تفصيله .

(فابدل الهمزة اي خذها بدلاً من واو ومن ياء) وجوباً (حال كون كل) واحد (منهما في آخر) الكلمة ، وفي (اثر الف) اي بعد الف (زيد نحو رداء وكساء) اصلهما رداي وكساو قلبت الياء والواو همزة ، اما لعدم الاعتداد بالالف فصارتا كأنهما وليا الفتحة او لأنهم نزلوا الألف منزلة الفتحة ، فقلبوها الفاء فاجتمع الفان فكروها حذف احديهما او تحريك الاولى منها لئلا يعود الممدود مقصوراً فحركوا الاخير لالتقاء الساكنين فصارت همزة (بخلاف) الواو والياء في (تعاون وتباين لعدم تطرفهما) اي لعدم كونهما في الطرف : اي في الآخر ، (و) بخلاف الواو والياء في (نحو غزو وظبي ، لعدم تلوئهما الألف) اي لعدم وقوعهما بعد الالف . (و) بخلاف الواو والياء في (نحو واو وواي لاصالة الالف) لان اصلهما ووى وواي .

(وفي اسم فاعل ما اي فعل اعل عيناً) اي اجري الاعلال في العين منه (ذا اي ابدال الهمزة من ياء ومن واو اقتضى) ايضاً وجوباً (كجائز)

من بيع ، (وقائم) من قوم (بخلاف ما لم تعمل عينه) اي لم يجر
الاعلال في عينه (وان اعتلت) اي وان كانت عينه حرف علة ،
فلا يبدل الهمزة من الواو والياء في اسم فاعله بل يبقيان على حالهما
(نحو عين فهو عاين وعود فهو عاور) .

(والاعلال اعطاء الكلمة حكمها) اي اجراء الاعلال فيها على
ما يقتضيهما القواعد (من حذف) كبيع ، وقل (وقلب) كباع وقال
(ونحو ذلك) كادغام المتجانسين ، (والاعتلال كونها) اي بعض
جزاء الكلمة (حرف عله) فلا تنافي بين قوله ما لم تعمل وان
اعتلت .

(والمد الذي زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى بالابدال في جمعه
على مفاعل) اي على منتهى الجموع ، الفأ كان المد في المفرد (مثل
كالقلائد) ، او ياء (و) هو نحو (الصحائف) ، او واو (و)
هو نحو (المجائز) ومفرداتها قلادة وصحيفة وعجوز . والمد في كل
واحد منها زائد والزائد بالتغيير اولى ، (بخلاف) المد (الذي لم
يزد) في المفرد بل هو من اصله (نحو مفازة ومفاوز بمعنى الموضع
المهلك : مأخوذة من فوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل
من فاز اذا نجا وسلم سميت به تفعلاً بالسلامة ، وكيف كان لا يبدل
مده همزة فرقاً بين الاصلية والزائد .

واما مصائب جمع مصيبة فهمزته على خلاف القياس والقياس
مصاوب بالواو لكون الواو اصلية لان اصلها مصوبة (و) كذلك
(مسيرة ومسائر ومثوبة ومثاوب) .

(كذلك يبدل همزاً ثاني حرفي لينين) هما (اکتفأ مد فاعل :

اي وقع احدهما قبله) اي قبل مد مفاهل (والآخر بعده وتوسطهما)
وهذا على اربعة اقسام :

الاول : ان يكون اللينان يائين وذلك (كجمع شخص نيف)
بالتشديد (على نياثف) وبعبارة اخرى مثال اليائين لفظة نيف
بالتشديد ، اذا جمعه شخص على نياثف . هذا بناء على كونه من
ناف يثيف اي اجوفاً يائياً لا من ناف ينوف اي اجوفاً واوياً ،
ومعناه في الاعداد ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد بعده . وقيل
من واحد الى ثلاث .

قال في المصباح : قال ابو العباس : الذي حصلناه من اقاويل
البصريين والكوفيين ان النيف من واحد الى ثلاث ، والبضع من
اربع الى تسع ولا يقال نيف إلا بعد عقد : نحو عشرة ونيف ومائة
ونيف والـف ونيف انتهى . وفيها اقوال اخر مذكورة في كتب اللغة .
والثاني : ان يكون اللينان واوين (و) . ذلك نحو (اول) اذا
جمعه شخص (على اوائل) قيل اصله وول . قال في المصباح : الاول
مفتتح العدد ، وهو الذي له ثار . ويكون بمعنى الواحد . ومنه في
صفات الله تعالى هو الاول اي هو الواحد الذي لا ثاني له ، وعليه
استعمال المصنفين في قولهم وله شروط الاول كذا لا يراد به السابق
الذي يترتب عليه شيء بعده ، بل المراد الواحد الى ان قال : وتجمع
الاول على الاوليات والعشر الاول والاولائل ايضاً ، لأنه صفة الليلي
وهي جمع مؤنث ومنه قوله تعالى : « والفجر وليال عشر » وقول العامة
العشر الاول بفتح الهزة وتشديد الواو خطأ .

واما وزن اول فقيل فوعل واصله وول ، فقلبت الواو الاولى همزة
ثم ادغم ولهذا اجترأ بعضهم على تأنيثه بالهاء ، فقال : اولة وليس

التأنيث بالمرضى .

وقال المحققون ؛ وزنه افعال من آل يؤل اذا سبق وجاء ولا يلزم من السابق ان يلحقه شيء الى ان قال ؛ والاصل أول بهمزين ، لكن قلبت الهمزة الثانية واواً وادغمت في الواو :

وقال الجوهري : اصله اول بهمزة الوسط لكن قلبت الهمزة واواً للتخفيف وادغمت في الواو والجمع الاوائل . وجاء في اوائل القوم جمع اول اي جاء في الذين جاء في الذين جاؤا اولاً ، ويجمع بالواو والنون ايضاً . وسمع اول بضم الهمزة وفتح الواو مخففة مثل اكبر وكبر ، وفي اول معنى التفضيل وان لم يكن له فعل ، ويستعمل كما يستعمل افعال التفضيل من كونه صفة للواحد والمثنى والمجموع بافظ واحد . قال تعالى ؛ « ولا تكونوا اول كافر به » وقال ؛ « ولتجدنهم احرص الناس » ويقال الاول ، واول القوم واول من القوم ، ولما استعمل استعمال افعال التفضيل انتصب عنه الحال والتمييز . وقيل انت اول دخولاً ، وانتما اول دخولاً وانتم اول دخولاً وكذلك في المؤنث . فأول لا ينصرف لأنه افعال التفضيل ، او على زنته .

قال ابن الحاجب ؛ اول افعال التفضيل ولا فعل له ومثله آبل ، وهو صفة لمن احسن القيام على الابل .

قال ؛ وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح ، إذ لو كان على فوعل كما ذهب اليه الكوفيون لقليل اولة بالهاء ، وهذا كالتصريح بامتناع الهاء وتقول اول ان جعلته صفة لم تصرفه لوزن الفعل والصفة ، وان لم تجعله صفة صرفت . وجاز علم الاول بالتمريف والاضافة ، ونقل الجوهري عن ابن السكيت منها ولا يتمال عام اول على التركيب انتهى

والثالث ! ان يكون احد اللينين واوياً والثاني ياء ، (و) وذلك نحو (سيد) اذا جمعه شخص (على سياند) والسيد اصله سويد وزان كريم وشريف ، فاستنقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء ، وقيل اصله فيعمل بسكون الياء وكسر العين فاصله سيود بتقديم الياء على الواو فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فيها الياء .

وقال جماعة : انها في الاصل كان فيعمل بفتح العين كضيفم ، ثم نقل الى فيعمل بكسر العين .

والرابع : عكس الثالث ، ومثاله سيد وسياند على القول الثاني ولذا اكتفى الشارح بهما للثالث والرابع .

وانما يبدل اللين الثاني في هذه الصور الاربعة همزة استئقلاً لحرني علة بينهما حاجز غير حصين ؛ اعني مد مفاعل مع ان حرف العلة الثاني يجاور المطرف الذي هو محل التغيير ، (بخلافه) اللين الثاني في (نحو طواويس) اعني الواو الثانية ، فلا تبدل همزاً لبعدها عن الآخر كما هو واضح ، (وقدرت فاعل جمع المعذوف المنوي بشخص تبعاً للكافية) .

وحاصل مراده ان لفظ الجمع مصدر والمصدر يحتاج الى فاعل ، فجعل الشارح فاعله شخصاً تبعاً للمصنف ، لانه في الكافية جعل فاعل الجمع الذي هو مصدر جمع يجمع لفظة شخص . هذا كله فيما كان صحيح الآخر . واما ما كان معتل الآخر فتحكمهما ما يذكر في المسألة الآتية ، لكن ليس من حيث الاكتناف كما نشير اليه فيها .

(وافتح ورد) اي اقلب (الهمز المبدل من ثاني اللينين المكتنفين)

في هذه العبارة حزازة واضحة ، والصحيح من اللين الواقع بعد (مد مفاعل) . لأن الهمزة التي كذلك يرد (ياء) ، لكن لا مطلقاً بل فيما اعل لاماً منه كقضية وقضايا اصلها قضايي بيائين الاولى ياء فعيلة والثانية لام الفعل . ابدلت الياء الاولى همزة كصحائف فصار (قضائي) يياء بعد همزة مكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة (فابدلت الهمزة ياء مفتوحة) . وهذا هو المراد بقوله : واقتح ورد الهمزة ياء ، (فانقلبت الياء المتطرفة) اي الياء الاخيرة (الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) هذا حكم الناقص اليائي . واما الناقص الواوي فيبين حكمه في قوله : (والهمزة في مثل هراوة) وهي عود يضرب به (اذا جمع) على مفاعل (جعل) الهمز المبدل من اللين الواقع بعد مد مفاعل (واوا) فالجمع هراوو ، واوين الاولى منهما مبدلة من الالف في المفرد دفعا لاجتماع الالفين ، والثانية لام الفعل ولكن لا تبقى الواوين بحالهما (لانه حينئذ) قلب الاولى همزة فيصير هراوو ، ثم قلب الثانية ياء لتطرفها بعد الكسر ، فحينئذ (يصير هرائي) يياء بعد همزة (فتفتح الهمزة للاستئصال ، فتقلب الياء) المتطرفة الفا لما سبق فيصير هرائي فيكره اجتماع الامثال اي لتحركها وانفتاح ما قبلها (ففعل به ما ذكر) اي ابدال الهمزة المنقلبة عن الواو الاولى واوا ليتشاكل الجمع ومفرده . (وقيل) حينئذ (هراوى) بكسر الواو كمساجد .

(وهمزا اول الواوين رد) وجوبا (اذا كا متواليين في بده كلمة) اذا تحركا ، والى هذا اشار بقوله : غير شبه ووفى الاشد . والحاصل انه اذا اجتمع في اول الكلمة واوان متحركان ، ابدل

الأول الذي هو فاء الفعل همزة وجوبا (كاواصل) واصله وواصل فالواو الاول منه فاء الفعل ، والواو الثاني منقلب عن الف فاعل ، واجتماع الواوين مستثقل ولا سيما اذا تحرك الثاني فوجب قلب الأول همزة ، (بخلاف ما اذا) سكن الثاني بان (كانا في بدء) فعل مجهول (شبه ووفى وهو كل ما ثاني واويه منقلب عن الف) باب (فاعل) اي باب المفاعلة المبني المفعول ، (إذ اصله) اي ووفى كان (وافي ، فلا يرد) الواو الاول (همزاً) فان سكوت الواو الثاني خفف بعض الثقل .

فصل

(ومدا) اما الالف او الواو او الياء على تفصيل يأتي ، (ابدل ثاني الهمزين اذا كانا (من كلمة) واحدة) ان يسكن ذلك (الهمز الثاني ، (ثم المد) المبدل من الهمز الثاني (يكون من جنس الحركة التي قبله) اي الهمز الثاني فان كانت الحركة فتحة ، يبدل الهمز الثاني الفأ (كأثر) وهو فعل امر من باب الافعال (اصله اءثر ، و) ان كانت الحركة ضمة يبدل الهمز الثاني واواً نحو (او تمن بضم التاء) وهو فعل ماض مجهول من باب الاتعمال ، و (اصله اتتمن و) ان كانت الحركة كسرة يبدل الهمز الثاني ياء نحو (ايثار) مصدر باب الافعال (اصله ائثار) .

تنبيه - قد تقدم في اول الكتاب ان الفرق بين الهمزة والالف بالحركة والسكون فما كانت متحركة تسمى همزة ، كما ان الساكن

تسمى الفأ فتسمية الثاني فيما نحن فيه همزاً مع التقييد بكونه ساكناً مشكلاً ، إلا ان يقال بان التسمية باعتبار ما كان ، او يقال يجوز اطلاق الالف على الهمزة وبالعكس اما حقيقة وبالاشتراك واما مجازاً ، لكونهما على صورة واحدة في بعض المواضع ، ولكونهما متحدين ذاتاً والاختلاف بالظواهر ، ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحاً واذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة ، والهمزة اذا سكنت صارت الفأ فتأمل جيداً .

(وقيد الهمز بالسكون لأن في غيره) اي في غير السكون (تفصيلاً اشار اليه بقوله : ان يفتح ثاني الهمزين ، وكان اثر) اي بعد ذي ضم او فتح قلب) الهمز الثاني في الصورتين (واواً كواخذ) بضمه ففتحة ، متكلم من باب المفاعلة (اصله اءخذ و) نحو (او ادم) بفتحيتين (جمع آدم اصله اءدم) كمساجد .

(وياء ان كان المفتوح اثر) همز (ذي كسر ، ينقلب) الهمز الثاني (كأيم) وهو في الأصل (مثال اصبع) بكسرة فسكون ففتحة (من الام) بفتح الهمزة بمعنى القصد ، لا بضمها بمعنى الوالدة (اصله) اي أيم (امام فنقلت فتحة الميم الاولى الى الهمزة) الثانية (توصلاً للادغام ثم ابدلت الهمزة ياء) .

(والهمز ذو الكسر مطلقاً سواء كان اثر ضم ، او فتح او كسر كذا اي ينقلب ياء كايته) على وزن اءمه : اصله ائنه بهمزتين متكلم للمضارع من باب الافعال من الانين (اي اجعله يئن) هذا مثال ذي الكسر اثر ضم . (و) مثال اثر الفتح (ايئه) جمع امام اصله اءمه (و) اثر الكسر (ايهم مثال ائمد من الام) ففي هذه الصور الثلاث

لما وقع بعد الهزمة الثانية مثلان . و ارادوا الادغام نقلوا حركة اول المثليين وهي الكسرة الى الهزمة الثانية ثم ادغموا المثليين ثم قلبوا الهزمة الثانية ياء (وما يضم من ثاني الهزمتين واوآ اصر) . حاصل العبارة انه اذا كان الهمز مضموماً اقبله واوآ (مطلقاً) سواء كان اثر ضم ، او فتح او كسر (ما دام لم يكن لفظاً اتم بان لم يكن في آخر الكلمة) مثال اثر الضم (كآوم) بضممتين وتشديد الميم اصله اعمم (مثال ايلم) وهو على وزن برثن سعمف التخل (من الام ، و) مثال اثر الفتح (اوب) بفتحة وضمة وتشديد الباء (جمع اب) بتشديد الباء بعد همزة مفتوحة بمعنى المرعى ، (و) مثال اثر الكسر (اوم مثال اصبع) بكسرة فسكون ، و (يضم الباء من الام) ففي هذه الصور الثلاث ايضا فعل ما تقدم في الصور الثلاث المتقدمة من نقل حركة اول المثليين الى الهزمة الثانية ثم الادغام . هذا فيما لم يكن الهمز الثاني متعاً للكلمة (فان كان اتم اللفظ فذاك ياء مطلقاً سواء كان اثر ضم ، او فتح ام كسر وكذا) اثر (سكون جاء) مثال اثر الضم (كالقرئي والقرئي والقرئي وقرئي امثلة برثن وجعفر وزبرج وقمطر من القراء) قال في المصباح : قرئت الضيف اقرية من باب رمى قرى بالكسر والقصر ، والاسم القراء بالفتح والمدانتي .

(والياء) في الجميع مبدلة من الهزمة الثانية : وهي اي الياء (في) المثال (الاخير) الذي مثال قمطر (سالمة لسكون ما قبلها ، وفي) المثال (الثالث) الذي مثال زبرج (ساكنة لأنها كياء قاضر) فيعمل باعلاله (وفي) المثال (الثاني مقاوبة الفا) لكونها طرفاً بعد فتحة . (وفي) المثال (الاول فعل بها) اي بالياء (ما فعل بايد) جمع يد (من تسكينها ، وابدال الضمة قبلها كسرة) ثم

حذفها ان كان منونا .

(و) اعلم ان (اوم ونحوه وهو كل ذى همزين ، الاول) منهما
(مفتوح والثاني) منهما (مضموم وجهين القلب والتصحيح في
ثانيه) اى الهمزة الثاني (ام : اى اقصد) فقل اوم بقلب الهمزة
الثانية ، او قل امم بابقاء الهمز صحيحا .

فصل

(ويا اقلب الفا كسرا تلا كمصباح) اى كالفه ، وذلك اذا
جمع على مفاعيل ، (و) صغر على فعييل نحو (مصاييح ومصبييح)
فابدل الالف فيهما ياء لانه لما كسر ما قبله بالجمعية ، والتصغير لم
يمكن بقائه لتعذر النطق بالالف بعد غير الفتحة ، فقلب الى يجانس
حركة ما قبله (او تلا ياء تصغير كغزال اى كالفه ، (و) ذلك اذا
صغر نحو (غزيرل) بتشديد الياء فقلب الالف بعد ياء التصغير ياء لان ما بعد
ياء التصغير لا يكون إلا متحركا ، والالف لا يقبل الحركة وما قبل الالف
لا يكون إلا متحركا ويا ، التصغير لا يكون إلا ساكناً ، فوجب قلب الالف
حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلب الالف ياء
لمناسبة ما قبله ثم ادغم ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الالف . وانما
لم ينقلب الالف واو لانها لو انقلبت واو ، لزم بعد ذلك قلبها ياء
كما تقدم في سيد ولا يكون هذا الا تبعيداً للمسافة .

(بواو ذا اى القلب ياء ايضاً افعل ان كانت) الواو (في آخر
بعد كسر كرضى اصله رضو ، اذ هو من الرضوان بخلاف الواقعة

وسطاً كعوض فلا تنقلب الواو ياء ، وان كانت بعد كسر (او كانت)
الواو (قبل تاء التأنيث) فانها ايضاً تنقلب ياء ان كانت بعد كسر
(كشجية) بفتحة فكسرة (اصله شجوة اذ هو) صفة مشبهة (من
الشجو) بمعنى الحزن ، (او كانت) الواو (قبل زيادتي فعلا)
وهما الالف والنون (لكن بالشرط المذكور (كغزيان مثل قطران)
اصله غزوان ، لانه (من الغزو) فانقلبت الواو فيه وفي ما قبله ياء
لنظرها بعد كسرة اذ لا اعتداد بتاء التأنيث والالف والنون الزائدتين
لانها في حكم الانفصال ، و (ذا اي قلب الواو ياء ايضاً رأوا بحيته
في مصدر الفعل المعلن عينا) اي الذي غير عينه بالاعلال (الموزون
بفعال كصام صيام) اصله صواماً ، قلب الواو ياء لانها لما اعلت
في الفعل بقلبها الفا فاستثقل بقاء الواو صحيحة في المصدر ، لانها فيه
بعد كسرة وقبل الف يشبه الياء في كونها حرف علة فاعلت الواو
في المصدر بقلبها ياء ليوافق المصدر الفعل ولو من وجه واحد : اعني
الاعلال ، (بخلاف المصحح) عينا (وان كان معتلاً كلاوذا لو اذا)
فلا ينقلب الواو لكون المصدر تابعا لفعله في الاعلال وعدمه على
ما بيناه في باب المفعول المطلق ، وبخلاف ما لم يكن مصدراً وان
كان على وزن فعال نحو سوار وسواك ، (و) بخلاف (الموزون بغير
فعال) وان كان مصدراً (كما قال) .

(و) المصدر الذي على زنة (الفعل) بكسرة ففتحة (منه اي
من) الفعل (المعلن عينا صحيح غالباً) ، لعدم الالف بعدها الموجب
للثقل (نحو الحول مصدر حال . و) اذا كان (جمع) من (اسم)
مفرد (ذي عين اعل او سكن وتلاه) اي العين (الف) في الجمع

(فاحكم بهذا الاعلال اي قلب الواو ياء فيه) اي في الجمع (حيث عن) اي عرض . مثال المثل عينه (نحو دار وديار و) مثال الساكن عينه (ثوب وثياب) .

وانما قلبت الواو في الجمع الاول لاعلال المفرد وفي الثاني لسكونها في المفرد ، وذلك نوع من الاعلال لان السكون يجعل حرف العلة كالميتة فلما ثبت نوع من الاعلال في المفرد اعلوا في الجمع ايضاً ، (بخلاف) جمع المفرد (ذي العين المصحح) اي غير المغير (كطويل وطوال ، و) بخلاف (الساكن) العين (الذي لم يتله في الجمع الف ، كما قال وصححو) جمعاً كان زنته (فعلة) بكسرة ففتحة ، فلم يقلبوا الواو ياء لانه لما عدت الالف سهل النطق بالواو بعد الكسرة (فقالوا كوز وكوزة) بتصحيح الواو في الجمع .

(وفي) جمع زنته (فعل) بكسره ففتحة يجوز (وجهان) : احدهما (الاعلال) بقلب الواو ياء ، (و) الآخر (التصحيح و) لكن (الاعلال اولي كالحيل جمع حيلة) من الحول . (ومن التصحيح حاجة ووج ، والواو ان كان لاما) للكلمة (رابعاً فصاعداً) وكان (واقماً بعد فتح ياء انقلب) في اسم كان (كالمعطيان اصله المعطوان) تثنية اسم المفعول من باب الافعال (وكذا) اذا كان في فعل نحو (يرضيان اصله يرضوان) .

وانما قلبت الواو فيهما ياء ، اما الاول فلجملة دلى اسم الفاعل واما في الثاني فلجملة على الماضي .

(ووجب ابدال واو بعد ضم اي اخذها بدلاً من الف كبيع) مجهول بايع ، فابدلت الالف واو لانضمام ما قبلها (ويا ساكنة)

اذا كانت (مفردة) اي لم يكن معه ياء اخرى ، (وكانت في غير جمع كموقن بذا اي القلب واوآ لها) اي المياء (اعترف) ، اذا كان ما قبلها مضموماً (كمثال المصنف اي موقن) اذ اصله ميقتن لانه من اليقين) ، فقلبت الياء واوآ لما ذكر (بخلاف) الياء (المحركة كهيام) بضمة مفتوحة داء يأخذ الابل عن بعض انبياء ، وكسر اوله اشهر . وإنما لم تقلب الياء حينئذ لانها تعاضت بالحركة عن الابدال .

(و) بخلاف الياء (المدغمة كحبيض) بضمة فتشديد جمع حائض وإنما لم تقلب حينئذ ، لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول ليناً والثاني مدغمة نحو دابة والفتالين ، لان لين حرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك ، واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوآ . ولا يخفى عليك ان هذا المثال خارج ايضاً بقوله في غير جمع .

(و) بخلاف ياء (كائنة في جمع ، لكن لها حكم آخر وهو قلب الضمة قبلها كسرة كما قال : ويكسر) الحرف (المضموم) قبل الياء الساكنة ، اذا كان (في جمع كما يقال هيم) بكسر الهاء (عند جمع هيم) ، فانقلبت ضمة الهاء في الجمع كسرة لثقل الضمة قبل الياء .

(وواو) وقع (اثر الضم رد) انت (الياء متى الفى) اي وجد الياء (لام فعل كنهو الرجل ، اذا كمل نهاء اي عقله اصله نهى) انقلبت الياء واوآ ، لانضمام ما قبلها (او الفى) الياء (لام

اسم من قبل تاء التانيث كتاء (لفظ بينيه (بان من رمى) اذا كان زنة ذلك اللفظ (كمقدرة بفتحة فسكون فضمة ففتحة ، (فانه) اي الباني (يقول مرموة والاصل مرمية) انقلبت الياء واوا ، لما ذكر (كذا يرد الياء واوا لوقوعها) اي الياء (اثر ضم اذ الباني) للفظ كسيهان (بفتحة ، و (بضم الياء صيره اي بناء) اي اللفظ (من رمى ، فانه) اي الباني (يقول رموان والاصل رميان) فيقلب الياء واوا لما ذكر .

(وان تكن الياء عيناً لفعلي بضم الفاء حال كونها وصفاً فذاك بالوجهين الاعلال ، والتصحيح وقلب الضمة حينئذ كسرة) لمناسبة الياء (عنهم يلقى) ، فالاعلال (ككوسى) بقلب الياء واوا والتصحيح (و) قلب الضمة كسرة (كيسى) وهو على التقديرين (مؤنث اكيس) افعال التفضيل .

قال في المصباح : الكيس وزان فلس الظرف والفظنة ، وقال ابن الاعرابي العقل انتهى . قال في مجمع البحرين : في الحديث الكيس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت انتهى . وفي هذا المثال مناقشة لانه كالرحمن من الصفات الجارية بجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف ، وايلانها العوامل لانه لا يكون وصفاً الا اذا استعمل مع اللام ولو كان وصفاً استلزم الوصفية في جميع الاحوال ، (بخلاف فعلي اسماً فلا يجوز) فيه (الا الاعلال كطوبى لشجر) ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .

والطوبى في الاصل اما مصدر قال الله تعالى : « طوبى لهم » اي طيبا لهم كقوله تعالى : نعمسا لهم ، واما مؤنث اطيب فحقة الطوبى فتأمل .

فصل في نوع من الابدال

(من لام) الفعل (فعلى بفتح الفاء حال كونه اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى اصلها تقيا) واصله وقبي (لأنه من وقيت) قلبت الواو تاء كما في تراث وتترى ، لأن اصله وتري ثم قلبت يائه واوا فصار تقوى ، وهو غير منصرف لان الفه للتأنيث .

وقال بعضهم ! الفه للحاق بجمعفر لا للتأنيث كتترى ، (بخلاف) لام (فعلى وصفا كصديا) مؤنث صديان وهو العطشان ، وذلك لانهم ارادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفة فقلبوا الاسم دون الصفة ، لان الاسم اولى بالتغيير لحفته وثقل الصفات بتحملها الضمير غالباً .
(وقوله غالبا جاء ذا البدل لا دائما احتراز من نحو ربا بمعنى الراحة) لا مؤنث ربان ضد العطشان ، اذ هو بهذا المعنى صفة خارج عن محل الكلام .

(بالعكس اى بعكس اتيان الواو بدل الياء وهو) اى العكس (اتيان الياء بدل الواو ، جاء لام فعلى بالضم حال كونه وصفا كالعليا) اصله العلوى لانه من علا يعلو وكذلك الدنيا والاصل الدنوى ، لانه من دنا يدنو .

وانما قلبوا الواو ياء استثقالا للواو مع النضمة في اول الكلمة ولكن في كونهما وصفا نظرا ، لانهما لا يستعملان وصفا الا مع اللام نحو المنزاه العليا والدار الدنيا ، ولا يقال منزلة عليا ودار دنيا والصفة لا يلزم حالة واحدة ، بل تكون معرفة تارة ونكرة اخرى .

فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة فتأمل . (بخلافه) اي فعلى اذا كان (اسما كالتخروي) اسم موضع . وانما قلبوا الواو ياء في الصفة دون الاسم ، لتحصيل الفرق فتأمل ، (وكون قصوى الوصف المصحح نادرا لا يخفى على اهل الفن) . وجاء القصيا ايضا على القياس . وبعضهم وجه القصوى بانه لما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف كالمصاحب وان كان الاصل في الغاية القصوى ، صار كأنه اسم غير صفة .

فصل في نوع منه - اي الابدال

(ان يسكن السابق من واو وياء ، واتصلا في كلمة واحدة) سواء تقدمت الياء على الواو ، او بالعكس وسواء كان الواو اصلية ، او زائدة وكذا الياء .

(ومن عروض) اي قاب (للسابق) منهما (او) عروض (للسكون) المشروط في السابق منهما (عربيا ، فباء الواو اقلبن) حال كونك (مدغما بعد القلب في الياء الاخرى كهين) . مثال سيد (اصله هيون) اجتمعت الياء والواو . والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء ، وادغم في الياء فصار هين ، ويكسر ما قبل الياء الاولى المدغم ان كان مضموما كما في مسلمى اصله مسلمون ، اضيف الى ياء المتكلم فحذف النون بالاضافة ثم فعل به ما ذكر ، مع كسر ما قبل الياء : اعني الميم ، (بخلاف ما اذا لم يتصلا) بان كانا في كلمتين (كابني وافد) حيث ان الياء في المبتدأ والواو في الخبر ،

(او كان السابق او السكون) للسابق (عارضا) فالسابق العارض (كروية) لأن الواو فيه عارض لأنها مقلوبة عن الهمزة لأنه مخفف رؤية البصر او القلب او النوم اذ من اقسام تخفيف الهمزة قلبها واوآ كما تقدم في ائتمن .

قال في شرح النظام - تخفيف الهمزة يجمعه اقسام ثلاثة : الابدال والحذف ، وبين بين انتهى .

(و) السكون العارض كسكون الواو في (قوى) مثال بوع (مخفف قوى) بكسر الواو ، كضرب المجهول (وشذ) لفظ (معطى) الادغام وهو (غير) جامع من الشرائط (ما قد رسم كالأعلال) اي كادغام (العارض السابق في قولهم رية) في رؤية المتقدمة آنفا (و) كذلك شذ (تركه) اي الادغام في لفظ (مع استيفاء الشروط في قولهم ضيون) وهو السنور الذكر ، (و) شذ ايضا (الأعلال) بالعكس (بقلب الياء واوآ في قولهم هو نهو - عن المنكر) على وزن فعول مبالغة ناه من نهى ينهى . والقياس ان يقال نهى بقلب الواو ياء ثم الادغام .

(تنبيه) - اعلم ان صيم وقيم في جمع صائم وقائم شاذ ، والاصل صوم وقوم اذ لامقتضى لقلب الواو ياء فيها فلا تفعل .

« فعل »

(من ياء او واو محركين بتحريك اصل اي كان) التحريك (اصلاً)
 لا عارضاً (الفأ ابدل ، ان وقعا) اي الياء والواو (بعد فتح متصل
 ان حرك التالي لهما سواء كانا في اسم ، او فعل ثلاثي او فعل محمول
 عليه او اسم محمول على المحمول على الفعل الثلاثي ، او اسم محمول
 على الفعل الثلاثي . مثال الاول ناب وباب فانهما اسمان ثلاثيان ،
 واصلهما نيب وبوب ، ومثال الثاني (كباع وقال) فانهما فعلان
 ثلاثيان و (الاصل) لهما (بيع وقول) ومثال الثالث اباع واقال
 اذا صلحهما ابيع واقول كاكرم فما قبل الياء والواو فيهما ليس مفتوحاً إلا
 انه في حكم المفتوح ، لكونه مفتوحاً في الثلاثي المجرد منهما فانها محمولان على
 ثلاثيهما ، ومثال الرابع الاباعة والاستقالة والمباع والمقال بضم الميم
 فان كلا منها محمول على المحمول على الفعل الثلاثي ، لكونه مصدراً
 محمولاً على فعله المحمول على ثلاثيه ، ومثال الخامس مباع ومقال
 بفتح الميم فانهما محمولان على باع وقال فالياء والواو في جميع هذه
 الأمثلة تقلبان الفأ ، لأنهما متحركتان وما قبلهما اما مفتوح او في حكم
 المفتوح ، لكونه محمولاً على مفتوح فقلبتا الفأ ازالة للاستشقال ،
 (بخلاف ما اذا لم يحركا كالبيع والقول) .

وانما لم تقلبا حينئذ لأن حرف العلة اذا اسكنت جعلت من
 جنس حركة ما قبلها نحو ميزان ويوسر : اصلهما موزان وييسر الا

اذا انفتح ما قبلها الحقة الفتحة والسكون .
ويجوز عند بعض حينئذ القلب ايضاً فيقول باع وقال مصدرين
(او حرکا بتحريك عارض كجيل وتوم مخففي جيئل) وهو الضبع
(وتوم) وهو اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد .
لا يقال توم إلا لأحدهما ، وانما لم تقلبا حينئذ اذ العارض
كالمعوم . فيحصل الحقة فلا يحتاج الى القلب (او وقعا بعد غير فتح
كهوض) ولم تقلبا حينئذ لمنافات الكسر مع الالف ، (او بعد فتح
منفصل) عن الياء والواو (كان يزيد ومق) اذ الفتح في النون والذال
غير متصل ، (او لم يتحرك تاليهما كما ذكره بقوله ؛ وان سكن)
التالي لهما (كف) السكون (اعلال ياء او واو) اذا كانا (غير
اللام كبيان وطويل) فلم تقلب لياء في البيان والواو في الطويل ،
لسكون ما بعدهما وهو الالف في الاول والياء في الثاني او لأنه
لو قلبتا فيهما الفأ لقليل بان وطال لأنه يحذف احدى الألفين لالتقاء
الساكنين فيلتبسان بالفعل .

(وهي اي اللام الياء والواو لا يكف اعلالها بابدالها الفاء ساكن
يقع بعدها) اذا كان ذلك الساكن (غير الف ، او ياء التشديد فيما
قد الف كينخشون ويمحون اصلهما يخشيون ويمحون) فابدلت اللام
فيهما وهي الياء في الأول والواو في الثاني الفاء .

(و) لكن (الالف المبدلة) منهما (محذوفة لالتقاء الساكنين
بخلاف) ما اذا كان (الساكن) بعدهما (الالف كغليان ونزوان) .
وانما لم تقلبا فيهما للتنبيه بحركتهما على حركة مساهما والموتان
محمول على الحيوان ، لأنه نقيضه اذ لا حركة فيه والنقيض يحمل على

التقيض كما اشرنا اليه في باب لاء نفي الجنس ، وذلك لتلازمها غالباً في الخطور بالبال كما ان النظير يحمل على النظير لتشاركهما في امر معتبر في ذلك .

(و) بخلاف ماذا كان بعدهما (الياء المشددة كغنويّ وعلويّ) فلاتبديل الواو فيهما الفأ اذ يلزم منه الكسر على مسافر منه بل يلزم منه التسلسل لأن ياء النسب كما تقدم في بابيه في قوله :

والحذف في الياء رابعاً احق من قلب وحتم قلب ثالث يعنى تستوجب قلب الالف واواً ، فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفأ لكننا لانزال في قلب الي الألف ، وقلب الي الواو (وضح عين) الفعل من (مصدر على) زنة (فعل بفتح العين ، و) صح ايضاً عين الفعل من (ماض على) زنة (فعل بكسرها حال كون كل منهما) اي المصدر والماضي (ذا اسم فاعل على) زنة (افعل كاغيد) بمعنى رقيق المزاج ولطيف الجسم : (اي كمصدره وهو غيد وماضيه وهو غيد ، ونحو احول اي مصدره وهو حول وماضيه وهو حول) .

وانما صح العين في المصدر حملاً له على الماضي وفي الماضي حملاً له على اسم فاعله ؛ اعني افعل لموافقته له في المعنى لاختصاص كل منهما بالخلقة والالوان .

(وان يبين اي يظهر) باب (تفاعل اي معناه وهو) اي معنى باب التفاعل (التشارك من لفظ) باب (افتعل) .

حاصله انه اذا كان باب افتعل بمعنى باب التفاعل ، بان كان باب افتعل دالاً على التشارك (والحال ان العين) من باب افتعل (واو

سلمت) تلك الواو لفظ سلمت (جواب ان) الشرطية في اول
المسئلة (ولم تعمل) الواو (كاجتوروا) فلم تعمل الواو فيه مع تحركها
وانفتاح ما قبلها ، لأنه (بمعنى تجاوروا) ومن البين ان سبب الاعلال
في الثاني غير موجود لسكون ما قبل الواو فيه ، فحمل عليه الأول
لأن حركة التاء فيه في حكم السكون في الالف الثاني لاتعداد معناه
لأنه اذا قيل اجتور القوم فمعناه تجاوروا ، (بخلاف ما اذا لم) يظهر
(فيه) اي في باب افتعل معنى باب (التفاعل كارتاب واقتاد الاصل
ارتيب واقتود) (و) بخلاف (ما اذا كانت العين ياء كابتاعوا)
حيث اعلت الياء فيه وان كان بمعنى تبايعوا لتقرب الياء من الالف في
المخرج فتأمل جيداً .

(وان حرفين) معتلين (في الكلمة) الواحدة (ذا
الاعلال استحق بان يحرك كل) واحد منهما (وانفتح ما قبله) اي
ما قبل كل واحد منهما صحح اول واسل ثان) وذلك على ثلاثة اقسام
الاول : ما كانا واوين (كالحوى) اصله حوو .
(و) الثاني : ما كانا يائين نحو (الحيا) اصله حبي ،
(و) الثالث : ما كانا مختلفين نحو (الهوى) .
وانما صحح الاول لأنه لو اعل هو ايضا بعد اعلال الثاني بقلبه
الغأ لأدى الى اجتماع اعلايين .

فان قيل : قد اجتمع اعلان في نعتي يرى ، فنقول : ان الكلام
في اجتماع الاعلايين اللذين يكون احدهما سبباً للاخر ، وفي يرى ونحوه
ليس كذلك ، (وعكس وهو اعلال الاول وتصحيح الثاني قد يحق
كالغاية) بمعنى المسافة او اخر الشيء ! اصله غبي يائين ، (والناية)

بمعنى مأوى الغنم اصله ثوي يواو وياء فاعل فيهما حرف العلة الاولى
وصحح الثانية لما ذكر .

وقد يوجه الصورتين بانه لو اعل الحرفان لزم اجتماع الفين ، فيجب
حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى للملاقة التوين
عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو بمنع فاقصر
على اعلال واحد .

(وعين) الفعل (ماآخره قد زيد فيه ما يخص الاسم واجب ، ان
يسلم من الاعلال كالهيمان) من هام يهيم . قال في المصباح : هام
يهيم خرج على وجهه لا يدري اين يتوجه فهو هائم ان سلك طريقاً
مسلوكاً ، فان سلك طريقاً غير مسلوک فهو راكب التعاسيف ورجل
هيمان عطشان انتهى .

(والجولان) مصدر جال يجول بالشي اذا طاف به ، (والحيدي)
يقال حمار حيدي اي يعدل ويفر عن ظله لنشاطه ، (والصورى) اسم
لماء قد اشرنا سابقاً الى وجه عدم اعلال العين فيها وقد يوجه بان
الاسم بزيادة الانف والنون والفاء التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل
في الاعلال اعني الفعل .

(وقيل باء) الموحدة من تحت (اقلب ميماً النون اذا كان)
النون (مسكناً . سوا . كانا في كلمة ، او كلمتين) مثال الثاني (كمن
بت) ومثال الاول (انهد اي من قطعك اطرحه) .

(فصل)

(في نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح)

(اساكن صح انقل التحريك من ذي لين ات عين فعل)
سواء كان ذلك اللين الياء (كابين و) الواو نحو (اقم واقام الاصل
ابين واقوم واقوم) نقلت حركة الياء والواو ؛ اعني الكسرة الى الياء
والقاف لثقل الكسرة على الياء والواو ثم حذفنا لالتقاء الساكنين .

وانما حذفنا في ابن الحق ، واقم الصلاة وان لم يجتمع فيها
الساكنان لأن الحركة فيهما حصلت بالخارجى ، فتكون في حكم السكون
بخلاف ابينا واقبما وابينن واقيمن ، لأن الحركة فيها حصلت بالداخلي
اعني ضمير الفاعل ونون التأكيد وهما بمنزلة الجزء ، ولأجل ذلك
تسكن اللام في نحو ضربت . فتأمل

ويبنى المضارع مع نون التأكيد كما تقدم في اوائل الكتاب ،
(بخلاف ساكن اعتل كبايع) فلا ينقل حركة الياء الى الساكن قبله
اي الالف ، لعدم قبولها بالحركة (ثم هذا) اي نقل الحركة من
ذي لين (مادام لم يكن فعل تعجب ، كما اقومه واقوم به) في
الواوي وما ابينه وابين به في اليائي .

(و) مادام (لا يكون مضاعفاً كاييض) بالضاد المشددة واسود
بتشديد البدال ، (او) مادام لا يكون (نحو اهوى
بما هو بلام علل ، فان كان) احد هذه الثلاثة (فلا نقل حملاً

للاول (اي فعل التعجب (على شبهه) يعني (افعل التفضيل وصوناً
 الثاني) اي ما كان مضاعفاً اي ابيض واسود (عن التباسه بياض)
 بتشديد الضد (من البضاضة) بمعنى رقة الجلد وساد ، بتشديد الدال من
 السدّ لأنه لو نقلت حركة العين الى الفاء لانقلبت الفاء فيصير اباض
 واسادّ ثم تحذف الالف من اولهما لكونها همزة وصل لعدم الحاجة
 اليها لتحرك ما بعدها ، فيصير اباض وسادّ ، والى ما ذكرنا يشير بقوله
 (لحذف الفه للاستغناء بتحريك الباء) الموحدة من تحت (و) السين
 المهملة ، وصوناً (للثالث) اي نحو اهوى (عن توالي الاعلال)
 وهو واضح .

(ومثل فعل في ذا الاعلال وهو النقل) اي نقل الحركة من ذي
 لين هو عين (المعقبه القلب اسم ضاهى مضارعاً ، وفيه) اي في ذلك
 الاسم (وسم اي علامة من علاماته) اي المضارع ، (اما وزنه)
 دون زيادته (او زيادته) دون وزنه ، اما الثاني فهو (كسبيج)
 بكسرتين فسكون البقر الذي الذي مضى عليه سنة ودخل في الثانية
 وهو في الاصل كما يصرح (مثال تحلىء) بكسر للتاء وسكون الحاء
 المهملة وكسر اللام وهمزة في آخره بمعنى القشر الذي على وجه
 الاديم بمايلي مثبت الشعر (من البيع اصله) اي تبييع بكسرتين (تبييع)
 بكسرة فسكون فكسرة ، نقلت كسرة الياء الى الباء قبلها فصار بكسرتين .
 (و) اما الاول فهو نحو (مقام اصله مقوم) مثال يكرم المبنى
 للمفعول ، وليس فيه زيادته فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت
 الواو الفاء لتحركها الاصلي وانفتاح ما قبلها بالنقل ، (بخلاف الحاوي
 لوزنه وزيادته) معا (كايبيض واسود) صفتين مشبهتين ، مثال اعلم

المتكلم الوحدة فلو اعل لقييل فيهما اباض واساد فيلتبان بالفعل
فصححوهما .

واعلوا الفعل حملاً على الثلاثي ، لأن الفعل بالفعل اشبه ولان
الاسم لحفته يتحمل من الثقل اكثر مما يتحملة الفعل .

واما نحو ابان بن تغلب فقيل ان اصله ابين اعل في حال الفعلية
ثم سمي به فهو على هذا غير منصرف للوزن والعلمية) ، وبخلاف
غير المضارعة) بان لا يكون فيه وزنه ولا زيادته (كما قال : ومفعل
صحح كالمفعال كالمقول والمسواك) .

وانما صحح ولم يعمل ما كان على مفعال حتى لا يجتمع الساكنان
بتقدير الاعلال ، وحمل عليه ما كان على مفعول وان لم يجتمع فيه
الساكنان على تقدير الاعلان ، لأنه منقوص من المفعال ولذلك قيل
المخياط ابرة كبيرة والمخييط ابرة صغيرة .

(والف) مصدر باب (الافعال واستفعال اول لذا الاعلال
كاقامة واستقامة) و(الاصل) فيهما كما تقدم في باب ابنية المصادر (اقوام
واستقوام ، نقلت حركة الواو الى القاف فانقلبت الفأ ، فالتقى
ساكنان ففعل ما ذكر) اي ازيل اي حذف الف الباب عند بعض
وهو الظاهر من المصنف ، او الالف المنقلبة عند بعض آخر ، (ثم
الحقت التاء كما قال : والتاء الزم عوض) وقف على لغة ربيعة
(من الالف وحذفها) اي التاء (بالنقل) اي سماعاً (نادراً
عرض ، و) قد (تقدم) كل (ذلك في) باب (ابنية المصادر)
كما فهناك عليه .

(وما لافعال من الحذف ومن نقل) الحركة الى ما قبل : (فمفعول

به) اي بكل من الحذف والنقل (ايضاً قمن) ، سواء في ذلك الاجوف اليائي (نحو مبيع ، و) الواوي نحو (مصون ! الاصل مبيوع ومصون نقلت حركة الياء والواو الى ما قبلهما ، فالتقى ساكنان وهما الياء والواو في الاول والواوان في الثاني ، فحذفت الواو فيهما وقلبت ضمة (الياء في (مبيع كسرة لكرهتم انقلاب يائه واوا) .
وقال بعضهم ! حذفت الياء من مبيوع ثم كسر الباء الموحدة ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة فصار مبيوع بكسر الباء وسكون الواو ، ثم جعل الواو ياء كما في ميزان فيكون وزنه على الاول مفعول ، وعلى الثاني مفعول ويجري هذا الاختلاف في الواوي بادنى تغيير فتدبر .

(وندر تصحيح) اسم (مفعول) من اجوف (ذي الواو ، فقييل فرس مقوود وفي ذي الياء اشتهر التصحيح ، فقييل مبيوع .
وصحح الاسم المفعول المبني (اي المشتق) من فعل المفتوح العين المعتل اللام بالواو نحو عدا (اصله عدو ، (ان تحريت) التكلم باللفظ (الاجود فقل فيه) اي في اسم المفعول من الفعل المذكور (معدو) بواو مشددة .

(واعلل) بقلب لامه ياء ثم ادغام الواو في الياء وكسر ما قبلها ان (لم تتحرر) التكلم باللفظ (الاجود ، فقل فيه معددي بخلاف) الاسم المفعول (المبني من فعل مكسورها) اي العين ، فان الاعلال فيه اجود من التصحيح (كمرضي) اصله مرضو فاعل اعلال معددي .

(و) بخلاف اسم المفعول المشتق من الفعل (المعتل اللام

باليا كرمي) فانه يجب فيه الاعلال سواء كان من فعل مفتوح العين او من مكسورها .

(كذاك ذا وجهين) يعنى (التصحيح والاعلال ، وذا) المضاف الى وجهين (بمعنى صاحب) وهو (حال عامله قوله جاء) وصاحبها (الفعول بالضم) .

والحاصل ان الفعول بضم الفاء جاء حال كونه ذا وجهين (من ذي الواو سواء كانت لام جمع ، او فرد يعن كعصي) جمع عصا ؛ اصله عصوو ، قلبت الواو المتطرفة ياء لثلا يلزم في آخر الاسم واو قبلها ضمة ، اذ الواو الساكنة قبل الواو المتطرفة ليست بحاجة حصين ، فصار عصى اجتمعت الواو الياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء ، لتصح الياء فصار عصى بضم العين وكسر الصاد ثم كسرت الين لثلا يلزم الثقل من الضمة الى الكسرة او للاتباع .

(واو) بضمتين وتشدين الواو جمع أب واعلاله ظاهر ، (و) كذا اعلال (علو) بمعنى الارتفاع ، (وعتى) جمع عات بمعنى المستكبر او المسن ؛ اصله عتوو فاعل اعلال عصى ، (ومن) الداخلة على ذي (هيئنا بيانية) ببنية الفعول فاعل جاء او حال حال له . (وشاع نحو نيم بالادلل في نوم) جمع نائم (الذي هو) اي نوم بدون الاعلال بقلب الواو ياء هو (الاصل) .

حاصله انه ان كان فعل جمعاً لما عينه واو جاز ، وشاع اعلاله بقلب الواو ياء وجاز تصحيحه وهو الاصل ، (ونحو نيام في نحو نوام شدوذه نى اي نسب لاهل الفن) حاصله ان الاعلال في وزن

فعال شاذ عند الصرفيين .

(فصل في نوع من الابدال)

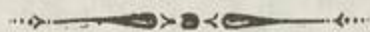
اعني ابدال فاء الفعل من باب الافتعال ، اذا كان ليئا تاء لفظة (ذو) في ذو (اللين) مبتدءه و (فاء حال من ذو المبتدء المخبر عنه بابدال العامل في قوله تاء في افتعال ابدل) .

وحاصل معناه ان باب الافتعال اذا كان فائه حرف لين ، وجب ابدال اللين تاء ولا فرق ذلك بين كون اللين ياء ، (كاتسر) بمعنى اللعب بالقمار او بمعنى يسر القوم الجزور اى اجتزروها واقتسموا اعضائها ، او غير ذلك مما هو المذكور في كتب اللغة ، (و) بين كونه واواً نحو (اتصل : والاصل) فيهما (ايتسر وايتصل ، والظاهر ان يقال اصله قبل الاعلال (اوتصل ، وكذا تصاريفها) اى كل واحدة منهما كيتسر انساراً فهو متسر ، ويتصل اتصالاً فهو متصل .

وانما قلب اللين فيهما تاء للابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء . ومنشأ العسر قرب مخرجيهما وتناهي صفتيهما ، لأن حرف اللين كما بينا سابقاً من الحروف المجهورة والتاء من الحروف المهجوسة ، والابتعاد عن توارد التغيرات على اللين لو لم يقلب تاء ، لأنه يكون ياء في نحو ايتسر وايتصل والفاء في نحو ياتسر وياتصل وواواً في نحو موتسر وموتصل فلما كرهوا ذلك قلبوه تاء ليكون مصوناً من تلك التغيرات .

وانما اختص بالقلب الى التاء ليسهل بعد القلب الادغام هذه هي
 لغة الفصحى . وبعضهم يبقيه على حاله ويتركه تتوارد عليه تلك
 التغيرات ، ومنهم من يقلبه همزة فيقول امسر ياتسر انتساراً واتصل
 ياتصل اتصالاً .

(و) لكن (شذ ابدال الفاء تاء في) باب (افتعال ذي الهمز
 كاتزر) اي لبس الازار ، (والفصيح) قلب الهمز ياء فيقال (ايتزر
 واما قوله نحو انتكل) على وزن (افتعل من الاكل فمثال لذي الهمز
 في الجملة وليس مانحن فيه) اذ لم يقلب فيه الهزة تاء ولا ياء هذا
 ولكن الظاهر انه مثال مانحن فيه اي الهمز الذي يجري فيه
 الاعلال لا الشاذ والفصيح فتأمل .



« فصل »

فيما اذا وقعت ناء الافتعال بعد احد الحروف الآتية ؛
 (طاء مفعول ثان) مقدم ، و (تاء افتعال مفعول اول) مقدم
 (لقوله رد) فعل امر (بمعنى صير) .

وحاصل الكلام انه اجعل (تاء افتعال طاء ، اذا وقع اثر حرف
 مطبق وهو الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفى) ؛ اصله استغنى من
 الصفو قلبت ناء الافتعال طاء ، للمباعدة بين الصاد والتاء في الصفة
 لأن الصاد من المستعملية المطبقة والتاء من المنخفضة والنطق بحرفين
 هذا شأنهما متعسر ، ولقرب الطاء من التاء في المخرج كما بينا ذلك
 فيما تقدم مفصلاً فصار اصطفى .

ويجوز فيه الادغام بجعل الطاء صاداً نظراً الى اتحادهما في
 الاستعلائية فيقال اصفى بتشديد الصاد ، ولايجوز جعل الصاد طاء
 فيقال اطفى بتشديد الطاء ، لعظم الصاد في امتداد الصوت اي الصغير
 ولأنه يصير حينئذ كوضع القصة الكبيرة في الصغيرة ، والاصل ابقاء
 الطاء من دون ادغام ، لعدم المثلية بين الصاد والتاء من حيث الذات وإن
 اتحدا في الاستعلائية فيقال اصطفى كما هو الاكثر الاشهر .

(و) نحو (اضطرب) اصله اضطرب من الضرب ، والكلام فيه
 هو الكلام في اصطفى قلباً وادغاماً ، فيجوز فيه اضرب بتشديد الضاد
 ولايجوز اطرب بتشديد الطاء ، لعظم الضاد في امتداد الصوت اي

الصغير والاصل ابقاء الطاء من دون ادغام لعدم المثلية بين الصاد والتاء في الذات وان اتحدا في الاستعملانية ، فيقال اضطرب وهو الاكثر الاشهر .

(و) نحو (اطعن) اصله اطعنن من الطعن ، قلب تاء الافتعال طاء لقرب التاء من الطاء في المخرج ، ولم يبق التاء على حالها للمباعدة بين الطاء والتاء ، لكون الاولى من المجهورة والثانية من المهموسة ، فلا يجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال .

ونحو اظلم اصله اظلمن من الظلم ، ويجوز فيه الادغام بجعل الطاء ظاء والعكس لمساوات بينهما في العظم الصوري ، ويجوز البيان اي ابقاء كل على حاله لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم بتشديد الظاء واطلم بتشديد الطاء (واضلم) بالبيان .

(وان وقع) تاء افتعال (في اثر دال او زاء او ذال نحو ادان) بتشديد الدال اصله كما يأتي ادتان من دان اي اخذ الدين جعلت التاء دالاً ، للمباعدة بينهما في الصفة لأن التاء من المهموسة والدال من المجهورة ، والبعد بين الحرفين كما تقدم يوجب عسر التلفظ بهما فجعلت التاء دالاً فصارت ادان بتشديد الدال .

(و) نحو (ازدد) اصله ازدد امر من باب الافتعال ثلاثيه زاد يزيد جعلت التاء دالاً .

(و) نحو (اذكر) بتشديد الدال اصله اذتكر امر من باب الافتعال من ذكر ، والكلام فيهما ماذكر في ادان ولم يدغم ازدد للزوم التقاء الساكنين لو ادغم ، (فانه) اي التاء (دالاً بقي اي

صار اذ اصل هذه الامثال (كما ذكرنا) ادتان وازتدوا ذتكر) .
 تنمة -- اذا وقع تاء الافتعال اثر الهمزة ، يجوز الادغام شذوذاً
 نحو اتخذ بتشديد التاء : اصله اتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها ثم قلبت الياء تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس ، لأن
 الياء المبدلة لا تقلب تاء بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياساً انما
 هي الياء الاصلية وههنا ليست اصلية واما اذا كان من اتخذ بمعنى اخذ
 فلا شذوذ في الادغام بل الادغام واجب ووجهه ظاهر ، وكذلك اتجر
 بتشديد الدال لانه من تجر اي عمل التجارة فالادغام فيه واجب .
 وكذلك اذا وقعت التاء اثر التاء نحو اثار بتشديد التاء اصله اثار
 من ثار اي قتل القاتل فيجب فيه الادغام بعد قلب التاء تاء ،
 او بالعكس نحو اثار وثار كلاهما بالتشديد ، لأن التاء والثار
 كلاهما من المهموسة .

واذا وقعت التاء اثر السين المهملة نحو استمع ، يجوز فيه الادغام
 بجعل التاء سيناً لان السين والتاء كلاهما من المهموسة فيقال اسمع
 بتشديد السين ، ولايجوز العكس لعظم السين من التاء في امتداد
 الصوت اي الصغير ، ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذات ومنه
 قوله تعالى ! « ومنهم من يستمعون » .

تكميل - وتدغم تاء باب التفعّل والتفاعل فيما بعدها ، فيجتلب
 في اولهما همزة الوصل لسكونه بعد الادغام نحو اطهر بتشديد الطاء
 والهاء ؛ اصله تطهر بتشديد الهاء قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء
 ثم اجتلبت الهمزة للابتداء بالساكن ، ونحو اناقل بتشديد التاء
 اصله تناقل قلبت التاء تاء فادغم التاء في التاء ثم اجتلبت الهمزة

للابتداء بالساكن .

فصل في الحذف

(فاء امر او مضارع من معتل الفاء) الواوى (كوعد ، احذف فقل يعد) اصله يواعد فحذفت الواو تخلصاً من وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة اذ يلزم من ذلك الخروج بما هو في حكم الكسرة ؛ اعني الياء الى ما هو في حكم الضمة اعني الواو ومن هذه الضمة الى كسرة العين ، ومثل هذا ثقيل ولذلك لا يجيء في اوزان الثلاثي وزن فعل وفعل إلا حبك ودتل كما تقدم في اول باب التصريف فحذفت في باقى الصيغ و (عد) طرداً للباب ، او المشاكلة (وفي مصدره) اي المعتل الفاء الواوي اذا كان بتاء (كمدة ذاك الحذف اطرده وعض عنه) اي عن الفاء المحذوف في المصدر (الهاء) اي تاء التأنيث (آخرأ) فان لم يكن المصدر بالتاء ، لم يجز الحذف كوعد .

(وحذف همز افعل) اي ماضي باب الافعال (استمر) اي الحذف (في مضارع منه كاكرم) اي فعل المتكلم وحده : اصله اكر بهمزين حذفت همزة الباب ، كراهة توالي الهمزتين . (وهو) اي فعل المتكلم وحده (الاصل في) هذا (الحذف ، لاجتماع الهمزتين) فيه ، (ويكرم وتكرم) بقسميه (ونكرم محمولة عليه طرداً للباب) او للتشاكل . (و) هذا الحذف جار (في بنيتي) اي صيغتي (متصف بكسر الصاد اي اسمي الفاعل والمفعول منه) اي من باب الافعال (كمكرم) بكسر الراء ، (ومكرم) بفتحها .

(ظلت بفتح الظاء وظلت بكسرها) بلام واحدة فيهما في ظلمت بفتحها (اي الظاء مع لامين) وكسر اللام الاولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند الى الضمير المتحرك (سواء كان للمتكلم وحده ، او مع الغير او المخاطب او المخاطبين او المخاطبات ، (استعمالا الثاني) اي كسر الظاء (على حذف العين بعد نقل حركتها) وهي الكسرة (الى الفاء) اي الظاء . (والاولى) اي فتح الظاء (على حذفها) اي العين ، (ولا نقل) للحركة .

(واما الثالث) اي عدم حذف العين اي ابقاء اللامين (فانه الاصل ، ولا يجوز فيه الادغام كما سيأتي عن قريب ، ومن في قوله) من الاتمام بيانية ، يبين المراد من الاصل .

(واستعمل ايضاً) قرن بكسر القاف في اقرن بكسر الراء (الاولى) وذلك الاستعمال (على حذفها) اي الراء الاولى (بعد نقل حركتها الى القاف على قياس ما تقدم في ظلمت) ثم حذف الهمة لعدم الاحتجاج اليها (فيما يظهر) من كلام المصنف من ان المحذوف الاولى ، لانها التي كان تدغم .

(واما قول بعض الشراح ان المحذوف) الراء (الثانية) ، لان الثقل نشأ منها (ثم نقل كسرة الاولى فبعيد) ، لأن الاولى اولى بالتصرف لتقدمه .

(وقرن بفتح القاف في اقرن نقل نقله ابن القطاع وبه قرء نافع وعاصم في قوله تعالى « وقرن في بيوتكن » وبالكسر قرء الباقون) وقال بعضهم : انه من وقر وقاراً بمعنى ثبت ثباتاً ، وقال بعض آخر : انه من قار يقار بمعنى اجتمع يجتمع . والكل مناسب .

(الادغام)

وهو (بسكون الدال) مصدر باب الانعال ، (عبر به) المصنف (ايشاراً للتخفيف) في التلفظ (وان قال ابن يعيش : انه عبارة الكوفيين ، وان الادغام بالتشديد) الدال (كما عبر به سيبويه عبارة البصريين ، وهو حينئذ مصدر باب الافتعال على ما سبق اعلاله في المباحث السابقة .

وكيف كان هو في اللغة مطلق الادخال ، وفي الاصطلاح (ادخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم) وله عندهم تعريفات اخر لا فائدة مهمة في ذكرها .

(اول مثلين محركين في كلمة ادغم بعد تسكينه) اى الاول (في الثاني) منهما (وجوباً كرد يرد) اصلهما زدد يردد ، و (لكن يشترط لذلك) تحرك الثانى ، لئلا يلزم الفرار من ورطة وهو ثقل التكرار والوقوع في ورطة اخرى وهو التقاء الساكنين ، ويشترط ايضاً (ان لا يصدر اولهما) اى المثلين (كما) ذكر هذا الشرط (في الكافية نحو ددن) بفتحيتين بمعنى اللعب واللهو ، والا لا يجوز الادغام لانه يستدعى سكون اول المثلين . والابتداء بالساكن محذور اشد من ثقل التكرار ، (وان لا تكون الكلمة) التي فيها المثلان (على اوزان) و (هى) اربعة :

الاول (فعل بضمه ففتحة كل صنف) جمع صفة بضمه فتشديد .
(و) الثاني (فعل بضمين نحو ذلل) جمع ذلول ، وهو البعير

الذى سهل قياده . قال في المصباح : ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت وانقادت فهي ذلول والجمع ذلل بضمهين مثل رسول ورسول انتهى .
(و) الثالث (فعل بكسرة ففتحة نحو كلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام بمعنى الستر .

(و) الرابع (فعل بفتحتين نحو لبب ، وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرجل) الراكب عليها (من الاستيخاء ، وما استرق من الرمل ايضاً) فهذه الاوزان الاربعة يمتنع الادغام فيها ، اما الاخير فلانه وان وزن الفعل ، لم يدغم تنبيها على فرعيه الادغام في الاسماء واما الثلاثة الاخرى فلانها غير موازنة للافعال والادغام فرع الاظهار فخص بالفعل لكونه فرعاً ايضاً . وتبع الفعل في الادغام ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه .

(و) يشترط ايضاً (ان لا يكون قبل اول المثليين حرف مدغم كجسس جمع جاس بتشديد السين اسم فاعل جس الشيء اذا لمسه ، وان لا يكون حركة آخر المثليين) اى ثاني المثليين (عارضة كخصص ابي بنقل حركة الهمزة) وهي الفتحة (الى الصاد) الشافية ، (وان لا يكون) وزناً (ملحقاً كهليل اذا قال لا اله الا الله فان كان كذلك فهو ممتنع) الادغام (في الصور) الثلاث (كلها) .

اما الصورة الاولى فلان فيه مثليين متحركين ، ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لأن قبلهما مثلاً آخر مدغماً في اول المتحركين ، فلو ادغم فيه التمي ساكنان ، وبطل الادغام .

واما الصورة الثانية فلأن حركة ثاني المثليين عارضة لا يعيد بها .

واما الصورة الثالثة فلأن بالادغام يفوت الغرض من اللاحاق .

(وشد فيما استوفى شروط الادغام ، بان يكون فعلاً (مثل الل السقاء اذا تغير) السقاء بكسر السين وتخفيف القاف الماء ؛ اى تغير الماء احد اوصافه الثلاثة (ونحوه) اى يكون اسماً شبيهاً بالفعل وموازناً له :

(كالحمد لله المليك الاجل) الواسع الفضل الوهوب المجزل والشاهد في اجلل شد (فك بنقل عن العرب فقبل ولم يقس عليه) .
(واذا كان المثلان يائين) حال كونهما (لازماً تحريك ثانيهما) بان يكون لام ماض مبني على الفتح ، ولا علة لقلبه الفأ ، (نحو حيي فياء افكك وادغم اى يجوز لك كل منهما دون حذر) . اما الفك فلثلاً يلزم ضم الياء الثانيه في مضارعه لأنه مرفوض ولأن ياء الثابتة غير ثابتة لأنه قد تسقط نحو حيوا ، وقد تقلب نحو يحيى فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم واما الادغام فلانه الاصل في المثلين اذا كانا في كلمة (ومن الادغام) قوله تعالى :
(ويحيى من حي عن بينة) .

كذلك يجوز الوجهان (اى الفك والادغام) اذا كان المثلان تائين مصدرين (في كلمة) تكون مضارعاً (نحو تتجلى ، والفك واضح ومن ادغم) اسكن التاء الاولى (وألحق الف الوصل) ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام ، (وقال اتجلى) بتشديد التاء .
(وكذلك يجوز الوجهان اذا كان المثلان تائين في) ماض علي وزن (افتعل نحو استتر فالفك واضح ، ومن ادغم نقل حركة) التاء (الاولى الى التاء) اى السين (واسقط الهجزة) للاستغناء عنها بحركة التاء . (فقال) في الماضي (ستر) بتشديد التاء ، وقال في

مضارعه (يستر) بفتح حرف المضارعة والسين وتشديد التاء مع كـرها . وقال في مصدره ستارا بكسر السين وتشديد التاء ويفرق بين باب الافتعال بعد هذا الاعلال وباب التفعيل بالمضارع والمصدر ، كما اشرنا اليه فتدبر .

(وما بتائين من فعل مضارع ابتداء قد يقتصر فيه على تاء واحدة وهي الاولى) التي هي علامة المضارعة ، (وتحذف الثانية) التي هي علامة الباب (كما قال) المصنف (في شرح الكافية تخفيفاً فخصت) الثانية (بالحذف لدلالة الاولى على معنى وهو المضارعة دونها) اى الاولى (كتبين العبر اصله تبين) .

ويفرق بين المضارع وماضيه بتاء تأنيث الساكنة ، كما اشرنا اليه فيما سبق ومنه قوله : « تنزل الملائكة والروح » (وفك الادغام من المضاعف وجوبا) كما اشرنا اليه سابقاً (حيث حرف مدغم فيه سكن ، لكونه بمضمر الرفع) المتحرك (اقترن) وذلك (لئلا يلتقى الساكنان نحو حالمت ما حالمته بالنون ، واصله قبل الفك حل وفي جزم اى يجزوم من المضارع وشبه الجزم وهو الامر تخيير بين الفك والادغام قفي) فالأول (نحو) قوله : « واغضض من صوتك » والثاني نحو (فغض الطرف) ، ويحذف الهمزة للاستغناء عنها ويجوز حينئذ في الضاد الفتح للخفة والكسر لأنه الاصل في تحريك الساكن والضم للاتباع ، ولذلك لا يجوز الضم في فر لعدم الضم في اوله (وفك افعل بكسر العين في التعجب التزم ، لئلا يتغير صيغته المعهودة) لانها غير متصرفة (نحو) قوله :

وقال نبي المسلمين تقدموا (واحبب اليانا ان يكون المقدماء)

(والتزم الادغام ايضاً في هلم) بتشديد الميم (وهي اسم فعل بمعنى احضر او فعل امر لا يتصرف مركبة من هاء و) من (لم) كمد (من قولهم لم الله شعته اي جمعه ، فحذف الالف) تخفيفاً من آخرها (وكأنه قيل اجمع ايها المخاطب (نفسك الينا) .
 (-ولما انتهى كلام المصنف على ما اراده من) مهمات مقاصد (علم النحو والتصريف ، قال : وما بجمعه عنيت بضم العين) لأنه على ما قيل من الافعال التي لا تستعمل إلا مبنياً للمفعول .
 وقد عقد الشارح لها في كتابه المزهر باباً ، (و) لكن (حكى ابن الاعرابي فتحها) قال في المصباح : عنيت بامر فلان بالبناء للمفعول الى ان قال وربما قيل عنيت بامره بالبناء للمفاعل (قد كمل) بفتح الكاف ، (بثلاث الميم نظماً اي منظوماً) حال كونه (على جل المهمات . اي معظم المقاصد النحوية اشتمل ، ثم قال ملتفتاً من التكلم) في عنيت (ال الغيبة) في (احصى هو فعلاً بمعنى جمع) اي جمع الناظم حال كونه (مختصراً من) كتابه (الكافية الشافية) الذي قيل انه اثني عشر الف بيت ، (الخلاصة اي النقاوة منها) اي الكافية (وترك كثيراً من الامثلة والخلاف) المذكور فيها .
 (وجعله) اي ما جمعه (كتاباً مستقلاً نحو) اي مقدار (ثلثها) اي الكافية (حجماً) لا عدداً ، (وعلة ذلك) الاختصار (ما ذكره بقوله : كما اقتضى اي لاجل اقتضاء الناظم اي طلبه غني لجميع الطالبين بلا خصاصة : اي بغير) حاجة و (فقر يحصل لبعضهم ، وذلك) اي عدم الحاجة (لا يحصل الا بما فعل) من الاختصار ، (ذا الكافية بكثرها) وكثرة مسائلها (نقصر عنها) اي عن تعلمها (همم

كثير الناس فلا يشتغلون بها (ليتعلموها) فلا يحصل لهم حظ من (اللغة) العربية (فييقون جاهلاً بها ، (فشبّه الجهل بالفقر من المال) (وقد قيل) بل روى ابن (العلم بحسب من الرزق) ففي مرفوعة الكنانى كما في الرسائل للمشيخ الانصارى (ره) في باب الخبر الواحد عن الصادق (ع) في تفسير قوله تعالى ؛ « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب » قال : هؤلاء قوم من شيعتنا ضعفاء ، وليس عندهم ما يحتملون به اليئنا فيسمعون حديثنا ويفتشون عن علمنا فيرحل قوم فوقهم ، وينفقون اموالهم ويتبعون ابدانهم حتى يدخلوا علينا ويسمعوا حديثنا فينقلبوا اليهم فيعيه اولئك ويضيغه هؤلاء ، فاولئك الذين يجعل الله لهم مخرجاً ويرزقهم من حيث لا يحتسبون انتهى .

(هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت) من الالفية ، (ولم ار من تعرض له ، فاحمد الله واشكره عود) من الناظم (على ما بدء) به في اول الالفية من قوله ؛ احمد ربي الله الخ (مصليا ومسلما على محمد خير نبي ارسل اى ارسله الله الى الناس كافة ،) ليدعوهم الى دينه مؤيداً بالمعجزة وآله) قد تقدم الكلام فيه في اوائل الكتاب (الغر) وهو (جمع اغر ، وهو من الخيل الابيض الجبهة اي انهم لشرفهم على سائر الامة غير من يستثنى من الصحابة) وفي الاستثناء كلام في محله (بمنزلة الفرس الاغر) الممتاز (بين الخيل لشرفه) اي الفرس الاغر (على غيره منها) اي الخيل ويجوز ان يكون اراد باله امته (كما هو بعض الاقوال فيها ، و) مستنده ما ورد (في الحديث انتم الفر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء الكرام جمع

كريم ! اي الطيبي (الاصول اي الآباء (والنعموت) اي الصفات ،
(والظاهر بها البررة جمع بار اي ذوي الاحسان) اي ذوي الاعمال
الحسنة والافعال الكاملة والعبادات الخالصة المقبولة .

(وهو) اي الاحسان (المفسر في حديث) ورد في الكتابين
(الصحيحين) عندهم (بان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه وتراه يراك) .

قال المحشي : قال بعض الصوفية : معنى قوله (صلى الله عليه وآله)
« فان لم تكن تراه انك ان غبت عن وجودك تراه » فحمل كان على
التامة وتراة على الجزاء .

وقد اعترض عليه بعض الناظرين الى الالفاظ بان هذا المعنى
لا يساعده ابقاء الف تراه ، كما هو الرواية .

ثم قال المحشي : ما ذكره الصوفي معنى عال لا ينبغي ان يطرح
لفسدة لفظية يمكن دفعها بوجوه عديدة ، لا تخفى على المتأمل انتهى .
وانا اقول : لا مقددة لفظية في ابقاء الالف . واعتراض بعض
الناظرين منشائه عدم الاطلاع على القواعد غير المشهورة ، واهل وجه
عدم ذكر المحشي وجوه الدفع ايضاً ذلك .

قال الدماميني في حاشية المغني في الباب الاول في بحث لو على
قول المصنف ! اي فلم يريكموهم اقول ثبت في النسخ التي رأيتها
فلم يريكموهم بالياء ، وكان مقتضى القياس حذفها المجازم . وقد
استشكل بعض الطلبة ينهروا له في حلقة الدرس هذا اللفظ بان رأي
سمع فيه القلب بجمل العين في محل اللام تقول رائه مثل راعه ، نص
عليه في الصحاح . وقد قرء في الشواذ ان رائه استغنى بالف بعد الراء

وهمزة بعد الالف . وفي التسهيل في باب التصريف في الفعل اوله من وجوه الاعلال القلب وكثر مثل راء من رأى هذا نصه ، ومضارع هذا يرى بهمزة في الآخر مثل يضيء ، فاذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يرتني زيد وجهه باسكان الهمزة بعد الراء ، ويسوغ لك ابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في بئر ، وحينئذ ثبتت الياء مع الجازم لأنه قد اخذ حظه من العمل باسكان الهمزة فلم يبق له تأثير في حذف حرف العلة ، كما تقول لم يقرى باثبات الياء بعد ابدال الهمزة .

فان قلت هب ان القلب ثبت في الماضي ، لكن ليس الكلام فيه بل في المضارع فمن اين لك ادعاء القلب فيه .

قلت قد خرج الامام ابو محمد عبدالله ابن السيد البطليموسي على ذلك قول الشاعر : كان لم ترى قبلي اسيراً يمانياً ، فقال الاصل تراء بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذفت لذلك اولهما وهو الالف ، ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفأ نحو لم يقره فقليل كان لم تراء ، وكذلك الامام قدوة يستند الى قوله : اذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكموه بهمزة ساكنة بعد الراء ، ولك ان تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة ، وهذا غاية ما يقال في هذا المقام انتهى .

وقال شمني معلقاً على كلامه ، واقول هذا ليس بغاية ما يقال في هذا ففي شرح التسهيل ما يتأني به الجواب ايضاً وهو انه قال بعضهم : ان اثبات هذه الحروف مع الجازم لفة لبعض العرب في السعة وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ، ثم اشبهت الحركات

فنشأ عنها الحروف الموجودة .

وفي اعراب ابي البقاء في قرأته قنبل انه من يتقي بالياء ووجهت
بانه اشبع حركة القاف فنشأ الياء ، وبانه قدسر الحركة على الياء
وحذفت بالجازم ، وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى .

وفي اواخر باب الثامن من المغني قال : الثالث اعطاء ان الشرطية
حكم او في الالهال كما روى في الحديث ، فان لا تراه فانه يراك .
(وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اجتمع
به) اي بالرسول (صلى الله عليه وآله) (مؤمناً) ووراء ذلك شروط
آخر مذكورة في الاصول وفي الدراية (المنتخبين من الامة ؛ اي
المفضلين على غيرهم منها) اي من الامة (كما ورد ذلك في احاديث)
كثيرة (الخيرة بفتح الياء . ويجوز التسكين) ايضاً (كما في الصحاح)
للجوهرى ، (قال ؛ وهو الاسم) اي اسم المصدر (من قولك اختاره
الله تعالى يقال فلان خيرة الله من خلقه) .

(وقد من الله تعالى باكمال هذا الشرح المحرر) اي الخالي من
الحشو والزوائد (موشحاً) اي ملبساً ومرصعاً مزيناً (من التحقيق
والتنقيح بالوشي) اي بالثوب المنقش ، (المعبر) اي المخطط .
حاصله ؛ ان هذا الشرح متضمن لتحقيقات انيقة ، (محرراً لدلائل
هذا الفن مظهراً لدقائق ، استعملنا الفكر فيها اذا ما الليل جن
متحريراً او جز العبارة وخير الكلام ما قل ودل معتمداً في دفع الابراد
بالطف الاشارة ليتنبه اولوا الالباب) لأن العاقل يكفيه الاشارة (لما
له اتحل ، فربما خالفت الشراح في بيان حكم او تأويل) كلام (او تحليل)
قاعدة (فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهواً وعدولاً عن السبيل ،

وما درى انا فعلنا ذلك عمداً لامر مهم جليل .
 (وربما نقصت حرفاً اوزدت حرفاً فحسبه الغي اخلاً او توضيحاً
 وكشفاً وما درى ان ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره ، فلذلك قلت :
 يا سيدنا طالع هذا الذى فاق نظام الدر والجوهر
 لا تعد منه حرفاً او كلمة وللخبيثات به اظهر
 وروض الذهن اذا مشكل يبدو وبالانكار لا تبدو
 فليس بالشائن شيئاً له فقد اتى المنصف في اعصر)
 (فدونك مؤلفاً كانه سبيكة عسجد او در منضد برز في ابان الشباب
 وتميز عند صدور اولي الالباب) .

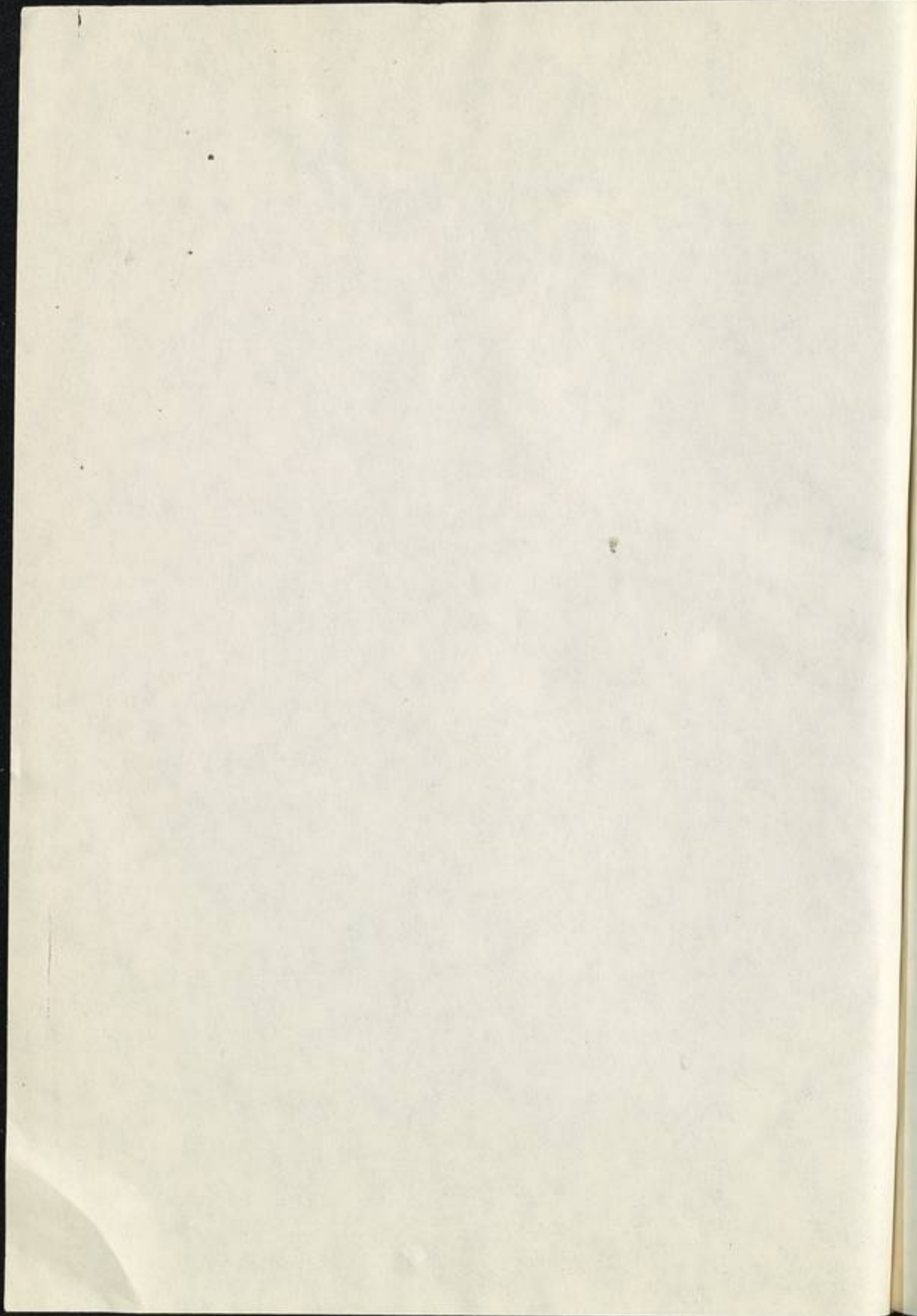
وقد قال ابن عباس (رض) : (وما اوتي عالم علماً إلا وهو
 شاب . فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
 لقد جاءت رسل ربنا بالحق . اللهم صل على سيدنا محمد ورسولك
 النبي الامي وعلى آله واصحابه وازواجه وذرياته كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وآله واصحابه وازواجه وذرياته
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد .
 ويقرل العبد المذنب الفاني المحتاج الى عفو ربه الكريم محمد علي
 المشهور بالمدرس الافغاني : قد تم بعون الله وتوفيقه ما اردنا من
 توضيحات الكتاب على قدر ما يحتاج اليه المبتدي ويستفيد منه
 المنتهي ، فالمرجو من عثر على ما طغى به القلم او زلت به القدم ان
 يغمض من ذلك وينظر الى ما قربت له من البعيد ، فان الجواد قد
 يكبو والصارم قد ينبو وان الحسنات يذهبن السيئات .
 اخا اللب لا تمجول بعيب مصنف ولم تتيقن زلة منه تعرف

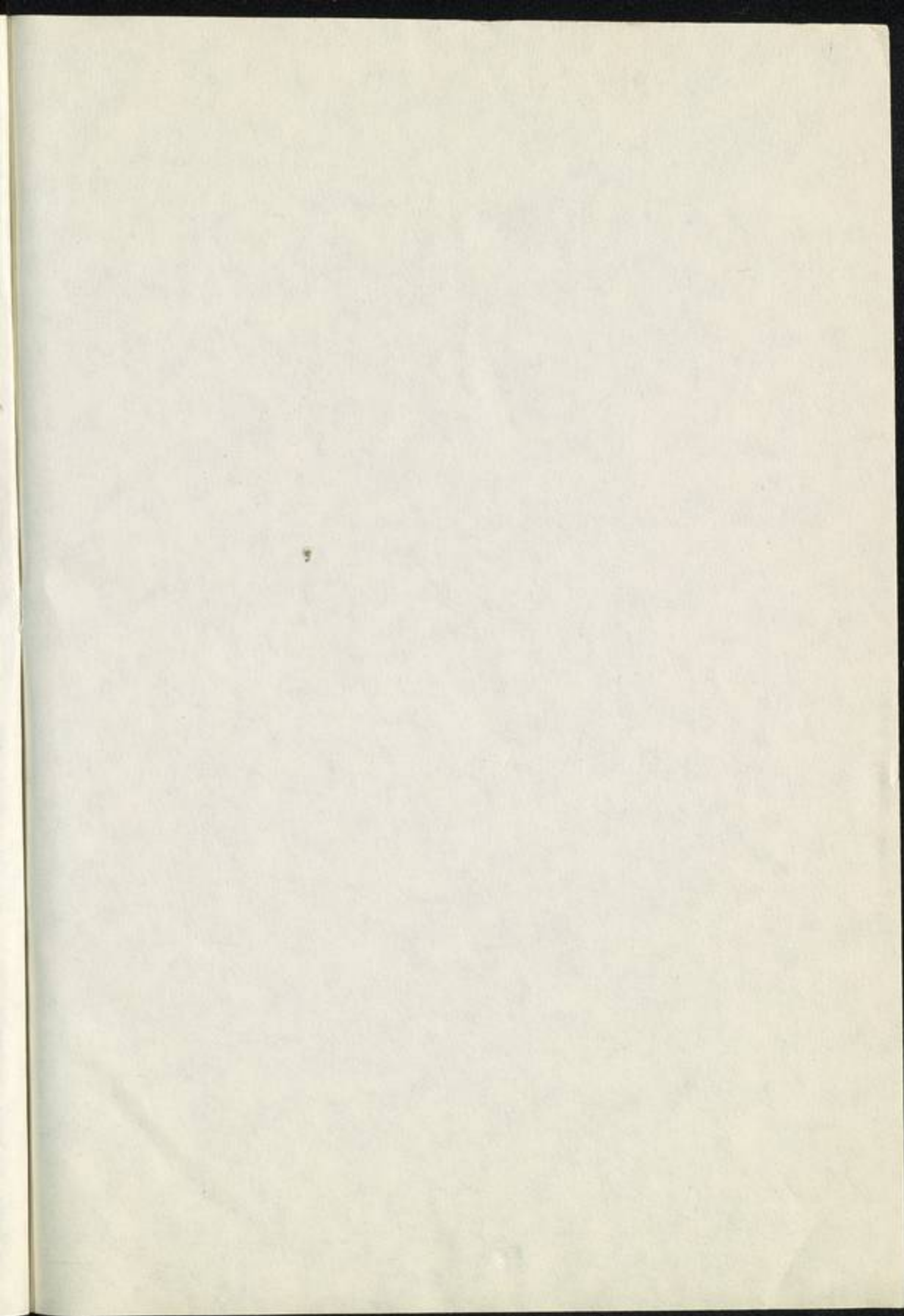
فكم افسد الراوي حديثاً بنقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا
وكم ناسخ اضحى لمعنى مفيراً وجاء بشيء لم يردده المصنف
وما قاله في الدرس حيناً مدرس يقولون ما صح عنه وحيناً يصحف
فالمرجو من عامة المحصلين ، ان يمتنوا علي بدعاء الخير وطلب
المغفرة وكان الفراغ من هذا الجزء الرابع ليلة السبت التاسع عشر
من شهر ذى القعدة الحرام من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة
بعد الالف من الهجرة على هاجرها وآله آلاف الصلاة والسلام والتحية
بجوار مولانا ابي الأئمة امير المؤمنين عليه وعليهم صلوات المصلين
والحمد لله اولاً وآخراً .

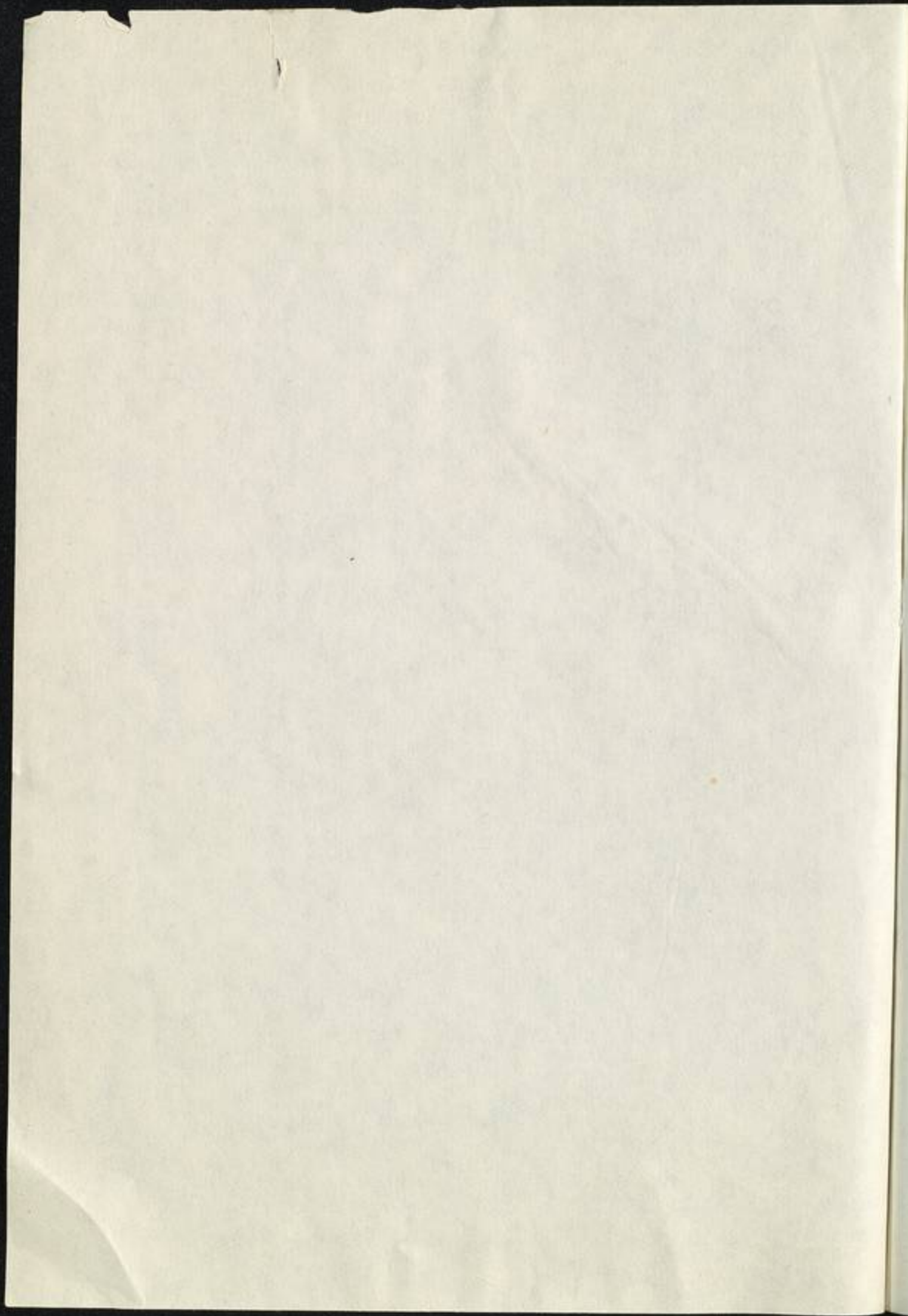


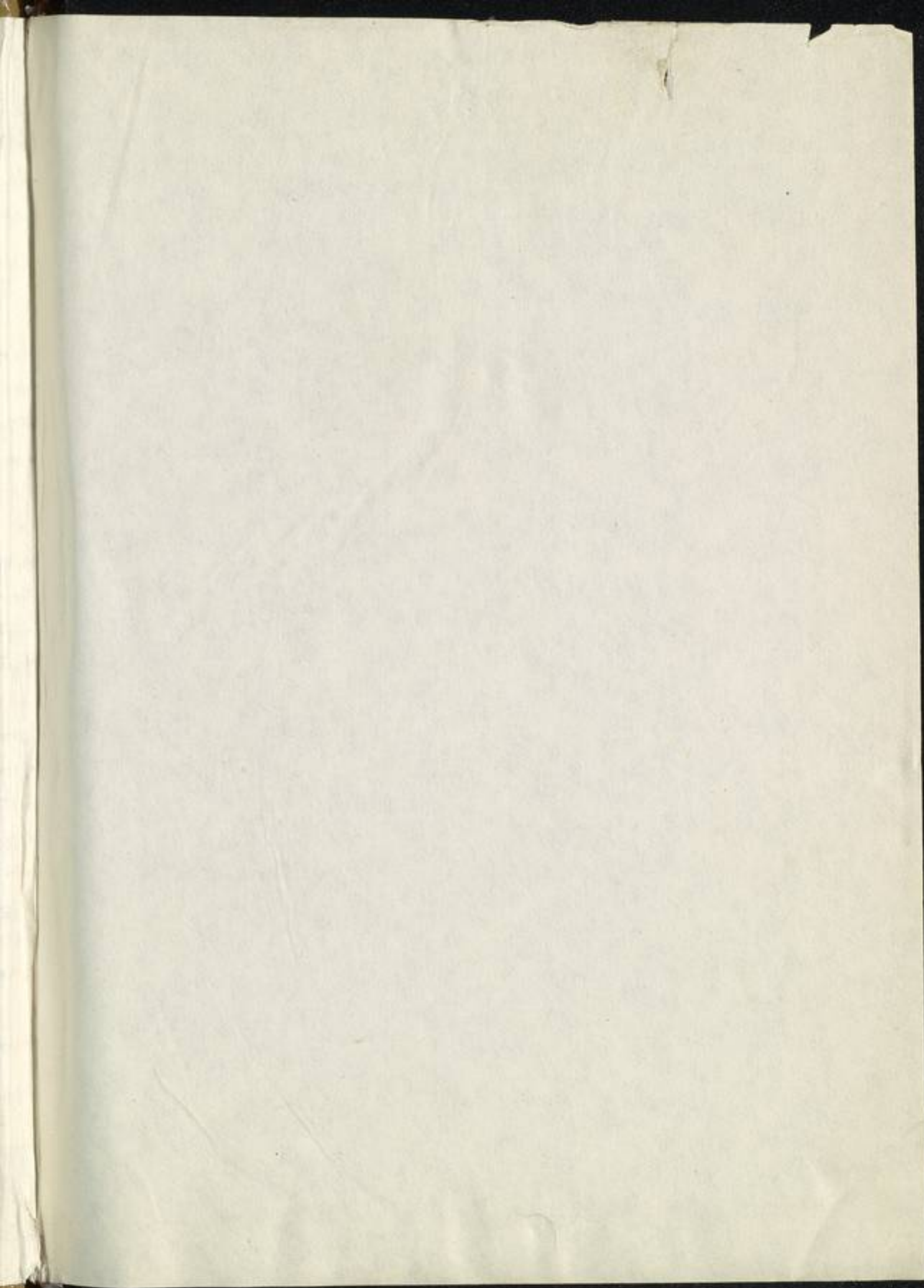
١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م

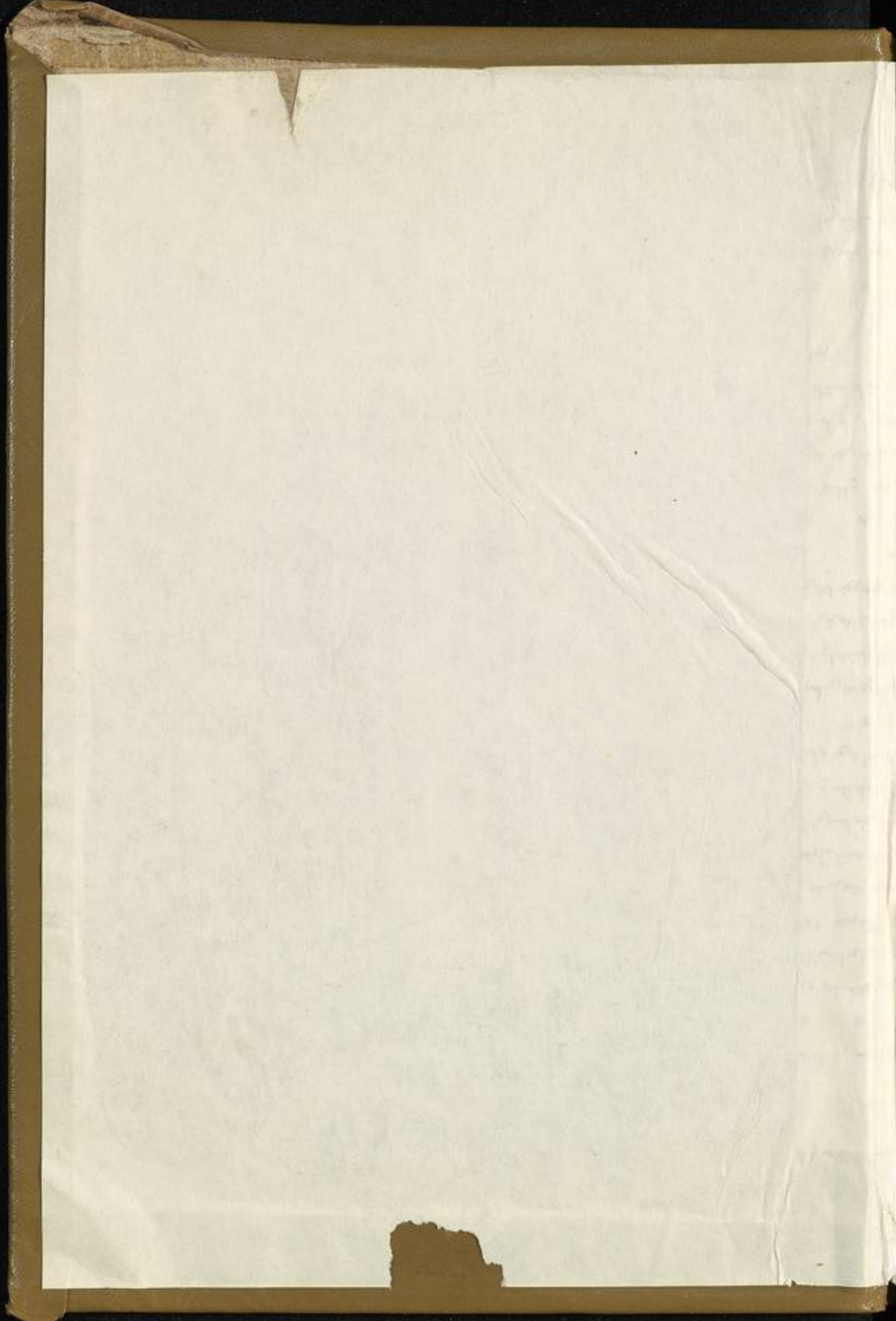
مطبعة النعمان - النجف الاشرف تليفون ٢٠٩٧











COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU11013761